

المجلد الحادي عشر

في علوم الإلهيات واللاهوتيات

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

۱۱۴۹

(من یوت الحسنة قد اوتی خیرا کثیرا)

(الجزء الاول)

من

کتاب الباحث الشرقة

فی علم الالهیات والطبییات



للإمام نضرالدین محمد بن عمر الرازی رحمه الله تعالى انتوفی
سنة ست و ستمائة من الهجرة جمع فيه آراء الحكماء
السالفین و نتائج اقوالهم و اجاب عنهم

مکتبہ کتب خانہ اسلامیہ

کتابخانه	مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی
شماره ثبت:	۹۴
تاریخ ثبت:	۰۲

جمع‌داری شد
شماره ثبت: ۳۲۷۹۵

جمع‌داری اموال مرکز

جمع‌داری اموال
مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



بسم الله الرحمن الرحيم

<pp> سبحان المنفرد بقيومية المروية والوجود المتوحد بدعومية الوجوب والجلود الباطن من طرف العقل لفرط سطوع انواره الظاهر لبصار اولي الابصار من شهادته على افعاله وآثاره المستولى على جميع الممكنات بالقهر والاستملاء المستعلى على الزمان الذي لا نهاية لانهائه الى الانشاء المقدس من القضاء المنعوت بلا انقطاع ولا انقضاء المنزه عن ان يدخل في ملكوته ما يخرج عما عند من حيلة القدر والقضاء فشهادته المجدد من جناب احديته وتعالى صمدية بما يليق بعظم مجده وجلاله وكراماته وكمالته وعلو شأنه وباهر برهانه وقديم احسانه وعظيم امتنائه مع الاعتراف بانه لا يناسب ادنى ما استأثر به من العزة والعلو اقصى حمد الخامدين ولا يلائم اشد نموته ظهورا للممكنات اعلى اثنية الماديين فتعالى عن متصورات الطالين الباطلين وتقدس من متوهمات المشبهين والمطالين وله الحمد هذا بتضاءل (٢) عن

هل أعبأه السموات السبع والأرضون، وبحار في بحار أنوار الملوك
والسفيون، ويحترق بلعة من شروق بروقه الروحانيون والجسمانيون،
مبجآن ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين.

(ثم الصلاة) على الخصوص بالنفس القدسية، والرياسة، الأنسية، محمد
المصطفى وعلى آله وأصحابه صلاة لا ينقطع امتدادها، ولا يرتفع استمداد
حدودها.

(وبعد) فإن الذي صرفناو كدنا وكدنا إليه تحصيل ما وجدناه في كتب
المتقدمين وقرأناه من زبر الأولين نتجهر لا نختار الباب من كل باب ونجتاز
التطويل والأطناب مجتنباً فيه من الإيجاز المتضمن للالغاز مجتنباً فيه الإفصاح
المقيد للإيضاح ويكون الترتيب على أن تفصل المطالب بعضها عن البعض
ثم ردها أماباً لأحكام وأما بالنقض ثم نذيرها بالشكوك المشككة والاعتراضات
المعضلة ثم تبينها أن قدرنا بالحق الشافي والجواب الواقف ودرعاً وقع في أثناء ذلك
ما يخالف المشهور وينقض كلام الجمهور ولكنك أيها الطالب خير بان العاقل
لا ينجيد (٢) عن المألوف إذا وجد إلى تقريره سيلاً ولا يرغب عن المألوف
إذا وجد عليه دليلاً لاجلة أو تفصيلاً وإن الذين يجزمون بوجوب موافقة
الأوليين في كل قليل وكثير ويحرمون مغايرتهم في النقيض والقطير (٣) يلمون
أن أولئك المتقدمين كانوا في بعض المواضع متقدمين على كلامهم
والرسالة (٢) حاد ينجيد فهو حاد مائل عن الطريق وعدل عنه ١٢ محيط
(٣) النقيض النكته في ظهر النواة والقطير شق النواة والقشرة التي عليها
والقشرة الرقيقة بين النواة والتمر أو النكته البيضاء في ظهرها ١٢ محيط

معتبر ضيق وعن مقالاتهم معروضين وبذلك مصرحين لامر ضيق فان
كان ذلك مردوداً غير مقبول فتدسار المتقدم مقدوحاً فيه لخفايته متقدميه
واعترضه على كلام مطيه وان كان ذلك مشرباً هنيئاً ومنهجاً سنياً ونحن نزع
هذا المقلد مامورون باقتفاء آثارهم والاهتداء بأوارهم فتدسارت طريقتنا في
التعمق في المضائق والخوض في الجحج بحار الدقائق التي ربما تأدت مصادمات
شبهها ونهاياتها واصطكاكات او اخرها وغاياتها الى ترك بعض المقبولات
والاعراض عن بعض المشهورات هي المقصد القويم والصراط المستقيم فصار
قوام وجود اتباع الاولين موجبا عليهم ترك ذلك والتمسك بالادلة
والبراهين وكما عرفت تناقض مقالات هذه الفرقة فاعرف ايضا فاد طريفة
قوم نصبوا انفسهم للاعتراض على رؤساء العلماء وعظماء الحكماء بكل ثمت
وسمين وباطل وهجين (١) فنامهم انهم لما جعلوا انفسهم اضداداً لا وليك
الا كابر فقد انخرطوا (٢) في سلكهم وانخدعوا الى جانبهم كلافهم بمصلاو من ذلك
الا على اظهار بلا دهم الوافرة ونجاوهم الظاهرة وكما لهم في النقصان واخذهم
بجامع الجهل والنسيان (ولما عرفنا) ان الفريقين ليسا على المسج القويم وان
كلا طرفي قصد الا مورد ميم اخترنا الوسط من الامرين والقول الاحسن
من القولين وهو ان نجهد في تحرير ما وصل الينا من كلامهم وحصلناه من
مقالاتهم فان نجزنا عن تلخيصه وتحريره واظهار وجه تقريره اشرنا الى وجه
الاشكال وذكرونا ما هو كالداء المضال ثم نجهد فيه اما بتاويل بمحلم او بتلخيص
منصلم المذكور في متفرقات محلم ثم نضم اليه اصولاً وفتنا الله تعالى على

(١) الف والسمين في الكلام الجيد والردى وهجن الكلام دخل فيه عيب

١٢ محيط (٢) يقال انخرطت الخرزة في السلك انتظمت ١٢ محيط

تحريرها

٣ محلم

تحررها وتحصيلها وتقريرها وتفصيلها الم يقف عليه احدهم المتقدمين ولم يقدر على الوصول اليه احد من السالكين السابقين فيكون كتابنا هذا كالمتمكن لكل ما في غيره من جنسه والرائد على غيره باصول كلية وقواعد حقيقية ونكت علمية واسرار حكيمية واسئلة متوجية قاذبة واجوبة لائحة واضحة ولا يترقب لي بما ذكرته الا من اعاطى باكثر كلام العقلاء ووقف على مضمون مصنفات العلماء حتى يمكنه التمييز بين القديم والجديد والطارف والتليد (١) ولما كانت كتابنا مشتملا على اشرف العلوم الحكيمية وارفع المباحث الحقيقية اردنا ان نخدم به خزانة كتب افضل العالم حسابا ونسبا وموروثا ومكتسبا وهو مولانا الصاحب الصدر الاجل الكبير المتم الاستاذ لقوام الدولة والدين صدر الاسلام والمسلمين ملك الوزراء شرفا وغيره (ابو المعالي - مهمل بن البرزنجي المستوفي) الذي خصه الله بافضل ما يناله القوي البشرية واكمل ما يصل اليه القوي النفسانية اماما يطق بقوة النظرية فلاذنه هو الاستاذ في علمها وتعلمها حقوا والخيريت (٢) في بيدها مضافاتها صدقا والواصل الى نهايات مجازات الافكار والنسق في ليج بحار الاسرار ولما ما يتعلق بقوة العملية فلاكتسابه من الاخلاق واساطير الفاضلة وزفمه من اطرانها المرحلة الباطنية ولما استجمعت نفسه الشريفة الكمال في القوتين وحازت جهات السعادة من الجانبين لا جرم استمد لرياسة النفوس بقوة نفسانية ولسياسة الابدان بكالات جسيمة لا جرم فوضت العناية الازلية والرحمة السرمدية اليه زمام الاحكام في النقص والابرار بالنسبة الى الخاص

(١) الطارف المتحدث والتليد القديم ١٧ عيط (٢) الخريت الدليل الحاذق الذي يهتدى الى اخرات المقارن وهي مضافاتها وطرقها الخفية ١٧ عيط

والعلم من اهل الاسلام فسأل الله تعالى ان يجمع المسلمين بطول بقائه وان يديم
افاضة حياته وان يوفقنا بفضلته وطوله لانعام هذا المطلب العظيم والمقصد الكريم
الذي قصدناه فانه لانتم الصالحات الارحمة ولا تتم البركات الا من نصته
(ثم انارتبنا) هذا المجموع على ثلاث كتب ونشر الى ترتيب هذا المجموع
على وجه كلي ثم نكتب فهرس الابواب والفصول ثم نخوض في المقصود
اهل انه قد ثبت ان كل ما كان اعم كان علمنا به اكمل واتم ولما كان الوجود
اعم الامور واشملها لا جرم ابتداءنا في كتابنا الاول بالبحث عنه وعن خواصه
وعن احكامه ثم ذكرنا بعد ذلك ما يقابله وهو المدم ثم ذكرنا بعد ذلك
ما يكون قريبا من الوجود في الشمول والمعموم وهو للماعية والوحدة والكثرة
(ثم لما فرغنا) عن المباحث المتعلقة بهذه الامور العامة انتقلنا عنها الى ما ينقسم
للوجود اليه انقساماً اولياً وهو الواجب والممكن واستقصينا القول في البحث
من حقائقهما وخواصهما واحكامهما ثم انتقلنا الى المباحث المتعلقة بالقدم
والحدوث لان الوجود قد ينقسم اليهما ايضا انقساماً اولياً على بعض الاعتبارات
فهذا جملة ما يشتمل عليه الكتاب الاول

(واما الكتاب الثاني) فانه مشتمل على اقسام الممكنات وذلك لان
للممكن ينقسم بالقسمة الاولى الى جوهر وعرض فلا بد من ذكرهما ثم ذكر
لخواص المشتركة بينهما ثم ذكر خواص الجوهر من حيث هو جوهر ثم ذكر
خواص المرض من حيث هو عرض فلا جرم جعلنا هذا الكتاب الثاني
مشتتلاً على مقدمة ومجلتين (اما المقدمة) ففي بيان خواص الجوهر من
حيث هو جوهر وخواص المرض من حيث هو عرض ثم انما قدمنا
الجللة المشتملة على احكام الاعراض لئلا يتذكرها بعد ذلك واوردنا في

هذه الجملة المقولات التسع التي هي الاخرى •

(ورتبنا) هذه الجملة على فنون خمسة وجعلنا (القرن الاول) في الكم واحكامه واتسامه وذكرنا في هذا الفن ما يتناهى ومالاتنا هي والمباحث المتعلقة بالنهاية وذكرنا فيه ايضا احكام الخط والسطح والجسم وذكرنا فيه ايضا حقيقة المسكان ومذاهب الناس فيه ثم ذكرنا حقيقة الجبهة وكيفية تحددها بالمركز والمحيط وانما جعلنا هذه الاشياء في هذا الفن لان كلها بحث عن احوال الكم واهوال اتسامه •

(واما الفن الثاني) فقد جعلناه مشتملا على احكام الكيف ورتبناه على مقدمة واربعة اتسام فذكرنا في القسم الاول الكيفيات المحسوسة وبدأنا فيها بالكيفيات الملموسة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسة واللاطافة والكثافة والثقل والخفة والزوجة والحاشية (١) وغيرها وحققنا القول في حد ودها ورسومها وخواصها ورفضها الاقوال الباطلة المذكورة فيها ثم ذكرنا بعد ذلك الكيفيات البهيرة من اللون والذوق وبمد ذلك المسموعة والمشعومة والمفوقة والملموسة وذكرنا في القسم الثاني احوال الكيفيات التي تسمى بالقوة واللاقوة وذكرنا في القسم الثالث احوال الكيفيات النفسانية مثل العلم والخلق واستقصينا القول في احكام العلم والعالم والمعلوم وفصلنا القول في اصولها وفروعها تضيلا لا يوجد مثله في كتب المتقدمين وذكرنا في القسم الرابع الكيفيات المختصة بالكليات مثل الاستدانة والتلخيص والتربيع والزاوية والشكل وغير ذلك وعند هذا يشتم الفن الثاني •

(واما الفن الثالث) فقد ذكرنا فيه المقولات النسيئة وهي السبع الباقية فبدأنا

(١) الحاشية هو الملموسة عند الاطباء ١٢ « زينة

اولا بذكر حقيقة الاضافة وخواصها واحكامها وانه هل لها وجود في الابعان ام لا ثم ذكرنا اقسامها كالكلية والجزئية والمماس والمشافع والمتصق وهذه الابواب تجد كل واحد منها في موضع آخر من كتب الحكماء لكننا جئنا في باب الاضافة لانها المنا كانت امورا اضافية كان الاولى ذكرها في باب الاضافة ثم ذكرنا بعد ذلك حقيقة الوضع والابن والتمت والجسة وان يفصل وان بفعل وينسا خواصها واحكامها وعند هذا تم الفن الثالث.

(ثم انما نظرنا) في مقولة ان بفعل وجدناها عبارة عن تأثير العلة في الشيء واما مقولة ان بفعل فهي الحركة لا غير فلا جرم ذكرنا في الفن الرابع احكام العلة والدلول وفي الفن الخامس اقسام الحركة.

(ثم رتبنا الفن الرابع) على مقدمة واربعة اقسام وخاتمة اما المقدمة ففي بيان حد العلة وشرحنا في الاقسام الاربعة احوال الملل الاربعة المادية والصورية والفاطية والغائية وشرحنا في الخاتمة الامور المشتركة بينها.

(واما الفن الخامس) فقد ذكرنا فيه احكام الحركة والزمان لهذا ما في الجملة الاولى واما الجملة الثانية فهي مشتملة على احكام الجواهر وفيها ثلاثة فنون (الفن الاول) في البحث عن احوال الاجسام وفيه اربعة ابواب (الباب الاول) في احكام الجسم من حيث هو جسم (الباب الثاني) في احكام الاجسام البسيطة (الباب الثالث) في الافعال والانفعالات (الباب الرابع) في الكائنات التي لانفس فيها (الفن الثاني) في علم النفس وفيه ثمانية ابواب سياتي شرحها (الفن الثالث) في العقل وهو فصل واحد وعند هذا يختم الكتاب الثاني.

(واما الكتاب الثالث) في الالميات المحضة فيه اربعة ابواب (الباب الاول)

واما

(١)

في إثبات واجب الوجود ووحدته وتقدمه عن جهات الكثرة ومشاكله
الجواهر والاعراض (الباب الثاني) في شرح صفاته وشرح علمه
بالكليات والجزئيات وشرح ارادته وقدرته وكونه تاماً وخيراً محضاً
وحقاً محضاً وجوذاً وان العقول البشرية قاصرة عن الاطاعة به وكيفية
اقسام اسمائه (الباب الثالث) في افعاله وفيه بيان كيفية صدور افعاله عنه
واستقصاء القول فيما يقال من العقول المشرقة وكيفية ترتيبها وكيفية تكون
الاسطوانات عنها ثم بيان ان الممكنات لا يوجد شيء منها الا بقضائه
وقدره ثم بيان كيفية دخول الشرف في القضاء الالهي (الباب الرابع) مشتمل
على بيان ضرورة وجود النبي والاشارة الى خواصه وعند هذا يحتم الكتاب
(واما ما يذكر) بعد ذلك من علمي الاخلاق والسياسات (١) فنكتب فيها
كلاماً محمداً ان ساعد التدبير التدبير وان اذا تأملت ترتيب كتابنا وجدته
مبتدأ بعمم الامورنا زلاته الى الاخص فالأخص فالأخص ولما فرغنا
من الاشارة الى كيفية الترتيب قلنا في الآتي فهرس الابواب والفصول
وبالله التوفيق .

(١) قد وعد المصنف بذلك علمي الاخلاق والسياسات في آخر هذا الكتاب
لكنه ما أتت له كتابة ذلك العلم بل قد وعدنا اننا أيضاً لبيان هذين
العلمين على حدة مستقلة ١٢ .

يقطع



بسم الله الرحمن الرحيم

(الكتاب الاول في الامور العامة)

(الكتاب الاول) في الامور العامة وما يجري مجراها ويجري أنواعها وهي الوجود والماهية والوحدة والكثرة والوجوب والامكان والتقدم والحدوث وفيه خمسة ابواب (الباب الاول) في الوجود وفيه عشرة فصول (الفصل الاول) في انه غنى عن التعريف •

(اعلم) ان التعريف على وجهين (احدهما) ان يكون الغرض منه افادة تصور مجهول بواسطة تصور حاصل (وثانيهما) ان يكون الغرض منه التنبيه على الشيء بعلامة منبهة وان كانت اخفى من المعروف في نفس الامر فتعريف الوجود على الوجه الثاني جائز واما على الوجه الاول فتعريجا ثرا خلافا لبعضهم فانهم يرفون الوجود بأنه الذي يصح انت يعلم وبخبر عنه وربما يقولون انه الذي يكون فاعلا او منفلا وهذه التعريفات غير صحيحة (اما اولها) فلانه لا بد فيها من استعمال لفظة ما او الذي او الامر او الشيء وكلها مرادفات للوجود ولا شك ان بين مفاهيم هذه الالفاظ اربطة تفاوتا مذكورا بين الباحثين (واما ثانيا) فلان الصحة اخفى من الوجود لانها عبارة عن لامتناع الوجود او العدم او هما العلم بالوجود متقدم على العلم بلامتناعه وكذلك الخبر هو القول المقتضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم آخر بالنفي او الاثبات وكل ذلك مما لا يعرف الا بالوجود وكذلك القول في الرسم الثاني فان الجمهور يرفون الوجود ولا يرفون انه يجب ان يكون فاعلا او منفلا ولان الفاعل موجوده ارفى الغير ومعرفة ذلك متوقفة على معرفة الوجود فبطل الرسمان •

(واعلم) أنه ليس يجب أن يكون كل تصور مكتسباً ولا لزوم التسلسل
اماني موضوعات متناهية وهو الدور أو غير متناهية وهو المسمى بالتسلسل
المطلق وإذا عرفت ذلك فنقول يجب علينا أن نبين أموراً ثلاثة في هذا
الموضع (الاول) أن الوجود اولى بالتصور (الثاني) أنه يتمتع تعريفه
الثالث) أنه اول الاوائل في التصورات وهذه الباعث متاثرة وإن
كانت متقاربة •

(اما بيان الاول) فن وجهين (الاول) أن العلم بأن الامر لا يتخلو عن النقيض
والاثبات علم اولى بدعي والتصديق مسبوق بالتصور فهذا العلم مسبوق بتصور
الوجود والعدم والسابق على الاولى بان يكون اولياً فتصور الوجود
اولى (الثاني) أن علم الانسان بوجود نفسه غير مكتسب والوجود جزء من
وجوده والعلم بالجزء سابق على العلم بالكل فلهذا بالوجود سابق على علمه بوجوده
والسابق على غير المكتسب اولى بان لا يكون مكتسباً (فان قيل) لم لا يجوز ان
يكون علم الانسان بوجود نفسه مكتسباً (قلنا) ابطال ذلك سباني في علم النفس
وبتقدير التسليم لا يقدح في المقصود لان العلم نعرف بوجود الدليل لا يمكننا
ان نستدل به على المدلول ولا يمكن ان يكون العلم بوجود كل دليل مستفاداً
من دليل آخر لاستحالة الدور والتسلسل فلا بد ان ينتهي الى دليل لا يحتاج
في العلم بوجوده الى دليل آخر فيكون العلم بوجود ذلك الدليل اولياً لكن تصور
الوجود سابق على ذلك العلم الاول والسابق على الاولى بان يكون اولياً
فاذا الوجود اولى بالتصور وهو المطلوب •

(واما بيان) أن الوجود لا يمكن تعريفه فلا نعرفه اما ان يكون بنفسه او بما
يكون داخل فيه او بما يكون خارجاً عنه والاول باطل لاستحالة كونه معلوماً

قبل كونه معلوماً (والثاني) باطل لان اجزاء الوجود اما ان تكون وجودية او لا تكون فان كانت وجودية كان للوجود الواحد وجودات وايضاً فلا بد يلزم ان يكون الشئ محتاجاً الى مثله وان لم تكن وجودية فنحن اجماً صها اما ان تحدث لها صفة الوجود اولا تحدث فان لم تحدث كان الوجود عبارة عن مجموع الامور المدسية وان حدثت لها صفة الوجود فيكون ذلك المجموع مؤثراً في ذلك الوجود او قابلاً له فلا يكون التركيب في نفس الوجود بل في قابله او فاعله فيكون تعريف الوجود بذاته تعريفه بفاعله خارج عنه لا بما هو داخل فيه (واما تعريفه) بلوازمه فهو ايضا باطل لانا ما لم نعرف وجود ذلك اللازم واتصاف الوجود به لم يكن ذلك الامر معرفاً له واتصافه به عبارة عن ثبوت ذلك الوصف له فلو عرفنا الوجود المطلق بأنه الذي وجدت له الحالة القلاية كنا قد عرفنا الوجود المطلق بالوجود الخامس لكننا لان المطلق جزء من الخصوص فيلزم منه تعريف البسيط بالتركيب وذلك محال ثبت انه لا يمكن تعريف حقيقة الوجود .

(والذي) وصل اليه من قبلنا في هذا الموضع ان تعريف الوجود اما ان يكون بالحد او بالسم (والاول) باطل لان الحد مركب من الجنس والتفصيل وليس للوجود جنس ولا تفصيل (والثاني) باطل لانا عند الاستقراء وجدنا الوجود اعرف من كل ما يحاول تعريفه به وهذا الكلام ضعيف (واما قوله) الحد مركب من الجنس والتفصيل فقد عرف بطلانه في المطلق (واما قوله) الوجود غير مركب منهما فلم يبرهن عليه بل اقتصر على الدعوى (وقوله) لا يمكن ترسيمه غير مبرهن لان الاستقراء لا يثبت العلم .

(واما بيان) انه اول الاوائل في التصورات فقد قيل فيه بأنه اعم الامور

والاعم جزء للاخص ، والعلم بالكل متوقف على العلم بالجزء والذي يحتاج العلم بالشئ الى العلم به يكون لا محالة اعرف فالوجود اعرف وهذا ضعيف لان قوله الاعم جزء للاخص ليس كذلك على الاطلاق فان الوصف الخارجي العام لا يكون جزءا من الموصوف والوجود وصف خارجي فلا يلزم ما قالوه . (ويمكن) ان يقال في بيان الاعم اعرف على الاطلاق ان النفس الانسانية قابلة للتصورات وفاعلها دائم النبض ومتى وجد القابل والفاعل كان عدم الفعل لاجل عدم شرط او حصول مانع (والاول) هاهنا باطل لان كل ما كان اهم الامور كان كل ما عداه اخص منه والاعم لا يكون مشترطا لبا لاخص (والثاني) ايضا هاهنا باطل لان صور الامور الخاصة قد تكون متعادلة ، وهي باسرها لا تماثل صورة ما يعنىها ولكن كل ما يماثل العام فهو مماند للخاص فاذا اكلمنا كان الشئ اهم كان المنافي له والشرط فيه اقل ومتى كان المنافي اقل كان وجوده اولى بالتوقع على ما بيناه ولما كان الوجود اهم الامور وهو لازم للماهيات على ما سيظهر كان انتقاش النفس به اكثر من انتقاشها بغيره واولى واحق واقدم ولا معنى ليكون الوجود اول الاوائل في التصورات الا ذلك .

(فاعل) ان الخضم له في هذه المسئلة مقامان (احدهما) ان يقول ماهية الوجود غير متصورة (والثاني) ان يقول ماهية الوجود وان كانت متصورة الا ان ذلك التصور غير اولى بل مكتسب (اما للمقام الاول) فله ان يقرر ذلك بوجود اربعة (اولها) لو كان الوجود حقيقة معلومة لكانت حقيقة الباري تعالى معلومة لكن التالي باطل باتفاق الحكماء والبراهين المذكورة في موضعه فالمقدم كاذب وبيان الشرطية انه ثبت بالبرهان ان الوجود من حيث انه وجود حقيقة واحدة في حق الواجب والممكن ونبت ان حقيقة

واجب الوجود هي الوجود انجرد عن سائر القيود وانه لا يجوز ان تكون له ماهية سوى الوجود تقوم بالوجود او يمرض لها الوجود فاذا كانت حقيقة واجب الوجود هي نفس الوجود المقيد بالقيود السلبية فلو كانت حقيقة الوجود متصورة لكانت حقيقة الباري تعالى لا محالة متصورة (وثانيها) ان تصور الشيء انما يكون بارسام صور متساوية للمتصور في المتصور فلو تصورنا حقيقة الوجود لا رتست صورة مساوية لماهية الوجود فينا ولا شك ان الذي يتصور الوجود موجود فيلزم ان يجتمع فيه من الوجود صورتان ويلزم منه اجتماع المثلين وهو محال ثم اذا تصورنا الوجود وتصورنا بعد ذلك سوادا موجودا لزم اجتماع الوجود بنمرة اخرى وذلك محال (وثالثها) ان الوجود على ما يستمره بسيط والبسيط غير مقول الحقيقة (ورابعها) ان الوجود لا يعرف بالحقيقة الا اذا عرف بميزه من غيره ومعنى تمز الشيء عن غيره انه ليس هو ذلك الغير وذلك سلب بخصوص والسلب الخصوص يتوقف تعقله على تعقل مطلق السلب لايضا ان المطلق جزء من المقيد والعلم بالجزء سابق على العلم بالسكل فاذا العلم بالوجود يتوقف على العلم بالسلب المطلق لكن السلب المطلق لا يمكن تعقله اذ العدم انما يعقل اذا اضيف الى الوجود فيستند بتوقف تعقل كل واحد من الوجود والعدم على تعقل الآخر فيكون دورا وذلك يمنع من تعقل حقيقة كل واحد منهما .

(ولما للمقام الثاني) فهو ان تقع المساعدة على ان تصور الوجود حاصل وضع المنازعة في ان تصوره اولي ولهم ان يذكر واشكو كاخفة في ذلك .

(اولها) ان الوجود صفة غير مستقلة بالمقولية وما كان كذلك كان في

معقوليته تبعا للتغير فإذا معقولة الوجود تبع لمعقولة معروضاته التي هي
الماهيات التي هي غير اولية التصور فالوجود التابع تصوره لتصورها اولى ان
لا يكون اولى التصور •

(وثانيها) لو كان الوجود اولى التصور لكان كونه مشتركا بين الموجودات
وزائدا على ماهياتها اوليا بدسيا لان كونه مشتركا وزائدا ان كان من كونه
وجودا فاللازم ظاهر وان كان لازما لمن لوازمه والملازم علة اللازم والعلم
بالعلة علة للعلم بالمعلول فيلزم من تصور ماهية الوجود العلم بوجوده لازمه ومن
العلم بذلك اللازم العلم باللازم الثاني وعلم جراً في جميع اللوازم بالغة ما بلغت
وكون الوجود مشتركا وزائدا اذا كان من جهة لوازم ماهية الوجود سواء كان
لازما قريبا او بعيدا فيلزم من كون الوجود اولى التصور ان يكون العلم
بهذين اللازمين اوليا ولما لم يكن كذلك فالوجود ليس اولى التصور •

(وثالثها) ان قررنا اشتغلو بتعريف ماهية الوجود ولو كانت ماهية الوجود
متصورة لهم تصورا اوليا لاستحال منهم طلب ما هو حاصل عندهم كما ان العلم
بان الكل اعظم من الجزء لما كان حاصله عندهم امتنع منهم طلب
ذلك بالبرهان •

(ورابعها) ان الوجود الذهني يجب ان يكون مطابقا للوجود الخارجي لصح
كلما كان اشد جزا فهو اولى بالجوهرية والوجود الخارجي فيجب ان يكون
الاولى بالحضور في الذهن هو الامور الجزئية والوجود اعم الامور فهو
اولى بان يكون حضوره في الذهن متأخرا عن حضور غيره فإذا
لا يكون تصوره اوليا •

(وخامسها) انه لو كان تصوره اوليا لما احتج في ذلك الى البراهين والمناويع

الخلافاً في أنه هل هو من قبيل الأوليات أم لا علمنا أنه ليس بأولي التصور
 (والجواب) عما تمسكوا به أولاً ذلك بناء على أن ماهية الباري تعالى
 وحقيقته هي الوجود المجرد ونحن لا نقول بذلك وإن كان ذلك مذهباً
 للشيخ ولاكثر السابقين ولا شك أن من قال بذلك فلا جواب له عن
 ذلك الكلام (والجواب) عما تمسكوا به ثانياً أناسين في علم النفس أنه يكفي
 في ادراكنا لذاتنا حضور ذواتنا لذواتنا من غير أن يحتاج فيه إلى استحضار
 صورة مساوية لذواتنا في ذواتنا فكذلك ما هنا يكفي في ادراكنا لحقيقة الوجود
 حصول الوجود لذواتنا ولا حاجة إلى استحضار صورة أخرى من الوجود
 في ذواتنا فاندفع الاشكال (والجواب) عما تمسكوا به ثالثاً أناسين أن
 البسيط يمكن أن يكون مقولاً (والجواب) عما تمسكوا به رابعاً أما لأنهم
 أن تمثل حقائق الأشياء فتوقف على تمثيل أنها ليست غير ما وذلك لأن
 العلم بأن حقيقة ماهية ليست حقيقة أخرى علم بسلب أمر عن أمر والمعلوم
 فيه مجموع أمور العلم بالمجموع متأخر عن العلم بكل واحد من تلك الأمور
 ثبت أن العلم بالوجود لا يمكن أن يكون متوقفاً على العلم بأنه ليس غيره بل
 الوجود من حيث أنه وجود بلا شرط عديم أو وجودي له اعتبار مفارق لا اعتبار
 الوجود مع شرط عديم وهو سلب غيره عنه فتاير البسيط والمركب
 وإذا كانت الوجود بلا شرط متأخر الوجود بشرط لا وبت أن الوجود
 بلا شرط لا يتوقف تصور على تصور المدم اندفع الاشكال وهو القول في أن
 الوجود بسيط فإن الوجود وجود محض فقط والبساطة والتركيب عارضان له
 (والجواب) عما تمسكوا به أولاً في المقام الثاني فهو أن منع كون تمثيل الوجود
 تاباً لتمثيل شيء آخر ولا يستقيم مع قولنا الوجود أول الأوائل في التصورات

الا لاصرار على هذا المنع لاننا لو جعلنا تعقله بعبء تعقل غيره لسكان تعقل ذلك الغير سابقا على تعقله فلا يكون تعقله اول الاوائل (واما) اذا لم ندع ذلك وقنعنا بمجرد ان تصوره اولى امكننا ان نسلم ذلك ثم اما ان نقول بان تعقل الوجود تابع لتعقل ماهية ما لا لتعقل ماهية مخصوصة وتعقل ماهية ما ايضا اولى التصور ولكن ذلك بشكل من جهة ان كونه ماهية ما ايضا من السوارض التي لا تستقل بالمقولية فيعود الاشكال بينه فيه (واما) ان نقول ان تعقل الوجود يستدعي تعقل الماهيات الخاصة وندعي ان تصور بعض الماهيات الخاصة ايضا اولى وهذا اقرب الى الصواب (والجواب) عما تمسكوا به ثانيا من وجهين (احدهما) ان كون الوجود زائدا ومشاركا وصفات اضافيان ليس لهما وجود في الخارج والالكان اما مشاركا كالنير او لا مشاركا وعلى كل حال فشاركته او لا مشاركته يكون زائدا عليه ويتسلسل واذا لم يكن اولى من الامور الوجودية في الخارج لم تكن الماهية مستقلة باقتضاها فاندفع الاشكال (وثانيهما) ان يلتزم ان العلم بكون الوجود مشتركين الماهيات وزائدا عليها اولى وان الذي يذكر في الموضوعين من البراهين يجري مجرى التنبهات (والجواب) عما تمسكوا به ثالثا ان احدا لم يحاول تعريف حصول الشيء وبوته ولكنهم لما اعتقدوا ان الوجود هو علة حصول الشيء لا نفس حصوله لا جرم حاولوا تعريف تلك العلة ولا شك انها لو كانت ثابتة لكانت محتاجة الى التعريف (والجواب) عما تمسكوا به رابعا هو ان قولهم الاخص لما كان اولى بالوجود الخارجى واعرف عند الطبيعة من الاعم وجب ان يكون في الذهن ايضا كذلك دعوى عربية عن البرهان بل الصحيح ان الاعم اولى بالوجود الذهني من الاخص لما بينا ان الشيء كلما كان اعم كانت شروطه ومعانيه اقل فكان اولى

بالوجود واما في الوجود الخارجي فكلما كان اخص كان اولي بالوجود لاستعالة حصول الكلي في الايمان فظهر الفرق بين الصورتين (والجواب) عما تكو به خامسا انه لا يلزم من وقوع الخلاف في ان تصوره اولي ام لا ان لا يكون تصوره اولي لان البحث عن كونه اوليا بحث عن حال من احوال التصور لا عن نفسه .

﴿ الفصل الثاني في ان الوجود مشترك فيه ﴾

يشبه ان يكون ذلك من قيل الاوليات بانه اذا نسبنا موجودا الى مدوم لم نزل بينهما مشاركة ومقارنة في التحقق والتثبت و اذا نسبنا موجودا الى وجود فاما ان يكون بينهما من المشاركة والمقارنة ما ليس بين الوجود والمدوم واما ان لا يكون كذلك فاذ لم يكن كان حال الوجود مع الوجود في عدم المشاركة كحال الوجود مع المدوم وصريح العقل حاكم فـ ذلك وان كانت بين الوجودين من المشابهة ما ليس بين الوجود والمدوم فذلك اعتراف بان اصل الوجود مشترك (فان قيل) المدوم في محض فكيف تكون بينه وبين الوجود مشابهة واما الموجودات وان اختلفت في وجوداتها لكنها كيف ما كانت فهي موجودة (فتقول) اذا لم يكن وجوداتها مشاركة في المفهوم بل كانت متباعدة من كل الوجوه كان حال بعضها مع البعض كحال الوجود مع المدوم في عدم المشابهة لاهم الا ان يقال الموجودات وان اختلفت في انفسها لكنها متحدة في الاسم فيشاركهم هذا الوجه لكننا نقول لو قدرنا ان الواضع وضع لطائفة من الموجودات وطائفة من المدومات اسما واحدا ولم يضع لكل الموجودات اسما واحدا اوجب ان تكون المقارنة بين تلك الموجودات والمدومات المتحدة في الاسم اكثر

من التي بين الموجودات الغير المتحدة في الاسم وصريح العقل كما كـ بطلان ذلك وهذه حجة غير مقنعة للمجادل التمتد ولكنها في حق المنصف قاطبة •

(ثم انا ذكر) به ذلك عدة من البراهين (فالاول) انا اذا عرفنا ان العالم ممكن وكل ممكن فله مؤثر جزمنا حيث انه لا بد لله من مؤثر وبقنا وجوده ثم اذا اردنا به ذلك في انه هل هو واجب او ممكن بتقدير كونه ممكنا فهو جوهر او عرض وبتقدير كونه جوهر او متعيز او غير متعيز لم يكن تردنا في هذه الخصوصيات موجبات وال اليقين الاول لما لو اعتقد مستقدان ذلك للمؤثر شي ممكن الوجود ثم يتبين له بسد ذلك ان ذلك المؤثر يجب ان يكون واجبا فانه لا بد ان يزول عنه اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا فلو لا ان الوجود امر مشترك بين هذه الخصوصيات والا لتغير عند تغير اعتقاد خصوصياته كما تغير اعتقاد كونه ممكنا عند حصول اعتقاد كونه واجبا ولما لم يكن كذلك دل على ان الوجود مشترك •

(الثاني) ان الوجود اولي التصور ولولم يكن مشتركا لم يكن كذلك لان وجود كل شي اذا كان عين حقيقته وتلك الحقيقة غير اولية التصور فالوجود كيف يكون اولي التصور •

(الثالث) ان المقابل للاوجود هو الوجود واعرف التصديقات عند العقل انه لا واسطة بين هذين الطرفين ولولم يكن الوجود مشتركا بين الكل لم يكن المقابل للاوجود امرا واحدا بل امور كثيرة فلا يكون التقسيم منحصرآ بين الطرفين •

(الرابع) وهو انه يمكننا ان نقسم الوجود الى الواجب والممكن والتقسيم يستدعي موردآ مشترك فيه وليس ذلك امر العظياد فانا لو قدرنا عدم الوضع • وليس ذلك اللفظ

اصلاً لم يبطل هذا النوع من تصرف العقل فإذا هو امر معنوي ولا يمكن ان يكون ذلك هو خصوصية كونه واجباً او ممكناً لان خصوصية كل واحد منهما غير مشترك بينهما وبين مقابله والا لكان هو مقابله اى مقابل نفسه فإذا المورد شئ مشترك بين خصوصية كل واحد منهما •

(فان قيل) على هاتين الحجبتين سؤالات (الاول) ان تفي كل حقيقة تقابله ثبوتها وليس بين نفيها وثبوتها واسطة لكن ثبوتها ليس اسراً زائداً على خصوصيتها بل ثبوتها هو نفس حقيقتها المتعينة فقد وفينا بما قرر في العقل من انه لا واسطة بين النفي والاثبات اى لا واسطة بين تحقق تلك الحقيقة وبين لانتفاءها فان ادعيت ان هاهنا ثبوتاً عاماً مشتركاً بين الموجودات وهو المقابل للشيء العام فهذا هو المصادرة على المطلوب الاول وهذا هو الاعتراض على الحاجة الرابعة لاننا نقول مورد التقسيم بالوجوب والامكان حقيقة كل واحد من الماهيات فاذا قلنا الموجود اما ان يكون واجباً او ممكناً فكأننا قلنا السواد اما ان يحسب في سواديه واجباً او لا يكون وكذلك القول في البياض وغيرها فلي هذا يكون المورد حقيقة كل واحد من الماهيات لان يكون هناك وجود مشترك •

(الثاني) المعارضة بنفس الوجود قلنا اذا قلنا الامر اما ان يكون ثابتاً او لا يكون فالوجود ان لم يدخل في طرف الثابت دخل في طرف اللاتبات وحاشا لا يكون الوجود زائداً وان دخل في طرف الثابت فلا شك انه مضاف للماهية اللاتباتية فيكون الوجود مشاركاً للماهية الموجودة في اصل الثابتية ومما نزعنا في خصوصية كون الوجود وجوداً فيكون للوجود وجود آخر ويلزم التسلسل وهو منه متوجه على البرهان الرابع لانه يمكننا ان نقسم الثابت الى الوجود والماهية

والماهية الموجودة فتكون الثابتة مشتركة بين الوجود وغيره ويلزم منه المحال •
 (فالجواب) عن الاول من وجهين (الاول) ان سلب السواد لا يخالف سلب
 الياض والالكانت السلوب في انفسها متخصصة فتكون السلوب اموراً ثبوتية
 وهو محال واذا كانت السلوب باسرها مشتركة فالقابل لها ان كانت
 خصوصيات الماهيات لزم ان لا يكون المقابل للسلب امراً واحداً بل اموراً
 كثيرة ويبطل المحصر وان لم يكن المقابل له خصوصيات الماهيات بل امراً
 مشتركاً فهو المطلوب (والثاني) انما تستعمل القضية القائلة بان الشيء لا يخلو
 عن النقي والاثبات لتصحيح الحق من احد طرفيه بالبرهان ويبطل الباطل منه
 بالبرهان ولو كان قولنا الشيء لا يخلو عن النقي والاثبات معناه ان السواد مثلاً
 لا يخلو من ان يكون سواداً او لا يكون لكانت حقيقة الحق وباطلية الباطل
 من الطرفين معلومة بالبداهة فانما بالضرورة نعلم ان الحق هو ان السواد سواد
 والباطل ان السواد ليس بسواد فبطل ما قالوه •

(واما الجواب) عن المعارضة فهو ان الوجود وان كان يشارك الماهيات
 الموجودة في اصل الثبوت لكن يمتاز عنها بقيد سلبى وهو انه لا مفهوم له
 سوى الوجود والكثرة انما يلزم اذا حصل الاشتراك في قيد ثبوتى والامتنياز
 في قيد آخر حصل مثل الماهيات المشتركة في الوجود المتباينة بالحرفين وهما هنا
 الاشتراك في اصل الثبوت والامتنياز في قيد سلبى فلا يلزم التسلسل فان عاودوا
 وقالوا الماهيات لها ثبوت في انفسها والالكانت غير ثابتة واذا كانت ثابتة
 كانت مشاركة للثبوت في الثابتة وممتازة عنه بمقتضى ما يلزم التسلسل (فنقول)
 الماهية اذا جردت عن الثبوت لم يكن لها ثبوت آخر ولا يلزم من سلب
 الثبوت عنها حمل العدم عليها فان الماهية من حيث هي لا ثابتة ولا لا ثابتة

على ان يكون الثبوت والاثبات داخليين في مفهومهما وان كانت لا تفك عنهما
فالماهية المجردة عن الثبوت ليس لها ثبوت آخر فان السواد من حيث انه
سواد ليس الا السواد ولا يوصف بأنه ثابت ولا ثابت لان كل ذلك مفهومات
زائدة على كونه سوادا وتعمام تقر بذلك سياقي في باب الماهية.

(الحجة الخامسة) لو لم يكن الوجود مشتركا لم يكن التقسيم بالوجوب
والامكان. وجب الامتياز الواجب عن الممكن فانه اذا كان مفهوم الوجود مختلفا
جاز ان يكون شي واحد يكون الوجود باحد مفهوميه واجباله وبالاخر
ممكنا فيكون الشيء الواحد واجبا وممكنا في الوجود فلا يكون هذا التقسيم
موجبا للتمييز واما اذا كان المفهوم واحدا كان موجبا للتمييز لان نسبة المفهوم
الواحد الى الشيء الواحد لا يكون بالوجوب والامكان (فان قيل) هذه
الحجة مصادرة على المطلوب الاول لان من زعم ان الوجود ليس بمشترك
زعم ان وجود كل شيء حقيقة المخصوصة واذا استحال ان تكون الحقيقة
الواحدة حقيقة استحال ان يكون للشيء وجود ان فهذه الحجة انما تستمر
اذا ثبت كون الوجود زائدا على الماهية وهو نفس المطلوب (فقول) اما
ان هذه الحجة تبتى على كون الوجود زائدا على الماهية فلا شك فيه ولكن
يحتمل ان يسلم ذلك وينازع في كون الوجود مشتركا فهذه الحجة تصلح
لأثبت كونه مشتركا بد فرض كونه زائدا.

(الحجة السادسة) من قال بان الوجود غير مشترك فقد قال بكونه مشتركا
من حيث لا يشمر بذلك فان حكمه بأنه غير مشترك غير مقتصر على وجود
واحد بل على كل وجود فلو كان مفهوم الوجود مختلفا كان يحتاج الى ان يبرهن
على كل واحد من وجودات الماهيات انه غير مشترك وليس كذلك فان الخصم

يعترف

يسترف بأن حجة على أن الوجود غير مشترك تناول كل وجود فاذا
الوجود مشترك •

﴿ الفصل الثالث في أن الوجود زائد على ماهيات الممكنات ﴾

(اعلم) أن وجود الممكنات إما أن يكون نفس ماهياتها أو لا يكون فإن لم يكن
فإما أن يكون داخلًا في ماهياتها أو لا يكون فالاحتمالات لا تزيد على هذه
الثلاثة (الأول) أن يكون وجودها عين ماهياتها (الثاني) أن يكون وجودها
جزأً من ماهياتها (الثالث) أن يكون وجودها خارجاً عن ماهياتها والحق
هو الثالث وذلك يحصل بإبطال القسمين الأولين •

(واعلم) أن كل ما يدل على أن الوجود خارج عن الماهية فهو دال على أن
الوجود غير الماهية إما ليس أن كل ما يدل على أنه غير الماهية فإنه يدل على أنه خارج
عن الماهية لأن جزء الشيء يكون مغايراً له مع أنه غير خارج عنه فلذلك
في هذا الفصل ما يدل على أن الوجود غير الماهية وذلك من وجوه أربعة
(الأول) أن الوجود مشترك فيه بين الماهيات ولا شيء من خصوصية شيء من
الماهيات التي هي أخص من الوجود بمشترك فيه بين الماهيات التي هي أخص
منه فالوجود مغاير للماهيات (الثاني) لو كان الوجود نفس الماهية لكان قول
القاتل الجوهري موجود مثل قوله الجوهري جوهري وبالجملة لا يكون المحل
والوضع هاهنا إلا في اللفظ ولما لم يمكن كذلك علمنا أن الوجود
مغاير للجوهري •

(فان قيل) إذا قلنا الجوهري موجوداً فإنا لن المتصور في التالي موجود
محصل في الخارج وذلك لا يقتضي أن يكون كونه محصلاً في الخارج زائداً
عليه بل يقتضي أن يكون كونه محصلاً في الخارج متميزاً عن كونه متصوراً

﴿ الفصل الثالث في أن الوجود زائد على ماهيات الممكنات ﴾

في الذهن ثم هو مارض بامر من (الاول) انه ذاقيل واجب الوجود واجب الوجود كان هذا (١) من الكلام واذا قيل واجب الوجود موجود كان مفيداً مع ان الحكماء ينكرون ان يكون وجود واجب الوجود زائداً عليه (الثاني) ان قولنا الـليث اسم مفيد وقولنا الـليث لـيـث هـنـد مع انه لا يجب ان يكون له بحسب كل اسم صفة فكذا هاهنا .

(فتقول) اما الاول ففيه تسليم المطلوب لاننا ندعي ان الوجود امر زائد على كونه محصلاً في الخارج بل ندعي ان تحصيله في الخارج امر زائد على مفهوم جوهرية وانتم قد ساعدتم على ذلك (واما حل) المعارضة الاولى فان معنى واجب الوجود المستثنى عن السبب فهذا المفهوم امر سلبى فيشذ بكـون الوجود متافراً له اذهوية الثبوتية من ثرة للوصف السلبى الاعتبارى وان معنى واجب الوجود الموجود الذى استثنى عن السبب فيشذ لا يتنظم الحمل والوضع بل ينزل منزلة قول القائل الموجود الواجب موجود ومعلوم انه لا فائدة فيه (واما الثانية) مظهر ان الاسامى المترادفة انما يصح حملها بعد الوضع اللغوى ولو قدرنا عدمها لم يصح واما قولنا الجوهر موجود فهذا الحمل والوضع ثابت وان لم يوجد شئ من اللغات ولذا لك اذ برهاننا على ان المثلث موجود لم يكن برهاننا على اللفظ بل على المعنى (الثالث) ان الوجود غنى عن التعريف والماهية غير غنية في خصوصياتها عن التعريف فالوجود غير الماهية (الرابع) ان الوجود متقابل للعدم ومتقابل للقسمه بالوجوب والامكان وخصوصيات الماهيات غير قابلة لهذه الاحكام فالوجود متفائر للخصوصيات

(١) هـنـد الرـجـل فـي مـنـطـقـه هـنـد اى خـلـط و تـكـلـم بـ لا يـبـنى ١٢ مـحـيط

في الفصل الرابع من كتاب
البراهين التي يمكن ذكرها في هذا المطلوب منها ما يبتنى على كون
الوجود مشتركا ومنها ما لا يبتنى على ذلك (فلنذكر) أولا ما لا يبتنى عليه وذلك
من خمسة أوجه (الاول) انه يصح منا ان نقل الماهية ونشك في وجودها
والمشكوك ليس نفس المعلوم ولاد اخلافيه (فان قيل) هب ان الماهية لما
امكن نقلها عند عدمها الخارجي وجب ان تكون مخرطة لوجودها الخارجي
لكن يستحيل ان تنقل الماهية عند عدمها في الذهن فكيف يلزم من هذه
الحجة ان يكون الوجود الذهني زائدا على الحقيقة (فتقول) لانه يمكننا
ان نقل الماهية عندما نشك في انه هل لذلك المقول وجود في الذهن
لم لا ولذلك فان كثيرا من الناس يزعمون ان النقل عبارة عن تعلق القوة
العاقلة بالمقول من غير ان يكون للمقول حصول في الذهن الى ان ثبت
ذلك بالبرهان ثبت ان الماهية قد تنقل عند ما نشك في وجودها الذهني
فاستمر البرهان فيه فالحاصل ان الوجود الذهني وان كان لازما للشعر ولكنه
غير لازم في الشعره وايضا فلان الماهية التي توجد في الاعيان ولا تكون
مقولة لما نقل حقيقتها حاصلة ووجودها الذهني غير حاصل وذلك يتبع
المطلوب (فان قيل) حجتكم معارضة بالوجود فاما تصور حقيقته ونشك في
حصوله في الاعيان فيلزم ان يكون للوجود وجود (فتقول) الشك في الشيء
على ضربين فانه مارة يكون ذلك شكافي ثبوت امر له ومارة يكون شكافي ثبوت
لا امر والشك في الوجود ليس شكافي ثبوت وجود آخر له فان الوجود
يتمتع وصفه بالوجود والعدم اما بالوجود فلان الوجود لو اصف بوجود
آخر لا يفرض هاهناك امور ثلاثة (الاول) الماهية وهي قابلة غير مقبولة

(الثاني) الوجود الاول وهو مقبول للماهية وقابل للوجود الآخر (الثالث)
الوجود الآخر ولا بد من انبات هذه المراتب الثلاث بحيث لا يكون
بينها شيء آخر سواء تسلسلت او لم تسلسل اذ لو لم توجد فيها هذه الامور
متلاقية لم يكن شيء منها موصوفاً بالآخر (فنقول) مقبولة الوجود الاول
للماهية اما ان توقف على الوجود الثاني اولا فتوقف فان لم تتوقف امكن
ان يبقى الوجود الاول مقبولا للماهية عند عدم الوجود الثاني فيكون
وجود الوجود معدوماً والماهية موجودة هذا اخاف وان توقفت فهو
محال وينتقد بتسليمه بقيد المطالب اما وجه استحالة فلا صيرين (اما الاول)
فلان الوجود الاول والثاني متشاركان في الحقيقة وليس ان يكون
احدهما حالاً في الآخر اولى من العكس فيؤدي الى حلول كل واحد
منهما في الآخر و الى حلولهما في الماهية و الى اجتماع المثاليين و الى كون
الشيء الواحد موجوداً امرتين وان تكون الموجودات الكثيرة موجودة
واحدة وان يكون الواحد حالاً في محلين وكل ذلك محال (واما الثاني) فلانها
لما تساوى في الماهية والوجود الثاني وينفد الوجود الاول استعداد الحلول
في الماهية فوجب ان يكون الوجود الاول مفيداً لنفسه هذا الاستعداد
اذا الاشياء المنفقة في النوع متساوية في الاحكام (واما بتقدير التسليم) فلان
كون الوجود عارضا للماهية لازم من لوازم الوجود وهذا لازم معلل بالوجود
الثاني فاذا يستحيل اشكال الوجود الاول من الوجود الثاني لكنه مع الوجود
الثاني غير قابل للاسدم فلم يكن ممكن الوجود والمدم فظهر ان الوجود يتم وصفه
بالوجود والمدم فاذا الشك في ان الوجود هل هو ثابت ليس شكاً في ثبوت
وجود آخر له بل هو شك في انه هل هو ثابت لماهية ام لا وذلك يقتضي

ان يكون منائر لذلك الامر الذي هو ثابت له وهذا هو الذي تمسكنا به
ابتداء في اثبات هذا المطلوب (واما الشك الثاني) في الماهيات فلا يمكن
ان يكون شكافي ثبوتها شي آخر لا يفرض الكلام في ماهية قاعة بنفسها حتى
لا يتقدح فيه هذا الاحتمال ويتقدير تسليم ذلك بحصل الفرض ايضا لان الشك
في ثبوت الماهية للوجود يقتضي منائرها للوجود (الثاني) ان الشئ الممكن
من حيث هو موجود غير قابل للمدم ومالا يقبل المدم لا يكون موصوفاً
بامكان الوجود والمدم وهو ايضا حال كونه معدوماً وغير قابل للوجود فاذا
الذات بشرط الوجود والمدم يستحيل ان يمرض له الامكان والذات موصوفة
بالامكان فاذا للذات اعتبار منائر للوجود والمدم ويكون ذلك الاعتبار
معرضاً لما تين الحالتين فيكون الامكان عارضاً له بالنسبة الى
الوجود والمدم •

(فان قيل) هذا انما يلزم اذا سلمنا لكم ان الامكان يتحقق للشئ حال وجوده
بالنسبة الى وجوده ونحن لا نقول بذلك بل نقول ان الامكان يتحقق حال
وجوده بالنسبة الى الزمان المستقبل (فنقول) الحوادث لا بد ان يكون ممكنة فلا
يجوز ان يكون ذلك الامكان يتحقق حال وجوده بالنسبة الى تلك الحالة
او يقال انه قيل وجوده كان ممكناً بالنظر الى المستقبل فان كان الاول
فقد سلمتم ان الامكان قد تحقق بالنسبة الى الوجود الحالى وفيه حصول
المطلوب وان كان الثاني فقبل حصول الوجود كان محكوماً عليه بالامكان
فهو منائر للوجود الذي لم يكن محكوماً عليه بالامكان (الثالث) ان الوجود
مفاد الماهية غير مفاد الوجود غير الماهية وتحقيق الحق في ان الماهية
مفاد او غير مفاد سيأتي (الرابع) الفصل لا يكون علة لماهية الجنس والا
« بشرط كونه معدوماً »

لم يكن مقسماله وهو سبب لوجود حصة النوع منه ليميز عن الخاصة التي هي
غير مقومة لطبيعة النوع فالوجود غير الماهية (الخامس) الملة متقدمة على
المطلوب في الوجود وغير متقدمة عليه في الماهية فالوجود مغاير للماهية
وتحقيق الحق فيه سيأتي •

(فاما الادلة) الدالة على ان الوجود بحد ذاته مشترك بين الماهيات
لا يجوز ان يكون جنسا لمافى ستة امور (الاول) لو كان الوجود جنسا لكانت
الامور المتغايرة الداخلة فيه انما تمتاز بعضها من البعض بفصول مقومة ضرورة
كون جهة الاشتراك متائرة لجهة الامتياز وما به الامتياز يجب ان يكون
موجودا فان ما ليس بموجود لا يميز موجودا عن موجود فاذا الفصل يكون
مشاركا للنوع في ماهية الجنس فيستدعي فصلا آخر والكلام فيه كالكلام
في الاول فيحتاج كل فصل الى فصل آخر لا الى غاية (الثاني) ان الفصل
خارج عن ماهية الجنس والا لم يكن مقسماله وعلو لوجوده والا فلا يكون
بينه وبين الموارد فرق فلو كان الوجود جنسا لكان لواعيه فصول
ولكانت تلك الفصول اسبابا لوجود الجنس فيكون للوجود وجود آخر
وهو محال (الثالث) لو كان الوجود جنسا لكان امتياز الواجب عن الممكن
بفصل فيكون الواجب مركبا من الجنس والفصل فيكون الواجب متلفا
بجزئه فيكون لولا الجزئية ان لم يكن الواجب موجودا فيكون الواجب
لذاته ليس واجبا لذاته هذا خلف (الرابع) الوجود مقول على ما تحت لا بالتساوي
اذا لواجب اول بالوجود من الممكن والجوهر من الممكنات اول بالوجود
من المرض وكل ما كان محمولا على ما تحت لا بالتساوي لم يكن جنسا لما تحت
اذ يتبع التفاوت في الماهية ومقوماتها (الخامس) الوجود في نفسه ان كان

مستقلاً بذاته وهو محمول على المرض وما كانت جزؤه جوهره فهو جوهر فوجب ان يكون المرض جوهرًا هذا خلف وان كان غير مستقل بذاته وهو محمول على الجوهر وما كانت متقومًا بالمرض كان عرضًا فالجوهر عرض هذا خلف (السادس) اذا تعقل الذات واخطرتني من ذواته بالبال امتنع ان يبقى ذلك الذاتي مجهول الثبوت لتلك الذات وهما هنا مع خطوط الماهية بالبال لا نعرف انها موجودة الا يرهان فطمنا انه غير داخل في الذات .

(واما المذكرون) لكون الوجود زائداً على الماهية فقد احتجوا بأمور ثلاثة (اولها) لو كان الوجود زائداً على الماهية لصح ان تعقل الماهية حاصلة بحقيقة مع الذهول عن وجودها او يعقل وجودها مع الذهول عنها فان من المستحيل ان يتوقف كل واحد منهما على صاحبه لكن التالي محال فالمقدم مثله (وثانيها) لو كان الوجود زائداً فذلك الزائد اما ان يكون ثابتاً وامامت لا يكون ثابتاً فان لم يكن ثابتاً فهو ليس بزائد وان كان ثابتاً كان ثبوته زائداً عليه فيؤدي الى التسلسل (وثالثها) لو كان الوجود صفة زائدة على الذات كانت الذات قابلة لها وهذا القبول ليس بحسب المرض العقلي فقط فان اتصاف الماهية بالوجود امر محقق في نفسه لكن كل ما كان قابلاً لصفة فلا بد ان يكون له تبيين وتحصل حتى يقبل غيره فان ثبوت غيره له فرع على ثبوته في نفسه وذلك التحصل هو الوجود فيلزم كون الذات موجودة قبل اتصافها بالوجود هذا خلف .

(والجواب) عما تسكوا به اولاً من وجوب (احدهما) انه لا يلزم من كون الوجود متفارقاً للماهية صحة ان يعقل احدهما مع الذهول عن الآخر فان

الثبوت

حصول الجسم في الحيز زائد على ذاته مع أنه لا يتقل الواحد منهما إلا مع الآخر وإضافان كل واحد من المضافين لا يتقل من حيث هو مضاف إلا إذا عقل المضاف الآخر (وثانيهما) أن ذلك مغالطة لأن الوجود ليس إلا كون الماهية محصلة في الخارج فإذا عقتا الماهية محصلة في الخارج فقد اندرج في ذلك تعقل الوجود فكيف يلزم مع ذلك جواز تعقل ذلك مع الذهول عن الوجود ؟

(نم) ربما يتوهم لزوم هذا الكلام على من جعل الوجود علة تحصيل الماهية فاما ان يتوهم لزومه على من يجعل نفس التحصيل في الخارج هو الوجود فهو بعيد (والجواب) عما تمكوا به ثانياً ان نقول الثابت ينقسم الى مالا مفهوم له وراء كونه ثابتاً الى ماله مفهوم آخر وراء كونه ثابتاً فان كان له مفهوم وراء كونه ثابتاً حينئذ كان الثبوت زائداً عليه وان لم يكن له مفهوم وراء الثبوت لم يجب ان يكون الثبوت زائداً عليه (فان قالوا) الوجود يمكن ان يتصور ويشك في انه هل هو ثابت في الاعيان ام لا فيلزم ان يكون للوجود وجود آخر (فالجواب) عنهما سبق بالاستقصاء فيه (والجواب) عما تمكوا به ثالثاً انه من الجائز ان يكون تبيين حقيقته كالغيا في صحة هذه للقبالية وسيأتى تحقيق ذلك في الفصل الذي يليه .

(والفصل الخامس في ان وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا) (اعلم) ان المذاهب الممكنة في وجود واجب الوجود لا تزيد على هذه الاحتمالات الثلاثة (فان) وجوده لا يخلو اما ان يكون مساوياً للوجود للممكنات في مفهوم كونه وجوداً اولاً يكون فان لم يكن كان قول للوجود عليهما باشتراك الاسم وانما تمجد المفهوم في الموضمين فلا يخلو

لما ان يكون ذلك المقصود مقارنا لماهية اخرى في حق واجب الوجود
اولا يكون مقارنا لماهية اخرى بل يكون وجودا قائما بنفسه فظهر بهذا
التقسيم ان الاحتمالات في هذا الباب لا تزيد على هذه الثلاثة (احدها)
ان نقول الوجود مقول على الواجب والممكن باشتراك الاسم (وثانيها) ان
نقول الوجود مقول عليهما باشتراك الاسم وهو مع ذلك غير مقارن في
حق الواجب لماهية وحقيقته (وثالثها) ان نقول الوجود غير مقول عليهما
باشتراك الاسم وهو مع ذلك مقارن لماهية غيره (ظنا الاحتمال الاول)
وهو كون وجوده مخالفا لوجود الممكن فهو باطل بالدلائل المتقدمة في ان
الوجود مشترك بين الموجودات (١) (واما الاحتمال الثاني) وهو ان الوجود
مشترك بين الواجب والممكن في مفهوم كونه وجودا وهو مع ذلك
غير مقارن لماهية فهو مذهب الجمهور من الحكماء وهو عندنا باطل
(واذا بطل) هذا ان الاحتمالين لم يسبق الا الثالث •

(والذي) يدل على بطلان الاحتمال الثاني وجوه اربعة (الاول) هو ان
مفهوم الوجود من حيث هو وجود مفارق لمفهوم كونه مقارنا لماهية اخرى
او غير مقارن لها ولكنه مع ذلك لا يتخلو عن الجبردية او اللاجبردية معا
فلا يتخلو اما ان يكون الوجود لكونه وجودا يقتضي احدهذين القيدين
اولا يقتضي فان اقتضى احدهذين القيدين فاما ان يقتضى التجرد عن الماهية
او ان يرضى للماهية (فان اقتضى) التجرد عن الماهية فكل وجود يجب
ان يكون غير مقارن للماهية فوجود الممكنات غير عارض للماهيات هذا خلف
(وان) اقتضى العر وض للماهية وجب ان يكون كل وجود عارضا للماهية

(١) في نسخة واما الاحتمال الاول وهو كون الوجود مقولا عليهما باشتراك
الاسم فقد ابطالناه

فوجود واجب الوجود أيضا عارض للماهية وقيل أنه ليس كذلك هذا خلف
(وأما ان قيل) ان الوجود لا يقتضي العوض ولا اللاهض فلا يصير
عارضاً تارة ولا لاهضاً أخرى إلا بسبب منفصل من خارج فلا يصير وجود
واجب الوجود مجرداً عن الماهية إلا بسبب فلا يكون وجود واجب الوجود
بذاته واجب الوجود بذاته بل بسبب من خارج هذا خلف *

(وهذا الكلام) قد بلغ في القوة والتمانة بحيث لا يمكن توجيه شك
يخيل عليه ولكن اذكر فصلاً ذكره الشيخ في المباحثات والفارابي في التطبيقات
ربما يتوهم كونه دافعا لما ذكرناه ثم بين انه ليس الامر كذلك

(قال) الوجود الذي هو ماهية الحق تعالى هو الواجبة وليست الواجبة
وجوداً الا يمكن ان يستحيل بل هو الذي يجب وجوده فانه لو كانت الواجبة
وجوداً الا يمكن ان يستحيل لم يخل الحق سبحانه وتعالى من ان يكون هو
ذلك الوجود ويلزمه ان لا يستحيل فيكون كل وجود يلزمه ذلك او يكون
وجوده مؤلفاً من الوجود ومما قرن به فيكون مركب الماهية فاذا هو الذي
يجب وجوده فتكون اذا الواجبة هي ماهيته فان عني بالوجود ذلك المجرد
فلا يشاركه فيه وان عني به ما يقابل الدم ويقع فيه الشركة فذلك من
لوازم وائيه فتكون ماهيته يجب لها الوجود اي هذا الوجود الذي هو
مشارك فيه فيكون هذا الوجود من حيث هو كذا من لوازم ماهيته
وكيف لا ونقول يجب لها الوجود كما نقول يجب للمثلث مساواة الزوايا
للقسأتين ثم لا تكون تلك الماهية مثل الانسانية وغيرها حتى يقال انه
يستحيل وجود لازمها الابد وجودها لان اللوازم الغير المقومة معلولة
للماهية وما لم توجد المعلول لم يوجد المعلول ثم كيف يكون مثلاً للانسانية

وجود قبل الوجود حتى يكون علة لذلك الوجود الملول الذي هو الوجود
(قال) فان هذا انما يستعمل في ماهيات لا وجوب لها ولا وجودا لا لازما لها
الماهية التي هي الواجبية التي منها ما يجب لها الوجود من ذاتها فهي معنى
الاسم له ويلزمه الوجود المشترك ويسرف ذلك بلوازمه كالتقوى بل هو به انه
يجب وجوده كقوة التقوى انما بحيث يجب عنها الفعل (وليس نقائل ان يقول)
ماهية الحق هل توجد حتى يوجد لازمها فتصير علة لازمها فتصير علة للوجود
فهي وجدت قبل ان وجدت (لا به يقال) ان ماهية موجودة لا بوجود بلحقها
من خارج اى ليس هي كالانسانية التي هي موجودة فان لها وجودا خارجا
فما بل هي نفس الوجود بلا وجود ملبوس ولا يشاركها في ذلك شيء وهي نفس
الواجبية وهي معنى بسيط وان كان المبرر يبرع عنه بلفظ مركب (وان كان)
له وجود مشترك فيكون ذلك لا (مأله حتى يقال يجب له او يوجد له الوجود
بالمعنى العام فيكون ذلك لازما لا يرفع عنه دائر او هو له من وجوده الحق المبين
بكونه وجودا اذ جعل انه موجود في اصله وماهية قتل سوال التفتيش
هل هو وجود ام لا فومع بان له وجودا اى بالمعنى العام على انه لازم
او نقش وقيل ليس هو بوجود على ان وجوده صفة لشيء هي فيه .

(ثم بعد هذا) ما شئت من وضع التفصيل والتحميل والبحث الدقيق
العميق الذي نسأل الله تعالى ان يوفقنا لبلوغ الغاية فيه (فأقول) هذا الكلام على
طريقه لا يشفى المليل فاما بينا ان الاقسام لا تزيد على تلك الثلاثة ولا شك ان
الوجود في الممكنات له مفهوم محصل فالواجبية التي جعلها ماهية الاول سبعانه
وتعالى اما ان تكون مساوية في المفهوم والحقيقة بوجود هذه الممكنات
او لا تكون

(فاما القسم الاول) فيانه اولا انه يجب ان يكون الاول موجوداً امرتين
احداهما هذه الواجبية والثانية ما جملة لازم هذه الواجبية (و ثانياً) انه
لا يكون احدهما اولي بالمارضية من الآخر (و ثالثاً) ان الاشكال المذكور
يسود بينه في الوجود الذي يفرض معروضاً فانه يقال الوجود ان اقتضى
التجرد عن الماهية فكل وجود كذلك وان اقتضى التلاجر فكل وجود
كذلك و ان لم يقتض احد هذين القيدين فلا يتصف باحد هما الاسباب
خارجي و اما ان جعل مفهوم الامر الذي سماه بالواجبية مخالفاً لمفهوم
الوجود فلا تكون ماهية واجب الوجود هو الوجود بل امراً مخالفاً للوجود
(واما ان يقال) ان تلك الحقيقة لخالفه هذا الوجود هي موجودية فيكون وقوع
لفظ الوجود عليه وعلى غيره باشتراك الاسم وقد ابطالناه (او يقال) لوجود
الذي يشارك وجود الممكنات في المفهوم لازم لتلك الماهية فيكون قد جعل
الوجود في حق واجب الوجود مقارناً لماهية وهذا هو ترك لمذهبهم بالكلية
واختباراً ذكرناه (او يقال) تلك الحقيقة غير وجوده ولا الوجود لازم
له فيلزم نفي الوجود عن واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً بل
الانصاف ان الذي ذكره الشيخ تصريح منه بان وجوده سبحانه زائد على
حقيقته كما اخترناه .

(و الوجه الثاني) لفساد قول من يقول حقيقة واجب الوجود هي الوجود المجرد
ان الجهور قد انفرد على ان حقيقة الله غير معلومة للبشر والبراهين القاطنة
قائمة على ذلك فلو كانت حقيقته هي الوجود بشرط سلبه من الماهية وجب
ان تكون حقيقة معلومة للبشر لان الوجود اولي بالتصور والقيد السلبى ايضا
معلوم فالوجود المقيد بالقيد السلبى معلوم وحقيقته غير معلومة فاذا حقيقته

مناورة للوجود المتقيد بالقيد السلي •

(والوجه الثالث) ان كون الباري تعالى مبدأ لغيره اما ان يكون لوجوده بشرط التجرد عن الماهية اولا بهذا الشرط فان كان الاول لزم ان يكون القيد للمدى داخل في علة الوجود لان التجرد قيد عدى وهذا محال واما ان لا يستبر فيه هذا القيد بل لماهية الوجود وتلك الماهية حاصلة في الممكنات فوجب ان يكون وجود كل ممكن علة لوجود مطلوبات الباري وان يكون الباري تعالى مطلولا لكل واحد من الممكنات هذا خلف •

(والرابع) انهم اتفقوا على ان الوجود الينى نفس الكون في الاعميان لا مابه الكون في الاعميان والكون في الاعميان امر اضافي غير مستقل بالمعلومية والمحكومية ولا يمكن الحكم عليه بانه ثابت اولا ثابت بل الحكم بهذه الامور انما يتناول الماهيات على ما مررود فاذا كان الوجود كذلك فكيف صار هو بينه في حق واجب الوجود غنيا عن السبب مستقلا بنفسه (وبالجملة) فالعرض الذي بلغ في النصف الى ان لا يمكن تعقله وحده كيف صار ذاتا مستقلا بنفسه بحيث يكون مبدأ لا استقلال كل مستقل هذا مما قطع كل ما قل بفساده •

(وبتقرير) ذلك ان الشيخ لما حاول اثبات عرضية الوحدة في ثالثة لحيات الشفاء زعم انها ان قامت وحدة مجردة لم تخل اما ان تكون مجردة لا تنقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها باها لا تنقسم او تكون هناك طبيعة اخرى والقسم الاول محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود ذلك الوجود لا ينقسم هذا كلامه (فاقول) كما ان العقل حاكم بان الوحدة لا تعقل الا محمولة على شيء كذلك العقل حاكم بان الوجود لا يعقل الا محمولا على شيء •

فان فرق بين هذين الموضوعين بان الوحدة امر عديم فلا يقتل الا اذا نسب الى موضوع ثابت واما الوجود فهو امر ثبوتى فلا يكون محتاجا الى الموضوع (فالجواب) ان الشيخ قد ابطال في بعض فصول هذه المقالة كون الوحدة امرا عديما فكيف تأتى له هذا الكلام (فهذا ما نقوله) في الاحتجاج على ابطال هذا القسم .

(واما الحكماء) فانهم احتجوا على ان وجوده سبحانه غير مقارن لماهية غيره بان قالوا لو كان الوجود مقارن الماهية لكان لا يخلو اما ان يكون تحقق ذلك الوجود متوقفا على تلك الماهية ، ولا يكون فان لم يتوقف كان ذلك الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا يكون عارضا لها فيكون وجوده موجودا لذاته وبذاته فقط فلا يكون عارضا لتلك الماهية وهذا هو المطلوب (وان توقف) تحقق ذلك الوجود على تلك الماهية كان محتاجا الى تلك الماهية وكل ما هو محتاج الى غيره فهو ممكن لذاته فاذا الوجود من حيث هو ممكن وكل ممكن فله سبب فلذلك الوجود سبب وذلك السبب ان كان غير ماهية واجب الوجود كان لوجود واجب الوجود علة فلا يكون واجب الوجود واجب الوجود هذا خلف (وان كان) سببه تلك الماهية والسبب متقدم بالوجود على المعلول لزم ان تكون الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فتكون موجودة قبل ان تكون موجودة وذلك يقتضى ان تكون موجودة مرتين وايضا يلزم التسلسل وايضا فيتقدرا مكان التسلسل لانه دفع الكلام (لانا نقول) تلك الماهية اما ان تقتضى وجودا اوليا تقتضى فان اقتضت وجودا لم يكن بين تلك الماهية وبين ذلك الوجود وجود آخر فتكون العلة غير متقدمة بالوجود على المعلول وذلك

محال وان لم تقتض الماهية وجوداً كان ذلك حكماً بان ماهية لا تقتضي
 الوجود بل وجوده انما جاء من شيء آخر وذلك انما يدخله في الممكنات
 ويخرجه من الواجبات (هذا تقرير كلامهم) على احسن الوجوه •
 (والجواب عنه) من وجهين (أحدهما) ان هذا معارض لما هيأت
 الممكنات فانها قابلة للوجود والمقل كما حكم بنقص المؤثر على الآخر حكم بتقدم
 القابل على المقبول فان الشيء ما لم يكن متقدراً ثابتاً لا يثبت له غيره (فاما ان
 نقول) بان تبيين الماهية في كونها ماهية اما ان لا يكفي في قبول الوجود او يكفي
 في ذلك فان كان لا يكفي في ذلك لزم ان تتوقف قابلية الماهية للوجود على
 وجود آخر حتى تكون موجودة قبل ان تكون موجودة فيلزم ما ذكرتموه
 من المحالات (و اذا بطل ذلك) فيستد بتعين القول بان وجود الممكنات
 غير زائد على ماهياتها بل هي نفس ماهياتها فيستد بكون الوجود متوقفاً
 على الماهيات الموجودة باشتراك الاسم (ولما ان كان) تبيين الماهية
 في كونها ماهية يكفي في قابلية الوجود حتى لا يعتبر في تقدم الماهية
 وفي قابليتها للوجود كونها موجودة قبل كونها موجودة فلم لا يجوز
 ان يكفي تبيين الماهية في كونها مؤثرة في الوجود حتى لا يعتبر في تقدمها على
 الوجود في المؤثرة كونها موجودة قبل كونها موجودة (وبالجملة)
 فاما ان نقول بوجود الممكنات نفس حقائقها او نقول انه زائد على حقائقها
 فان كان الحق هو الاول لم يكن الوجود مشتركاً بين الاشياء واذا جاز ذلك
 في وجود الممكنات جاز ذلك ايضا في وجود الباري وان دفع الاشكال
 اصلاً (وان جملنا) وجود الممكنات اسماً مشتركاً كان وجودها اسماً مشتركاً
 على ماهياتها وما هيئاتها تصكون قابلة لتلك الوجودات ولا بد ان تكون

الماهية كافية في هذه القابلة والا لزم التسلسل واذا كانت كافية في هذه القابلة فتكن كافية في المؤثرة في الوجود حتى لا يلزم من كون الماهية عملة للوجود تقدمها بالوجود على الوجود (وثانيهما) ان نقول اجزاء الماهية عملة لقوام الماهية وليس ذلك التقدم قدما بالوجود والا لكانت الماهية موصوفة بالوجود عند فرضنا اياها مجردة عن الوجود (فان اعتدروا) عنه بان تقدم اجزاء الماهية على الماهية ايضا بالوجود لاعلى معنى ان هذا الاعتبار لا يتحقق الا عند تحقق الوجود بل على معنى ان هذا التقدم انما يتحقق عند اعتبار الوجود وان لم يكن الوجود حاصلا فانا اذ قلنا الاثنان متقدمان على الاربعة في الوجود فلا ننفي به انهما موجودان واحدهما متقدم بوجوده على الآخر والا لكان الشك في وجودهما الخارجى شكا في هذا التقدم بل انهى به انهما ماهيتان متى وجد تألزم هذا التقدم وهذا الحكم صحيح حال ما لا يكون الواحد منهما موجودا فكذا ذلك اجزاء الماهية سابقة بالوجود على الماهية على معنى انها متى وجدت كان الوجود للجزء قبل كونه لأكمل (هذا غاية ما يمكن) ان تحمل من جانبهم وهو باطل من وجوه خمسة

(الاول) وهو ان الماهية مقتضية للامكان سواء جلتاه وصفا عدما او وجوديا فاقضاءها للامكان مستحيل ان يكون بشرط الوجود والا لزم ان يكون الامكان متأخرا عن الوجود وذلك محال فاذا اقتضاء الماهية للامكان وتقدمها عليه لا بالوجود وذلك هو المقصود

(الثاني) وهو ان كون جزء الماهية محال لو كان موجودا كان وجوده سابقا على وجود كله هذا حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون معلولا لذلك الجزء فيكون اقتضاء ذلك الجزء لهذا الوصف

لا بشرط

متقدم

لا بشرط الوجود وذلك بوجوب ما قلناه •

(الثالث) وهو ان الماهية التي نوهيها شخص واحد يكون تشخصها من لوازم حقيقتها فاقضاء تلك الحقيقة لتلك الشخصية لا يخلو اما ان يكون بشرط الوجود فيكون وجوده سابقا على شخصيته فيكون وجودها الخارجي مطلقا غير متين وهو محال او لا يكون بشرط الوجود فلا يكون تقدم الماهية على تلك الشخصية بالوجود •

(الرابع) ان الماهية اذا شخصت فالقابل لتلك الشخص اما ان يكون هو نفس الماهية فقط او بشرط تشخصها والثاني وجب التسلسل فالحاق هو الاول فتكون الماهية من حيث هي كافية في قبول الشخص واذا جاز ذلك فليجوز كونها كافية في المؤثرة في الوجود •

(الخامس) ان الجنس صفة لقوام النوع ويستحيل ان تكون هذه الصفة لاجل انها اذا وجدت كان الجنس في الوجود سابقا على النوع واللازم ان يكون الجنس يوجد اولاً ثم يصير نوعا ولو كان كذلك لم يكن الفصل سببا لقوام صفة النوع من الجنس فحينئذ لا يتميز الفعل عن الجنس وذلك محال ثبت ان هذا التقدم ليس كما قالوه من ان الجنس والنوع اذا وجدت كان وجود الجنس سابقا على وجود النوع (واذا عرفت ذلك) فهذه الوجوه كلها تدل على ان تعيين الماهية من حيث هي هي كاف في الاقتضاء والتاثير واذا جاز ذلك سقطت حججهم وطلت دعواهم •

(فان قالوا) فاذا كنت لا تعتبر وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود يلزمك تجويز كونها مؤثرة في الوجود عند كونها معدومة وذلك محال (قلنا) ان هذه مغالطة ركيكة وذلك لان اعتبار الماهية مغاير لاعتبار وجودها وعد مهان ونحن

استدنا الوجود الى تلك الحقيقة من حيث هي هي لامن حيث انها مدومة
(والذي) يدل على ما قلناه امران

(الاول) وهو انهم زعموا ان الماهية اذا شرط فيها الوجود او العدم لا يعرض
لها الامكان بل الامكان انما يعرض لها من حيث هي هي فكما لا يلزم من
استقاط الوجود من درجة الاضبار في كون الماهية معروضة للامكان ادخال
العدم فيه فكذلك لا يلزم في مستثنا •

(الثاني) ان الماهية قابلة للوجود لا بشرط وجود آخر ثم لا يلزمهم ان يحملوا
القابل للوجود ماهية مدومة حتى يقال الماهية حال عدمها تكون موصوفة
بالوجود فكذلك هاهنا لم يحمل المؤثر في الوجود هو الماهية المدومة حتى
يلزمنا ان تكون مؤثرة حال كونها مدومة بل المؤثر نفس الماهية فظهر بهذا
فساد قولهم •

(واعلم) انا قد استخرجنا لهم شبهة اخرى وهي انه لو كان الوجود ذاتا على
الماهية لكان الوجود ممكنا على ما تقر في السابق وذلك الامكان لا يتخلو اما
ان يكون ثابتا لنفس الوجود او للماهية بالنسبة الى الوجود والاول محال
لما بينا ان الوجود يمتنع اتصافه بالوجود والعدم فلا يعرض له امكان الوجود
والعدم واما الثاني فانه يقتضي ان يكون نسبة الماهية الى الوجود بالإمكان
فيستحيل اذا ان تكون نسبتها اليه بالوجوب ولو كانت الماهية مؤثرة
في الوجود لكانت نسبتها اليه نسبة الوجوب لان نسبة العلة الى المعلول
ابدأ بالوجوب ولما بطل ذلك علمنا ان وجوده غير تابع للماهية •

(ومما يمكن) ذكره من جانبهم انه لو كان وجوده معلول ماهيته وماهية
هي العلة لذلك الوجود لزم ان يكون البسيط قابلا وما علا وذلك محال

(والجواب)

(•)

(والجواب) ان كل ذلك منقوض بلوازم الماهية فان الماهيات مقتضية لها ووصوفة بها وايضا تبطل حجبتهم على اصولهم ان يكون الباري تعالى عالما بالمعلومات فان العلم عندم عبارة عن حصول صورة المقول في السائل فاذا غشقه لها يقتضي حصول صورها في ذاته فتكون ذاته قابلة لتلك الصور وفاعلة لها على الاستقيم البرهان على انه لا يمتنع ان يكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا .

(الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني)

(واثبات) ذلك يقتضي تقديم مقدمة وهي ان المحكوم عليه بصفة وجودية لا بد وان يكون موجودا في نفسه برهانه هو ان اثبات الصفة للشيء متناه حصول الصفة للموصوف وحصول الشيء للشيء فرع على حصول ذلك الشيء في نفسه (فان قيل) الوجود صفة بولية ولا يستدعي حصولها للماهية كون الماهية حاصلة في نفسها والالزم التسلسل وايضا فلان السلب محكوم عليه بانه مقابل للايجاب وليس للسلب ثبوت في نفسه مع انه موصوف بكونه مقابلا للايجاب (فان قلتم) السلب له صورة عقلية وله في العقل ثبوت (فتقول) لكنه من حيث انه ثابت في العقل لا يقابل الثبوت بل هو قسم منه فهو من حيث انه مقابل للثبوت يجب ان يكون ثابتا وايضا ألستم تحكمون على الممتنع بالامتناع مع انه ليس بثابت وايضا ألستم تحكمون على الممتنع بانه لا يصح الحكم عليه وذلك من انقضاء (فالجواب) عن الاول مامر (ومن الثاني) ان الذهن يستحضر الصورة ويحكم عليها بان تلك الصورة غير مستعدة الى الخارج وليس لها في الخارج ما يطابقها فهذا هو المعنى بتصور السلب ثم يستحضر صورة اخرى ويحكم عليها بان لها في الخارج ما يطابقها ثم يحكم على احدى الصورتين بانها تقابل الاخرى لا من حيث انهما ساخرتان في العقل بل

(الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني)

من حيث ان احدها استندت الى الخارج والاخرى لم تستند فالحكموم عليه بهذا التقابل هو الصورة العقلية الموجودة من الوجه المذكور وهو المعنى بقول الحكماء ان تقابل السلب والایجاب لا يتحقق الا في القول والضمير واما في الخارج فلا (وعن الثالث) اننا نستحضر في الذهن صورة ونحكم عليها بالامتناع لا بامتناع كونها موجودة في الذهن فان ذلك باطل بامتناع وجودها في الخارج وليس المحكوم عليه لهذا الامتناع هو تلك الحقيقة من حيث انها موجودة في الذهن لان هذا لا يختص بالمتنع فان كل صورة ذهنية سواء كانت مأخوذة عماله وجود في العين او عماليس له ذلك فانه يمتنع حصولها بيننا في الخارج بل المحكوم عليه حقيقة تلك الصورة الموجودة في الذهن وهذا دقيق لا بد من التأمل فيه (واما الرابع) فله ما ذكرنا من اننا نستحضر ماهية في الذهن مفيدة بقيد المدم الخارجى ونحكم عليها انه لا يصح ان يمرض لها شيء من الاحكام الخارجية وهذا هو الجواب عن كل ما يشبه هذه الشكوك

(ولما فرضنا) عن اثبات هذه المقدمة فنشرع فيها هو المقصود وهو اثبات الوجود الذهني وبرهانه انا اذا تصورنا ماهية وحكما عليها باها ممتازة عن غيرها فلا بد وان يكون لها ثبوت وثبوتها المتبر في صحة كونها محكوما عليها اما ان يكون هو الوجود الخارجى وهو باطل والا لكان مالا يكون ثابتا في الخارج لا يكون محكوما عليه وايضا فلاه وان كان في الخارج لكانه لا يتوقف صحة الحكم عليه على الشعور بكونه في الخارج فلما ان الثبوت الممتنع هو الثبوت في العقل (فان قيل) المحكوم عليه وان كان ممدوما في الخارج الا انه مع ذلك ثابت في الخارج على ما ذهب اليه بعضهم (فتقول) انا لاننى بالوجود استندت

بالوجود الا للثبوت ويجوز ان تصور امراً لا يثبت له في الخارج اما على التحقيق فلان الثبوت لا يجمع الا لثبوت فاذا تصورناه غير ثابت لم يكن ثابتاً واما على طريق الالتزام فان المسمات والمستحيلات غير ثابتة بالاتفاق مع ان المتصور منها يكون محكوماً عليه قد بطل ما ذهبوا اليه ونعم تحقيق هذا الفصل سيأتي في كتاب العقل والمقول.

(الفصل السابع في ان الماهية لا تمرى عن الوجودين)

(برهانه) ان كل ماهية يجب ان تكون محكوماً عليها باهـ متميزة عن غيرها و كل ما كان محكوماً عليه بحكم ثبوتى فلا بد وان يكون ثبوتياً والصبرى بدئية والسبرى مبرهنة (فان قيل) السواد مثلاً قبل دخوله في الوجود هل كان سواداً ام لا فان لم يكن فالسواد انما يصير سواداً عند وجوده وذلك محال لان السواد سواد سواء وجد او لم يوجد وان كان سواداً قبل صيرورته موجوداً فذلك ماهية قد صيرت عن الوجودين (فنقول) السواد لا يكون سواداً قبل ان يحصل له احد الوجودين بل يمكن ان اعترف ذهنى انه كيف يكون قبل الوجود كانه فرض عندما يكون في الذهن مجرداً عن الذهن لا انه عند التجرد عن الذهن يكون سواداً وليس كل ما حكم عليه الذهن بالتجرد امكن ان يفرض له التجرد فان قيد التجرد عن الذهن انما يلحقه الذهن به عند ما يكون موجوداً في الذهن كان الذهن الثبت اليه لا من حيث انه في الذهن او حذف عنه انه في الذهن وان كان كاذباً في هذا الحذف فاما عندما لا يكون في الذهن فانه لا يمكن الاشارة اليه بوجه اصلا وما كان كذلك لم يكن له ماهية و حقيقة.

(الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء به ثابتاً) بل هو نفس كونه ثابتاً

(الفصل السابع في ان الماهية لا تمرى عن الوجودين)

(الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء به ثابتاً)

والتحقيق في هذا الباب ان نقول نحن لاننى بالوجود الاحصول الشئ
ونحققه وثبوتة فمن آيت امرأ آخر وراء ذلك وسماه بالوجود كان اطلاق
الوجود عليه وعلى ما ظنناه بالاشتراك ويرجع حاصل الكلام الى انه ثبت للذات
صفة اخرى وراء الحصول والنحقق فليهن ان يقيد تصويره ثم يقيم الحجة على
التصديق به (فان قال) اعني بالوجود صفة تقتضي حصول الشئ في الاعميان فمقد
ذلك نقول لا يجوز ان يكون حصول الشئ في الاعميان مطلا بصفة قائمة به
لوجبه (الاول) ان تصافه بتلك الصفة التي هي علة الوجود مسبوق بحصوله
في نفسه ولا كذلك حصول الوجود بمعنى نفس حصول الماهية فان ذلك نفس
حصولها لا حصول شئ لها على ما سر لان حصول الشئ في نفسه سابق على
حصول غيره له فلو كان حصول غيره له علة لحصوله في نفسه لزم الدور
(الثاني) وهو ان علة الحصول لا بد وان تكون مخالفة لنفس الحصول في الحقيقة
والالم يكن كون احداهما علة للآخر اولي من العكس وتلك العلة لا بد وان
يكون لها حصول فيكون حصول علة الحصول محتاجا الى علة اخرى ويلزم
التسلسل (ومما احتج به) في اول المسئلة بان قيل لو كان الوجود ليس هو نفس
الكون في الاعميان لزم صحة ان تلم الماهية كائنة في الاعميان قبل العلم بثبوت ذلك
الرائد له فكان ينبغي ان لا يكون طنا بوجود الامور المحسوسة بديهيا بل كان
مستفاد آمن الحجة حتى يكون الشاك في تلك الحجة شاكا في ذلك ولما كان
ذلك باطلا علمنا ان الوجود ليس الا نفس الكون في الاعميان وهذه الحجة لا تغيد
تفي لتليل الحصول ببلية زائدة اذ قلنا ان نقول البديهي المسعى بالوجود ظاهرا
هو نفس الحصول في الاعميان فاما انه معلول بصفة اخرى هي الوجود او غير
معلول به ابل هو نفس الوجود بالحقيقة فذلك بالاكتساب (ومما قيل هاهنا)
ان

ان الإضافات لها وجود في الاعميان على ما يستدل عليه بعد وهي من حيث انها موجودة في الاعميان مقولة بالقياس الى غيرها فلا كان وجودها امرا مستقلا بنفسه لكان يتمتع ان تكون تلك الإضافات الغير المستقلة في وجودها موجودة ولما بطل التالي بطل المقدم •

﴿ الفصل التاسع في ان المدوم ليس بثابت ﴾

﴿ ان ﴾ نعم ما من عُمشت بمشترم (١) في دقائق الابحاث المطلقة بالوجود والمدوم زعموا ان ما ليس بموجود قاطبا ان يكون متمتع الوجود اولا يكون فان كان متمتع الوجود فهو النفي الصرف وان كان يمكن الوجود فانه يكون عند كونه معدوما ذاتا وزعموا انه موصوف بصفات ثابتة حالة المدوم وتلك الصفات لا موجودة ولا معدومة •

﴿ واحتجوا ﴾ بان قالوا المدومات تتميز بعضها عن البعض وكل ما كان كذلك فهو ثابت ويان الصغرى من وجوه ثلاثة (الاول) ان المدوم معلوم والمعلوم يتميز عن غيره فان من عقل سوادا معدوما مبرز عن البياض المدوم (الثاني) انريد اذا اراد المجاد نوع من الموجودات فلا بد وان يكون مراده يتميزا عن غيره والا لا متمتع ان يكون هو مقصودا دون غيره وهو عند تعلق التعبد بتكوينه غير كائن والا لا متمتع القصد الى تكوينه فان تكوين الكائن محال (الثالث) وهو ان وجود الفعل متأخر عن تعلق القادرية اذ ما لم تتحقق نسبة ما فيها بين القادر والمقدور لم يكن حصول ذلك المقدور اولى من حصول غيره وتعلق القادرية متأخر عن امتيازها في نفسه لاذل لم يكن ممتازا عن غيره لم يكن التعلق به اولى من غيره فاذا امتياز عن غيره سابق على وجوده (واما كبرى القياس)

(١) عُمشت عينه تمش عُمشا ضعف بصرها مع سيلان دمعها في اكثر

الاوليات ١٢ محيط

﴿ الفصل التاسع في ان المدوم ليس بثابت ﴾

فظاهرة لان التميز عن غيره بمتنع ان يكون لاشياء بعضها كحقيقته (واحتجوا)
ايضاً بان السواد قبل صيرورته . وجوداً ان كان ليس بسواد بل انما يصير
سواداً حال وجوده فيلزم ان يكون كون السواد - واد العلة خارجية
وذلك محال لان ما بالغير يرتفع عند ارتفاع الغير فيلزم ان لا يبقى السواد
سواداً عند انقطاع تعلق ذلك الغير به وهو محال وان كان - واد اقبل
وجوده كان السواد الممدوم سواداً (ونحن نقول) النقي في مقابلة الاثبات
فالممدوم ان كان اهم من المنفي لزم ان لا يكون نفيّاً صرفاً والا لم يبق الفرق
بين العام والخاص فاذا هو ثابت وهو متقول على المنفي فيلزم ان يكون الثابت
متقولا على المنفي هذا خلف وان كان مساوياً للمنفي او اخص منه انتظمت
هذه المقدمة وهي ان كل ممدوم متني وكل متني ليس بثابت فينتج كل
ممدوم ليس بثابت وايضاً فلان ماهية السواد ان كانت ثابتة قبل الوجود
فاما ان يكون النوع في شخص واحد اولا يكون فان كان فذلك الاتحاد
ان كان تستحقه الماهية لما هي هي وجب ان لا يزول عند الوجود وان كانت
تستحقه بسبب خارجي فيثبت يكون في حال عدم مورد الصفات ومحلا
للأمور المتعددة وذلك محال واما ان يكون للنوع اشخاص كثيرة فهايز
بعضها عن البعض لا يكون بالماهية ولو ازمها فانما قد فرضنا الكلام في النوع
الواحد فلا بد وان يكون ذلك بسبب الماهية على ما سبق فتكون الامور
الممدومة حالة في مواد « وجودية وذلك محال » (وعلى) كل ذلك براهين
اوردناها في الموضع الذي هو الاولى القساد فانما قد بينا ان الوجود هو
نفس الحصول في الاعيان ومن جعل هذا الحصول بهامما للحصول فقد
خرج عن غريزة العقل وان عني بالوجود اسراً آخر كان الخلاف في ان
« مادة » { الامور الاولى القساد } الموجودات

الموجودات هل لها صفة أخرى أم لا وذلك لا يوجب الخلاف في كون تلك الذوات موجودة .

(فاما احتجوا به) اولاً فنشأ الجدل بالماهية وجوداً في الازهان وقدينا ذلك . ومما يؤيد ذلك ان المتعاطات والصور الخيالية كصورة زيد ومحمود وفرس معين يمكننا ان نتصورها مع انهم يساعدوننا على انها غير ثابتة في الخارج (وكذلك) اذا قلنا الوجود والعدم ليس للوجود والعدم ذوات نبوتية في العدم ولا تدفع هذه الالزامات المفصلة بالمداينات اللفظية (فلما) ان هذه الماهيات المتصورة موجودة في الازهان وان الامتياز المدرك هابط اليها وان تلك الصور هي العلم والمعلوم وهذا ينبك على ان العقل والمقول قد يكونان واحد اوان الاخبار بالحقيقة من الصور النفسانية وبالعرض عن الوجود الخارجي فنخبر ان القيامة ستكون قد اُرسِمَ في نفسه معنى القيامة ومعنى تكون ثم يحمل معنى تكون التي في النفس على معنى القيامة التي في النفس بان هذا المعنى صَحَّ في معنى آخر مقبول وهو ما يبتدئ من الوقت المستقبل ان يوصف بمعنى ثالث وهو مقبول الوجود وعلى هذا القياس جميع انواع الخبرة واما حديث المقدور والمراد فكل ذلك في الذهن لان الصورة العقلية تصير سبباً لجل القوة الشوقية الباعثة للقوة المحركة الى تكوين تلك الماهية في الخارج واما الحجة الاخرى فسيأتي جوابنا عنها في باب الماهية .

﴿ الفصل الماشر في ان المدوم لا يباد ﴾

(وبراينه ثلاثة) (الاول) ان ما عدم لا يتبقى هويته على ما احتشاه وما لا يكون له هوية لا يكن ان يحكم عليه بحكم اصلاً فاذا اجتمع الحكم عليه بصحة المود (الثاني) انه لو صح اعادة المدوم لصح اعادة الوقت الذي وقع فيه

(الفصل الماشر في ان المدوم لا يباد)

ابتداء فيصح ان يباد هو في ذلك الوقت بينه فيكون وقت اعادته هو
بينه وقت ابتداءه فيكون مبتدأ من حيث انه معاد هذا خلف (الثالث)
انه اذا اعيد وحصل منه مثلهما متساويان في الذات وفي لوازمها فليس
ان يحكم على احدهما بانه هو الذي كان اولى من ان يحكم على الآخر بهذا
الحكم فيؤدي الى ان لا يتميز نفس الشيء عن غيره (فان قيل) ذلك اعادته حق
الحكم بانه هو لا غيره لانه هو الذي كان موجودا ثم عدم وبعد عدمه
هو الذي اعيد بينه واما مثله فليس كذلك (فنقول) هذا هو الذي وقع
الاشكال فيه فان الحكم على واحد بانه هو الذي كان وعلى الآخر بانه ليس
هو الذي كان مع تساويهما في الماهية ولوازمها مما هو يستعمل في المقادير
ذكرتم في معرض الفرق هو الذي وقع عنه السؤال (ونعم ما قال) الشيخ
من ان كل من رجع الى فطرته السليمة ورفض عن نفسه الميل والذهبية شهد
عقله الصريح بان اعادته الممدوم تمتع عظماء كما انه قد يتوهم في غير البديهي انه
بديهي لاسباب خارجية فكذلك قد يتوهم في البديهي انه غير بديهي لموانع
من خارج وبالله التوفيق .

﴿ الباب الثاني في الماهية وفيه عشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول في تميز الماهية عن لواحقها ﴾

(اعلم) ان اكل شيء حقيقة هو بها هو وتلك الحقيقة منازرة لجميع صفاتها
لازمة كانت او مفارقة فالترسية من حيث هي ترسية ليست في نفسها شيئا
الا الترسية وهي في نفسها لا واحدة ولا كثيرة ولا موجودة ولا معدومة
على ان يكون كل ذلك داخلا في مفهوم الترسية بل هي من حيث انها ترسية
ليست الا الترسية فالواحدة صفة مضمومة الى الترسية فتكون الترسية

مما

(١)

مستحيل

﴿ الفصل الاول في تميز الماهية عن لواحقها ﴾

مهما واحدة وإيضاح من حيث أنها تطابق أمورا كثيرة تجدها عامة
والقرسية في نفسها ليست إلا القربية ويدل عليه أن المفهوم من القرس ليس
هو المفهوم من الواحد واللامتنع أن يكون إلا واحدا ولا المفهوم من الكثرة
واللامتنع حملها على الواحد وكأنها ليست نفس الوحدة والكثرة فليست
متضمنة لهما ولا أحدهما ولا أعاد الحال فاذ آههما فبدان خارجان عن القربية
والمرور من مظاهر للعارض فالقرسية من حيث هي قربية تكون مضافة لهما
(فإن سئلنا) عن القربية بطرفي النقيض مثلا هل القربية الف أولية بالف
لم يكن الجواب إلا السلب لأعلى أن يكون السلب بعد من حيث بل على أنه قبل
من حيث أي لا نقول القرس من حيث هو فرس ليس كذا بل نقول ليس
الفرس من حيث هو فرس كذا وإن سئلنا عنها بوجبتين لا تخلو الماهية عنهما
مثل أن يقال هل القرس واحد أو كثير لم يلزمنا أن نجيب عنهما البتة (وبهذا
الطريق) يظهر الفرق بين ما إذا كانت المسئلة من طرفي النقيض وبين ما إذا
كانت عن الموجبتين اللتين في قوة النقيض بأن يكون أحدهما لازما مساويا
لنقيض الآخر وذلك لأن الموجب الذي هو لازم السالب منها أنه إذا لم يكن
الشيء موصوفاً بذلك الموجب كان موصوفاً بالموجب الذي يلزم سلب
الأول لكن ليس إذا كان موصوفاً به كان هو بل الموصوفية لأنهم
إلا بالخافرة فلي هذا القربية لا تدخل في مفهومها الواحدة والكثيرة وإن
كانت يجب اتصافها بأحدهما (فاذا قيل) الإنسانية التي في زيد من حيث
هي إنسانية لا تقارن التي في عمرو ولا يلزم منه أن يقال فاذا تلك وهي واحدة
بالمدلولنا عينا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هي إنسانية فقط
وكونها غير التي في عمرو شيء من خارج (وأيضا) فإله إذا قيل الإنسانية

التي في زيد من حيث أنها انسانية هل هي التي في عمرو فتقولنا من حيث هي انسانية قيد اسقط عنها اعتبار كونها في زيد لان اعتبار الانسانية من حيث هي انما يكون اذا لم ينظر الى ماورائها وكونها في زيد قيد خارج عن مفهومها فوجب ان لا يلتفت اليها •

(قائلا) القرس ان كان من حيث هو فرس موجودا في الشخص فاما ان يكون خاصا به او غير خاص فان كان خاصا به لم يكن القرس عا هو فرس هو الموجود فيه بل فرس ما وان كان غير خاص به كان شيئا واحدا بالعدد موجودا في الكثرة وذلك محال فاذا امتنع وجود القرس في الاشخاص لكنه موجود فهو اذا مفارق •

(فالجواب) من وجوب (الاول) ان القرس يوجد للشخص فيكون فرسا ما لكن اذا كان القرس المميز موجودا فالقرس ايضا موجود لان القرس المميز هو فرس وشيئا آخر ويكون القرس جزءا منه فاذا كان فرسا ما موجودا فالقرس الذي هو جزء من فرس ما موجودا فاعتبار القرس بذاته جائز وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته له لذاته وكونه مع غيره عارض له وهذا الاعتبار مقدم في الوجود على القرس الشخصي او الكلي المتعلق تقدم البيط على المركب والجزء على الكل وهو بهذا الاعتبار لا جنس ولا نوع ولا واحد ولا كثير بل فرس فقط لكنه يلزمه لاحالة ان يكون واحدا او كثيرا على ان ذلك لازم له من خارج وهو من هذه الجهة ليس فرسا ما وان كان يلزمه ان يكون فرسا ما (الثاني) ان قولهم القرس الموجود في الاشخاص اما خاص واما عام باطل لا سيما ان القرس من حيث هو فرس لا خاص ولا عام اي هذان غير داخلين فيه (واعلم) انه حق ان يقال

يقال الحيوان لا بشرط شيء. موجود في الخارج وليس بحق لأن يقال الحيوان بشرط لا شيء. موجود في الخارج لأنه بهذا الشرط يكون مجردا والمجرد مما لا وجود له في الخارج فالحيوان بشرط التجرد وجوده ذهني بشرط عروض العوارض الخارجية له وجود في الخارج وكلا الاعتبارين زائد على الحقيقة والمادية والمأخوذ بذاته مع قطع النظر عن التجرد والعقود المتقدم على الاعتبارين تقدم البسيط على المركب يقال له الأمر الآتلي وهو الحقيقة والمادية •

(واعلم) أن الفرق بين هذين الاعتبارين وهو أن يؤخذ الشيء بشرط لا وبين أن يؤخذ لا بشرط إنما يظهر في اعتبار لوازم المادية فاما في اعتبار نفس المادية أو في اعتبار أجزائها فلا يظهر ذلك الفرق فأنك لو ادخلت في الحقيقة قيما واخرجت عنها قيما تغيرت الحقيقة وصارت حقيقة أخرى فإذا ما بدل على الحقيقة ومقوماتها فهو أبداً دال بشرط لا فاما الذي يدل على لوازم الحقيقة بدلالة الالتزام فهناك تارة يدل بشرط لا وتارة لا بشرط وبمختلف الحكم بهذين الاعتبارين في هذا الموضع •

﴿ الفصل الثاني في تقسيم الماهيات ﴾

(اعلم) أن الماهية قد تكون مركبة وقد تكون بسيطة والمركبة هي التي انما تضم حقيقتها من اجتماع عدة أمور والبسيطة ما لا تكون كذلك ولا بد من الاعتراف بحقيقة بسيطة والائتراب كل حقيقة من أجزاء لانهاية لها بالفصل ومع ذلك فلا بد من البسيط لان كل صكثرة متناهية كانت أو غير متناهية فإن الواحد فيها موجود وذلك الواحد ان كان مركباً لم يكن واحداً فلا يكون الواحد في تلك الكثرة موجودا وان لم يكن مركباً فهو البسيط

(الفصل الثاني في تقسيم الماهيات)

ومثاله ذات الباري وكذلك ما هيأت الاجناس المالية وطبائع الفصول
البيطة كما سيأتي تفصيلاً •

﴿ الفصل الثالث في ان الباطن هل تكون مجعولة ام لا ﴾

(المشهور) انها غير مجعولة فان السواد لو تعلقت سواديته بغيره لم يكن
السواد سوادا عند فرض عدم ذلك الغير وهو محال (وفيه اشكال) لان
السواد كما ان له حقيقة فكذلك للوجود حقيقة فان امتنع ان يكون السواد
في كونه سوادا مجعولا امتنع ان يكون الوجود في كونه وجودا مجعولا
فاذا لا حقيقة السواد مجعولة ولا وجوده مجعول فالسواد الموجود غير
مجعول اصلا هذا خلف (فان قيل) المجعول هو ضم الوجود الى السواد
فهو ايضا مغالطة ركيكة لان ذلك الضم له حقيقة وهي ايضا غير مجعولة •
(وبالجملة) فكل ما يفرض مجعولا فله حقيقة وهي اما ان تكون بسيطة
او تكون منأنة من البسائط فان عقل ان يكون بعض البسائط مجعولا فليقل
ذلك في سائرهما والا فلا (فالحق) ان ما يقال من ان الماهيات غير مجعولة
معناه معنى ما يقال الانسان لا واحدا ولا كثير وقد عرفت ان المراد منه ان
الواحدة والعكس كثيرة غير داخليتين في مفهوم الانسان لان الانسان عار
منهما فكذلك هاهنا معنى قولنا الماهية غير مجعولة ان المجعولية غير داخلة
في مفهوم الانسانية لانه ما دمت تنظر الى الانسانية من حيث هي
لم يكن هناك الا الانسانية فان نظرت الى مجعوليتها فقد زدت في الانسانية
مفهوما وراءها ولا يكون ذلك هو الماهية من حيث هي (والذي قالوه)
من انه يلزم منه عدم كون السواد سوادا عند تقدير عدم ذلك الغير فهو
مغالطة لان الغير اذا لم يوجد لا نقول للسواد انه متحقق و يكون مع ذلك

غير

(الفصل الثالث في ان الباطن هل تكون مجعولة ام لا)

غير مواد بل نقول انه لا يتحقق السواد اصلا وذلك لا يلزم منه محله
 (ولهم ان يتسكروا بذلك) من وجه آخر وهو ان قولوا اخرج الى السبب
 هو الامكان والامكان حالة اضافية والاحوال الاضافية لا تعرض للبساط
 يعني وحدها ما لم ينسب اليها غيرها فالخروج الى السبب لا يرض للبساط
 فالبساط اذا غير محتاجة الى السبب فلا تكون مجعولة اصلا (وتحقيقه) اما اذا
 حكمنا بالا مكان فلا بد هناك من محكوم عليه ومن محكوم به ويستحيل ان
 يكون المر جمع بهما الى شيء واحد لان الشيء لا ينسب الى نفسه ويتقدير امكان
 ذلك لم يكن ذلك الانتساب ممكن الزوال فقلنا بهذا ان الا مكان لا يرض
 للماهيات البسيطة اصلا فتعال احتياجها الى الاسباب (والذي يمكن)
 ان يقال عليه ان هذا يقتضي كون الوجود في نفسه غنيا عن السبب فان التزموا
 ذلك وزعموا ان المحتاج الى السبب هو موصوفية الماهية بالوجود (فقول)
 تلك الموصوفية ان كانت نفس الوجود مادالا لزام وان كانت مفارقة للوجود
 وهو لا محالة امر وجودي لزم ان يكون موصوفية حقيقة بالوجود وصف آخر
 زائد عليه ولزم التسلسل وايضا فلا نها ان كانت بسيطة وجب ان لا تكون
 مجعولة وان كانت مركبة كان الكلام في مبانيها وهيئة تركيبها كاللحام في
 الماهية والوجود وانتساب احدهما الى الآخر
 الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين مالا
 يكون كذلك

(كل حقيقة) مركبة هي لا محالة ملتبسة من الامور التي عنها ركبت فتكون
 احاد تلك الامور علة لقوام تلك الحقيقة وتعرف بذلك ان علة العدم عدم
 العلة فلما كانت الحقيقة المركبة معلولة في تحققها للامور التي عنها ركبت كانت

(الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءا من الماهية المركبة وبين مالا يكون كذلك)

في بطلانها ملولة لبطلان تلك الامور لكن للفرق بين الطرفين
انه يكفي في عدم معايدم احد تلك الامور ايها كان واما في تحققها فلا يكفي
احد هابل لا بد من السكل فاذا آجزاء الحقيقة المركبة متقدمة على الحقيقة
في طرفي تحققها وزوالها ولان الصورة العقلية يجب ان تكون مطابقة للامر
الخارجي فاذا كانت الاجزاء متقدمة على تلك الحقيقة في انفسها وحقاتها
كان من عطلها لا بد وان يقل تقدمها على تلك الحقيقة فاذا لا بد وان يعلم تقدم
اجزاء الماهية المركبة عليها وايضا فكما يجب تصور تقدمها يجب تقدم تصورها
ايضا لان تلك الحقيقة ليست الا بمجموع تلك الامور وحصول المجموع
متأخر عن حصول الافراد والعلم بالحقيقة لا يتحقق الا عند حصولها في الذهن
فاذا آحصول المجموع في الذهن مسبوق بحصول الاجزاء فيلزم ان يكون
العلم بتلك الاجزاء سابقا على العلم بذلك المجموع فظهر من هذا ان الحقيقة
المركبة لا بد وان يجمع قباها من الامور وهي تأخرها في الخارج عن اجزائها
وجودا وعد ما وتأخرها في الذهن ايضا عن اجزائها وجودا وعد ما (هذا
اذا عقلت) الحقيقة من حيث هي هي فاما اذا عقلت الحقيقة من قبل لوازمها
لم يجب ان يكون اجزاؤها مقولة منها فضلا عن ان يكون تسبقها سابقا على تسبق
الحقيقة فانك اذا عقلت النفس من حيث انها شيء عرك للبدن لم تسبق حقيقة
ذلك الشيء فلم يجب ان تكون ذاتاها ملومة لك فضلا عن ان يتقدم العلم بها
على العلم به واذا عقلت من الجسم انه الذي يمكن فرض الابدان الثلاثة فيه
لم تسبق حقيقة ذلك الشيء ولذلك صعب الجهل ببعض ذاتاها وهو الهولي
فيمكن هذه الدققة مستبرة هاهنا *

(واذا عرفت ذلك فنقول) اجزاء الحقيقة لكونها متقدمة عليها في

الذهن

الذهن يلزمها لازم ولكونها متقدمة عليها في الخارج يلزمها لازم آخر (فالاول) هو كونها بين الثبوت للماهية لان العين للشيء هو الذي لا ينفك الشيء عنه في الذهن والذي لا ينفك عنه الشيء ويكون مع ذلك اقدم فهو اخص مما لا ينفك الشيء عنه والموصوف بالخاص لا محالة يكون موصوفا بالعام فالذي يجب تقدم العلم به كيف لا يكون بين الثبوت (واما الثاني) وهو عدم احتياجه الى سبب آخر فذلك لان تحقق الماهية اذا كان متأخرا عن تلك المفردات فتمت تلك الماهية فقد كانت تلك المفردات متحققة اولا وكل ما صار متحققا استحال احتياجه بسبب متحققة الى •••••

(وبالجملة) جزء الحقيقة لما كانت سابقة عليها في الخارج والذهن سبقا عقليا كان لا محالة حاصلًا عند تحققها والحاصل يستغنى عن حاصل جديد فاستغناء حصوله في الذهن عن المحصل الجديد هو المعنى بكونه بين الثبوت واستغناء حصوله في الخارج عن المحصل الجديد هو المعنى باستغناءه عن السبب فظهر ان الخاصة المساوية لجزء الماهية حكومتها مقدمة عليها في نفسها وفي الوجودين والعدمين ••••• ثم ان هذه الخاصة تقتضي الخاصة الاخرى وهي الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذهني فهو اليقين وان اعتبر في الوجود الخارجي فهو الغنى عن السبب لكن هذه الخاصة اعم من الاولى لان الخاصة الاولى هي الحصول على نمت التقدم والثانية هي مطابق الحصول ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقسم لان ملول الماهية حاصل منها وغير متقدم عليها لان الخاصة الثانية اعم من الاولى ولذلك قيل لا يلزم من كون الوصف بين الثبوت للشيء وكونه غنيا عن السبب كونه ذاتياله •••••

﴿ الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة ﴾

(اعلم) انه لا يمكن ان يكون كل واحد منها غنيا عن صاحبه والالم يحصل من اجتماعها واحد حقيقى فان الحبر الموضوع بجانب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة لاجلى انه لا تلتقى لاحدهما بالآخر (فان قيل) اليس ان المعجون يتكون من اجتماع اجزاء كل واحد منها غنى عن الآخر (فنقول) ليس الاخر كذلك بل مجموع تلك الاجزاء كالجزء الواحد للذات وهو الجزء المادى واما الجزء الآخر وهو الصورة المعجونة التى هى مبدأ الآخر فالصادقة عنه فى محتاجة الى الجزء الاول فانقول ولا يمكن ان يقول كل واحد من تلك الاجزاء محتاجة الى الآخر لاستعالة الدور فاذا الواجب ان يحتاج بعضها الى البعض لا على طريق الدور حتى يحصل من اجتماعها حقيقة متحدة (فان قيل) هل يكفى في ذلك احتياج احد تلك الاجزاء الى بعض ما احتاج الجزء الآخر اليه وان لم يكن لشيء منها حاجة الى الآخر (فنقول) لا لانه لو احتاج الى ما احتاج اليه الآخر فعيثت الحقيقة به وبما يحتاج اليه الآخر مثلا الحيوان غير متقوم بالضاحك وان احتاج الى ما يحتاج الضاحك اليه وهو الناطق بل المقوم هو الناطق نفسه فاذا لا يمكن ان تكون للحقيقة المركبة وحدة طبيعية الا عند احتياج بعض اجزائها الى البعض •

﴿ الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهني والخارجي ﴾

(واعلم) ان اجزاء الحقيقة قد تكون متميزة في الخارج وقد لا تكون (مثلا الاول الانسان المركب من النفس والبدن فاهما موجودان كل واحد منهما متميز عن الآخر في الخارج) (وهو مثال الثانى) السواد فانه مشترك للبعض في لونية

ومخالف له في كونه قابضاً للبصر والبداهة حاكمة بأن جهة الاشتراك مغايرة لجهة الامتياز فإذا السواد مركب في نفسه من جهة الاشتراك وهي اللونية وعن جهة الامتياز وهي القابضية إلا أن هذا التركيب لا يمكن أن يكون حاصلاً في الخارج •

(وبرهانه) أن اللونية لو تميزت عن قابضية البصر في الخارج لكانت اللونية المجردة والقابضية المجردة إما أن تكون محسوسة أولاً تكون محسوسة فإن لم تكن محسوسة فمضد اجتماعهما إما أن تحدث هيئة محسوسة أولاً تحدث فإن لم تحدث لم يكن السواد محسوساً هذا خلف وإن حدثت هيئة محسوسة فتلك الهيئة المحسوسة مطردة لاجتماع اللونية والقابضية وهي خارجة عنهما مغايرة لهما ولنا نفي بالسواد الأنفس تلك الهيئة المحسوسة وقد بينا أن تلك اللونية وتلك القابضية خارجتان عن تلك الهيئة المحسوسة فإذا تكون أجزاء قوام المساهية خارجة عنها وذلك محال •

(وأما إذا كان) الجزء أن لو أحدهما محسوساً فلا يخلو إما أن يكون ذلك المحسوس مثلاً للسواد أو مخالف له فإن كان مثلاً امتنع تقومه به وإن كان مخالفاً له كان لو أن محسوساً مخالفاً للسواد في خصوصيته فيكون نوعاً آخر من اللون المطلق ولا يكون هو اللونية المطلقة لأن اللونية المطلقة إذا كانت محسوسة فإذا انضاف الفصل إليها فإما أن تحدث هيئة أخرى محسوسة أولاً تحدث فإن لم تحدث كان المحسوس هو اللونية المطلقة فالسوادية المحسوسة هي اللونية المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة النوع هذا خلف وإن حدثت هناك هيئة أخرى لم يكن احساسنا بالسواد احساساً بهيئة واحدة بل بهيتين وذلك محال فثبت بما ذكرناه أنه لا يمكن أن يتميز أحد جزئي السواد عن الآخر

في الوجود الخارجي بل ذلك التميز إنما يكون في الذهن •
 (ونتحققه) أن اللونية من حيث هي لونية مخالفة للقابضية من حيث هي
 قابضية فهما في الماهية متماثلان ولولا ذلك لامتزجتما واحدهما عن الآخر في
 الذهن لأن الذهن لو حكم بالتركيب فيما لا تركيب فيه كان ذلك جهلاً فاذاً
 هما متماثلان في الحقيقة وأما في الوجود الخارجي فيمتزج تباينهما في الوجود
 وأما في الوجود الذهني فإن التباين حاصل غير ممتزج (فإن قيل) الفصل علة
 لوجود الجنس وما هو علة لوجود الجنس يجب أن يكون له وجود مستفيد
 حتى يفيد الوجود لغيره (فنقول) مفيد الوجود هو الحق وله التقدم على كل
 مستفيد (فإن قيل) ما به الامتياز غير ما به الاشتراك والذي به الاشتراك هو
 اللون والذي به الامتياز هو القابضية فينبغي أن تكون ماهية كل واحد منهما
 غير ماهية الآخر فوجب أن يكون لأحدهما تقدم على الآخر في الوجود
 لأنه لا يخلو إما أن يكون كل واحدة من الماهيتين غنية عن الأخرى فيكون
 التركيب موجوداً في الخارج أو كل واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى
 فيلزم الدور أو تكون أحدهما محتاجة إلى الأخرى فيكون المشترك متقدماً
 حتى يلحقه التميز بينه وبين غيره فيستدعي وجوداً متقدماً ووجوداً لاحقاً
 (فنقول) التقدم لا يجب أن يكون بالوجود فإن أجزاء الماهية متقدمة على
 للماهية لا بالوجود كما تحقق ذلك في باب الوجود •

(وان موضح) بأن هذا البرهان جارٍ في التركيب الخارجي (فنقول) ليس
 الأمر كذلك فإن كل واحد من جزئي المركب بالتركيب الخارجي موجود
 بنفسه بحيث يبقى إذا بطل الثاني بخلاف التركيب الذهني فإن كل واحد
 منهما ليس له وجود مستفيد •

﴿ الفصل السابع في اصناف المركبات ﴾

(اجزاء الماهية) اما ان تكون متداخلة او متباعدة والمضى بالتداخل ان يكون البعض اعم من البعض فان كانت متداخلة فاما ان يكون احدا الجزئين اعم من الآخر مطلقا والآخر اخص منه مطلقا واما ان يكون كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص منه من وجه آخر فان كان احدهما اعم من الآخر مطلقا فاما ان يكون العام متقوما بالخاص او يكون الخاص متقوما بالعام فان كان العام متقوما بالخاص فاما ان يكون العام موصوفا والخاص صفة واما ان يكون العام جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فان كان العام متقوما بالخاص وكانت جاريا مجرى الموصوف بالخاص فالعام هو الجنس والخاص هو الفصل وذلك مثل الحيوان فانه متقوم بخصوله مثل الباطق والناهي وهو الموصوف بتلك الفصول واما اذا كان العام متقوما بالخاص ولكنه يكون جاريا مجرى الصفة والخاص جاريا مجرى الموصوف فذلك للتركيب لا يكون تركيبا جنسيا وفصليا وهو مثل الابيض فانه اعم من الانسان والثلج والناج وسائر ماضيه ثم انعمتوم به ومع ذلك فان التركيب من الابيض والانسان ليس تركيبا جنسيا وفصليا وكذلك الوجود فانه اعم من كل واحد من المقولات الشرية وهو متقوم بتلك الماهيات فانه عارض لها والمعرض متقوم بالمعرض ومع ذلك فان التركيب من الوجود والماهية ليس تركيبا جنسيا وفصليا واما اذا كان الخاص متقوما بالعام فذلك بان تكون الماهية متقومة بنفسها ثم تعرض لها عوارض لا يتوقف تقوم الماهية عليها بل يتوقف تقومها على تقوم الماهية وذلك مثل النوع الاخير المقوم لما يعرض له من الصفات والاعراض (والفرق) بين انقسام الجنس بالتفصيل

• الوجود

والتقسام النوع بالخواص بعد اشتراكهما في ان العام منهما هو صوف
والخاص صفة ان في الجنس العام متقوم بالخاص وفي النوع الخاص
متقوم بالعام واما الذي يكون كل واحد من الجزئين اعم من الآخر
من وجه واخص منه من وجه آخر فهو مثل اجتماع الحيوان والابيض فان
الحيوان اعم اذ يكون ابيض وتارة يكون غير ابيض كما ان لا ابيض تارة يكون
حيوانا وتارة يكون غير حيوان واما الذي لا يكون بين الجزئين عموم
وخصوص فاما ان تكون تلك الماهية من تركيب الشئ باحدى علة
او بملاولاته او بمالا تكون علة له ولا ملولا (اما) اذا تركيب الشئ مع احدى
علة فاما ان يتركب مع الملة الفاعلية وهو مثل السقاء فانه اسم لفائدة مقرونة
بالفاعل او مع الملة المادية وهو مثل الافطس (١) اذا جعلناه اسما للتقير الذي
في الافطس او مع الملة الصورية وهو مثل الافطس اذا جعلناه اسما للافطس
الذي فيه تقير او مع الملة الغائية كالخاتم فانه اسم لحلقة مقرونة بما هو غاية لها
وهو التجميل بها في الاصبع واما اذا تركيب مع ملاولاته فهو مثل الخلق
والرازق وغير ذلك (واما) اذا تركيب مع مالا يكون علة له ولا ملولا فاما
ان يحصل التركيب عن امور بعضها عدى وبعضها وجودي مثل اعطاء الاول فانه
موضوع لمجموع امرين احدهما ثبوتي وهو كونه مبدءا لغيره والثاني عدى
وهو انه لا مبدء له واما من امور كلها ثبوتية وهي اما ان يكون كلها امورا
حقيقية او يكون كلها امورا اضافية او يكون بعضها حقيقيا وبعضها اضافيا فان
كانت كلها امورا حقيقية فاما ان تكون امورا متشابهة وهي كتركيب العدد من
الاحاد واما ان تكون مختلفة وهي اما ان تكون مقولة او محسوسة فان

(١) فطس الرجل يخطس فطسا طأمنت قصبة اتفه وانتشرت او اشرش اتفه

كانت

في وجهه فهو افطس ١٢ محيط

كانت معقولة فتركب الجسم من الميولي والصورة وتركب المعدالة من العفة والشجاعة والحكمة وتركب الشجاعة من الاقدام والعقل وان كانت محسوسة فتركب البلية من السواد والياض وان كانت كلها اضافية فهو مثل الاقرب والابعد فانهما دالان على اضافة عارضية لاضافات وان كان بعضها اضافيا وبعضها حقيقيا فهو كالسرير فانه مركب من اجزاء خشبية وهي موجودات حقيقية ثم انه لا يمكن في تكوُّن حصول تلك الاجزاء بل لا بد من وجود الترتيب بين تلك الاجزاء فالترتيب احد اجزاء السرير وهو امر نسبي لانه ماهية مستقلة بنفسها

هو الفصل الثامن في بيان ما وجد من الانقسام المذكورة في الجواهر والاعراض

(اعلم) ان الجوهر قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عظيمين لا خارجيين وذلك مثل العقول المتفارقة والنفوس فانهما داخلتا تحت جنس الجوهر على قولهم ومخالفة للجسم والصورة والميولي وكل ما هين داخليا تحت جنس واحد فلا بد وان يتميز كل واحدة من الاخرى بفصل فاذا العقول المتفارقة مركبة من الجنس والفصل مع انه لا يمكن ان يتميز جنسها عن فصلها في الوجود الخارجي (وكذلك القول) في النفوس الناطقة (واما ان الجوهر) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو ظاهر وهو مثل الانسان (واما ان المرض) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل عظيمين فهو ظاهر وهو الذي بينا ان السواد والياض وسائر الكيفيات والقوى كذلك (واما ان المرض) قد يكون مؤلفا من جنس وفصل خارجيين فهو كالاشكل مثلا المثلث فانه سطح يحيط به ثلاثة اضلاع فالسطح جنسه والاضلاع الثلاثة واحاطها بالسطح وايضا فالسرير لا يمكن

الفصل الثامن في بيان ما وجد من الانقسام المذكورة في الجواهر والاعراض

فصله ولكل واحد من هذا الجنس والفصل وجود يتميز به في الخارج عن الآخر (واما ان الجوهر) قد يكون مؤلفا من اجزاء لا يكون البعض جنسا للبعض بل لا يكون شيئا منها محمولا على الآخر اما في العقل فكتركب الجسم من المحلول والصورة واما في الحس فكتركب بدن الانسان عن الاعضاء وتركب البيت من السقف والجدران والبناء (واما في الاعراض) فككذلك كانه من تأليف المدد عن الوحدات (وكذلك القول) في المادة والشجاعة وغيرهما وكذلك القول في المخلقة فانها مركبة من تأليف اللون والشكل •

﴿ الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة ﴾

(فلنترض الكلام) في مثال واحد وهو الحيوان فنقول قد عرفت ان الحيوان من حيث هو حيوان لا بشرط شيء من القيود له اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد وجودي وليكن ذلك هو الناطق له اعتبار والحيوان بشرط ان يكون معه قيد عددي وهو بشرط ان لا يكون معه غيره له اعتبار وهذه الاعتبارات الثلاثة متناثرة فان الاعتبار الاول وهو اعتبار الحيوان من حيث انه حيوان هو اعم من اعتبار الحيوان بشرط قيد وجودي او قيد عددي بل هو مشترك بين الاعتبارين واذا ثبت ذلك (فنقول) الحيوان بشرط التجرد عن جميع القيود غير محمول على الانسان لانه لا يصدق على الانسان كونه حيوانا مجردا عن جميع القيود والواقع بل الحيوان بشرط التجرد يكون مادة الانسان ولا يكون محمولا عليها (فاما الحيوان) لا بشرط شيء اصلا فهو الذي يصح حمله عليه فان الحيوان سواء قاربه قيد وجودي او عددي فهو لا يخرج بسبب ذلك القيد عن حيوانيته •

(واعلم) ان الجوهر يستدعي الاتحاد من وجه والمناصرة من وجه آخر فاذا قلنا

(الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والصورة)

للإنسان أنه حيوان فالتأريفة هاهنا حاصلة في الماهية لأن ماهية الإنسان غير ماهية الحيوان والاتحاد حاصل في الوجود فإنه ليس الحيوان موجوداً والإنسان موجوداً آخر بل الحيوان الموجود هو الإنسان بینه (وهذا فيه نوع غموض) فإنه كيف يمكن أن يكون للماهيتين وجود واحد (وتقريره) وهو أن الحيوان لا يوجد إلا ويكون قد قيد إما بقيد الناطقية أو اللاناطقية والايضية أو اللايضية فإنه يستحيل أن يكون في الوجود حيوان لانا طق ولا لانا طق ولا ايض ولا لا ايض ويجب أن يكون قيداً باحد هذين القيدين سابقاً على وجوده لأنه يستحيل أن يوجد مطلقاً ثم يتقيد بل يتقيد بمولاه ثم يوجد وإذا كان كذلك فالوجود إنما يعرض لذلك القيد الذي هو مجموع الحيوان مع القيد وإذا كان القيد موجوداً أو احداً كان الوجود الواحد وجود الحيوان ولذلك القيد فظهر أن وحدة الوجود كيف تنقل مع تبدل الماهية (وهي تقرر ذلك) ظهر حقيقة الحمل والوضع فظهر الفرق بين الحيوان المحمول وبين الحيوان الذي هو مادة وبهذا يظهر الفرق بين الصورة والفصل أيضاً وكذلك للقول في سائر المحمولات .

والفصل المباشر في الطريق إلى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل

(اصل) أن الحقيقتين إذا اشتركتا من وجه واختلقتا من وجه آخر قضى العقل بأن جهة الاشتراك متأثرة بجهة الامتياز ولكن هذا القدر لا يقتضي كون الماهية مركبة في نفسها فإن الاشتراك لو كان في قيد سلبي أمكن أن يكون الامتياز تمام الحقيقة فيشذلا يلزم كونها مركبة (والدليل عليه) أن كل مركب فلا بد وأن ينحل إلى البسائط ولا شك أن تلك البسائط

والفصل
المباشر في الطريق
إلى معرفة كون
الماهية مركبة
من الجنس والفصل

تكون مشتركة في سلب ماعداها عنها ولا يجب من اشتراكها في ذلك السلب
وتوقع التركيب فيها (وايضا) فلو كان الاشتراك في امر ثبوتى والامتنياز
بقيد سلبى لم يلزم وتوقع الكثرة لان البسيط يكون مشاركا للمركب في
طبيعته ثم لا يكون تميزه عنه موجبا لتوقع الكثرة فيه (ومثاله) الحيوان
وحده بشارك الانسان في طبيعة الحيوانية ولكنه يتميز عنه بقيد سلبى وهو
ان الحيوان ليس له الا الحيوانية ولا انسان امر آخر واداء الحيوانية
فالمركب مشارك للبسيط في طبيعته فلو اقتضى تميز البسيط عن المركب وتوقع
الكثرة فيه لم ان لا يكون البسيط بسيطا (ثبت) ان الاشتراك والامتنياز
ما لم يكونا في وصفين ثبوتيين لم يجب وتوقع التركيب في الماهية (وايضا) فان
الاشتراك والامتنياز في الاوصاف الثبوتية لا يقتضيان كيف ما كان وتوقع
التركيب في الماهية فانه من المحتمل ان تقع الاشتراك في وصف ثبوتى خارجى
والامتنياز بتمام الماهية وحينئذ لا يجب وتوقع الكثرة في الماهية مثل
الوجود الذى هو مشترك بين طبائع الاجناس العالية ولا يلزم من اشتراكها
فيه وتوقع التركيب فيها بل الفصول المقومة للانواع الداخلة تحت جنس
واحد مشتركة في طبيعة ذلك الجنس ولا يلزم من ذلك حاجتها الى فصل
والالزام التسلسل وذلك لاجل ان طبائع الاجناس خارجة عن ماهيات
الفصول (وايضا) يحتمل ان يكون الاشتراك بتمام الماهية والامتنياز
بأوصاف ثبوتية خارجية وذلك مثل الاوصاف العارضة لطبائع الانواع
الاخرى فاما اذا وجد تاما هيتين تشتركان في بعض مقوماتهما وتختلفان
في مقومات اخر فهاهنا لم قطعان مابه الاشتراك غير مابه الامتنياز فالذى به
تمام الاشتراك هو الجنس والذى به تمام الامتنياز هو الفصل فحينئذ لم
كون

كون كل واحد من تينك الماهيتين مركبة من الجنس والفصل .

(ولتضرب) لما ذكرنا امثلة لزيادة الايضاح فانا اذا دللنا على كون الوجود زائداً على الماهيات بان قلنا الثبوت مشترك فيه بين الامور الثابتة وخصوصيات الماهيات غير مشتركة فيها فيلزم ان يكون الوجود منازلاً لخصوصيات الماهيات (فاذا قيل) ان الثبوت مشترك للماهيات الثابتة في اصل الثبوت وصما تزعمها في الحقيقة فيلزم ان يكون للثبوت ثبوت آخر (دفننا ذلك) بان الاشتراك في وصف ثبوتى والامتيار في قيد سلبى فان الثبوت يتميز عن الماهيات الثابتة بان الثبوت ليس المفهوم الثابتة والماهيات الثابتة اموراً خروراً . ذلك المفهوم فلا يلزم ان يصحكون للثبوت ثبوت (فاذا قيل) الثبوت مشترك لساير الصفات في كونه صفة ويميز عن غيره فيلزم وقوع التركيب فيه (دفننا ذلك) بان مشاركة الوجود لغيره من الصفات انما كان في قيد سلبى فلا يجب وقوع الكثرة (واذا قيل) البسائط مشتركة في الوجود ومتباينة في الحقائق فلزم من الكثرة (دفننا) بان الاشتراك وقع في وصف ثبوتى خارجى (واذا قيل) افراد النوع الواحد يتميز بعضها عن البعض مع كونها متشاركة في الماهية فلزم من الكثرة (دفننا) بان الامتياز وقع فيها وصف خارجية .

الفصل الحادى عشر فى ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل .

(لما كان) الجنس عبارة عن كمال المشترك الذاتى والفصل عبارة عن كمال المميز الذاتى وصريح العقل حاكم بمباينة جهة الاشتراك لجهة الامتياز وجب ان يكون الجنس خارجاً عن طبيعة الفصل وكذلك الفصل يكون خارجاً عن طبيعة الجنس .

(الفصل الحادى عشر فى ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل)

(وعند هذا التحقيق) يسقط قول من قدح في وجود الفصل بأن قال لو كان الشيء انما يتميز عن غيره بالفصل وذلك الفصل يجب ان يكون متميزا عن غيره فيلزم ان لا يكون يتميز عن غيره بفصل آخر ويلزم منه التسلسل (لا نأقول) نحن لم نحكم بان التميز كيف ما كان يجب ان يكون بالفصل بل بالشرط المذكور والفصل وان كان مشاركا للنوع الا انه متميز عنه بقيد سلبي قالنا طلق الذي به يتميز الانسان عن القرس المشتركين في الحيوانية مفارقة الحيوانية لاعمالة ثم الناطق وان كان مفهومه مشتركا بين الناطق الذي هو الفصل وبين الانسان الا ان الناطق الذي هو الفصل متميز عن الناطق الذي هو الانسان بقيد سلبي وهو انه ليس يدخل في مفهوم الناطق الحيوانية ويدخل في مفهوم الانسان ذلك فاقطع التسلسل (اللهم) الا ان يقال الناطق مشارك لشيء آخر في شيء من الذاتيات فينبذ يستدعي فصلا آخر ولكن لا يلزم منه التسلسل لانه لا يجب ان يكون لكل شيء حقيقة يشتركها في شيء من المقومات على ما بيناه فان دفع الاشكال .

(واعلم) اننا لا نتخلص من هذه الشكوك الا اذا جعلنا الجوهرية من قبيل اللوازم الخارجية بالنسبة الى ما تحتمل اذلو كانت من المقومات وفصل الجوهر بموجب ان يكون جوهره فينبذ يكون الفصل مشاركا للنوع في امر مفهوم وهو الجوهر ومبائنا له في الماهية فيلزم ان يكون للفصل فصل آخر الى غير الماهية (فلا خلاص عنه) الا بان يقال الجوهرية مقولة على ما تحتمل قول اللوازم لا قول المقومات .

(ومن الملاحظة) الواقعة للجهل بهذه الاصول اننا اذا قلنا الوجود مشترك بين الماهيات وخصوصياتها فيتميز مشترك بينهما فيلزم ان يكون الوجود زائدا

(قيل)

و مساويا

(قيل) ان تلك الماهيات في انفسها ثابتة فهي مشاركة للوجود في كونها ثابتة ومتمايزة عنه في حقاقتها فيلزم التسلسل (فتقول) لما عرفت ان جهة الاشتراك متمايزة لجهة الامتياز وعرفت ان الثبوت جهة الاشتراك وخصوصيات للماهيات جهة الامتياز فاذا اعتبرنا جهة الامتياز وحدها فلا يجوز ان يدخل فيها جهة الاشتراك فلي هذا اذا اعتبرنا خصوصيات الماهيات لا يمكن ان نحكم عليها من حيث هي هي بالثبوت لان الثبوت جهة الاشتراك وهي غير داخلية في جهة الامتياز بل تلك الخصوصية من حيث هي هي ليست ثابتة ولا ثابتة اي ليس الثبوت واللا ثبوت داخلين في مفهومهما بل هما لازمان لها وهذا اللازم هو جهة الاشتراك والملازم جهة الامتياز فاذا اعتبرنا الملزومات من حيث هي هي وجب ان لا يدخل فيها الثبوت (وانما اكثرنا) تكرير هذه الامثلة لاجل اشتباهها على اكثر الناظرين في العلوم فطولنا الكلام فيه مبالغة للايضاح •

﴿ الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان لا ﴾

(اما الفصل) فلا يمكن ان يكون لازما للجنس والالم يكن مقسماله واما ان الجنس هل يكون لازما للفصل فيه خلاف فبعضهم لم يوجب ذلك وزعم ان النطق مشترك بين الملك والانسان لان النطق عبارة عن القوة على ادراك المعلومات وهذا مشترك (وايضا) الحيوانية مشتركة بين الانسان والفرس فاذا اعتبر حال الانسان مع الفرس كان الحيوان جنسا والناطق فصلا واذا اعتبر حاله مع الملك كان الناطق جنسا والحيوان فصلا ثبت ان الجزء الواحد من الماهية قد يفيد قاطبة الجنس في حال وقاطبة الفصل في حال آخر واذا ثبت ذلك ثبت انها غير متلازمين (فتقول) قدد لنا على ان اجزاء الماهية الواحدة

• اولاً ثابتة

(الفصل الثاني عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان ام لا)

وعدة حقيقية لا بد وان يكون لبعضها تعلق بالبعض ولما استحال كون الفصل ملازما للجنس ووجب ان يكون الجنس ملازما للفصل تحقيقا للملازمة وايضا فقد بينا ان الجنس يجب ان يكون جاريا مجرى المادة و الفصل يكون جاريا مجرى الصورة والجزء المادي متميز عن الجزء الصوري في نفس الامر (واما حديث القوة الناطقة) فان عني به نفس ادراك الحقائق فذلك ليس مقوم للحيوانية وان عني به الجوهر القوي هي هذه الاحوال فهو فصل مقوم لكن النفس البشرية مخالفة للنفوس السماوية في الحقيقة فزال الاشكال.

﴿ الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل ﴾

(هذا بحث شريف) يجب الاهتمام به فنقول قد بينا ان اجزاء الماهية لا بد وان يكون بعضها علة لوجود البعض وبستحيل ان يكون الجزء الجنسي علة لوجود الجزء الفعلي لم الامكانات الفصول المتقابلة لازمة له فيكون الشيء الواحد مختلفا متقابلا هذا خلف فبي ان يكون الجزء الفعلي علة لوجود الجزء الجنسي ويكون مقسما للطبيعة الجنسية المطلقة و علة للمقدار الذي هو حصة النوع منه وجزءا للمجموع الحاصل منه وبما يتميز به عن غيره وذلك مثل الناطق الذي هو علة الحيوان.

(ثم اقول) ان يقول الناطق ان كانت علة للحيوان المطلق لم يكن مقبالة وان كان علة للحيوان المخصوص فلا بد وان يفرض تخصيص ذلك الحيوان اولا حتى يكون الناطق علة له لاكن ذلك الحيوان متى تخصص فقد دخل في الوجود ومتى دخل في الوجود استحال ان يكون الناطق علة لوجوده.

(وحله) ان الحيوان بطبيعته المطلقة محتاج الى علة تقوم وجوده فاما ان تكون تلك العلة هي الناطقة فليس لان الحيوان بمجوابته يقتضي ذلك بل لان

(الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل)

لأن الناطقة لذاتها علة لذلك الحيوان فالعلة المطلقة إنما جاءت من طبيعة الجنس
وتبين المحتاج اليه إنما جاء من تحيل الفصل (والأطاب) في إيضاح هذا الكلام
سيأتي في باب العلة والمعلول (فان قيل) ولماذا وجد ذلك الفصل حتى صار
علة لتلك الحصة من الحيوانية (فقول) لاجل استمداد خاص في القابل مثلاً
من أريج النطفة الانسانية بعد استعماله أمشاجها طيبه استمداداً تاماً لحدوث
النفس الباطنة فإذا تم الاستمداد حدثت النفس وإذا حدثت النفس
أوجبت الحيوانية فالحيوانية لنفسها لا تحتاج إلا إلى فصل كيف كان وأما
استمداد هذه الحيوانية إلى الناطقة فليس من جانب الحيوانية بل من جانب
النفس العلية (وأما الفرق) بين تخصص الجنس بالفصول وتخصص النوع
بالخواص فقد مضى ذكره في الفصل السابع من هذا الباب.

﴿ الفصل الرابع عشر في أحكام الفصل وهي عشرة ﴾

(الاول) يجب ان يكون مقسماً والالم يكن فصلاً (الثاني) ان تكون
القسمية لازمة فان لم تكن لازمة مثل سيورة الشيء الواحدارة متحركاً
واخرى لا متحركاً مع بقائه بينه فذلك لا يكون فصلاً (الثالث) ان لا يكون
عارضاً بسبب شيء اعم منه او اخص منه فانه ان كان عارضاً بسبب شيء اعم منه
مثل ان الحيوان منه ابيض واسود والانسان منه ذكر وانثى فليس ذلك
من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض واسود لانه جسم قائم بالفعل ووضوح
لهذه الدواض والانسان انما صار مستند للذكر والانثى لاجل انه حيوان
واما ان كان عارضاً بسبب شيء اخص منه لم يكن ذلك فصلاً قريباً بل اما ان
يكون ذلك لازماً للفصل القريب او فصلاً بعيداً (مثال اللازم) ما ذكره قبل
الجوهر اما ان يكون قابلاً للحركة او لا يكون فان قابلية الحركة غير مت

الفصل الرابع عشر في أحكام الفصل وهي عشرة

للجوهر بسبب شيء آخر هو الفصل وهو الجسمية (ومثال الفصل البعيد)
 ان يقال الجسم اما نا خلق واما نحيرنا فليقل فان الجسم عامه جسم غير مستعد
 لذلك بل يحتاج الى ان يكون اولاً اذا نفس حتى يصيرنا طقاً (الرابع) وهو
 ان المقسم اللازم الذي يقسم ما يمرض له لا لما هو اعم منه ولا لما هو اخص منه
 قد لا يكون فصلاً ايضاً وذلك مثل المذكورة والاثونة وبدل عليه امور اربعة
 (احدها) انه يمكننا ان نؤمن الحيوان موجوداً بالفصل لا ذكره ولا اثنى
 والفصل لا يكون كذلك لانه لا يمكننا ان نؤمن الحيوان لا باطناً ولا اعم
 (وثانيها) ان الحيوان الذكر انما صار ذكر الحرارة عرضت لمزاجه في ابتداء
 تكونه ولو قد رما انه عرضت له برودة بدلا من تلك الحرارة لكان ذلك
 الشخص بعينه اثنى والفصل ليس كذلك لان الحيوان الذي صار انساناً يستحيل
 ان يمرض له عارض آخر حتى يصير ذلك الحيوان بعينه فرساً وثالثها ان المذكورة
 والاثونة آلات التناسل والتناسل بعد الحياة فآلات التناسل انما تعتبر
 بعد الحياة فلا تكون مقومة لجوهر الحي (ورابعا) وهو الاقوى ان
 الانسان باطناً وذكر وليس له احد الوصفين بواسطة الاخر فانه قد يوجد
 الانسان غير ذكر والذكر غير انسان فالوصفان اذا في حقه في درجة واحدة
 فاما ان يكون كل واحد منهما فصلاً وهو محال لامتحالة ان يكون للأنوع
 الواحد فصلان مقومان واما ان يكون الفصل احدهما لكن الناطق فصل
 بالاتفاق فالذكورة لا تكون فصلاً (واذا عرفت ذلك) فنقول المقسم
 اللازم متى كان فيه احد هذه الامور الاربعة لم يكن فصلاً بل كان لازماً
 للفصل فاما اذا لم يوجد فيه احدها هذه الامور الاربعة كان فصلاً سواء كان
 مأخوذاً من المادة كالغذاء وعدم الغذاء او من الصورة كالخلق والعجبة
 (الخامس)

(الخامس) ان لا يكون عدمياً لان الفصل سبب وجود حصة النوع من الجنس والعدم لا يكون علة (السادس) انه يستحيل ان تطرق الاستزادة والنقص اليه لان القدر المعتبر في العلة ان تتمص وجب ان لا يبقى العلة وان ازداد لم يكن للزيادة أثر (السابع) يتنع ان يكون للشيء الواحد اكثر من فصل واحد في درجة واحدة لاستعالة ان تكون للمطلوب الواحد علتان مستقلتان (فان قيل) اليس ان الحيوان له فصلان ماثومان في درجة واحدة وهما الحواس والتحرك بالارادة (فقول) اذا اخذ الحس في حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل بل هو دليل الفصل فانه ليس هو به الحيوان ان يحس ولا هو به ان يتخيل ولا هو به ان يتحرك بالارادة وانما فصله جوهر النفس الذي هو مبدأ هذه الامور كلها وكذلك الناطق للانسان ولكن عدم شعورنا بالفصول وعدم الاسماء لم يضطرنا الى الانحراف من حقيقة الفصل الى كوازمها وليس كلامنا في هذه الامور على حسب تعقلنا ونصرفنا بل من جهة كيفية الوجود في نفسه (الثامن) ليس يتنع ان يكون للشيء الواحد فصول مرتبة لصحة ان تكون للشيء طل مرتبة (التاسع) لما تلخص ان الجنس محتاج في وجوده الى الفصل استعمال حاجة الفصل اليه لاستعالة الدور بل لا بد وان يكون غنيا عنه وكل ما كان حالاً في الشيء كان محتاجاً الى الحل فذا الفصل المقسم للجنس المتقوم للنوع يتنع ان يكون حالاً فيه قبل هذا الاشكال في جعل النفس الناطقة فصلاً للحيوان وانما الاشكال في جعل قوة التحروك فصلاً مقوماً للجسم وكذلك القول في النفس الحيوانية الجسمانية فان هذه صفات محتاجة الى الحال التي هي الاجسام والحل متقدم بالوجود على الحال والمتقدم بالوجود على الشيء يتنع كونه معلولاً له (وقد تم هذا لذلك اجوبة) سذكرها في باب تعلق المادة

بالصورة (ولعل الحق) ان يقال الوصف سواء كان علة للصفة او معلولا لها
فانه يكون جنساً والصفة فصلاً ولكننا اذا قلنا ذلك بطل الفرق حينئذ بين
انقسام الجنس بالفصل وانقسام النوع بالخاصة (وسنذكر) اختياراً في هذا
الباب في باب تعلق الحيول بالصورة ان شاء الله تعالى (الماهر) انه يظهر
مما قررناه ان الفصل الاخير هو الملة الاولى مثلاً الناطقية علة لوجوب النفس
الحيوانية وهي علة للقوة النامية وهي علة للجسمية وهي علة للجورهرية
فالفصل الاخير هو الملة الاولى والجنس العالي هو الملول الاخير والمراتب
التي بينهما امور متوسطة فهي علة للعالم الذي فوقها ومعلولة للخاص الذي تحتها
وذلك يوجب تنامي القومات المربية والاجناس العالية المتصاعدة والافتراع
المتنازلة (وهذا الذي قلناه) يدل على ان الماهية الواحدة يستحيل تقومها
باجزاء غير متناهية (وايضاً) فان الماهية والحقيقة لا بد من صحة الاشارة اليهما
وما لا نهاية لاجزائه يستحيل استحضاره في الذهن على التفصيل فيستحيل
تصوره والعالم به وبانتهائيتي

(الفصل الخامس في بيان كيفية ترتيب الاجناس)

﴿الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس﴾

(الجنس القريب) علة لحل الجنس البعيد على النوع فانه من المستحيل ان
يحمل الجسم على الانسان الا بعد تصوير ورثه حيواناً فان الجسم الذي ليس بحيوان
معلوم من الانسان لانه موجب عليه ولما كانت الحيوانية شرط حمل
الجسمية على الانسان كان حمل الحيوانية عليه تقدم من حمل الجسمية عليه فظهر
ان حمل الجنس القريب على النوع ثم من حمل الجنس البعيد عليه

(فان قيل) الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء متقدم على الكل
لجسماته فالجسم اسبق وجوداً من الحيوان (فنقول) لا شك انه في وجوده

أسبق من الحيوان ولا كلام فيه وإنما الكلام في أن الجسم وجوده للانسان متأخر عن الحيوان في وجوده له اذ من الجائز ان يكون التأخر في وجوده من غيره يكون حصوله لشيء ثالث حلة لحصول ذلك الاسم لذلك الثالث فيكون المتقدم في وجوده المطلق متأخرا في وجوده لذلك الثالث •

(واعلم) ان حمل الجنس القريب على النوع حلة ايضا لحمل الفصل القريب عليه لان تأثير الناطق اولافي وجود الحيوان ثم اذا وجد الحيوان فينشأ بصير بمجموع الحيوان والناطق انسانا فالناطق يؤثر اولافي الحيوان وبواسطته في الانسان وذلك هو المطلوب •

• الفصل السادس مشرفي الملامة التي يمكنها ان تميز الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية •

(قال) الشيخ الجسم اذا اخذ بشرط لا وهو الاشارة الذي به يكون جنسا كان كالمجهول لا ندرى انه على اي صورة وكم صورة يشل ويكون النفس طالبة لتحصيل ذلك لانه لم يقرر بعد بالعمل شيء هو جسم محصل وكذلك اذا اخذنا اللون واخطرناه بالبال فان النفس لا تمنع بتحصيل شيء غير مقرر بالعمل بل تطلب في معنى اللون زيادة حتى يقرر بالعمل لون (واما طبيعة النوع) فليس يطلب فيها تحصيل مناها بل تحصيل الاشارة اليها (واما طبيعة الجنس) فانه وان كانت النفس اذا طلبت فيها تحصيل الاشارة كانت قد فعلت الواجب فان ذلك الجنس لا بد وان يكون مشارا اليه آخر الامر ولو كنهما مع ذلك تكون طالبة لتحصيل ماهيتها قبل طلبها للاشارة فان النفس لا يمكنها ان تحمل اللون مشارا اليه الابد ان تضيف اليه امورا اخر تنوع لونه وتحصل ماهية تلك الانواع (وكذلك القول) في المقدار وفي الكيفية (واما النوع)

(الفصل السادس مشرفي تميز الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية)

فإن العقل لا يطلب تكميل معناه بضم شيء آخر إليه بل يطلب الإشارة إليه وذلك هو طلب الشخصية •

﴿ الفصل السابع عشر في أن الشخص زائد على ماهية النوع وأنه امر بنوعي ﴾

(وبرهانه) هو أن كل ماهية فإن نفس تصور هال لا يمنع من حملها على كثيرين ولذا لك فإن من ادعى حملها على كثيرين موجودين لم تكن دعواه متناقضة بل يطلب عليه بالبرهان ومن ادعى انحصارها في شخص واحد لم تكن دعواه في الصحة أولية بل يطلب عليه بالبرهان وأما الشخص المعين من حيث أنه ذلك الشخص فإن نفس تصور هال يمنع من حمله على كثيرين ولذلك لا يحتاج في العلم بفساد قول من حمله على كثيرين وفي العلم بصحة قول من حصره في ذلك الشخص إلى برهانه ولولا أنه قد دخل في مفهوم الشخص ما لم يكن داخلا في مفهوم الحقيقة النوعية لما اختلفا من هذا الوجه •

(والذي يدل) على أن هذه التمينات والتخصصات أمور ثبوتية وجبانه (الأول) أن تعين الشيء وخصوصيته عبارة عن هويته والشخص من حيث هو هو ثابت والهوية داخلة فيه من حيث أنه هو وما هو جزءه الثابت من حيث أنه ثابت يجب أن يكون ثابتا فالهوية ثابتة (الثاني) أن التعيين لو كان أمرا عديميا فماذا ان يكون عبارة عن عدم اللاتمين مطلقا أو عن عدم تعين غيره فإن كان عبارة عن عدم اللاتمين مطلقا فهو امر عديم وهو بدعي فيكون التعيين عدما لعدم فيكون أمرا وجوديا وإن كان عبارة عن سلب تعين غيره عنه فتعين غيره أما أن يكون عديميا وهو عدمه فيكون ثابتا لكن تعينه كعين غيره فتعين غيره أيضا ثابت أن كانت تعين غيره ثبوتيا وتعينه كعين غيره فتعينه أيضا يكون

(الفصل السابع عشر في أن الشخص زائد على ماهية النوع)

يكون ثبوته .

(فان قيل) التمين لا يمكن ان يكون امرأبوتيا ويأمن وجود (احدها)
انه لو كان التمين امرأبوتيا زادنا على الماهية لكان له تمين ايضا ولذلك التمين
تمين ثالث فيلزم التسلسل (وثانيها) ان اختصاص ذلك للزائد بذلك التمين
دون غيره انما يكون بعد امتياز ذلك التمين عن غيره والالم يكن اختصاصه
به اولى من اختصاصه بغيره او اختصاص غيره به فيجب ان يكون اختصاص
ذلك المميز بذلك التميز بعد تميزه عن غيره فاذا يجب ان يكون متميزا قبل
ان يكون متميزا هذا خلف (وثالثها) انما لو كان تشخص الشخص الذي له
ما يشاركه في نوعه امرأ زائدا فله لامعة عليه مزية وليست هي تلك الماهية
والا لكان نوعها في ذلك الشخص وليست الملة الفاعلية لان الفاعل ليس له
الا ان يوجد واما مجاده له لا يقتضى ان يكون الحاصل هو ذلك بينه ولا الملة
الصورية لان وجودها متأخر عن وجود المحل فلا تكون ملة لموته ولا الملة
الناية لان وجودها متأخر عن وجود الشيء ولا الملة القابلة لان الكلام
في تمين ذلك القابل كالسكلام في تمين ذلك الشيء فاما ان يكون تمينه فيلزم
للدور او تمين قابل آخر فيلزم التسلسل او نفس ماهية ذلك القابل فيلزم
ان يكون نوع كل قابل يلزم في شخصه وذلك محال لان الاجسام مشتركة في
الجسمية فاما ان لا يكون لها ما قبلها فيشذم وجودنا امورا متحدة في الماهية
بشخصه لا بسبب القوابل واما ان كان لها ما قبلها فتلك القوابل ان اشتركت
في الماهية طاردا لزام وان لم تكن كذلك فيشذم يجب ان تكون قوابل الاجزاء
التي يمكن افتراضها في الجسمية متمايزة بالمحل لكن الاجزاء الممكنة الافتراض
فيها غير متناهية فالقوابل المتمايزة بالماهية غير متناهية وتكون الجسمية الحلة

في كل واحد من تلك القوابل غير الجسمية الحالة في الآخر فيكون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا نهاية لها بالفضل هذا خلف ثبت ان القول بكون الشخص زائدا افضى الى هذه الحالات فيكون باطلا .

(والجواب) اما الاول فله ماضى في باب الوجود وهو ان الثمين ان كان له مفهوم وراء المفهوم من التمنية فيقتضي ان مفهوم التمنية مقارن لمفهوم آخر والا فيكون الثمين تينا لذاته ويكون تيمنه نفس ذاته لا زائدا عليه ولا يلزم التسلسل (واما الثاني) فهو ان كل ما لا يكون تيمنه معلول ماهيته حتى يكون نوعه في شخصه فلا بد له من مادة وما دونه لا بد وان تكون منحصصة باعراض شخصية ويكون تشخص المادة بتلك الاعراض علة لتشخص ذلك الحادث ومن المتبع ان يقرن بتلك المادة في ذلك الوقت فرد آخر من ذلك النوع حتى يلزم الاشكال (ولا نقول) ايضا بان ذلك الشيء يوجد ويوجد التمين ثم بعد حصولها يتقاربان بل حصول الشيء في تلك المادة المخصوصة هو تيمنه ونذكر ما اعطيناك من القانون في باب الوجود فانه يخرج عليه كثير من الاشكالات .

(الفصل الثاني من عشر في علة تشخص الاشخاص)

(الفصل الثاني من عشر في علة تشخص الاشخاص)

(اعلم) ان الماهية لما ان يكون تيمنها من لوازمها واما ان لا يكون فالاول يقتضي ان لا يكون ذلك النوع الا في شخص واحد واما الثاني فان التشخص يستدعي علة مختارة لتلك الماهية ويجب ان تكون علة التشخص سابقة على حصول ذلك الشخص وتلك العلة اما ان تكون مباشرة لذل الشخص او ملاقية له والاول محال لان نسبة ذلك المباشر الى ذلك الشخص

كتبه

كنسبه الى شخص آخر فلا يمكن ان تكون علة تشخيصه ذلك الشخص وان كانت ملائمة له فاما ان تكون حالة في الشخص او يكون الشخص حالاً فيه والاول محال لان الحال مسبق بالحل وعلة الشخص يستحيل ان تكون متأخرة عن الشخص فاذا يجب ان يكون الشخص حالاً فيه فاذا كل ما نوعه يوجد في اشخاص كثيرة فان تلك الكثرة لا تحصل الا بسبب المادة فكل ما ليس نوعه في شخصيته يجب ان يكون مادياً (وذلك على قسمين) فانه اما ان يكون الشخص بمجرد الاضافة الى المادة من غير ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخيصات البسائط والاعراض فان تشخيصها يكون بمصطلحها في موادها ومحالها (واما ان يكون) هناك احوال زائدة على الإضافات والتشخيص كيف ما كان فانه يلزم من فرض عدمه وارتفاعه هدم الشخص وارتفاعه لوجوب عدم الملول ضد عدم الملة ولكن كل عارض للشخص وخاصة له لا يلزم من عدمه عدم الشخص فانه لا يكون من جملة المشخصات بل يكون عارضا بعد تحقق الشخص ولا يكون من جملة مقومات الشخص بل من جملة المقومات به .

(ثم يجب) ان تعلم ان قيد الكل بالكل لا يقتضى الشخصية فانك اذا قلت لزيد انه انسان فقيه شركة فان قلت انه الانسان الورع العالم المظلوم فقيه شركة فان قلت ابن فلان فقيه احتمال شركة ايضا فان زدت وقلت هو الذي تكلم يوم كذا في موضع كذا فهذا الاوصاف ايضا كلية فانه لا يمتنع في المقل حل بمجموع هذه القيود على كبير بن (و بسبارة اخرى) وهي ان الماهية اما ان يكون نوعها في شخصها واما ان لا يكون فان كان نوعها في شخصها كان تشخيصه ملول ماهيته وان لم يكن نوعها في شخصها فتشخيصها

لا بد وان يكون لما يقارنها من العوارض الموجودة وهي اما اضافات
فقط من تغيير ان يكون معنى في الذات وذلك مثل تشخيصات الاعراض
والبساتط فان تشخيصها تكون بمصطلحاتها في مواعدها وعملها (واما ان تكون)
هناك احوال لزائدة على الاضافات وقد سبق تمام القول في المباحة السابقة •

﴿ الفصل التاسع عشر في مناسبة الحد للمحدود ﴾

(اعلم) انا اذ احصينا الانسان فقلنا انه حيوان ناطق فليس مرادنا بذلك
ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل مرادنا انه الحيوان الذي ذلك
الحيوان ناطق لان الحيوان لا بشرط شيء غير محصل ولا تام الا اذا شرط
فيه اما ثبوت غيره له او عدم غيره عنه فاذا افيدناه بالناطق فمنه تقيده بالناطق
بتحصيل ويوجد لا ان الحيوان يوجد اولا ثم يضاف اليه الناطق وكذلك
التقدير فانه معنى بجزء ان يكون خطأ وسطحا وجسما لا على ان يقارنه
بموجوده شيء فيكون مجموع الخط والسطح والجسم بل على معنى ان نفس
الخط ونفس السطح ذلك لان معنى المقدار هو شيء يحتمل المساواة لا بشرط
شيء آخر (و فرق) بين هذا وبين الشيء الذي يحتمل المساواة بشرط ان
لا يوجد منه غيره فاذا اخذنا الشيء المحتمل للمساواة لا بشرط شيء آخر امكن
ان يكون هذا الشيء نفسه خطأ وامكن ان يكون سطحا فاذا عينا كونه خطأ
فليس الحاصل هنا موجودين متقارنين بل موجودا واحدا •

(والحاصل) ان معنى اخذنا كل واحد من الحيوان والناطق بشرط لا كان كل
واحد منهما جزأ ولم يكن محمولا ومتى اخذناهما لا بشرط شيء كان احدهما جنسا
والآخر فصلا وكانا محمولين على الماهية فالجنس والفصل من حيث هما كذلك
لا يمكن ان يكونا جزئين للحد •

﴿ الفصل العشرون في اجزاء الماهية ﴾

﴿ الفصل العشرون في اجزاء الماهية ﴾

(اعلم) ان اجزاء الماهية منها ما لا بد وان تؤخذ في حدود الماهية ومنها ما يؤخذ في حدودها الماهية اما التي تؤخذ في حدود الماهية فتكاجزاء الاجسام المركبة مثل للماجين وبدن الانسان فاما مأخوذة في حدود كليها (واما التي) تؤخذ في حدودها الماهية فهي اما ان تكون موجودة بالفصل او لا تكون فاني تكون موجودة بالفصل كاصبع الانسان فانه جزء موجود بالفصل للانسان ولا بد وان يؤخذ في حده الانسان فاما الانسان فلا يتوقف تحديد ماهيته على ان يؤخذ في حده الاصبع بل اذا حاولنا تحديده من حيث هو انسان ككل وجب ان يؤخذ الاصبع في حده لانه يكون ذلك له جزءاً ذاتياً في كونه انساناً كاملاً وان كان خارجاً عن طبيعته التجمعية اذ قد عرفت ان الشخصيات مقومة للشخص وان كانت خارجة عن طبيعته التجمعية (واما التي) لا تكون موجودة بالفصل فهي ايضا على قسمين فانه اما ان تستحيل ان توجد ما عرض جزءاً الا اذا وجدت ما فرض كلاً واما ان لا يكون صفة لك (مثال الاول) قطعة الدائرة فانها لا توجد الا في دائرة بالفصل (ومثال الثاني) الحادة فانها جزء القائمة ولكن ليس من شرط وجود الحادة ان تكون جزء قائمة موجودة بالفصل بل هي في نفسها حادة بسبب وضع احد ضلعيها عند الآخر (واما) احتجنا الى اخذ القائمة في تحديد الحادة لاجل ان الحادة انما تحصل بسبب الليل والقرب بين الخطوط بعضها الى بعض وذلك مما يتعلق به اضافة ما فلا جرم لا يمكن تعريف الحادة الا بالاضافة ثم لما كانت الزاوية انما تحدث من قيام خط على خط وكان الميل الذي يحدث هو ميل عن اعتدال ما لاننا لو اخذنا قرب احد الخطين من الآخر مطلقاً واخذنا ميله اليه مطلقاً من غيرتين الميل عنه

لم يكن ذلك الا ميلا مطلقا والميل المطلق يوجد للعادة والمنفرجة والقائمة
 فان خطوطها فيها ايضا ميل لبعضها الى بعض (قلبا كان كذلك) ووجب ضرورة ان
 يكون هذا الميل محدودا عن شئ " ولما كان ذلك الشئ يجب ان يكون بعدا
 مغليا ولم يمكن ان يكون خطوط ميل عنها هذا الخط الا الخط المتصل على
 الاحتمالية بالخط الثانى الذى يفل زاوية منفرجة او مائة او قائمة فكان
 اعتبار الميل مطلقا غير صحيح والا فالمنفرجة والقائمة عادة وكذلك اعتبار الميل
 من الخط القاهل للمنفرجة غير جائز لان الميل عن الاقراج قد يختلف فلا يحفظ
 الاقراج اذ قد تكون منفرجة اصغر من منفرجة وكذلك حكم الحادة مع
 ان الحادة لا يمكن تعريفها بالحادة لاستحالة تعريف الشئ بنفسه فبلى ضرورة
 ان يكون تعريفها بالقائمة التى لا تنق حقيقتها مع الميل عنها فكانه يقول الحادة
 هى التى تحدث من خطين قام احدهما على الآخر ومال اليه ازيدا مما فى القائمة
 ولا نرى بذلك ان الحادة مقيسة بقائمة موجودة بالتصل بل بقائمة موجودة
 بالقوة وهى من حيث انها بالقوة موجودة بالفعل اى كونها بالقوة حاصلة
 بالفعل (وبالجملة) فالقائمة حقيقة متعددة واما الحادة والمنفرجة فغير متعدتين
 بل لهما اقسام غير محصورة فلا جرم دعت للضرورة فى تعريف الحادة
 والمنفرجة الى اخذ القائمة فهما فهذا جملة الكلام فى الماهية ومتى اضيف
 هذا الباب الى ما اوردها فى اول المنطق كان مستوعبا لجميع الابحاث الراقمة
 فيها والله اعلم

﴿ الباب الثالث فى الوحدة والكثرة وفيه عشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول فى الفرق بين الوجود والوحدة ﴾

(ربما يظن) انهما عبارتان عن مبر واحد وسبب هذا الظن ان لكل

موجوده هوية وخصوصية وهم ظنوا ان تلك الخصوصية هي وجوده ووحدة
حتى ان الكثرة من حيث هي ترض لها وحدة فيقال هذه كثرة واحدة
ونحن نقول الكثير من حيث هو كثير موجود ولا شيء من الكثير من حيث
هو كثير بواحد يتج فليس كل موجود بواحد فاذن الوحدة مغايرة للوجود
(فان قيل) الكثير من حيث هو كثير له خصوصية وامتياز من غيره والالم يكن
شيئا موجودا فهو ايضا من حيث انه كثير واحد (فنقول) ان الوحدة ترض
لتلك الكثرة لا ان الوحدة ترض لما عرضت له الكثرة مثلا العشرة عارضة
للجسم اولا مورد اخر والوحدة عارضة للعشرة من حيث انها عشرة
فها هنا شيان الكثرة وموضوعها لكثرة عارضة للموضوع والوحدة لتلك
الكثرة فوحدة الكثرة لا تناقض تلك الكثرة لان التعاضد انما يرض عند اتحاد
الموضوع واما جوهر الموضوع فاما يصح عرض الوحدة والكثرة له لانه
من حيث هو هو لا واحد ولا كثير على ما بيناه .

الفصل الثاني في الفرق بين الشخص والشيء والهوية

(لقائل ان يقول) الوحدة مغايرة للهوية لان الجسم لاذم يوجد فيه سبب من
الاسباب الثلاثة المكثرة اياه بالفصل كان واحدا فاذا اورد عليه التفرق
حتى يصح كثر فهو به ذلك الجسم باقية ووحدة زائلة والباقي غير الزائل
فالهوية غير الوحدة .

(فان قيل) الوحدة كما زالت عن اتصال ذلك الجسم بطلت هوية ذلك
الاتصال وحدث اتصال آخر ان (فنقول) هب ان تلك الصورة عدت
فهل يبقى من ذلك الجسم شيء لم لا فان لم يبق منه شيء كان ضريق الجسم اعداما
له بالكلية وذلك باطل يدفعه الحس (واضنا) قلانه قد ثبت ان الكون
دلالة كما .

(الفصل الثاني في الفرق بين الشخص والشيء والهوية)

والفساد يستدعيان مادة باقية الذات معها فنقول الجسم حين ما كان واحداً فاداه كانت واحدة او متكررة فان كانت كثيرة بحسب الانقسامات الممكنة فيه فقد كان في الجسم التصل مواد متميزة بالصل غير متناهية لان الانقسامات الممكنة فيه غير متناهية وهو محل وتقدير نبوة فاما ان يكون الحل في كلها صورة واحدة او الحال في كل واحدة منها صورة اخرى تخصها فان كان الحال في السكل صورة واحدة كان الحال الواحد حالاً في محل كثيرة وذلك محال وان كان لكل مادة صورة تخصها كان هناك اجزاء متميزة بالعمل لا الى نهاية وهو محال (فبقى ان يقال) ان المادة للجسم الواحد واحدة (فبقول) لما تكثر الجسم فهل تكثر المادة ام لا فان لم تكثر وقد تكثر الصور لزم ان تجتمع في المادة الواحدة صور كثيرة من نوع واحد وهو محل وتقدير ان يكون ذلك باطلاً لم يكن الحاصل هناك اجساماً متباينة الذوات والاشخاص بل يكون هناك محل واحد موصوف بصفات كثيرة ولا تحصل من ذات ذوات متميزة (فاذا يجب ان يقال) المادة كانت واحدة حين ما كان الجسم واحداً او متكررة عند ما يتكرر فان كان زوال الوحدة عن الشيء بوجوب فساد هويته لزم ان تكون المادة مترضة للعدم فحينئذ يستدعي مادة اخرى الى غير النهاية (ومع القول) بتسليم التسلسل فاما ان تكون هناك مادة باقية الذات ولا تكون ومحال ان تكون هناك مادة باقية الذات لان كل مادة تعرض كذلك فقد كانت واحدة عند كون الجسم واحداً وكثيراً عند صيرورة الجسم كثيراً وزوال الوحدة المادة بوجوب فساد هويتها وان لم يكن هناك شيء باق لزم ان يكون التفريق اعداما بالكلية وذلك محال (ولما بطل ذلك) تبين ان يقال هوية الجسم وتبنيه

باق في حالتى وحدته وكثرته وذلك يقتضى كون الهوية مفارقة للوحدة •
(ولمن زعم) ان الهوية عين لوحدة ان يقول التكثر اذا اتحد ظاهرا ان تبقى
عند الاتحاد تلك الهوية تامت اولا تبقيان حينما ظاهريهما اشارتان فهما
مشار اليهما فهما شيئان لاشئ واحد وان لم تكن اليهما اشارتان لم تكن هناك
هويتان فذلك المشار اليه وتلك الهوية ما بقيت بل حدث شئ ثالث (فهذا
ما يمكن) ان يقل من الجانبين وهو مشكل جداً (ولعل الحق) ان يقال الوحدة
هى الهوية (وبجواب) عن الاشكال المذكور فيه بان الاجسام المحسوسة
مركبة من اجزاء غير قابلة للانقسام بالتفصيل فلهذا الذى يقبل الانقسام ليس
واحدا حقيقة والذى هو واحد حقيقة لا يقبل الانقسام ويبقى الاستقصاء
في ذلك في باب الجزاء الذى لا يتجزى وهو دقيق جداً فليتأمل فيه •

﴿ الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف ﴾

(اعلم) ان للوحدة اسوة (١) بالوجود في كثير من الاحكام فنها انه لا يمكن
تعريفها لان الامور المساوية للوجود في السوم يعرفون لما ان لا يمكن تعريفها
الاعم الدور او تعريف الشئ بنفسه (تفصيل) الواحد هو الذى لا ينقسم من
جهة ما قيل له انه واحد وهذا تعريف للواحد بالتكثر •

(ثم قيل) في تعريف الكثرة انها المجتمعة من الوحدات ولتجتمع من
الوحدات نفس الكثرة او امر لا يعرف الا بالكثرة (وقيل ايضا) العدد
كثرة مؤلفة من وحدات والكثرة نفس العدد لا كالجنس او اللازم له
ثم فيه دور فانه عرف الكثير بالواحد مع انه كان قد عرف الواحد
بالكثير اى بالمتقسم الذى هو نفس الكثير ولا يعرف الا بالكثير (وقيل

(١) الاسوة القدوة او الحلة التى يكون الامساز عليها في اتباع غيره في الحسن

والقياس والساد والشار ١٢ عيط

(الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف)

ايضا) العدد كمية منفصلة ذات ترتيب وهو خطأ ايضا اما اولاً فلان
نعرف ان اسم رسوم الكمية ان يقال هي التي بذاتها يصح ان يفرض
فيها واحد بعد ما فقد اخذنا الواحد والعدد في تعريف الكمية فلما اخذنا
الكمية في تعريف العدد كان ثورا (وايضا) فان الانفصال وذات الترتيب
لا يمكن تعريف شيء منها الا بالعدد فالحق ان الواحد والكثير تصورها
اولى مستغن عن التعريف لكن الكثرة تخيلها اولاً لان الخيال متزعج عن
المحسوس وفي المحسوس كثرة واما الوحدة فهي عبارة عن وحدة ولذلك فان اول
ما يتصرف العقل في الاشياء بالتقسيم فيتصور الواحد ثم يقسمه الى ما يكون
كذا والى ما لا يكون كذا او الوحدة تماثلها اولاً فترى ان الوحدة بالكثرة
نبيه على معنى عقل بمعنى خيالي وترى ان الكثرة بالوحدة تعريف لمعنى
خيالي بمعنى عقل وعلى هذا الطريق لا يلزم الدور.

● الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات وانها من
الامور الثبوتية ●

(لا شك) ان واحداً امر ثبوتي فالواحدة اما ان تكون امر اسلياً او ثبوتياً
وباطل كونها اسلياً لانها ان كانت امر اسلياً لم تكن هارة عن سلب اي شيء
كان بل عن سلب الكثرة والكثرة اما ان تكون امر اعمياً واما ان تكون
امراً ثبوتياً فان كانت الكثرة امر اعمياً والوحدة عبارة عن عدم الكثرة
كانت الوحدة عبارة عن عدم عدم فتكون الوحدة امراً ثبوتياً وقيل انما ليست
كذلك هذا خلف وان كانت الكثرة امراً ثبوتياً وهي عبارة عن مجموع
الوحدات فلو كانت الوحدة امر اعمياً كان مجموع العدميات امراً ثبوتياً
وهو محال فثبت ان الوحدة امر ثبوتي (فتقول) اذا قلنا للسواد او الجوهري
او الانسان

(الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات)

أو الإنسان أنه واحد فلا يخلو ما أن تصحكون الواحدة نفس كونه سواداً
أو جوهرًا أو إنساناً وأما أن تكون امرأً داخلًا في تلك الماهيات وأما أن
تكون امرأً خارجاً عنها وباطل أن تكون نفس تلك الماهيات لثلاثة أوجه
(أما أولاً) فلأن الفرق بين قولنا السواد سواد وبين قولنا السواد واحد
ظاهر وذلك يقتضي كون السواد مفارقة لواحدة (وأما ثانياً) فلأن
الواحد يقابله الكثير والسواد لا يقابله الكثير بل اليأس وغيره (وأما ثالثاً)
فلأن الواحدة امر مشتركة بين السواد ومقابله وكونه سواداً غير مشترك
بينه وبين مقابله (ثبت بهذه الوجوه) وسائر ما ذكرنا من الوجوه في باب
الوجود أن واحدة السواد ليست نفس كونه سواداً •

(وباطل أيضاً) أن تكون الواحدة امرأً مقوماً للماهيات كالجنس لثلاثة
أوجه (أما أولاً) فلأننا نقل كل واحدة من الماهيات مع الذهول عن كونها
واحدة ولو كانت الوحدة من المقومات لامتنع ذلك (وأما ثانياً) فلأن
الواحد لو كان جنساً لكان للفصل المقوم لنوعه نوعاً له من حيث يكون واحداً
فيحتاج إلى فصل آخر إلى غير النهاية (وأما ثالثاً) فلأن الواحد لو كان جنساً لكان
امتناع الواجب عن الممكن بعد اشتراكهما فيه بفصل فيكون واجب
الوجود مركباً من الجنس والفصل وذلك محال (ثبت) أن الواحدة
صفة ثبوتية مقولة على الماهيات لا محمول المقوم بل محمول الخارج عن الماهية
وذلك هو المطلوب •

(فإن قيل) أن كانت الوحدة زائدة على ماهية الشيء الذي قيل له أنه
واحد لزم أن تكون وحدة الواحد زائدة عليها وذهب ذلك إلى غير
النهاية (فنقول) ما هو صف بأنه واحد أن كانت له ماهية وراء كونه

واحداً وجب ان تكون واحدة زائدة على ماهيتها واما الوحدة فليس لها ماهية اخرى ازيد من كونها واحدة فلا يلزم التسلسل (فان قيل) الوحدة لها ماهية لا يتبع نفس تصورهما من ان تكون مقولة على اشخاص كثيرة فاقاً تشخص الوحدة البينية زائد على ماهياتها (فقول) هب ان تشخصها زائد على ماهياتها لكن لا يلزم ان تكون للوحدة وحدة اخرى بل يكون للوحدة تشخص وذلك التشخص متشخص لذاته كما يتناه فادفع الشك (والاشكال) بعدكم لان هذا التشخص بينه بشارك سائر الشخصيات في كونه تشخصاً فان كانت جهة الاشتراك موجبة للامتيياز كان كل التشخص هو هذا التشخص بينه وهذا محال وان كانت الجهتان متماثلتين فاما ان تكون جهة الامتيياز لازمة لجهة الاشتراك فيعود المحال المذكور واما ان تكون حاصلاً لجهة اخرى فيعود التسلسل بحاله

﴿ الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض ﴾

(وطيه برهان) (الاول) ان العرض يعني به ما يوجد فيه قيودارية (الاول) ان يكون صفة لشيء (الثاني) ان لا يكون جزءاً داخل في الماهية وقد بينا ذلك (الثالث) ان لا يكون عمله متقوماً به كالحال في الصورة والهيولى وظاهر ان الامر كذلك (الرابع) ان لا يصح انتقاله عن المحل الذي هو فيه والوحدة كذلك لانها لو قدرنا قيامها بنفسها لكان اما ان يكون ذلك القائم بنفسه هو مجردانه لا ينقسم او يكون هناك امر آخر تحمل عليه اللا متقسمة والاول باطل فانه لا نقل من ان يكون هناك وجود وذلك الوجود لا ينقسم ويكون مفهوم ذلك الوجود متاثراً بالمفهوم الوحدة ومقارناً لها فاما ان يكون ذلك الوجود جوهر ا او عرضاً فان كان عرضاً فله موضوع فالوحدة

(الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض)

المعارضة له اولى ان تكون في موضوع وان كان جوهر اقل لا يخلو اما ان يصح
على تلك الوحدة مفارقة ذلك الجوهر اولا يصح فان كانت المفارقة محتمة
فهو المطلوب وان كانت ممكنة فلا بد وان تنقل الى جوهر آخر فذلك
الجوهر قبل ان تنقل اليه تلك الوحدة اما ان لا تكون فيه وحدة او تكون
فان لم تكن فيه وحدة لم يكن ذلك الجوهر واحدا لو لم تنقل اليه هذه
الوحدة فتكون فيه كثرة وانتقلت اليه وحدة فكان واحدا كثيرا اساهدا
خلف وان كانت فيه وحدة وانتقلت اليه هذه الوحدة كانت فيه وحدتان
فيكون واحدین (ثم لا يخلو) اما ان يكون كل وحدة موجودة في واحد
غير الذي فيه الاخرى فينشأ لان تكون الوحدة المتقلة متقلة اليهما بل الى
احدهما وبعود التثنية فيما انتقل اليه تلك الوحدة فقد صار ايضا واحدین
ويذهب الاسر فيه الى غير النهاية (واما ان يكون) كل واحد من الوحدتين
موجود في كلا الجوهرين فتكون كل وحدة اثنى هذا خلف ثبت
ان الوحدة وجدت فيها الشرائط الاربعة فتكون عرضا

(البرهان الثاني) كون الجوهر واحدا اما ان يكون ما او يكون العرض
واحدا من حيث انه واحد او لا يكون ما او لا يكون العرض واحد ان لا يشتركا
في مفهوم اللامنفعية فالاننى بالوحدة ثبت غير كونه محال لا ينقسم وايضا
فلا يصح تقسيم الواحد الى الجوهر والعرض ومورد التقسيم مشترك
بينهما وان اشتركا في مفهوم الواحدية فذلك المشترك اما ان يكون غنيا عن
الموضوع في الوجود اولا يكون فان كان غنيا كان جوهر ا فكان يجب امتناع
حملة على العرض فان كل ما يحمل في العرض فهو بالعرضية اولى لكونه مشترك
فيه فهو اذا ليس بجوهر فهو عرض ولا يلزم من كونه عرضا ان لا يوجد

في الجوهر فان الاعراض قد توجد في الجوهر.

(الفصل السادس في انقسام الواحد)

(الفصل السادس في انقسام الواحد)

(الواحد) ان كان مقولا على كثيرين بالعدد فتكون وحدتها من جهة كثرتها وتلك الجهة اما ان تكون من الاحور المقومة اوليست كذلك فان لم تكن لاما ان تكون من عوارضها اولان تكون ومالا يكون فهو مثل ما يقال ان حال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة فاما يكون بسبب عوارضها فهو على وجه ثلاثة (الاول) ان يكون موضوعا لمحمول واحد معنى فيقال الانسان هو الكاتب (والثاني) ان يكون محمولات عر ضيان لموضوع واحد فيقال الانسان هو الكاتب والكاتب (والثالث) ان يكون موضوعا لهما محمول واحد كما يقال التاج والجنس ايضا (واما ان كانت وحدة الامور المتكررة في مقوم فاما ان يكون المقوم مقولا في جواب ما هو بالشركة فيكون واحدا اما بالجنس واللاجناس مراتب كما علمت والواحد بالجنس فقط لا محالة كشيء بالنوع واما بالنوع واللاانواع مراتب والواحد بالنوع يجب ان يكون واحدا بالجنس وان يكون واحدا بالفصل هذا اذا كان ما به الوحدة مقولا على كثيرين بالعدد وان لم يكن كذلك فلا يخلو اما ان تصح عليه التسمية اولان تصح فان لم تصح فاما ان يكون وجوده هو انه شيء ليس ينقسم وليس له وراء ذلك مفهوم آخر وهو الوحدة او يكون له مفهوم ازيد من ذلك فلا يخلو اما ان يكون له وضع فتكون نقطة واما ان لا يكون كذلك مثل العقل والنفس واما ان صححت القسمة على ذلك الواحد فاما ان ينقسم الى اجزاء مساوية لأكملها في الحقيقة اولان تكون والنقسم الاول لا يخلو اما ان يكون قبوله لذلك الانقسام لذاته وهو المقدار او لغيره وهو

كلا جسم البسيطة واما المقدار فتعلم انه وان كان سبيبا لغيره المادة مستعدة لقبول القسمة الا انه يتمتع عروض القسمة له فهو واحد بالاتصال واما الاجسام المتشابهة الاجزاء فلما ان يتبر حالها قبل حصول الانقسام فيها فيكون هو ايضا واحدا بالاتصال لان صورته وعبولاه واحدة وامكن ان يفرض فيه اجزاء متلاق عند حد مشترك واما ان يتبر حاله عند حصول القسمة فانه لا بدو ان يكون تلك الاجزاء من شأنها ان يتعد موضوعاتها بالذيل لا كانت خاص الناس فانه ليس من شأنها الاتحاد فهذا القسم مع انه واحد بالوع واحد ايضا بالموضوع .

(واعلم) انه يقال واحد بالاتصال على معان اخر وهو كل مقدارين يتقيان عند حد مشترك كالخطين المحيطين بالزاوية ويقال ايضا لكل مقدارين يتلازم طرفاهما تلازما يوجب حركة احدهما حركة الآخر وهو على انواع واولاها بالاتصال ما يكون فيه الاتحاد طبيعيا وهذا القسم ينبئ بالوحدة الاجتماعية وانما اوردناه ههنا لئلا يكون الكلام في الوحدة والاتصال منقطعا ولنعهد الى موضعتنا الذي فارقناه .

(فنقول) وكل واحد من القسمين اعني المتشابه الاجزاء والمختلف الاجزاء فلما ان يكون فيه ساهلا جسيما ما يمكن ان يكون له فيسمى واحدا بالتمام او لا يكون فهو كثير ووحدة التمامية اما ان تكون بالوضع كدرهم واحد او دينار واحد او بالصناعة كالبيت الواحد او بالطبيعة كالانسان الواحد ولا سيما كان الخط المستقيم قابلا للزيادة في طوله على الاستقامة وليست بمزجودة فلا جرم لا يقال له انه واحد تام والخط المستدير لما لم يكن قابلا للزيادة كان تاما فقد تكلفنا حصر اقسام الواحد فلهذا ههنا (فنقول) الواحد بالعرض الواحد

بالجنس الواحد بالنوع الواحد بالتصل الواحد بالمناحية الواحدة بالذات
فنه كالوحدة ومنه كالنقطة ومنه كالنقل ومنه كالأفان ومنه كالمقدار الواحد
ومنه كالماء الواحد ويقال له باعتبار آخر واحد بالموضوع وباعتبار ثالث واحد
بالاتصال وباعتبار رابع واحد بالتمام وهي الوحدة الحقيقية الالهية وتلوهما
الوحدة الاتصالية الاضافية وثالثها الوحدة بالتمام ورابعها الوحدة
بالاجتماع وبالله التوفيق.

﴿ الفصل السابع في ان الواحد مقول على مانحته بالتشكيك ﴾

(اما وان يناله) مقول على مانحة قول المواضع على المعروضات الالهية
المواضع قد تكون مقولة على مانحتها بالتواطوء وقد تكون بالتشكيك فاني
ان ذلك مقول بالتشكيك وذلك لان الواحد بالعدد اولي بالواحدة من
الواحد بالنوع والواحد بالروح اولى بالواحدة من الواحد بالجنس
وهو اولي من الواحد بالمرض والوحدة من اقسام الواحد بالذات اولي
بالواحدة من العقل والنفس والنقطة وهي اولي بالواحدة من الذي ينقسم الى
اجزاء متشابهة وهو اولي من الذي ينقسم الى اجزاء غير متشابهة والواحد
بالاتصال الخفي اولي بالواحدة من الواحد بالاتصال الاضافي فظهر انه
مقول على مانحته بالتشكيك وهو احد ما يدل على انه ليس بجنس .

﴿ الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال ﴾

(برهانه) انهما بعد الاتحاد اما ان يبقيا كواشيئين لا شيئا واحدا اولاي يبق
كل واحد منهما فلم تحدا بل عدما ووجد غيرهما اوبقى احدهما وعدم الآخر
فلا يكون ذلك ايضا اتحادا (وتحقق هذا الكلام) هو ان كل شيء له
مخصوصية هو بها هو فتي كانت المخصوصية باقية استحالة الاتحاد وهي

(الفصل السابع في ان الواحد مقول على مانحته بالتشكيك)

(الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال)

زالت الخصوصية انعدم ذلك الشيء فيمتنع الاتحاد (ويجب) ان يعلم ان بناء هذا البرهان على ان الخصوصية والمحورية يجب زوالهما عند زوال الوحدة وفيه الشك الذي ذكرناه .

﴿ الفصل التاسع في اثبات العدد ﴾

(لاشك) ان في الوجودات اعداد اوليست ماهياتها المجردة اعدوا فان ماهياتها الجداد والنبات والحيوان فكونها اعدادا امر زائد على ماهياتها وايس ذلك عبارة عن سلب الوحدة فان للعدد مركب من الوحدات والمركب من الامور الوجودية لا يمكن ان يكون عدما فهو اذا امر زائد على الماهيات وهو المطلوب ولان العشرة مثلا من الناس من حيث انها عشرة مخالفة للانسان الواحد من حيث هو واحد مع نساوى الواحد والعشرة في الطبيعة الانسانية فلعنا ان العشرة والواحدة امر زائد على ماهية العشرة والواحد ولان الوحدة كما بينا امر زائد على الماهيات فكون الوحدات زائدة على الماهيات ولا معنى للمزيد الا بمجموع تلك الوحدات ولما بينا ان الوحدة عرض كانت الكثرة التي هي عبارة عن مجموع الوحدات يجب ان تكون ايضا عرضا .

(فان قيل) الاثنون ان كانت امرا موجودا في الاثنين فاما ان توجد في كل واحد من الواحد بن لوفي احد هما محال ان توجد فيهما لوجبين (الاول) لاستحالة حلول الرخص الواحد في عشرين (الثاني) انه اذا وجدت الاثنون فيهما لزم ان يكون كل واحد منهما اثنين فيكون الواحد اثنين ويكون الاثنان اربعة ويكون الكلام في كل واحد من تلك الاحاد كالكلام في الاول فيلزم ان يكون في الاثنين احاد غير متناهية بل وان لا يوجد فيه

واحد أصلاً لأن كل ما فيه من واحد فلائنة حاصلة فيه فلا يكون واحد أو يلزم
من نفي الواحد نفي الاثنين وبهذا يتبين أيضاً أنه يستحيل أن تكون الأئنة
موجودة في أحد ذينك الواحدين •

(والجواب) أن الأئنة يستحيل عروضاها الواحد من ذينك الواحدين
بل إنما تعرض لخصوصها وذلك المجرع من حيث هو ذلك المجموع مغاير
لكل واحد من جزئيه وغير قابل للقسمه فالقابل لا بد وأن يبقى مع المقبول
وذلك المجموع من حيث هو ويستحيل أن يبقى بعد القسمه (وللمتشكك)
أن يعود فيقول الاشكال الذي أوردته في كيفية عروض الأئنة أوردته
في كيفية عروض الوحدة التي جلتها شرطاً لعروض الأئنة وهو مشكل
و يتضح الكلام إذا بينا أن الشرة ليست خمسين بل ما يحصل من اجتماع
الخمين وهو عشرة واحدة •

(الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)

لكل مرتبة من مراتب الأعداد اعتبار أن عام وهو أن فيها كثرة وذلك
بهم كل عدد وخاص وهو اعتبار خصوصية العدد وصورة النوعية التي بها
هو وتعرض له من ذلك وحدة نوعية وبدل عليه أمور ثلاثة •

(الاول) أن الأعداد مع اشتراكها في معنى الكثرة مختلفة في الخواص
مثل الأولية والتركيب والصمم والمنطقية والزائدة والنهائية والناقصة
وهذه الخواص يتمتع عليها أن تفارق موضوعاتها فهي أمافصول وأمالوازم
فإن كانت فصولاً ثبت المطالب وإن كانت لوازم فهي غير مستعدة إلى الأمر
المشترك بين الأعداد لاستحالة أن يكون لازم الأمر المنطقى أموراً متقابلة
فيجب أن يستند إلى خصوصية أخرى ولا يمكن أن يستند كل لازم إلى لازم

(الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)

آخر بنهاية فلا بد وان يتهى الى خصوصية ذاتية وهو المطلوب *

(الثاني) العشرة من حيث انها عشرة لا تقبل القسمة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول والعشرة لا يبقى عشرتها بعد وقوع القسمة فيها وهي من حيث انها كثرة تقبل القسمة فقلنا انه ليس اعتبارا عشرة هو اعتباراها كثرة *

(الثالث) لا يجوز ان يقال العشرة تسعة وواحدة لانه اما ان يكون المراد به المطف كما يقال النار حارة وبأية اى هي موصوفة بالحرارة وليس فتكون العشرة تسعة ومع كونها تسعة تكون واحدة ايضا وهذا محال واما ان يكون المراد به التقييد كما يقال الانسان حيوان وناطق اى الانسان يحمل عليه الحيوان الذى يكون ناطقا فتكون العشرة تسعة اى التسعة التى هي واحدة وذلك محال واما ان يكون المراد ان التسعة محمولة على العشرة بشرط ان تكون هذه التسعة مع الواحد وذلك محال فان التسعة سواء كانت مع الواحد او لم تكن فليست محمولة على العشرة فاذا لم تكن من اجزاء العشرة فهو لا عليها بل الامر الحاصل من اجتماع تلك الاجزاء هو العشرة فاذا العشرة من حيث هي هي اعتبارا به تكون تلك الافراد واحدة وهو المطلوب

(الفصل الحادى عشر في كيفية تحديد العدد)

(كل نوع) من انواع العدد فهو مركب من الاحاد التى مبلغ جعلها ذلك النوع ويكون كل فرد من تلك الافراد كالجزء الداخلى فى ماهيته فيجب اذا اردنا تحديد بان نقول لكل عدد من اجتماع واحد وواحد الى ان يستغرق ذكر تلك الاحاد كلها والا لم يكن التعريف بالامور المقومة فان ذكرنا بدل تلك الاحاد الاعداد صار التعريف رسما *

(وبانه انا) اذا قلنا فى تحديد العشرة هي الحاصلة من اجتماع خمسة وخمسة

(الفصل الحادى عشر في كيفية تحديد العدد)

لم يجزلأنها كما تركبت من خمسة وخمسة فهي مركبة من ستة واربعة
ومن سبعة وثلاثة ومن ثمانية وأثنين ومن تسعة وواحد وليس تطلق هوية
العشرة باحد هذه اولى من الآخر لكن الامور الدالة على الماهية تستحيل
ان تكون اكثر من واحد فاذا ركب العدد من الاعداد ليس اصرا ذاتيا بل
من العوارض اللازمة على ان تحديداك العشرة بالخمسةين يحوج الى تحديد
الخمسة مرة اخرى ويحل ذلك آخر الامر الى ذكر الآحاد وظاهر ان
الاعداد لا يمكن تحديدها الا بذكر جميع احادها وحيث يقع تركبها من
الاعداد لازمتها لا مقوماً وذلك صالح لان نذكرها بالاحاد وهو معنى قول
ارسطو لا تحسب ان الستة ثلاثان بل هي ستة مرة واحدة .

﴿ الفصل الثاني مشرفي بيان كون الاثنين عدد او انه كيف بوصف بكونه
قليلاً تارة وكثيراً اخرى ﴾

﴿ ذكر بعضهم ﴾ ان الاثنين ليس بعدد لوجوه ثلاثة (الاول) انه الزوج
الاول فلا يكون عدداً قياساً على الفرد الاول (الثاني) ان العدد كثرة مؤلفة
من الوحدات والوحدات لفظ جمع واطل ان تكون ثلاثة (الثالث) انه لو كان
عدداً لكان لما ان يكون مركباً فكان يجب ان تعده غير الواحد وهو محال
او اولا فلا يكون له نصف وذلك محال

﴿ والجواب ﴾ ان اثنين بالعدد ما يكون مؤلفاً من الاحاد والاثنان كذلك فهو
عدداً ما الواحد قلماً لم يكن عدداً لانه لم يكن مؤلفاً من الوحدات والاثنان
مؤلف منهما فظهر الفرق (وقولهم) الوحدات لفظ جمع فلا يتناول الاثنين
فهو باطل لان اثنين بالوحدات ما زاد على الواحد لما يريد النحويون
(وايضا) فهم مختلفون في ان اقل الجمع ثلاثة او اثنان وقولهم لو كان عدداً

لكان

(الفصل الثاني مشرفي بيان كون الاثنين عدد او قليلاً تارة وكثيراً تارة)

لكان اما اولاً واما سر كياً (فنقول) انه اول وليس من شرط الاول ان لا يكون له نصف بل ان لا يكون له نصف هو عدد •

(واعلم) ان كل عدد ظه في نصف كثره على معنى ان فيه وحدات فوق واحد وهو من هذه الجهة كم منفصل وله كثره اخرى اضافية وهي ان يوجد فيها ما في شئ آخر وزيادة بحيث يوصف الزائد بكونه كثيراً والناقص بكونه قليلاً والكثرة بهذا المعنى من باب المضاف بالمرض لانه مقول بالقياس الى الغير فالأشياء كثر بالاعتبار الاول وليس كثر بالاعتبار الثاني لانه ليس تحته عدد يكون هو بالقياس اليه كثر الكثر يمرض له ان يكون قليلاً بالقياس الى سائر الاعداد •

(وعند هذا التحقيق) عاد من انكر صكون الأتوة عدداً قتال الأتوان لو عرضت القلة الاضافية للمرضت الكثرة الاضافية لها كافي سائر الاعداد لكن يستحيل ان يمرض الكثرة الاضافية للآتين فيستحيل ان يمرض القلة الاضافية لما اوكل ما بالاضافة الى شئ من الاعداد قليلاً وكثيراً فهو ليس بسدد فالأشياء ان ليس بسدد •

(والجواب) انه لا يلزم ان كان سائر الاعداد عرضت له الاضافتان معاً على الكثرة الاضافية والقلة الاضافية وجب ان لا يوجد شئ تعرض لهما احدي الاضافتين كما انه اذا وجد شئ هو مضاف فليس يقتضي ان لا يوجد شئ غير مضاف او شئ هو جنس ونوع وجب ان لا يوجد شئ هو جنس وحده اذ لو وجب ذلك لزم التسلسل بل يجب ان يكون البدأ من حيث هو مبدأ غير معرض له الاضافتان فانه ان عرضت له الاضافتان فانما يكون بالنسبة الى عدد تحته وقد فرضنا انه ليس تحته عدد على انه ليس معرض القلة الاضافية

للعدد بسبب عروض الكثرة الإضافية له بالقياس إلى شيء آخر بل لا جل
عروض الكثرة الإضافية لشيء آخر ذلك الشيء بالقياس إليه كثير فلا نوة
هي القلة التي أقل أما قلها قيا لقياس إلى كل عدد فأما نقص من كل عدد وأما
أما أقل فلاها ليست كثيرة بالنسبة إلى عدد أقل وإذا لم تنس الأنوة إلى شيء
آخر لم تكن قليلة وأما سائر الأعداد فهي كثيرة في ثوانها بالاعتبار الأول
وقليلة بالقياس إلى ما فوقها وكثيرة بالقياس إلى ما تحته (فقد تحقق) أن مقابل
الكثرة الإضافية والقلة الإضافية مقابل التضاييف .

﴿ الفصل الثالث عشر في مقابل الواحد والكثير ﴾

(أنت ستعرف) أن أقسام التقابل أربعة فاقول ليس بينهما تقابل التضاد
(أما أولا) فلأن الوحدة مقومة للكثرة ولا شيء من المقوم بضد (وأما ثانيا)
فلأن كل ضد من موضوعيهما واحد ولا شيء من الوحدة والكثرة موضوعيهما
واحد لأن الوحدة الطارئة إذا طرأت فلا بد وأن تعدم الوحدة التي
كانت نابتة قبل ذلك وإذا جلت تلك الوحدات بطل موضوع الكثرة فإن
موضوع الكثرة هو مجموع تلك الوحدات (وأما ثالثا) فلأن الوحدات
المرجودة في الكثرة مقومة لما ولا يمكن إعدام المعلول وهو الكثرة
الاباعد أم علة فانه مادامت العلة تكون باقية استحتمل عدم المعلول فإذا
لا يمكن إعدام المعلول وهو الكثرة الاباعد ما فيها من الوحدات فلا يكون
التنافي والتعاضد بين الوحدة والكثرة أو لا فلا يكون بينهما تضاد بل إن كان
ولا بد فالتنافي حاصل بين الوحدة الطارئة والوحدات الزائلة وذلك أيضا
ليس على وجه التضاد (أما أولا) فلأن الضدين يجب أن يكونا على غاية
التباعد وليس الأمر هاهنا كذلك (وأما ثانيا) فلأن موضوع الضد بن

(الفصل الثالث عشر في مقابل الواحد والكثير)

يجب ان يكون واحداً وليس الأمر هاهنا كذلك لأن موضوع كل واحد من الوحدات الثلاثة ليس موضوعاً للوحدة الطارئة بل جزء موضوعه فبطل القول بالتضاد •

(و باطل) ان يكون التقابل بين الوحدة والكثرة تقابل العدم والملكة لأنه يستحيل ان يكون امران كل واحد منهما عدم ملكة بالقياس الى الآخر بل الملكة منهما هو الثابت في نفسه واما العدم فهو ان لا يحمل ذلك الشيء فاذ لا بد وان يكون اما الوحدة واما الكثرة امراً موجوداً أو الآخر عدماً له فان كانت الوحدة هي الملكة والكثرة عبارة عن عدم الوحدة مع ان الكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان يكون مجموع الأمور الوجودية امراً عدمياً وهو باطل وان كانت الوحدة هي العدم والكثرة عبارة عن الوحدات لزم ان يكون مجموع الأمور العدمية امراً وجودياً وهذا محال •

(وليس التقابل) بينهما تقابل السلب والايجاب لأن ما كان من ذلك في الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار وما كان منه في الأمور فهو من جنس تقابل العدم والملكة ويرجع الى ما ذكرناه •

(وليس بينهما) تقابل التضاد لوجوب (اما اولاً) فلأن الوحدة مقومة للكثرة والمقوم متقدم على المتقوم والمضا فان يجب ان يكونا معا والشئان يستحيل ان يكونا معا ويكون احدهما اقدم من الآخر نعم الكثرة من حيث هي مطلوبة مضافة الى الوحدة من حيث هي علة وهما ماضيت هذا الاعتبار لكن ليس اعتبار كون الوحدة وعدة والكثرة كثرة هو اعتبار كون الوحدة علة والكثرة مطلوبة (واما ثانياً) فلو كانت الكثرة مضافة الى الوحدة لكانت الوحدة مضافة الى الكثرة لما ثبت ان الانكاس واجب في المتعاقبين ولو

كان كذلك لا متعالي ان تعقل الوحدة الا اذا عقلت الكثرة ايضا وذلك باطل
 لانه لا يمكن ان تصير الوحدة معقولة عند الذهول عن الكثرة بل توجد
 الوحدة وان لم توجد الكثرة (ثبت) انه ليس بين ماهية الوحدة وماهية
 الكثرة تقابل اصلا بل التقابل انما يعرض لهما من جهة عارض عرض لهما
 وذلك هو ان الوحدة من حيث هي مكيل تقابل الصكثرة من حيث هو
 مكيل وليس كون الشيء وحدة وكونه مكيا لا واحد ابل بينهما فرق كما
 علمت والمكيالية والمكيية من باب المضاف فيكون التقابل عارضا لهما من
 جهة اضافة عارضة لماهيتيهما وذلك هو المطلوب •

﴿ الفصل الرابع عشر في الموهو وما يقابله ﴾

(الموهو) ان يكون للكثير من وجه ووحدة من وجه آخر فقياس الموهو هو
 قياس الواحد فكل ماله يقال هو هو فاما ان يكون الموهو سبب الاتحاد
 في وصف عرضي اوفى وصف ذاتي فان كان في وصف عرضي فقد يكون
 في الكيف وذلك هو المشابهة وقد يكون في الكم وذلك هو المساواة وقد
 يكون في الاضافة وذلك هو المناسبة وقد يكون في الخاسة وذلك هو
 المشاكلة وقد يكون في اتحاد الاطراف وذلك هو المطابقة وقد يكون في
 اتحاد وضع الاجزاء وهو المولزاة وان كان في سائر الاعراض فليست لها
 اسما خاصا وان كان في وصف ذاتي فاما ان يكون في الجنس وذلك هو
 المجانسة واما ان يكون في النوع وهو المماثلة وكما ان الموهو كالجنس لهذه
 الاقسام فالنير وهو مقابل الموهو كالجنس لمقابلات هذه الاقسام وهي
 مثل النير في الجنس والنير في النوع والنير في الفصل والنير في العرض
 (ويجب ان يعلم) ان الشيء الواحد يجوز ان يكون غير نفسه بالعرض

واما

(الفصل الرابع عشر في الموهو وما يقابله)

واما الآخر فهو اسم خاص بالمتأثر بالشخص وهذه امور لفظية لا بدوان
يكون مما بها ملخصة ويليق بهذا الوضع الكلام في المتقابلات.

(الفصل الخامس عشر في حقيقة المتقابلين واقسامهما)

(المتقابلان) هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد من جهة
واحدة واقسامهما اربعة (اولها) تعادل السلب والايجاب سوله كان مثل
قولك زيد فرس زيد ليس بفرس او مثل قولك للفرس الالف فرس فومثل
قولك الفرسية الالف فرسية فهذه اقسام ثلاثة ولكن يجب ان تعلم ان المتقابل
الاول وبالذات هو ما ليس فيه الموضوع فاما اذا اخذ فيه الموضوع كانت
المتقابل لا بالذات بل بالقصد الثاني.

(واعلم) ان هذا المتقابل منسوب الى القول والضمير لان السلوب ليس لها
في انفسها ثبوت وتعين والا لكان في كل شيء امور غير متناهية لان فيه - لو با
غير متناهية (وثانيها) تعادل المتضادين وسيتاتي ذكره في باب الاضافة (وثالثها)
تعادل الضدين وهما اللذان الوجوديان المتماقيان على موضوع واحد او على
واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل الحرارة والبرودة والمائية والنارية ان
اكتفى في الضدية تاقبهما على محل ما هيولى كان او موضوعا (ورابعها) تعادل
العدم والممكن فنه مشهور ومنه حقيق (اما المشهور) من الممكن فليس مثل
الا بصار بالفعل ولا مثل القوة على الا بصار بل ان يكون الشخص بحيث
متى شاء الا بصار لمكنه ذلك والمشهور من عدمه هو ان هذا المعنى من
المادة المتهيئة لقبوله في الوقت الذي من شأنها ذلك مثل المعنى للبصر والدرد
للا سنان والصلع للشرف فان المعنى ليس عدم البصر فقط فان الجرو (٢) الذي

(١) درد الرجل يدرد درداً ذهب اسنانه رجل احمر دين الدرداى ليس فيه

من ج درد ١٢ محيط (٢) الجرو ولد الاسد والكل ١٢

(الفصل الخامس عشر في حقيقة المتقابلين واقسامهما)

لم يقع عام للبصر ولا يقال له اعمى •

(واما المدم الحقيقي) فهو عدم كل معنى وجودى يكون ممكنا لشيء
 اما بحسب جنسه او نوعه او شخصه قبل الوقت اوفيه اما الذى بحسب الجنس
 اما القريب فكالاتية التى هى عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان
 او كالاترية التى هى عدم الانقسام بتساويين الممكن لجنس المدد واما بحسب
 الجنس البعيد فكعدم البصر عن الحائط مع ان ذلك ممكن له بحسب جنسه
 البعيد وهو كونه جسما واما الذى بحسب النوع فكعدم اللعية للمرأة الممكنة
 لنوع الانسان واما الذى يكون بحسب الشخص فقد يكون لان الوقت
 فات كالرد وقد يكون لان الوقت لم يجرى كالرد وقد يكون فى الوقت
 (وذلك المدم) اما ان يزول عنه كاثار الشر بداء الشطب واما ان لا يزول
 كالعمى واذ قد ذكرنا اقسام المتقابلات فلنذكر الفرق بينهما اما الفرق بين
 تقابل السلب والايجاب وبين سائر الاقسام فلو جيون (اما اولاً) فكون
 التقابل بينهما فى القول والضمير لا فى الوجود (واما ثانياً) فهوان السلب
 والايجاب يكون احدهما لا محالة صادقا والاخر كاذبا وسائر المتقابلات يجوز ان
 يكذبا جميعا اما فى المضاف فاذا قلت زيد بن خالد وابو خالد جازان يكذب باجمعا
 اما الضدان فانهما يكذبان عند عدم المحل وقد يكذبان ايضا عند وجود المحل
 عند انخلو منهما سواء وجدت الوسطة كالاخرو والا صغرا ولم توجد
 كالشفاف واما المدم والملسك المشهور ان فيها يكذبان قبل دخول الوقت
 (واما الحقيقيان) فيكذبان عند عدم المحل •

(واما الفرق) بين المتضايخين وسائر الاقسام فهوان كل واحد من المتضايخين
 مقول بالقياس الى الآخر ملازم له وجودا وعدمه فى الذهن وفى الخارج وليس
 الاصح

الامر في الثلاثة الباقية كذلك •

(واما الفرق) بين الضدين وبين العدم والملكة فهو ان الضدين امران وجوديان وعلة كل واحد منهما غير علة الآخر واما العدم فليس لازوال نفس الملكة ولا علة له لازوال علة الملكة فاناسين ان علة العدم عدم العلة كما ان الشمس اذا ساطعت كانت علة لاشراق الجو واذا غابت كانت علة لاظلامه

﴿ الفصل السادس عشر في ابحاث تتعلق بالتقابل ﴾

وهي ثلاثة (البحث الاول) في ان التقابل ليس جنساً لهذه الاقسام الاربعة (وبرهانه) ان المضاف ماهيته انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق هذه الماهية ان لا يتجا مع المضاف الآخر في موضوع واحد في زمان واحد ومن الجائز ان يسقط المضاف مبقولا بالقياس الى غيره وان لم يخطر بالبال امتناع حصوله مع المضاف الآخر في المثل الواحد في الوقت الواحد واذا كان كذلك لم يكن المضاف متقوما بكونه متقابلا فلا يكون التقابل جنساً

(البحث الثاني) في حل شكين يذكرا ان على المتقابلين (احدهما) ان السواد من حيث هو ضد البياض مقول بالقياس الى البياض وهو من حيث انه مقول بالقياس اليه مضاف له فالسواد من حيث هو ضد البياض مضاف له فاذا كونه ضد له اما ان تكون هو نفس اضافته او يكون داخلاً في تلك الاضافة وكيف ما كان امتنع ان يجعل التضاد قسماً للاضافة (وتأنيها) ان التقابل من حيث هو مقابل من المضاف وانتم قد جعلتم المضاف اخص من المقابل فيكون ذلك محالاً (وحل الاول) ان نقول الحرارة من حيث هي حرارة يصدق عليها كونها مضادة للبرودة من حيث هي برودة فان الحرارة من حيث هي منازعة للبرودة من حيث هي في الموضوع ويكذب على الحرارة انها

(الفصل السادس عشر في ابحاث تتعلق بالتقابل)

من حيث هي هي مضافة الى البرودة من حيث هي هي فان الحرارة من حيث هي هي غير مقول الماهية بالقياس الى البرودة من حيث هي هي فالتضاد اذاً غير التضاد نعم الحرارة من حيث هي مضافة للبرودة مضافة لها فيكون التضاد عارضا لنفس الحرارة والبرودة ويكون التضاد عارضا للتضاد لوللحرارة اوللبرودة مع التضاد (وحل الثاني) ان قوله المقابل داخل تحت المضائف كاذب لان الضدين داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت المضائف ولو كان المقابل داخل تحت المضائف لاستحال ذلك وكذلك العدم والملكة داخلان تحت المقابل وغير داخلين تحت المضائف بل المتقابلان من حيث هما متقابلان يرض لهما التضاد ولا شك ان المقابل اهم من المقابل من حيث هو مقابل لان مطلق المقابل يصدق على كل ما يقال له انه مقابل سواء كان مفهومه هو انه مقابل له اوله ماهية عرض لها انها مقابلة ولا استحالة في ان يكون الخاص عارضا لكل ماله طبيعة العام عند اعتبار شرط يصير العام به اخص كاختصاص الحيوانية من حيث هي حيوانية بشرط حذف سائر القيود فانه حيث يلزم الحيوانية امور غير محمولة على جزئيات الحيوان فان الحيوان الذي يكون كذلك يكون عدم النطق وليس لكل حيوان يكون عدم النطق .

(البحث الثالث) فيما يدل على حصر المتقابلين في هذه الأقسام الأربعة (ويانه) ان قول الامر ان الذي لا يجتمعان في موضوع واحد اما ان يكون كل واحد منهما وجوديا واما ان لا يكون كذلك فان كان واحد منهما وجوديا فلما ان تكون ماهية كل واحد منهما مقولة بالقياس الى الآخر واما ان لا تكون كذلك والاول هو قابل للمضافين والثاني قابل للضدين وهذا نوع من الحصر

المضر لا يوجب ان يكون ما بين المتضادين تلك التامة من الخلاف على ان ذلك شرط من المتضادين فانما المحصر قاصر (واما اذا لم يكونا وجوديين) بل احدهما وجودي والاخر عديم فلا يخلو اما ان ينظر الى الايجاب والسلب بشرط وجود موضوع يستند لقبول ذلك الايجاب بحسب جنسه او نوعه او شخصه وذلك هو العدم والملكة الحقيقيتان واما ان يكون بشرط وجود الموضوع في الوقت الذي يمكن حصول ذلك الوصف فيه وذلك هو العدم والملكة المشهورتان واما ان لا يشترط في الايجاب والسلب شيء من هذه الشرائط بل يتبرحاهما على الاطلاق وذلك هو السلب والايجاب (ويظهر مما قلنا) ان العدم والملكة هما السالبة والموجبة بينهما خصصة بجنس او نوع او موضوع او وقت او حال معين *

﴿ الفصل السابع عشر في احكام الاضداد وهي ستة ﴾

(الحكم الاول) ان الضدين اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل الياض للثلج والسواد للقار (١) واما ان لا يكون كذلك وذلك على السمين فانه اما ان يجمع خلو المهل عنهما او لا يجمع فالاول مثل الصحة والمرض فان بدن الحي لا يخلو عنهما على ما سيظهر في موضعه والثاني على قسمين وذلك لان المهل عند حلوله عن الضدين اما ان يكون موصوفا بما يتوسطها او لا يكون فالاول مثل القار المتوسط بين الحار والبارد والآخر المتوسط بين الاسود والابيض وهذا اذا كانت للمتوسط اسم محصل وقد لا يكون له اسم محصل بحيث يبرعه بسلب الطرفين كقولنا لا عادل ولا جائر لكن ليس كل ما يبرعه بسلب الطرفين كان ذلك متوسطا فاننا نقول

(١) القار شي اسود يطل به السفن والا بل او هو الرقت ١٢ عبط

للفلك انه لا ثقل ولا خفيف ولا تشربه الى حصول حالة متوسطة بين
 التقل والتخفة له واما الثاني فهو مثل الشفاف فانه خال عن السواد والياض وعن
 كل ما توسطهما (الحكم الثاني) ان الطبائع الجنسية لا تضاد بل التضاد انما
 يمرض للانواع الاخيرة ويدل عليه الاستقراء (وقد ظن) بعضهم وقوع
 التضاد في الاجناس لان الخير والشر ضدان وكل واحد منهما جنس لانواع
 كثيرة (وهذا الظن خطأ) اما اولاً فلان سلم ان الخير والشر ضدان لان الخير
 عبارة عن حصول كمال الشيء والشر عبارة عن عدم ذلك الكمال فبهما تقابل
 عدم والمالكة (واماناً) فلان سلم ان الخير والشر جنسان لانواع كثيرة
 وذلك لان كل ما وافق الانسان ويلائمه فانه يسمى خيراً او كل ما لا يلائمه فانه
 يسمى شراً فاختلاف عبارة عن كون تلك الاشياء ملائمة واعتبار كون تلك
 الامور ملائمة للانسان اعتبار امر خارج عن ماهيات تلك الامور فان الخلاوة
 مثلاً لها ماهية ثم يمرض لها كونها ملائمة لحس الذوق فاذا كانت الخيرية
 والشرية عبارتين من احوال بخارجية عن الماهيات التي يقالان عليها وجب
 ان لا تكونا مقولتين عليها قول الجنس ثم اذا اعتبرنا نفس الملائمة والمناقرة مجردا
 عن موضوعاتهما كانتا ماهيتين نفسيتين نوعيتين فلا يلزم من تضادهما حينئذ تضاد
 الجنس (الحكم الثالث) ان من شروط مرض التضاد للانواع الاخيرة
 دخولها تحت جنس واحد فرب يدل عليه الاستقراء (وظن بعضهم) خلاف
 ذلك لان الشجاعة مضادة للتهور مع انها داخلتان تحت جنسين فان الشجاعة
 تحت جنس الفضيلة والتهور تحت جنس الرذيلة (وهذا الظن خطأ) لان
 الشجاعة في نفسها كيفية وكونها فضيلة صفة ماضية لها خارجة عن ماهيتها
 وكذلك التهور في نفسه كنهية ومرض له ان يكون رذيلة فالفضيلة والرذيلة

ليست من الاجناس بل من العراض والشجاعة في مايتهاو سط بين التهور
والجين فلا تكون مضادة لهما واما التهور والجين فلما كانا في غاية التباعد كانا
متضادين نعم الشجاعة لها عارض وهو كونها فضيلة والتهور له عارض وهو
كونه رذيلة وبين هذين العارضين تضاد ولا يلزم من وقوع التضاد بين العارضين
وقوع التضاد بين المروضين (الحكم الرابع) ان ضد الواحد واحد لان
الضد هو الذي يلزم من وجوده عدم الضد الاخر فقول الذي يلزم من
وجوده عدم البياض مثلا اما ان يكون شيئا واحدا واما ان يكون اكثر من
واحد فان كان شيئا واحدا لم يكن ضد البياض الا ذلك الواحد وان كان
هناك امور كثيرة يلزم من وجود كل واحد منها عدم البياض فلا يخلو اما ان
تكون مخالفة لبعض تلك الا امور للبياض اقل من مخالفة الباقي واما ان يكون
كل تلك الامور في غاية المخالفة للبياض فان كانت مخالفة ببعض تلك الامور
للبياض اقل من مخالفة الباقي لم تكن كل تلك الا امور عندا للبياض لانا شرطنا
في الضدين ان تكون بينهما غاية الخلاف وان كانت تلك الامور كلها في غاية
الخلاف للبياض فذلك محال لان التخالف بين تلك الامور وبين البياض
اما ان يكون من جهة واحدة او من جهات كثيرة فان كان البياض يخالف
تلك الامور من جهة واحدة كانت تلك الا امور مشتركة في جهة واحدة بها
تكون مخالفة للبياض فتلك الا امور انما تكون معادة للبياض باعتبار تلك
الجهة الواحدة فيكون مضادا للبياض تلك الجهة الواحدة فعند الواحد واحد
وان كان البياض يخالف تلك الامور بحسب جهات كثيرة فيه كانت ذلك
وجرها في التضاد لا وجها واحدا وليس كلامنا فيه (ولما قل ان يقول)
لم لا يجوز ان يكون البياض بالاعتبار الواحد يخالف امور كثيرة وان لم يكن

لتلك الامور اشتراك في امر واحد به تقع الخلقة فانه لا يلزم من اشتراك
تلك الامور في مضادة اليباض اشتراكها في امر باعتبارها تقع المضادة فاناسيين
في باب الله والمعلوم ان الامور المختلفة في الماهية يجوز ان تكون مشتركة
في لازم واحد واقرب ما يدل عليه ان الاشتراك في المضادة ان كان مستندا
الى امر مشترك بين تلك الامور ثم لزوم ما به الاشتراك لما به الاختلاف ليس
بواسطة امر آخر مشترك واللازم التسلسل وعلى كل حال انتهى الى ان تصير
جهة الاشتراك لازمة بلجهة الاختلاف واذجاز ذلك جاز ان تكون مضادة
اليباض امرا مشتركا بين ما هيأت كثيرة (فان قيل) قولكم بان ضد الواحد
واحد باطل بالشجاعة فان لها ضدين وهما الثور والجن (قلنا) ليس بين
ماهية الشجاعة وبين ماهية الجن والثور مضادة لان الشجاعة
وسط بين الثور والجن والوسط لا يضاف الطرفين نعم الشجاعة عرض
لها ان تكون فضيلة والثور والجن عرض لهما ان يكونا رذيلتين
فالتضاد بين الرذيلة والفضيلة ليس للواحد ضد اكثر من واحد (الحكم الخامس)
ان الضد اذا منها ما يصح حصول بعضها عقيب البعض مثل اليباض
والسواد ومنها ما لا يصح مثل الحركة عن الوسط والحركة الى الوسط
فانه يتمتع بما قبلها لما ثبت ان بين كل حركتين سكونا ومع ذلك فالاكثر ان
الانتقال الى الضد انما يكون بعد الانتقال الى الوسائط مثل ان الابيض يتغير
او يحمر او يخضر ثم يسود (الحكم السادس) انه ثبت ان الاضداد هي الانواع
الاخيرة الداخلة تحت جنس قريب واحد ولا شك ان موضوعها
يكون واحدا ثم ذلك على وجهين (احدهما) ان يكون الموضوع قابلا
للضدين من غير استحالة في غيرهما مثل ان الجسم الحار قد يصير باردا (وثانيهما)

ان لا يتغير الموضوع فيهما الا بعد تغييره في غيرهما مثل ان الجسم الحلو لا يصير
صرا الا اذا تبدل مزاجه اولاه

الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل
بالتضاد

(قد عرفت) ان التقابل بالسلب والايجاب انما يكون في المقدود القول ولا شك
ان القول تابع للمقدول في هذه المتعقدات من حيث هي متعقدة فليكن
عقد في الخير انه خير وعقد فيه انه ليس بشيء وعقد في الشر انه ليس بخير وعقد
فيه انه شر (فتقول) التنافي بين عقده انه خير وبين عقده انه ليس بخير اقوى
من التنافي بين عقده انه خير وبين عقده انه شر ويدل عليه امور خمسة (الاول)
ان ما ليس بخير ففيه عقد انه ليس بخير وعقد انه خير وعقد انه ليس بشيء
وعقد انه شر (فتقول) عقده انه ليس بخير لا يتلقبه عقده انه شر لانهما قد يصدقان
ولا ينافيه ايضا عقد انه ليس بشيء لانهما قد يصدقان ايضا فاذا التنافي له عقد انه
خير واذا ثبت ان التنافي لعقد انه ليس بخير هو عقده انه خير ثبت ان يكون
التنافي لعقد انه خير هو عقد انه ليس بخير تحقيقا للمنافاة من الجانبين (الثاني)
اذا قلنا للخير انه خير صدقنا في امر ذاتي واذا قلنا انه ليس بشيء صدقنا في امر
معرضي لان السلوب اوصاف عرضية ولانه امر انما يقرر بسبب نفسه الى
غيره (واذا ثبت ذلك فتقول) اذا قلنا ليس بخير فقد رفعا عنه ذاته واذا قلنا انه
شر فقد رفعا عنه الامر المرضي وهو كونه ليس بشيء ومعلوم ان المائدة بين
ماهية الشيء وبين رفع تلك الماهية اقوى من المائدة بين الماهية وبين رفع
عوارضها وايضا فان لوازم الماهية مملوكة لها وارحام العلول مسبوق بارتفاع
العلة فاذا مائدة عقد انه ليس بخير بعقد انه خير اقدم من مائدة عقده انه شر

(الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد)

(الفصل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جمل الوحدة والكثرة مبادئ الأشياء)

لقد انه خير فتكون اقوى (الثالث) ان الشر لولا انه ليس بخير ما كان يتشمع اعتقاده غير وانه شر ولو كان بدل الشر شيئا آخر مما ليس بخير لكان مع ذلك يستحيل اعتقاده انه خير وانه ليس بخير وذلك يدل على انه ليس الثاني في الاول وبالذات الا بين الايجاب والسلب (الرابع) ان الخير يمكن ان يعتقد فيه عقائد غير متناهية كلها كاذبة مثل ان يعتقد باحدا وحجرا ومثلثا وسائر مالا نهاية له وقد عرفت ان ضد الواحد واحد فاذا آ الضد بالحقيقة ما يعم كل هذه الامور وهو عقد انه ليس بخير فمأذته اقوى من معاندة سائر الامور (الخامس) ان كثيرا من المحمولات لا اخذ ادلها مع ال معاندة القضية فيها السلب كقولنا هذا انسان وهذا ليس بانسان فاذا مقابل الوجبة بما هي موجبة ليس ما اوجب فيها ضد محمولها والا لكان لكل موجبة ضد مقابل فيق ان مقابل الموجبة بما هي الموجبة السالبة التي تقابلها في كل مادة (واقابل ان يقول) ماذا كرموه يدل على ان التقابل بالسلب والايجاب اعم من التقابل بالنضاد ولكن لم قلتم انه متى كان اعم كان اقوى (ويمكن ان يجاب) بان الحكم اذا ثبت في العام والخاص فثبوته في العام يكون اولاً وبالذات وفي الخاص ثانياً وبالعرض.

(الفصل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جمل الوحدة والكثرة مبادئ الاشياء)

(الامور الطبيعية) هي التي يتوقف ثقلها على ثقل مادة معينة معها مثل الانسانية فانه لا يمكن ثقلها الا في مادة معينة والامور الطبيعية هي التي لا يتوقف ثقلها على ثقل مادة معينة مثل الدائرة والمثلث فانه لا يتوقف ثقلها على ثقل مادة معينة لهما (واذا عرفت ذلك فنقول) من القدر ما من قدم التعليمات على التعليمات من وجهين (الاول) هو ان التعليمات وهي المقادير والاعداد

والاعداد والاشكال هي الامور المتقولة بانفسها ويندرج فيها الابن ومتى
والوضع فان كل ذلك امور منسوبة الى الحكم فاما الكيفيات فهي غير
مقولة بنفسها ولذلك تمدد وتحديداتها فان من حاول تحديد انواع الالوان
والطعوم والروائح وغير ذلك فقد تكلف شططا وذلك بسبب ان العقل
لا يدركها بل انما يتخيلها الخيال تبعاً للحس (الثاني) ان التطبيقات علة للتطبيقات
ثم انهم اختلفوا فقال فيشاخو رس الوحدة مبدأ اول للمدد والمدة علة
للجسمانيات اما كون الوحدة مبدأ للمدد فلي ثلاثة اوجه (اولها) على وجه
المدد المسمى وذلك ان يحمل الوحدة في اول الترتيب ثم الثانية ثم الثالثة
(وثانيها) على وجه المدد التطبيقي وهو ان يحمل الوحدة مبدأ ثم الثاني ثم الثالث
(وثالثها) على وجه التكرار وهو انشاء المدد بتكرير وحدة بعضها لا باضافة
الاخرى اليها واما كون المبدأ للجسمانيات فمنهم من جعل المبدأ
اولاً لمبدأ للصورة الهندسية ثم يحمل الصور الهندسية مبدأ للجسمانيات فجعل
الخط مركباً من الوحدتين والسطح من اربع وحدات (ثم من هؤلاء) من
يمنع من تصنيف المقادير ومنهم من لا يرى بأساً بان تكون التطبيقات مركبة من
اعداد ثم يمرض لها بعد التركيب ان ينقسم الى غير النهاية ومنهم من لم يوسط
الصور الهندسية بين المدد وبين الجسمانيات بل جعل لكل مرتبة من
مراتب الاعداد صورة مطابقة لصورة طبيعية حتى تكون عند التجريد رتبة
محدد وهذا الخلط صورة انسان او فرس مثلاً •

(ومن الناس) من جعل المبادئ الزائدة والناتجة والمساوية وجعل المساوي
مكان المهيولي اذعته الاستعالة الى احد الطرفين ومنهم من جعله مكان الصورة
لانه المحصور والمحدود ولا حد للزائد والنقص •

(واعلم) ان الناس قد اکتروا على هؤلاء من الالزامات (واما نحن فقد بينا)
ان الوحدة والمدد اعراض متقومة بالجواهر ولا سيما المساوي والزيد
والنقص فانها لامور اضافية تعرض بسبب استكمال الماهيات فكيف تكون
مباديا لمقوماتها (وايضاً) فذلك الوحدات اما ان تكون متساوية اولا تكون
فان كانت متساوية لم يكن الاختلاف بين الاشياء الا بزيادة تلك الوحدات
ونقصها فيكون الاختلاف بين الانسان والفرس ان احدهما اكثر والآخر
اقل لكن الاقل موجود في الاكثر فاحدهما موجود في الآخر هذا خلف
(وان جعل) الوحدات غير متساوية فمن المحال ان يقع الاختلاف في
نفس مفهوم الواحدة كما سبق فلا بد وان يقع في ماهيات اخرى مقارنة
للوحدة فلا تكون المبادي للاشياء هي الوحدة (ولما كان هذا المذهب) في
غاية الضعف قمنا في الكلام عليه بهذا القدر واحطنا بالاستقصاء فيه على الكتب
القديمة (واستكمل) الان في امثل فان الكلام فيه مناسب لما نحن فيه.

الفصل العشرون في ابطال المثل

(من الناس) من زعم ان القسمة العقلية توجب وجود شيئين في كل شيء كالتساين
في معنى الانسانية انسان محسوس فاسد وانسان مقول ابدي (واحتجوا
عليه بان الانسان من حيث هو انسان موجود اذ لو لم يكن الانسان موجودا
لم يكن هذا الانسان موجودا لان هذا الانسان عبارة عن الانسان المقيد
بقيد هذا الشخص فان لم يكن الانسان في الوجود لم يكن الانسان الذي
مع هذا القيد في الوجود واذا ثبت ان الانسان موجود ولا شك ان ماهية
الانسان مشتركة بين هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون مجردا
عن جميع العوارض والا لم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص ذوات العوارض
المختلفة

(الفصل العشرون في ابطال المثل)

المتعلقة ولا شك ان الانسان مجرد المشترك غير فاسد بخساده هذه المحسوسات
 فاذا آهنا انسان مشترك بين هذه الاشخاص المحسوسة فيجب ان يكون
 مجرداً عن كل الدوارض باقياً ثابتاً ابدياً وهو المطلوب (والجواب) عنه
 ما بينا من الفرق بين الانسان لا بشرط شيء وبين الانسان بشرط لا شيء
 قال انسان بالاعتبار الاول موجود ولكنه لا يجب ان يكون مجرداً لان
 الانسان بلا شرط هو اعتبار الانسان من حيث هو انسان فقط مع قطع النظر
 عما به من القيود (واما الاعتبار الثاني) وهو الانسان بشرط ان لا يكون
 منه مفهوم آخر فذلك مما لا يمكن ان يكون موجوداً ولا الحجة التي ذكرناها
 توجب ذلك (ثم اعلم) ان افلاطون اثبت للطيبيات صوراً مفارقة ولم يثبت
 للتعليقيات صوراً مفارقة ومنهم من عكس الامر فاثبت للتعليقيات
 ولم يثبت للطيبيات وزعم ان الطيبيات انما تكون من مفارقة الصور التعليقية
 للمادة مثلاً التغير من مفارق فاذا صار مقارناً للمادة حصلت الخطوة وهي
 صورة طيبيية *

(و زعم الشيخ الفاضل ابو نصر الفارابي) في كتاب اطلاق رأى الحكميين
 انه لا خلاف بين ارسطو و افلاطون الا في اللفظ لان الوجودات
 مقولة للمبدأ الاول وذلك بان تكون صورها حاضرة عنده ولما استحال
 التغير على المبدأ الاول كانت تلك الصورة باقية بيّدة عن التغير والتبدل
 فتلك الصور هي التي يسميها افلاطون بالمثل (وهذا التاويل حسن)
 ومع ذلك فانه يجب علينا اقامة البرهان على ابطال المثل المفارقة (فنتول)
 الدليل على بطلان القول بهذه المثل اننا لو قدرنا انساناً مجرداً في الوجود الخارجي
 لكان لا يخلو اماناً ان يكون مشتركاً بين الاشخاص المحسوسة او لا يكون

كذلك ومحال ان يكون مشتركاً لان الانسانية التي في عمرو ان كانت بينهما
 و شخصها موجودة في زيد كان ما يمرض لها في زيد من الصفات الغير
 الاضافية مثل السواد والياض وغيرهما موجودة لها وهي في عمرو فيلزم في كل
 صفة حاصلة في زيد ان تكون حاصلة لعمرو وان تكون الذات الواحدة
 موصوفة بالاضداد المتضادة وكل ذلك محال (واما ان كانت) المثل المفارقة
 غير مشترك فيها فذلك باطل لان الانسانية المجردة اما ان تكون مساوية
 في الماهية النوعية للانسانية المحسوسة اولا تكون فان كانت مساوية لها
 لزم محالات كثيرة ولذا ذكر منها ثلاثة (اما اولا) فقد بينا ان الماهية النوعية
 انما تتكرر وتشتخص بسبب المادة وعوارضها فذلك الانسانية المجردة
 انما اشخصت وامتازت عن سائر الاشخاص المساوية لها في النوع بسبب المادة
 فذلك الانسانية مع انما تكون مجردة ثم تكون مادة هذا خلف (واما ثانيا)
 فلان الانسانية المقولة والانسانية المحسوسة اذا كانتا متساويتين في الماهية
 وجب ان يصح على كل واحدة منهما ما يصح على الاخرى فيلزم ان يصح على
 الانسان المحسوس ان يصير انسانا مقولا لزيلا ابد يا وعلى الانسان المقول
 ان يصير انسانا محسوسا فاحد آحادنا وكل ذلك محال (واما ثالثا) فلان
 الانسان المحسوس اما ان يكون محتاجا الى الانسان المقول اولا يكون محتاجا
 اليه فان كان محتاجا اليه فذلك الحاجة اما ان تكون لنفس ماهيته فيلزم منه
 احتياج الانسان المقول الى انسان آخر مقول لا الى نهاية بل يلزم حاجة
 ذلك الانسان المقول الى نفسه وان احتاج اليه لا لنفس ماهيته بل لشيء من
 عوارضه كانت عوارض الشيء موجب وجود شيء اقدم منه وهو محال وان
 كان الانسان المحسوس غير محتاج الى الانسان المقول لم تكن المفارقات علا

للمحسوسات ولا مباديها واما ان لم يكن الانسان المقول مساويا للانسان المحسوس لم يكن مثالا له وليس كلاما فيه •

(الوجه الثاني) في ابطال هذه المثل انه يلزم ان تكون تلك الفارقات انقص واقل حالا من المقارنات فان لم يكن الشكل الانساني الساذج اخس من الشكل الانساني الخي الفاعل فهذا القدر من الكلام الكلي كاف في ابطال هذا المثل (واما الكلام المفصل في ابطالها) فسيأتي عندنا في امتناع مفارقة الصور والاعراض عن موادها (واما ان الصور العقلية) كيف تكون كلية فسيأتي في باب العلم واما التفرق بين الكلي والكلي فسيأتي في باب الاضافه •

باب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع وفيه اثنا عشر فصلا •

الفصل الاول في تعريف الواجب والممكن والممتنع •

(اعلم) انه لا يمكننا تعريف كل واحد من هذه الامور الثلاثة الابدائيات دورية لاننا اذا حاولنا تعريف الواحد منها لم نجد شيئا نعرفه به الا بسبب الآخرين منه مثل ان نقول الممكن هو الذي لا يكون ضروريا والضروري هو الذي لا يمكن عدمه (١) والذى لا يمكن وجوده (٢) ونجد لم نجد شيئا في تعريف كل واحد منها الا بسبب الآخرين عنه صار التعريف دوريا (وبقي هاهنا شيء) وهو ان كل ما كان من هذه الثلاثة اقرب الى طبيعة الوجود كان اعرف عند العقل ولما كان الوجوب اقرب اليه لا جرم كانت اعرف عند العقل فهذا يكون تعريف الامكان والامتناع بالوجوب اولى من العكس واما تفصيل القول في معاني الممكن وفي اقسام الواجب فذلك مما قد ذكرناه في المنطق فلانسيده نانيا فلنذكر هاهنا عطا آخر من الكلام لا ثقا بهذا الموضع •

(١) اي اذا كان ضروري الوجود ١٢ (٢) اي اذا كان ضروري عدم ١٢

في الامتناع والامكان والامتناع في باب الرابع في تعريف الواجب والممكن والممتنع

(الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان)

(في بيان وجوب امر بتبوت في باب ما لا يتصل بالامكان)

﴿ الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان ﴾

(اعلم) ان المحكن له امران (احدى هما) انه ليس في ذاته اقتضاء الوجود ولا اقتضاء العدم (وثانيهما) انه حاجب في الوجود والعدم الى النير وحاجبه الى النير معلولة لكونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم وبين هذين الاعتبارين فرق من وجهين (الاول) هو اننا اذا حكمنا على شئ بأنه في وجوده محتاج الى النير طلب العقل لذلك علة فاذا استندنا ذلك الى كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم تمنع العقل بذلك ولولا ان عدم اقتضائه للوجود والعدم منائر لطلقه بالنير لما صح هذا النوع من التليل (الثاني) ان كونه في ذاته غير مقتض للوجود ولا للعدم هذا باعتبار حاله من حيث هو منائر مع قطع النظر عن وجود غيره وعدمه وامانطقه بالنير وتوقفه عليه فذلك اعتبار حاله مع النير ومن المعلوم ان اعتبار حال الشئ من حيث هو ومنائر لا اعتبار حاله من حيث انه مع غيره فظهر الفرق بين هذين الاعتبارين واذا عرفت الفرق بينهما في جانب الامكان فظهر الفرق بينهما ايضا في جانب الوجوب فان الوجوب ايضا له امران احدهما كونه مستحقا للوجود من ذاته والثاني عدم توقفه في وجوده على النير وهذا الاعتبار وهو عدم توقفه في وجوده على النير معلول الاعتبار الاول وهو كونه مستحقا للوجود من ذاته وهذا التفصيل لا بد منه في البحث عن حقيقة الواجب والممكن .

﴿ الفصل الثالث في ان الوجوب امر بتبوت ﴾

(فنقول) الوجوب بالاعتبار الاول وهو كونه مستحقا للوجود من ذاته امر بتبوت فاما الاعتبار الثاني وهو عدم توقفه على النير فلا شك انه امر سلبي (والدليل) على انه بالاعتبار الاول تبوت وجوه اربعة (الاول) هو ان

استحقاق

استحقاق الوجود في مقابلة لا استحقاق الوجود ولا استحقاق الوجود بصدق
على امرين احدهما المتع وهو واجب العدم والاخر الممكن وهو جائز العدم
فاذا لا استحقاق الوجود صادق على المدوم والصادق على المدوم يتع
ان يكون نبوتيا لان المدوم مستحيل ان يكون موصوفا بوصف نبوتي فاذا
لا استحقاق الوجود وصف سلبى فيجب ان يكون استحقاق الوجود وصفا
نبوتيا ضرورة اختلاف النقيضين بالطلب والايجاب (فان قيل) قولكم
اللا استحقاق محمول على المتع والممكن وهما معدومان مخالطة لان المتع اما
ان يكون له تخصص ويميز في نفسه او لا يكون فان كان له في نفسه تخصص امكن
ان يكون موصوفا باللا استحقاق وان كان وصفا نبوتيا وان لم يكن له في نفسه
تخصص حتى يكون مستعدا للموضوعية ولا الاستحقاق في نفسه باصر مقول
حتى يستمد للمحمولية لم يكن الحكم باللا استحقاق على المتع الا من حيث
ان الذهن يتعز ما هيته ثم يحكم عليها بالاستحقاق حصول الوجود الخارجي
لها فالمحكوم عليه بهذا الحكم هو تلك الماهية المحصلة في الذهن والحكم هو
لا استحقاق حصول الوجود الخارجي لها كما يتصور في باب الوجود واذ كان
كذلك لم يكن المحكوم عليه باللا استحقاق الا امرا نبوتيا في الذهن واذا كان
كذلك جاز ان يكون اللا استحقاق ايضا وصفا نبوتيا وان دفع كلامكم
(وحله انما يظهر) من الامور المذكورة (الوجه الثاني) وهو ان استحقاق الوجود
عبارة عن نسبة خاصة للماهية الى الوجود وتلك النسبة ليس تحققها بحسب فرض
المقل فان الشيء في نفسه واجب سواء اعتبره العقل او لم يعتبره ولو جاز ان
لا يكون اقتضاء الوجود وصفا وجوديا مع انه في نفسه نسبة محقة محصلة
لجاز ان يقال ان نسبة الجسم الى الجهة والجزء بالحصول فيه ليس امرأ نبوتيا بل

عدميا وعندها يظهر للمنصف ان الاشتباه الواقع في ان الوجوب هل هو
امر ثبوتي ام لا انما كان بسبب عدم التمييز بين المعنيين المذكورين فتارة يسبق
الذهن من الوجوب الى عدم وقوعه في النير فيشذ بحكم بكونه عدميا وتارة الى
كونه عبارة عن استحقاق الوجود فيشذ بحكم بكونه ثبوتيا فان اقتضاء الثبوت
كيف لا يكون ثبوتيا ولكن لعدم التمييز بين المفهومين ربما يتصور ذهن
(الوجه الثالث) هو ان الشيء ما لم يجب اولالا يوجد فاذا الوجوب سابق
على الوجود فانه لا بد من تقدم جهة الاستحقاق على حصول المستحق ووجه
الاستحقاق في الواجب هو كونه مستحقا للوجود من ذاته ووجود الشيء
سابق على اوصافه السلبية لان السلوب ليس له اى انفسهاتينات وتخصصات
والا لكانت امورا ثبوتية بل تخصصها وتميها تبع لتخصص الموجودات التي
وصفت بتلك السلوب (واذا ثبت) ذلك كان وجود الشيء سابقا على سلب
غيره عنه واذا كانت السلوب جارية متأخرة عن وجود الشيء وكان الوجوب
امرا اسليا لكان متأخرا في الاعتبار عن الوجود لكتابنا ان الوجوب
سابق على الوجود فوجب ان لا يكون وصفا اسليا (ولقائل ان قول) استحقاق
الوجود سابق عليه والسابق على وجود الشيء يتمتع ان يكون صفة ثابتة للشيء
وهذا يدعى (الوجه الرابع) ان الوجوب تأكد الوجود فلو كان وصفا
عدميا لكان الشيء متأكدا بيقينه وذلك محال (ومن الناس) من احتج على
كون الوجوب ثبوتيا بان الوجوب يقتضى الامتناع و الامتناع عدمي
اذ لو كان ثبوتيا لكان موصوفاً يجب ان يكون ثبوتيا فيشذ بكون الممتنع ثابتا
هذا خلف واذا كان الوجوب نقيضا للامتناع والامتناع عدمي لزم ان يكون
الوجوب ثبوتيا لان عدم العدم ثبوت (لقائل ان يقول) كما ان الوجوب يقابله
الامتناع

الامتناع كذلك تقابله الامكان فالامكان عدمي او ثبوتي فان جستم الامكان
ثبوتيا والوجوب مقابله ومقابل الثبوت عدمي لزم ان يكون الوجوب عدديا
وان جستم الامكان عدديا وهو مقابل الامتناع لزم ان يكون الامتناع
ثبوتيا لان عدم العلم ثبوت و اذا كان الامتناع ثبوتيا والوجوب مقابله
لزم ان يكون عدديا لان عدم الثبوت عدم (والحق) ان الوجوب لا يناقض
الامتناع بل هو احد اجزاء قضيته (ولمن جعل الوجوب عدديا) ان يحتاج
بامور ثلاثة (اولها) ان الوجوب لو كان اسرها ثبوتيا لكان مساويا في ثبوته
لسائر الموجودات ومخالفا في ماهيته لما فيكون وجوده زائدا على ماهيته
لما لا تكون ماهيته مستحقة لما هي هي لذلك الوجود اولاً تكون فان
لم تكن لم يكن الوجوب واجب الثبوت بل كان ممكن الزوال واذا كان
الوجوب ممكن الزوال كان الواجب ايضا ممكن الزوال فلا يكون الواجب
واجبا هذا خلف وان كانت ماهية مستحقة لذلك الوجود لما هي هي كان
استحقاق ماهيته لوجوده زائدا على ماهيته وعلى وجوده فيكون وجوب
الوجود زائدا عليه والكلام فيه كالكلام في الاول ويتسلسل (وثانيها)
ان الوجوب متقدم على الوجود لانه عبارة عن استحقاق الوجود
واستحقاق الوجود متقدم على نفس الوجود على ما يتسوه فلو كان الوجوب
وصفا ثبوتيا لزم ان يكون ثبوت الصفة للماهية سابقا على ثبوت نفس الماهية
وذلك محال (وثالثها) انه لو كان الوجوب وصفا ثبوتيا لكان اما ان يكون
داخلا في ماهية الواجب او خارجا عنها ومحال ان يكون داخلا فيها لان
استحقاق الوجود نسبة للماهية الى الوجود وما هي الشي متقدمة على
اتساقها الى غير ما فاذا ما هي الشي متقدمة على وجوبها والمتقدم

يستحيل ان يتقوم بالتأخر ومحال ايضا ان يكون خارجا عنها لوجوب
(احدهما) ان الوصف الثبوتى الخارج عن الماهية متقوم بها والتقوم بالماهية
محتاج اليها ممكن في ذاتها فيلزم ان يكون الوجوب بالذات ممكنا بالذات
والممكن انما يجب بوجوب سببه قلما هيته وجوب آخر قبل هذا الوجوب
وهذا محال لانه يلزم منه التسلسل (وثانيهما) ان اقتضاء الماهية للوجود
لو كان وصفا ثبويا زائدا لكان اقتضاء الماهية لذلك الوصف ايضا
زائدا ويلزم منه التسلسل وهذه كلمات مشكلة نسأل الله تعالى التوفيق
لتحقيق الحق فيها .

﴿ الفصل الرابع في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتى ام لا ﴾

(لمن زعم) انه عدى ان يمتنع بانه محمول على الممكن الخاص الذى يجوز ان
يكون معدوما وما يجوز حمله على المعدوم كان عديا فالامكان العام وصف
عدى (لمن زعم) انه ثبوتى ان يقول انه تقيض الاحتياج الذى هو وصف
عدى وتقيض العدى يجب ان يكون ثبويا (واعلم) انه يتقدر كونه ثبويا
لا يمكن ان يكون مقولا على ما تحت قول الجنس على انواعه والا لكان امتياز
الواجب عن الممكن بعد دخولهما فيه بفصل فيكون الواجب مركبا عن
الجنس والتصل وهو محال وايضا فقد نقل الماهية مع الذمور عن كونها
واجبة او ممكنة وذلك يدل على انه ليس من المقومات .

﴿ الفصل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتى ام لا ﴾

(الاكثرون) اعتقدوا كونه ثبويا (وعمدة الحجج فيه) انه ان كان عديا
فلا فرق بين قول القائل امكانه عدى وبين قوله لا امكان له فلم يكن
الامكان نائبا لم يكن الشئ في ذاته ممكنا فاذا الامكان امر وجودى (والحق)

﴿ الفصل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتى ام لا ﴾

منقوضة بالامتناع فانه ان جاز ان يكون للمتبع متمسقا ذاهبا مع ان الامتناع
لا يمكن ان يكون حكما بوجوبه فيمكن الامكان كذلك وايضا يلزم منه ان يكون
نفس العدم امرا وجوديا فلو كان العدم ان لم يكن وصفا بوجوبه لم يكن العدم ثابتا
فكان معدوما مائة معدوم وماليس بمعدوم فهو موجود وقد فرضناه معدوما
هذا خلف فاذا العدم امر وجودي واي استعالة اظهر من ان يجعل الشيء
نفس مقابله او يوصف بمقابله (ثم الجواب عنه) ان المعدوم انما يوصف بالامكان
اذا حضر في العقل حيث يكون موجودا من الموجودات الدنيوية فصح
وصفه بالامكان او الاستعالة فاي حاجة الى طلب قابل آخر للامكان
(فان قيل) العقل اذا حضره في الذهن فيقضى عليه بان له امكانا موجودا
في الاعميان وان كان هو معدوما فيها (فنقول) انه ليس كذلك فان العقل
لا يمتنع بوجود امكانه في الخارج بل بإمكان وجوده في الخارج وهذا القضاء
الثاني لا يستدعي موصوفا خارجيا كما ذكرناه في التالين (وقالوا) ايضا الامكان
لكونه عدم الامتناع العدمي وجودي (فنقول) بل هو لكونه عدم الوجود
الوجودي عديمي فان جعلوا الوجود عديميا قدما لقضوا لانه عدم الامتناع
العدمي (والحق) عندي ان الامكان ليس وصفا بوجوبه اذ فيه خمسة
(الاول) لو كان الامكان امرا بوجوبه لكان اما ان يكون ممكن الثبوت
او واجب الثبوت ومحال ان يكون واجب الثبوت لوجوبه (اما اولا) فلان
واجب الوجود لا يكون اكثر من واحد (واما ثانيا) فلان الامكان مارض
للممكنات وكل ما كان عارضا للمحتاج وتابعا له في الحاجة اولى فاذا الامكان
ممكن لذاته فيلزم التسلسل (ولا يقال) بان بوجوبه للممكن واجب فكيف حكمتم
عليه بالامكان (لانا نقول) يجوز ان يكون الشيء في ذاته ممكنا وان كان بوجوبه لغيره

واجبا كجميع لوازم الماهيات (ولا يقال) بان الممكن الامكان هو نفس كونه
امكانا (لانا نقول) اذا كان الامكان امرا وجوديا كان وجوده زائدا على
ماهية و الامكان وصف يعرض له بالنسبة الى وجوده والعارض منائر
للمعرض فامكان وجوده يكون زائدا على ماهية (الثاني) وهو ان امكان قبول
السواد منائر لا مكان قبول البياض لانه يصح ان ينقل احدهما مع الذهول عن
الآخر فان كانت المادة قابلة لامور غير متناهية على البديل لزم ان تكون فيها
امكانات غير متناهية فتكون فيها ما من غير متناهية هذا خلف (فان قيل) الحكماء
هو انافي بيان ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد على ان مفهوم انه صدر عنه
كذا غير مفهوم انه صدر عنه شيء آخر وانتم قد زعمتم هذه الطريقة فكيف
هو انم عليها الآن (فنقول) هب اننا فرضناها ولكنها لازمة على اصولهم وايضا
فلا شك ان اختلاف المفهوم يدل على التباين وان كنا قلنا في العلة التي يصدر
عنها مملولان ان اختلاف المفهوم عائد الى نسبي المؤثر الى الاثرين لا الى نفس
المؤثر فلا يجب وقوع الكثرة في ذات المؤثر واما هنا فاختلاف المفهوم
انما وقع في هذه الامكانات المشخصة فلا جرم اقتضى ذلك وقوع التمدد فيها
(الثالث) انه لو كانت الامكانات شوية لكانت اماغية عن المؤثر او محتاجة
اليه والاول باطل لان كل موجود لا يكون واجب الوجود فهو محتاج
الى السبب فان احتاجت الى المؤثر فالمؤثر اما ان يكون تلك الماهية او شيئا
آخر ومحال ان يكون المؤثر شيئا آخر لان الامر الخارجي لا يعطى صفة للشيء
الا بعد ان يكون ذلك الشيء قابلا لها فاذا هذه الامكانات انما تنبض عن
وامها بعد ان تكون الماهية قابلة لها وذلك القبول هو الامكان فاذا قبل
الامكان امكانا ويسلسل او ينشئ الى امكان لا يكون حاصل من القاعل

الخارجي وهو المطلوب واما ان كان المور في تلك الامكانيات هو نفس تلك الماهيات فهو باطل لثلاثة اوجه (اما اولاً) فلان تأثير الماهية في وجود ذلك الامكان وقبوله له اما ان يكون بجهة واحدة فيكون الشيء الواحد بالجهة الواحدة فاعلا وقابلاً وهو عند محال او بجهتين فيعود الى القسم الذي قد ابطالناه (واما ثانياً) فلان العلة عند متقدمة بالوجود على الملوك فلو كانت الماهية علة لوجود الامكان لكان وجود الماهية قبل امكانها هذا خلف (واما ثالثاً) فلان الاتصاف بالوصف الوجودي متأخر من وجود الموصوف فلو جعلنا الماهية علة لوجود الامكان والا مكان متقدم على وجود الماهية لزم ان يكون وجود الوصف سابقاً على وجود الموصوف وهو محال (الرابع) انه لو كان الامكان امراً ثبوتياً لاستدعي محلاً ثابتاً وعمله اما ان يكون هو نفس ذلك الشيء او شيئاً آخر والا لكان باطل لان الشيء قبل حدوثه موصوف بالامكان وقبل حدوثه يستحيل ان يكون موصوفاً بوصف وجودي والثاني باطل لان الامكان للماهيات صفة لازمة لها ولو ازم الماهية بمتبع ثبوتها في غيرها (الخامس) ان الامكان من مقولة المضاف وهذا لا يتصور الا بين اثنين وهو نسبة بين الذات والوجود وثبوت الاضافة يتوقف على ثبوت كلا المضافين فلو كان الامكان وصفاً ثبوتياً محصلاً في الخارج لكان ثبوته متأخراً عن ثبوت الماهية وعن ثبوت الوجود ويلزم منه تقدم الوجود على الامكان وذلك محال فظهر ان الامكان ليس من الامور الثبوتية .

(الفصل السادس في تقسيم الواجب)

(اعلم) ان الواجب قد يكون واجباً لذاته وقد يكون واجباً لغيره .

• بامر وجودي

(الفصل السادس في تقسيم الواجب)

اما الواجب لذاته فيتمد بركون الوجوب وصفا بوياء عموا انه عتس
 ان يكون خارجا عن الذات لان كل ما كان خارجا عن الذات فلا يخلو
 اما ان يكون مستقلا بنفسه ولا يكون فان كان مستقلا بنفسه كان شيئا قائما
 بذاته ولا يكون وصفا لشيء آخر لان كل ما كان مستقلا بنفسه فهو متحقق
 سواء فرض نجده متحققا او غير متحقق وكل ما كان كذا كذا فانه لا يكون
 وصفا للغير فاذا اوجب الوجوب يكون قائما بنفسه ووجوبه هو عين ذاته فاذا
 وجوبه ليس خارجا عن ذاته وهو المطلوب واما ان لم يكن مستقلا بذاته
 كان معناه انه لو فرض تبدل الموصوف وارتخاه فانه يرتفع ذلك الوصف
 وكل ما كان قوامه متوقفا على غيره فانه لما هو مع قطع النظر عن غيره يكون
 ممكنا وكل ممكن فانه صحيح العدم بحسب ذاته فاذا اوجب يصح عليه العدم
 فلو امتنع عدم ذاته لم يكن ذلك الامتناع لاجل نفس مفهومه بل لامتناع
 سببه الذي هو الذات فاذا احواله بين امرين اما ان يصح عدمه او لا يصح
 فان صح فتنى صح عدم الوجوب صح عدم الواجب هذا خلف وان لم يصح
 وقد بينا ان وجوب المطلوب تابع لوجوب العلة فيلزم ان يكون للماهية وجوب
 قبل وجوبها ويلزم التسلسل (و بتقدير) جوازه فنقول الذات هل تقتضى
 لما هو وجوبا ام لا فان اقتضت وجوبا فذلك الوجوب هو مقتضى الذات
 فلا يكون بين الذات وبينه وجوب آخر وان لم تقتض وجوبا اصلا كان ذلك
 نفيًا للوجوب عن الذات بالكلية ثبت ان الوجوب بالذات يمتنع ان يكون
 خارجا عن الماهية اما الوجوب بالنسبة فهو تبع لوجوب العلة فلا جرم صح ان يكون
 خارجا عن الماهية (واعلم) ان بعض ما في هذا الفصل من الاشكالات قد ذكرناه
 فيما مضى ونذكر الآن اشكالا آخر مع الجواب (فان قيل) وجوب الوجود

وصف الوجود والوصف منفصل عن الموصوف فن جعل وجوب الشيء نفسه فقد تجاها (قلنا) ان الشيء اذا اخذ بشرط وجوده يصير متمتع بعدم وما كان مانعا لعدم كان مانعا لا مكان لعدم والوجود فاذا الوجود من حيث انه وجود يمنع لا مكان وما كانت مانعا من الا مكان لزمه الاستغناء عن المتضمن فالوجود بشرط التجرد عن الماهية اولى بالتمتع من الا مكان لان الشيء الذي له اعتبار لا مكان لذا اخذ مع الوجود يدخل في الوجوب فالذي لا اعتبار له الا الوجود فهو بالوجوب لولي (وهذا الجواب) متفرع على قول من قال وجود الله عين ماهيته واما على مذهبنا فيصلح ذلك للتشبيه والبرهان ما سبق (واعلم) ان كل ما دل على امت الوجود مشترك بين الماهيات فهو ال ايضا على ان الوجوب مشترك بين الامور الراجعة لو كانت موجودة .

﴿ الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات ﴾

(اعلم) ان الماهيات اذا اخذت مع وجودها يستحيل ان يرض لها الامكان لانها بشرط كونها موجودة يستحيل ان تصير معدومة وكذلك بشرط كونها معدومة يستحيل ان تصير موجودة فاذا الماهيات متى شرط لها وجودها او عدمها او وجود سببها او عدم سببها استحال عروض الامكان لها فاما اذا اخذت لا بشرط شيء اصلا وانفقت اليها من حيث هي هي فيشذ يصح الحكم بالامكان عليها لانها من حيث هي لا يلزم من فرض وجودها ولا من فرض عدمها محال اصلا (فان قيل) كون الشيء ممكنا غير معقول فان الماهية من حيث هي هي لا يمكن وصفها بالامكان لان الامكان وصف اضافي والامور الضافية انما تقبل بين الامرين فالامر الواحد مما يستحيل

(الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات)

عروض المكان له والوجود ايضا امر واحد فيستحيل عروض المكان له والنسبة الحاصلة بينهما ايضا امر واحد فيستحيل ايضا عروض المكان لها واذا استحال وصف كل واحد من هذه الثلاثة بالمكان استحال وصف المجموع به ايضا (وبالجملة) استحال وصف المفردات بالمكان لان الامور الاضافية لا تعرض للمفردات ومتى استحال وصف المفردات بالمكان استحال وصف المركبات به لان المركب عبارة عن مجموع تلك المفردات (وحله) ما ينافي في باب الماهية ان الماهيات المفردة بمجولة (الفصل الثامن في اتسام الممكنات)

الممكن ينقسم الى ما يكون ممكن الوجود في ذاته والى ما يكون ممكن الوجود لشيء وكل ماهو ممكن الوجود لشيء فهو ممكن الوجود في ذاته ولا ينمكس فانه ربما يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالصور والاعراض او ممتنع الوجود لشيء كالجواهر القائمة بانفسها (ثم) ان كان ممكن الوجود في ذاته فلما ان يكون امكان وجوده كافيا في فيضانه عن علته واما ان لا يكون وهذا الكلام يستدعي زيادة تخيص •

(فنقول) انك ستعرف ان الممكنات مستدة في وجودها الى سبب واجب الوجود بذاته و واجب الوجود من جميع جهاته وكل ما كان كذلك استحال ان يخص بعض المستندات بالفيض دون البعض بل يجب ان يكون عام الفيض وان يكون اختلاف الفيض لاجل اختلاف الاستعداد في القوابل • (ثم ان للممكنات) امكانا في نفسها و ماهياتها فان كان ذلك الامكان كافيا في فيضان الوجود من واجب الوجود عليها وجب ان يكون كان موجودا

(الفصل الثامن في اتسام الممكنات)

وان لا يخص وجودها بمحددات حين وان لم يكن ذلك الامكان
الاصلي كافيا بل لابد من حصول شروط اخر حتى يستمد قبول الوجود عن
واجب الوجود كان مثل هذا الشيء امكانا (احدهما) الامكان الابدالي ماهيته
وهو كونه بحال لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال (ونا بينهما)
الا مستعداد التام واعني به اجتماع الشرائط وارتفاع الموانع وتكون تلك
الشرائط سابقة سبقا ما نيا على وجود الحوادث والا فيكون الحادث معها
فلا يكون للحوادث حدودا فالاستعداد التام في مثل هذه الاشياء انما يكون
لحدوث حوادث سابقة عليها وتسرف بمدان الحوادث لا يمكن حدودها
الا عند حركة تقرب عليها اليها بعد بدنها عنها ثم انه لا بد ان تلك الحوادث من محل
ليصير المحل بسببها تام القبول لما يحدث بعده وذلك هو المادة *

« الفصل التاسع في ان الامكان مخرج الى السبب »

(الحكماء انفقوا) على ان الامكان هو المخرج الى السبب وبرهان ذلك ان
الشيء اذا كان يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون كلا الجانبين بالنسبة اليه
على السواء استحال ان يرجع احدهما على الآخر الا لسبب (ثم تارة)
يدعي العلم البديهي في هذا المقام وتارة تذكر حجة عليه بأنه لو ترجع احد طرفيه
على الآخر من غير مرجع لكان ذلك الطرف به اولى من الطرف الآخر
وذلك ينقض فرضنا ان كلا الطرفين بالنسبة اليه على السواء (ومن الجدايين)
من يزعم ان الامكان غير مخرج الى السبب قلند كرم ما يمكن ان يقال من جانبهم
(فان لهم) ان يقولوا العلم بان الشيء اذا كانت نسبة الوجود اليه كنسبة العلم فانه
لا يرجع احدهما على الآخر الا بسبب لما ان يكون اوليا ولما ان يكون
مكتسبا لا جائزا ان يحمل اوليا لانا اذا عرطنا على العقل هذه القضية وقولنا

الواحد نصف الاثنين لم نجد القضية الاولى في القوة مثل القضية الثانية وايضا
 فان اكثر فرق العقلاء التزموا وقوع الممكن لاعت سبب في ستة مباحث
 وما كان كذلك لم يكن من الاوليات وبيان ذلك (ا) ان بعضهم يقول انه سبحانه
 وتعالى خلق العالم في وقت معين دون سائر الاوقات لا مرجع يختص به ذلك
 الوقت (ب) بعضهم يقول انه سبحانه وتعالى خصص الافعال باحكام مخصوصة
 من الوجوب والحظر والحسن والقبح من غير ان يكون في تلك الافعال
 ما يقتضي تلك الاحكام (ج) ان المعارب من السبب اذا عين له طريقان
 متساويان من جميع الوجوه فيارجع الى غرضه فانه يختار احدهما دون الآخر
 لا مرجع (د) كذلك الخبيرين اخذ رغبين متساويين من كل الوجوه
 (هـ) من الناس من يقول في بعض الاحكام التي يختص بها احد المماتين دون
 الآخر انه لا يسل لانه باي شيء مل فسد (و) منهم من يقول الذوات باسرها
 متساوية في الذاتية ثم ان بعضها يختص بصفة معينة دون سائر الصفات
 لا لاسرولذا كان وقوع الممكن لاعت سبب امر قد ذهب اليه جمع كثير
 من العقلاء فكيف يحمل ذلك من الاوليات وان جملتهم نظر بافلا بد
 من البرهان (وقولكم) انه لو ترجع من غير سبب لكان ذلك مناقضا
 لقولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السواء (فتقول) هذه مناقضة لان المعنى
 قولنا ان الطرفين بالنسبة اليه على السواء انه ليس فيه اقتضاء الوجود ولا اقتضاء
 العدم وذلك يناقضه استنادا ترجع احدا الطرفين على الآخر اليه فاما
 اذ لم يسند ذلك الترجع الى شيء لصل لا يمكن ذلك مناقضا لقولنا
 (ثم الذي) يدل على ان الامكان غير محوج الى السبب وجوه ثلاثة (الاول) ان
 الحاجة لو ثبتت لكانت امرا بوابي الخارج وذلك محال فيستحيل ثبوت الحاجة

(بيان) أنها لو ثبتت لكانت أصراً ثبوتياً لها تناقض الحاجة المحسولة على
 المتع الذي يجب أن يكون معدوماً والمحصل على المدوم معدوم فاللحاجة
 أصراً معدوماً فاللحاجة التي تناقضها تكون أصراً وجودياً (وليان) استعماله كون
 الحاجة أصراً وجودياً أو جوهراً ثلاثة (الأول) أنها إن كان مكان أصراً معدوماً
 فلو عطلنا الحاجة به لزم تطيل الأمر الوجوي بالأمر المدي وهو محال لأنه
 لو جاز ذلك لجاز مثله في كل الممكنات (الثاني) أن الحاجة سابقة على الوجود
 فلو كانت الحاجة وصفاً ثبوتياً لكانت ثابتة للماهية قبل وجودها فيكون ثبوت
 الوصف للموصوف سابقاً على وجود الموصوف هذا خلف (الثالث) أن الحاجة
 لو كانت ثبوتية لكانت في الثبوت مساوية لغيرها من الأمور الثابتة وفي
 الماهية مماثلة عما فيكون ثبوتها ذاتاً على ماهيتها فصول وجودها لما هيها
 ليس بالوجوب والالتكان واجباً لذاته وهو محال لاستحالة أن يكون
 الوصف الإضافي المنفرد في نفسه إلى ما ليس بواجب واجباً فإذا آيكون
 ممكناً لذاته فتكون ماهية الحاجة في الانصاف بالوجود محتاجة إلى مؤثر
 والكلام في تلك الحاجة الثانية كالكلام في الأولى فتسلسل ثبت أن القول
 بجعل الحاجة من الأوصاف الوجودية يؤدي إلى المحالات (الثاني) أن الحاجة
 أصراً إضافياً لا يستقل إلا بين أمرين أحدهما محتاج والآخر محتاج إليه
 والأضافيات متأخرة في الرتبة عن المضافين فلو احتاج وجود الممكن إلى
 السبب لكانت حاجة وجوده إلى السبب متأخرة عن وجوده وعن وجود
 السبب ومتى تأخرت الحاجة عن الوجود استحال أن تكون بالوجود حاجة
 فإذا آ القول بحاجة الوجود إلى السبب يفضي إلى تقدم الوجود على الحاجة
 وتأخره عنها وذلك محال (الثالث) أن إمكان الوجود بعبته هو إمكان عدم

فلا مكان لواحد المكن في جانب الوجود الى السبب اوجه اليه في جانب
العدم وذلك حال (والذي يقال) ان سبب عدم المكن هو عدمه وجوده
باطل لان الموصوف بالسببية موصوف بوصف ثابت والموصوف بالوصف
الثابت يجب ان يكون ثابتا ثم انه لو كان للعدم من الخصوصية ما يكن
في انتساب حكم اليه فليكن ذلك القدر في جانب الوجود حتى يطل وجهه
الممكن بطله عدمية هذا ما يمكن ان يقال من جانب الجدلين (والحكماء)
اتفقوا على ان العلم بان متساوي الطرفين لا يرجح احدهما على الاخر الا لسبب
علم فطري اولي ومن انكره فقد افرق مقتضى عقله لسانا ويرد اليه ضميرا
(والذي قالوه) ان بعض العقلاء يجوزوا وقوع الممكن لاعتبار سبب (فتقول)
لا نسلم ان احدا يجوز ذلك ثم ربما لمهم ذلك وليس كل ما يلزم انما يجب
ان يكون قائل به (وقولهم) العلم بان الواحد نصف الاثنين اجلي من هذا العلم
(فتقول) هب انه كذلك ولكن لا يخرج بذلك عن كونه اوليا فان
الاوليات يجوز ان تكون متفاوتة كما ان النظريات قد تكون متفاوتة وقولهم
الحاجة امر ثبوتي ممنوع واستدلالم عليه بان الحاجة عدمية فالحاجة تكون
ثبوتية فثبتنا انه لا اعتماد على هذا النوع من الدلائل لانا اذا قلنا الامتناع
يصح حمله على الممكن للعدم والمحمول على المعدم عدمي فالامتناع
يكون عدميا فالامتناع يلزم ان يكون ثبوتيا ولا شك في بطلان ذلك ولما
كان هذا النوع من الاستدلال يتبع النتائج الباطلة علمنا انه لا يجوز
التحويل عليه وبقي الشكوك ظاهرة الصادة

« الفصل الماشر في انه هل يحل ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم ومع

ذلك يكون احد الطرفين اوليه »

(الفصل الماشر في انه هل يحل ان يكون شيء يصح عليه الوجود والعدم)

(من الناس) من جوز ذلك لوجوه ثلاثة (الاول) ان الموجودات السبالة مثل الصوت والزمان والحركة لا شك ان العدم بها اولى والا لصح بقاؤها ولا شك في انه يصح الوجود عليها والاما وجدت اصلا فاذا جاز ان يصح على الشيء الوجود والعدم ومع ذلك يكون العدم به اولى جاز ايضا ذلك في جانب الوجود (الثاني) ان الله قد توجد ثم شرف ايجابها مملوها على تحقق شرط او انتفاء مانع ولا شك ان تلك الله اولى بها اقتضاء للملوك والالم تميز الله عن غيرها فلك الله صح عليها الايجاب وصح عليها ايضا عدم الايجاب مع ان الايجاب اولى بها من عدم الايجاب وذلك يدل على ما قلناه.

(والحكهاء) افتروا على ان من المل ما اقتضاءؤها لمولائها اكثري لادائم مثل طبيعة الارض فان اقتضاءها التسفل اكثري لانها قد تمتع عن ذلك عند ما رى قسرا فثبت ما اردناه (الثالث) ان الماهيات امور متميزة فاما ان يكون فيها اقتضاء الوجود او اقتضاء العدم وليس فيها اقتضاء واحدهما وهذا لا غير وجب صحة خلوها عنهما واما القسم الاول فلا يخلو اما ان يكون الماهية تقتضيها جميعا او تقتضي احدهما والاول ظاهر البطلان والثاني لا يخلو اما ان يقتضي احدهما بينه والآخر باطل لان الماهية المتميزة في نفسها لا بدو ان تكون مقتضية لشيء معين اذ البهم يمتنع ان يكون له حصول فانه من المستحيل ان يكون في الوجود شيء هو في نفسه غير معين واذا استحال حصول الماهية في نفس الامر استحال ان تكون الماهية مقتضية له فثبت ان كل ماهية فانها تقتضي احدا الطرفين بينهما مع انه يصح طريقان الطرف الآخر عليه وذلك هو المطلوب.

(ولم يذكر ذلك) ان يتسلك بامرين (الاول) ان تلك الارجحية اما ان

يعتبر فيها عدم السبب لعدم اولا يعتبر ذلك فان اعتبر ذلك فيها لم يحصل ذلك الرجحان الا عند اعتبار عدم ما يقتضى عدم فيكون هو لها هو ولا يقتضى ذلك الرجحان وان لم يعتبر فيها ذلك فواء تحقق عدم السبب لعدم او لم يتحقق فان ذلك الرجحان حاصل واذا كانت حاصلا عند تحقق السبب لعدم لم يكن ذلك السبب قويا على اعدامه فيكون الوجود ممتنع الزوال عنه من كل الوجوه فيكون واجب الوجود هذا خلف فظهر ان كل ما يصح عليه الوجود وعدمه كانا بالنسبة اليه سواء.

(الثاني) ان الماهية لو كانت اولى بالوجود لم يتخلف عنها الوجود الوجود ما بنا في ذلك الوجود ومعلوم ان كل ما وجوده يصحكون منافيا لوجود الشيء كان وجود ذلك الشيء ابصارا ما فيا لوجوده لان المناقاة لا تتحقق الا من الجانبين فهذه الاشياء المتعارضة لا تخلوا ما ان يكون البعض اقوى من البعض في انقضاء الوجود اولا يكون فان كان البعض اقوى من البعض وتلك القوة امر لازم للماهية لنفسها لا لغيرها وذلك الضعف ايضا كذلك فيستحيل ان ينقلب القوي ضعيفا والضعيف قويا فيثبت بقي القوي موجودا ممتنع الزوال لانه لو عدم لكان عدمه لاجل وجوده معارضه ومعارضه اضعف منه فلا يوجد مع وجوده اذ لو وجد مع وجوده لكان اقوى منه فاذا القوي يكون دائما الوجود ممتنع لزوال والضعيف يكون دائما عدمه ممتنع الحصول والاول هو الواجب والثاني هو الممتنع فيثبت بخرجان من قضية الامكان.

(واما) ان كانا متساويين في القوة والضعف فلم يكن اندفاع احدهما بالآخر اولى من اندفاع الآخر فلا يحصل الترجيح الا لامر من خارج وحيث لا يحصل التساوي المطلوب (واما قوله) الشيء قد يكون اولى بعدمه فهو ممنوع

أما الحركة فالذي يمكن أن يقال عليها إما أن أبتنا الجزء الذي لا يتجزى فلا بدو
أن نزع أن الحركة عبارة عن أول حصول الجوهر في الحيز الثاني ومعلوم أن
ذلك الحصول ممكن أن يبقى واحداً يمكن أن لا يبقى طيس إلا ولي به العلم
وأن نفينا الجزء الذي لا يتجزى وجب أن نقول الحركة من أول المسافة
إلى متنها حركة واحدة وإن الأجزاء فيها ليس إلا بالقوة ومعلوم أن الحركة
من أول المسافة إلى متنها ليس العلم أول بها بل استمرارها ممكن كما
أن انقطعها ممكن (وقوله) العلة قد تخلف عنها المعلوم مع أنه أول بها فلا نسلم
أنه أول بها بل إلا ولوية أنما نحصل عند اجتماع الشرائط بالكيفية وهناك يحصل
الوجوب (وقوله) الماهية متينة ففتضاها متين فنقول عدم الخلو من
الوجود والعلم أمر متين وذلك هو المقضي (فإن قالوا) قد جطم الحقيقة
مقتضية لأمر عديمي (فنقول) وأي مانع يمنع من صكون الحقيقة مقتضية
لبعض السلوب.

(الفصل الحادي عشر في أن الممكن مالم يصروا جبالاً يوجد)

﴿ الفصل الحادي عشر في أن الممكن مالم يصروا جبالاً يوجد ﴾
(برهانه) أن الممكن مع السبب إما أن يكون حاه كحول مع السبب أولاً يكون
كذلك والاول باطل لأنه لو كان كذلك لم يكن السبب سبباً هذا خلف
وإن كان حاله مخالفاً لتلك الحالة المتقدمة وقد كان لا مع السبب على حد التساوي
فمع السبب خرج عن حد التساوي وصار أحد الطرفين به أولى (فنقول)
الطرف المرجوح ممتنع الوقوع لأنه حين ما كان مساوياً ولم يكن مرجوحاً
كان ممتنع الحصول حين ما صار موجوداً لا يكون أقوى به في امتناع الحصول
فكان ذلك أولى ومتى صار الطرف المرجوح ممتنع الحصول صار الطرف
الراجع واجب الحصول لاستحالة الخروج عن طرفي النقيض (فإن قيل)

الممكن متردد بين الوجود والعدم لا بين الوجوب والا متناع فكيف جعلتم
 الوجوب سابقاً على الوجود (فنعول) ان للممكن وجوبين احدهما يمرض
 له بعد وجوده وذلك لما عرفت ان الشيء بشرط وجوده يكون واجب
 الوجود والاخر قبل وجوده وذلك لما بيناه ما لم يخرج عن حد التمازى
 ولم يدخل في حد الوجوب استعمال ان يمرض له الوجود لكن لما كان الوجود
 والعدم فاقى الوجوب والا متناع لا جرم يقل الحقيقة . ترددة بين الوجود
 والعدم لا بين الوجوب والامتناع (فان قيل) الوجوب وصف ثابت فيستدعى
 موصوفاً يتأقلاً كان الوجوب سابقاً على الوجود لكان ثبوت الصفة
 سابقاً على ثبوت الموصوف (فنعول) اما ان الوجوب هل هو وصف ثبوتي
 ام لا فقد سبق ويتقد بركونه ثبوتاً فهو امر يمرض للفاعل في تأثيره في الفعل
 اذ الفاعل يصير محكوماً عليه بوجوب ان يصدر عنه ذلك الفعل والفاعل سابق
 بوجوده على الفعل فلا بأس بان يوصف بهذا الوجوب .

(الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات)

﴿ الفصل الثاني عشر في ان الامكان وصف لازم للممكنات ﴾

(برهانه) ان امكانات الممكنات اما ان يكون واجباً او ممكناً فان كان واجباً
 فالممكن ممكن ابد بالضرورة فاذا الممكن في وقت ممكن في كل وقت وان كان
 ثبوت الامكان ممكناً فامكان الامكان حاصل وهو متضمن للامكان ثم ان
 امكان الامكان ان كان واجباً فقد حصل المطلوب والا فالكلام فيه كالكلام
 في الاول ويسلسل وايضاً فان كان الامكان اسراجاً فانه لا يوجد الا بسبب
 لكن السبب لا يؤثر فيه الا بعد كونه ممكناً في نفسه فاذا الشيء يكون ممكناً قبل
 كونه ممكناً هذا خلف فاذا الامكان دائماً ثابت للممكنات وقد عرفت ان
 الامكان محووج الى السبب فاذا حاجة الممكنات الى السبب دائماً ثابتة

(ومما يلاحظ)

(ب) المباحث المشرقية

(ومما يجي) من مباحث الامكان ان تعلم ان الامكان في الممكنات وصف مشترك وكل ما دل على كونه الوجود مشتركاً دل على كونه الامكان مشتركاً فلا غرور بالاعادة (واعلم) انك متى ضمنت ما اوردناه في الوجوب والامكان هاهنا الى ما اوردناه في المنطق لم تجد شيئاً من مباحث هذا الباب خارجاً عنه وباقه التوفيق.

﴿ الباب الخامس في القدم والحدوث وفيه خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في بيان حقيقتيهما ﴾

(الفصل الاول في بيان حقيقة الحدوث والقدم)

(الحدوث) يقال على وجهين (احدهما) بالقياس وهو الشيء الذي يكون ماضياً من زمان وجوده اقل مما مضى من زمان وجود شيء آخر (وثانيهما) الحدوث المطلق وهو ايضاً على وجهين (احدهما) زمني ومعناه حصول الشيء بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق وهذا التفسير لا يقتل حدوث اصل الزمان لان حدوثه لا يتقرر الا اذا سبقه زمان قارنه عدمه فيكون الزمان موجوداً عند ما فرض معدوماً هذا خلف (وثانيهما) غير زمني وهو ان لا يكون للشيء وجود مستند الى ذاته بل الى غيره سواء كان ذلك الاسناد مخصوصاً بزمان معين او كان مستمراً في كل الزمان وهذا هو الحدوث الذاتي. (واما القدم) فيقال على وجهين (احدهما) بالقياس وهو الشيء الذي يكون ماضياً من زمان وجوده اكثر مما مضى من زمان وجود شيء آخر (وآخرها) القدم المطلق وهو ايضاً على وجهين (احدهما) بحسب الزمان وهو الشيء الذي لا اول لزمان وجوده والزمان بهذا المعنى ليس بتقديم لان الزمان ليس له زمان (وآخرها) بحسب الذات وهو الشيء الذي ليس لوجود ذاته مبدأ به وجب والتقديم بهذا المعنى مرادف للواجب.

﴿ الفصل الثاني في إثبات الحدوث الذاتي ﴾

(والمذكور) فيه برهانان (الاول) كل ممكن فانه لذاته يستحق العلم ومن غيره يستحق الوجود وما بالذات اقدم مما بالغير فالعلم في حقه اقدم من الوجود فقد ما بالذات فيكون محدثا حدوثا ذاتيا (وفيه شك) وهو انه لا يجوز ان يقال الممكن يستحق العلم من ذاته فانه لو استحق العلم من ذاته لكان متمتعا لا ممكنا بل الممكن يصدق عليه انه ليس من حيث هو وهو موجود ولا يصدق عليه انه من حيث هو وليس بوجوده والفرق بين الاعتبارين قد مر فله فيامضي بل كما ان الممكن يستحق الوجود من وجوده فانه يستحق العلم من عدمه فانه اذا كان استحقاقه للوجود والعدم من الغير ولم يكن واحدا منهما من مقتضيات الماهية ولم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فاذا لا يكون لعدمه تقدم ذاتي على وجوده ولعل المراد من هذه الحجة هو ان الممكن يستحق من ذاته الاستحقاقية للوجود والعدم وهذه الا استحقاقية وصف عديم سابق على الاستحقاق فيتمدد الحدوث من هذا الوجه

(الثاني) قالوا كل ممكن فان ماهيته منازرة لوجوده وكل ما كان كذلك استعمالا ان يكون وجوده عين ماهيته والا لكانت الماهية موجودة قبل كونها موجودة فاذا لا بد وان يكون وجوده مستفادا من الفاعل وكل ما وجوده مستفاد من غيره كان وجوده مسبوقا بغيره بالذات وكل ما كان كذلك كان محدثا بالذات (وقد عرفت) ما في هذه الحجة من الابحاث

﴿ الفصل الثالث في ان الحدوث هل يمكن ان يكون سببا للعاجلة الى السبب ﴾
(اكثر الجدلين) يذهبون اليه والحكماء يتكرونها لان الحدوث هو مسبوقية وجود الشيء بالمسم وهي صفة لاحقة لوجود الشيء ووجود الشيء متأخر

(الفصل الثاني في اثبات الحدوث الذاتي)

(بحثنا في سبب الحدوث هل يمكن ان يكون سببا للعاجلة الى السبب)

من تأثير العلة فيه وتأثير العلة فيه متأخر عما لا جله احتاج الى المؤثر فاذا امتنع ان يكون الحدوث علة للصاحبة او جزءاً للعلة و الا لكان متقدماً على نفسه بمراتب وذلك محال (والحكمة) ربما فرغوا على ذلك بيان ان الامكان عروج الى السبب وذلك بان قالوا لا شك في احتياج المحدث الى السبب وذلك الاحتياج اما للامكان او للحدوث لانما لو قدرنا ارتفاعهما في الشيء واجبا فقد يما وهذا الشيء لا يكون محتاجاً الى السبب فاذا ثبت ان هذه الحاجة اما للامكان او للحدوث وقد بطل مما ذكرنا كون الحدوث عرجاً ثبت ان المخرج هو الامكان .

(الفصل الرابع في ان الحدوث هل هو كيفية زائدة على وجود الحادث ام لا) (اعلم) انه ليس حدوث الحادث هو وجوده الحاصل في الحال و الا لكان كل موجود حاداً قوياً لعدم السابق من حيث هو عدم والا لكان كل عدم حد وتايل الحدوث هو مسبوقية الشيء بالعدم ومسبوقية الشيء بالعدم كيفية رائدة على الوجود والعدم (فان قيل) تلك السببية هل هي حادثة ام لا فان كانت حادثة فحدوثها زائد عليها فتسلسل وان لم تكن حادثة وجب ان يكون حدوث الحادث قد بما وهذا محال (فقول) كما ان الوجود موجود بذاته فالحدوث حاد بذاته وتعام تقريره ماضى .

(الفصل الخامس في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان عليه) اما المادة فلان كل محدث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود وهذا الامكان ليس هو الامكان المأثري القادر (لانا اذا قلنا) القادر يصح منه ايجاد الممكن ولا يصح منه ايجاد الممتنع (فلو قيل) لنا لماذا يصح منه ايجاد الممكن ولم يصح منه ايجاد المحال (قلنا) لان الممكن في نفسه صحيح الوجود والمحال ليس بصحيح

(الفصل الرابع في ان الحدوث هل هو كيفية زائدة على وجود الحادث ام لا) (الفصل الخامس في ان الحدوث الزماني مشروط بتقدم المادة والزمان عليه)

الوجود كان الكلام حسنا ومنتظا ولولا ان الصفة المائدة الى ذات
 المقدور من اثره للصفة المائدة الى ذات القادر لكاتب ذلك
 تليال الشيء بنفسه وهو محال ثبت ان الصفة المائدة الى ذات الممكن ماثرة
 للصفة المائدة الى القادر (فتقول) ان الصفة المائدة الى ذات الممكن
 امر يبنى كما سبق فلا يخلو اما ان يكون جوهر او عرضا والاول باطل لان
 الامكان امر اضافي نسبي فلا يكون جوهر او عرضا اذا عرض فلا بد له من
 محل ومحل ان كان حادنا الحاج الى محل آخر ولزم التسلسل وهو محال فاذا لا بد
 من محل قديم وهو الميولي ثبت ان كل محدث فانه مسبوق بعادة فيها المكان
 وجوده وذلك المحدث قد يكون تارة موجودا آتيا تلك المادة
 كالاعراض وتارة فيها كالصور وتارة معها كالنفوس الناطقة (وهذا البرهان)
 فيه اشكالات استقصيناها في باب الامكان (واما بيان) ان كل محدث فهو
 مسبوق بالزمان فسيأتي في باب الزمان (واعلم) ان اعظم المباحث في الحدوث
 والقدم ان الحدوث هل يكون شرطا للعلية الى المؤثر وان القدم الزماني هل
 يكون مانعا من ذلك ام لا وتؤخر الكلام فيه الى الكلام في حدوث العالم
 وقد مر وهو من اعظم المباحث فاعرفنا الكلام فيه الى باب الطه والمسلول فانه
 بذ لك اليق وباقه التوفيق.

(الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض)

الكتاب الثاني في احكام الجواهر والاعراض

(والكلام في مرتبة على مقدمة وجملتين)

(اما المقدمة) فهي بيان حقيقة الجوهر والعرض واحكامهما بالكلية وفيها

خمس عشرة فصلا

(الفصل الأول في تحقيق ماهية الجوهر والمرض)

﴿ الفصل الأول في تحقيق ماهية الجوهر والمرض ﴾

(اعلم) ان كل موجود فاما ان يكون في شيء واما ان لا يكون في شيء
ولمعرفة في وان كانت مستقلة في معنى كثيرة بالاشتراك او التشابه كما يقال
لشيء انه في الزمان او في المكان او في المرض او في النية او في الكل
او في الجزء الا اذا زيدا هاتين ان يكون الشيء مختصا بشيء آخر ويكون
ساريا فيه بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تقدير او تحقيقا
ومع ذلك يكون ناعته وحيثه يسمى الناعت حالا والنسبة محلا ولما
كان الحال والحل لا يمتثلان الا اذا كان كل واحد منهما ماثرا لصاحبه
فلا بد ان يكون لاحدهما احتياج الى صاحبه والا لم يتوقف وجود
لواحد منهما على الآخر ولا تمتنع حصول ذلك الحل فاما ان يكون الحل
سببا لوجود الحال او يكون الحال سببا لوجود الحل فان كان الحال سببا
لوجود الحل فالحل يسمى مبني والحال يسمى مؤد وان كان الحل
سببا لوجود الحال فالحل يسمى موضوعا والحال يسمى عرضا فالو موضوع
والمبني مشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال والصورة والمرض
يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال .

(وينبغي) ان تعلم ان الشيء اذا كان اعم من غيره فسلم ذلك العام اخص من
سلم ذلك الخاص فكما ان اللون اعم من السواد فسلم السواد اعم من عدم
اللون فانه لا يصدق ان هذا الشيء غير ملون الا ويصدق عليه بأنه غير اسود
وقد يصدق انه ليس باسود وان كذب انه غير ملون فلحق الاسود اعم من
اللالون (واذا عرفت) ذلك فنقول شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع
واللاكون في الموضوع اعم من اللاكون في الحل لان الموضوع اخص من

المحل فيكون سلبه اعم من سلب المحل فالجوهر هو الموجود لاني موضوع
والمرض هو الموجود في موضوع

(واذا عرفت) هذه القاعدة فنقول الجوهر اما ان يكون في محل وامان
لا يكون في محل والذي يكون في المحل الصورة الجسمانية والذي ليس في
المحل فلا يخلو اما ان يكون محلا لشيء متقوم به او لا يكون فان كان محلا فهو
المهيول وان لم يكن محلا فلا يخلو اما ان يكون مركبا من الهيولي والصورة
وهو الجسم وامان لا يكون وحيث لا يخلو اما ان يكون له علاقة بالمحل
بالتدبير والتحريك وهو النفس واما ان لا يكون وهو العقل فهذا هو تحقيق
القول في الجوهر والمرض وهو كاف في هذا الباب الا اننا نورد الى رسامين
المشهورين للجوهر والمرض اقتداء بالمتقدمين .

(الفصل الثاني في تعريف المرض)

(المرض) هو الوجود في شيء غير متقوم به لا كجزء منه ولا يصح توافقه
دون ما هو فيه فهذه قيود اربعة (الاول) قولنا في شيء وذلك لان المرض
الواحد يمتنع ان يوجد في اشياء بل لا وجود له الا في شيء واحد (فان قالوا)
يبطل هذا بالعدد فانه مرض مع انه موجود لا محالة في اشياء كثيرة وكذلك
منى الكلية وكذلك الإضافات فانها موجودة في المضافين (فنقول) انه
ليس يجب ان يكون موضوع المرض واحدا من جميع الوجوه بل يجب
ان يكون واحدا من حيث هو موضوعه وان كان فيه كثرة من جهة اخرى
فها هنا الموضوع الذي للمشرقية ليس موضوعا لها من حيث هي امور حتى يكون
كل واحد منها حاملا للمشرقية بل هناك مجموع واحد وهو الحامل للصورة
النوعية للعدد وهكذا القول في الكلية (ولتأمل ان يقول) الا شكل

عائد في كيفية عرض تلك الوحدة ولما الاضاقفستلم ان كل واحد من
 المضافين مختص باسمه لا يوجد في صاحبه (فان قيل) الكل بما هو كل موجود
 في الاجزاء لا في الاحاد بل في مجموعها والمجموع من حيث هو ذلك المجموع
 اسم واحد فالكل من حيث هو كل موجود في شيء لا في اشياء فيلزم ان
 يكون الكل عرضا (فقول) هذا باطل لان نسبة الكل الى الاجزاء
 اما ان تكون الى كل واحد واحد من الاجزاء فيكون كل واحد واحد
 من الكل كلا هذا خلف واما ان تكون الى مجموع الاجزاء وذلك ايضا
 محتمل فان الكل هو نفس مجموع الاجزاء لا انه في مجموع الاجزاء ■
 (واعلم) ان قولنا الموجود في شيء يفرق بين وجود المرض في الموضوع
 وبين وجود السكليات في الجزيات كالجنس في انواعه والنوع في اشخاصه
 فانها غير موجودة في شيء بل في اشياء (القيد الثاني) قولنا غير متقوم به هو
 احتراز عن وجود الصورة في المادة فان المادة متقومة بالصورة فلا جرم
 لم تكن عرضا (وقال بعضهم) المرض هو الموجود في شيء متقوم بنفسه
 (وهذه عبارة) فاسدة لان المرض كما سيظهر يجوز قيامه بالمرض فالمرض
 الذي هو المحل غير متقوم بنفسه والاصل المرض جوهر انم هو غير متقوم
 بما يحل فيه فالاولى في العبارة ما ذكرنا (القيد الثالث) قولنا لا يكز منه هو
 احتراز عن وجود الجزء في الكل ووجود الجنس في النوع والنوع
 في الشخص والصورة في المركب والمادة في المركب فان هذه كلها امور
 موجودة في اشياء هي اجزاء لها وكذلك وجود النوع في عموم الجنس
 فان النوع جزء من عموم الجنس فيكون النوع الموجود في الجنس موجودا
 في جزء منه واما وجود العرض في الموضوع فبخلاف ذلك (القيد الرابع)

قولنا ولا يصح قهره دون ماهو فيه فالمشئ به أنه يمتنع وجود ذلك الشخص
بما هو ذلك الشخص الا في ذلك المحل المعين فان كان هذا الامتناع ليس
لوجوده الخاص بل لامر آخر مرض له في ابتداء تكونه فصار لا جله بحيث
يتمنع انفا كما عماهو فيه فذلك لا يوجب كونه مرضا وبهذا يقع الفرق بين
وجود المرض في الموضوع ووجود الجسم في المكان وفي الزمان وفي المرض
وكون الشيء في النية مثل كون الانسان في السادة وكون المادة في الصورة
وذلك لان الجسم قد يفارق مكانه وزمانه وعرضه والانسان غاية مع بقاء
جسميته وانسانيته وكذلك المادة قد تفارق بعض صورها مع بقاء وجودها
فان تقوم بحسب الصورة (فان قيل) الجسم وان كان يفارق المكان والزمان
المقيد بنه الا انه لا يفارق المصكان والزمان المطلقين وكذلك لا يفارق
العرض المطلق فما الفرق بينه وبين كون العرض في الموضوع (فتقول)
ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقتها عما هو فيه ان الشيء لشخصيته يقتضي ذلك
المحل وهذا بخلاف وجود الجسم في المكان والزمان المطلقين لان
الامور السكية لا وجود لها في الخارج وما لا يكون موجودا في الخارج
امتنع ان يوجد فيه الجسم في الخارج وكلامنا في كون المرض في الموضوع
وجودا خارجيا لا وجودا ذهنيا وعلى ان بعض الاجسام يمتنع وجوده
في المكان وهو الجرم الاقصى وكذلك الجسم حين ما يحصل في الآن لا يكون
ما صلا في الزمان.

(فان قيل) الاجسام الابداعية يمتنع عليها مفارقة امكنتها الخاصة فتمكن
اعراضها (فتقول) الفرق هو ان الاعراض انما تشخص بسبب موضوعاتها
المعينة واما الابداعات فليس تشخصها لمصولها في تلك الاحياز فان نوهما

في شذوذهما فالشخص لها هو طبيعة نوعها ثم ان حصولها في تلك الاحياز ما به
لشخصها (فان قيل) يطل ما ذكرتموه بواد الاجرام العقلية فانها موجودة
في صورها وصورها متصلة القوام وليست ايضا جزأ منها ولا يصح قوام
تلك المادة دون ما هي فيه وهي تلك الصورة (فنقول) لان سلم ان المادة يصح
ان يقال لها انها في الصورة لا تاذ كرنا ان معنى في هو ان يكون باعتبار العمل
والمادة لانتم الصورة بل بالمكس *

﴿ الفصل الثالث في رسم الجوهر ﴾

(الجوهر) هو الموجود لافي موضوع (فان قيل) يلزم منه ان يكون الله
تعالى جوهر او ايضا فان الجواهر الكلية موجودة في الموضوع (فنقول)
اما تفسير قولنا انه لافي موضوع فهو انه مأخوذ اذا وجدت كانت لافي
موضوع (ونحقيق ذلك) هو ان الموجود لافي موضوع قد نفي به الشيء
المحصل في الخارج مع انه ليس في موضوع وهذا لا يصدق الا اذا كان
موجودا في الخارج وقد نفي به الشيء الذي اذا كان موجودا في الخارج كان
لافي موضوع وهذا المعنى يصدق سواء كان في الخارج او لم يكن (مثاله)
يقال للسكين انه قاطع فانه ان عني به انه في الحال قاطع فذلك يكذب عليه
خدا ما لا يكون قاطعا وان عني به انه الذي يكون بحيث يقطع اذا وجد المنفصل
فذلك يصدق عليه سواء كان قاطعا بالفعل او لم يكن (ونحن) اذا قلنا للجوهر
انه الموجود لافي موضوع عني به المعنى الثاني والا لا كان يمكننا ان نحم على
شيء بالجوهريه الا اذا علمنا وجوده في الخارج وليس كذلك (واذا تحقق
ذلك فنقول) اما انصور الكلية الموجودة في الاضمان فهي وان كانت عند
ما تكون هنية فهي في موضوع الا انه يصدق عليها انها لو كانت في الخارج

لكانت لافي موضوع فيشذ تكوت جوهر او اما الباري تعالى
فلا يصدق هذا للمنى عليه لان هذا المنى انما يتحقق اذا كان للشئ ماهية
مناثرة للوجود حتى يحكم عليها بانها عند عرض الوجود لها تكون لافي
موضوع وذلك كاذب على الباري (وهذا الجواب) مبنى على ان وجود
البارى نفس ماهيته .

الفصل الرابع في ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا
(الاكثرون) على انه محمول على ما تحته حمل المقوم المقوم المقول في جواب
ماهية بحال الشركة اى حمل الجنس على انواعه .

(والافلون) على انه محمول حمل اللوازم الغير المقومة (والحق) مع لافلين وان
كانت حجبهم في ضيعة قلند كرها تم نين ضعتها ثم ردتها بالحجج الحقة فيه
(فنقول) نمكوافيه بوجوه خمسة (الاول) ان الجوهر هو الموجود
لا في موضوع والموجود غير داخل في شئ من الماهيات ولا في موضوع ايضا
غير داخل لكونه سليا واذا لم يجر دخول واحد منهم في الماهية لم يجر ايضا ذلك
عند تقدير احدهما بالآخر (الثاني) لو كان الجوهر جنسا وهو مقول على واجب
الوجود فيكون لواجب الوجود جنس فذاته مركبة من الجنس و الفصل
(الثالث) لو كان الجوهر جنسا وهو مقول على العقول والنفوس لكان
امتيازها عن الاجسام بفصل مقوم لها فيكون الملول الاول مركبا فيكون
قد صدر عن واجب الوجود الاحدى الذات اكثر من الواحد (الرابع) لو كان
الجوهر جنسا لكان اقل احواله ان يكون مقولا على ما تحته بالتواطؤ وليس
كذلك فان الجواهر المتفارقة اولى بالجوهريية والاستثناء عن الموضوع من
الاجسام وهى اولى بالجوهريية من الهوى (الخامس) كليات الاجسام غير
متساوية .

(الفصل الرابع في ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا)

متساوية لجزئياتها في الماهية فلو كانت الجوهرية من الأمور المقومة لكانت متساوية فيها وهو باطل (فنقول) أما الوجه الأول فهو مبنى على أن المفهوم من رسم الجوهرية الذي يحصل وجوده ومع ذلك لا يكون في موضوع وقد بينا أنه ليس المراد ذلك بل هو الذي لو اتصف بالتواجد الخارجي كان برئاً عن الموضوع (وأما الثاني) فله ما بينا أن الجوهرية على الوجه المذكور لا تتناول واجب الوجود (وأما الثالث) فإنا نبين بعد ذلك ما بينا أنه ليس إجماد النوع هو أن يوجد الجنس ثم يوجد الفصل ثم يضم أحدهما إلى الآخر بل إجماد الجنس هو نفس إجماد النوع لأنه متناظر له وإضافته إلى إجماد الجزء الجنس متقدم لكن المؤثر يؤثر في الفصل المؤثر في نوع الجنس فيكون تأثيره في الجنس بواسطة الفصل وذلك لاستعالة فيه من البسيط وإيضاً فالحق عندنا أنه لا استعالة في صدور أكثر من الواحد من البسيط (وأما الرابع) فله أنه ليس بعض الجواهر أولى بالجوهرية من البعض بل بعضها أولى بالوجود الخارجي من البعض وقد قلنا أن الوجود الخارجي ليس داخلياً مفهوم الجوهرية فله الجوهرية لا تفاوت فيها بالتقدم والتأخر وأما التقدم والتأخر فمأخذان إلى الوجود وهذا كما قلنا في الأعداد فإن الناقص متقدم في الوجود على الزائد لكن ذلك التقدم ليس في العدد بل في الوجود لم يتدح ذلك في كون العدد جُزْأًه ليس كون الثلاثة عدداً لاجل كون الاثنين عدداً وإن كانت الثلاثة إنما كانت موجودة لاجل كون الاثنين موجوداً (وأما الخامس) فله ما بينا (وأما هـ) فله هذه الأدلة فلنذكر المتمد وهو أربعة (الأول) الجوهرية لو كان جنساً لكانت الأنواع الداخلة فيه متأزماً عنها من البعض بفصول وتلك التصول

امان تكون في ماهياتها جواهر اولاً تكون فان لم تكن كانت امر اضا وذلك
محال لان المرض خوامه بالجواهر وما يقوم بالشيء لا يكون مقوما له فحين
ان يكون بجوها قول الجواهر عليه اما ان يكون قول الجنس او قول
اللازم فان كان قول الجنس كان الفصل مساوياً للنوع في التقوم بطبيعة
الجنس فيحتاج الى فصل آخر ويلزم التسلل وان كان مقولاً قول اللازم
الخارجية فذلك هو المطلوب (الثاني) ان النفس الانسانية جوهر مجرد
قائم بنفسه وسنستدل على ان علمها بنفسها لا يمكن ان يكون مكتسباً

(والحكماء) اتفقوا على ذلك بل زعموا ان علمها بنفسها هو نفس نفسها وذاتها
واذا كان كذلك فكان من الواجب ان يكون العلم بجوهريتها حاصلادانها
ويكون اولاً ولم يكن كذلك ثبت ان الجوهرية غير داخلية في ماهيتها بل هي
من جملة لوازمها (فان قيل) يجب ان علم الانسان لوجود نفسه غير مكتسب
لكن لم لا يجوز ان يكون علمه بماهية نفسه مكتسباً والجوهرية غير مقومة
لوجود النفس بل لما هيته اذا كان العلم بماهيتها مكتسباً جاز ان يكون العلم
بجوهريتها مكتسباً (فنقول) هذا باطل على اصول الحكماء لانهم اتفقوا على
ان علم الانسان بنفسه هو نفس نفسه فانه لو كان زائداً على نفسه لوجب ان
تكون في نفسه صورة مساوية في نوعيته لنفسه ويلزم منه اجتماع المثنيين وهو
محال واذا كان كذلك وجب ان يكون علمه بحقيقته هو نفس حضور حقيقته
مطلقته فاذا علم النفس بحقيقتها يجب ان يكون حاضراً ابداداً اذا كان كذلك
توجه الالزام (الثالث) انا اذا قلنا للجسم انه جوهر فها هنا امور ثلاثة (احدها)
استثناءه عن الموضوع (وثانيها) كون الماهية علة لذلك الاستثناء بشرط
الوجود (وثالثها) الماهية التي مرضت لها هذه الطية فان فرضنا الجوهرية
وقائمة بنفسها

بالاستثناء عن الموضوع لم يكن جنس لان الاستثناء عن الموضوع معنى سلبي
وان فرما هابكون الماهية علة لذلك الاستثناء بشرط الوجود لم يكن ذلك
ايضا معنى سلبيا لان علة الماهية حكم من الاحكام تحقق الماهية بد تمام تحتها
فان الشئ ما لم يتحقق ماهيته استعمال ان تصير ماهيته علة لشيء آخر هذا اذا سلمنا
ان كون الماهية علة لهذا الحكم امر يتبقي مع ان الحق ان ذلك لا يمكن ان
يكون امرا ثبويا لانه لو كان اقتضاء العلة معلوما وصفا ثبويا اذا عطاها لكان
اقتضاء هالذ لك الوصف الثبوتى ايضا زائدا عطاها ويلزم منه التسلسل
(ومع القول) بمجوازه فالقصور حاصل فانا نقول هذه الماهية هل تقتضى بما هي
هي امرا اوليا تقتضى فان لم تقتض كان ذلك اخرا جالا ل ماهية من العلية وان
اقتضت لم يكن بين الماهية وبين ذلك المقتضى متوسط والا لكان ذلك المقتضى
مقتضى للمتوسط لا للماهية مع اما قدر ضناء مقتضى للماهية هذا خلف ثبت
ان كون الماهية علة الاستثناء يمتنع ان يكون وصفا ثبويا فضلا عن ان يكون
معنى جنسيا هـ

(واما ان فرما) الجوهرية بالماهية التى عرضت لها تلك العلية (فنقول)
من المحتمل ان يكون مروض هذه العلية فى الجسم خصوص كونه جسما وفى
العدل خصوص كونه عدلا فان الماهيات المختلفة يجوز ان تكون مشتركة فى لازم
واحد واذا كان ذلك محتملا لم يكن هناك امر مشترك فكيف تجمل الجوهرية
جنس اسم ان ادنى مراتبه ان يكون هناك وصفا مشتركا فيه (الرابع) هو ان
الماهية التى يقال عطاها لها جوهر اما بسيطة واما مركبة فان كانت بسيطة فهي
غير داخلية اصلا تحت جنس لان الداخل تحت جنس لا بد وان يكون امتيازه
عن النوع الاخر الداخل تحت جنسه بفصل فيشذ تكون ماهية مركبة

وقد فرضناها بسيطة هذا خلف فإذا الماهية البسيطة غير داخلية تحت الجنس اضلأوهي داخلية تحت الجوهر فيجب أن لا يكون الجوهر جنسا وأما أن كانت الماهية التي يقال عليها الجوهر لا تكون بسيطة بل مركبة وقد عرفت أن كل مركب فيه أجزاء بسيطة وكل واحد من تلك الأجزاء إما أن يكون فيا عن الموضوع أو لا يكون فإن لم يكن كانت مقومات الجوهر غير غنية عن الموضوع والمتقوم به لا يكون غنيا عن الموضوع لا يكون غنيا عن الموضوع فالجواهر لا يكون غنيا عن الموضوع هذا خلف وإن كانت تلك الأجزاء البسيطة غنية عن الموضوع فيثبت صدق علم كونها جوهر أو يكذب علم أنها تحت جنس لما بينا أن البسيط لا يكون تحت جنس فليس من ذلك أن لا يكون الجوهر مقولا على ما تحت قول الجنس (فهذه جملة ما نقول) في بيان أن الجوهر ليس بجنس لما تحت (وأما المثبتون) لكونه جنسا فليس لهم شبهة في ذلك فضلا عن حاجة حتى نحتاج إلى القدرح فيها •

هو الفصل الخامس في بيان أن كليات الجواهر جواهر •

(الجوهر) بأقسامه الخمسة قد يكون كليا وقد يكون جزئيا وكذا أن الجزئيات جواهر فكذلك الكليات وبراهينه ثلاثة (الاول) قد عرفت أنه ليس كونه جوهرًا هو أنه في الخارج وليس في موضوع بل جوهرية كونه بحال متى وجد في الخارج كان لا في موضوع وظاهر أن الصور الكلية الذهنية المطابقة للجواهر لها ما هيأت تلك الماهيات متى وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع فإذا الكليات جواهر (الثاني) أن الكليات تحمل على الجزئيات التي لا شك في جوهريتها بهو هو ولا شيء من الأراض تحمل على الجواهر بهو هو فإذا لا شيء من كليات الجواهر بأراض فهي إذا جواهر (الثالث)

جوهرية

(الفصل الخامس في بيان أن كليات الجواهر جواهر)

جوهرية بالشخص ان كانت لا يملك الشخص وجب ان لا يكون ماعدا ذلك
الشخص جوهرًا وان لم يكن لشخصيته بل لماهية وجب ان تكون تلك الماهية
جوهرًا كيف ما وجدت •

(وفي هذه) الحاجة نظرنا اذا جعلنا شخصية زيد على الجوهرية لا يلزم ارتفاع
الجوهرية عند عدم شخصية زيد لان المألوم الواحد النوعي يجوز ان تكون
له علة كثيرة كما سيأتي •

(واحتج) من اعتقد الجوهر جنسًا لما تحته بان الماهية لو كانت انما تصير
جوهرًا عند وجودها في الاعيان ووجودها في الاعيان امر عرضي لزم
ان يكون عرض المارض للماهية سببًا لثبوت وصف ذاتي له وذلك محال
وان كان زواله سببًا لزوال الامر الذاتي وذلك ايضا محال فاذا اكليات
الجواهر جواهر •

﴿ الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات ﴾

(يجب) ان نعلم ان الاولى متأخر للاول فان الذي يكون ثبوت الحصول له
قبل ثبوته لغيره هو الذي يكون حمل ذلك الحصول عليه بالتقدم والتأخر
مثل الوجود فانه للواجب اولًا وللممكن ثانيًا فاما الاولى فهو الذي تكون
اللواحق والكمالات المارضة له لما هو هو أكثر مما لغيره بمقتضاويهما في
الماهية وذلك التفاوت اما لتخلف شرط او لتحقق مانع ثم اتفقدنا ان
الجزئيات ليست قبل الكليات في الجوهرية بل هي اولى بالجوهرية على
التفسير المذكور وذلك من اربعة اوجه •

(الاول) من جهة الاستثناء والحاجة فان الكلي محتاج الى الشخص

(الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهرية من الكليات)

اذلولا الشخص لما كان للكل وجود والشخص غني من الكل فان الكل هو القول على كثيرين ولو احتاج الشخص الى الكل لاحتاج الشخص الى شخص آخر يكون معه ليكون الكل مقولا عليهما •

(الثاني) تقدمه بحسب استقرار الامر المتبر في الجوهرية وهو الوجود لاني موضوع فان الجوهرية هي كون الماهية بحيث اذا وجدت كانت لاني موضوع والاشخاص قد حصل لها ذلك الوجود والكليات لم يحصل لها بذلك •

(الثالث) من حيث التفضيلة وهو ان القصد في التكوين متوجه الى صيرورة النوع شخصا ليتمكن ان يحصل في الاعيان •

(الرابع) السابق الى النسبة لان اول شيء عرف انه لاني موضوع هو الاشخاص الجزئية •

(واعلم) ان للكليات تماوتا في ذلك فالانواع اولى بالجوهرية من الاجناس فانها اشد مشاركة للاشخاص من الاجناس فتكون نسبة الجنس الى النوع كنسبة النوع الى الشخص فالاجناس تسمى الجواهر الثلاثة لهذا السبب •

(واعلم) انا اذا قلنا الجواهر المحسوسة اولى بالجوهرية من المقولة فلا نفى بالمقولة الا الكليات المحسوسة واما الاشخاص العقلية المجردة المتعارفة فلا يخفى عليك انها اولى بالجوهرية من الاشخاص المحسوسة وكيف لا وهي اسبابها في الوجود وحيث كانت اسبابا لها في الوجود كانت غنية عنها فكانت معنى الاحتناء الذي هو معتبر في الجوهرية لها اتم (واما الفصول) فاما المنطقية فهي جواهر لاها محمولة على الجواهر حمل هو (واما البسيطة) كما نطق فهي ايضا جواهر لانها مقومات للانواع التي

هي جوهر ومقوم الجوهر جوهر (ولتأمل ان يقول) هذا باطل بالبيان
فانه جزء الابيض المحلول على الجوهر مع انه ليس بجوهر.

﴿ الفصل السابع في ان الجوهر لا خد له ﴾

﴿ هذه المسئلة انما تشكل في الجواهر المصورة ولقد توسط الشيخ وبين
انه تراعى تعقلى فاننا ان شرطنا في الضدين ان يكونا متتابعين على الموضوع
فليست الصور بتضادة لذ ليس لها موضوع وان لم نشترط ذلك بل حكنا
على كل معنيين بما تجاز على المثل سواء كان المثل موضوعا او محلول فالصور
متضادة كالنارية والمائية والارضية والهوائية ﴾

﴿ الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة ﴾

(بيل) الاشارة دلالة حسية او عقلية الى الشيء لا بشرطه فيها غيره والاشارة
الى الاعراض انما تكون بعد تميزها وتغيرها على ما علمت معلول المادة فانما
الاشارة اليها بعد الاشارة الى تلك المادة.

(فان قيل) اليس انت تشخص المادة معلول الاعراض التي تشخصها
(خلة سيأتي) في باب العلم.

(واما الاشارة) العقلية فهي لا تتناول الاعراض الشخصية الامن جهة
العلم بأسبابها والشيء اذا عرف بأسبابه كان كليا كما سيأتي تحقيقه والكل
لا يمكن الاشارة اليه لانه امر يمكن وتوهم الاشتراك فيه والاشارة تنافي
ذلك (وذلك ينهك) على ان كليات الجواهر ايضا لا يمكن الاشارة اليها
واما الكلام في ان العقل هل يمكنه الاشارة الى موجود مجرد بحيث يفرضه
مما يساويه في نوعيته لو وجد فسيأتي.

(الفصل السابع في ان الجوهر لا خد له) (الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة)

هو الفصل التاسع في بيان ان الجور هو المقابل للاضداد
النير الاضافية لاستعاطه في ذاته لا على سبيل التبعية لنير .
(واحترازنا) بذلك عن الظن والقول فانها يتغير ان عن الصدق الى الكذب
بما يتغير المقتنون والمخبر عنه ومع ذلك فلا يتغير ذات الظن وانما يتغير نسبة
واضافته وهذه الخاصية غير حاصلة في الجواهر العقلية لبعدها عن التغير
والافعال ولا في الجواهر الكلامية لان الكلي مشتمل على كل شخص
ولا يصدق ان كل شخص ابيض او اسود .

(فان قيل) المرض الكلي يقبل الضدين كاللون يقبل الياضية والسوادية
(فتقول) اللون الذي هو حصة السواد يمتنع ان يبقى عند زوال السوادية
عنه حتى تصف بفصل البياض (نم انما يقال) اللون يقبل الضدين اما بمعنى
بعض وبعض واما بان مجرد اللونية في الوجود فيكون قابلا لاي الفصلين
شئنا منهما ونيس الكلام فيه انما الكلام في شئ يحصل في الخارج قبل
الضدين ولو كان اللون في الخارج قبل السواد تارة والياض اخرى لما كان
سواد او بياضا بل مسودا وميضيا وهذا باطل واذا قد استوفينا خواص
الجواهر فذكر خواص الاعراض .

هو الفصل العاشر في ان المرض ليس بجنس

(المشهور) والحق متطابقان على ذلك وبراهينه ثلاثة (الاول) انا تصور
ماهية السواد والياض والخط والسطح ونشك في كونها امراضا ولولا ان
المرضية امر غير مقوم لامتنع ذلك .

(الثاني) ان المرضية عبارة عن نسبة الشئ بالكل الى الموضوع والطبايع
للحسية لا بد وان تكون مسندة الى امور داخلية في الذات لا الى نسب

عارضة

مشبهة

(الفصل التاسع في بيان ان الجور هو قابل للاضداد)

(سبب في ان المرض ليس بجنس)

مأثرة لذات *

(الثالث) ان المرضية مقولة على ما تحتها بالتشكيك والجنس غير مقول على ما تحتها بالتشكيك فوجب ان لا يعكس كون جنسها بيان الصغرى ان بعض الاعراض تعلقه بالموضوع آكد من البعض فان النسب والا ضاقت اشد حاجة الى الموضوع من البعض فاذا المرض يكون مقولا على ما تحتها بالتشكيك *
(واعترض على هذا) واحد من اهل العلم فقال اليس ان الحكماء قد قالوا ان بعض الجواهر وان كان قبل البعض ولكن ذلك التقدم لما كان في الوجود لافي الجوهرية لم يلزم اخراج الجوهر عن ان يكون جنسا وكذلك بعض الاعداد وان كان متقدما على البعض ولكن لما كان ذلك التقدم في الوجود لافي معنى المدية ولم يلزم اخراج المدعي ان يكون جنسا فكذلك هاهنا لم لا يجوز ان يقال الاعراض كلها متساوية في محل المرضية عليها ويكون التفاوت عائدا الى وجوداتها وعلى هذا التقدير لا يلزم ان يكون المرض مقولا على ما تحتها بالتشكيك *

(واجب) عنه قيل هذا انما يلزم اذا كان للمرضية مفهوم آخر سوى كونه موجودا في الموضوع فاذا لم يكن للمرضية معنى سوى وجوده في الموضوع ففي وقع التفاوت فيه فتدفع التفاوت في نفس مفهوم المرضية (وللغالب الاول ان يقول) ليس من شرط كون المرض عرضا ان يكون موجودا في الخارج و يكون مع ذلك في موضوع بل من شرطه ان يكون بحال متى كان في الخارج كان في موضوع كما قلتم في الجوهر انه ليس عبارة عما وحد في الخارج غياعن الموضوع بل الذي اذا وجد في الخارج كان غياعن الموضوع فلي هذا كون المرض عرضا مغايرا لوجوده وعندها اتود المطالبة *

﴿ الفصل الحادي عشر في استعالة الانتقال على الأمراض ﴾

(البرهان) المشهور فيه ان العرض لا يخلو لما ان يكون محتاجا الى الموضوع
 او لا يكون فان لم يصح محتاجا الى الموضوع امتنع ان يمرض له ما يصير
 محتاجا الى الموضوع فان الشيء اذا لم يصير محتاجا الى شيء آخر لا يخلو فمرض
 يمرض له وان كان محتاجا فلا يخلو ما ان يكون محتاجا الى موضوع معين
 او موضوع غير معين ومحال ان يكون غير معين لان الشيء المعين لا يقتضي
 اي شيء كان فاذا آلا بدله من موضوع معين فاذا اخصوصيته مطلقة بذلك
 الموضوع فاذا امتنع ان يفارق ذلك الموضوع •

(ولقائل) ان يقول ان هذا يبطل بالجسم المعين فانه لا بد وان يكون له حيز معين
 ووضع ومع ذلك فلا يستدعي حيزا معينا شخصيا بحيث يتمتع انتقاله عنه
 وايضا فالمادة محتاجة الى صورة لكن لا الى صورة معينة بل الى اي صورة
 كانت فلم لا يجوز ان يكون المرض كذلك وايضا فلم لا يجوز ان يقال المرض
 محتاج الى الموضوع وهو من حيث هو كذلك متعين في طبيعة نوعه غير مبهم
 فاما وحدته الشخصية فغير محتاج اليها والحاصل ان الابهام في الوحدة
 بالشخصية والحاجة الى الوحدة بالنوعية فاما المحتاج اليه متعين وما هو غير
 متعين غير محتاج اليها وايضا فان النفس الناطقة محتاجة في حدوثها الى مادة
 متعينة مع انها اذا فارقت تلك المادة لا تعدم فلم لا يجوز ان يكون هذا
 كذلك والاولى بنا ان نحرر هذا البرهان على وجه يسقط عنه هذه
 الاعتراضات •

(فنقول) المرض المعين لا شك ان تعيينه امرؤاخذ على ماهيته كما ثبت وذلك
 الثمين اما ان تقتضيه الماهية لنفسها اول شيء من لوازمها او لا امر غير لازم

والقسمان الاولان بوجوب ان يكون نوعه في شخصه لكنه ليس كذلك
وايضاً يلزم ان يكون قائماً بذاته مستغنياً عن كل الموضوعات لانه يستغنى
في تبيينه بذاته عن كل شيء ولما بطل ذلك ثبت ان تلك الخصوصية لماعلة
من الخارج وهي ان كانت محل امتعت مفارقة عنها اوحالة فيه فيكون
هو مكنتها في وجوده بوجوده وفي تشخصه بما محل فيه فيكون غنياً عن المحل
فلا يكون عارضاً هذا خلف اولا حالاً فيه ولا محلاً له فيكون نسبتاً اليه كنسبة
الى غيره فلا تكون هذه الشخصية معينة وقد عرفت ان علة تلك الخصوصية
هي المادة المتميزة المذكورة بالاخر ارض الشخصية السابق وجودها على وجود
هذا الحادث بالزمان ولذا ثبت ان علة خصوصية الرض المميز هي نطقه
بالموضوع المميز فاذا غارقت تلك المادة فقد بطلت علة خصوصيته فبطل
خصوصيته وتخرج على هذا الاشكالات المذكورة (اما الجسم المميز)
فتبين الصورية المتميزة لمادة المتميزة لتبين الصورة السابعة وعلى هذا
الترتيب لا الى اول (١) ولما لم يكن تبيين الجسم بسبب الوضع والميز المميز
لا جرم امكنه ان يفارق (واما المادة) فانها محتاجة الى الصورة من حيث هي
صورة والصورة من حيث هي صورة امر معين (فان قالوا) لم لا يجوز ان
يكون الرض محتاجاً الى الموضوع من حيث هو موضوع وهو من
معين هو كذلك معين (فتقول) هذا هو الشك الثالث وحله ان
مبدأ وجود المادة ليس هو شيء من هذه الصور بل العقل الفعال وهو
موجود متعين الوجود متشخص وهذه الصور شرائط في امكان تأثيره
في استبقاء هذه الحيوى ومن الجائز ان يكون المؤثر معيناً ويكون تأثيره

(١) هكذا في الاصول ولعل معناه لا لما قلناه ١٢

موقفاً على أمور كثيرة باعتبار وجه مشترك حتى ان أي واحد منها حصل كفى وأما هنا فقد بينا ان الذي هو سبب تعيين المرض المعين هو الموضوع المتخصص باللاحق الجزئية فيمتنع ان تكون وحدته نوعية اذ الواحد النوعي لا يقرر في الخارج فاذا لا بد من ان تكون علة تعيينه شيئاً معيناً شخصياً (واما النفوس الناطقة) فان الابدان كانت شرائط في حدوثها لانها كانت في جوهريتها غنية عن تلك المواد ولهذا لم تنطبع فيها اصلاً (واما الاعراض) فانها كما احتاجت في حدوثها احتاجت في وجودها الحادث الذي هو تعيينها الى الموضوعات فاذا مفارقتها عنها توجب اندامها.

(الفصل الثاني عشر في صحة قيام المرض بالمرض)

(المشهور) امتناعه لان المعنى بقولنا ان (ج) حل في (ب) ان حصول (ج) في الحث والجز الذي حصل فيه (ب) ليس على سبيل الاستقلال بل على طريق التسع بمحصل (ب) فيه فان لم يكن لب حصول في ذلك الجز على سبيل الاستقلال لم يكن جمل احد الحاصلين تبعاً للآخر اولى من العكس فاما ان يقوم كل واحد منهما بالآخر وهو محال اولا يقوم واحد منهما بالآخر وهو الحق بل هما بمحصلان في ذلك الجز تماماً كذا فيكونان حالين في ذلك ذلك وذلك الثالث ان كانت عرضاً عاد الكلام الاول وان كان جوهر ا فهو المطلوب .

(ونحن نقول) التخلل فيما قالوه في تفسير الحلول بل الحق ان المعنى بالحلول ان يخص شيء بشيء بحيث يصير احدهما منوياً بالآخر وحيث يسمى الناعت سالاً والنعت محلاً (فان قالوا) وما حقيقة ذلك الاختصاص (فنقول) انه لا طريق

(الفصل الثاني عشر في صحة قيام المرض بالمرض)

لا طريق لنا الى معرفة ماهية ذلك الاختصاص الا بذكر هذا اللازم وليس اذا لم يعرف حقيقة الشيء بقومائه وجب في ذلك الشيء فان اكثر الاشياء انما نعرفه باللازم ومما يحقق ما قلناه ما ينبت ان الوجود زائد على الماهية ولا يمكن تفسير اتصاف الماهية بالوجود بما قالوه وايضاً فلان الوجودات قد توصف بالنسبة الى الوجودات مع انه لا يمكن تفسير ذلك الاتصاف بما قالوه وايضاً فلما يجب الوجود نوت - واء كانت حقيقة او اضافية ولا يمكن تفسير ذلك الاتصاف بكون ذاته مؤثراً فيها فان المؤثرة حاصلة له بالنسبة الى العالم مع انه غير موصوف بالعالم فبطل ما قالوه (واذا ثبت ذلك فنقول) اما اذا قدرنا مرضين يحصل بينهما من الاختصاص ما يصير احدهما متروكاً بالآخر مع امتناع اتصاف الجسم بذلك الاخر فخطأنا حيث ان احدهما مرضين حال في الآخر مثله ان البطوء وصف وجودي زائد على وجود الحركة فانه سيظهر لك ان البطوء ليس تختل السكيات بل هو كيفية زائدة على وجود الحركة ثم ان الجسم يتم ان يكون موصوفاً بالبطوء فان الجسم الذي يكون في جسمه بطيء غير مقبول فاذا الموصوف بهذا البطوء هو الحركة لا الجسم وكذلك الاعراض الموجودة كل واحد منها موصوف بالوحدة وقد عرفت انها عرض (وهذه قاعدة) شريفة عظيمة تنبئ عليها اصول شريفة عظيمة فان المخالفين يقدحون في اثبات الجواهر الغير الجسمية بناء على هذه المقدمة وهي انها اذا كانت موصوفة بالصفات والوصف يقتضي كون الموصوف متعيناً لما ذكره فأتجروا مطلق بهم (ومن الناس) من ثبت كون واجب الوجود جسماً بهذه المقدمة فلا بد من اعلان النظر فيها •

الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالهلين (جوز)
 (جوز) نوم ذلك وبرهان بطلانه انه لا يتخلوا ما ان يقال المرض الواحد
 انقسم حتى وجد كل جزء منه في جزء من موضوعه وذلك مما لا نزاع فيه
 لو يقال الشئ الواحد بينه موجود في كلا الهلين وهذا محال لان البداهة حاكمة
 بان الذي وجد في هذا المهل ليس هو الذي وجد في المهل الآخر (ولانا)
 لو قدرنا ان يكون القائم بالهلين مرضين لم يكن حال المرضين في الاثنية
 الا كحال المرض الواحد القائم بالهلين فيؤد اي الى ان لا يفصل الاثنان عن
 الواحد وهو محال فاذا امتنع قيام المرض الواحد بالهلين (فان قيل) هذا يبطل
 بالعدد فانه مرض وهو مارض لا مور كثيرة وكذلك الكلية ماضية
 لا مور كثيرة (فان قلتم) تلك المجموعات لها من حيث هي كذلك وحدة
 ثم تعرض لها باعتبار تلك الوحدة هذه المراض (فنقول) وتلك الوحدة
 ان مرضت لها بعد عروض وحدة اخرى يلزم التسلسل والا فلاشكال
 لازم (الثاني) قالوا المضافات اما ان يقوم بكل واحد منها اضافة على
 وحدة فحينئذ يحكون كل واحد منها منقطعا عن الثاني فلا بد بينهما من
 راجلة وما لم يتم بهما مرض واحد لم يمكن الربط حاصلا (خل الاول)
 ان الموضوعات الاعداد وحدة باعتبارها صارت موصوفة بتلك الصور
 العددية كما يتنا فيها سلف (واما الثاني) فله ان الرابط بينهما هو الوحدة
 النوعية وهي غير حالة في احد الشخصين دون الآخر فالمضافة مطلقا امر
 مشترك بين المضافين واما كون هذا مضافا الى ذلك فغير موجود في الآخر
 يؤكد ان كوني قريبا لك منائر لكونك قريبا لي فان اضافتك بالنسبة الي
 غير ثابتة لي والا لكنت اخا لنفسى وابا لنفسى وذلك محال وظهر هذا المعنى في
 المضافات

المضافات المختلفة الطريقين أهمها وكل •

(الفصل الرابع عشر في أن الحال يجب أن تنقسم لا تقسم الكل)

﴿ الفصل الرابع عشر في أن الحال يجب أن تنقسم لا تقسم الكل ﴾
 (احتج الشيخ) على ذلك بأن قال الجسم ذو القوة البسيطة إما أن يكون القوة
 حاصلة في جسمه أو حاصلة في أطرافه مثل اليأس والقنوط أو لا في جسمه
 ولا في أطرافه فإن لم يكن في جسمه ولا في أطرافه فليس موجوداً فيه وإن
 كان في جسمه أو في أطرافه فأي جزء أخذته من الجسم لم يخل إما أن يوجد
 فيه القوة أو لا توجد فإن لم توجد فذلك الجزء خال عن القوة فليس ذلك الجسم
 بكليته فيه تلك القوة بل تلك القوة في بعض من ذلك الجسم دون بعض
 وهكذا الحال إذا كانت القوة في الأطراف المنقصة وإن كانت في طرف غير
 منقسم كالنقطة وجب أن لا توجد في الجسم الكرى لأن النقطة لا توجد إلا بعد
 الحركة التي هي بعد القوة التي هي في النقطة والشيء لا يتأخر عن نفسه وإيضاً
 ستعرف في علم النفس أن النقطة لا تكون حاملة لقوة ولا صورة وإن وجدت في
 كل واحد من أجزاء الجسم القوة فإما أن تحصل تلك القوة بتمامها في كل واحد
 من تلك الأجزاء فيكون للفعال الواحد فعال كثيرة وتعد بطلناه وإما أن يوجد
 في كل جزء من الكل جزء من الحال وذلك يقتضي انقسام الحال لا تقسام الكل
 (ولا يترض) على هذه الحجة بالشكل حيث يقال الشكل موجود بتمامه
 في الجسم ولا يوجد الشكل في أجزاء الجسم (لأننا نقول) أجزاء الشكل توجد
 في أجزاء الجسم ولكن أجزاء الشكل ليست مساوية لكلاً في الماهية لأن الشكل
 فيها تراكيباً (فإن قيل) من الأعراض ما لا ينقسم بالتقسيم محله كالوجود
 والوحدة والامتناع فلم لا يجوز أن يكون الأمر في سائرهما كذلك (واعلم)
 أن الشيخ لما تمسك في إثبات تجرد النفس الناطقة بقوله لو كان النفس جسماً

لا تقسم العلم للمطلق بالأمور التي لا تقسم بسبب اتقسام ذلك الجسم (أورد)
بعض تلامذه عليه هذه المعارضات (فأجاب عنها بجوابين) الأول أن قال
المقول من حيث هو، قول لا يقسم إلا إلى أجزاء مختلفة فلا تحمل الأجسام
والا لا تقسمت إلى أجزاء متشابهة ولما هذه الأجزاء ليست مقولات
الذوات بل لها أن تكون مقولة وغير مقولة فلا بأس بأن يمرض لها قبول
الانقسام إلى أجزاء متشابهة (الثاني) قال في موضع آخر الأشياء التي تمرض
للأجسام يستحيل أن تمرض لها من حيث لا قبل القسمة بل لو كان شيء مثلاً
لا يقبل القسمة في نفسه ثم عرض للجسم فانه عند ذلك يصير قابلاً للقسمة فالشيء
من حيث هو في جسم لا يكون إلا بحيث يقسم والمقول من حيث هو واحد
مقول لا يقسم فالشيء الواحد لا يكون في الجسم من حيث هو مقولاً
(وزيف بعض المتأخرين) كلا الجوابين فقال أما الأول فتقوله الصورة العقلية
لما تمتع اتسامها إلى أجزاء متساوية الطبيعة لمتتم حلوها في الجسم فهل ورد
النقض إلا طيه فإن الواحد لا يقسم إلى أجزاء مختلفة ولا إلى أجزاء
متشابهة ومع ذلك حلت الجسم (وتقوله) الوحدة والوجود والاضافة العارضة
للأجسام ليست مقولة بل لها أن يكون مقولة وغير مقولة فاسكن أن تقبل
هذا الضرب من القسمة فهو من العجائب لأنه إنما حال حلول المقول في الجسم
لوحدة لا لمقوليته إذ لو جعل للمانع من الحلول نفس المقولية لكان
ذلك تمليلاً للشيء بنفسه ويحل هذا الكلام منزلة قوله المقول يتمتع حله
في الجسم لأن المقول يتمتع حله في الجسم ومعلوم أن هذه القضية ليست
بينة بذاتها بل هي محتاجة إلى الوسط وذلك الوسط هو الوحدة في المقولية
ونحن لما بينا أن نفس الوحدة لا يتمتع حلوها في الجسم فكيف تكون الوحدة

مانعة غيرها من الحلول في الجسم (واما الجواب الثاني) فقوله كل ما يمرض للجسم فهو منقسم متعرض بالوحدة وقوله لو كانت شئ متمتع الاقسام في نفسه ثم مريض للجسم فانه يصير منقسما باقسامه (فنقول) هذا الكلام باطل لانه الشئ متمتع الاقسام اذا مريض للجسم فلما ان تبين حقيقته اولا ببقى فان بقيت حقيقته استحالة ان يمرض له الاقسام لان ما بالذات يتمتع ارتفاعه لم يمرض عارض وان لم يبق حقيقته فكيف يقال ان ذلك الشئ انقسم وايضا فان جاز ان يكون الشئ في نفسه مستحيل الاقسام ثم انه يصير منقسما لغير رتبة تارضا للجسم فيجوز ايضا في الصورة العقلية ذلك والذي نقوله نعم في الجواب من الوحدة ان الوحدة لها اقسام كثيرة كما ذكرنا والموجود منها في الجسم هو الوحدة الاتصالية وهذه الوحدة الاتصالية مائة من الاقسام بالقل وغير مائة من الاقسام بالوهم فلا جرم ما دامت حاصلة يتم حصول الاقسام بالقل (فان قيل) فلم لا يجوز ان تكون الصورة العقلية وان استحالة طليا الاقسام بالقل الا انه يجوز عليها الاقسام الوهمي وحيث تكون جسمانية (فنقول) لان القصة الوهمية في الجسمية توجب حصول اجزاء متشابهة في الوحدة الاتصالية وذلك غير متمتع واما الصورة العقلية فلوحلت الجسم لا فرضت فيها بالوهم اجزاء متشابهة وقد قامت الحاجة في كتاب النفس على امتناع ان تكون للصورة العقلية اجزاء متشابهة واما الامانة فليست هي من الامراض السارية في الجسم ولو سلم وجودها فلا يلزم انقسامها (وتحقق ذلك انما يتحقق بذكر اشكال آخر) وهو ان النقطة مريض ولها موضوع وذلك الموضوع ان كان متجزيا واجب انقسام النقطة باقسامه او غير متجز ولا بد وان انتهى الى المتجزى وبود لزوم

الاقسام (واجب عنه) بأن اختصاص الاعراض بمعالها قد يكون بالسريان وقد لا يكون بالسريان (فالاول) مثل اللون السارى في سطح الجسم فان اى جزء فرضته من السطح افترض فيه جزء من اللون فمثل هذا يجب ان ينقسم باقسام محله •

(واما الثانى) فكما اختصاص النقطة بالجسم فانك اذا فرضت في الجسم انقساماً فانه لا يفترض في اجزاء الجسم اجزاء من تلك النقطة فمثل هذا لا يوجب الانقسام وهكذا الاضافات فانك اذا فرضت قسمة في ذات الابدان لا يفترض في كل واحد من نصف الابدان (فاذا الحق) ان يقال المرض السارى في المحل المنقسم يجب ان يكون منقسماً (ان يقال) لا اختصاص الذى يكون على وجه السريان امر مقول فاذا ذكرنا حقيقة الاختصاص التى تكون بغير السريان (فنقول) اما الاختصاص فشاهد فان نهاية الشئ مختصة بالشئ وعدم السريان ايضاً معلوم فلا يضرنا الجعل بصكيفية ذلك الاختصاص في فرضنا وان التزم ملتزم ان النقطة ليست اسماً وجودياً كان ذلك اولاً له عند الاستدلال في مسألة النفس (ثم نقول) في ان المحال هل يكون سبباً بقوام محله اتفق المتأخرون عليه وسواء مثل هذا المحال صورة ومثل هذا المحال هيولى وهو عندنا محال لان المحال يحتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى المحال لزم الدور (لا يقال) مثل هذا المحال لا يحتاج الى المحل بل يتبع وجوده وجود شئ يصير محلالاً وموصوفاً به بعد صدوره عنه ان سلمنا حاجة المحال الى المحل لكن المحل يحتاج الى المحال بعد حدوئه والمحال يحتاج الى المحل في حدوئه والمحل قبل حدوئه متقوم بمحال آخر فيلزم الدور ثم ان سلمنا ان الصورة محتاجة الى المادة بعد حدوثها ولكنها محتاجة الى تلك

تلك المادة بعينها وتلك المادة بينهما غير محتاجة الى تلك الصورة بيناهل الى
مطلق الصورة فلما اختلفت الجهتان اقطع الدور (لانا نقول) اما عن الاول فيلزم
ان لا يكون حدوثها عن الالة المقارفة وموقفاً على استعداد المادة وذلك قد مضى
بطلانه (وعن الثاني) فلان الصورة لو لم تحتاج الى المادة الا في حدوثها
لما انطبقت بعد حدوثها في المادة كما في النفوس الناطقة (وعن الثالث) فلان
تلك الصورة غير محتاجة الى عين تلك المادة والا لامتنع حلول مثلها في غير
تلك المادة فاذاً حاجة كل واحد منهما الى الآخر من حيث ماهيته لا من حيث
شخصيته فلم تختلف الجهتان (واذا قد تكلمنا) في الاحكام الكلية للجواهر
والاعراض فلتختم الباب باسم مشترك بينهما وهو انه هل يجوز ان يكون الشيء
الواحد جوهرًا وعرضًا معاً ام لا

(الفصل الخامس عشر في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرًا وعرضًا
(جوز قوم) ذلك واستبعده الشيخ غاية الاستبعاد وهذا البحث انما يقع
في الجواهر الصورية واما في الجواهر المقارفة فكل لان الذي يكون قائماً
بذاته لا يصير محتاجاً الى المحل (واحتج) الشيخ على امتناع ذلك بان قال اما ان
بالجوهر ما لا يكون متعلق الوجود بالموضوع اصلاً ونفى بالعرض ما يكون
متعلق الوجود بالموضوع أي موضوع كان والشيء الواحد يمتنع ان يكون
غنياً عن كل الموضوعات ومع ذلك يكون له تعلق بشيء من الموضوعات فاذاً
الشيء الواحد لا يجوز ان يكون جوهرًا وعرضًا (واما المجوزون) لذلك
فقد احتجوا بامور ثلاثة (الاول) ان فصول الجواهر جواهرهم ان الحكماء
يقولون للتفصيل انها كيفيات والكيفيات اعراض فالتفصيل مع انها
جواهر اعراض (الثاني) ان الحرارة جزء من الحار والحار جوهر فالحرارة

جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالحرارة بالنسبة الى الحار من حيث هو
 خارج جوهر لكنها بالنسبة الى الجسم القابل لها عرض فهي جوهر وعرض
 بالنسبة الى الامرين (الثالث) العرض في المركب كجزء منه كاليابس في اليابس
 وكل ما هو في الشيء كجزء منه لم يكن عرضاً فيه وكل ما لا يكون عرضاً في الشيء
 كان جوهرآ فيه لكنه بالنسبة الى الجسم القابل له عرض فالشيء الواحد جوهر
 وعرض (فنقول) اما الاول فهو ركيك لان قول الكيفية على الكيفية التي هي
 مقولة وعلى الفصول باشتراك الاسم (واما الثاني) فنضيف لان الحار عبارة عن
 الشيء ذي الحرارة ولا يلزم من كون ذلك الشيء جوهرآ ان تكون
 الحرارة جوهرآ (واما الثالث) فنقول قولكم العرض في المركب كجزء منه مسلم
 وقولكم كل ما هو في شيء كجزء منه فلا يكون عرضاً فيه فليس كذلك على
 الاطلاق فانه ليس من شرط كونه عرضاً ان يكون حصوله في جميع الاشياء
 حصول العرض في الموضوع حتى يلزم انه اذا لم يكن في المركب كون العرض
 في الموضوع ان يصير جوهرآ بل شرط الجوهر ان لا يكون في موضوع
 اصلاً فالعرض وان لم يكن وجوده في المركب وجود العرض في الموضوع
 الا انه بالنسبة الى المحل وجوده في موضوع وذلك يكفي في حصول العرضية
 (فالخامس) ان شرط الجوهرية البراءة عن كل الموضوعات واما العرضية
 فهي مما يتحقق لاجل التعلق بموضوع واحد فالعرض في المركب وان
 لم تكن عرضيته حاصلة من هذا الوجه الا انه عرض لاجل تعلقه بالموضوع
 (هذا يحصل كلام الخصمين) (ونحن نقول) ان لا اصحاب هذا المذهب
 ان يحتجوا على مذهبهم بما هو احسن من كل ما قالوه (هكذا) اذا حل شيء في شيء
 فانه يكون لذلك الحال اعتبارانه في ذلك المحل واعتبارانه في ذلك المجموع مثلاً
 الحرارة

الحرارة لها اعتباراتها في الحار واعتباراتها في البارد فاما اعتبار كون الحرارة في الحار فظاهر انه لا يوجب الرضية لان الحرارة جزء من الحار ومن شرط الرضى ان لا يكون جزءاً من الموضوع واما اعتبار كونها في المحل فلا يخلو اما ان يمتلئ محل يتقوم بما يحل فيه او لا يمتلئ ذلك والاول باطل لوجهين (الاول) هو ان الحال محتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور (الثاني) ان هيولى العناصر مشتركة بين صورها على ما يظهر فلو كان لموجود شيء من صور العناصر مدخل في تميم وجود الهيولى لزم ارتفاع الهيولى عند ارتفاع تلك الصورة فيستدلا تكون الهيولى مشتركة (ومما يؤكد ذلك ويوضحه) ان ارى الحيوانية اذا عدت فانه لا تعد جسمية بدون تلك الحيوانية (وايضاً انهم قالوا) الحيوان مركب من الجنس والفصل والجنس هو الجسمية والفصل هو الصورة الحيوانية وقالوا الصورة الحيوانية مقومة لتلك الجسمية (وهذا باطل) لان القوة الحيوانية حالة في تلك الجسمية هي عرض العرض في محله فلو افتقرت تلك الجسمية الى الصورة الحيوانية فقد دار الافتقار على نفسه واذا ثبت ذلك فكيف يقال ان يقال ان تلك الجسمية كانت متقومة بتلك الصورة الحيوانية (فظهر مما قلنا) امتناع تقوم شيء من الحال بشيء مما يحل فيها فاذا كل حال فهو بالنسبة الى محله عرض فاما ان يقال انه عرض مطلقاً حتى يكون هو بالنسبة الى المركب عرضاً فيستد بطل الفرق بين الصورة والمرض ويكون ذلك مخالفاً للاجماع المنقذ بين اهل العلم وايضاً فلان جوهر الشيء في اللغة عبارة عن اصله والمرض هو الذي يكون عارضاً ولا بد وان يكون خارجاً ومعلوم ان الحرارة بالنسبة الى الحار من حيث هو حار داخله فيه فيصير ان يقال انها داخله في الجوهر الحار وهي بالنسبة الى

الجسم القابل لمغاير داخله فيه بل تكون خارجة عنه عارضة له فتكون عرضاً بالنسبة إليه فظهر ان الشيء الواحد كيف يمكن ان يكون جوهر او عرضاً (هذا ما يمكن) ان يتركب به اصحاب هذا المذهب (والجواب) عنه بيان في باب تعلق المادة بالصورة وبالله التوفيق (هذا ما اردنا ذكره) من خواص الجواهر والاعراض في هذه المقدمة (ولما اختلفا) فاحدهما مشتملة على بيان احكام الجواهر والاخرى على بيان احكام الاعراض ويجب تقديم الجملة المشتملة على احكام الجواهر على الجملة المشتملة على احكام الاعراض لتقدم الجواهر على الاعراض بالذات الا ان المباحث الواقعة في اقسام الجواهر واحكامها لما كانت اكثرها لا يتقرر ولا يتضح الا باصول مبررة في احكام الاعراض فلذا المنذر قد منا احكام الاعراض على احكام الجواهر .

﴿ الجملة الاولى في احكام الاعراض ﴾ وفيها مقدمة وفنون خمسة .

(اما المقدمة) ففي بيان عدد القولات وهي عند الحكماء المتعبر بن عشر واحدة جوهر والتسع الباقية عرض وهي (الكم) (والكيف) (والمضاف) (والابن) (والمني) (والوضع) وقد يسمى النسبة (والملك) وقد يسمى بالجدّة والقنية ولهو (ان يفعل) (وان يفعل) ثم هاهنا مباحث اربعة (البحث الاول) في كون كل واحدة من هذه العشر جنساً والثاني في بيان كونه جنساً عالياً والثالث في ان الاجناس العالية ليست اكثر من هذه العشر والرابع في كيفية اتصافها الى انواعها (اما الاول) فاعلم ان ذلك لا يتبين الا ببيان خمسة امور (الاول) ان نبين ان الاقسام التي جطت تحت كل واحدة من هذه العشر مشتركة في وصف ما فان اقل مراتب الجنس ان يكون اسماً مشتركاً وهذا بين (الثاني) ان نبين ان جهة الاشتراك امر متبوع فانها

(الجملة الاولى في احكام الاعراض وفيها مقدمة وفنون خمسة)

لو كانت سليمة لم تكن جنسا و ذلك كما علمت في تربيةنا الكيفية أنها المرض
الذاتي لا و يجب تصورهما تصور شي خارج عنها وعن حاملها و لا تقتضى نسبة
ولا قسمة في اجزاء حاملها فان الانقسام التي جعلت تحت الكيف و ان كانت
مشتركة في هذه القيود السلية و لم يكن هذه القيود لا يمكن ان تكون مقولة
عليها قول الجنس (الثالث) اذا بينا ان جهة الاشتراك امر ثبوتى فلا بد و ان
نبين ان ذلك الامر الثبوتى مقول على ما تحتها بالتواطؤ لا بالتشكيك فانه
لو كان بالتشكيك كما في مقولة الاين لم يكن جنسا قلل الاين منه ما هو اول
سكون الماء في الكوز و منه ما هو ثان ككون الرجل في البيت
(الرابع) اذا بينا ان الامر الثبوتى مقول بالتواطؤ فلا بد و ان نبين انه
من الذائبات لامن الرطوبات اذ لو جوزنا ان تكون الكيفية مقولة
على الانقسام الاربعة التي جعلت انواعا لها قول اللازم لا قول المقومات
لم تكن الكيفية جنسا بل ربما كان كل واحد من الانقسام التي تحتها جنسا
عاليا حتى يكون احد الاجناس العالية هو الذي يسمى بالانفعاليات
والانفعالات والاخر هو الذي يسمى بالحالات والملكات وحينئذ نريد
المقولات على الشر (الخامس) ان نبين ان ذلك المشترك المتواطئ
الثبوتى المقوم كمال المشترك بين الانواع كالحيو ان انواعه لا كالحاس
او المتحرك (فهذه المباحث الخمسة) لا بد من تحقيقها حتى يمكن الحكم بان
هذه الشر اجناس عالية •

(البحث الثاني) في ان هذه الشر اجناس عالية ولا يمكن بيان ذلك
الا اذا بينا ان هذه الشر لا يوجد اثنان منها داخلين تحت جنس ولم نجد
في كلام المتقدمين برهانا على تصحيح هذه الدعوى بل الشيخ حكى ان من الناس

من زعم ان الفعل والانفعال هما نفس الكيفية مثل ان التسخين والتسخين هما نفس الدخونة (وهذا باطل) لان التسخين لو كان هو الدخونة لكان كل مسخن متسخنا فكانت الحركة متسخنة هذا خلف و اما التسخين فهو عبارة عن طلب الدخونة و طلب الدخونة غير نفس الدخونة لاستحالة كون الشيء طلبا لنفسه •

(ومن الناس) من جعل المقولات اربعا الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعل النسبة جنسا للثابت الباقية (ومنهم) من اخرج الوضع عن النسبة فانه ليس هو نفس النسبة فانه عرض يحصل بسبب ما بين اجزائه من النسب وادخل الخمسة الباقية تحت النسبة (والشيخ) لم يذكر هذا المذهب فضلا عن ان يبطله مع انه مختل جدا (ومنهم من جعل) المضاف جنسا للثابت الباقية والشيخ ابطال ذلك بان قال المضاف الحقيقى لا يحمل على شئ من المقولات الاخرى محل الجنس ولكن يوجد في كل واحدة منها بان يرض له فان الشيء متى كانت له نسبة الى شئ فانه يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له فان كون زيد في الدار هي النسبة التي هو بها عين وهذه النسبة ليست اضافة بل ايتا ثم اذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف يا لاي يرض له من حيث هو ذواين ان يصير مقول الماهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوى وذلك حا ولا من حيث هو اين فقط بل من حيث هو محوى حاويه فاذا اعتبرته من هذه الجهة وجدته قد عرضت له الاضافة كالياض فانه من حيث هو ياض ليس مضافا بل كيف وهو مضاف من حيث هو الذي الياض فان ماهيته مقولة بالقياس الى الذي الياض لا ماهية انه ياض بل ماهيته انه

الايض وكذلك كون الشيء في مكان ليس هو نفس كون ماهيته مقولة
 بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث تصوير النسبة شاملة للطرفين
 للمعاوى والهوى وهذا معنى ما يقولون ان النسبة تكون لطرف واحد
 والاضافة تكون للطرفين فانك اذا اخذت السقف مستقرا على الحائط
 وجدت النسبة من جهة السقف المستقر واما جانب الحائط فلا نسبة فيه الى شيء
 من حيث هو حائط واما اذا اخذت النسبة من حيث ان السقف مستقر
 على مستقر عليه والحائط مستقر عليه لمستقر انعكست النسبة وصلحت لان
 تكون اضافة فكل نسبة لا تؤخذ في الطرفين جيه من حيث هي نسبة فهي نسبة
 غير اضافية وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيهما من حيث النسبة فهي اضافية فذوات
 الامور تكون منسوبة فان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت
 مضافة هذا ما قاله الشيخ

(البحث الثالث) في انه لا مقولة خارجة عن هذه المشر (واحتج الشيخ)
 على ذلك بان قال انما انحصار الممكنات في الجواهر والاعراض فاذا بينا
 انحصار الاعراض في التسع الباقية فقد حصل المطلوب والذي يدل عليه هو
 ان المرض اما ان يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه
 او لا يحتاج فان كان لا يحتاج فاما ان يكون حصوله بسبب حصول نسبة بين
 اجزائه او لا يكون كذلك فالاول هو الوضع والثاني لا يحلو اما ان يوجب
 ذلك المرض استمداد قبول الاقسام او لا يوجب قالوا هو الكم والاني
 هو الكيف فانما انني بالكيف الا المرض الذي لا يحتاج تصويره الى تصور
 شيء خارج عن موضوعه ولا يقتضي وقوع نسبة ولا نسبة في حاملة
 (واما المرض) الذي يحتاج تصويره الى تصور شيء خارج عن موضوعه

قلايد وان تكون له نسبة الى ذلك الخارج فذلك النسبة اما ان تكون بحيث
تكون لذلك الخارج ايضا نسبة اليه وهذا هو المضاف واما ان تكون النسبة
لا تقتضي ذلك فنقول تلك النسبة لعالم تكون الى الجواهر واما الى
الاعراض لا جائز ان تكون الى الجواهر فانها لا تخصها لا تستحق
ان يجعل لها اواليها نسبة بل انما تستحق لامور واحوال تخص بها فاذا
تلك النسبة انما تكون الى الاعراض فذلك الاعراض اما ان تكون من
اجراض النسب اولا تكون فان كانت كانت النسبة بالحقيقة الى الاعراض
الغير النسبية فان النسبة الى النسبة تنادي في آخرها الى شيء غير نسبي حتى
لا تسلسل فتكون النسبة بالحقيقة انما هي الى اعراض غير نسبية فتكون
اما الى كمية او كيفية او وضع ثم ان الاشياء لا تنسب الى الكيفيات كيف انفت
بل ان نسبت اليها فذلك بان يجعل جوهر متكمم مقدور الجوهر آخر وانما يقدر
ذلك الآخر اما بمقدار ذاته او بمقدار صفة من صفاته وقد دل الدليل على انه
ليس شيء من صفات الجسم مقدور غير مقدار الجسم الا للحركة فان كان
الجسم المقدور غيره بمقدار ذاته فذلك بان يكون حاويا له او محويا فيه وان كان
يقدر غيره بمقدار حركته فذلك هو التقدير بالزمان فاذا النسبة الى الكم
اما ان تكون نسبة الى الحاوي واما ان تكون نسبة الى الزمان فان كانت نسبة الى
الحاوي فاما ان تكون نسبة الى الحاوي الذي لا يتقل بانتقاله وهو الاين
او الى الذي يتقل بانتقاله وهو الملك واما النسبة الى الزمان فهي التي ثبتت
ان المقولات التشبيهية من النسبة الى الكم هي الاين والملك والتي واما النسبة
الى الكيف فاعلم انه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوبا الى جوهر آخر
بل كيفية تكون لنسبتها اثر من هذا في ذاك ومن ذاك في هذا اذا كان كذلك

مقال الذي يتكون فيه العينية هو مقولة ان يفعل وحال الذي يتكون منه الكيفية هو مقولة ان يفعل (فهذا ما تكلفه الشيخ) في بيان هذا المصير مع اقترافه بردياته وضمفه .

(فان قيل) هاهنا امور خارجة عن هذه المشر كالوحدة والنقطة والآن وكذلك نفس الوجود والشيئية وبالجملة الاعتبارات السامة وايضا فلان المفهوم من الابيض شيء ماله البياض وفهم هذا المعنى لا يتوقف على فهم كونه جوهر الانا لا يمنع ان يكون الشيء ذو البياض عرضا واذا كان كذلك لم يكن مفهوم الابيض داخلا تحت جنس الجوهر وهو غير داخل ايضا تحت مقولة الكيف لان الداخلة تحت الكيف هو البياض وليس كلامنا فيه بل الكلام في مفهوم الابيض وظاهر عدم دخوله تحت سائر المقولات فاذا مفهوم الابيض خارج عن المقولات المشر وهكذا القول في جميع المفاهيم من الاسامي المشتقة وايضا فالحركة خارجة عن المقولات المشر وايضا فالاعداد مثل المعنى والجهل خارجة منها .

(و الجواب) اما الآن فتبر وار دلان ذلك مما لم يوجد بالقول اصلا على ما بينه وكلامنا في الامور الوجودية (واما الوحدة) والنقطة فلما قل ان يقول انما داخلة في مقولة الكيف لانها اعراض لا يتوقف تصورهما على تصور شيء خارج عن حاملها ولا تنفي نسبة ولا نسبة في اجزاء حاملها (و الشيخ) لم يتعرض لابطال هذا الوجه بل حكى عن بعضهم ادخالها في الكم ثم ابطال ذلك بان الكم هو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة وذلك مما لا يصدق حمله على الوحدة والنقطة (وحكي من قوم) انهم ابطالوا دخول الوحدة والنقطة في الكم بان قالوا هما مبدآن لا كم لان

الوحدة مبدأ للسك المنفصل والنقطة مبدأ للسك المتصل والمبدأ يكون خارجاً عن ذى المبدأ والا لكان مبدأ نفسه (ثم ابطال هذا القسم) بان قال الوحدة ليست مبدأ للسك المطلق بل للسك المنفصل والنقطة ان ثبتت مبدئيتها فهي ايضا ليست مبدأ الا للسك المتصل واذا كان كذلك فمن ادخلها في السك وجعلها مبدأ لبعض انواع السك لا يلزمه جعل الشئ مبدأ لنفسه (وحكى عن قوم) آخريين انهم يدخلونها تحت مقولات كثيرة بحسب اعتبارات مختلفة (فيقولون) ان النقطة من حيث هي طرف من المضاف وهي من حيث انها ماهية مافى من السكيف (وذلك باطل) لان الماهية اذا تقوم باحد الجنسين امتنع قومها بما ليس من ذلك الجنس (ثم ان الشيخ) جوز خروج هذه الامور عن المقولات المشروعة من ذلك لابتداء عشرية المقولات لاننا ادعينا عشرية الاجناس العالية ومن الجائز ان تكون هذه الامور وان كانت خارجة عن الاجناس العشرة الا انها لا تكون اجناساً بل تكون اقواماً واشخاصاً وذلك مما لا يقدر في دعوانا في عشرية الاجناس كما ان انساناً اذا ادعى ان المذعة عشرة فاذا وجدت اقوام بدأة غير متمدين لم يكن ذلك قادحاً في دعوى عشرية المذعة (واقائل ان يقول) لما سلمتم ان هذه الامور غير مندرجة تحت هذه المشروعة وجب عليكم ان تقيموا البرهان على انها ليست طبائع جنسية فانكم قبل اقامة البرهان على ذلك تبحرزون كونها اجناساً وذلك يمنع الجزم بعشرية الاجناس العالية والتدويل على الحصر المذكور غير مستقيم لانكم اذا سلمتم خروج هذه الامور عن الاجناس فقد التزمتهم فساد ذلك الحصر واما مفهومات الاسامي المشتقة فالحق انها خارجة عن المقولات المشروعة ولكن ذلك لا يقدر في دعوانا

لأننا جعلناها اجناسا للماهيات التي تكون لها وحدة نوعية مثل السواد والياض والانساز والفريس وكون الشيء ذا ياض ليس كذلك فان كون الشيء ذا ياض لا يجعل الشيء محصل الماهية مثل ان كون الحيوان ذا نطق يجعله محصلا بالقل واما الحركة فالحق انها نفس مقولة ان يتصل واما الاعداد كالمى والجهل فخارجة لان الكلام في الامور الوجودية لاني الامور العدمية .

﴿ البحث الرابع في كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها ﴾

﴿ اعلم ﴾ انا اذا سلمنا جنسية هذه المشرق فلا ندري هل نسمينا اياها الى انقسامها بالفصول او بالموارض ويتقدير ان يكون بالموارض فهل التقسيم بتلك المعارض يكون مطابقا للتقسيم بالمفصول او مخالفا له (مثال الاول) تقسيم الحيوان بتقابل العلم وغير قابله فانه مطابق لتقسيمه بالناطق وغير الناطق (مثال الثاني) تقسيم الحيوان بالذكر والانثى فانه غير مطابق للتقسيم بالناطق وغير الناطق بل هو متداخل له ويتقدير ان يكون تقسيمنا هذه المقولات وانما على هذا الوجه الاخير لم تكن تلك الانقسام انواعا لما فرقتها ولا اجناسا لما تمخا بل كانت مقولة على ما تمخا قول الذكر والانثى (فلهذا جملة المباحث) التي يحتاج الى تحقيقها في اول المقولات والله ولي الخير والتوفيق .

﴿ الفن الاول في الكم وفيه اربعة وعشرون فصلا ﴾

﴿ الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجسمية ﴾

﴿ وذلك ﴾ من وجوه ستة اربعة منها مبينة على نفي الجزء الذي لا يتميز (الاول) ان الجسم الواحد قد توارد عليه المقادير المختلفة مع بقاء جسميته

(البحث الرابع في كيفية انقسام هذه المقولات الى انواعها)

(الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجسمية)

المنصوصة مثل ما اذا اخذت شمة فشكلها باشكل مختلفة فصاره يصير طولها ازيد من عمقها وبارة بالعكس مع ان ذاتها في حد جسيمتها باقية وذلك يقتضى كون تلك المقادير زائدة على جسيمتها وهذا بناء على تقي الجزء الذي لا يتجزى لانه لو ثبت ذلك لكان ذلك التغير عابدا الى اختلاف حال الاجزاء في تركيبها (فان قيل) الجسم الكرى اذا يكعب فان ابعاده لم تتغير لعمومها ولما كان اولها في المساحة (فنقول) انك ستعلم ان المساوي يقال لها مساو بالفعل ويقال لها مساو بالقوة وان امثل هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة الا بالقوة والذي بالقوة ليس بموجود بعده.

(الثانى) ان الاجسام مشتركة في مفهوم الجسمية مختلفة في المقادير والجزء الذى لا يتجزى باطل حتى يقال ان ذلك مائد الى كثرة ما فيها من الاجزاء وعلتها وما به الاشتراك غير كفايه الامتياز فيلزم ان تكون مقادير الاجسام زائدة على جسيمتها وهذا الوجه لا يحتاج فيه الى تعاقب المقادير على الجسم الواحد وايضا الوجه الاول فقد كان يحتاج فيه الى ذلك.

(ولما قل ان يقول) كما ان الاجسام مشتركة في اصل الجسمية فهي مشتركة ايضا في اصل كونها متكممة متفردة فان كان اختلافها في المقادير المنصوصة بعد اشتراكها في اصل الجسمية يوجب ان تكون مقاديرها امر اضار زائدة على جسيمتها لزم ان يكون اختلافها في المقادير المنصوصة بعد اشتراكها في اصل المتفردة والمتكمية يوجب ان تكون مقاديرها المنصوصة امر اضار زائدة على متكميتها ومتفرديتها حتى يكون المقدار المشترك عرضا والمقدار المنصوص عرضا آخر وليسكن ذلك محال لانا لن فرطنا ان يكون الامر كذلك فتلك المقادير المنصوصة في انفسها

مشتركة

مشتركة ايضا في اصل المقدارية فيلزم ان يكون هناك مقدار آخر مشترك
 ويلزم منه التسلسل واذا كان ما به الاشتراك موجودا وما به الامة لا يوجد
 آخر فيكون المقدار المخصوص مركبا من مقدارين احدهما مشترك
 والاخر مخصص ثم الكلام في هذا المخصص الثاني كما في الاول فيلزم
 منه التسلسل ايضا ثبت انه لا يلزم من اشتراك الاجسام في اصل المقدار
 واختلافها في المقادير الخاصة ان يكون اصل المقدار موجودا متأثر بالمقدار
 المخصص واذا جاز ذلك جاز ان تكون الاجسام مشتركة في الجسمية
 ومما نزهة في مقاديرها المخصوصة وان لم يكن المقدار موجودا
 متأثرا للجسمية •

(الثالث) ان الاجسام صح ان يكون بعضها مقدرا للبعض ومنتقدا به
 والمقدرا ما ان يكون واجبا فيه ان يكون مساويا للمتقدروا ما ان لا يكون
 واجبا ومحال ان تكون المساواة واجبة لانه زعمنا كان الامر مقدرا لما هو
 اكبر منه فاذا المتقدم صح ان يكون مخالفا لبعض ما يتقدربه وليست تلك
 المتقدرية بنفس الجسمية التي يستحيل ان يخالف جسم فيها جسما فتلك
 المتقدرية انما تكون بامرئائه على الجسمية والجزء الذي لا ينفرد باطل فلا
 يرجع ذلك الى كثرة الاجزاء فهو بما ذكرناه والاعتراض المذكور
 متوجه عليه •

(الرابع) ان الجسم يسخن فيزداد حجمه من غير انضمام شيء اليه ولا ونوع
 خلا بين اجزائه لاستحالة الخلاء ويرد فيصغر حجمه من غير انتقاص شيء
 من اجزائه او زوال خلاء كان قبل ذلك وذلك الجسم في حد جسيمه محفوظ
 والجسم المحفوظ متأثر بهذه الامور المتبدلة (وهذه الحقبة) مبنية ايضا على

نفي الجزء الذي لا تجزى لأنها مبنية على القول بصحة التخلخل والتكاثف
للذي لا يمكن أبداً إلا بنفي الجزء الذي لا تجزى فالوحد ما تركب الجسم
من اجزاء لا تجزى فيستحيل أن يتزايد في مقداره إلا إذا تزايد كل واحد
من تلك الاجزاء في مقداره وإذا صار كل واحد من تلك الاجزاء يزيد في
مقداره كان كل واحد منها قابلاً للقسم بعدازدياده فيكون الجزء الذي
لا تجزى منقسماً هذا خلف (ولقائل أن يقول) لم قلتم أن الجسم إذا عظم
مقداره فإن تلك الجسمية بينها باقية فإنه من الجائز أن لا يحصل ذلك العظم
إلا عند تفرق اتصاله وذلك التفرق عندكم يوجب زوال تلك الجسمية ومع
هذا الاحتمال لا يصح التبريل عليه •

(الخامس) أن وجود السطح في الجسم من توابع المادة ومن الأعراض
المتعلقة بها على ما سنعين البرهان عليه وتابع المادة لا يكون نفس الجسمية المقومة
للمادة المتقدمة عليها بالية فإذا السطح مغاير للجسمية وإذا ثبت ذلك في السطح
فهو في الخط الذي هو قارض من عوارض السطح أولى •

(السادس) الخط والسطح غير داخلين في مفهوم الجسمية فيكونان موجودين
زائدين على ما به يكون الجسم جسماً (ويانه) أن الجسم يصح أن يسقط مع
الذهول من كونه متاهياً ولو كان ذلك داخلاً في مفهومه لكان من تصور
جسم غير متاه كان متصوراً جسماً لا جسماً وهذا محال فثبت أن الجسمية
وإن امتنع انفكاكها عن السطح في الوجود الخارجي إلا أنه يصح انفكاكها
عنه في الوجود الذهني وأما الخط فإنه يصح خلو الجسمية عنه في الوجود لأن
الكرة لا يجب أن يكون فيها خط بالقل ولا يمين فيها محور ولا منطقة
مما لا تحرك وليس من شرط الكرة في أن تصير جسماً أن تكون متحركة
وأيضاً

وايضاً فتقدر استعالة انكالك الجسم عن الحركة فان الجسم متقدم عليها بالذات لانه ما لم يوجد الجسم اولا استعال هروض الحركة فاذ الجسم في ذاته متقدم على الحركة التي هي متقدمة على المنطقة والمهور فيستحيل تقوم الجسم بالخط والالزم تقدم الشيء على ما هو متقدم عليه وذلك محال .
(ولفائل ان يقول) السطح له اعتبار ان (احدهما) انه مقدار قابل لقرض امتدادين وهو بهذا الاعتبار من مقولة الكم وليس بمضاف (وآخرهما) كونه نهاية للجسم وهو بهذا الاعتبار كم عرضت له الاضافة فلن كان السطح غير داخل في مفهوم الجسم من حيث هو مضاف لا يلزم ان لا يصحكون داخلية من حيث هو كم (ثم يتقضى) ما قلناه بالهولي والصورة فان كليهما داخلان في قوام الجسم وقد لا يلزم من علم الجسم ثم لا يلزم من العلم بالجسم عند الذهول منهما او من احدهما ان لا يكونا مقربين للجسم فكذلكا هنا .
(ويمكن ان يجاب عن هذا الاخير) باننا اذا علمنا الجسم عند الذهول عن الهولي فليس الجسم بتمامه معلوماً الا بال المعلوم احد جزئيه وهو الجسمية واما الهولي فلما صح ان تكون مجهولة عند ما تكون الصورة معلومة لا جرم وجب تقارها فها هنا اذا علمنا الجسمية وشككتنا في وجود السطح كانت الصورة مفارقة للسطح وهو المطلوب .

(الفصل الثاني في تمدد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية)

(وهي ثلاثة) (الاول) ما يتامن ان التقدير والمساواة واللامساواة امور اضافية تعرض بسبب الكمية لا بسبب الصورة الجسمية (الثاني) قبول الانقسام وهذه الخاصة انما يلزم الكم بسبب الخاصة الاولى (ثم ان قبول الانقسام) على وجهين (احدهما) كون المقدار بحيث يمكن ان يفرض فيه شيء

غير شيء ولا يزال كذلك أبدا وهذا الذي يلحق المقدار لذاته لأنه متى يوجد للجسم من حيث تفاوت يساوى فهذه القسمة لا توجب تغيرا في نفس الجسم ولا حركة في المكان (ثانيهما) الاقتراق والا تقطاع وهو كون الجسم المتين بحيث تحدث له هويتان بعد أن كانت له هوية واحدة ولا بد في هذا المعنى من الحركة والانقسام وهذا المعنى من عوارض المادة وبمستحيل مروضه للمقداره

(وبرهانه) أن القابل لا بد وأن يبقى مع القبول والانفصال إذا عرض فإنه يستحيل أن يبقى المقدار الأول والصورة الجسمية الأولى لأنه إذا وجد الانفكاك حتى يحصل جسمان محل في كل واحد منهما مقدار غير الذي حل في الآخر فلا يخلو إما أن يصحكونا قبل الانفصال موجودين بالقوة أو بالفعل لكنه ليس بالفعل واللاكانت في متصل واحد متصلات كثيرة غير متناهية وذلك محال فإذا كانا موجودين بالقوة قبل وجود الانفصال وكانت المادة قبل ذلك الانفصال موصوفة بصورة واحدة وذلك الجسم كان موصوفا بمقدار واحد فلما انفصلت بطلت تلك الصورة وبطل ذلك المقدار وحدثت صورتان ومقداران آخران فقد صح أن هذا الانقسام لا يمرض للمقدار المجرى بل يمرض للمادة ولكن تبيّن أن المادة لقبول الانقسامات هو بسبب المقدار ولا يلزم من قولنا أن المقدار هو الذي يمرض المادة لقبول الانقسام أن يكون ذلك الاستعداد أصلا في نفس المقدار فليس كل ما ينزل فذلا فإنه يفعله في نفسه ولا يلزم أيضا أن يكون ذلك المقدار باقيا عند حصول الانقسام بالفعل فإن الحركة هي تبيّن الجسم للكون الطيبي ولا تبقى مع السكون لأن فعل الحركة الأعداد للسكون وقد وجدت منه فكذلك المقدار فله أعداد

المادة لقبول القسمة فلا جرم وجبته ولما حصل القسمة بالفعل فباسباب
اخرى ولا يجب ان يوجد المقدار عند وجود تلك الاسباب •

(واذا عرفت ذلك) فنقول قد ثبت ان الجسم يجب ان يكون مركبا من
اجزاء متناهية ويجب ان لا يكون مركبا من اجزاء غير متناهية واذا كان
كذلك فلا بد من وجود جسم يكون متصلا واحدا ويكون قابلا
للاتقسامات (ثم يصح ان يقال) ان اقساماته دائما متناهية (ويصح ان يقال)
ان اقساماته دائما غير متناهية فهو دائما متناه من حيث ان ما وجد فيه
من التقسيمات متناه دائما غير متناه من حيث انه دائما موصوف بأنه
لا يتهي الى قسمة لا تختمل القسمة بعدها •

(واذا ثبت ذلك) فنقول الجسم قابل للتصنيف الى غير نهاية والتصنيف في
المقدار تصنيف في المدد فالمدد غير متناه في الزيادة وينتهي في طرف النقصان
الى الواحد والمقدار غير متناه في طرف النقصان وينتهي في طرف الزيادة
ولما ظهر ان المقدار لذاته قابل للتجزئة وجب ان يكون لذاته قابلا للتعدد
لما بينا ان التصنيف في المقدار تصنيف في المدد والمدد مبداء الواحد فاذا
المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او في غيره ويميز هو مدودا
بذلك الواحد وكون المدد بهذه الصفة امر واضح فقد ظهر بهذا التحقيق
ان السكية خواص ثلاثة وهي خواص لا يشاركها فيها غيرها مع وجودها في
جميع اقسامها (فالاولى) قبول للمساواة واللامساواة (والثانية) قبول للتجزئة
(والثالثة) كونها بحال يمكن ان تصير معدودة بواحد فيها وليس فيها بعضهم
اقتصار في تعريف السكية بالخاصة الاولى وهو ضيف لان المساواة لا يمكن
تعريفها الا بكونها اتحادا في السكية فيكون ذلك درراه

(ويمكن) ان يجاب عنه بان المساواة واللامساواة مما يدرك بالحس والكم لا يناله الحس مفردا بل انما يناله مع الحكم تناولا واحدا ثم ان العقل يجتهد في تمييز أحد المفهومين عن الآخر فهذا يمكن تعريف ذلك المقول بهذا المحسوس.

(ومنهم) من ضم اليها الخاصة الثانية وهي قبول القسمة (وذلك خطأ) فان قبول القسمة من عوارض الحكم المتصل لا من عوارض الحكم المنفصل الا اذا اخذ القبول باشتراك الاسم فالاولى اذا ما اشار اليه الشيخان ابو نصر الفارابي وابو علي وهو انه الذي لا يمكن ان يوجد فيه شيء يكون واحدا عادا فان ذلك لا يختلف الا بان كانت موجودا فيه بالتصل كما في المنفصل او صيغافرته كافي للتصل (مثاله) الاربعة فانها الواحد بعدد اربع مرات والخط فانها تقدر كله اما بعض منه بفرض واحد او بجزء خارج عنه وكذلك السطح والجسم وكذلك ان ما ان فالتك تاخذ الساعة الواحدة وتقدر بها الليل والنهار (وليس في هذا التعريف) شيء دوري لان الواحد قد استعمل في هذا التعريف وهو من الامور المساوية للوجود الغنية عن التعريف وكذلك العدد فانه غني عن التعريف.

الفصل الثالث في تقسيم الحكم الى المتصل والمنفصل

(قبل الخوض) في ذلك لا بد من تفسير المتصل (فنقول) المتصل اما ان يعني به حال المقدار في نفسه واما ان يعني به حاله بالقياس الى مقدار آخر (فالاول) فصل الحكم وهو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك تكون نهاية لاحد الجزئين وبداية للجزء الآخر (وقد رسم ايضا) بانه القابل للانقسامات الغير المتناهية على الوجه الذي حققناه (والمنفصل) في مقابل ذلك

(التصل الثالث في تقسيم الحكم الى المتصل والمنفصل)

ذلك وهو الذي لا يمكن ان فرض له اجزاء متلاق على حد مشترك
 (والثاني) وهو الذي بالقياس فهو على وجوب (احدهما) كل مقدارين
 تكون نهايتاهما واحدة وذلك كالخط المتصل بخط آخر على زاوية
 وكالجسم اذا مجزئ بمحاول مر ضين فيه اما مضافين فكا اختلافهما بين
 او متوازنين واما غير مضافين كافي البقعة فان لكل واحد من الجزئين نهاية
 هي غير نهاية الجزء الآخر (وتأنيهما) كل مقدارين نهاية احدهما غير
 نهاية الآخر ولكن نهاية احدهما تكون ملازمة لنهاية الآخر في الحركة
 فالجسم اذا كان حاله عند جسم آخر انه اذا انتقل عن موضعه نقل طرفه طرف
 الذي يليه حتى يصير معه حيث صار فانه متصل به والمتصل الحقيقي بحسب
 هذا الموضع هو الذي ليس بمضاف وان كان اسم المتصل انما نقل اليه من
 المتصل الاضافي اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي وكون هذا
 الاسم منقولاً عن الاضافي في الاصل لا يقتضي ان يصحكون غير مقصود
 اليه ها هنا فان كثيراً مما ينقل اسم شيء الى شيء آخر ليرخص فيه بحسب
 بعض الصنائع من ذلك الاسم اولى بالنقل اليه.

(وإذا ثبت ذلك فنقول) الكم ينقسم الى متصل ومنفصل بالوجه الاول
 والمتصل لما ان يكون ثابت الاجزاء فالذات واما ان لا يكون فالاول
 هو المقدار ولا يخلو من ان يكون امتداداً لامتداد واحد او لاشك انه حيث
 لا يحتمل التجزئة واحدة ولا تعارضها تجزئة قاعة علم او ذلك هو الخط
 واما ان يكون محتملاً للتجزئة في جهة وامكن ان تعارضها تجزئة اخرى قاعة
 عليها حتى يمكن فيها فرض بدين على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهو السطح
 (واما ان يكون) محتملاً للتجزئة في ثلاث جهات وهو الجسم المتعطي وهو ام

المقادير وسمى النخالة حشوما بين السطوح وعمق لانه نحن نازل من فوق
وسمك لانه نحن مساعد من اسفل ولا شك في كون هذه الثلاثة من الكميات
المتصلة لان الخط يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على نقطة مشتركة والسطح
يمكن ان يفرض فيه اجزاء يجمع بينها خط مشترك والجسم يمكن ان يفرض
فيه اجزاء يجمع بينها سطح مشترك •

(وقد رسم) المقادير الثلاثة على وجه آخر فيقال الخط ما يرسم في الزمان من
حركة شيء غير متجزئ على بسيط والسطح ما يرسم في الزمان من حركة الخط
خلاف ما أخذ امتداده والجسم ما يرسم في الزمان من حركة السطح ارتفاعا
وانخفاضاً (وستعرف) ان ذلك تخيل لا تحقيق فهذا كله اقسام الكم المتصل
القار الذات (واما الذي) لا يكون قار الذات فهو الزمان وهو كم متصل
لوجيزين (احدهما) انه يمكن ان يزوم فيه شيء هو الآن بحيث يمكن نهاية للماضي
وهو بينه يكون بداية للمستقبل (وثانيهما) انه مطابق للحركة المطابقة للجسم
المتصل القابل لتقسيمات غير متناهية ولو كان منفصلا لاستحال ذلك •

(وظن بعضهم) انه منفصل لوجيزين (احدهما) انه عدد الحركة (وثانيهما) ان
انفصاله بسبب الآن (وليس الامر كما ظنوه) اما كونه عدد الحركة فذلك
امر عارض له مثل ما يمرض للخط والسطح والجسم كونها ممدودة وهو بما
هو زمان فليس عدد الحركة (واما الآن) فانه جوابا عن (احدهما) ان الآن
لا يوجد في الزمان بالفعل لان الزمان مطابق للحركة المطابقة للجسم القابل
لالتقسيمات غير متناهية فالزمان يكون كذلك فلو كانت الآتات الممكنة فيه
حاصلة بالفعل لحصلت آتات متناهية غير متناهية وذلك محال (وثانيهما)
انه لو امكن ان يوجد في الآن بالفعل لم يلزم من ذلك كون الزمان منفصلا فانه

إذا كانت الآن حاصلاً بالقول كأنه لها منى والمستقبل طرف مشترك فكان متصلاً •

(واعلم) أن تحقيق الكلام في الزمان والآن وإن كان لا تنفك بهذا الموضع إلا أنا أخرناه إلى باب الحركة لشدة تعلقه بها (فقد ظهر) بما قلنا أن أقسام الكم المتصل أربعة الخط والسطح والجسم والزمان •

(ومنهم من ظن) أن للكان قسم خامس وهو باطل فإن المكان على ما عنيين هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وليست كونه لا أجل أنه نهاية وباطن وحاول السطح الظاهر من الجسم المحوي فإن كل ذلك إضافات فكيف إذا ألكونه سطحاً فهو إما سطح مع عارض وإما نوع من السطح وكيف كان فلا يحل قسماً خامساً وتحقيق القول في المكان) سياتي بعد ذلك •

(وأما الكم المنفصل) فهو العدد وأما كونه فلا لأنه لذاته عدد وواحد فيه وليس فيه وأما أنه منفصل فلا لأنه ليس بين أجزائه عدم مشترك فإن الخمسة إذا قسمتها إلى اثنين وثلاثة لم تجد حداً مشتركاً فإن هبت واحد من تلك الخمسة ليكون ذلك الواحد مشتركاً بقي الباقي أربعة وإن أخذت واحداً خارجاً صار الخمسة •

(واعلم) أنه لا يجوز أن يوجد كم منفصل غير العدد فإن المنفصل قوامه من المتفرقات والمتفرقات من المفردات والمفردات أحاد والواحد إما أن يؤخذ من حيث هو واحد أو يؤخذ من حيث أنه شيء واحد معين كالسان واحد ومثل واحد ولا شك أن الوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء هو كم منفصل لذاته ويكون عدد مبلغة تلك الوحدات وإما ألا موز التي فيها تلك الوحدات فهي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها كمية

أخرى زائدة على تقديرها من حيث هي معدودة فإذا التقدر بالذات هو العدد والمعدولة فأما التقدر بواسطة عروض المعدولة .

(وخن بعضهم) ان القول كم متفصل فجعل لكم المتفصل جنسا لثو عين احدهما قاروهو العدد والاخر غير قاروهو القول (واحتج عليه) بان القول يتركب من اللقاع طع ويتقدر بها وهي اجزائه وكل ذى جزء يتقدر بجزء فهو كم وبيان للصغرى وهو ان الحرف امام صامت واما مصوت والصامت ما يمكن الابتداء به وهي الحروف الصحيحة والمصوت ما لا يمكن الابتداء به بل تكون هيئة عارضة للحرف المبتدأ به وهو قسمان مقصور وهو الواقع في اقصر زمان يمكن الانتقال فيه من صامت الى صامت وهي الفتحة والكسرة والضممة وممدود وهو الواقع في ضعف ذلك الزمان او اكثر كما شباعات الحركات الثلاث فالمقطع هو اقل ما يمكن ان يتفوه به تاما من الاصوات وهو صامت مقرون بمصوت فان الصامت لا يمكن ان ينطق به الا مع للمصوت الا ان المصوت ان كان مقصورا يسمى المقطع مقطعا مقصورا واذا كان ممدودا يسمى للمقطع مقطعا ممدودا مثل (الاولى) ثم ان قرن المقطع المقصور بصامت آخر ساكن مثل (هل) كان في سورة المقطع الممدود لان فيه ثلاثة ازمة ضمائر زمان صامت ثم زمان مصوت مقصور ثم زمان صامت ساكن فزمان المصوت المقصور والصامت الساكن قريب من ان يكون مساويا لزمان للمصوت الممدود اقل عددا .

(ثم ان المقاطع) يتركب على وجهين (احدهما) ان يذكر المقطع المقصور ثم يردف بالمقطع الممدود مثل (على) (والآخر) ان يذكر الممدود ثم يردف بالمقصود مثل (كان) ثم يتركب هذه المقاطع مرة اخرى فتحدث اشياء اعظم

فما تقدم فاصغر ما يتقدر به الالفاظ هي المقاطع البسيطة المتصورة ثم الممدودة
ثم بعد ها المركبة واكلها ما ذكر فيه المتصور اولا ثم اردف بالمدود
والاقاويل ربما تسترق كلها واحدة من هذه المقاطع وربما لا تسترق كلها
واحدة بل تحتاج الى ان يقدر بانيين او اكثر كسائر المقادير فان منها ما يقدره
ذراع فيستغرقه ومنها ما يحتاج الى ذراعين فقد ثبت الصغرى وهي ان القون
مركب من المقاطع التي هي اجزاءه وهو متقدر به لو كل ما يتقدر به جزء
فهو كم فالقول كم •

(واعلم) ان الخطأ في الكبرى قائم ليس كل ما يتقدر بجزء فهو كم بالذات
بل يجوز ان تكون له حقيقة اخرى وقد عرض له اما مقدار او عدد فتكم
به وصار له بسببه جزء بهه والمقطع ليس جزئيه الا لانه واحد والقول كثير
فالقول ليس له خاصية الكم الا من جهة الكثرة التي فيه فاذا لم ينفذت الى تلك
الكثرة لم يكن القول كمية وان صار القول كالبالذات لما فيه من الكثرة لزم
ان كل ما عرضت له الكثرة وتنفذت تلك الكثرة وانحصرت ان يكون
كالبالذات فيكون كل الاشياء كالبالذات •

﴿ الفصل الرابع في تقسيم الكم بدى الوضع وغير دى الوضع ﴾

(وقبل الخوض) في ذلك لابد من تفسير الوضع (فنقول) الوضع له معان
ثلاثة (احدها) كون الشيء بحيث يشار اليه وبهذا المعنى للنقطة وضع وليس
للوحد وضع (وثانيها) كون الشيء ذا اجزاء طرة متصل بعضها ببعض
مترتبة ترتيبا يمكن ان يشار الى كل واحد منها انها من هو عن صاحبه (وثالثها)
امر يحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض بالاضافة الى الجهات
وهذا المعنى هو مقوله الوضع واما المعنى الثاني فهو فعل الكم وكأنه منقول

(الكم هو الذي لا ينفذ في الوضع وغير دى الوضع)

من الوضع الذي هو المقولة فانه وان لم يكن لشيء من اجزاء المقادير مكان ولا جهة قبل حصولها بالفعل الا ان تلك الاجزاء التي فيها بالقوة لها اتصال وترتيب بحيث ان كل واحد منها متى فرض فانه يمكن الاشارة اليه انه ان هو من صاحبه فيسبب ذلك اشبه مقولة الوضع •

(واذا عرفت ذلك فنقول) الكم اما ان يكون ذو وضع واما ان لا يكون والكم ذو الوضع ثلاثة الخط والجسم والسطح واما الزمان فليس لاجزائه وضع لانه ليس شيء من اجزائه مقارن الوجود لو جود الجزء الآخر واما العدد فلا جزائه ثبات ولكن ليس لها اتصال •

﴿ الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق ﴾

(الطول) له خمسة معان (١) الامتداد الواحد كيف كان (ب) الامتداد الذي يفرض اولاً (ج) اطول الامتداد بين المحيطين بالسطح من غير اعتبار تقدمه وتأخره (د) البعد الآخذ من رأس الآدمي الى قدمه او من رأس الحيوان الى ذنبه (هـ) الامتداد الآخذ من مركز العالم الى محيطه •

(واما العرض) فله معان اربعة (١) المقدار الذي فيه بعد ان (ب) البعد الذي يفرض مقاطعاً لبعد آخر فرضاً اولاً (ج) اقصر البعد بين المحيطين بالسطح (د) البعد الآخذ من بين الحيوان الى شماله •

(والسقي) له معان اربعة (١) الثخن الذي تحصره السطوح (ب) البعد المقاطع للبعد بين المفروضين اولاً فان الخط اذا فرض ابتداء كان طولاً فان فرض فيه خط مقاطع للطول كان عرضاً وان افترض الخطان ثم جاء ثالث يميل له عمق (ج) الثخن الذي تحصره السطوح بشرط الاخذ من فوق الى اسفل حتى انه لو ابتدأ من اسفل الى فوق كان سمكاً (د) البعد الذي

(الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق)

يحرره تدام الانسان وخلفه ومن الحيوان غير المتعصب فوقه واسفله وهذه
المعاني كميات مرضت لها اضافات خاصة •

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان اريد بالطول والعرض والعمق نفس
الامتدادات فهي كم بالذات وان لريديها سائر المعاني فهي كميات ما خوزة
مع اضافات والدليل عليه ان كل خط فهو في نفسه طويل بمعنى انه في نفسه
بمد وامتداد واحد ثم مع ذلك يقال ان هذا الخط طويل وذلك الخط الآخر
ليس بطويل فالطول المألوف عنه ليس هو طبيعة البعد و الامتداد بل
المألوف هو الامر الاضافي •

(واذا ثبت ذلك فنقول) ان هذه الكميات اذا اخذت مضافة الى شيء فقد
تؤخذ بحيث لا تكون من شرط اضافتها الى ذلك الشيء اضافتها الى شيء آخر
وقد تؤخذ بحيث يكون شرط اضافتها الى شيء اضافتها الى شيء ثالث (مثال
القسم الاول) اما في الطول فهو ان يقال هذا الخط طويل عند ما يقال
للاخر انه ليس بطويل واما في السطح فهو ان يقال هذا سطح عريض عند
ما يقال للاخر انه ليس بعريض واما في الجسم فهو ان يقال هذا جسم كبير
نحين عند ما يقال للاخر انه ليس كذلك وان كان كل سطح وجسم من حيث
انه كم كذلك (واما السكم المنفصل) فهو ان يقال هذا العدد كثير عند ما يقال
للمدد الاخر انه ليس بكثير وان كان كل عدد كثيراً بمعنى انه بعد باساده
(ومثال القسم الثاني) الاطول والاعرض والاعمق والاكبر والا صغر
والاعظم فان الاطول اطول بالقياس الى طويل وذلك الشيء طويل بالقياس
الى قصيره وكذلك القول في سائر الاقسام •

(الفصل السادس فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض)

(وهو على أربعة أوجه) الوجه الأول أن يكون امرأ موجوداً في السكم مثل الأمور التي عدناها (الوجه الثاني) أن يكون السكم موجوداً فيه وذلك إما منفصل أو متصل فالمنفصل موجود في المفارقات والماديات إذ يمرض لها العدد في الكميات المتصلة بواسطة قبولها للتجزى فهي متصلة بالذات ومنفصلة بالعرض وأما الزمان فله اتصال في ذاته واتصال بالعرض وانفصال بالعرض أما الاتصال الذي في ذاته فلما بينا أنه داخل تحت السكم المتصل وأما الاتصال الذي له بالعرض فذلك بسبب اتصال المسافة التي يوجد فيها المتحرك فيقال زمان فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ لأجل كون الزمان مطابقاً للحركة المتقدمة بالفرسخ فيكون الزمان من هذا الوجه داخلاً بالعرض تحت السكم المتصل ولا استعماله في أن يحكون الشيء في مقولة ثم يمرض له من تلك المقولة شيء كما أن الأضائة قد تمرض للأضائة (وأما الانفصال) الذي له بالعرض فهو انقسامه إلى الساعات والأيام والسنين .

(وأما السكم المتصل) فالذي منه غير قار الذات وهو الزمان لا يوجد إلا في الحركة فلا جرم توصف الحركة بأوصاف المقادير مثل أن يقال للحركة أنها طويلة وقصيرة ومساوية وغير مساوية وذلك بسبب الزمان وقد توصف الحركة بهذه الأوصاف بسبب المسافة فيقال حركة طويلة أي في مسافة طويلة (وأما الكميات المتصلة القارة بالذات) فهي لا توجد إلا في الأجسام فذلك توصف الأجسام بأنها طويلة وعريضة .

(الوجه الثالث) مما يكون كيت بسبب الخلول في المحل الذي حصل فيه السكم كما يقال للبياض أنه طويل وعريض وعميق بسبب حصوله في محل السكم .

(الوجه

(الفصل السادس فيما ليس بكم بالذات بل بالعرض)

(الوجه الرابع) ان تكون قوى مؤثرة في اشياء يقال عليها الحكم بالذات
فيقال لتلك القوى انها متاهية او غير متاهية لان القوة ذات كمية في نفسها
بل لان القوة تختلف بالزيادة والنقصان بالاضافة الى شدة ظهور الفعل فيها
او الى عدة ما يظهر فيها او الى مدة بقاء الفعل والفرق بين اعتبار الشدة والمدة
من وجهين •

(احدهما) ان كل ما كان زائدا بحسب الشدة كان ناقصا بحسب المدة فان
الحرك اذا كان اشد قوة بلغ النهاية الموجودة او للقروضه اسرع •

(ثانيهما) ان الذي تتفاوت فيه القوى بحسب المدة ربما لا تتفاوت فيه
بحسب الشدة فان ابقاء الثقل في الجولا يقبل الزيادة والنقصان بحسب
الشدة وتختلف القوى فيه بالابقاء الزمان بحسب الشدة واما الفرق بين
اعتبار المدة والمدة فثلاث المدة هي في اثبات شيء واحد وليس اعتبار
المدة في اثبات شيء واحد واما الفرق بين اعتبار الشدة والمدة فظاهر •

(الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير داخليين بالذات في الحكم بل بالعرض)
(والذي غرم شيان) (احدهما) ما يقال عليهما من التساوي والزيادة
والنقصان وهو باطل لان المساواة والمقاومة في الحكم هو ان يفرض الشيء جزء
ينطبق على جزء آخر وينطبق كليته على كلية الآخر فان انطبق الجزء ان
الآخر ان قيل له انه مساو وان لم ينطبق قيل لاحدهما انه زائد والآخر انه
ناقص وهذا يستحيل ثبوته في الثقل والخفة فان الثقل قوة محركة الى اسفل
وهي اما الطليقة وهي صورة جوهرية او الميل الذي هو السبب القريب
للمحركة وهو من مقولة الكيف •

(وثانيهما) قبولهما للتجزية فانه يوصف الثقل بأنه نصف ثقل آخر وهو

(الفصل السابع في ان الخفة والثقل غير داخليين بالذات في الحكم بل بالعرض)

خطأ أيضا فان ذلك بسبب انه محرك في الزمان في نصف المسافة او محرك في المسافة في نصف الزمان فمروض المساواة والمقاومة بسبب تأثيره في الحركة المتعلقة بالزمان ولا نه لما كان قل الا ثقل بحركة الى اسفل في الميزان حركة يلزم معها ان يتحرك الا صغر الى العلو فانه يقال ان احدهما ازيد من الثاني كما يقال ان احدي الحرا رتين ضعف الثانية لاجل انها تعمل في الضعف واذ قد فرغنا عن تعريف الكم وتعريف اقسامه فلنذكر احكامه ثم احكام اقسامه .

﴿ التصل الثامن في ان الكم لا ضد له ﴾

(اما التصل) عليه ثلاثة براهين (ا) كل عدد يفرض فانه يقوم ما هو اكثر منه ويقوم بما هو اقل منه ولا شيء مما يقوم شيئا او يقوم بشيء ضدا له فلا شيء من الاعداد يتضاد (ب) الضدان كل واحد منهما في غاية البعد عن الآخر اذ ليس يوجد عدد اقل من الاثنين ثم ليس له من الاعداد ضد لان كل عدد يفرض ضدا له فهناك عدد آخر بعده عن الاثنين اكثر من هذا العدد الاول لان الاعداد غير متناهية واذا لم يكن شيء من الاعداد ضدا للاثنين لم يكن الا ثبات ضدا لشيء منها لان التضاد لا يتحقق الا من الجانبين (ج) الموضوع القريب للمتضادين واحد ويستحيل ان يكون لنوعين من العدد موضوع قريب لان كل عدد فهو انما يقوم بمجموع وحدات مثلا الثلاثة تقوم صورتها عند اجتماع وحدة ووحدة ووحدة وما دامت هذه الوحدات موجودة استعمال عروض الثانية لها بل الموضوع لا بد وان يعرض له لما زوال تلك الوحدات وتبدلها بوحدين حتى يعرض له معنى الثانية حينئذ يكون الموضوع قد فسد واما ارتفاع وحدة

(الفصل الثامن في ان الكم لا ضد له)

وبقاء وحدتين فقط حتى يمرض حيث ينفى الاثوة وحيث لا يكون موضوع الاثوة نفس موضوع الثلاثة بل يكون جزءاً من موضوعها (واما الكم المتصل) وهو المقادير والخطوط والسطوح قياس بعضها مضادا للبعض لا وجه ثلاثة (ا) ان كل واحد منها اما قابل للآخر واما مقبول له والقابل والمقبول لا بد وان يوجد معاً ويتوحد المقبول بالقابل ويكون للقابل مقوماً للمقبول ولا شئ من الضدين بواجبي المقارنة ولا يقوم احدهما الآخر (ب) انه لا يوجد مقدار في غاية البعد عن الآخر (ج) ان موضوعها القريب ليس واحداً فان الخط لا يوجد الا في السطح والسطح لا يوجد الا في الجسم والجسم لا يوجد الا في المادة (ثم هاهنا شكوك) خمسة فلا بد من حلها •

(الاول) ان الزوجية كمية مفادة للفردية (وجوابه) ان الزوجية ليست من باب الكم فانه لا تعرض لها لذاتها المساواة واللامساواة بل هي من باب الكيف ثم ان سلمنا ذلك ولكنها لا تعاد الفردية (اما اولاً) فلان الفردية عبارة عن عدم الزوجية عما من شأنه ان توجد له الزوجية تحت جنسه فيكون التقابل بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل الضدين (واما ثانياً) فلانه وان سلمنا كون الفردية امراً وجودياً لكن المدد الذي تعرض له الزوجية يمتنع عروض الفردية له فاذا امتنع تقابلهما على موضوع واحد فهما غير متضادين •

(الثاني) ان الاستقامة والانحناء كيتان وهما متضادتان (وجوابه) انها من باب الكيف وايضا فلان اثنين في باب الكيف ان المستقيم يمتنع ان يصير هو بيته منعياً واذا امتنع تقابلهما على موضوع واحد

لم تكن بينهما مضادة •

(الثالث) المتصل ضد المتصل وهما كيتان (وجوابه) أنها فصلا نوعي
الكم فيستحيل أن يرابطا تحت جنس الكم لا متاع أن يكون للتصل ما ويا
لنوع في تقوم بالجنس الواحد هنا إذا سلمنا أن الاتصال امر وجودي
مع أن الحق أنه امر عدي وهو عدم الاتصال مما من شأنه أن يتصل كما أباحق
نوعه كالمتصل و اما يحق جنسه كالتلك •

(الرابع) المساوي ضد التفاوت والمظيم ضد الصغير والكثير ضد القليل
وكل ذلك كيات (وجوابه) أن هذه الإضافات في الكيات لأنها في نفسها
وما هيها كيات ولأن أمثال هذه الإضافات يتمتع عروض التضاد لها على
ما سذكر ذلك في باب الإضافة •

(الخامس) المكان الأعلى ضد المكان الأسفل (وجوابه) أن المكان الأعلى
يستحيل أن يوجد في موضوع للمكان الأسفل فلما امتنع تماثلها على
موضوع واحد لم يكنا ضد بنسب الإتيان حتى الحصول في الفوق والحصول
في السفل متضادان وذلك غير المكان وإضافة لمكان من حيث هو مكان
ليس فوق ولا أسفل بل حقيقة سطح مأخوذ مع إضافة مخصوصة وهو كونه
علو بالجسم آخر فلما كونه فوقا وتحتا فهو بالقياس إلى مكان آخر وإذا كانت
التفوقية والتحتية من باب الإضافات امتنع عروض التضاد لها كما امتنع
عروضه للصغير والكبير •

• الفصل التاسع في أن الكم لا يقبل الشدة والضعف •

(والفرق) بينهما وبين الزيادة والنقصان من وجوبين (الأول) أن الخطأ
إذا ازداد ما مكن أن يشار إليه بمثل ما كان مع الزيادة والسواد إذا اشتد فلا يمكن

(الفصل التاسع في أن الكم لا يقبل الشدة والضعف)

ان يشار اليه بمثل ما كان مع الزيادة فقط (الثاني) ان تعوت الازيد
والاشخص غير منحصر وتفاوت الاشياء لا ينفذ منحصريين طرفي الضدين
فان الضدين بينهما غاية الخلاف (واذا ثبت ذلك فنقول) من الظاهر انه
لا يمكن ان يكون عدد او مقدار اشد في عددته او مقدار اشد من عدد
او مقدار آخر •

(واعلم) ان عدم الضد وعدم قبول الشدة والضعف ليس امرا مخصوصا
بالكم فان الجوهر لا ضد له كما مضى وبمض احكام الكيف لا ضد له كما
سيأتي واما الخواص المساوية للكم فهي الثلاثة المذكورة وخاصة رابعة
وهي قبول النهاية واللا نهاية فتكلم في ذلك •

﴿ الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللاتناهي ﴾

(مالا نهاية له) يقال نارة بالحقيقة واخرى بالمجاز والذي يقال بالحقيقة قد يقال
على وجه السلب وقد يقال على وجه المدلول (واما الذي) يقال على وجه السلب
فهو ان يسلب عن الشيء المعنى الذي لا جله يصح ان يوصف الشيء بالنهاية وهو
الكم وذلك مثل ما يقال الله تعالى لا نهاية له والنقطة لا نهاية لها (واما الذي) على
وجه المدلول فهو ان يكون الشيء الذي لا جله يصح ان يوصف الشيء بالنهاية
حاصلا الا ان النهاية لا تكون حاصلة وذلك على وجهين (احدهما) ان يكون
الشيء بحيث اذا اخذت منه اي مقدار شئت وجدت شيئا خارجا عنه من غير
حاجة الى المود وهذا هو الذي نريد بقولنا الاجسام غير متناهية في العظم
(وثانيهما) ان يكون سطحه محدودا بمحد هو المحيط ولكن لا تكون في ذلك
المحيط نقطة بالفعل يتهى عندها الخط بل هو متصل بلا فصل فيه كالدائرة اذا
لم يكن قطع فيها بالفعل (واما الذي يقال) على سبيل المجاز قد يقال لما لا يكون

(الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللاتناهي)

سلوكه مقدورا كالطريق بين السماء والأرض ويقال أيضا لما يصر ذلك فيه
وان كان ممكناً تشبهاً للمسير بالمعدوم (فهذه) جملة وجوه مفهوم الانهائية
ويطبق بهذا الموضع ان تقيم البرهان على تنافي الابداد .

﴿ الفصل الحادى عشر فى بيان تنافي الابداد ﴾

(فلنذكر) اولاً ما يمكن ان يتمك به فى اثبات ابداد غير متناهية وذلك
امور ستة .

(الاول) ان الانسان كما تشهد فطرته بامتناع حصول الجسم الواحد فى الزمان
الواحد فى مكانين كذلك تشهد فطرته بامتناع انتهاء هذه الابداد الى حد
ومقطع بل يوجب فى كل متناه بان يكون تنافيه الى شىء آخر على نحو ما يشاهد
من انتهاء كل بعد الى بعد آخر فان وجب قبول حكم القطرة فى القضية الاولى
وجب قبوله فى الثانية وان جاز الرد فى الثانية جاز فى الاولى وذلك يوجب
التشكيك فى الاوليات (لا يقال) ان القطرة وان شهدت بالقضيتين جميعاً
الا انها فى القضية الاولى لم تشهد بصحة ما يتبع نقيضها واما فى الثانية فانهما
شهدت بصحة ما يتبع نقيضها فرفنا صدقها فى الاولى وكذبها فى الثانية
(لانا نقول) اذا كانت منقضية شهدت القطرة بصحتها ثم تبين لنا بطريق
من الطرق فسادها فثبت يزول الوثوق بحكمها وذلك يقتضى الشك فى جميع
الاوليات فاما اذا لم نجد ما يدل على فساد القضية فذلك لا يدل على صحتها
اذ ربما كانت باطلة وان كنا لم نقف على فسادها بل اقامة الحجة على صحتها لا نفيد
ايضالاً ان الحجة لا نفيد العلم الا اذا كانت مركبة من الاوليات فالاوليات
ان صحتها بالادلة يلزم الدور وان حكمنا بصحتها لا اجل شهادة القطرة فاذا
جوزنا فساد بعض ما حكمت القطرة بصحة استحالة الحكم بصحة شىء

﴿ الفصل الحادى عشر فى بيان تنافي الابداد ﴾

لاجل شهادة القطرة (ثبت بهذا) نأ لو جبرنا القدر في بعض ما شهدت القطرة به لزم التشكيك في الاوليات بأسرها فضلا عن النظريات فاذا لايجوز القدر في شيء مما شهدت القطرة به ولكن لا تهاهي الا بحد أصغر فطري فوجب ان يكون حقا •

(والثاني) ان اناسا لو وقف على طرف العالم قاما ان يمكنه مد اليد الى خارج العالم ولا يمكنه فان امكنه فلا شك ان الذي يتسع في خارج العالم لصف اليد قل من الذي يتسع لكل اليد وتلك خاصية الابدان فاذا خارج العالم وجدت الابدان وان لم يمكنه ذلك فهناك لا محالة جسم يمنع مد اليد فاذا كلالقسمين يوجب ان بعدا وجسا خارج العالم •

(والثالث) ان العالم لو كان متناهيا فلوقد رناه ازيد مما هو عليه الآن بذراع لم يتسع الجزء الذي اتسع له الآن بل يكون ذلك الجزء اكبر ولو قدر رناه ازيد مما هو عليه الآن بذراع عين لم يتسع له الجزء المتروك بل يكون ازيد منه فاذا خارج العالم احياء متقدرة في انفسها بالزيادة والقصر فتكون امورا وجودية وهي اما مقادير واما ذوات مقادير •

(والرابع) ان الجسمية حقيقة كلية فاما ان يجب ان يكون نوعا في شخص وهو باطل بالحس ولانه لا جسم الا وله جزء يساويه في الجسمية فيكون ابدا في الوجود اكثر من جسم واحد فاذا امكن ان تكون تلك الماهية مقولة على كثيرين (ثم ان جزئيات) كل كلي غير متناهية وليس بعضها اولي بالا مكان من بعض لان الامكان اذا كان من لوازم الماهية كان مشتركا بين افرادها فاذا وجود اجسام غير متناهية ممكن حاصل فاذا هي موجودة لان واجب الوجود عام القيد فلا يمنع مستحقاقه من الوجود •

(والخامس) ان الزمان ليس له بداية ونهاية فلا يكون للكون بداية ونهاية فيجب ان يكون لذلك مادة غير متناهية.

(والسادس) ان قاسوا العظم على شيئين (أحدهما) على الأعداد التي لا تنهاى في الزيادة (وثانيهما) على لانهاى المقدار في جانب الصغر (والجواب) اما الذى ذكروه اولافلا خلاص عنه الا يمنع شهادة القطرة بذلك فنامن سلم ذلك كما فعله الجمهور لم يمكنه الخروج من السؤال الذى ذكرناه (والذى ذكروه ثانيا) من ان الواقع على طرف العالم هل يمكنه ان يمد اليه الى الخارج ام لا (فالجواب) انه لا يمكنه ذلك لا لوجود جسم يمنع في الخارج من ذلك بل لعدم الشرط وهو عدم المكان والحكم كما يتقضى لوجود المانع فقد تنقى لغوات الشرط (والذى ذكروه ثالثا) فهو امر وهمي غير حاصل في الوجود فلا عبرة به (والذى ذكروه رابعا) من ان الجسمية غير مائة من الكثرة (فنقول) لا يكفي في عدم الامتناع ان يكون للشئ الواحد ما نعلمه قلله امتنع لآخر آخر فان الجسمية وان كانت لا تمنع من ذلك الا ان الصور النوعية التي لافلاك تقتضى ان تكون انواعها في اشخاصها فامتنع المزيد عليها لذلك.

(فان قيل) (١) هذا يشكل بجزء من اجزاء النلك حيث طبعه طبيعة الكل فكانت الكثرة والكلية في الطبيعة بالنسبة الى اجزائه حاصلة وان كان الشخص واحد الان واجب الوجود واحد فامكن ان يكون تعينه لازم حقيقته فالافلاك وان اتحدت بالجسمية فقد اختلفت وتكاثرت بالصور فلم يمكن ان يكون قدر معين للكثرة دون غيره لازم ماهيتها المشتركة

(١) هذه العبارة الى شروع جواب الخامس ليست موجودة في النسختين ١٢

(فالجواب)

(فالجواب) ان كل عدد من الاعداد حقيقة وطبيته مخالفة بالنوع للماعداء من الاعداد والالجازان يكون العدد من حيث هو هو لازماً لماهية الجسم دون غيره من المعدادات •

(والاشكال عليه) انه لو كان كذا لك لكان كل شخص من اشخاص الاجسام منفرداً بذلك العدد بينه لاشتراك اشخاص الاجسام كلها في الجسمية (والذي ذكره خامساً) من لانهاى الكون فهو لا واجب لانهاى الجسم اذ الجسم الواحد يمكن ان يتشكل بأشكال مختلفة في احوال مختلفة (والذي ذكره سادساً) فهو مجرد تمثيل من غير جامع فلا يفيد الفطن فضلا عن اليقين •

(ثم يجب) ان يعلم ان فيه بحثا وهو ان بعض الملاء قال كما ان الجسم لا يتهى في الصغر الى حد لا يوجد ما هو اصغر منه وان كانت الانقسامات الغير المنتهية لانخرج الى العمل بأسرها كذا لك لا يتهى في العظم الى حيث لا يمكن ان يوجد ما هو اعظم منه وان استحال وجود عظم غير متناه •

(وذكر) الشيخ ان هذا يصح من وجه ويطل من وجه (اما وجه الصحة) فهو ان لك ان تقسم جسما متاهيا قسمة لاتقف بان تنصفه ثم تضم الى احد النصفين نصف النصف الآخر وتضم الى ذلك المجموع نصف الربع الباقي ولا تزال تاخذ جزءا من الباقي اصغر منه فلا يزال يزداد ذلك النصف الاول الى غير النهاية ومع ذلك فلا يبلغ الجسم للزيادة تلك الزيادات الى ان يساوى جملة الشئ المقسوم اولا وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق بل له حد لا يصل اليه البتة وهو تمام الجسم المنصف اول مرة فضلا عن الزيادة عليه (واما وجه البطالان) فهو ان يصل الجسم

الى كل حد في الثمور العظم وذلك تمتع وليس ذلك مثل الصنم لان القصة لا تحتاج الى شيء خارج عن المقصود واما الزايد فقد يكون اما بسبب المادة تنضم الى الاصل وذلك يوجب ان يكون مواد الاجسام بغير نهاية واما بتدخل لا يقف الى حد فيكون هناك حيز غير متناه وكل ذلك محال (ولنذكر الآن) البراهين على المنصب الحق وهي ثلاثة :

(الاول) وعليه للمول اهلوه جدت ابعاد غير متناهية لا استحال وجود حركته مستدرة لانا اذا فرضنا في تلك الابعاد خطا غير متناه وكرة يخرج عن مركزها خط متناه مواز لذلك الخط فاذا تحركت الكرة حتى صار الخط الخارج عن مركزها مسامتا للخط النير المتناهي بعد ان كان موازيا له فلا بد في الخط النير المتناهي من نقطة تقع عليها اول المسامته لكن ذلك محال لانه لا نقطة في ذلك الخط الا وفوقها نقطة اخرى وامكن وقوع الخط الخارج عن مركز الكرة بحيث يكون مسامتا لكل واحد من تلك النقط والمسامته مع النقطة القروائية ابد قبل المسامته مع النقطة النهائية لان المسامته مع القروائية تحصل بعزل عن الموازاة اقل من الميل الذي يحصل للمسامته مع النهائية ولا شك ان الميل الكثير لا يحصل الا بعد حصول الميل القليل فلا جرم لا يصير مسامتا للنقطة الا بعد ان كان مسامتا للنقطة التي فوقها ولما كانت النقطة غير متناهية استحال ان تكون هناك نقطة هي اول نقط المسامته والتالي محال فاذا دى اليه يكون محالا وهو فرضنا ذلك الخط غير متناه فاذا قيضه حق وهو وجوب كونه متناهيا .

(الثاني) انه لو كانت الابعاد غير متناهية لجاز ان يخرج امتدادان من مبدأ واحد كساق مثلث لا يزال البعد بينهما يزايد الى غير النهاية (ويضا يمكننا)

ان فرض بينهما ابعادا متزايدا بقدر واحد من الزيادات مثلا تقدر البعد الاول خراعا وبمده يمدا آخر زاد عليه بشيرو بمدا البعد الثاني يمدا آخر زاد عليه ايضا بشيرو هكنا يكون الذي فوق زائدا على الاسفل منه بشيرو ايضا كل زيادة توجد فاتها مع الزيد عليه تكون موجودة في البعد الذي فوقه مثلا زيادة الثاني على الاول موجودة في الثالث مع زيادة اخرى .

(واذا تلخصت) هذه الامور فنقول لاشك انه يتحقق هناك زيادات غير متناهية فاما ان يكون كل واحد من تلك الزيادات حاصلة في بدو واحد واما ان لا يكون كذلك وكلا القسمين يؤيدان الى المحال فالقول بثبوت ابعاد غير متناهية محال (اما اذا قلنا) انه ليس كل واحد من تلك الزيادات حاصلا في غيره فانه اذا كذب هذا الحكم على كل واحد واحد في جملة تلك الاحاد واحد كذب هذا الحكم عليه ايضا فلا بد حينئذ ان يصدق عليه ان مافيه من الزيادة غير موجودة في غيره ولذا كان كذلك لم يكن فوقه يمدا خروا الا لكانت الزيادة الحاصلة فيه حاصلة فيما فوقه وقد فرضنا انه ليس كذلك واذا لم يكن فوقه يمدا آخر فقد انقطع الامتداد ان والا امكن ان يوجد فوقه ما يكون فيه تلك الزيادة فلذا لا متساوان يجب ان يتطامع انما فرضناها غير متناهية هذا خلف ولما كذب قولنا (ليس كل واحد من تلك الزيادات حاصلا في غيرها) صدق ثبوت وهو ان كل واحد من تلك الزيادات حاصل في غيرها وقد عرفت ان البعد الماشر مثلا ليس فيه زيادة للتاسم على الثامن فخط بل وجميع الزيادات التي تحتها فاتها عبارة عن مجموع البعد الا ول مع مجموع تلك الزيادات فظهر انه لما صح ان كل واحد من تلك الزيادات موجود في غيره صح ان الكل بمجموعه لا بد وان يكون موجودا في بعد واحد

(فنقول) تلك الزيادات غير متناهية فإذا هناك بعد واحد قد وجدت فيه تلك الزيادات الغير المتناهية فيكون ذلك البعد غير متناه مع أنه محصور بين حاصرين هذا خلف (وإيضاً) فالبعد المشتمل على تلك الزيادات أن كان قوته بعد آخر فهو غير مشتمل على ما لقوته فلا يكون مشتملاً على تلك الزيادات وتقدر من كذلك هذا خلف وأن لم يكن قوته بعد آخر فقد انقطع الامتدادان المتروضان الغير المتناهيين هذا خلف (وإيضاً) فلأن المتحرك على التفاوت الأول يقطع التفاوت المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بالمسامة في زمان متناه وذلك محال فظهر أن القول بالإبادة الغير المتناهية مفض إلى هذه المحالات فيكون محالاً (فهذا لما يمكن) في تصحيح هذه الطريقة المتكيفة ولنا عليه كلام في شرح الاشارات .

(الثالث) أن نقول لنفرض بعد (أ ب) وليكن غير متناه أما من طرفي (أ ب) وأما من طرف واحد وعلى جميع الأحوال أمكن أن يفرض فيه حد يكون طرفاً لذلك الامتداد وليكن ذلك الطرف (ج) ونفرض فيه حد آخر وهو (د) فيكون خط (ج ب) الغير المتناهي في طرف (ب) أزيد من خط (د) الغير المتناهي في طرف (ب) بمقدار (ج د) فإذا فرضنا انطباق نقطة (د) على نقطة (ج) فلا يخلو إما أن يمتد محالاً إلى نهاية فيكون الزائد مثلاً للنقص وهو محال (وإما) أن يقصر عنه فيكون (د ب) في طرف (ب) منقطاً فإنه إن لم ينقطع كان دائماً موجوداً مع (ج ب) فلم يكن انقص منه بل يكون مساوياً له وإذا كان (د ب) في طرف (ب) منقطعاً كان في طرف (ب) متناهياً و (ج ب) أزيد منه بمقدار (ج د) المتناهي والمتناهي إذا ضم إلى المتناهي يكون الكل متناهياً فيكون (ج ب)

في جهة (ب) متاهيا وهو المطلوب •

(وفي هذا البرهان شك) تصر على حله وهو ان تطبق نهاية الزائد على نهاية الناقص انما يمكن على احدى وجوه ثلاثة (احدها) ان تحرك الناقص بكميته الى جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الزائد او تحرك الزائد بكميته عن جهة نهايته حتى تنطبق نهايته على نهاية الناقص (وثانيها) ان يزداد الناقص حتى ينطبق طرفه على طرف الزائد او يتقرب طرف الزائد ويؤول حتى ينطبق على طرف الناقص (وثالثها) ان يبقى الزائد والناقص كما كانا ولكن نضع نهاية الزائد على نهاية الناقص وحينئذ تظهر في الزائد فضلة لا تنطبق على الناقص بل تبقى متجاوية عليها وذلك مثل خطين يتفاوتان في نهايتهما فانما اذا طبعنا بين نهايتهما حدثت في الزائد فضلة متجاوية لا تنطبق على الناقص ثم لا زال نزيد تلك الفضلة ونبعد ها الى الجانب الآخر الى ان تظهر الفضلة من الجانب الآخر •

(واذا عرفت) ذلك فنقول ان ادعينا صحة التطبيق بين نهايتي المقدارين على الوجه الاول فقد صادفنا على المطلوب الاول لان الخط انما يمكن ان يتحرك بكميته اذا خلى مكانا وشغل غيره وذلك انما يصح اذا كان متاهيا من كل الجهات (وان ادعينا ذلك بالوجه الثاني) فيثبت بحسب كل واحد منهما مع النوع والذبول مساويا للآخر ولا يلزم منه محال (وان ادعينا ذلك بالوجه الثالث) فلنخضع ان يقول ان ايدو الناقص يمتدان الى غير النهاية وتبقى في الزائد تلك الفضلة الغير المنطبقة ابدا ولا تنهي الى حيث تزول تلك الفضلة فاذا هما امتدان الى غير النهاية ولا يلزم ان اجعل الناقص مساويا للزائد لان تلك الفضلة اذا موجودة مع الزائد (فهذا بيان هذا الشك) •

(وهما مشكوك آخر) بمكتساحهما (فان قيل) ما ذكرتموه من الحجة متفوض بالنفوس المتعارفة عن الأبدان من زمان الطوفان الى ما مضى فانها اقل من النفوس المتعارفة في زماننا هذا الى ما مضى مع ان النفوس غير متناهية (وايضا) الحركات الماضية من زمان الطوفان اقل مما مضى من زماننا هذا مع انه لا بداية للحركات •

(وقد اجاب الحكماء) عن هذا ان كل كثره تجتمع اجزاؤها ويكون لها ترتيب في الطبع اوفي الوضع فدخولها لا نهاية فيها بمتبع (اما الذي) فيه ترتيب بالطبع فكالطل والمملولات (واما الذي) فيه ترتيب في الوضع فكالقادر (واما اذا كانت) الاجزاء لا توجد معا بل كانت في الماضي والمستقبل كالزمان والحركة فلا يمنع فيه ان لا يكون متاهيا كما يتتبع (واما اذا وجدت) الاجزاء معا ولكن لا يكون بينها ترتيب في الطبع ولا في الوضع فليست لا يكون فيها احتمال المطابقة في مثل هذه الصور لا يكون احتمال الزيادة والنقصان موجبا للتناهي (وقد اشكل) على كثير من اهل النظر ذلك ولم يشيروا في اقتضاء احتمال الزيادة والنقصان للتناهي امكان المطابقة فصار ذلك شبهة عظيمة وقعوا بسببها في ضلالات كثيرة •

(فمنهم من اطل) ببقاء النفوس الناطقة (بان قال) لو بقيت لكان الحاصل منها الآن عددا غير متناه لكوت الأبدان غير متناهية وامتاع التناهي لكن القول بوجود نفوس غير متناهية محال لاحتمالها الزيادة والنقصان فهي اذا غير باقية (ومنهم) من ذهب الى وجوب تنامي الحركات (بقوله) النفوس متناهية لاحتمال عددها للزيادة والنقصان والتناهي باطل فيلزم تنامي الأبدان ويلزم من تناميها تنامي الحركات (ومنهم من) ذهب الى التناهي لان

الابدان غير متناهية والنفوس متناهية.

(ونحن بعون الله تعالى) نكشف النطاء عن هذه الشبهة (فنقول) العلم بان كل ما يحتمل الزيادة والنقصان يكون متاهيا لما ان يقال انه من الاوليات او من النظريات وباطل ان يكون من الاوليات لانت العقلاء اختقوا فيه (فمنهم) من زعم ان الاجسام مركبة من اجزاء لانهاية لها بالفعل (ومنهم) من زعم ان العالم مركب من اجزاء كرية الشكل صلبة لانهاية لها (ومنهم) من قال بالخليط النير المتماهي (والمسلمون اتفقوا) على ان معلومات الله تعالى ومقدوراته غير متناهية (ومنهم) من زعم ان انواع الاكوان المقدورة لله تعالى غير متناهية والجزء الذي لا يتجزى عندهم يمكن حصوله في اجزاء غير متناهية على البديل (وكذلك يمكن) ان تقوم به افراد غير متناهية من نوع واحد على البديل (ومنهم) من اثبت في الدم ذوات غير متناهية (ومنهم) من اثبت لله تعالى صفات غير متناهية (وكذلك) نعلم بالبداهة ان مراتب الاعداد غير متناهية (وكذلك نقول) ان تصنيف الالف سرارا لانهاية لها اقل من تصنيف الالفين سرارا لانهاية لها (وكذلك نعلم) ان الامكانات الماضية لا بداية لها والحركات الحادثة في المستقبل اى التى يمكن حدوثها لانهاية لها مع ان كل هذه الامور محتملة للزيادة والنقصان فان عدد نصفها اقل لاحالة من عدد كلها (فهذه المذاهب كلها) نفيها اجماعا منقادا بين العقلاء على انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان فانه يجب ان يكون متاهيا فكيف يمكن ان يقال ان العلم وجوب تنهيه ما يقبل الزيادة والنقصان من البدييات فاذا آهذه القضية لاتصح الا بالبرهان وذلك لا يقرر الاقبا يحتمل الانطباق .

(ويأني أن) الموجب للتأني هو أنه يجب انتهاء الناقص إلى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من الزائد وهذا إنما يجب لو تصور وقوع جزء من الجملة الناقصة في مقابلة جزئين من الجملة الزائدة فإنه إن كان ذلك ممكناً لم يجب انتهاء الناقص إلى حد لا يبقى منه شيء ويبقى بعده من الزائد شيء وذلك إنما يتحقق فيما يحتمل الاطباق لأنه إذا فرض جزء من الجملة الزائدة منطبقاً على جزء من الجملة الناقصة استحال أن ينطبق جزء آخر من الجملة الزائدة على ذلك الجزء من الجملة الناقصة لا مستحالة حصول الجسمين في حيز واحد فلا جرم إذا صار جزء من الجملة الناقصة مشغولاً بمهمة جزء من الجملة الزائدة استحال أن يصير هو بمهمة مشغولاً بمهمة جزء آخر من الجملة الناقصة وبمهمة جزء آخر من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الزائدة جزء آخر من الجملة الناقصة وذلك بوجوب أن ينتهي الناقص إلى حد يتقطع ويبقى بعد ذلك من الجملة الزائدة مقداره الزيادة (فأما الأمور) التي لا تحتمل الاطباق فليس هناك بين أجزاء الجملتين مهمة حتى تكون مهمة جزء جزءاً غنمه من أن بمهمة جزء آخر بل ليس بينهما نسبة الأمن وجون (أحدهما) كون كل واحد منهما مثلاً لصاحبه لكن لا يلزم من كون الشيء مثلاً لشيء أن لا يكون مثلاً لغيره (وأما في المقادير) فإن الجزء المشغول بمهمة جزء يتمتع أن يكون هو بمهمة في تلك الحالة مشغولاً بمهمة جزء آخر فلا جرم كانت المهمة والأطباق مظهرين للفضل الخالي من العوض (ومأنيهما) أن يفرض في الذهن تقابل إحدى الجملتين بالجملة الأخرى (وذلك أيضاً على وجون) فإنه أما أن يفرض تقابل إحدى الجملتين بالجملة الأخرى من حيث هما جملتان فلا يكون في ذلك الامتقابلة شيء واحد لشيء واحد (وأما أن يفرض) تقابل أحاد إحدى الجملتين بأحاد الجملة الأخرى

فذلك

فذلك محال لان العقل لا يقوى على استحضار اعداده لانه لا نهاية لها على التفصيل
واما ان تقابل بعض آحاد احدى الجملتين ببعض آحاد الجملة الاخرى فلا يلزم
منه وقوع النقصان في الكل (فظاهر مما قلنا) ان الفضل انما ياتي من العوض
انما يلزم عند وجود الانطباق (ثبت) ان احتمال الزيادة والنقصان لا واجب
التناهي الا بهذا الشرط (واما بيان الشرط الثاني) وهو ان تكون الاجزاء
خاصة مما فنذكره في الفصل الذي يليه •

(الفصل الثاني عشر في معنى الانهائية في الماضي والمستقبل)

(اعلم) ان الحوادث اما ان ينظر ويعتبر لانها ينهي في الماضي او في المستقبل
ولا بد من تلخيص المعنى في كل واحد من الاعتبارين (فالنظر الاول باعتبار
الماضي) فاذا قلنا الاشخاص الماضية غير متناهية فهو محتمل لو جرين
(احدهما) ان لكل واحد من الاشخاص الماضية غير متناهية وهذا ظاهر
البطلان (وتأتيها) ان جملة الاحاد حال الاجتماع لها عدد غير متناهية وهذا
اما ان يفهم بحسب ما في الوجود او يفهم بحسب ما في التوهم اما الذي بحسب
الوجود فلما ان يفهم على وجه السلب او على وجه المدول (اما الذي يفهم)
على وجه السلب بان يقال ان جملة الاشخاص الماضية ليست امراله عدد
متناهية واما الذي يفهم على وجه المدول بان يقال هكذا جملة الاشخاص
الماضية امراله عدد غير متناهية (واما الذي بحسب التوهم) فهو ان يقال ان
التوهم من جملة الاشخاص الماضية اي واحد اخذته تجد واحدا غيره قد حصل
في الوجود ولا ينتهي الحساب البتة الى واحد غير مسبوق بغيره •

(فتقول) اما الوجه الاول فهو حق لان تقيضه باطل وهو قولنا ان جملة
الاشخاص الماضية هي امراله عدد موجود وذلك لان هذه القضية موضوعها

أمر غير موجود و ممتنع الوجود لأن جملة أشياء كل واحد منها لا يثبت مع آخر بل يعدم لا يكون لها جملة موجودة البتة لأنها لو كانت موجودة لكان وجودها إمامي الخارج وإمامي الذهن وليس في الخارج لأن وجودها في الخارج إنما أن يكون في كل الأزمنة أو في زمان معين إمامي الماضي أو الحال أو المستقبل وكل ذلك باطل وبطل أن يكون لها وجود في الذهن لأن الذهن لا يقوى على استحضار عدد لا نهاية له بالتفصيل إنما يرسم فيه ما كان مقدرا محدداً مثل العشرة والالف ثم الذهن يحصل فيه معنى الانهائية من حيث أنه محمول وصفه فاما أن يحصل في الذهن العدد الموصوف بكونه غير متناه فذلك محال (ثبت) أن موضوع هذه القضية ممتنع الحصول في الأعيان وفي الأذهان فيستحيل أن يحكم عليه بالأحكام الثبوتية فإذا استحيل الحكم عليه بأنه غير متناه بمعنى المدول بل يجب وصفه بأنه غير متناه بمعنى السلب وبه تبين أيضاً ما ذكرناه في الفصل الذي مضى من أن الحوادث الماضية لا يمكن وصفها بالزيادة والنقصان (فإن قيل) فكيف نقول للجملة الماضية أنها عشرة مثلاً (فتقول) هذا الحكم بالحققة حكم على الصورة المرئسة منها في الذهن والذهن يقوى على استحضار العشرة والالف وغيرهما ولكنه لا يقوى على استحضار عدد غير متناه (ثبت) أن الاعتبار الأول حق والثاني باطل .

(وأما الاعتبار الثالث) فتقول أنه يصح أن تقول أن الأشخاص الماضية جملة مقولة في الذهن من حيث هي جملة من غير أن يحتاج في ذلك إلى نقل الآحاد وأن الذهن متى استحضر واحداً مما يوصف بأنه كان موجوداً وجد واحداً آخر يمثل صفته (فهكذا) ينبغي أن يتصور معنى قولنا الأشخاص الماضية

الماضية غير متناهية •

(و النظر الثاني) في الانتهائية بحسب المستقبل فنقول النظر في الامور المستقبلية اما ان يكون في وجودها واما ان يكون في تنافها ولا تنافها (اما النظر) في وجودها فلا شك انها ليست موجودة بالفعل لان الذي في المستقبل فهو بعد غير موجود بل هي موجودة بالقوة (ثم لا يخلو) اما ان نستبرح حال كون كل واحد واحد من تلك الامور في المستقبل واما ان نستبرح حال كلها فان اعتبرنا كل واحد واحد من تلك الامور قاطبا ان يكون كل واحد منها موجودا بالقوة في وقت واحد واما ان يكون كل واحد واحد موجودا بالقوة في جميع الاوقات قاطبا ولحق والثاني باطل لان الحادث الواحد لا يمكن ان يبقى مستترا ابدا (واما اذا اعتبرنا) وجود الكل من حيث هو كل فذلك الا اعتبار على وجهين (الاول) ان يكون ذلك الكل موصوفا بآثار ان بعضها منه موجود وهذا القسم يصح من وجه وبطل من وجه (اما وجه بطلانه) فان الكل بما هو كل غير موجود حتى يوصف بوصف يثبت على ما بيناه (واما وجه صحته) فلان الماهية التي فرض لها آحاد تحمل هي عليها يصح ان يقال ان ما تحمل عليه تلك الماهية دائما شيء موجود ولا يجوز ان يخرج الى الفعل بحيث لا يثبت بعده منه شيء بالقوة (الوجه الثاني) ان يكون ذلك الكل بحيث يكون كل واحد من المدومات منه موجودا بالقوة بحسب وقت معين وان لم يكن شيء منه بالفعل (فهذا) هو الطرف في وجود الاشياء المستقبلية •

(واما النظر) في تنافها ولا تنافها (فاعلم) انه يصح ان يقال للاشياء التي في طريق التكون انها ابدامتناهية بالفعل وصح ان يقال انها ابدامتناهية بالقوة وصح ان يقال انها ابداء غير متناهية لا بالفعل ولا بالقوة (اما انما متناهية)

ابدا بالفعل فلا نها ابدأ تكون واحدة الى حد معين فتكون بحسب ذلك
الحد متناهية (ولما انتهت متناهية) بالقوة ابدأ فذلك بحسب النهايات الاخرى
التي بالقوة بعد النهاية الحاصلة (ولما انتهت متناهية) لا بالقوة ولا بالفعل ابدأ
فباقياس الى النهاية الاخيرة التي لا يحصل بعدها شيء آخر (والحاصل)
لنها باقياس الى النهاية للخالصة متناهية بالفعل وباقياس الى ما سيحضر
متناهية بالقوة وباقياس الى النهاية التي لا تحصل بعدها نهاية اخرى غير متناهية
لا بالفعل ولا بالقوة (واذا عرفت ذلك) صح ان يقال ان مالا نهاية له موجود
بالفعل دائما اي من جهة انه غير متناه الى نهاية لا تحصل بعدها نهاية اخرى
وصح ان يقال ان مالا نهاية له موجود بالقوة دائما اي من طيبته
دائما شيء هو بالقوة •

(العمل الثالث عشر في بقية أبحاث الانهائية وهي خمسة)

الفصل الثالث عشر في بقية أبحاث الانهائية وهي خمسة •

(البحث الاول) ان قولنا لانهائية لمادة نفي بها الامور التي توصف بذلك
ونارة نفي بها نفس هذا المصنوع كما اننا اذا قلنا هو عشرون ذراعا فثارة نفي به
الخشب التي هي عشرون ذراعا وثارة نفس طيبة هذه الكمية (ثم ان بعضهم)
جعل الانهائية بالمعنى الثاني مبدءا وهو باطل لوجوب (احدهما) ان الانهائية
امر اعتباري نسبي وليس له مفهوم مستقل فكيف يقال ان يكون موجودا
وحده فضلا عن ان يكون مبدءا لغيره (ثانيها) ان الانهائية لا يخلو اما
ان يكون متقسما او لا يكون فان كان متقسما وجب ان يكون جزءه مساويا
لكله لانه ليست هناك طيبة اخرى وراء ذلك المصنوع فيجب ان يكون
كل واحد واحد من اجزائه غير متناه ايضا وهو محال وان لم يكن قابلا للتقسمة
فهو غير متناه على معنى السلب وليس غير متناه على معنى العدد والذى

هو مرادنا .

(البحث الثاني) في تفسير قولهم الانهاية طيبة علمية (وبيانها) ان الذي لانهاية له لا ينتهي الى زوال طيبة القوة عنه بل طيبة القوة عنوطة فيه دائماً فيكون ما لانهاية له تباؤه و حقيقته متعلقة بالقوة و القوة متعلقة بالمادة لا بالصورة التي هي بالفعل وبمخرج منه ان ما لانهاية له لا يكون كلا و جملة لان الشكل صورة او ذ و صورة و الانهاية طيبة علمية .

(البحث الثالث) ان الجسم الذي لانهاية له يستحيل ان يكون متحركاً لانه اما ان يكون غير متناه من كل الجهات او من بعض الجهات فان كان من كل الجهات لم يخل عنه مكان حتى ينتقل اليه و ان كان من بعض الجهات فهو باطل من ثلاثة اوجه (الاول) ان تنامي من ذلك الحد ان كان مقتضى طيبه و جب ان يكون متناهي من سائر الجهات لان الطيبة لمراعاة تساوي قطرها من كل الجوانب و ان كان بالتصرف ذلك للقاسر لما ان افاده ذلك الحد بان قطعه فلا يكون ذلك الانتهاء الى فضاء بل الى مقطوع من جنبه فلا يكون هناك مكان يتحرك اليه و لما ان افاده حد و د آمن غير ان قطع منه شيئاً كما يحمل الجسم المتناهي صغيراً بالثكثيف و كبيراً بالتسخين فيكون من شان ذلك الجسم ان يتبر متناهيماً بذلك القياس و غير متناه بمقتضى طيبه و سنين فيما بعد ان ذلك ممتنع (الثاني) ان سلمنا انه يمكن ان يكون محد و د من جانب د و ن جانب لكنه اذا انتقل الى الجهة الفارغة لم يخل اما ان يخلو من الجهة المقابلة الفارغة لها او لم يخل فان لم يخل فلم ينتقل اليه لكنه ازداد من ذلك الطرف و ان خلافاً لجهة النير المتناهي متناهي (الثالث) ان تلك الحركة لا يمكن ان تكون طيبة لان الطبيعي هو الذي يطلب

أيضا طبيعيا واحدا أمينا وكل حد فهو محدود والمحدود لا يشغل إليه مالا حده له
وإذا لم يمكن أن تكون طبيعة لم يمكن أيضا قسرية لأن القسر على خلاف الطبيعة
مفئت لم تكن طبيعة لم تكن قسرية •

(البحث الرابع) الجسم الذي لا نهاية له لا يكون لأجزاءه حركة طبيعية
لأن الجسم لو كان غير متناه من كل الجهات لم يكن ماعنه الحركة مخالفا لما إليه
فلا تشغل حركة طبيعية وإن كان غير متناه من بعض الجهات حتى يكون الجزء
يتحرك إذا كان خارجا عن الحد فلا محالة ذلك الجزء إنما يتحرك إلى مكان
مطلوب له بالطبع وهو الذي يطلبه الكل أيضا لكن الكل لا يطلب مكانا
بالطبع إذ ليس له محيط حتى يطلبه وليس مطلوب به البعد الخلفي على ما سيظهر
فإذا ليس للكل حيز مطلوب فليس للجزء ذلك أيضا لتشابه طبيعتهما فإذا
الأجسام التي لأجزائها حركات طبيعية إلى جهات محدودة كلها متناهية •

(البحث الخامس) إن الجسم الذي لا نهاية له يجب أن يكون فعله وأنفعاله
وأمثله في زمان ومكان كانت الفعل والأنفعالات زمانين فالجسم متناه أما أنه
لا يجوز أن يكون الجسم الغير المتناهي فاعلا فلا زمانيا فلان ذلك المنفعل
أما أن يكون متناهيًا أو لا يكون متناهيًا فإن كان متناهيًا فمن شأن جزئه من المنفعل
أن يفعل من جزئه من الفاعل فإذا فعل جزئه من غير المتناهي في المتناهي
أو في جزئه منه كانت نسبة ذلك الزمان إلى الزمان الذي يفعل فيه المتناهي
من غير المتناهي كنسبة قوة الغير المتناهي إلى قوة المتناهي إذا اجسام كما كانت
اعظم صارت قوتها أقوى فزمان قطرها أقصر فيجب من ذلك أن يكون فعل
غير المتناهي لافي زمان وقد فرض في زمان وإن كان ذلك المنفعل غير متناه
فإن نسبة أفعال جزئه منه إلى أفعال الكل كنسبة الزمانين فيجب أن يقع
أنفعاله

انفعال كل جزء منه لافي زمان ويكون افعال الجزء الاصغر منه اسرع من
انفعال الجزء الاكبر اذا كانت العنصر مقتضياً للسرعة فيكون اسرع
من الكائن لافي زمان .

(واذا عرفت ذلك) من جهة الفعل فلك ان تعرف مقابلة من جهة الانفعال
فعلوم من هذا ان الاطمسات التي يفعل بعضها في بعض فلازماتها كانت كلما
عظمت ازدادت قوة والصورة وان كانت لا تشد في جوهرها على ما سياتي
فانها تشد في تأثيرها فانه وان لم يجز ان تكون الصورة التي في هذه النار تشد
وتضعف ولكنها في ضعفها تكون اقوى وليست هذه الزيادة زيادة الشدة
في الجوهر بل زيادة الاثر والمقدار (وقد جرت المادة) بان يقب هذا الموضع
بيان ان القوى الجسمانية متاهية الآثار (ونحن اخرناها) الى باب القوى
والصور (ويطبق بهذا الموضع) الكلام في اقسام الاجسام (ولكننا) اخرناه
الى باب الجسم لانه اليق بذلك من حيث ان الاقسام الذي بالفعل انما يكون
بسبب المادة لا بسبب الكم على ما بيناه .

(ولما اقتضينا وطرنا) عن احكام الكم من حيث هو كم وخواصه وجب ان نخوض
بعد ذلك في احكام اقسام الكم (اما الكم المتصل) قاثبات وجوده وبيان
عرضيته قد صرف في باب الوحدة والكثرة (فدق علينا) في هذا الموضع ان نكلم
في احكام اقسام الكم المتصل (اما لزمان) فقد اخرناها الكلام فيه الى باب الحركة
لانه به اليق (واما الآن) فنذكر اولاً الاحكام المشتركة بين الثلاثة الباقية
وهي الخط والسطح والجسم ثم نخوض ثانياً في بيان ما يختص بكل واحد منها .

(الفصل الرابع عشر في المباحث المشتركة بين الثلاثة) وهي اربعة .

(البحث الاول) في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقاً عن المادة خلافاً

لأصحاب الخلاء (والدليل على ما قلناه) ان المقادير المتواردة على الجسم لا شك انها حالة في المادة فلو قدرنا مقدارا مجردا لكان مجردا اما ان يكون للماهية اوللوازم تلك الماهية اولما لا يلزم تلك الماهية فان كان ذلك الاستثناء لنفس تلك الماهية اوللوازمها وجب ان يكون كل مقدار رغبيا عن المادة ولو كان كذلك لاستحال ان يوجد شيء منها خالفا في المادة لان الشيء بذاته عن الشيء يستحيل ان يرضى له ما يصير به عتاجا اليه .

(فان قيل) اليس ان الحيوانية محتاجة الى الناطقية في بعض المواضع ثم لا يلزم احتياجها اليها مطلقا فها هنا ايضا لا يلزم من احتياج البعد الى الموضوع في موضع حاجته اليه في كل المواضع (اجاب الشيخ) عن هذا بان قال البعد الذي ينقسم في الجهات الثلاث طيبة نوعية محصلة وكذلك السطح والخط والطبيعة النوعية المحصلة لا تختلف باختلاف المقارنات واما الطبيعة الجنسية فانها تنفصل بمفصول تلحق تلك الماهية ويسكون العقل مقتضيا للمعقومات حتى يكمل في العقل تصورها فان مجرد المفهوم من امر يقبل الانقسام مفهوم غير محصل بل انما يتم بسبب ما يلحقه من الفصل وهو انه قابل للانقسام في جهة اوفى جهتين اوفى الكل فاما كون البعد بحيث يكون بعضه قائما لافي مادة وبعضه قائما بالمادة فليس بمنوع للبعدية فيجب ان تختلف لوازم مثل هذه الطبيعة .

(ولقائل ان يقول) انما ورد النقض على قولكم (الشيء اذا احتاج الى شيء في موضع وجب ان يحتاج اليه في كل المواضع) فاننا ان الجنس يحتاج الى الفصل المميز في موضع ولا يحتاج اليه في موضع آخر مع ان ماهية الجنس واحدة واذا جاز ذلك فن الجائز ايضا ان يحتاج البعد الى الموضوع تارة وان لا يحتاج

لا يحتاج اليه اخرى (واما) ان الطيبة الجنسية طيبة غير محملة و الطيبة النوعية طيبة محملة (فتقدير صحة هذا الكلام) كان فرقا في غير محل الجمع (فالاول في الجواب) ان يقال ان الجنس محتاج الى فصل يقومه مطلقا فلا جرم هذه الحاجة لازمة له ابدا ولما تبين الفصل فليس من جانب الجنس بل من جانب الفصل كما بيناه في باب الملاحة فاندفع الاشكاله

(ونرجع الى التقسيم) فنقول ولما ان كان ذلك التجرد لامر عارض فلا يخلو اما ان يكون المقدار حالا في ذلك الامر او ذلك الامر يكون حالا في المقدار او يكونان حالين في ثالث فان كان المقدار حالا فيه فهو ان كان غنيا عن الموضوع كان المقدار مقارنا للنفي عن الموضوع وحالا فيه فلا يصحكون مجردا عن الموضوع وان لم يكن ذلك الامر غنيا عن الموضوع كان المقدار المحتاج الى الموضوع حالا فيما يحتاج الى الموضوع فيستحيل ان يكون المجموع غنيا عن الموضوع (وباطل ايضا) ان يكون ذلك الامر حالا في المقدار فان المقدار ان كان لذاته محتاجا الى الموضوع استحال ان يصير غنيا عنه بسبب ما يعرض له وان كان غنيا عنه لذاته استحال ان يعرض له ما يحوجه اليه لان ما بالذات لا يزول بسبب العوارض (وباطل) ان يكون ذلك الامر حالا في عمل المقدار لانه يكون المقدار حينئذ ماديا مع انه قد فرض مجردا ثبت ان المقدار لا يتجرد عن المادة •

(البحث الثاني) في بيان المقادير التعليمية ان المقدار وان كان لا ينفارق المادة في الوجود الخارجي الا انه يفارق في الذهن فانه يمكننا ان نتصور المقدار مع الذهول عن كل المواد فاذا تخيلنا الابدان الثلاثة من غير ان نفكر الى شيء من المادة واحدها كان ذلك التخيل جسيما تعليميا ثم انه لا يمكننا ان نتخيل

(البحث الثاني في بيان المقادير التعليمية)

ولا ان نحس الاجسام متناهيا ومتى تخيلنا الجسم المتناهي فقد تخيلنا نهايته وذلك هو السطح فاذا تخيلنا السطح من غير ان نستصعب معه الجسم ولا عرضاً من الاعراض التي تكون في سطوح الاجسام الطبيعية كالالوان والخشونة والملاسة كان التخيل هو السطح التليسي (ثم اذا تخيلنا) السطح متناهيا ونظرنا الى نهايته من غير ان نستصعب معه السطح كان ذلك التخيل خطاً تليسياً (ثم اذا تخيلنا) الخط متناهيا فقد تخيلنا نهايته وهي النقطة فاذا نظرنا اليها من غير ان نستصعب معها الخط الذي هي نهايته فقد جردنا النقطة حيث ذهبن الخط (فالخامس) ان هذه المقادير اذا حصلت في الوجود مجردة عما عداها فهي المقادير التليسية .

(البحث الثالث) في الفرق بين كون الجسم تليسيا وبين كون الخط والسطح تليسين .

(قد عرفت) بما مضى الفرق بين ان ينظر الى الشيء لا بشرط ان يكون معه غيره وبين ان ينظر اليه بشرط ان لا يكون معه غيره .

(فالاولا) بماد الثلاثة (فيمكنك ان تخيلها بالاعتبار اني ان تخيلها لا بشرط ان تلتفت معها الى المادة وان تخيلها بشرط ان لا تكون معها مادة واما السطح فلا يمكنك ان تخيله بشرط ان لا يكون معه جسم لانك اذا تخيلات السطح فلا بد وان تخيله على وضع خاص وتوهم له جهتين توصلان الصائر اليه ايضا لا ياتي منه جانين متغاثرين فيكون التوهم ذا حدين فيكون جسما لا سطحا .

(وبهذا البيان يظهر) انه لا يمكن تخيل الخط بشرط ان لا يكون في السطح ولا تخيل النقطة بشرط ان لا تكون في الخط فاذا السطح والخط والنقطة

لا يمكن

(البحث الثالث في الفرق بين كون الجسم تليسيا وبين كون الخط والسطح تليسين)

لا يمكن تخيلها بشرط ان لا يكون معها غير هاتم يمكن تخيلها لا بشرط ان يكون معها غيرها (واما) الابداد الثلاثة فيمكن تخيلها بالا اعتبارين جميعا •

(البحث الرابع) في بيان عرضية هذه الامور (اما بيان) عرضية الجسم فن وجيز (احدهما) انه يزيد وينقص والجوهر ياق على طبيعة نوعية فهو عرض (وتابها) ان الجسم البسيط اذا نصفته كان نصفه مساويا لأكله في الماهية مع كونه مخالفا في المقدار ولو كان المقدار مقوما لكات المختلفان في المقدار مختلفين في الماهية •

(واما بيان عرضية الثلاثة الباقية) فذلك فرع على بيان وجودها (فن الناس) من انكر كونها امورا وجودية لوجيز (الاول) ان السطح عبارة عن نهاية الجسم ونهاية الشيء هي ان ينفي الشيء فلا يبقى منه شيء فالسطح اذا امرعد به وهكذا القول في الخط والنقطة (والثاني) ان السطح لو كان امرا وجوديا لكان اما متعيزا فيكون قابلا للتقسمة في الجهات الثلاث واما ان لا يكون متعيزا فيكون قائما بالتحيز فيكون قائما بالنقسم فيكون منقسما في الجهات الثلاث لان القائم بالنقسم منقسم (وهكذا القول) في الخط والنقطة فان النقطة ان كانت عرضا فلها محل وذلك المحل ان كان عرضا آخر تسلسل او لا تسلسل بل انتهى لا محالة الى الجسم فتكون النقطة لا محالة في شيء منقسم فيجب ان تكون منقسمة لكن ذلك باطل فاذا النقطة ليست امرا وجوديا •

(واعلم) ان كلام هؤلاء مختل (والذي) يمكن ان يتصلك به في اثبات هذه الامور (انا نجد) الاجسام متناهية وليست مما يتناهى ذواتها فان ذلك هو المدخل بل مماستها بسطوحها ومن المعلوم بالضرورة ان ما به التماس لا يد وان يكون امرا وجوديا وهو مشكل لان التماس بالعرض شكل جدا ومتي

صاغ ان يقال يتما سان بالعرض لا بالاجزاء صاغ ان يقال يتما سان بالعدم
وهو الفارق بين القولين (والذي يقال) من ان الجسم المتصل اذا قطع حدث
له سطح بعد ان لم يكن فلا بد وان يكون امر او جوديا ليس بشئ لانه يمكن
ان يقال ان الذي حدث هو تفرق الاتصال وهو امر عديم (واما الجواب
فما نسكو به) فقد مضى في الفصول السابقة واذا ثبت وجود هذه الامور
ثبت عرضيتها لانها تزول وتطرا مع بقاء الحقيقة بحالها فالتك اذا صيبت
لله على الماء فقد بطل ما كان لكل واحد من السطح الممين وحدث لكل
سطح واحد ثم اذا فرقت مرة اخرى فينتد زول ذلك السطح الواحد
ويحدث سطحان آخران غير الذي عدم اولا لاستحالة إعادة الممدوم مع ان
حقيقة الجسم وطبيعته باقية بحالها فقلنا بذلك ان السطح عرضي وبطله ثبت
عرضية الخط والنقطة •

الفصل الخامس عشر فيما يخص بكل واحد منها من المباحث وهي
اربعة •

(البحث الاول) في ان الجسمية من نوابع المادة

(واعلم) ان المقدار الممين لا يتضمنه الصورة الجسمية لذاتها والالكان
كل جسم على ذلك المقدار ولا يبين ان الجسم الواحد يختلف عليه المقادير
وليس ايضا بسبب الفاعل فان الفاعل اذا اعطى الصورة الجسمية مقداراً
معيّناً اعطاها مقداراً آخر فذلك انما يكون بان تتمدد الصورة الجسمية
الى جانب وتقلص من جانب آخر وما كان كذلك كان قابلاً للوصل والفصل
فتكون الصورة الجسمية وحدها قابلة للفصل والوصل وذلك حال فبق
ان يكون المقدار الممين بسبب المادة لكن لا مطلقاً الا لوجب التشابه
لذلك

البحث الاول في ان الجسمية من نوابع المادة

المذكور بل بسبب احوال عرضت للمادة لاجلها يخص استعدادها القبول ذلك المقدار دون سائر المقادير •

(واعلم) انه وان كان الامر على ما بيننا الا ان المقدار يقارن للمادة في الزمان ولما الصورة فانها لا تغارقها لا في الزمان ولا في الوجود •

﴿ البعث الثاني في السطح ﴾

(اعلم) ان السطح اعتبارين (احدهما) كونه قابلا لقرض بمد ين فيه متقاطعين على زاوية قائمة وكونه كذلك انما كان بسبب كونه نهاية للجسم الذي هو قابل لقرض الابعاد الثلاثة فان كون الشيء نهاية لقابل الابعاد الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لانه نهاية مطلقا مقتضاه ان يكون قابلا لقرض بمد ين (واعلم) ان السطح بهذا الاعتبار ليس بمقدار بل هو من باب المضاف الذي لا يكون الا للمقدار (واعلم) انه فرق بين قولنا السطح قابل لقرض بمد ين وبين قولنا السطح قابل للطول والقرض فان الاول حق والثاني باطل لان السطح هو القرض والطول نفسه فكيف يحمل قابلا للقرض لان قابل الشيء يجب ان يكون مخاثر المقبولة •

(والاعتبار الثاني) للسطح كونه بحيث يمكن ان يختلف غيره من السطوح في القدر والمساحة وهو بهذا الاعتبار كم (واما بيان) ان السطح الواحد والخط الواحد لا يكون موردا للاستقامة والانحناء فيأتي في باب الكيفيات المختصة بالكميات •

﴿ البعث الثالث في احكام النقطة وهي ثلاثة ﴾

(الاول) انه غير قابلة للانقسام لان النقطة نهاية الخط فلو انقسمت لا قرض لها جزءات وان كان الجزء ان من الخط ولكن كان الجزء الاخير هو النهاية

و اما الجزء الذي قبله فلا يكون نهاية لان بعده شيئا آخر فاذا انتهية الخط غير متجزية (وبهذا ثبت) ان الخط لا يتميز في العرض ولا في السطح ولا في العمق •

(الثاني) ان الذي يقال ان النقطة برسم بحركتها الخط فهو للتفهم لا للتحقيق لوجهين (اما اولاً) فلان حركة النقطة تكون لا محالة في شيء او على شيء فذلك الشيء يكون قابلاً لان تحرك فيه فيكون جسماً او سطحاً فتكون هذه الاشياء موجودة قبل حركة النقطة ولا تكون حركة النقطة علّة لوجودها (واما ثانياً) فلان الشيء اذا ما سه شيء وفارقه فان حاله بعد المماسه كحاله قبلها فاذا كان الاثر لا يبقى بمد زوال المماسه استحال ان يحصل الامتداد من اجزاء المماسه •

(الثالث) ان النقط اذا اجتمعت فلا يحصل من اجتماعها الخط لان النقط الثلاث اذا اجتمعت فالواسطة ان لقيت كليهما بكلا الطرفين فهي مداخله فيهما وهما مداخلتان فيها والمداخله لا توجب العظم وان كانت الواسطة ما لقيت كليهما بكلا الطرفين بل بعض منها يلاقى احد الطرفين وبعض آخر يلاقى الجانب الآخر لم اتصافها وقد ابطا ذلك •

(وبهذا الدليل) يظهر انه لا يحصل الخط من تالف النقط ولا السطح من تالف الخطوط ولا الجسم من تركيب السطوح (وبهذا تبين) انه يستحيل ان تكون بين الخطوط والسطوح نسبة او بين السطوح والاجسام نسبة اصلا • (البحث الرابع) في رسم النقطة (قال اقليدس) النقطة شيء لا جزء له فقبل ليس غرض اقليدس من ذلك الاتميزها عن المقادير ولا شك ان النقطة تتميز بالوصف المذكور عن المقادير فما من اراد ذكر رسم تتميز النقطة عما عداها

فلا بد وان يزيد في هذا الرسم شيئا فلا يدخل فيه ذات البارى تعالى
والوحدة •

(فمهم من قال) النقطة شيء ذو وضع لا جزء له والبارى تعالى ليس له وضع
ولا اليه اشارة وكذلك الوحدة لا وضع لها ولا اشارة اليها ومنهم من رسمها
بكونها نهاية للخط •

(واما بيان ان النقطة) هل تتحرك ام لا تتحرك فخرناه الى باب الحركة
(وقد يقي عليها) من مباحث الحكم المتصل امر المكان فانه عبارة عن السطح
الحاوى فتتكم فيه •

﴿ الفصل السادس عشر في اثبات المكان ﴾

(ان) الشيء قد يكون معلوما من جهة بعض خواصه وامراضه وان كان
مجهول الوجود والماهية وحيثئذ يكون كل واحد منهما مطلوبا والمكان
من هذا الجنس لان المفهوم منه عند الجمهور انه امر يصح للجسم ان يتقل منه
واليه بالحركة وان يسكن فيه •

(ثم اختلفوا) في ان هذا الامر هل له وجود ام لا فبعضهم انكرو وجوده •
وقال لان القول بوجوده يؤدي الى محالات اربع •

(الاول) لو كان المكان موجودا لكان اما ان يكون جوهر ا او عرضا فان
كان جوهر ا فاما ان يكون جسما او لا يكون فان كان جسما فهو باطل لثلاثة
اوجه (اما اول) فلان كل جسم محتاج الى المكان فلو كان المكان جسما لا محتاج
الى مكان آخر ويلزم منه التسلسل وهو محال (واما ثانيا) فلان كل مكان فالتمكن
مداخل فيه فلو كان المحكك ان جسما لكان الجسم المتمكن مداخلا في الجسم
وذلك محال (واما ثالثا) فلانه لو كان جسما فاما ان يكون بسيطا او مركبا

وليس شيء من الباطل والمركبات يمكننا ان نشير اليه فنقول انه هو المكان •
 (وباطل ايضا) ان يكون جوهر غير جسم لوجيهين (اما اولاً) فلان المكان
 مطابق للممكن ويستحيل ان يكون مطابق الجسم جوهرامثولاً (واما
 ثانياً) فلان كل مكان فاليه اشارة ولا شيء من الجواهر الماثولة اليه اشارة
 فلا شيء من المكان بجوهر ماثول •

(وباطل ان يكون عرضاً) لانه اما ان يكون قائماً بالمتمكن او بغيره والاول
 باطل لوجيهين (اما اولاً) فلانه لو كان عرضاً لكان متقلاً مع الممكن فيشذ
 يكون الممكن متقلاً مع المكان لامن المكان ولا اليه هذا خلف (واما ثانياً)
 فلان العرض يكون موجوداً في المثل ولا يكون المثل موجوداً فيه فيلزم ان
 لا يكون الجسم موجوداً في المكان بل يكون المكان موجوداً فيه •

(وباطل ان يكون حالاً) في تسمية الممكن لان الممكن اسم مشتق من المكان
 فلو كان المكان عرضاً قائماً بجسم آخر لكان الممكن ذلك الشيء لان العرض من
 قام بالشيء اشتق للمحل اسم من اسم الحال كالابيض والاسود فكان يجب
 ان يكون الممكن هو الحاوي لا المحوى وهو باطل •

(الثاني) لو كان المكان اسماً لا بد منه للحركة لكان لا يخلو اما ان يكون
 المكان محتاجاً الى الحركة وذلك باطل لان المكان قد يوجد مع عدم الحركة
 واما ان تكون الحركة محتاجة الى المكان وقد ثبت ان ما يحتاج اليه الشيء
 فهو احد المثل الاربع (فاما ان يكون) علة فاعلية للحركة وهو باطل لان كل
 حركة تحصل فلها علة فاعلية غير المكان (واما ان يكون) علة عنصرية وهو
 ظاهر الفساد لان العلة المنصرية للحركة هي التحرك لا المكان (واما ان
 يكون) علة صورية وهو ايضا ظاهر الفساد (واما ان يكون) علة غائية وهو
 باطل

بأصل ثلاثة أوجه (أما أولاً) فلأن العلة النائية إنما يجب وجودها في الأعيان عند الوصول إلى النائية وللمكان يجب حصوله قبل الوصول إلى النائية (وأما ثانياً) فلأن المكان لو كان كما لا يشتاق إليه المتحرك لكان من كمالات الإنسان أن يحصل في أمكنة يشتاق إليها (وأما ثالثاً) فلأن الكمال منه خاص ومنه مشترك والخامس هو صورة الشيء والمكان ليس صورة المتحرك ولا صورة الحركة وأما المشترك فإنه يكون للشيء أو لغيره والمكان عندكم خاص •

(الثالث) لو كان الجسم في مكان لكانت الأجسام النامية في مكان ولكان مكانها يتحرك معها فكان لمكانها مكان إلى غير النهاية والتالي محال فالمقدم مثله •

(الرابع) أن حركة الجسم عبارة عن الانتقال واستبدال القرب والبعد وكما أن هذا الاستبدال قد يقع للجسم كذلك يقع للسطح والخط والنقطة فلو كان هذا الانتقال يوجب للجسم مكاناً لا يوجب أيضاً للنقطة مكاناً ولكن ذلك محال لوجوه ثلاثة •

(أما أولاً) فلأن مكان الشيء يجب أن يكون مساوياً له حتى لا يسهه غيره والمساوى للنقطة نقطة فإذا كان النقطة نقطة ثم ليس إحدى النقطتين بأن تكون مكاناً للآخرى أولى من العكس فيشذ ليضم أن يكون كل واحدة منهما مكاناً للآخرى فيكون كل واحدة منهما حالاً ومحلاً وهذا محال •

(وأما ثانياً) فلأن كل ماله مكان فلا بد وأن يكون له مكان طبعي ومكان غريب ويكون له لا محالة ميل إلى المكان الملازم وميل عن المكان الغريب والميل هو الثقل والخفة فيلزم أن يكون للنقطة ثقل أو خفة وذلك محال •

(وأما ثالثاً) فلأن النقطة كما مضى أمر عديم فيستحيل أن يكون لها مكان

فهذه جملة شبه منكرى المكان •

(والجواب) عن الاول هو ان المكان عرض قائم بنير المتمكن فانه عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى (وقولكم) اذا كان المكان حالا في شيء آخر وجب ان يكون اسم المتمكن ثابتا لذلك الشيء (فقول) ان اشتقاق الاسم للمحل من اسم الحال قضية غير عقلية حتى يجب وجودها لا محالة فربما لم يوجد كما في كثير من الاعراض واما المتمكن فلا نسلم انه مشتق من المكان بل هو مشتق من التمكن والتمكن عرض موجود في الجسم المحوى •

(ثم ان سلمنا) ان المتمكن مشتق من المكان فكان من الجائز ان يشتق الاسم للجسم من العرض الحال في الجسم الآخر كالعلم فانه في العالم ويشق منه الاسم للعلوم •

(والجواب مما ذكرناه ثانيا) ان الحركة محتاجة الى المكان ولكن لم قلتم ان كل ما يحتاج اليه الشيء فانه لا بد وان يكون احد الطل الاربعة فان الاثنين محتاج الى الواحد مع ان الواحد ليس فاعلاله ولا عنصريا ولا صورة ولا غاية بل هذا النوع من التقدم يسمى قد ما بالطبع •

(والجواب مما ذكرناه ثالثا) ان التامى يستبدل بنوره مكانا بعد مكان فلا يلزم ما قالوه •

(والجواب مما ذكرناه رابعا) انه انما يلزم ما قلتم لو قلنا ان الانتقال سواء كان بالذات او بالعرض يوجب المكان ونحن لا نقول كذلك بل نقول ان انتقال الشيء بالذات وهو ان يفارق ما يحيط به مفارقة بذاته لا بسبب لزومه للمفارق بذاته وهو الموجب للمكان واما الخط والسطح والنقطة فانها

في المفارقة ليست مستقلة بل هي تابعة للجسم (فهذا هو الجوهر) (عن شبه
النكر بن ثوبان في المكان) •

(والذي يدل) على وجوده أمور ثلاثة أولها الانتقال فانه عبارة عن التغير في
الايان لانه قد يوجد الانتقال وان لم يحصل التغير في الجوهر والكم والكيف
وسائر الاعراض وقد لا يوجد الانتقال عند حصول التغير في كل تلك الامور
فعلمنا ان الانتقال هو التغير في الاين اي هو تغير في نسبه الى المكان وذلك
يوجب وجود المكان •

(وثانيها) انا نشاهد الجسم يكون حاضرا ثم يذهب ويحضر جسم آخر
حيث هو والبداهة تقتضي ان يكون للمتمامين مورد مشترك وليس ذلك
الا المكاني الذي كان للاول ثم صار للآخر •

(وثالثها) ان وجود القوق والسفل معلوم بالضرورة وذلك يقتضي وجود
المكان (والاولى ان يقال) ان العلم بوجود المكان علم بدهي فانه لو سلم كونه
استدل لايان توجهت الشكوك على هذه الوجوه • •

الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان

(قد ذكرنا) انا نرى بالمكان ما ينتقل الجسم عنه واليه بالحركة ولا يتسع مع
ذلك الجسم لجسم آخر (فتقول) هذا الامر اما ان يكون جزءا من الجسم
واما ان لا يكون فان كان جزءا من الجسم فاما ان يكون هيو لاه او صورته وان
لم يكن جزءا له ولا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخالفه اما ان يكون
عبارة عن بعد يساوي اقطاره فهو يشغله بالانداس (١) فيه واما ان يكون

(١) دس الشئ تحت التراب وغيره ادخله ودفعه تحت واخفاه وزجه وفي
نسخة اخرى (انداس) فهو ايضا صحيح لان معنى دس دفن وانداس
دخل في انداس وهو الحمام ١٢ محيط

(الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان)

عجالة عن سطح من جسم بلاقيه سواء كان سطح جسم يكون حاويًا له أو يكون محويًا له وأما أن يكون عبارة عن للسطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فهذه مذاهب خمسة (وقد ذهب) إلى كل واحد منها ذهب (والحق هو الأخير) •

(واحتج) من جمل المكان هيولى بأن المكان تماقب عليه أشياء هي للممكنات والمادة تماقب عليها أشياء هي الصور فالمكان هو الهيولى •

(واحتج) من جملة صورة بأن المكان محدد حاصر والصورة محدودة محصورة (والذى يدل) على بطلان المذهبين معاً أمور ثلاثة (أحدها) أن المكان قد يترك بالحركة والهيولى والصورة لا تترك كان أصلاً (وثانيها) أن المكان يطلب بالحركة والهيولى والصورة لا تطلبان بالحركة (وثالثها) أن المركب ينسب إلى الهيولى فيقال باب خشبي ولا ينسب إلى المكان فلا يقال باب مكاني (والذى) تمسكوا به فهو قياس من موجبتين في الشكل الثاني فإن أصلوه وقالوا للمكان تماقب عليه الممكنات وكل ما تماقب عليه أشياء فهو مادة فينشئ تصوير الكبري كاذبة (واعلم) أن الأشكال في هذه المسئلة في أن للمكان هل هو البعد أم لا فتكلم فيه •

﴿ الفصل الثامن عشر في الكلام على أصحاب البعد ﴾

(زعم) هؤلاء أن بين غايات الأبعاد الحاوي للآء إبعاد ثابتة تماقب عليها الأجسام وهي المكان (تم منهم) من جوز خلاف هذه الإبعاد عن الأجسام وهم أصحاب الخلاء (ومنهم) من منع ذلك ونحن نبطل في هذا الفصل القول بوجود هذه الأبعاد وفي الفصل الثاني الذي يليه نبطل القول بالخلاء •

(فاعلم) أن أصحاب البعد منهم من زعم أن العلم بذلك ضروري لأن الناس

كلام

والفصل الثامن عشر في الكلام على أصحاب البعد

كلهم يحكمون بان الماء انما حصل في الاجياز التي بين اطراف الاناء •
 (ومنهم من احتج) على ابيانه ولهم في هذا الاحتجاج طريقان (اولهما)
 ان يدلو على ابيات منذهبهم بان المكان هو البعد (وآخرهما) ان يحتجوا على فساد
 قول اصحاب السطح ثم يلزمون من ذلك صحة القول بالايمان •

(اما الطريق الاول) فن وجيه (احدهما) ان اختلاط البسائط قد يكون
 سببا لاشتباه بعضها ببعض وانما يزول ذلك الاشتباه برفع شئ بدنى من
 تلك المختلطات حتى لا يبقى الا ذلك البسيط فحينئذ يتميز هو عن تلك
 الاشياء والبعد الذي ادعيناه من هذا الباب فلما اذا نوهنا خروج الماء من
 الاناء وعدم دخول الهواء فيه لزم ان يكون البعد الثابت بين اطراف الاناء
 موجودا وذلك يرضى ان ذلك البعد ايضا كان موجودا عند ما كان فيه ماء
 او هواء (وثانيها) ان كون الجسم في مكان ليس لسطحه قط بل ومع جسمه
 ايضا فيجب ان يكون ما فيه مساويا له لكن المتكهن فيه جسم ذو ابعاد ثلاثة
 فالمكان يجب ان يكون ذا اقطار ثلاثة •

(واما الطريق الثاني) فن وجوه خمسة (اولها) ان المكان لو كان سطحه محيطا
 لسطح الجسم لكانت الحركة عبارة عن مفارقة سطح متوجه الى سطح آخر ثم
 الطائر الواقف في الهواء او الحبر الواقف في الماء عند ما يجري الهواء
 والماء عليهما يجب ان يكونا متحركين فان الذي فرض مكانا لهما قد تبدل عليهما
 ولما لم يكن الطائر الواقف في الهواء والحبر الواقف في الماء متحركين بل
 ساكنين وكل ساكن فسكونه في مكان واذ ليسا لازمين لسطح واحد فليس
 هناك ما يفرض سكونهما فيه سوى البعد الذي يشغله الذي لا يتحرك
 ولا يتبدل بوجه بل يكون لا با ابد على حاله واحدة (وثانيها) ان المكان يجب

ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول (ونالتها) ان الناس يصنفون المسكان بالتراع والامتلاء ولا يصنفون السطوح بذلك (وراسها) اما لو جطنا المكان عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي لم يكن لاجزاء الاجسام مكان وذلك محال ولو جعلناه عبارة عن البعد كان لاجزاء الاجسام مكان فهذا الذي قلناه اولي (وخامسها) ان النار في حركتها الي فوق والارض في حركتها الى اسفل تطلب مكانا بالكلية ومحال ان يطلب نهاية الجسم الذي فوقه او تحته فان النهاية محال ان تلاقى بالكلية الجسم بل انما تلاقى بنهاية الجسم فاذا المطلوب هو البعد على الترتيب •

(والجواب) اما الذي ذكره اولاً (فتقول) لاشك انه يلزم فيما فرضتموه وجود البعد ولكن الذي فرضتموه محال عندنا واللازم من المحال لا يجب ان يكون صحيحا بل يجوز ان يكون محالا •

(واما الذي ذكره) ثانياً من ان الجسم يقتضي المسكان لا يسطعه بل بجسبيته فتقول ما الذي تمنون بكون الجسم مقتضيا للمسكان فان ضيقتم به انه الجسمية يصح ان يحيط به جسم آخر فذلك مسلم ويلزم منه مقصودكم وان ضيقتم به ان كل بعد من جسبيته يقتضي بعدا ان يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الاول •

(واما الذي ذكره ثالثاً) من الطير الراضف في الهواء (فتقول) ان معنى بالسكون ان لا تبدل نسبته الى الامور الثابتة فهو بهذا المعنى ساكن ولكن لم قلتم ان السكون بهذا المعنى يقتضي الاستقرار في مكان واحد وان معنى بالسكون نفس الاستقرار في مكان واحد فهذا الجسم ليس بما كن ولا يتحرك وهم لم يمتواد ليلا على امتناع ذلك ونحن نشرح وجه امكانه

في باب الحركة •

(واما الذي) ذكره رابعا من ان المكان يجب ان يكون شيئا لا يتحرك
(فنقول) مسلم ان المكان لا يتحرك بالذات لانه لا يتحرك بالعرض فهو غير
مسلم ولا مشهور كيف والجمهور يرون الجرة مكانا للماء ويرون حركتها •

(والذي ذكره خامسا) من ان النار في حركتها الى فوق والارض
في حركتها الى اسفل يطلب مكانا بالكلية (فنقول) اولا ان الامور المبنية
على العرف والعادات لا تصلح ان يمول عليها في العقليات (وايضا) فانهم
لا يمتنعون من ان يقولوا ان البسيط الذي هو داخل الجرة مملوء وفارغ (وثانيا)
انه واي برهان قام على ان لكل جسم مكانا حتى يجعل لاجله البعد مكانا ثم
لكل جسم وضع وللفلك الانصي وضع وحركته في الوضع على ما سنبينه
فاما ان يكون لكل جسم مكانا لا محالة فذلك مما لم يثبت اصلا واذا لم يثبت
ذلك لم يلزمنا الحكم بان المكان هو البعد لا غيره •

(والجواب) عما ذكره سادسا (١) من ان طلب النهاية ممنوع (فنقول) ان
طلب النهاية على وجهين (احدهما) ان يطلب الجسم بان يدخل في نفس السطح
وذلك محال (وآخرها) ان يطلب بان يلاقه الجسم الاخر ملاقة المحيط لهاط
وهذا المعنى يتحقق مع القول بجعل النهاية مكانا •

(واذا قد فرغنا) عن حل شبههم فلنذكر ما يدل على فساد قولهم (فنقول) لو كان
للمكان بعد وللجسم بعد آخر فاذا حصل الجسم في ذلك البعد فلا يخلو اما ان يبقى
البعدان اولاي بقيا او يبقى احدهما دون الآخر فان لم يبقيا فقد عدم المتمكن
والمكان عندما يكون المتمكن في المكان هذا خلف وان لم يبق احدهما لم عدم
المتمكن عند حصول المكان او عدم المكان عند حصول المتمكن وكلاهما محال

(١) هذا الوجه هو في ضمن الخامس ١٢

وان بقي البعدان فاما ان يتحد او قد ابطلناه اولا يتحد ابل يكون كل واحد منهما باقيا متميزا عن صاحبه (وهذا هو الذي ذهب اليه اصحاب البعد) فنقول (ان ذلك محال من وجوه اربعة (اولها) انه يلزم اجتماع البعدين متماثلين الماهية في مادة واحدة وحيث لا يتميز احداهما عن الآخر بشئ من الذاتيات ولا بشئ من العوارض سواء كانت لازمة او مفارقة لانه متى اجتمع المثلان في مادة واحدة فليس بان عروض العارض لاحدهما اولى من ان يكون هو بسينه عارضا للآخر فاذا يكون عارضهما جميعا واذا كان ذلك العارض مشتركا بينهما استحال ان يكون سببا للتمييز فاذا البعدان لا يتميز احداهما من الآخر بخصوصية شخصه فاذا ارتفع التميز ارتفعت الاثوة وحصل الاتحاد وقد ابطلناه •

(فان قيل) يتميز احداهما عن الآخر بكون احدهما حالا في الجسم والآخر حالا فيه الجسم (فنقول) ان البعدين المتماثلين ليس احدهما بالحالية والآخر بالحالية اولى من المكس ويتقود الالتزام المذكور •

(ثانيها) انه لا معنى للبعد الشخصي الا البعد الذي بين طرفي هذا الاء فلو جاز ان يكون البعد الموجود بين طرفي هذا الاء بدين مع ان الماهية واحدة والاشارة الحسية اليهما واحدة جاز ان يكون الشخص الانساني المشار اليه شخصين وان كانت الماهية واحدة والاشارة واحدة بل ليس بان يكون شخصين اولى من ان يكون ثلاثة وارصة ويلزم منه تجويز ان لا يكون الشخص الواحد المشار اليه واحدا بل اشخاصا غير متناهية •

(فان قيل) انما حكنا بان الموجود بين طرفي هذا الاء بعدان لاننا لم ندرنا خروج الماء عن ذلك الا ماء وعدم دخول جسم آخر فيه وجدنا فيه بعدا فلما

دخل فيه الماء علمنا أنه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فتحكنا باجتماع البعدين ولم يوجد مثل هذا الطريق في الانسان الواحد حتى يلزمنا ان نقول هذا المشار اليه ليس واحدا بل اثنين (فنقول) قد بينا ان فرض عدم دخول جسم آخر في الماء عند خروج الماء منه محال فيكون المبنى عليه فاعدا •

(واما الآن فنقول) هب ان هذا الفرض ممكن ولكننا بهذا الفرض نستفيد ان الواحد في الماهية وفي الاشارة الحسية قد لا يكون واحدا بالشخص بل قد يكون اشخاصا واذا جوزنا ذلك فهب ان هذا الطريق لم يوجد في الانسان المشار اليه ولكن مع ذلك لا يمكننا ان نقطع بكونه انسانا واحدا لانه وان لم يوجد ذلك الطريق فقل هاهنا طريقا آخر به يعرف كونه ذلك الانسان المشار اليه انسانين وان كنا معا عرفنا ذلك الطريق (ثبت) ان ما قالوه يوجب الشك في وحدة جميع الاشخاص •

(ونالها) انا نشاهد الاجسام متباعدة من التداخل والمنى من امتناع تداخلها هو ان يبقى كل واحد منها في حيز غير حيز الآخر وهذا الحكم لا يثبت الا في الشيء الذي له بذاته حصول في الحيز والجهة لان الذي لا يكون له حصول في حيز و جهة استحال ان يقتضي ان يكون حصوله في جهة غير جهة الشيء الآخر الشيء الذي يكون له لذاته لا تميز حصول في الجهة هو المقدار لا الهيولى ولا الصورة ولا سائر الاعراض (اما الهيولى) فلانها في حد ذاتها مجردة عن الوضع والميز كما شرف (واما الصورة) فلان الجسم الواحد قد يتخلل فيشغل حيزا كثيرا ثم يتكاثف فيشغل حيزا صغيرا مع بقاء صورته الجسمية بحالها فلمنا ان الصورة الجسمية ليست في حد ذاتها شاغلة للحيز واما سائر الصور والاعراض فظاهر من امرها انها لا تشغل الا حيزا

شغلا بالذات بل الشاغل بالذات هو المقدار وإذا كان امتناع المدخلة
حكما حصل بالذات للمقدار وبالعرض لثبوت علمنا ان المقدارين متماثلان
من الدخول •

(ورأيها) كل بعد ين فيها لا محالة أكبر من بعد واحد وكل بعد أكبر من بعد
آخر فهو اعظم منه لأن زيادة المقدار على المقدار توجب العظم فلو كان بين
نهما تى الاناء بعد آخر سوى بعد الجسم لكان مجموعها اعظم من البعد
الواحد ومعلوم ان الامر ليس كذلك لان مجموعها هو الذى بين النيات
وذلك بسببه قدر كل واحد منهما •

(ولقائل ان يقول) متى يكون البعدان اعظم من البعد الواحد عند ادخالهما
اولا عند ادخالهما والا ول باطل لان البعدين انما يكونان اعظم من البعد
الواحد اذا كانت الاشارة الى احدهما غير الاشارة الى الآخر ومتى كانا
كذلك لم يكونا متداخلين •

(وان ادعيتم) ان البعدين يكونان اعظم من البعد الواحد اذا لم يتداخلا فهذا
مسلّم ولكن لم قلتم بان لم يحصل هنا هذا التداخل وهل التزاع الا فيه (فالحاصل)
انه لا يمكن بيان كون البعدين اعظم من البعد الواحد الا بعد بيان امتناع
تداخلهما فلو بينا امتناع تداخلهما وجوب كون مجموعهما اعظم من كل واحد منهما
لزم الدور (فهذا) ما عدى في هذا الموضع •

﴿ الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء ﴾

(اصحاب) الخلاء على قسمين (فالاكثر) من منهم زعموا ان الخلاء ليس
امرا وجوديا ونحن نسير منه بمسألة لا توهم كونه امرا وجوديا اصلا (فنقول)
انا نجوز وجود جسمين لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيهما (فهذه عبارة)

محصلة

(الفصل التاسع عشر في الرد على القائلين بالخلاء)

محتملة للمقصود وغير موهمة بحكون الخلاء امر او وجوديا •
 (واما الذي يتوهم) من ان بين ذينك الجسمين ابعادا هي امور وجودية
 فذلك وهم باطل كما ان الذي يتوهم خارج العالم خلاء او ملاء وهم باطل
 عند الحكماء •

(ومن الناس) من سلم ان الخلاء امر وجودي وزعم ان الابعاد الثلاثة اذا
 حلت في المدة حصل الجسم من ذلك وان لم يحصل فيها كان ذلك خلاء (ونحن
 نذكر) اول ما يفسد القول الاول خاصة ثم ما يفسد القول الثاني خاصة ثم
 ما يفسد هما جميعا •

(فالذي يدل) على فساد المذهب الاول ان نقول (الجسمان) الذات
 لا بتلاقيان ولا يلاقيهما جسم قد يكون ما بينهما بحيث يلاء ذراع وقد يكون
 بحيث لا يتلى بالذراع الواحد وقد يكون بحيث لا يتسع للذراع الواحد
 والذي بين جسمين اخرين قد يكون مخالفا لما بين الجسمين الاولين في احتمال
 الجسم العظيم والصغير فليست هذه الاحكام احكاما وهمية كاذبة فان
 اتساع ما بين الجسمين المروضين تارة للذراع وتارة لما هو اقل منه واكثر
 امر حاصل ممكن الوقوع بل واقع بخلاف الابعاد الموهمة خارج العالم فانها
 امور كاذبة وهمية ممتنعة الوجود •

(والذي يدل) على فساد مذهب الفريق الثاني امران (الاول) ان نقول
 الخلاء مما يمكن مسحه وتحديره فاما نعلم بالضرورة ان الخلاء الذي بين السماء
 والارض اضماف الخلاء الذي بين قسمين وقبول المسح والتقدير من
 خواص السكم فالخلاء اذا آكم فاما ان يكون كما منفصلا او متصلا والاول
 باطل لو جبرين (اما اولاً) فلات السكم المنفصل حصوله من اجتماع

الوحدات الغير القابلة للانقسام فكان يستحيل ان يحصل فيه الجسم القابل
 للانقسام ابدا (واما ثانيا) فلان الكم المنفصل غير ذي وضع ومكان الجسم
 يجب ان يكون ذا وضع (فالخلاء اذاً كم متصل) فاما ان يكون كما متصلا
 بالذات واما ان يكون كما متصلا بالعرض فان كان كما متصلا بالذات ولا شك
 انه كم ذو وضع فاذاً الخلاء مقدار ومتى كان كذلك استحال ان يوجد
 الا في المادة لما مضى ومتى كان كذلك كان الخلاء جسما فكان الخلاء ليس
 بخلاء (وان كان كما متصلا بالعرض) فلا يخلو اما ان يكون الخلاء حالا في المقدار
 او المقدار حالا في الخلاء او الخلاء والمقدار يكونان حالين في ثالث فان كانت
 الخلاء حالا في المقدار وهو حال لا محالة في المادة فكان الخلاء ملاء (وهكذا)
 القول ان فرض الخلاء حالا في محل المقدار واما ان فرض الخلاء محلا للمقدار
 كان الخلاء جسما لانه لا معنى للجسم الا الذي فيه قابلية للابادة ثبت ان الذي
 فرض خلاء فهو جسم فاذاً القول بالخلاء باطل •

(الثاني) ان هذه الابادة المفارقة اما ان تكون متناهية او غير متناهية
 والقسم الثاني قد ابطالناه فحين القسم الاول وهو كون تلك الابادة متناهية
 وكل متناه فله حدا وحدود وكل ما كان كذلك فهو مشكل وذلك الشكل ان
 كان لذاته كانت شكل جزئيه مساويا لشكل كله لا شتراك جزئيه وكله
 في الطبيعة النوعية مع ما ثبت من وجوب اشتراك المشتركين في الماهية
 وفي لوازمها ولو كانت كذلك لما كان ذلك الشكل حاصلا لكله فاذاً
 لو كان ذاتا نه يقتضى شكلا لما كان ذلك الشكل حاصلا له هذا خلف ومحال
 ان يكون ذلك الشكل بسبب الفاعل والالسان المقدار الواحد الجسماني
 مستقلا بقدر الفصل والوصل والتمدد وذلك محال فبقي ان يكون ذلك الشكل

بسبب المادة فإذا ذلك المقدار مادي والمادة الموصوفة بالمقدار يلزم
أن تكون جسماً فإذا الخلاء جسم هنا خلف *

(واما الذي يدل على فساد القولين) ضلي وجوين (احدهما) ادلة عقلية
(واثانيهما) علامات طبيعية (اما الادلة العقلية) ثلاثة *

(الاول) ان الجسم لو حصل في الخلاء لاستحال ان يكون ما كنا او متحركا
والثاني محال فالتقدم مثله (بيان الشرطية) ان الخلاء لا يخلوا ما ان يكون
متشابه الاجزاء واما ان لا يكون وعمل ان لا يصحكون متشابه الاجزاء
لان ما به يخالف جزء جزءاً اما ان يكون لازماً لذلك الجزء او لا يكون فان
كان لازماً فذلك اللزوم اما ان يكون لنفس ماهية ذلك الجزء او لطله
او لطله ومحال ان يكون لماهية ذلك الجزء لان الخلاء اما ان يكون عبارة
عن عدم الاجسام واما ان يكون عبارة عن الابطال المفارقة وكيف ما كان
فلا اختلاف في مجرد هذا المفهوم ومحال ان يكون لا يصح في ذلك لوازيم
الماهية مشتركة بين افرادها فلو لم جزءاً من الخلاء لازم لزم كل جزء ذلك
اللازم حينئذ لا يخالف فيه جزء جزءاً ومحال ان يكون لا يصح في
الخلاء لانه حينئذ يكون ملاء لا خلاء واما ان لم يكن وجه المخالفة
لازماً فيعرض زايلا وحينئذ يحصل التساوي بين الاجزاء المتروضة
في الخلاء واذا كان كذلك استحال ان يكون موضع بالطبع مطلقاً للجسم
وان يكون موضع آخر مهبوباً عنه بالطبع لاستحالة ان يكون احد الطرفين
مطلوباً والاخر مهبوباً واذا كان كذلك لم يمكن للجسم مكان طبيعي
حينئذ لا يكون له سكون طبيعي ولا حركة طبيعية وبهذا ثبت انه يستحيل
ان تكون له حركة او سكون ارادي فان الارادة يستحيل ان تخص

احد المثلين بحكمه ون الثاني (واذا ثبت) ذلك استعمال ان يصحكون له حركة
عسرية لان القصر على خلاف الطبع فاذا لم يكن له ميل طبيعي الى حيز معين
استعمال وجود القصر .

(الثاني) ان الجسم اذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في المسافة
اقل كانت الحركة فيها اسرع وكلما كان اغلظ كانت الحركة فيها ابطا لان
الريق شديد الاغفال عن الدافع الخارج والظليظ شديد المقاومة وايضا
المشاهدة تدل على ذلك (واذا ثبت ذلك فنقول) اذا فرضنا الجسم متحركا
في خلاء لا بد وان يكون في زمان لان كل حركة فهي قطع مسافة وكل مسافة فهي
منقسمة وتقطع نصفها قبل قطع كلها فتكون تلك الحركة في زمان (ونفرض ذلك
الجسم) ايضا متحركا في خلاء ولا شك ان زمان حركته في الملاء اطول من زمان
حركته في الخلاء ولا شك ان زمان الحركة الخلاقية الى زمان الحركة الملائية
نسبة فتكن تلك بالمشرح لنفرض ملاء آخر نسبة رفته الى رقة الملاء الاول
كنسبة زمان الحركة الخلاقية الى الحركة الملائية فيلزم ان يكون الحركة
في هذا الملاء الرقيق مساوية للحركة في الخلاء لان الملاء الرقيق ليس فيه
الاكثر مما في الملاء الكثيف من المقاومة وقد بينا ان نقصان زمان الحركة التي
في مسافة معينة مساو لزيادة لطافة الجسم التي في تلك المسافة و اذا كانت
رقة الملاء الثاني عشرة اضعاف رقة الملاء الاول وجب ان يكون زمان
الحركة فيه عشر زمان الحركة في الملاء الاول وذلك هو مقدار زمان
الحركة في الخلاء فيلزم ان يكون زمان الحركة في الخلاء مساويا لزمان
الحركة في الملاء (وان اخذت) الملاء الثاني بحيث تكون نسبة رفته الى رقة
الملاء الاول ازيد من نسبة زمان الحركة الخلاقية الى الحركة الملائية الكثيفة لزم

ان تكون الحركة في هذا الملاء الرقيق اسرع من الحركة في الخلاء فيلزم
ان تكون الحركة مع المانع مساوية للحركة لا مع المانع او اسرع
وكل ذلك محال •

(الثالث) اما سنين في باب الحركة ان الحبر اذا رمي تسرا الى فوق فهو
انما يتحرك لان المحرك افاده قوة تحركه الى فوق و تلك القوة انما تبطل
بمصادمات الهواء الذي في المسافة فلم يكن في المسافة هواء بل كانت
خلاء صرفا لما وجدت المصادمات فكان يجب ان لا تضعف القوة ولا
تبطل فكان يلزم ان لا يرجع الحبر المرمى الى فوق الا بعد وصوله الى
سطح القلح ولما لم يكن كذلك علمنا ان هذه المسافة غير خالية •

(و اعلم) ان على هذه الادلة الثلاثة التي ذكرناها شكوكا (اما الاول)
فلما قلنا ان يقول انه ليس يجب اذا كانت لشيء واحد مواضع متشابهة ان
يلزمه ان لا يسكن في كل واحد منها فان امثال هذه المواضع ايها اتقى
الجسم الحصول فيه و وقف فيه بطبيعته ولم يهرب عنه كحال جزء من اجزاء
الهواء في جملة حيز الهواء و جزء من اجزاء الارض في جملة حيز الارض
ولو لا هذا لما كان سكوت و لا حركة بالطبع لشيء من اجزاء النضر
الواحد في حيزه فان الحيز دائما غفل على مشتمل الاجزاء •

(اما الثاني) فلما قلنا ان يقول المحال الذي ذكرتموه انما يلزم لانكم اخرجتم الحركة
عن ان يكون لها في ذاتها استحقاق للزمان بل جعلتم استحقاقها للزمان بسبب
ما في مسافتها من المقاومة و ذلك باطل فان الحركة ماهيتها انها تطع المسافة ولا
محالة يكون قطع الجزء سابقا على قطع الكل فالحركة لذاتها تستدعي ان يكون
لهازمان و لذلك فان حركة القلح لها زمان وان لم يكن لها شيء من المقاومات

نعم ما في مساقها من المقاومة يوجب ان يصير زمانها اطول فعطول الزمان
انما حصل بسبب المقاومة واما اصل الزمان فانما حصل بسبب اصل الحركة
(واذا ثبت ذلك فنقول) اما الزمان الذي يقابل اصل الحركة فهو حاصل
للكركة التي تكون في الخلاء واما الزمان الذي يقابل المقاومة فلا شك انه يقل
بقلة المقاومة ويكثر بكثرتها (واذا ظهر ذلك فنقول) لنفرض الزمان الذي
تقطع فيه مائة ذراع من الخلاء ساعة واحدة والزمان الذي تقطع فيه مائة
ذراع من الماء عشر ساعات فينتد تكون الساعة الواحدة في مقابلة اصل هذه
الحركة و باقى الساعات بسبب مقاومة الماء فاذا فرضنا ملاء نسبة مقاومتها الى
مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة الخلاقية الى الحركة في الملاء فينتد
تكون مقاومة ذلك للملاء عشر مقاومة الماء فالك الحركة نستحق ساعة
واحدة لا اجل كونها حركه ونستحق عشر الساعات التسع بسبب ان ما فيها من
المقاومة عشر ما في الملاء والزمان الذي تستحقه مقاومة الملاء تسع ساعات
فالزمان الذي تستحقه مقاومة هذا الملاء الى ثيق عشر ذلك الزمان فيكون
زمان الحركة في هذا الملاء الز ثيق ساعة وعشر تسع ساعات فلا يلزم من
هذا ان تكون الحركة في الخلاء مساوية للحركة في الملاء .

(واما الثالث) فهو الذي لا يدل على وجود الملاء في العالم فضلا عن ان يدل على
وجوبه بل يدل على ان المسافة التي بين السماء والارض ليست خلاء صرفا
واما دلالة على كونه ملاء بالكلية فلا لان المحتمل ان يكون الغالب في هذه
المسافة هو الهواء وان كان يخلطها بخلاء كثير ثم ان ذلك القدر من الهواء
يكفي في تضخيف الميل القسري لمصادماته وتوقيته فبهذه شكوك حسنة
ذكرها صاحب المعبر على هذه الادلة .

(السطر)

وفا ما ان يدل على كونه

(النمط الثاني (١)) من الأدلة على بطلان الخلاء وهو اللامات الطبيعية (وفيه) وجوه أربعة (الاول) ان الاناء الضيق الرأس اذا كانت في اسفله ثقبه ضيقة اذا ملى ماء فان فتح رأسه ينزل الماء وان ضم رأسه لم ينزل فقدم نزوله اما ان يكون لعدم ما يقتضي نزوله او لوجود ما يقتضي عدمه والاول باطل لان طبيعة الماء هلة نزوله بشرط ان يكون خارجا عن مكانه الطبيعي وهذا المعنى حاصلها هنا فقلنا ان عدم الحركة ليس لعدم مقتضى لوجود الحركة فاذا عدمها لوجود المانع وذلك المانع اما ان يكون خارجا عن القارورة او لا يكون و المانع الخارجى اما انسداد المنافذ وهى تلك الثقب بالاهوية المحتبسة فيها واما امتلاء العالم بحيث لم يبق للماء خارج الاناء مكان (والقسم الاول) باطل لثلاثة اوجه (اما اولها) فلانه كان يجب لو فتحنا رأس الآنية ان لا ينزل الماء (واما ثانيا) فلان الثقب متى كانت واسعة وجب ان لا ينزل الماء لان مجاورته من الهواء اكثرفان الهواء القليل اذا منع جميع الماء الذى فى الآنية عن النزول فالهواء للكثير المجاور للثقب الواسعة اولى (واما ثالثا) فلانه اذا كان خارج الاناء خلاء فكان يجب ان ينزل الماء ويندفع الهواء بسببه الى تلك الاحياز الخالية (واما القسم الثانى) فهو قول بالملاء ولكنه لا يدل على وجوب الملاء وامتناع الخلاء فربما كان الملاء حاصلا وان لم يكن واجبا واما ان كان المانع من تلك الحركة ليس خارجا عن القارورة فذلك انما يكون اذا كان سطح القارورة حافظا لما فيه من الماء مانعا نزوله (ثم) من المعلوم انه ليس يحفظه بخصوص كونه ماء بدليل انه لو فتح رأس الاناء ينزل الماء فقلنا انه انما يحسكه لان سطحه يقتضى ان يماسه سطح اى جسم كان اولان سطح الماء ملازم بالطبع لسطح الاصبع الذى لا يتمكن من النزول فبقى الماء محبوسا بسبب ذلك وكل ذلك

يدل على استحالة الغلاء •

(فان قيل) لا يجوز ان تكون العلة في عدم نزول الماء من الاناء ما ذكرتموه من تلازم سطوح الاجسام لثلاثة اوجه (اما اولها) فلانه يلزم ان لا ينزل عند اتساع الثقب (واما ثانيا) فكان يجب ان يمنع نزول الزيت اذا كان الاناء مملوءا زيتا (واما ثالثا) فلانه اذا كان نصف الاناء مملوءا اما ونصفه هو ماء ثم اذا شددنا رأس الاناء وجب ان ينزل الماء لا مكان ان ينسبط الهواء الذي فيه حتى يشتغل كل الاناء •

(فتقول) اما الاول فتير لازم لان الثقب اذا كانت واسعة امكن ان ينزل الماء من ناحية ويصعد الهواء من ناحية اخرى وهو شاهد في القارورة الضيقة الرأس المكبوبة على الماء فانه يضطرب نزول الماء في رأس الاناء لمزاحة صعود الهواء (واما الثاني) فتقول فرط ثقل الزيت ربما اوجب زيادة مدافعة الهواء المجاور للثقب فيضطره ذلك الى التحرك فاذا لم يجد مكانا وراه اضطر ذلك الى مزاحة الزيت ودخوله من ناحية من نواحي الثقب كما ذكرنا من قبل واما انت فتذر ذلك احتبس الزيت ولم ينزل (واما الثالث) فتقول ان الطيبة تفضل الاسهل فالاسهل ولا يمنع ان يكون وقوف الماء اسهل على الطيبة من تنظيم حجم الهواء •

(الثاني) الانهوية اذا غمس احد طرفيها في الماء وممن الطرف الآخر فان الماء يصعد حال خروج الهواء ومعلوم انه ليس من شأن الماء الصعود فبقى ان يكون ذلك لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء فاذا مكن الهواء ان يجذب قسبه الماء في الانجذاب (ويشبه ذلك) بما يشاهد من ارتفاع اللحم عند من المحبة ولا حيلة لذلك الا تلازم السطوح (وهذه الوجوه تتأكد)

اذا

إذا اطلنا قول من قال ان خلاؤه فيه قوة جاذبة للأجسام او قوة دافعة لها •
 (فان قيل) لو ارتفع اللحم لا اجل وجوب الملاط لوجب إذا القينا المحببة
 على الحديد ثم مصصناها ان يرتفع الحديد بجبة الهواء (فنقول) إذا وضعنا
 المحببة على الحديد ولم يكن بينها وبينه منافذ يدخل الهواء فيها فالهواء اما
 لن لا يخرج بالمص اصلا او ان يخرج البعض وينسبط الباقي فيشغل كل المكان
 (ولهذا) إذا افردنا الانسان في مص القارورة او المحببة وكانت رقيقة
 انكسرت ولو كان الخلا ممكنا لما وجب انكسار القارورة (وكذلك)
 اذا وضعنا المحببة على السند ان وضعناها فانه يرتفع السند الى ارتفاع
 المحببة •

(الثالث) اما اذا ادخلنا رأس انبوبة داخل قارورة ثم احكنا الخلل الذي
 بين عنق القارورة وعنق الانبوبة بشيء مما يسد الخلل فان جذبنا الانبوبة
 والحال هذا بحيث لا يدخل الهواء فان القارورة تنكسر الى داخل وذلك
 لاستعالة الخلاء وان ادخلت الانبوبة اكثر الى باطن القارورة بحيث
 لا يخرج الهواء عنها انكسرت الى خارج وذلك لان الهواء كان مملوءا فإذا
 ادخلنا الانبوبة لم يمتلئها فانشق الهواء الى الخارج •

(الرابع) لو امكن للخلاء الجازي في بعض الاوقات ان تمك القارورة
 في موضع يكثر فيه الخلاء فينزل الماء بسهولة فيندفع الهواء الى الاماكن
 الخالية ولا يصعد الهواء الى القارورة حتى كنا لا نرى التفاحات و البقايا
 لان الهواء مادام يجد الموضع الفارغة خارج الاناء فانه لا يتكلف الصعود
 اليها ولا يفرق اتصال الماء •

(واما القائلون بالخلاء) فهم من ظن في الهواء انه خلاء صرف لا اعتقاده انه

لو كان وجود الكائن جسما ولو كان جسما كان محسوسا بالبصر فالما لم يحس
 بالبصر علمنا أنه ليس بموجود فلاجل ذلك حكموا في الماء الذي فيه هو أنه
 أنه ليس فيه إلا الأبعاد الخالية (وهذا القول ظاهر الفساد) لأن الزقاق
 المنفوخة مقاومة للمس عدل ذلك على كون الهواء جسما (ومنهم من سلم)
 أن الهواء ليس بخلاء صرفا بل زعم أنه ملاء يخالطه خلاء (وشبههم في ذلك)
 محصورة في نوعين (أحدهما) علامات عقلية (والآخر) علامات حسية
 (أما الوجوه العقلية) فمغسمة (الأول) لو كانت العالم ملاء لا تمتعت بحركة
 إلا جسما فيه لأن الجسم إذا انتقل فاما أن يتقل إلى مكان كان مملوئا أو كان فارغا
 فإن كان فارغا فقد صبح القول بالخلاء وإن كان مملوئا فاما أن يتقل الجسم الذي
 كان فيه أولا يتقل فإن لم يتقل منه حين انتقال هذا الجسم إليه اجتمع جسمان
 في مكان واحد وإن انتقل منه فاما أن يتقل إلى مكان آخر أو إلى المكان الذي
 كان فيه الجسم أولا (و الأول) باطل لأن القول فيه كالقول في الأول
 فيلزم أن تتدافع الأجسام بأسرها حتى يلزم من حركة البقرة حركة
 السماوات والأرضين وذلك معلوم البطلان بالضرورة (والقسم الثاني) باطل
 لو جوبن (أحدهما) أنه يلزم أن يتوقف انتقال الجسم الأول إلى المكان
 الثاني على انتقال الجسم الثاني من ذلك المكان إلى مكان الجسم الأول
 ويتوقف انتقال الجسم الثاني على انتقال الجسم الأول ويلزم منه الدور
 (وتأتيها) أنه لو أمكن أن يتحرك الجسم إلى مكان الهواء ويتحرك الهواء إلى
 مكان الجسم لا يمكن أن تأخذ كوزين مملوئين من الماء فينتقل الماء من أحدهما
 إلى الآخر في حال انتقال الماء من الكوز الآخر إلى الكوز الأول
 ولما لم يمكن ذلك بطل هذا القسم (فثبت) أن القول بالملاء يؤدي إلى
 أقسام

اقسام باطلّة فيكون الملاء باطلا (والثاني) قالوا انما ترى الاجسام تتخلخل
وتتكاثر من غير دخول شيء فيها او خروجها عنها فالتخلخل يتبعها الاجزاء
بحيث يترك ما بينها خالية والتكاثر رجوع الاجزاء الى الاحياز الخالية
(والثالث) ان الثاني يتم لتفوذ شيء فيه ولا عمالة في ذلك الشيء في الخلاء
لا في الملاء (والرابع) ان الجسم اما ان يجب ان يلاق سطحه سطح
جسم آخر او لا يجب فان وجب لزم ان يكون كل سطح مماسا لسطح آخر
فيلزم وجود اجسام لانهاية لها وذلك باطل وان لم يجب فيشذجا فان
يوجد جسم لا يلقاه جسم آخر وذلك هو القول بالخلاء (والخامس) وهو الحاجة
القوية لمشي الخلاء ان قالوا اذا وضعت سطحا امس على سطح آخر امس
بحيث تلاقى كلية احد هما كلية الآخر فيمكننا ان نرفع الاعلى من الاسفل
بحيث يرتفع جميع جوانبه من جميع جوانب الاسفل دفعة واحدة في الحس
فهذا الارتفاع الذي حصل في الحس دفعة اما ان يكون قد حصل في الحقيقة
دفعة او لا يكون كذلك بل حصل ارتفاع احد الجوانب قبل ارتفاع
الجانب الآخر وان خفى ذلك على الحس لقصر زمان التفات وت (ولتبطل) او لا
هذا القسم الاخير •

(فنقول) الجزء الاول من السطح الاعلى اذا ارتفع عن السطح الاسفل
فلو بقي الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل لزم وتوهم
التفكك في اجزاء السطح الاعلى لان الجزء الاول اذا ارتفع قد تحرك الى
فوق وقد بقي الجزء الثاني مماسا كان مماسا له قبل ذلك فهو حينئذ لم يتحرك
اصلا والجسم اذا تحرك احد جانبيه ولم تحرك الجانب الآخر اصلا لزم ان
ان يتفكك كل واحد من هذين الجزئين عن الآخر (وهذا هو الذي) احتج به

الحكما في ابطال الجزم الذي لا يجزى (حيث قالوا) ان تحرك بعض اجزاء
الرحى عند مكون البعض ثم التفكك (ثبت انه) لو ارفع بعض اجزاء
السطح الاعلى قبل ارتفاع البعض ثم وقوع التفكك في ذلك السطح والتالى
مما يشهد الحسن بفساده فالمقدم ايضا كذلك •

(ولنفرض) ايضا وقوع التفكك فنقول الالمامة من الامور التي تحصل
في الآز (فتقول) الجسمان المتروضان لاشك انهما كانا متساوين فاذا صارا
لامتساوين فهذا الذي صار لا مما ساد دفعة اما ان يكون سطحاً متساوياً او غير
متقسم فان كان سطحاً متساوياً فله جوانب واطراف فهو بجميع جوانبه
واطرافه ارفع مما كان مما ساله من السطح الاسفل (ثبت) بجواز ارتفاع
جهة السطح الاعلى من السطح الاسفل وان كان ذلك الشيء غير متقسم ثم
تركب ذلك السطح من النقط وهو محال (ثبت) بما قلنا امكان ارتفاع احد
السطحين بأكليته عن الآخر دفعة ويلزم من ذلك خلوص سطحيهما من الجسم
وتزامن الزمان لانه لو كان بينهما جسم لم يخل ذلك الجسم من ان يكون قد كان
بينهما من قبل او انتقل اليهما حين رفعنا الاعلى من الاسفل والاول باطل لانه
من الممكن ان ينطبق سطح جسم على سطح جسم آخر والا لكانت بين
كل جسمين ثالث ويلزم الالهاية (ومع ذلك) فلا بد وان توجد اجسام تتلاقى
سطوحها والا لم يكن التلاقي حاصلاً اصلاً فلك السطوح المتلاقية ليس بينها
شيء آخر (وهب) انه لا يمكننا الجزم في شيء من السطوح المشاهدة بذلك
لا احتمال ان يتخلل بينهما شيء آخر (ولكننا لما قلنا) امكان ذلك كما نافي مقصودنا
ذلك لان اللازم من الممكن ممكن لا محالة (والقسم الثاني) وهو ان
يتقل من الخارج الى الوسط فلا يخلو اما ان يتقل اليه من مسام الاعلى
والاسفل

والاسفل او من الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كانت فيها ثقب ومنافذ الا ان بين كل ثقبين سطحا متصلا لا ثقبه فيه والا لم يكن في الجسم ثقب الثقب سطح متصل فينثذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال (و اذا كان) في الجسم سطح متصل ونجد الجسم ذا الثقب يرتفع عما تحته فلمنا ان كل واحد من السطوح المتصلة الموجودة فيه قد ارتفع عما تحته وقد بينا ان ذلك الارتفاع دفعة فقد وجدنا سطحا لامسام فيه ولا ثقب اصلا ارتفع عما تحته دفعة واحدة واذا لم تكن فيه ثقب ولا مسام استحال ان يقال الهواء يدخل من مسامه في ذلك الوسط •

(واما القسم الاخير) وهو ان تنقل الاجسام الى ذلك الوسط من الجوانب فهو ايضا باطل لان انتقال تلك الاجسام من الجوانب الى الوسط اما ان يحتاج فيه الى المرور بالطرف اولا يحتاج والقسم الاخير ظاهر الفساد واما الاول فلا يخلوا ما ان يقال تلك الاجسام حينما تكون في الطرف تكون في الوسط وهو محال لاستحالة حصول الجسم الواحد في مكانين واما ان يكون حصولها في الوسط بعد حصولها في الطرف فتلك الاجسام حين كانت في الطرف ما كانت في الوسط وكان الوسط حيث خاليا (ثبت بما ذكرنا) خلوه وسط ذلك الجسمين وهو المطلوب •

(واما العلامات الحسية) فهي خمس (الاولى) ان القارورة اذا يكب ثقبها في الماء فلا يدخل منه فيها شيء فاذا مضت معاشددا وضم الثقب بالاصبع قبل دخول الهواء فيه ضما شديدا ثم كبث الثقب في الماء ثم ازيل الاصبع والثقب في الماء دخل فيها ماء كثير فلما كانت مملوءة هواء بعد المص كما كانت قبل المص لم يدخل شيء من الماء بعد المص شيء كما لم يدخل فيها قبل المص •

(والثانية) انما الصفتان احد جانبي الزق مع الآخر بحيث لا يبقى بينهما شيء من الهواء وشدنا الجوانب شدا وثيقا وقيروناه ثم رفعنا احد الطرفين من الآخر فانه لا يكون بينهما جسم لا متنازع دخول الجسم فيه فقد حصل الخلاء •

(والثالثة) ان التجربة دلت على انه يمكننا ادخال مسلة (١) في زق مضموم الرأس قد تزلحم فيه الهواء و انفتح به فلو لم يكن في اثناء الهواء خلاء تجتمع اليه اجزائه حتى يحصل لرأس المسلة مكان لاجتمع جسمان في مكان واحد وهو محال •

(الرابعة) انما نرى اناء مملوءا من رملاد يسع الماء ايضا مع امتلائه بالرملاد فلو لا ان هنالك خلاء استحال ذلك •

(الخامسة) ان الدن مثلا يتأثر شرابا ثم يحمل الشراب بعينه في الزق ثم يجمد ما في ذلك الدن بعينه فيسببها الدن فلو لا ان في الشراب خلاء انحصر فيه مقدار مساحة الزق لاستحال ذلك (فهذا المجموع ادلة القائلين بالخلاء) •

(والجواب عما تنسكوا به) اولاً من وجوب (احدهما) ان المختار القسم الاخير مما ذكرناه وهو ان الجسم يتقل الى مكان الهواء عند انتقال الهواء الى مكانه (وقولهم) يلزم منه توقف حركة كل واحد من الجسمين على حركة الجسم الآخر (ان ارادوا به) ان كل واحد منهما سبب للآخر فذلك غير صحيح بل السبب في تحريك الجسم الثاني تحريك الجسم الاول وليس تحريك الجسم الثاني سببا لتحريك الجسم الاول (وان ارادوا) به ان تحريك كل واحد منهما مع

(١) المسلة بالكسر واحدة المسال وهي الابر المعظام ١٢ لسان العرب

تحرك

تتحرك الآخر فذلك غير متكرر فان حركة الخاتم مقارنة لحركة الاصبع وان كانت حركة الاصبع علة لحركة الخاتم (واما نشيهم) ذلك بحركة مافي الكوزين من الماء فالفرق هو انه اذا كان كل واحد من الكوزين مملوءا ماء فستد انضمام فوهة كل واحد منهما على الآخر فانه يتكافى دفع كل واحد منهما الآخر فلا جرم لم يخرج كل قطعة من الماء عن مكانه لتكافؤ الدفع وحصر جنبات الكوزا لكل قطعة من الماء ومنهما يابها من التحرك الى جانب مخصوص نعم لو اعتمد الماء من جانب الكوز على الماء الذي في الكوز الآخر كان يمكن ان يخرج من الجانب الآخر الى الكوز الآخر ولكن لا يمكن ان نفعل ذلك لاننا نمتد على جملة الكوز واما اذا لم تنضم فوهة كل واحد من الكوزين على الآخر واملنا كل واحد منهما فساعة ما نملئه يخرج الماء منه ويرسب في الهواء واما الهواء الذي تحرك فيه فليس كذلك لانه لا يجوز ان يرسب فذلك يمكن ان يتحرك الى المكان الذي كان فيه •

(ثم الذي) يدل على امكان هذا القسم تحرك السمكة في الماء فان الماء تحرك من جنبها الى مكانها (والذي يقال) ان في الماء فرجا خالية فاذا تحركت السمكة اندفع الماء الى تلك الفرج فحصل المكاث للسمكة باطل لوجهين (اما اولها) فلانه لو كان كذلك لما انحدر الماء الى مكان السمكة لانه لما وجد فيها بل مكان السمكة اما كن كثيرة غير المكان الذي كانت السمكة فيه فاي حاجة به الى دخول ذلك المكان (واما ثانيا) فلان الماء لطيف سيال فلما اذا لم يدخل تلك الفرج الخالية (وثانيهما من الجواب) وعليه معول اليك ان المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ويمتد ذلك الى حيث لا يطعم فيه الهواء المتقدم للدفع فيتبدل الموج من المتدفع وغير المتدفع ويضطر الى قبول حجم

اصفروا ما خلقه فيكون بالعكس بعضه يجذب منه وبعضه يعضى فلا يجذب
فيتخلخل ما بينهما الى حجم اكبر •

(والجواب عما تمسكوا به ثانياً) ان قول التخلخل والتكاثف على وجهين
(احدهما) ان تخلل اجزاء الجسم المخصوص اجزاءهوائية فاذا خرجت
الاجزاء الهوائية ودخلت اجزاء ذلك الجسم في تلك الاجزاء حيثئذ يكون
قد تكاثف (وثانيهما) ان تصف المادة بمقدار اصغر بعد ان كانت موصوفة
بمقدار اعظم وتقابل التخلخل (وستعرف) البرهان على امكان ذلك في باب
الحركة وحيثئذ يدفع الاشكال •

(والجواب عما تمسكوا به ثالثاً) ان قول لو كان الغذاء انما ينفذ في الخلاء
لكان الجسم في حال دخوله وقبل دخوله على حال واحد ولما لم يكن كذلك
بطل ما قالوه (بل الحق) ان الغذاء ينفذ بين الاجزاء المتماسكة من الاعضاء بان
يبعد جزءا عن جزء ويسكن بينهما •

(والجواب عما تمسكوا به رابعاً) ان من الجائز ان يكون الجسم يقتضى ان
يلتصق جسم آخر لا مطلقاً حتى يلزم لانه لا ينفذ في الاجسام بل بشرط ان يوجد جسم
آخر خارجاً عنه وبهذا التقدير يدفع الاشكال فيه (والذي تمسكوا به خامساً
فهو مشكل وسيظهر الحق فيه)

(والجواب عما تمسكوا به سادساً) ان قول لو كانت العلة فيما ذكرتموه
خلو القارورة لما وجب صعود الماء اليها لان الماء الخارج قد وجد مكاناً فارغاً
في العالم وفراغ بعض القارورة امر ممكن وليس من شأن الماء الصعود
فلولا امتناع الخلاء لما صعد الماء فهذا بان يستدل به على القول بالملاء اول •

(ثم التحقيق في الجواب ما بيناه) ان المادة الواحدة قد تصف بمقدار عظيم

بمد ما كانت موصوفة بمقدار صغير وكما انت الكيفيات مثل الحرارة والبرودة قد تكون طبيعية وقد تكون قسرية فذلك المقادير قد تكون طبيعية وقد تكون قسرية ثم ان المص الشديد يخرج بعض الهواء من القارورة فيصير المص الخارج لبعض ما فيها من الهواء سبباً لان يجذب به الباقي وينسبط ويظم بحيث يصير شاملاً لكلية المكان لا سيما وحركة المص موجبة للسكون التي هي احد اسباب الخلقة وعظم المقدار وعلى هذا لا يلزم وتوهم الخلاء • (ثم لما كان ذلك العظم اسرها قسرياً كانت المادة شديدة التبرؤ لان تعود الى مقدارها الاول فاذا بقيها برد الهواء تكاثف وماد الى ما كان له من المقدار الطبيعي فتصاعد الماء بضرورة الخلاء •

(و الدليل) على جواز التخلخل والتكاثف بالمعنى المذكور اننا اذا اخذنا قارورة ضيقة الرأس ونخنا فيها ووضعنا الاصبع مع قطع النفخ سريعاً على فمها فلا يخرج ما نخنا فيها فدخل هواء اريد بما كان قبل النفخ وانما عرفنا ذلك من اناء متى قمستها منكموعة والاصبع موضوعة على فمها ثم رفعنا الاصبع يتبقى الماء وليس يتبقى متى نكسنا عليه قارورة غير منفوخ فيها فهذا الهواء الذي ادخلناه لما ان يكون قد دخل فيها كان خالياً قبل ذلك واما ان لا يكون كذلك (والاول) يقتضي ان لا يخرج الهواء من القارورة في الماء ان لا يتبقى فلما خرج طمنا ان القارورة كانت مملوءة وانما لما ادخلنا الهواء الجدد فيها تكاثف الهواء الذي كان فيها قسراً حتى حصل للداخل بالقصر مكان فلما زال القاصر خرج الهواء الجديد وعاد الهواء الاول الى مقداره الطبيعي وهو يدل على ما قلناه •

(والجواب عما تمسكوا به سابقاً) انه يدخل الهواء في مسام الزرق وقد

جربنا ذلك فانا طويينا ورقة و خيطناها و طيينا موضع الخياطة بالنشا
ثم رمنا رفع احد الجانبين عن الآخر فصب ذلك ثم ارتفع اليسير منه
ثم خلتنا فلم يرجع الى مجاورة الجانب الآخر و وضعنا ايدينا عليه فاحسنا
بالهواء في داخل الورقة يمانع ايدينا و يتحرك من جانب الى جانب وهذا بان
يدل على القول بالملاء اولى لانه لولا الملاء و جب ان يدخل الهواء من
المسام الضيقة مع انه ليس من شان طبعه ذلك •

(والجواب عما تمسكوا به تامنا) ان المسلة اذا دخلت خرج بعض الهواء
من مسام الرق و منافذه الغير المحسوسة او ترفع اطراف الرق ارتفاعا يسيرا
بقدر ما يدخل من رأس المسلة (وليس يمكن ان يقال) ان يحيط الرق لا يمكن
ان يمتد اكثر مما امتد او يقال الهواء انقبض و خلى عن مكان المسلة •

(والجواب عما تمسكوا به تاسعا) من امر الرماد فهو كذب صرف اذ
لو كان كذلك لكان الاناء كله خاليا لرماده •

(والجواب عما تمسكوا به عاشرا) من حديث الدن والشراب فيجوز ان
يكون المقدار الذي لارق لا يظهر تفاوته في الدن حسا و يجوز ان يحكون
الشراب ينصرف فيخرج منه بخارا و هواء فيصير اصغر و يجوز ان يصغر
بتكثف طيبي او قسري كما ذكرنا (فهذا هو الجواب) عن شبه القائلين
بالخلاء و لذكر الآن فرعا من فروع الخلاء •

❦ الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة للاجسام
ولا قوة دافعة لها •

(قال محمد بن زكريا الرازي) ان للخلاء قوة جاذبة للاجسام و لذلك يجتسب
الماء في الاواني التي تسمى سراقات الماء و ينجذب في الاواني التي تسمى
زرافات

(الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة للاجسام)

زرافات الماء (١) •

(ومنهم من أثبت) للخلاء قوة دافعة للأجسام الى فوق فان الجسم اذا تخلخل بكثرة خلاه بداخله صار اخف واسرع حركة الى فوق •

(والذي يدل) على بطلان الاول وجهان (الاول) ان اجزاء الخلاء متشابهة كما بينا فلو كان لبعضها قوة باذية لكان جميع الاجزاء كذلك فاذا كان يجب ان يكون الانجذاب الى اليمين اولى منه الى اليسار (الثاني) انه لو كان سابس الماء في السراقة هو الخلاء الذي امتلأ به فلم ينزل الماء المنفوش في الهواء الشاغل لخلل الهواء الغالي ينزل وان كان ثقله يظب جذب ذلك الخلاء فلم يتقل الماء المنكب عليه القارورة ولا يغلب العلابة بل ينجذب وامسك الثقل المشتعل عليه اسمل من امساكه الثقل المبائن (وايضا) فلم انه اذا قطع رأس الآنية ينزل الماء بل كان يجب ان يجلس الخلاء الماء هناك ولا يتركه حتى ينزل ولا يدع الاناء الذي فيه ينزل ايضا بل يبقى مرغما مشالا (فان قالوا) نقل الاناء غلب جذب الخلاء (ابطلسا ذلك) بما اذا كان الاناء اخف وزنا من الماء الذي فيه •

(والذي يدل) على بطلان القول الثاني وجهان (الاول) ان الخلاء الذي يحرك الاجسام اما ان يكون هو الخلاء المبعوث داخل الجسم او الخارج عنه المحيط به (فان كان الاول) فلا يخلوا ما ان يكون الخلاء المبعوث داخل الجسم المحرك له محركا مع ذلك لاجزائه واما ان لا يكون فان كان محركا لاجزاء الجسم فهذا محال لان كل واحد من تلك الاجزاء ليس فيه خلاه فيشذ لا يكون حركته شيء من الاجزاء بسبب الخلاء بل لكل واحد من تلك

(١) الزرافات المازف التي يهزف بها الماء للزرع ١٢ المحيط

الاجزاء محرك آخر ومجموع تلك الحركات اذا حركت مجموع تلك الاجزاء كان ذلك سبباً لحركة كل ذلك الجسم فتكون حركة كل الجسم لالا جل الخلاء بل بسبب آخر وقد فرضنا خلاف ذلك ههنا وان كان الخلاء غير محرك لشيء من اجزاء الجسم استحال ان يكون محركاً لكليته لان تحريك ما يتركب عن الاجزاء لا بد وان يكون بواسطة تحريك تلك الاجزاء •

(واما ان كان المحرك هو الخلاء المحيط فمعلوم ان الخلاء المحيط بجسم كبير لا يصعد الى فوق فاذا ليس كل جسم ينقل عن الخلاء بل بعض جسم يقتضى طبيعته ان يتخلل الخلاء بين اجزائه فيكون معنى ذلك ان بعض الاجسام متضمن طبعه ان يتباعد بعض اجزائه عن بعض وذلك محال لوجوه اربعة •

- (اما اولاً) فلان هرب الاجزاء المتجانسة بعضها عن البعض محال •
- (واما ثانياً) فلان تحدد المباشرة في ذلك الهرب محدد معين محال •
- (واما ثالثاً) فلان الهرب الى جهات مختلفة بعضها بسرعة وبعضها بسلام وببعضها خلف مع اتحاد الطبيعة محال •
- (واما رابعاً) فانه اما ان يكون هناك مهروب عنه اولا يكون ومحال ان يكون مهروب عنه مع تشابه الاجزاء او اذا لم يكن هناك مهروب عنه كان السكل هاربا من غير ان يكون هناك مهروب عنه وذلك محال •

(الوجه الثاني) ان الخلاء المتخلل لاجزاء الجسم انت كان هو الذي يوجب حركته الى فوق وموجب الشيء ملازم له فيكون الخلاء ملازماً للمتخلل حركته فيكون متشاكاً معه فيكون الخلاء محتاجاً الى مكان آخر طبيعي له حتى يكون مطلوب له يتحرك اليه هذا خلف واما ان لا يكون كذلك بل لا يزال

الجسم يستبدل في حركته خلافاً آخره بخلافه فلا يكون ملاقة الجسم للخلاء الواحد الا في آن واحد وفي الآن لا يحرك شي شيئاً وبعد الآن لا يكون ملاقة فليس ان يقال ان الخلاء يعطى للجسم قوة من شأنها ان تبقى ويكون المحرك هو تلك القوة ويكون كل خلاء يؤثر اثره آجداً ولا يزال ذلك الاثر يشتد والحركة تسرع (وذلك) ايضا باطل فان الخلاء متشابه فليس ببعض اجزائه بهذا الاقتضاء اولى من بعضه.

﴿ الفصل الحادي والعشرون في تحقيق ماهية المكان ﴾

(واذا قد اطلنا) المذاهب القاسدة في المكان فخرى بنان نحقق القول فيه (فنقول) لمكان كما ذكرناه له خواص اربع (الاولى) ان يكون الجسم فيه (والثانية) ان لا يسمع غيره منه (والثالثة) انه ينفارق بالحركة (والارابعة) انه يقبل المتقلات (ثم قد يقال) مكان لما يستقر عليه الجسم فيمنعه من النزول (ثم انهم) لما تأملوا عرفوا ان الجسم لا سفل ليس بكلية مكانا للجسم الا على بل سطح الجسم الا سفل هو المكان (وايضاً) فهم يحملون للسهم النافذ في الهواء مكاناً مع انه ليس تحت ما يمنعه من النزول فحصل من ذلك ان المكان هو السطح المماس •

(ثم من الناس) من زعم ان المكان هو السطح كيف ما كان ويقولون كما ان سطح الجرة مكان الماء كذلك سطح الماء مكان الجرة لانه سطح مما من جملة بسيطة متصلة • •

(واحتجوا عليه) بان الفلك الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من يحيط فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحته

وهذه الحجة ضيقة لان حركة الملك الاعلى وضعية لا مكانية على ما ستعرف •

(ثم الذي يدل) على فساد قولهم اتحاق الجمهور على ان الجسم ليس له الامكان واحد ولو جطنا السطح الذي يماسه من المحاط به مكانا له لزم ان يكون للجسم الواحد مكانان •

(فان قيل) معنى قولهم الجسم الواحد له مكان واحد ان بسيطاً واحداً لجسم واحد لا يلاقى الا بسيطاً واحداً في آن واحد واما ان بسيطاً آخر لا يلاقى شيئاً حال ملاقاته بسيطاً آخر منه لشيء آخر فذلك غير متفق عليه فاذا عبرنا عن هذا المعنى بالمكان وجاز في الوجود ان يلاقى بعض الاجسام ببسيطه بسيطاً جسمين وجطنا كل بسيط يلازمه مكان له كانه مكانان فاذا ليس للجسم مكانان من جهة واحدة وجاز ان يكون له مكانان من جهتي كونه محيطاً ومحاطاً به (فقول) هذا البعث ليس في امر عقلي بل في امر انفعلي فان المحاط لا شك انه يلاقى ببسيطه بسيط المحيط الا انا اختلفنا في ان بسيط المحاط به هل يسمى مكاناً ام لا (فالشيخ) منع من هذه التسمية بناء على اتفاق الكل على ان الجسم الواحد ليس له الامكان واحد فدل هذا على انهم لا يسمون سطح الجسم المحاط به مكاناً •

(واذا قد طهر) فساد هذا القسم في ان يكون المكان هو السطح الحاوي لان الصفات الاربع موجودة فيه فالجسم يحصل فيه ولا يسع غيره معه ويفارق بالحركة ويقبل المتقلات (فهذا) هو المذهب الحق في المكان •

﴿ الفصل الثاني والعشرون في اقسام المكان ﴾

(ان المكان) قد يكون سطحاً واحداً وقد يتفق ان يكون عدة سطوح

يلتصم منها مكان و احد كما للماء في النهر فان مكانه مركب من سطعين
احدهما سطح الارض الذي تحته والاخر سطح الهواء الذي فوقه •

(وقد يتفق) ان يكون بعض هذه السطوح متحركا وبعضها ساكنا كما
اذا كانت الحجارة موضوعة على الارض والماء يجري عليها •

(وقد يتفق) ان يكون المحيط متحركا والمحاط به ساكنا كالحال في الارض
والنلك •

(وقد يكون) المحيط والمحاط به متحركين متخالفين الجهة كما في كثير
من السماويات (فهذه جملة) ما نقوله في المكان والكلام في الجهات
مناسب لهذا الموضع فلتكلم فيه •

﴿ الفصل الثالث والمشرون في تنقب ما يقال ان جهات الاجسام ست ﴾
(لما ثبت) امتناع ذهاب الابدال الى غير النهاية و يجب ان يكون لكل
بعد مستقيم نهايتان و افترضت لما بينهما جهتان الى كل نهاية جهة والمشهور
ان للخط جهتين وللسطح اربعة وللجسم ستا ومركبهم في الخط صحيح
وفي سائر ذلك نظر (اما السطح) فان كان مربعا واعتبرت نهاياته التي
هي الخطوط دون النقط فكانت اربعة وان اعتبر جميع انواع التام هي
حتى النقط صارت الجهات ثمانية وان كان مسدسا او مضاعفا او غير ذلك
من المضلعات فله بحسب كل حد جهة و اما الدائرة فلا جهة لها بالفصل
الا واحدة و اما بالقوة فجها غير متناهية اذ لا نقطة اولى بها من غيرها
والحال في الجسم كالحال في السطح و سبب اشتداد هذه المقدمة امر ان
اسرطامى واسرطامى •

(اما الاسرطامى) فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليد ان و ظهر
• رأى عامى و رأى خاصى

(التمهيد الثالث والمشرون في تنقب ما يقال ان جهات الاجسام ست)

و بطن ورأس وقدم فالجهة الشرقية التي منها ابتداء الحركة سموها باليمين واليسار ما يقابلها والتوق في الانسان ما يلي رأسه والاسفل ما يلي رجله وفي سائر الحيوانات التوق ما يلي ظهورها والاسفل ما يلي بطونها والقدام ما يليه حركاتها بالطبع وهناك حاسة الابصار والتلف ما يقابلها (ولما لم يكن) عند م جهة غير هذه جعلوا في الانسان طوله من رأسه الى قدمه وعرضه من يمينه الى يساره وعمقه من قدمه الى خلفه ولما لم تكن الاسماء الالهذه ونعت الاوهام على هذا المبلغ •

(واما الامراض الخاصة) فهو ان الاجسام يمكن ان توجد فيها ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولا يجوز غيرها لولكل خط من الخطوط المتقاطعة طرفان فتكون الاطراف ستة فتكون الجهات ستا ولكن انما تكون هذه المقاطعات ثلاثا لا غير اذا فرض امتداد واحد وجعل ذلك اصلا من غير ان يكون ذلك بالطبع فيستدبرض عليه الخطان الآخران بالقوائم ولو فرض بدل ذلك الامتداد امتداد آخر مما ليس موازيا له لو قسمت ثلاثة خطوط اخرى متقاطعة على قوائم غير ذلك بالمدد و ونعت جهات غير تلك بالمدد •

(واظم) ان هذه الجهات غير متخالفة بالماهية حتى تكون في كل جسم جهة هي يمينها اليمين واخرى هي اليسار وانما يميز ذلك في الحيوان بسبب ان الجانب الاقوى لما خالف مقابله فبسبب ذلك صار اليمين مخالفا لليسا (وكذلك القول) في سائر الجهات الا التوق والسفل فان اختلافهما قد يكون بالمرض وقد يكون بالطبع (اما بالمرض) فبلى ما يتفق وضده فكل جانب يلي الارض من الجسم فهو الجهة السفلة وما يقابله فهو التوق •

(ثم ان الارض) عند ما تكون حاصلة في حيزها الطبيعي امتنع ان يقال ان لها جهة تلي الارض فمن هذا الوجه يحتمل ان يقال انه لا جهة لها الا القوق ان عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء لان نهاية الارض سطح وسطها يلي السماء •

(لما اذا كانت) الجهة لا تقتضي النسبة الى سطح بل الى كل طرف كبعد مفترض للجسم فتكون حيثئذ البعد المفترض في الارض جهة عند مركز كرتها الذي هو مركز السكك و جهة اخرى عند سطحه لكنه لا تكون جهة الملو بجهة السفلى لان جهة الملو سطح موجود بالفعل و جهة السفلى نقطة موجودة بالقوة (لكنه يحتمل ايضاً) ان يقال جهة القوق الارض هي طرف البعد المتصل بالمركز و السطح و هو نقطة وعلى هذا لا تكون الجهتان بالفعل بل يكون كل واحد منهما بالقوة (لكننا قد بينا) ان احد اسباب انقسام المتصل المسامتة و انحاذلة فاذا حصل الافق للارض بالفعل لوجود قائم عليها حصل ذلك البعد بالفعل و حصلت النقطتان اللتان هما الجهتان بالفعل •

(فان قيل) لو لم يكن للارض علو الا السماء لوجب ان يكون لها علو لكن الملو علو بالقياس الى السفلى فيكون لها سفلى لكن السفلى لا يتعين الا بتعين بعدو البعد لا يتعين لوجود السماء بل لاجل قائم يحمل للارض افتقارها لئلا يتعين الملو بوجود السماء وانت لا يتعين هذا خلف (فنقول) العلو يراد به ما يقابل السفلى ويراد به ما يلي جهة السماء كما ان الخفيف يراد به ما يقابل الثقيل ويراد به ما يريد الوصول الى سطح الفلك واحد العلوين مقول بالقياس الى السفلى وكذلك احد الخفيفين مقول بالقياس الى الثقيل •

(واما المعنى الثاني) فقول نفسه لا يخرج تنقله الى اعتبار وجود ما يقابله فلا رضى بالقياس الى السماء وحدها جهة طولها بالقياس الى غاية البعد التي هي مركزها علو ولها تنافر الغنيان اندفع الخلف •

(واعلم) ان الفرق والسفل بالطبع يوجدان للنبات والحيوان فان للنبات جهة لتحصان وجهة اصول واحدتها بالطبع فوق والاخر اسفل بالطبع لكن يمرض ان يصير العلو اسفل والسفل اعلى و يكون الفرق مع ذلك حافظا للطبيعة الفوقية وكذلك السفل واما القدام والخلف فما حاصلان للحيوان حالتي الحركة والسكون واما غير الحيوان فانما تمرض له هاتان الجهتان عند الحركة فان الجهة التي اليها الحركة تكون قدام والتي عنها الحركة تكون خلف ومتى تغيرت الحركة تغير القدام والخلف ولا كذلك الحيوان فان قدامه وخلفه متميزان بالطبع واعلم ان غير الحيوان تارة يكون قدامه وفوقه واحدا وذلك عند ما يتحرك الى الفرق وتارة يتخالفان وذلك اذا كانت حركته لا الى الوسط ولا عنه بل مترددة بينهما •

الفصل الرابع والعشرون في كيفية تحديد الجهات

(الجهة) التي يقصدها المتحرك وتتناولها الاشارة فلا بد وان تكون امرا موجودا •

(فان قيل) اليس ان المتغير من السواد الى البياض يقصد البياض وهو غير موجود (فقول) المتغير يقصد تحصيل ما اليه التغير والتنقل لا يقصد تحصيل نفس الجهة بل الوصول اليها فثبت ان الجهة امر وجودي مشار اليها وظاهر انها ليست من الامور المجردة عن الوضع والاشارة والالما كانت الحركة والاشارة اليها (فقول) وجب ان تكون الجهة غير منقسمة في امتداد مأخذ الاشارة

والفصل الرابع والعشرون في كيفية تحديد الجهات

الإشارة والاكتفاء فرضنا وصول المتحرك إلى بعض المقاصل المفترضة فيها لم يقف فلا يخلوا ما لن يقال أنه يتحرك إلى الجهة أو عن الجهة فإن كان يتحرك إلى الجهة فالجهة وراء ذلك المقصود وإن تحرك عن الجهة فالجهة ذلك المقصود وما بعد ذلك فليس من الجهة فإذا الجهة حد غير منقسم •

(ولما ثبت) لنا أن الأبعاد متناهية ويجب أن يكون لكل امتداد مستقيم ويحصل طرفان (فقول) هذه الأبعاد الواقعة المتعددة لا بد لها من عدد ولا بد وأن يكون جسما فلا يخلوا ما انت يكون واحدا أو أكثر من واحد فإن كان واحدا فلا يخلوا ما ان يكون مستديرا أو غير مستدير وباطل أن لا يكون مستديرا لأن محدد الجهات لا بد وأن يكون بسيطا على ما استعرف والبسيط شكله الكرة على ما استعرف فإذا ان لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبيعي وكل ما لا يكون على شكله الطبيعي ممكن أن يعود إلى شكله الطبيعي عند زوال القاسر وذلك إنما يكون بتغير الشكل والمقدار الذي لا يخلو عن حركات مكانية فيكون المحدد للجهات قابلا للحركة المكانية وكل حركة مكانية فمن جهة إلى جهة فإذا الجهات متعددة قبل وجود المحدد هذا خلف فإذا ذلك الجسم يجب أن يكون مستديرا (وذلك) المستدير اما أن يحدد بمركزه أو بمحيطه فإن كان يحدد بمركزه تحدد غاية القرب منه ولم يتحدد غاية البعد منه •

(فبقي) أن يكون تحدده بمحيط فلا يخلوا ما ان يحدد الجهتان بمحددين يفترضان عليه أما على سطحه الداخلى أو الخارج وأما بمحددين لا يفترضان عليه (والأول باطل) لأنه جسم بسيط فالنقط المفترضة فيه متشابهة فلا تحدد بها الجهات المختلفة بالنوع ولأنه كان يجب أن يكون عدد الجهات المختلفة بالنوع بحسب

حدد النقطة المفترضة فيه فاذا الجهات انما تحدد بالجسم المستدير بسبب انه
يحدد احدى الجهتين لمحيطة وهو غاية القرب بالمحيط و الاخرى بمركزه
الذى هو غاية البعد عنه وذلك هو الحق •

(ولما ان كان) المحدد أكثر من واحد فان كانت متفقة في النوع امتنع
ان تكون الحدود المفترضة فيها التشابه بالنوع علة للجهات المختلفة بالنوع
وان كانت مختلفة في النوع كانت أكثر من واحد فان كانت أكثر من اثنين
لزم ان يكون عدد الجهات على حسب عدد تلك الاجسام •

(وان كانت) اثنين فلا يخلو اما ان يكون اختلاف الجهتين لاختلاف تينك
الطبيعتين من غير اعتبار وضع خاص لهما او مع اعتبار وضع خاص لهما (والاول
باطل) لان احدى الجهتين اذا تبينت تبينت الاخرى وامتنع زوالها
ولولم يعتبر في مخالفتها الا تأمك الطبيعتان دون الوضعين و جب ان تكون
الجهتان متضادتين كيف كان وضع احدهما من الآخر وبعبء منه وكانت
الجهة تنقل بانتقال احد الجسمين الى مسافة البعد من الاول وليس الامر
كذلك بل اذا تبينت احدى الجهتين تبينت الاخرى ولم تنقل اليه البتة •

(فبقى) ان يكون من جملة الشروط وضع محدد فان لم يكن الواحد منهما
محيطا بالآخر بل فرض على جانب منه فلا يخلو اما ان يكون طالبا لذلك
الجانب بعينه او طالبا لاي جانب يكون بعده من آخر ذلك البعد (والاول)
يوجب ان يكون ذلك الجانب متميزا في نفسه عن سائر الجوانب اذ لو كان
تميزه عن غيره بسبب ذلك الجسم لكان حيث يحصل ذلك الجسم و جب
ان يكون حال ذلك الحيز كحال الحيز الاول •

(واما الثاني) فيوجب ان يكون ذلك البعد المتساوي من كل الجوانب

متحدد الاحالة بمحيط لما قد ثبت انه لا يتحدد بالخلاء وقد فرض ذلك الجسم غير محيط فظهر ان اختصاصه بذلك الوضع ليس لذاته وانه جائز المقارنة منه فاذا اذ لك الوضع متميز قبل حصول ذلك الجسم فيه فلا يكون ذلك الجسم سببا لتحدده (فظهر انه لا يمكن) ان يتحدد الجهات الا على سبيل المحيط والمحاط به وتثبت ان المحيط كاف لتعديده الطرفين لانه يحصل غاية القرب منه وغاية البعد عنه (واما المحاط به) فانه وان تحدده غاية القرب لكن لا يتحدده غاية البعد عنه فهذا جملة الفصول التي عقدناها في بيان الحكم واحكامه وخواصه واقسامه وباقه التوفيق .

﴿ الفن الثاني في الكيف ﴾

(والكلام) فيه يشتمل على مقدمة واربع اقسام (اما المقدمة) فشملة على فصلين .

﴿ الفصل الاول في رسمه ﴾

(المشهور) انه هيئة قارة لا يوجب تصويرها تصوير شي خارج عنها وعن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها فكونها قارة يعيها عن ان يفعل وان يفعل والزمان وكون تصويرها لا يوجب تصوير غيرها يعيها عن المضاف والاين والمتى والملك وكونها غير مقتضية قسمة يعيها عن الكم وكونها غير مقتضية نسبة في اجزاء حاملها يعيها عن الوضع (هذا ما قيل) وفيه سبعة ابحاث .

(البحث الاول) ان المفهوم من ان يفعل مؤثرية الشيء في الشيء وهذا ان الشيء ان يكونا ثابتين او متغيرين او احدهما ثابتا والاخر متغيرا فان كانا ثابتين كانت مؤثرية المؤثر في المتأثر ايضا ثابتة لان المؤثرية من لوازم

(الفن الثاني في الكيف)

(الفصل الاول في رسمه)

المساهية المؤثرة ولازم الثابت ثابت وإذا كانت تلك المؤثرية ثابتة غير متغيرة فتقولما هيئة قارة لا يقيد الاحتراز عن تلك المؤثرية الثابتة (اللهم) إلا أن يقال إن المؤثر إن كان متغيرا كانت مؤثرته زائدة على الذات وإن كان ثابتا لم تكن المؤثرية حكما زائدا على الذات وإذا كانت مؤثرية المؤثر الثابت أصرا غير ثبوتى فحينئذ لا يحتاج إلى الاحتراز عنها في الرسم ولكن ذلك لم يحكم فإنه ليس بأن يكون مؤثرية المؤثر المتغير زائدة على ذاته أولى من أن يكون مؤثرية المؤثر الثابت زائدة على ذاته •

(البحث الثاني) إن قولنا لا يوجب تصورهما تصور شيء خارج عنهما عن حاملها يفيد الاحتراز عن مقولتي إن يفعل وإن يفعل لأن تصورهما يوجب تصور شيء خارج عنهما عن حاملهما وإذا كننا هذا القيد في الاحتراز لم يكن إلى ذكر القار حاجة (فإن قالوا) احترازنا عن الزمان (فنعول) قولكم لا يقتضي قسمة في أجزاء حاملها كاف في ذلك لأن الزمان يقتضي قسمة حامله وهو الحركة •

(البحث الثالث) إن الصوت من مقولة الكيف وهو هيئة غير قارة أمانه من مقولة الكيف فلا نه ليس من الجوهر ولا من الكم أيضا لأن الكم كما ثبت إمامته وإمامته المتصل والمتصل إن كان غير قار فهو الزمان وإن كان قارا فليس بصوت ولا أيضا من المضاف والاین والمتى والمالك والفعل والأنفصال لأنه ليس هو نفس الحركة على ما هو متفق عليه بين أهل التحقيق ومقرر بالبراهين التي سيأتي ذكرها ولا مقولة سوى هذه الممدودة فإذا الصوت ليس داخلًا في شيء منها فلا بد أن يكون من الكيف وأمانه ليس بقار الوجود فلا نال من قار الوجود ما تكون الأجزاء المفترضة فيه

توجد

توجد في آن واحد ومعلوم ان الصوت ليس كذلك وهذا بين بنفسه ولان الصوت معلول بموج الهواء والتموج حركة فالصوت معلول بالحركة والحركة غير قارة ومعلول غير القاري يجب ان لا يكون قار فثبت ان الصوت غير قار مع انه من الكيف ثبت انه لا يجوز اشتراط القاري في حد الكيف .

(البحث الرابع) ان الوحدة عرض قار ولا يجب تصورها تصور شيء خارج عنها ومن حاملها ولا تقتضي قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها وكذلك النقطة (فلئن قلتم) المقول من النقطة انها نهاية الخط وذلك لا يتقل الا عند تسفل الخط والوحدة معنى يلزمه عدم الانقسام وهو لا يتقل الا عند تسفل الانقسام فاذا تصورناها بوجوب تصور غيرها فلا جرم لم يندر جانحت الرسم المذكور (فنقول) ان كنتم تتبرون في الكيف انه لا يلزم من تصوره تصور غيره مطلقا فقل اكثر انواع الكيف ليس كذلك لانه لا يمكننا ان تصور الانحاء والاستقامة الا في مقدار وان كنتم لا تشرطون فيه ذلك بل المعتبر ان لا يلزم من تصوره تصور شيء خارج عن محله فاما ما يلزم من تصوره تصور محله او تصور ما يوجد في محله فهو من الكيف فالوحدة والنقطة من الكيف لان الوحدة لا يلزم من تصورها الا تصور محليها او تصور حال من احوال محليها وكذلك القول في النقطة فقد توجه الاشكال .

(البحث الخامس) ان الادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب وجميع الاخلاق لا يمكن تسفلها الا ويكون تصورها موجبا لتصور متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم والمقدور والمشتهى والمغضوب عليه .

(فان قيل) انه وان لم من تصور هذه الكيفيات تصور متعلقاتها ولكن تصور ما سابق على تصور متعلقاتها فاما قد نقل حقيقة العلم اولا ثم بعد ذلك

نعلم أنه لا بد له من متعلق وأما النسب والاضافات فلا بد وأن يعقل المنسوب والمنسوب إليه أولاً حتى يصير تعقلها سبباً لتعقل تلك الأمور النسبية (فالخاص) أن الكيفية تقدم تعقلها على تعقل ما هي منتسبة إليها والاضافات تعقلها متأخر عن تعقل معروضاتها فظهر الفرق (فتقول) هذا الفرق وإن كان صحيحاً في الحقيقة إلا أن العبارة التي ذكرتموها لا تحيد ذلك المعنى لأن حاصله راجع إلى أن الكيف هو الذي لا يتوقف تصويره على تصور غيره (اللهم إلا أن يقرأ) هكذا ما لا يوجب تصويره تصور غيره ويكون أعراب الأول نصباً وأعراب الثاني رفعاً وحيث لا تكون هذه القراءة ملاءمة لتمام الرسم.

(البحث السادس) هب أنا قلنا قولكم ما لا يوجب تصويره تصور غيره على أنه ما لا يكون تصويره معلولاً لتصور غيره فمع ذلك كيف يطرده ذلك الرسم في الأشكال نحو التثنية والتربيع وخواص الأعداد كالكمية والجذرية فإن التربيع عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحدود الأربعة بالسطح ومعلوم أنه ما لم يتقدم العلم بالحدود الأربعة المهيطة بالسطح لا يحصل العلم بتلك الهيئة فإذا العلم بتلك الهيئة لا يحصل إلا بعد العلم بأمور آخر مع أنكم جعلتم تلك الهيئة من الكيف وهكذا القول في خواص الأعداد فيكون تصويرها كتصوير غيرها كآري.

(البحث السابع) إن هذا الرسم مشتمل على عدة الفاظ (منها الهيئة) وهي مقولة بالاشتراك على خمسة أمور فيقال هيئة الوجود ويقال هيئة الاستقلال والاستقرار ويقال هيئة الجوهرية والعرضية ويقال هيئة الجلوس والاضطجاع ويقال هيئة التأثير والتأثر ومعلوم أن استعمال تلك اللفظة في هذه المواضع لا يمكن أن يكون إلا بالاشتراك الصريح ومثل هذه اللفاظ محتسب

عنه في الرسوم •

(ومنها) القار وقد بينا انه لا يمكن اعتبار ذلك •

(ومنها) قوله لا يوجب تصور هاتصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا يقتضى قسمة ولا نسبة في اجزاء حاملها ولا فرق بين هذا وبين ان يقال الكيف هو الذى لا يكون كما ولا وضعا ولا مائرا الا عراض النسبية ومعلوم انه لو صرح بذلك لم يكن ترفيها يتدبه فانه لو صرح ان يقال الكيف ما ليس بكم ولا وضع ولا متى صرح مثل ذلك في سائر الاقسام بل ذلك اولى لان الامور النسبية لا تعرف الا بعد معرفتها التي هي في الكيفيات وسيأتى في الجواب عن هذا الشك (فهذه المباحث) لا بد من معرفتها في هذا الرسم •

(ولعل الاقرب) ان يقال الكيف هو العرض الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى القسمة واللا قسمة في محله اقتضاء اوليا فقولنا العرض يميزه عن الباري تعالى وعن الجوهر وقولنا الذى لا يتوقف تصوره على تصور غيره يميزه عن الامور النسبية فان تصوراتها متوقفة على تصور امور آخر واما الكيفيات فانه وان لم من تصوراتها تصور غيرها لكن لا على ان تصوراتها معلولة لتصورات غيرها بل على ان تصوراتها معللة لتصورات غيرها (وتعرف الفرق) بين الامرين في باب العلة والمعلول ويدخل فيه الصوت فان تصوره لا يتوقف على تصور غيره (وقولنا) لا يقتضى القسمة واللا قسمة يميزه عن الكم فانه يقتضى القسمة ويميزه عن الوحدة والبقعة فانهما يقتضيان اللا قسمة (وقولنا) اقتضاء اوليا احترازنا به عن العلم بالمعلومات التي لا تنقسم فانه لذاته يتمتع من الاقسام ولكن ذلك الاقتضاء ليس بارى بل بواسطة وحدة المعلوم •

(واعلم) ان الاجناس العالية لا يمكن ان تذكر لها حدا او رسما تاما كما علمت بل الممكن ذكر رسم ناقص ثم المذكور في ذلك الرسم الناقص نارة لمور سلية ونارة امور نبوتية ولكن يجب ان تكون تلك القيود اعرف من المرفق (ثم من المعلوم) ان طبائع الاجناس العالية امور خفية فاذا قيل الكيف مالا يكون جوهر او لا كما ولا ايتا ولا متى كان المذكور سلب امور ليست هي اعرف مما حاولنا تعريفه فلا جرم لم يكن تعريفنا صحيحا (و اما اذا اعتبرنا) المرضية وهي عبارة عن الحلول في المحل المتقوم بذاته واعتبرنا ان لا يتوقف تصويره على تصور التبر واعتبرنا ان لا تكون صلة الانقسام واللا انقسام كانت هذه السلوب سلوبا جلية ظاهرة ومتى كان كذلك كان ما حاولناه من ذلك الرسم الناقص حاشا لا نقذا ما عدى في هذا الرسم *

﴿ الفصل الثاني في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة ﴾

(اتفقوا) على ان الكيفية جنس لاربعة انواع (الاول) الكيفيات المحسوسة فان كانت ثابتة راسخة سميت انفعاليات وان كانت سرية الزوال كحرة الخجل سميت انفعالات (الثاني) الكيفيات المختصة بذوات الانفس فان كانت ثابتة راسخة سميت ملكة وان كانت سرية الزوال كتمضب الحليم سميت حالات (الثالث) الاستعداد اذا لشديدا ما نحو الانفعال ويسمى لا قوة ووهنا طبعيا واما نحو الانفعال ويسمى قوة (الرابع) الكيفيات المختصة بالكميات كالتربيع والتثليث والاستقامة والانحناء والزوجية والفردية وذكر وافي بيان انحصار جنس الكيفية في هذه الانواع الاربعة طرقا اربعة *

(الاول) وهو وجودها ان يقال الكيفيات اما ان تكون مختصة بالكمية

(الفصل الثاني في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة)

اولا تكون فالاولى مثل الاستدارة والتربيع والزوجية والفرعية والثانية
 اما ان تكون محسوسة او لا تكون والمحسوسة هي المسماة بالانفعاليات
 والانفعالات وان لم تكن محسوسة فاما ان تكون استمدادا نحو الكمال
 او تكون نفس الكمال فالاولى هي المسماة بالقوة واللا قوة والثانية
 هي المسماة بالحال والملكة (فان قيل) خراس الادوية انما اندرجت تحت هذه
 الاقسام (فنقول) انها صور مقومة لتوحيات تلك المركبات والصور
 جواهر لا اصراخي.

(واعلم) انما قلنا الكيفية التي لا تكون مختصة بالكية ولا تكون
 محسوسة اما ان تكون استمدادا او تكون كالاواد عينا ان الكمال هو الحال
 والملكة وفسرنا الحال والملكة بالكيفية النفسانية فكأما ادعينا ان الكيفية
 التي لا تكون مختصة بالكية ولا تكون محسوسة اذا لم تكن حقيقيا كونها
 استمداد لا صرفي نفس الكيفية النفسانية (وهذه دعوى لا دليل عليها)
 اذ من الجائز وجود كينيات جسمانية لا تكون مختصة بالكميات ولا تكون
 محسوسة ولا تكون مختصة بذوات الانفس ولا تكون ما هيتهما نفس
 الاستمداد واذا كان ذلك محتملا فالجزم بان ما يكون كالا لا بد وان تكون
 كيفية نفسانية دعوى لا دليل عليها.

(الثاني) قال الشيخ الكيفية اما ان تكون بحيث تصدر عنها افعال على نحو
 التشبيه اولا على نحو التشبيه فالاول مثل الحار يجهل غيره حارا والسواد يلقى
 شبعه في العين وهو مثاله لا كالثقل فان فله في جسمه التحريك وليس ذلك
 ثقلا (اقول) هذا تصريح باخراج الثقل والخفة عن الكينيات المحسوسة
 ثم انه عند شروعه في بيان الكينيات المحسوسة نص على ان الثقل والخفة
 والتي لا تكون

من هذا الباب اذ ليس من الكم ولا من مقولة اخرى ولا يمكن ادخالها في سائر الأنواع الثلاثة من هذه المقولة فتمين ادخالها تحت هذا النوع (وهذا كما رآه) مناقضة (ولترجع) الى حيث فارقناه (واما التي) لا تكون كذلك فاما ان تكون متعلقة بالكم من حيث هو كم اولا تكون والتي لا تكون فاما ان تكون الاجسام من حيث هي طبيعية او من حيث هي نفسانية فالتى تفعل مثل نفسها تسمى كيفيات انفعاليات او انفعالات والتي تتعلق بالكم في الاشكال وغيرها والتي للاجسام من حيث هي طبيعية هي القوة العقلية والال انفعالية والتي تختص بذوات الانفس هي الحال والملسكة.

(الثالث) الكيفية اما ان تكون متعلقة بوجود النفس اولا تكون والتي لا تكون فاما ان تتعلق بالسكية اولا تكون والتي لا تتعلق فاما ان تكون هويتها استمد اذا هويتها فلا فالاول هو الحال والملسكة والثاني في الكيفيات المختصة بالكليات والثالث القوة واللاقوة والرابع الانفعاليات والال انفعالات.

(الرابع) العكيفية اما ان تفعل على طريق التشبيه وهي الانفعاليات والال انفعالات واما ان لا تكون كذلك وحيث امان لا تتعلق بالاجسام وهي الحال والملسكة او تتعلق وذلك التعلق اما من حيث كميتها وهي المختصة بالكليات او من حيث طبيعتها وهي القوة واللاقوة (وعلى هذا التقسيم) تضييع الكيفيات المختصة بالاعداد وهذه الطرق الثلاثة مذكورة في الشفاء وكلام ابي حنيفة.

(القسم الاول) في العكيفية المحسوسة وهي المسماة بالانفعاليات والال انفعالات وفيه خمسة ابواب.

(الباب الاول) في امور كلية لهذا القسم وفيه اربعة فصول.

﴿التفصيل الاول فيها سمي لاجله هذا النوع بالانفعالات﴾

﴿الفصل الاول فيها سمي لاجله هذا النوع بالانفعالات والانفعالات﴾
 (اعلم) ان الكيفيات المحسوسة ان كانت ثابتة سميت انفعالات وان
 كانت غير ثابتة سميت انفعالات والفرق بينهما في امر عرضي مفارق
 وانما سميت الثابتة بالانفعالات لثبوتها (احدهما) لانفعال الحواس فيها
 ثم نحن نبين امرين اما ان نعتبر في ذلك ان يكون الاحساس بها احساسا
 اوليا او لا نعتبر ذلك فان اعتبرناه لزمنا امران (احدهما) ان الشيخ نص
 في فصل الاسطقسات من الكون والفساد من طبيعات الشفاء ان الثقل
 والخفة مما لا يحس بهما احساسا اوليا فوجب اخراجهما عن هذا القسم
 لكنه نص في كتاب المقولات من منطق الشفاء على انهما من هذا القسم
 (وثانيهما) انه يلزم خروج الالوان من هذا القسم لانها لا تحس الا بواسطة
 الضوء والضوء هو المحسوس اوليا وبالذات (ويمكن ان يجاب) عنه بان
 الضوء شرط كون اللون موجودا بالفعل لا شرط كونه محسوسا بعد
 وجوده ولم يكن اللون تابعا للضوء في كونه محسوسا لم يخرج عما قلناه وان
 كان وجوده تابعا له (هذا) اذا اعتبرنا في هذا القسم ان يكون محسوسا
 اوليا واما ان لم نعتبر ذلك دخلت المحسوسات الثابتة فيه وذلك كالا اشكال
 والحركات واليسكونيات وغيرها (الملة الثانية) ان حدوثها تابع لانفعالات
 موادها مثل الصغرة الثابتة لسوء المزاج الحار المستحكم في الكبد وان لم يكن
 حدوثها لاجل الانفعالات ولكن من شأن تلك الحقيقة ان توجد عند
 الانفعالات ايضا فان الحرارة النارية وان لم يكن حصولها في النار بالانفعال
 ولكن من شأن الحرارة من حيث هي حرارة ان تحدث ايضا بالانفعال
 في مادة واحدة وحلاوة المسلى وان لم تحصل في المسلى على سبيل انفعال

من السهل و لكنها انما حدثت على سبيل انفعال في امور تكونت حسلا
فانطقت انفعالا فصارت لاجل ذلك حلاوة (واما الكيفيات) الغير المستقرة
فهي وان كانت انفعالية لاجل المثلين المذكورين ولكنها القصر مدتها وسرعة
زوالها منعت اسم جنسها واتصفت في تسميتها على اسم انفعالاتها

﴿ الفصل الثاني في خاصية هذا النوع ﴾

(قيل) الخاصية المساوية التي تم انفعالها في موادها اشياء بشاركها في المعنى
فان الحار يحمل غير حار او البارد يحمل غير بارد والا - و يقرر شبهة في
العين وهذه الخاصية بالحقيقة غير عامة لوجوب (اما اولاً) فلان الثقل والخفة من
هذا النوع وهما لا يعملان مثل نفسيهما (واما ثانياً) فلان الشيخ يقول في فصل
الاسطقسات من طبيعات الشفاء في بيان انه لم يسميت الرطوبة واليوسة
كيفيتين منفعتين زعم انه لم يثبت بالبرهان ان الرطب يحمل غير رطب او اليابس
يحمل غير يابس فلي هذا هاتان الكيفيتان لا قيد ان مثل نفسيهما •

﴿ الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها ﴾
(زعم) بعض القدماء ان الكيفيات المحسوسة لا حقيقة لها في انفسها بل هي
انفعالات تمرض الحواس فقط (قيل لهم) ولولا اختصاص الملون بكيفية
مخصوصة لا توجد في غيره والا لم يكن انفعال الحس عن الملون اولى من
انفعاله عن الشفاف (فاجابوا) بان قالوا ثبت عندنا ان الاجسام مركبة من
اجزاء لا تجزى بالعمل وان كانت متجزية بالتعرض وهي مختلفة الاشكال
ثم ان اختلاف اشكالها واختلاف وضعها وترتيبها سبب لا اختلاف الآثار
الحاصلة في الحواس المختلفة فالذي يفرق البصر هو البياض والذي يجمعه
هو السواد وكذلك الطعم فالذي يقطع تقطعا الى عدد كبير ويكون

اجزاء

(الفصل الثاني في خاصية هذا النوع)

(الفصل الثالث في رد ان كيفيات الاجسام نفس اشكالها)

أجزاء صفاراً شديدة النفوذ وهو المحرق الحريف والمتلاقى لذلك التقطيم هو الحلو (وكذلك القول) في الروائح والحرارة والبرودة وغيرها (وبالجملة) فاختلاف الاحساسات لا اختلاف الاشكال والحواس المنفصلة لا اختلاف الكيفيات العامة التي يدونها كيفيات دون الاشكال (واحتجوا) على ذلك بأن الانسان الواحد يحس جسماً واحداً على لونين مختلفين بحسب وتوفيق منه كطوق الحمامة فإنه يرى مرة شقراء ومرة أرجوانية ومرة على لون الذهب بحسب اختلاف المقامات واستمداد المادة بحسبها ولو كان اللون شيئاً حقيقياً لما كان الامر كذلك وايضاً فالسكر في قم الصغراوى يكون مر صرافدل ذلك على ان اختلاف الاحساس لا اختلاف المنفصلات •

(ونحن نقول) اما مذهب اصحاب الاشكال فينبطله في علم الكون والفساد ثم الذى يميز اللون عن الشكل وجوه ثلاثة (الاول) ان الشكل محسوس باللمس واللون غير محسوس باللمس والشكل غير اللون (فان قيل) لسنا نقول المحسوس هو الشكل بل المحسوس هو الهيئة الحاصلة في الحواس على ما صرح الشيخ به في مواضع كثيرة ثم المؤثر في تلك الهيئة اختلاف اشكال الاجرام ومن الجائز ان يكون الشكل المخصوص بقيد لآلة البصر اثر اولآلة اللمس اثر آخر (فنقول) الاثر الحاصل في الحواس اشكال او غير اشكال فان كانت اشكالا وكل شكل ملموس فالأثر الحاصل في العين ملموس هذا خلف وان لم تكن اشكالا فقد ثبت القول بوجود كيفيات وراء الاشكال فاذا جاز ذلك فاي مانع يمنع من اثباتها في الجسم الخارجى (ولكن نقول ان يقول) ما ذكرتموه لا يدل على وجود الكيفية في الخارج بل غاية الدلالة على بطلان استبعاد ان يكون للكيفية وجود في الخارج وذلك لا يفيد الجزم بوجودها

(ولكن يجب) ان يعلم ان هذا السؤال انما يتوجه على من يعلم ان الاحساس عبارة عن انطباع صور البصرات في العين واما نحن فقد ابطالنا هذا المذهب فلا يتوجه ذلك السؤال علينا وكفى بالمذهب فسادا ان يؤدي الى الشك في هذه الكيفيات المحسوسة (الوجه الثاني) في اثبات الكيفيات ان الالوان والطعوم والروائح فيها مضادة والاشكال ليس فيها مضادة (الوجه الثالث) ان الاحساس بالشكل متوقف على وجود اللون فلو كان اللون نفس الشكل لتوقف الاحساس بالشيء على الاحساس به واما طوق الحمامة فليس المرئي منه شيئا واحدا بل هناك اطراف الريش ذوات جهات وكل جهة لها لون يسترلون الجهة الاخرى بالقياس الى التثني الناظر (ومعلوم) اختلاف الاحساسات لاختلاف المنفلات فذلك مسلم تجوز له لو سلمنا لم ان الاحساس عبارة عن انفعال البصر من المحسوس واما اذا ابطنا ذلك فقد اندفع ما قالوه •

﴿ الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامرجة ﴾

(قالوا) ان المزاج اذا كان مجرد ما كان لونا وطعما معينين وان كان بحال آخر وبجدا آخر كان لونا وطعما آخر وليس اللون والطعم وسائر الامور التي تجري مجراها شيئا والمزاج شيئا آخر بل كل واحد منها مزاج مخصوص بفعل في القوة اللامسة شيئا في القوة الباصرة شيئا آخر (وهذا ايضا خطأ) لان كل واحد من الامرجة على التفاوت الذي بينها لا يخرج عن الحدود المفترضة فيما بين الغايات ويكون ملموسا لا محالة وان كانت مخالفا للامس في القوة والضعف ولا يكون ملموسا ان كان مساويا له (وبالجملة) فحدود الامرجة ملموسة والالوان غير ملموسة وايضا فهذه الكيفيات توجد فيها غايات في التضاد الامرجة متوسطة ليست بغايات فهذه اذا اشياء غير الامرجة •

﴿ الباب

(الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامرجة)

(الباب الثاني في الكيفيات المموسة)

(وهي) اثنا عشرة كيفية وهي الحرارة والبرودة والى طرية واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والمشااشة والجفاف والبلية والنقل والخفة (وقد يدخلون) في هذا الباب اربعة اخرى وهي الخشونة والملاسة والصلابة واللين فنذكر حد كل واحد وحقيقته واحكامه في احد عشر فصلا

(الفصل الاول في حد الحرارة والبرودة)

(ذكر في الشفاء) ان الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات (والبرودة) هي التي تجمع بين المتشاكلات وتفرق المتشاكلات وذكر في حد ود الحرارة انها كيفية فعلية عمرك لما تكون فيه الى فوق لاحدائها الخفة فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلفات وتحدث تخلخلا من باب الكيف وتكاثفا من باب الوضع لتحليلها الكيف وتصيدها اللطيف

(واعلم) ان التخلخل قد يسمى بمرقة التوام وهو من باب الكيف وقد يسمى به انفضاش الاجزاء بحيث يخالطها جرم غريب وهو من باب الوضع فيكون التكاثف المقابل لذلك هو اجتماع الاجزاء الوحدانية بالطبع وخروج الجسم الغريب مما بينها فن حيث ان الحرارة شأنها التلطيف والترقيق فهي مفيدة للتخلخل الذي من باب الكيف ومن حيث انها تجمع بين المتشاكلات وتفرق بين المختلفات فهي مفيدة للتكاثف الذي من باب الوضع الذي هو عبارة عن اجتماع الاجزاء الوحدانية بالطبع وخروج الجسم الغريب مما بينها (واعلم) ان قولنا تجمع المتشاكلات معناه انها تجمع ما ليس بمجتمع واليسيط مجتمع الاجزاء فاذا هذا الجمع والتفريق غير معتبر بالقياس اليه بل بالقياس

الى جسم فيه مختلفات عجمة وهذا هو المركب (فهذا تلخيص قيرود هذا الرسم) •

(فان قيل) اما انها تجمع المتشاكلات فليس كذلك لانها تفرق الماء بالتصعيد وكذلك ترمد الحطب وقرته واما انها تفرق بين المختلفات فليس كذلك لانها لا تقوى على تفرق الاجزاء العنصرية التي في الطلق والنورة والحديد والذهب والحيو ان المسمى بالسندل بل قد تجمع بين المختلفات ايضا كما تزد صفرة البيض وبياضا تلازما (تم ان سلطنا) ان النار تجمع بين المتشاكلات وتفرق بين المختلفات لكن ذلك ليس فعلا اوليا لها فلا يجوز تمرينها به •

(بيان ان ذلك ليس فعلا اوليا) ان فعلها الاول تسهيل الرطوبات المتجمدة بالبرودة وتحليلها ثم تصعيد ما وتبخير ما فان كانت المجتمعات مختلفة في قبول التحليل والتبخير كان بعضها اسرع وبعضها ابطا فاذا بادر الاسرع دون الابطا والمطعم دون العاصي عرض من ذلك تفرقها فاما اذا كانت متشاكلية الطباع كانت متشابهة في الاستعداد للحركة فلا ذلك لا تفرق واذا ثبت ان الفعل الاول للحرارة هو تسهيل الرطوبات كان تمرينها بذلك اول مما ذكرتموه (فالجواب) ان قولكم الحرارة تفرق الماء ليس كذلك بل اذا احالت جزءا منه هوا فترقت بينه وبين الماء الذي ليس من طبيعته ثم يلزمه ان تحتلط بذلك الهواء لجزءا ما يئة فتصعد مع الهواء ويكون مجموع ذلك بخارا (واما انها) ترمد الحطب فلان الاجزاء الارضية التي فيها متماسكة بالرطوبات المائية التي فيها فاذا فرقت بين الرطب واليابس عرض منه تناثر الاجزاء اليابسة واما الطلق والنورة والحديد فالنار قوة

قوة على نسيانها بالليل التي تفلوها اصحاب الاكبر وخصوصا اذا عينت
 مما يزيد بها اشتد الا كالكبريت والزرنيخ واما الذهب فالتار انما لفرقه
 لان التلازم بين بسائطه شديد جدا فكلما مال شيء منه الى التصعيد جبه
 المائل الى الانحدار فتحدث من ذلك حركة دوران وقلبان ولولا هذا
 المائل لكانت النار تفرقه وليس امتاع التفرق عند المائل دليلا على ان النار
 لا تحاول ذلك (واما عقد اليقظ) فليس ذلك جماله بل هو احواله في فوائمه
 ثم ان النار تفرقه عن قريب بواسطة التقطير (واما قولهم) الجمع والتفريق
 ليسا فاعلين اوليين للنار فهو حق لا يابينا ان هذا الجمع والتفريق معتبران بالقياس
 الى المركب والفصل الاول للحرارة التحريك الى الفوق بواسطة ما يفيد
 من الميل المتصعد لكن لما كانت اجزاء المركبات مختلفة الاستعداد لقبول
 التصعد فان الماء اقبل لذلك من الارض فاذا حركت الحرارة تلك الاجزاء
 الى فوق بادرا لا قبل منها للتصعد قبل مبادرة الابطال والابطال يتحرك دون
 العاصي فيحصل منه تفرق تلك الاختلافات واجتماع المتشاكلات لان الاشياء
 المتشاكله الطبايع تكون متشاكله الآثار فالذي يكون سريع القبول
 يتحرك باسره والعاصي لا يتحرك شيء منه فيعرض لذلك اجتماعهما (ثم قد يستق
 ان يكون ما لا قبل التصعد بخالط لما يقبله مخالطة شديدة قبل ان يفرق الخار
 بينهما يتصعد اللطيف مستبعا لتصعد الكثيف المتلوب بها لا لطيف في القوة
 فلما ان الفصل الاول للحرارة التصعيد الى فوق فلهذه العلة ذكر هذه
 الخاصية في تعريفها (فقال) انها قوة محركة لما يكون فيه الى فوق لاحداثها
 الخفة (ثم قال) فيعرض ان تجمع المتجانسات وتفرق المختلفات اي صدور
 هذا الجمع والتفريق من الحرارة ليس صدورا اوليا بل ذلك تابع للخاصية

الأولى وهي التحريك إلى القوق على الوجه الذي ينشاء (فظهر) أن الرسم المذكور في الحدود أولى من الرسم المذكور في الشفاء •

(واعلم) أن قوله (كيفية فعلية محركة) فيه نظر لأن المفهوم من الكيفية الفعلية الكيفية التي تؤثر في امرها والمفهوم من المحرك أن الذي يؤثر في امرها هو الحركة والتقدير بشئ ما جزء من التقيد بشئ هو الحركة فيكون الدال على مفيد الحركة دالا على التقيد المطلق بالتضمن بقوله (كيفية فعلية محركة) مازال منزلة قولك جوهر جسماني حيواني في كونه مكررا فالأولى حذفه •

(فإن قيل) لا شك أن التعريف المذكور ليس بمحذف لأنه غير مركب من المقومات ولا أيضا برسم لأن الرسم هو التعريف بـلازم بين يتقل ذهن منه إلى ماهية الملزوم وما ذكر نحوه ليس كذلك لأنه ليس يلزم من فهم الحركة إلى فوق والجمع بين المنشآت كالات والترقيق بين المختلفات فهم أن المؤثر في ذلك هو الحرارة بل نحن ما لم نشاهد الحرارة ولم نشاهد منها هذه الآتار لم نعرف لزوم هذه الآتار لها فإذا كنا لا نعرف ثبوت هذه الآتار لها إلا بعد معرفتها ومعرفة استنادها إليها استحالة أن تكون هذه الآتار معرفة لها أو اللازم الدور (فتقول) ليس الغرض من رسوم هذه الكيفيات إفادة ما هيها فإن الحس افاد الممكن في ذلك بل الغرض هو ذكر خواصها وآتارها بحيث يتميزها عن غيرها وذلك حاصل بذكر هذه اللوازم •

(الفصل الثاني في آيات الحرارة والبرودة)

(من القصداء) من جمل البرودة عدما للحرارة وهو باطل لأن الجود والتكثيف والسيلاز والترقيق أفعال ثبوتية متعاقبة ولا يمكن استناد الواحد منها إلى الجسمية المشتركة ولا إلى امر عديم لا متاع استناد الأمر الوجودي

الى المؤثر المدعى فلا بد من كيفيتين ثبوتيتين لتكونا مصدريتين للافعال المتقابلة
(ولو قيل) المؤثر في التكثيف هو الجسمية المشتركة بشرط عدم الحرارة
(فليس هذا) باولى من ان يقال المؤثر في التسييل الجسمية بشرط عدم البرودة •
(الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد •)

(الحار) قد يقال على ما يحس بحرارته وسخونته كالنار وقد يقال على ما لا
يكون كذلك بل يكون ظهور تلك الكيفية منه متوقفا على ملاقاته
لبدن الحيوان وذلك مثل الاغذية والادوية التي يقال لها انها حارة
وكذلك البارد (ثم) لمعرفة الحرارة والبرودة علامات على هذا الوجه
بجميعها طريقان (احدهما) التجربة (والآخر) القياس وذلك من وجوه
(فانهم) تارة يستدلون باللون وهو اضعف الطرق وتارة بالطعم وتارة
بالرائحة وتارة بسرعة الانفعال وصحته وذلك لان التخلخل اسرع انفعالا
مما يلاقيه من المتكاثف وذلك لضعف جرمية التخلخل وقوة جرمية المتكاثف
(و اذا كان كذلك) فالاجسام اذا تساوت في القوام ثم تفاوتت في قبول
الحرارة من فاعل واحد فالذى هو اقبل وجب ان يكون في طبيعته احر
لانه لما كانت نسبة الفاعل اليها واحدة وقبول الجسم للآخرين واحدا فلولا
اختصاص الاشد قبولا لذلك بما يماضد الخارجى لم يكن الاثر الحاصل
فيه اتموى من الحاصل في صاحبه (واما اذا تفاوتت الفضلات) في القوام
فالاقوى قواما ان افضل بسرعة دل على ان فيه ما يقتضى تلك الكيفية واما
الاضعف فلا يدل بسرعة انفعاله على شيء لاحتمال ان يكون ذلك
لضعف قوامه •

(ومما يستدلون به) حال الاشتغال والجود وهو ايضا على ما قلنا فان

(الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد)

الجسمين المتماثلين في القوام اذا عرنا على فاعلين متساويين في القوة فلا سرع
وجودا ابرد والا سرع اشتعالا احروا لما اذا اختلفا في القوام فان كان
التكاثف اشد اشتعالا حكم بانه اسخن وان كان المتخلخل اسرع اشتعالا
او وجودا فليس يمكن الحكم فيه فانه ربما كان ذلك بسبب رقة القوام وتمام تقرير
هذا النوع من البحث ذكرناه في شرحنا للقانون.

﴿ الفصل الرابع في ماهية الحرارة الغريزية ﴾

(ربما يظن) انها مخالفة بالنوع للحرارة الغريبة لانه قال في القانون ان الحار
الخارجي اذا حاول ان يطل الاعتدال فان الحار الغريزي اشد الاشياء
مقاومة له حتى ان السموم الحارة لا تدفعها الا الحرارة الغريزية فانها آلة
للطبيعة تدفع ضرر الحار الوارد بتحريك الروح الى دفعه وتدفع ضرر البارد
الوارد بالمضادة وليست هذه الخاصة للبرودة فانها انما تعاقب وتنازع
الحار الوارد بالمضادة فقط ولا تنازع البارد الوارد فالحرارة الغريزية هي التي
تحمي الروحانيات الغريزية عن ان تستولى عليها الحرارة الغريبة فالحرارة
الغريزية آلة للقوى كلها البرودة منافية لها ولذلك يقال حرارة غريزية
ولا يقال برودة غريزية.

(وحكي في حيوان الشفاء عن الملم الاول) انه قال الحرارة الثبوتية التي بها
تقبل علاقة النفس ليس من جنس الحار الاسطقي الناري بل من الجنس
الحار الذي يفيض عن الاجرام السماوية فان المزاج المعتدل بوجه ما مناسب
لبوهر السماء لانه ينبعث منه وفرق بين الحار السماوي وبين الحار الاسطقي
واعبر ذلك بتأثير حر الشمس في اعين المشي دون حر النار فتلك الحرارة
تبعها الحياة التي لا تتبع الحرارة النارية وبسببها صار الروح جسمها المناسب

من المني

(الفصل الرابع في ماهية الحرارة الغريزية)

من المني والاعضاء نسبة العقل من القوى النفسانية فالعقل افضل المجردات والروح افضل الاجسام (والذي عندي في ذلك) ان النار اذا خالطت مائر العناصر وكانت تلك النارية فبعد لذلك المركب طبعا واعتدالا وقواما ولم تبلغ في الكثرة الى حيث تبطل قوامها وتحرقها ولم تكن في القلة بحيث تسبغ عن الطبع الموجب للاعتدال فكل ذلك هي الحرارة التريزية وانما تدفع الحر التريب لاجل ان الحر التريب يحاول التفریق وتلك الحرارة التريزية افادت من النضج والطبخ ما يسر عنده على الحرارة التريزية تفریق تلك الاجزاء فهذا السبب تدفع الحرارة التريزية الحرارة التريزية فالتفاوت بين تلك التريزية وتلك التريزية ليس في الماهية بل في كونها جزءا من ذلك المركب والتريزية ليست كذلك حتى لو توهمنا الحرارة التريزية جزءا من المركب والتريزية خارجة عنه لكانت التريزية عند ذلك تعمل فعل التريزية والتريزية تعمل فعل التريزية (واما ان يقال) ان الحرارة التريزية مخالفة بالماهية للتريزية فذلك مما لا يسيل اليه •

﴿ الفصل الخامس في الرطوبة واليوسنة ﴾

(قال الشيخ) ان الجمهور يظنون ان الجسم انما يكون رطبا اذا كان بحيث يمتصق بما يلامسه كالماء ويستقدون ان الرطوبة حقيقتها هذا وهو باطل لان الجسم كلما كان ارق كان اقل التصاقا بما يلامسه وكلما كان اقلظ كان اشد واكثر ملازمة فان الماء اللطيف الجيد اذا غمس فيه الاصبع كان ما يلزم الا صبح منه اقل مما يلزم من الماء الغليظ او الدهن او العسل فلو كان الالتصاق بالنهر لاجل الرطوبة لكان كل ما هو اشد رطوبة اشد التصاقا وليس كذلك فثبت ان الالتصاق لازم لا كثافة والتلظظ (ولما بطل هذا الاعتبار) بقي للرطوبة

والأيوسة سهولة التشكل بشكل غيره مع سهولة تركه له واليابس عسر قبول الاشكال الغريبة وعسر تركها (فاذا الرطوبة هي الكيفية) التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي الغريب وسهل الترك له (والأيوسة هي الكيفية) التي بها يصير قبول الشكل الغريب وبها يسر تركه (هذا مما قاله في الشفاء) وهذا الرسم اولى مما قاله في الحدود من ان الرطوبة كيفية انفعالية تقبل الحصر والتشكل الغريب بسهولة ولا يحفظ ذلك بل يرجع الى شكل نفسه والأيوسة كيفية انفعالية عسرة القبول للتشكل فان في هذه العبارة خلاص من وجوه •

(الاول) انه جعل الرطوبة قابلة للتشكل وذلك محال فان الرطوبة غير قابلة للتشكل بل الجسم يقبل التشكل بسبب الرطوبة (الا ان يقال) اراد به ان الجسم يكون سهل القبول للتشكل بسبب تلك الكيفية وذلك هو الذي صرح به في كتاب الشفاء •

(الثاني) انه قال كيفية انفعالية قابلة للتشكلات فالتقابل للتشكلات يدل على الانفعالية دلالة التضمن فيجب حذفه فاذا حذفنا هذا القيد وحلنا قوله قابلة للتشكلات على انها هي التي لا جلها يقبل الجسم التشكلات صار حد الرطوبة هكذا (الرطوبة هي الكيفية التي لا جلها يقبل الجسم التشكلات) وهذا هو المذكور في الشفاء فهذا ما يتطابق بالرسم (ولقائل ان يقول) انفسرنا الرطب بما من شأنه ان يسهل التماسكه بغيره ويسهل انفصاله عنه (والدليل عليه) اتفاق الجمهور على ان الرطب من حيث هو رطب اذا اختلط باليابس افاده الاستمسك عن التشتت وذلك لا يمكن الا بان يتصق بما يلامسه فان الهواء لو اختلط بالتراب اليابس لا يفيد الاستمسك بل يفيد زيادة تشتت فعلما

ان الاتصال بالماء شرط للرطوبة (وايضاً) فلو فسرنا اليوسة بالكيفية التي باعتبارها يعسر قبول الاشكال لم يبق بينها وبين الصلابة فرق فكان يجب ان تكون النار صلبة لكونها يابسة (وهذا باطل) فان النار اللفظ المناسـر واكثر هارقة وابـد ها عن الكثافة واذا كان كذلك فالنار اقـبل المناسـر الاشكال الغريبة بسهولة فكان يجب ان تكون النار اـرطب المناسـر وذلك مما لا يقول به عاقل .

(و قال بعضهم) انا اذا او قدما تنورا شمرا او شمراين فان الهواء الذي في داخل التنور ينقب اكثره نارا فكان ينبغي ان يظهر في ذلك الهواء بمائة لان النار يابسة واليابس محامض ولكن اذا ادخلناه جسما لم نجد فيه مائة اصلا بل ربما صار ذلك الهواء عند استعانة نارا اللفظ واقبل لا غرق فدل على بطلان ما قالوه .

(فاما قول الشيخ) لو كانت الرطوبة لاجل الاتصال لكن اكثر التصاقا اكثر رطوبة (بخوابه) ان كثرة الاتصال ان عنت به سهولة الاتصال فلا شك ان الشيء كلما كان اـرطب كان اسهل التصاقا بالغير ولكن السـل ليس اسهل التصاقا بغيره من الماء بل الماء اسهل وذلك محسوس وايضاً فالسـل اعسر انصافاً لا وكل ما كان كذلك فانه يكون اعسر اتصالاً فلا يلزم على هذا التقدير ان يكون السـل اـرطب من الماء (وان عنت) بكثرة الاتصال دوام الاتصال فنحن لانفسر الرطوبة بدوام الاتصال حتى يلزمنا ان يكون الادوم التصاقاً اـرطب وكيف نقول ذلك والادوم التصاقاً لا بدو ان يكون اعسر التصاقاً وذلك ضد ما جئناستفسيرا للرطوبة وهو سهولة الاتصال (فالخـاصـل) ان الحال الذي ذكرناه انما يلزم لو فسرنا الرطوبة

بدوام الالتصاق فاما اذا فسرنا ما بسهولة الالتصاق فلا يلزم ما قالوه •
 (فان قيل) لو كان الالتصاق معتبرا في حقيقة الرطوبة بأي اعتبار كان لزم ان يكون
 الادوم التصاقا رطبا (فتقول) لست اذهب الى ان الرطوبة نفس الالتصاق
 وكيف الالتصاق عرض من باب الاضافة والرطوبة من باب الكيف
 بل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها يستمد الجسم للالتصاق بالغير وتلك
 الكيفية تلزمها لا محالة سهولة الانفصال لما في صعوبة الانفصال وهذا
 كما انهم لا يقولون ان الرطوبة هي الشكل نفسه حتى يكون الاثبت شكلا
 وهو اليابس ارحب بل يقولون ان الرطوبة سهولة قبول الشكل فكذاها هنا
 فاذا ما يكون عسر الانفصال يكون عسر الاتصال رطبا ونحن اذا جعلنا سهل
 الاتصال رطبا لا يلزمنا ان نجهل عسر الاتصال رطبا فظهر ضعف
 ما قالوه ثبت ان الرطوبة هي الكيفية التي يستمد الجسم باعتبارها سهولة
 للالتصاق بالغير وسهولة الانفصال عنها •

(واما اليابس) قلل الاقرب في حقيقته ان يقال ان احدى من الاجسام
 ما تفرق اجزاؤه وتترك بسهولة (ثم هي على قسمين) منها ما تكون
 مركبة من اجزاء متتار لا تقوى المحس على احراك كل واحد منها مفردا
 وكل واحد منها يكون صلبا ولا يكون سهل الانفراك ولكن البعض منها
 متصل ببعض بالعمامة سهلة الانفراك ومنها ما يكون كل الجسم في طبيعة
 تلك العمامة في سهولة الانفراك (والاول) هو المحس (والثاني) هو اليابس
 (والثالث) هي الكيفية التي يكون الجسم بها سريع التفرق عسر الاجتماع فظهر
 التفرق بين اليس والحاشية والصلاية (وهذا الكلام) وجدته في مباحث
 ثابت بن قرة •

﴿ الفصل السادس في إثبات الرطوبة واليوسة ﴾

الفصل السادس في إثبات الرطوبة واليوسة

(أعلم أنا إذا قلنا الرطوبة عالا لاجله سهل للجسم قبول الاشكال فذلك
 كلام مجازي لان السهل والصعب من باب المضاف والرطوبة واليوسة ليسا
 من باب المضاف (بل التحقيق فيه) ان الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه
 من قبول التشكلات الغريبة وعن رفضها واقياس هو الذي في طباعه مانع يمنع
 عن ذلك مع امكانه وعلى هذا التقدير يشبه ان يكون التقابل بينهما تقابل
 العدم والملازمة لان الرطوبة صارت مفسدة بسدم المانع ويكون الاحساس
 بها ليس الا ان لا يرى مانع ولا مذاق وباليوسة ان يرى مانع والرطوبة
 وحدها لا تدل على وجود الجسم واليوسة وحدها تدل على ذلك (ومما يحقق
 ذلك) ان الرطوبة اما ان تكون قابلة للاشكال او علة قابلية (ان كان الاول)
 لم تكن امرا وجوديا لان قابلية الشيء للشيء لو كانت زائدة على الذات لكانت
 قابلية تلك الذات لتلك القابلية زائدة عليها فيحصل (لو ان كانت الرطوبة) علة
 لتلك القابلية فذلك محال لان الجسم لذاته قابل لكل الاشكال ولذلك فلان
 القبول حاصل لليابس ولما كان قابلية الجسم للاشكال حكما ثبت له لذاته
 استعمال ان يستدعي علة زائدة ثبت ان الرطوبة بهذا التفسير لا يمكن ان
 تكون امرا وجوديا (واقول) لو كانت الرطوبة على تفسير كيفية وجودية
 فالاشبه انما يحير محسوسة لان الهواء لا محالة لا رطب بذلك المعنى فلو كانت
 الرطوبة محسوسة لكان يجب اذا كان هواء معتدل لا حرقه ولا يبردو كان
 ساكنا لا حركة فيه ان يكون اللامس يدرك رطوبته ولو كان كذلك لكان
 الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما محسوسا لكان الجمهور لا يشكون
 في وجوده ولا يظنون هذا الفضاء الذي بين السماء والارض خلاء صرفا
 قابلية الاشكال

(ولما لم يكن كذلك) علمنا ان الرطوبة على تفسيرهم غير محسوسة فاما اذا عينا بها الكيفية التي يكون معها الجسم سهل الا لتصاق فالأظهر أنها امر وجودي وانها من محسوسات وان كان للبحث فيه مجال.

(والشيخ) مال في فصل الاسطوانات الى انها غير محسوسة وذكر في كتاب النفس انها من المحسوسات ولعله اراد بالرطوبة التي هي المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال و بالرطوبة المحسوسة الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق وهي البلة.

﴿ الفصل السابع فيما لا جله يقال للحرارة والبرودة انها كيفيتان فاعلقتان وللرطوبة واليبوسة انها كيفيتان منفعتان ﴾

(لما قل ان يقول) كما ان التأثير والتأثر حاصل بين الحار والبارد فكذلك هو حاصل بين الرطب واليابس فلما اذا خصصتم احدي الطبعين بالفعل والاخرى بالانفعال (فتقول) لوجوه خمسة (الاول) ان الاضداد لا يجب ان يكون كلهما متغايرة لان ثقل الثقل لا ينير خفة الخفيف مع بقاء طبيعة الخفيف بل تنير خفة الخفيف تابع لتغير طبيعته فكذلك هنا الرطب اذا خالط اليابس فيله فاما ان يحمل اليابس رطبا فذلك لم يثبت بالبرهان وكذلك اليابس يخالط الرطب فيشغفه فاما ان يجعله يابساً لم يثبت بالبرهان (واما في الحرارة والبرودة) فنستقيم البرهان في علم الكون على ان الحار يتغلب بارداً من غير ان يخالطه البارد وكذلك البارد يصير حاراً من غير مخالطة الحار (فالخاسل) ان تفاعل الحار والبارد ثبت بالبرهان وتفاعل الرطب واليابس لم يثبت بالبرهان ولا شك ان البرد يفيد الكثيف واليس والحري يفيد الترقيق والرطوبة فاذا الحرارة والبرودة كل واحدة منهما فاعلة في الاخرى وهما فاعلتان للرطوبة

واليوسة (واما الرطوبة واليوسة) فليس لواحدة منهما فعل في الاخرى
ولهما ايضاً تأثير في الحرارة والبرودة فلا جرم جعلوا الحرارة والبرودة قاعتين
والرطوبة واليوسة منفعتين •

(والثاني) وان سلمنا ان بين الرطوبة واليوسة تفاعلاً كما بين الحرارة والبرودة
لكنا اذا عرفنا الحرارة فلا نعرفها بغيرها في ضدّها لاننا لا ننقل فعلها في ضدّها
الا بمنقل ضدّها وانما ننقل ضدّها بفعله فيها على هذا القرض فيشذّب وتوقف
كل واحد منهما على الآخر بل المرف للحرارة لو ازم فعلية وهي الصعود الى
فوق والجمع بين المشاكلات والتفرّق بين المختلفات (وكذلك البرودة)
انما نعرفها بما لا اخر (واما الرطوبة واليوسة) فانما يمكننا تعريفهما بسهولة
ببول الاشكال وعدم ذلك وهذه لوازم انفعالية فلما عرفنا الحرارة والبرودة
باللوازم الفعلية والرطوبة واليوسة باللوازم الانفعالية لا جرم جعلنا احدى
الطبيعتين قاعلة والاخرى منفعة •

(والثالث) ان الكيفية لا تكون منفعة البتة بل المنقل هو الموضوع المستقل
بنفسه والكيفية ليست كذلك بل الكيفية قد تكون علة لصيرورة الموضوع
المستقل بنفسه مستند الانفعال وقد تكون علة لصيرورته مستنداً نحو الفعل
والرطوبة واليوسة من القليل الاول فلا جرم سمينا هما بالانفعالية والحرارة
والبرودة من القليل الثاني فلا جرم سميناها بالفعلية •

(والرابع) اننا اذا اخفنا الحرارة والبرودة الى الرطوبة واليوسة وجدناهما
قاعتين فيهما والرطوبة واليوسة لا تعللان فيهما الا بالعرض مثل الخلق
النسوب الى الرطوبة (وذلك) اما بسبب ان الرطوبة تجمع الحار على شكل
مضاد لطبيعته فيشذّب بطل طبيعته (واما لان الرطب الكثير) لا يعمل عن الحار

ولا يستعمل الى المادة الصالحة لحفظ الحرارة فلا يتولد حار بعد حار فاذا انفصل
الاول لم يبقه الثاني كما يمرض عند كثرة دهن السراج •
(والخامس) ان اللبس يتأثر عن الحار والبارد ولا يتأثر عن الرطب واليابس
وهذا اذا قلنا انهما غير محسوسين •

﴿ الفصل الثامن في اللطافة والكثافة ﴾

(قال) في الطيبيات اللطافة تقع على معنيين (احدهما) رقة القوام (والثاني)
قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا والكثافة معيانت متقابلان لهما
(ويشبه ان يكون) التخلخل متشابها للطاقة بالمعنى الاول الا ان التخلخل
يستدعي معنى زائدا على الرقة وان كانا ببالها حتى تكون الرقة بدل مله دلالة
الملزوم على اللازم والتخلخل يدل عليها دلالة التضمن فانه يفيد الرقة مع الزيادة
في الكم حتى لو لم يوجد ذلك كان اول بالمعنى اسم اللطافة والرقة ويقال التخلخل
ويراد به تباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض على فرج يشغلها ما هو اطرف منها
وهذا المعنى غير مشتغل به هاهنا •

(ثم قال) لكن اللطيف والتخلخل غير نافع بالمعنى الاول في الفعل والانفعال
الا بالعرض وهما جاريان مجرى الثقل والخفة ويكادان يلزامهما حتى ان كل
ما هو أثقل فهو أغلظ واشد تكاثرا •

(وقال في المقولات) قد يقال تخلخل انتفش كالصوف المنفوش (ويقال) اذا
صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه (ويقال)
تقبل المادة حجما اكبر فالاول من الوضع والثاني من العكس والثالث كم
ذواضافة او اضافة في كم (والتكاثف) معان ثلاثة مقابلة لها (وقد يظن) في الثاني
والثالث انهما واحد وذلك للغة فان التاراء قد تخلخل من الهواء بمعنى زيادة

الحجم وليس قبل منه للتشكيل والتقطيع اذ الهواء ارحب جدا والنار ياسة
والهواء اذا استحال نارا ازداد حجمه وازدادت رفته و (هذا ما قالوه)
في هذين الموضعين (وهما هنا) ثلاثة ابحاث •

(الاول) انه حكم في الفصل الاول ان اللطيف والمتخلخل بالمعنى الاول
غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض فالمعنى الاول هو الرقة التي فرها
في المقولات بسهولة قبول التقطيع والتشكيل وذلك هو الذي فسر الرطوبة
به فكأنه اخرج الرطوبة من الكيفيات النافذة في الفعل والانفعال مع ان
مطلوبه في هذا الفصل من الطبيعيات اثبات ذلك وهو عيب •

(الثاني) انه حكم بكون الثقل والخفة لازمتين للكثافة واللطافة بهذا المعنى
حتى ان كل ما كان اخف كان الطيف بمعنى رقة القوام وقبول التقطيع والتشكيل
وهذا هو الرطب ضده فيلزم ان تكون النار ارحب الاجسام لانها اخفها •
(الثالث) انه حكم في الفصل الاول ان الرقة تدل على التخلخل دلالة الملزوم
على اللازم والمتخلخل يدل على اللطيف دلالة المتضمن (وهذا يناقض) ما ذكره
في المقولات من ان الرقة قد توجد دون الزيادة في الحجم مثل النار اذا صارت
هواء فانه يزداد رفته وينقص مقداره •

(وبالجمله) فالجمع بين ما قاله الشيخ في الموضعين مشكل (ولعل الاقرب الى
الحق ان يقال) سهولة قبول الاشكال هي الرقة واللطافة واما سهولة
الاتصاق بالنير وسهولة الانفعال فهي الرطوبة والكثافة عبارة عن صعوبة
قبول الاشكال ولا شك في ان اللطافة غير نافذة في الفعل والانفعال الا بالعرض
من حيث لا نعلم من الاختلاط بالنير فاما الرطوبة بالمعنى الذي ذكرناه فهي
نافذة لانها تفيد الاجتماع عن التشتت •

«وقلت رفته»

الفصل التاسع في الزوجة والمثانة واليلة والجفاف

(الفصل العاشر في الثقل والخفة)

﴿ الفصل التاسع في الزوجة والمثانة واليلة والجفاف ﴾

(اما الزوجة) فكيفية من اجية غير بسيطة وذلك لان الزج هو الذي يسهل تشكيله بأي شكل اريد ولكن يسهل تفرقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس شديدي الاتعام والامتزاج فادمانه (١) من الرطب واستساكه من اليابس فانك ان اخذت ترابا وماء وجهدت في جمعهما باليد والتخير حتى يشتد امتزاجهما حدث لك جسم لزج •

(والمثى) ما يخرج منه وهو الذي يصعب تشكيله و يسهل تفرقه وذلك لقلية اليس فيه وقلة الرطب مع ضعف المزاج •

(واما اليلة والجفاف) فاعلم ان هاتين رطبا ومبتلا ومتقما فالرطب هو الذي صورته النوعية تقتضى كصفة الرطوبة والمبتل هو الجسم الذي لا يقتضى صورته النوعية كصفة الرطوبة ولكن قارنه جسم بهذه الصفة •
(ثم المبتل) قد يقال ان الجسم الرطب بظاهره فقط وقد يقال ايضا لما نفذ في عمقه وهذا الجسم يقال له يلتصق •

﴿ الفصل العاشر في الثقل والخفة واحكامهما وفيه ثلاثة عشر مسألة ﴾

(المسئلة الاولى) في حقيقة الميل

(قال في الحدود) الاعتماد والميل كيفيتان يكون بهما الجسم مدافعا لما يمتنه من الحركة الى جهة ما (اقول) هذا تصريح بان الميل علة المدافعة لانفس المدافعة وستكلم في ذلك •

(واما الآن) فليبين ان هذه المدافعة مقارة للحركة والقوة المحركة (اما مقارنته للحركة) فلان الزق المنفوخ اذا حيس تحت الماء قسر الحس القاسر منه بالميل الصاعد مع ان الحركة غير موجودة فالميل الصاعد غير الحركة (وايضا)

فالثقل

(١) قوله ادعائه اى غلظته ١٢

فالتقليل اذا سكنه المسكن في الجو كان ساكنا والميل الهابط فيه محسوس
فالكلام الاول يفرق بين الميل الصاعد وبين الحركة والكلام الثاني يفرق بين
الميل الهابط وبين الحركة (واما الفرق) بين الطبيعة فن ثلاثة اوجه •
(اما أولا) فلان المدافعة قد تكون نفسانية كما اذا احمده انسان على انسان
بحيث لا يتحرك الواحد منهما فتوجد الميل هناك دون الطبيعة •
(واما ثانيا) فلان الجسم في حيزه الطبيعي تكون طبيعته باقية وتلك المدافعة
غير حاصلة •

(واما ثالثا) فلان المدافعة قابلة للاشد والاعتصم والطبيعة غير قابلة لذلك •
(المسئلة الثانية) في ان الميل هو نفس هذه المدافعة او عطاها

(ولما ثبت) اصرا وراء هذه المدافعة ان يخرج (فيقول) الحلقة التي يجذبها
جاذبان متساويان حتى وقفت في الوسط لاشك ان كل واحد منهما فعل فيها
فعلا موقفا بفعل الآخر وليس ذلك هو نفس المدافعة فانها غير موجودة
اصلا وليس ايضا قوة الجاذب الآخر لانه ان لم يعمل في الجذب وب فلا
لما صار مجرد قوته فاقبالان بفعل فيه غيره فعلا فاذا قد فعل كل واحد منهما فيه فعلا
غير المدافعة (ثم لاشك) ان الذي فعله كل واحد منهما لو خلى عن المعارض
لاقتضى ان يجذب الحلقة الى جانبه فثبت وجود شيء لو خلى عن المواق لاقتضى
الدفع الى جهة مخصوصة وليس ذلك نفس الطبيعة لانها تتحرك اما الى الالمو
واما الى السفلى والذي فعله المتجاذبان ليس كذلك فثبت ان لهذه المدافعة
المخصوصة علة غير الطبيعة وغير القوة النفسانية •

(المسئلة الثالثة) في تعريف الثقل والخفة •

(قال في الحدود) الثقل قوة طبيعية تتحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع والخفة

قوة طبيعية تحرك بها الجسم عن الوسط بالطبع (اقول) هاهنا بحثان •
 (الاول) ان المركز نقطة والجسم يستحيل حصوله بالكلية في النقطة
 الواحدة لاستعالة حصول المنقسم الذاهب في الجهات في غير المنقسم التير
 للذاهب في الجهات ولما امتنع حصول الجسم في النقطة امتنع ان يكون طالبا
 للحصول فيها (والجواب) ان معنى قولنا (الثقل يطلب المركز) انه طالب
 لان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم لا ان يحصل هو بكلية فيه فالجسم
 الثقيل اذا تحرك الى مركز العالم حتى صار ملا قيا سطحه مركز العالم فانه
 لا يقف هناك بل يتحرك ويزل الى ان ينطبق مركز ثقله على مركز العالم
 واعني مركز الثقل النقطة التي يتبادل ما على جوانبها •

(الثاني) ان قوله قوة طبيعية تحرك بها الجسم الى الوسط بالطبع مقوله
 بالطبع كالمكرر لان مقوله قوة طبيعية ينشئ عن ذلك (والجواب) ان مقوله
 بالطبع صفة للوسط فان من الوسط ما هو بالطبع وسط وهو مركز الجسم
 الاول التامع للجهات ومنه ما لا يكون كذلك وهو مراكز الكرات الخارجة
 للمراكز فان لكل واحد منها وسطا تكون حركته عليه ولكن ذلك
 الوسط لا يكون وسطا بالطبع بل بالنسبة الى ذلك الجرم المخصوص والثقل
 طالب لا لاي وسط كان بل للوسط الذي هو بالطبع وسط وهو مركز
 العالم فبين انه غير مكرر •

(واعلم) ان الثقل قديني به الطبيعة التي هي مبدء الميل المحسوس وقديني به
 نفس الميل مقوله قوة طبيعية يتناول قوة منسوبة الى الطبيعة فهي تكون
 منائرة لما لا محالة فاذا هذا الرسم لا يتناول الا الميل سواء قلنا الميل هو
 نفس هذه المدافة او عطاها •

(المسئلة

(المسئلة الرابعة) في اصنام الميل

(الميل) قد يكون انبعاثه من طباع الجسم وقد يكون من تأثير غيره فيه والنبعث من طباع الجسم قد يكون ميلا طبعيا مثل المدافعة المحسوسة من الرق المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا وقد يكون نفسانيا كما اذا اعتمد الحيوان على شيء ودفعه والنبعث من تأثير الغير يسمى قسريا مثل المدافعة الموجودة في الحجر المرمى الى فرق قسرا فاما الميل الطبيعي فانه توجه طبيعي نحو جهة والجهات الحقيقية اثتان فالميل الطبيعي اثان الثقل وهو الميل السافل والخفة وهو الميل الصاعد (واما الميل النفساني) فقد يكون مستديرا وقد يكون مستقيما وقد يختلف حاله بحسب اختلاف المراتك •

(المسئلة الخامسة)

في ان الميل الطبيعي لا يوجد عندما تكون الاجسام في احيازها الطبيعية • هذا هو المنصوص عليه في السماء والعالم في الشفاء من فبر حجة اقناعية فضلا عن البرهانية (والذي يمكننا) ان نقول في تصحيحه بناء على ان الميل عبارة عن المدافعة والمدافعة تلزمها الحركة لولا المانع فلو كان في الجسم الحاصل في حيزه الطبيعي مدافعة لوجب تحركه عنه لولا المانع وذلك محال فاذا آتاك المدافعة غير موجودة •

(فان قيل) لو وضعنا اليد تحت الحجر وجدنا منه مدافعة ولا شك ان حال الحجر عند كون اليد تحته كحاله اذ لم تكن تحته فاذا المدافعة موجودة في الحجر الموضوع في حيزه الطبيعي (فنقول) المدافعة انما وجدت لان الحجر خارج عن المركز ومتى كان كذلك كانت طالبا للوصول اليه فكانت المدافعة فيه موجودة بالمثل •

(فان قالوا) فالثقل يمنع خلوه عن هذه المدافعة على ما ذكرتموه لاستحالة حصوله في حقيقة المركز بل يكون ابدا خارجا عنه فتكون المدافعة بالفعل حاصلة (فنقول) قد يتنازع ان مطلوب الثقل انطباق مركزه على مركز العالم ثم ذلك الثقل لا يخلو اما ان يكون ذا اجزاء بالتصل او لا يكون فان كان ذا اجزاء كان لكل واحد منها حظ من الثقل لإحالة فيكون كل واحد من اجزائه طالبا للعالة المذكورة ولا يكون لواحد منها الاجزاء واحد فتكون المدافعة موجودة بالفعل فيما عدا ذلك الجزء واما ان كان عديم الاجزاء فاذا انطبق مركزه على مركز العالم فذلك الجسم حيث لا يجد فيه المدافعة لانها لو وجدت لكانت لما في كل ذلك الجسم او في اجزائه ومحال ان تكون في كله لان كية طالبة لتلك العالة فيستحيل ان يوجد فيها طلب الخروج عنها ومحال ان تكون في اجزائه لانا قد فرضناه عديم الجزء واذا لم يكن له جزء فكيف يكون لجزءه ميل قبت خلو ذلك الجسم عن الميل .

(المسئلة السادسة) في ان الميل الطبيعي والقسري لا يجتمعان

(قال الشيخ) في الفصل الذي بين فيه ان بين كل حركتين سكونا بالفعل ولا تصنع الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء في بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التعي عنها ولا يظن ان الحبر المرمى الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل فيه مبدء من شاء ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق .

(انقول) قوله كيف تكون في الشيء مدافعة الى جهة والتعني هنا ضد محاولته بيان امتناع اجتماع الميلين يدل على ان الميل عنده هو نفس هذه المدافعة لانه عطفا اذ لو كان الميل عبارة عن علة المدافعة فمن الجائز ان يجتمعا ولكن

لا يقتضيان المدافعتين كالأمنافاة بين الطبيعة والقوة الدافعة للحركة القسرية •
 (واقول) قد جرى للشيخ كلام في موضع آخر من الشفاء يؤيد أنه يجوز الجمع بين الميلى وأنه قال في الفصل الذى يتكلم فيه في الحركة القسرية السبب في الحركة القسرية قوة يستفيدها المتحرك من المحرك ثبت فيه مدة الى ان تبطلها مضاعفات كانت تحصل عليه مما عاينه وتنفرد به فكما ضعف بها قوى عليه الميل الطيسى والمصاكة فمضى المرمى نحو جهة ميله الطيسى (قوله) تقوى عليه الميل الطيسى مشعر بان الميل الطيسى موجود مع الميل القسرى ولعله بنى ذلك على ان الميل عبارة عن قوة الدافعة وهى ممكنة الحصول مع الميل الغريب (وبالجملة) فيدعى ان المدافعة الطبيعية لا توجد مع المدافعة الغريبة وذلك قريب من الاوليات فان الحبر الصاعد في الهواء ليس فيه مدافعة اصل نحو السفلى فان من مس الحبر الصاعد لا يحس منه مدافعة نحو السفلى (واذا لم يكن) كلامنا الا في هذا الامر المحسوس ونحن لا نحس بالبل نحس بمضاد هو منافيه وجب القطع به معه •

(فان قيل) ليس عندكم الميل موجوداً في آن الوصول وليس هناك مدافعة فاذا لا يلزم من عدم المدافعة عدم الميل (فقول) بل المدافعة في ذلك الآن موجودة لانه لو كان في ذلك الحيز جسم آخر يدفع به في ذلك الآن •
 (وحجة من جوز) اجتماع الميلى انما يجد حال الحبرين الرميى من يد واحدة في مسافة واحدة بقوة واحدة مختلفة في السرعة والبطء اذا اختلفا في العظم والصغر وما ذلك الا لان الميل المقاوم في الكبير اكثر وان كانت مطلوبا (والجواب) ان الطبيعة قوة مارية في الاجسام فتقسم بانقسامها والى في الجزء ما في الكل وهى معوقة للحركة القسرية فلا جرم كان الاثقل اجلاً •

(المسئلة السابعة) في انه هل يجوز اجتماع الميلين الى جهة واحدة احدهما طيبى والاخر غريب •

(ان كان) الجسم ذو الميل الطيبى لا يما وتة شئ مثل حركات الافلاك من ميو لهاو حركات العناصر لو قد رنا خلاه العالم كان ذلك محالا لان علة الميل الطيبى هي الطبيعة واذا وجدت العلة غير ممنوعة (١) بالنزاع وجب ان يوجد اقصى الممكن من ذلك الملول فيستد بكون ذلك الميل الطيبى بالغاً الى نهاية الشدة فيستحيل ان يحصل منه ميل غريب الى تلك الجهة •

(ولقائل ان يقول) كل نوع من مراتب الاشد والاقص مخالف لتيره بالنوع فيجوز ان تكون الطبيعة المخصوصة مقتضية احد النوعين دون الثاني فلا تكون موجدة اقصى الممكن •

(واما ان كان) الجسم معارضا بما يد فيه مثل الحبر الهاوى فان الهواء يماومه وبقدرة تلك المقاومة يحصل القصور فلا يمدان يحصل مع الميل الطيبى ميل آخر غريب وتكون الحركة عند تلك المقاومة اسرع مما يوجد عن الميل الطيبى وحده وذلك كما اذا دفنا الحبر الى اسفل دفنا شديدا فان حركته ربما كانت اسرع مما اذا تحرك بطبيعته وحده •

(المسئلة الثامنة) في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب

(لما كان) الهرك للجسم الى تلك الجهة هو ذلك الميل والمدافعة ومحال ان يكون الموصل اليها غير المدافع اليها والموصل واجب الحصول عند وجود الوصول لا امتناع انفكاك الملول عن العلة فيلزم ان يكون الميل موجودا عند وصول المتحرك الى الجهة المطلوبة •

(المسئلة التاسعة) في انه مما يحدث دفعة

(برهانه) انما يتبين ان الميل لا يبد من وجوده عند وصول الجسم الى الجهة وهي امر غير منقسم فاذا الميل لا يبد من حصوله عند وصول الجسم الى حد غير منقسم ووصول الجسم الى حد غير منقسم انما يكون في الآن فاذا لا يبد من حصول الميل في الآن وذلك هو المطلوب •

(المسئلة العاشرة) في انحصار اشتداده وضمفه بين طرفين

(اما قبول) الميل للاشتداد والضعف فامر لا شك فيه وكل تغير فنشئ الى شيء ولا بد ان يكون بينهما نوع تماثل فان كان التماثل في الغاية فما عندان والافهما متوسطان ومتى وجد المتوسط فلا بد من وجود الطرفين •

(المسئلة الحادية عشر) في سبب اشتداد الميل الطبيعي عند القرب من المطلوب وضمف الميل القسري عند الوصول الى المطلوب •

(اما الاول) فلان الطبيعة اذا لم تكن ممنوعة بالضعف اوجدت الميل ولا يزال يزداد الميل ومعلوم انه ليس بتأثير الطبيعة وحدها كتناثيرها مع الميل التي تقويها وتضعفها (واما الثاني) فلان زيادة ضعف الميل القسري عند الانتهاء الى الغاية (ولقائل ان يقول) هذا يتنى على ان الشيء الواحد يقبل الشدة والضعف وانه محال على ما سياتي في الحركة •

(المسئلة الثانية عشر) في سبب اشتداد ميل القسري في الوسط

(قيل) سببه ان الحلك اذا تكرر على الرمي تسخن اكثر قليلا يزال يتسخن بالصك اكثر والقررة المستفادة تضعف الا ان التلطيف المستفاد بالتسخين يكون متداركا وموفيا على المعنى الذي يهوت بالضعف مادام في القوة ثبات فاذا ترادف الصك على القوة واسترخت ضعف ايضا الحلك وبلغ مبلغا لا يقي

بتداركه تأثير الصك •

(المثلة الثالثة عشر) في انه ليس بين الثقل والخفيف اتصال

(برهانه) ان الثقل موجب بالذات حركة الجسم الى المركز والخفة انجباها بالذات حركة الجسم عن المركز وذلك يوجب تباعد كل واحد منهما عن الآخر والوصف ان الوجدان تباعد الجسمين يستحيل ان يوجبا التفاعل الذي لا يحصل الا بالمقاربة (فهذه جملة) ما اردنا ذكره من احكام الثقل والخفة •

﴿ الفصل الحادي عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها ﴾

(فن) ذلك الملاسة والخشونة وليستا من باب الكيف اصلا فان الخشونة عبارة عن اختلاف وضع الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها نائبا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع وايضا فانه لا يحس بهما الا بواسطة المقادير والحركات والا اشكال ومع ذلك فانهما لا تغفلان في الحس تأثيرا من جهة نفس الحالة العارضة لاجزائها مطلقا التي هي الوضع بل لاسر آخر وهو صلابة او رخاوة او حرارة او برودة فاذا هما خارجتان عن الكيف وعما يكون محسوسا (ومن ذلك الصلابة واللين) فانهما ليستا من هذا الباب لان اللين له صفتان (احدهما) الانتماء الحاصل فيه وهو عبارة عن حركة حاصلة في سطحه مقارنة لحدوث شكل التعريفه (والثانية) شكل اتقرا المقارن لحدوث تلك الحركة فالاولى من باب الحركة والثانية من باب الكيفيات المختصة بالكيفيات وليس اللين نفس هذين الاسرين فانهما مما يحس ان بالبصر واللين غير محسوس بالبصر بل كونه لينا عبارة عن كونه مستعدا لقبول ذلك الانتماء استمدادا تاما (وكذلك) الصلب فيه اسر ان (احدهما) عدم الانتماء مع بقاء شكل ذلك السطح كما

(الفصل الحادي عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها)

كان (والثاني) المقاومة المحسوسة اما عدم الاتياف فهو امر عديم واما
المقاومة المحسوسة فليست هي ايضاً نفس الصلابة فان الهواء الذي في الرق
المتفوخ فيه مقاومة وليست فيه صلابة فان الهواء لم ينقد ولم يصلب اصلاً
وكذلك القول في الرياح بل الصلابة هي الاستعداد الطبيعي في ذلك الشيء
نحو عدم الانفعال وظاهرات الاستعداد الشديد نحو عدم الانفعال غير
محسوس فاللين والصلابة يجب ان لا تكونا محسوستين (وليكن هذا) آخر
كلامنا في الكيفيات الملموسة (فاما الاحوال) الحاصلة من افعال الخار
والبارد والرطب واليابس فتذكرها في الفن الذي نتكلم فيه في امر الاجسام
(ثم كان اللاتي) ان زدت هذا الباب بذكر الكيفيات المذكورة الا ان الكلام
فيه لما كان مختصراً اخرناه وارحقنا هذا بالكلام في الكيفيات المبصرة •
﴿ الباب الثالث في الكيفيات المبصرة وفيه ثلثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في اثبات الألوان ﴾

(من الناس) من زعم انه لا حقيقة للون بل البياض انما يحصل بمخالطة
الهواء الاجسام الشفافة المتصغرة جداً (واحتج عليه) بان زبد الماء ابيض
ولاسبب لياضه الا ذلك وكذلك الثلج ابيض لانه اجزاء صغار جامدة
شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها الضوء والبلور المسحوق والزجاج
المسحوق لا يشفان بل يريان على لون ومع ان سطوحهما عند الاجتماع لم ينفصل
بعضها عن بعض حتى يحال حصل هناك لون (وايضاً) الشفاف الكبير
الحليم اذا مرض فيه شق رؤى ذلك الموضع منه ابيض وكذلك اللعاب
والمناطف تبيضان لا اختان الهواء فيهما مع الا شفاف الذي في طبعهما
(واما السواد) فانهما يتخيل لعدم غور الجسم وعمقه الضوء والاشفاف •

(ومن) هؤلاء من جعل الماء سبباً للسواد وقال (شاهدنا) ان الثياب اذا ابتلت مالت الى السواد و ايضاً فلان الماء يخرج الهواء وليس اشفافه كاشفاف الهواء حتى يتغذى الضوء الى السطوح فلا جرم يبقى السطوح مظلمة وذلك هو السواد •

(ومنهم) من سلم ان السواد لون حقيقى ومنع ذلك في البياض وفرق بينهما بان السواد لا ينسلخ واما الابيض فهو قابل لكل الالوان والقابل للالوان كلها عار عنها فالابيض عار عن الالوان •

(واعلم) ان الشيخ ذكر في فصل توابع المزاج من ثمانية الفن الرابع من الطبيعيات انه لم يعلم انه هل يحصل البياض بنير هذا الطريق المذكور ام لا واما في المقالة الثالثة من علم النفس فقد قطع بوجود ذلك فقال لا شك بان اختلاط الهواء بالمشف سبب لظهور اللون الابيض (ولسكتا ندعي) ان البياض قد يحدث من غير هذا الوجه ايضاً و يدل عليه اربعة امور •

(الاول) ان اليقن اذا سلق يصير يابساً الشفاف ابيض وليس يمكن ان يكون ذلك الا ان النار افادته تخطلاً واحداثت فيه هوائية لانه يصير بعد الطبخ اقل وذلك لمباركته الهوائية ولان الهوائية لو دخلت فيه وبيضته لكان ذلك موجباً للغثورة (١) لا لانقاده على ما ستعلم •

(الثاني) ان الدواء المسمى بلبن العنبراء يكون من خل طبخ فيه المر دارسنج حتى انحل فيه ثم يصفى حتى يبقى الخل في غاية الاشفاف واذا خلط بماء طبخ فيه القلى وصفي في التصفية حتى صار كانه دمة فانه ان وقع التقصير في شئ من ذلك لم يلثم المزاج المطلوب فكما يخلط هذا الماء ان يشقده فيه للمنحل الشفاف من المر دارسنج و يبيض في غاية البياض كاللبن الزائب

يجف وليس ذلك لأن شفافاً ضرق وودخل الهواء فيه فإن ذلك كان متفرقا متجلا في الخل ولا لأن تلك الاجزاء المتفرقة تاربت حتى انعكس ضوء بعضها الى البعض فإن حدة ماء القلي اولى بالتفرق بل ذلك على سبيل الاستعانة فليس كل بياض على الوجه الذي قلوه •

(الثالث) ان الانجاء من البياض الى السواد من طرق ثلاثة (الاول) الطريق الساذج وهو ان ياخذ الى الفبرة ثم الى المودية ثم الى السوادية فكان من اول الامر ياخذ من سواد ضعيف ولا يزال يشتد حتى ينتهي الى القاية (والثاني) ان ياخذ الى الحمرة ثم الى التثمة ثم الى السوادية (والثالث) ان ياخذ الى الخضرة ثم الى البلية ثم الى السوادية •

(وهذه الطرق) انما يجوز اختلافها لاختلاف ما تتركب منه الالوان فان لم يكن الاسود وبياض وليس للبياض حقيقة الا بمخالطة الضوء بالاجزاء • الشفافة لم يكن في تركيب السواد والبياض الا الاخذ في طريق واحد وهو ازيد اياها اجزاء الغير المشففة لا يتبع الاختلاف فيه الا بحسب النقص والاشداد ولم يكن الطرق مختلفة •

(الرابع) وهو ان الضوء اذا انعكس من جسم اسود الى الجسم الاخضر لم يصر المنعكس اليه اسود فلو كانت الالوان المختلفة لا يجل اختلاط الشفاف بغيره لكان يجب ان لا ينعكس من الاحمر والاخضر الا البياض وان لا ينعكس من الاجزاء السوداء شيء فكان يجب ان لا يصير المنعكس اليه احمر واخضر •

(واما الذي تمسكوا به) فلما منع من ذلك لسكتنا ندعي ان حصول البياض قد يكون على وجه آخر وهو الاستعانة •

(وايضاً) قيس لنا ان تجزم بان يبيض الناحف لمخالطة الهواء وكذلك
ايضا في الجفص ليس لما يبيضه الطبع من التخلخل وسهولة الفرق والالكان
المسحق والتعوييل فضلات قبل الطبع في الجفص والتوردة بل السبب فيه
ان الطبع يفيد مزايا يوجب ذلك الايضاض •

(وقولهم) الاسود غير قابل للياض ان عوايه على سبيل الاستعالة كذبهم
الشباب والشيب وان عوايه على سبيل الصبغ فيحتل ان يكون ذلك لان
الصبغ المسود لا بد وان يكون فيه قوة قابضة فيخالطه وينفذ فيه والميضاضات
غير نافذة فلذلك لا يمكنها النفوذ في الاسود على ان اصحاب الاكبر
بيضون نحاسا كثيرا برصاص مكلس وزرنيخ مصعد وذلك
بطل ما قلوه •

﴿ الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام ﴾

(زعم بعضهم) ان النور اجسام متعارف فصل عن المضي وتصل بالمستضي
وذلك باطل من وجوه أربعة •

(الاول) ان كونها انوارا اما ان يكون عين كونها اجساما واما ان يكون
مناثر الما والاول باطل لان المفهوم من النورية منائر للمفهوم من الجسمية
ولذلك يستل جسم مظلم ولا يستل نور مظلم (واما ان يقال) بانها اجسام
حاملة لتلك الكيفية تفصل عن المضي وتصل بالمستضي فهذا ايضا باطل
لان تلك الاجسام الموصوفة بتلك الكيفيات اما ان تكون محسوسة واما
ان لا تكون محسوسة فان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وان كانت
محسوسة كانت سائرة لما تحتها ويجب انها كلما ازدادت اجتماعا ازدادت سائرا
لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد اجتماعا ازداد اظهارا •

(الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام)

(الثاني) ان الشعاع لو كان جسماً لكان حركته بالطبع الى جهة واحدة لكن النور مما يقع على كل جسم في كل جهة .

(الثالث) ان النور اذا دخل من السكوة ثم سد دناها دفعة فذلك الاجزاء النورية بما ان سبق اولاً سبق فأتى بقيت فاما ان سبق في البيت او تخرج فان قيل انها خرجت عن السكوة قبل ان سد دناها فهو محال وان قيل بانها هدمت فهو ايضاً باطل فكيف يمكن ان يحكم بان جسماً لما انحل بين جسمين هدم احدهما فاذا هي باقية في البيت ولا شك في ذوال نوريتها عنها (وهذا) هو الذي قلنا من ان مقابلة المستير بسبب لحدوث تلك الكيفية واثبت ذلك في بعض الاجسام فكذلك في الكل .

(الرابع) ان الشمس اذا طلعت من الافق يستبروجه الارض كله دفعة ومن البعيد ان تنقل تلك الاجزاء من التلك الرابع الى وجه الارض في تلك اللحظة اللطيفة لا سيما والخرق على التلك محال .

(واحتج المخالف) بان الشعاع يتحرك وكل متحرك جسم فالشعاع جسم (بيان الصغرى) من ثلاثة اوجه (اما اولاً) فلان الشعاع منحدر من عند الشمس او النار والمنحدر متحرك (واما ثانياً) فلانه يتحرك بحركة المضي (واما ثالثاً) فلان الشعاع قد ينعكس عما يلقاه الى غيره والانعكاس حركة .

(والجواب) ان قولهم الشعاع منحدر عند الشمس فهو باطل والاولايناه في وسط المسافة بل الشعاع يحدث في مقابل القابل دفعة ولما كان حدوثه من شئ عال يوم انه ينزل (و قولهم) الشعاع يتقل فتقول ان الظل يتقل مع انه ليس بجسم بل الحق ما قلناه من انه كيفية حادثة في المقابل وعند زوال الحادثة منه الى قابل آخر يطل النور عنه ويحدث في ذلك الآخر وكذلك

القول في الانكاس فان التوسط شرط لان يحدث الشعاع من المضي
في ذلك الجسم .

(الفصل الثالث في حقيقة النور)

(المعرفون) بانه كيفية احتلوا (فمنهم) من زعم انه عبارة عن ظهور اللون
فقط وزعموا ان الظهور المطلق هو الضوء والخفاء المطلق هو الظلمة والمتوسط
بين الامرين هو الظل وتختلف مراتبه بحسب مراتب القرب والبعد عن
الطرفين فاذا الف الحس مرتبة من مراتب الخفاء ثم شاهد فيها بين ذلك ما هو
أكثر ظهورا من الاول ظن هناك برقا وشعا (وليس الامر كذلك)
بل ذلك بسبب ضعف الحس .

(والدليل عليه) ان ظهور الاشياء اللامعة بالليل اقل من ظهور السراج وظهور
السراج اقل من ظهور القمر وهو اقل ظهورا من الشمس فالحس اذا صار ضعيفا
في الظلمة وكان لتلك الاوامع قدر من الظهور ليس انيرها ظن ذلك الظهور
كيفية زائدة ثم اذا تقوى البصر بنور السراج ونظر الى تلك الاشياء لم ير لها
لمعانا لزال ضعف الحس وكذلك لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر
ولما ان ضوء القمر يذهب عند النور الذي يكون في البيوت المستيرة نارا
عن الشمس ومع ذلك فالناس يرون لظهور القمر لمعانا ولا يرون للنور الذي
يكون في البيوت المستيرة لمعانا والسبب فيه ما ذكرناه .

(ولا يقال) نحن ندرك التفرقة بين اللون المستير وبين اللون المظلم
(فانا نقول) ذلك بسبب ان احدهما خفي والاخر ظاهر لا بسبب
كيفية اخرى .

(ثم من هؤلاء) من بالغ حتى قال ضوء الشمس ليس الا الظهور التام للونها
وذلك .

ولذلك تبهر البصر فينشذبخني اللون لجز البصر لاختلافه في نفسه كما انما نحس في الليل بلسمان اللوامع ولا نحس بالوانها لان الحس لضعفه في الليل يبهر ظهور تلك الالوان فلا جرم لا نحس بها ثم اذا تقوى النهار بنور الشمس لم يصر مناو بالظهور تلك الالوان فلا جرم نحس بها •

(هذا نقر يرمذ هبهم) ونحن نقول لستنا نذكر ان يكون لما قالوه تأثير في اختلاف احوال الادراكات في قوتها وضعفها بحسب اختلاف حال الحس في قوته وضعفه ولكن ندعي مع ذلك ان الضوء كيفية وجودية زائدة على ذات اللون ويدل عليه امور خمسة •

(الاول) ان ظهور اللون اشارة الى تجدد امر فذلك الامر اما ان يكون هو اللون او صفة غير نفسية او صفة نسبية والاول باطل لانه لا يخلو اما ان يجعل النور عبارة عن تجدد اللون او عن اللون المتجدد والاول يقتضي ان لا يكون الشيء مستتيرا الا في آن تجدد و الثاني يوجب ان يكون الضوء هو نفس اللون فلا يبقى لقولكم (الضوء هو ظهور اللون) معنى وان جعلوا الضوء كيفية ثبوتية زائدة على ذات اللون وسموه بالظهور فذلك زاع لفظي (وان زعموا) ان ذلك الظهور تجدد حال تنسبية فهذا باطل لان الضوء امر غير نسبي ولا يمكن تفسيره بالحالة النسبية •

(الثاني) ان البياض قد يكون مضيئا ومشرقا وكذلك السواد فاذا الضوء ثابت لهما جميعا فلو كان كون كل واحد منهما مضيئا نفس ذاته لزم ان يكون الضوء بعضه بيضا ومضادا للبعض وذلك محال فان الضوء لا تقابله الا الظلمة •

(الثالث) ان اللون يوجد من غير الضوء فان السواد قد لا يكون مضيئا وكذلك سائر الالوان وكذلك الضوء قد يوجد بدون اللون مثل الماء

والبلور اذا كانا في ظلمة ووقع الضوء عليهما فانه حيث يرى ضوءهما فذلك
 ضوء وليس بلون واذا وجد كل واحد منهما دون الآخر فلا بد من التباين
 (الرابع) وهو اننا نعرض الكلام في بعض الالوان المتوسطة بين السواد
 والياض وليكن ذلك هو الحمرة (فنعول) لا يخلو اما ان يسلموا ان لها حقيقة
 مخصوصة او يزعموا انها عبارة عن اختلاط ظهورات بياضية بخفاءات سوادية
 فان ذهبوا الى هذا الثاني فنقول الجسم الاحمر اذا انعكس عنه الضوء الى جسم
 آخر صار ذلك الجسم احمر فلا يخلو اما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة
 والخفاء من الاجزاء الخفية واما ان ينعكس الظهور عن الاجزاء الظاهرة
 ولا ينعكس الخفاء من الخفية والاول باطل لان الاجزاء الخفية لا تنفذ
 الخفاء للمقابل لان الخفاء لو كان خالصا لم يؤثر في المقابل والثاني باطل لان
 الاجزاء الظاهرة لو فعلت اظهار ما يقابلها والاظهار هو التبييض فكان يجب ان
 يزيد ابيضاض المنعكس اليه لا ان يحمر (واما ان اعترفوا) بكون الحمرة لونا حقيقيا
 في نفسه وزعموا انها اذا ظهرت قبلت فيما يقابلها مثل نفسها (فنعول) انها اذا
 كانت قليلة الظهور افادت للمقابل مجرد الضوء ولا تخفى لون المقابل فاذا
 توفيت في الظهور اخفت لون المقابل فلم يكن هنالك الا اللون وحده لكان
 يفعل عند الضعف لونا ضعيفا مثل نفسه وعند اشتداده يفعل لونا قويا مثل
 نفسه وليس كذلك فانه يفيد اولا ظهور لون المقابل اظمارا شديدا ثم اذا صار
 اقوى اخذ في ابطال لون المقابل او اخفائه ويفيد لونا آخر مثل نفسه فيكون
 احدا التعلين لا محالة عن شيء غير ما فيه الآخر فيكون مصدرا لاضاءة هو الضوء
 الذي لو كان الجسم لالون له وله ضوء لكان يفعل ذلك مثل البلورة المضئية
 والقمل الآخر يكون من لونه اذا اشتد ظهوره بسبب هذا الضوء حتى صار

متعديا إلى المقابل •

(الخامس) ان المضيء الملوّن مارة ينمكس منه الضوء وعده الى غيره وتارة ينمكس منه الضوء واللون وذلك اذا كان قويا فيها جيا حتى يحمر المنمكس اليه (فلو كان الضوء) ظهور اللون استعمال ان غير لغيره برقا ساذجا •

(فان قيل) هذا البريق صارة عن اظهار لون ذلك المقابل (فتقول) فلما اذا اذا اشتد لون الجسم المنمكس منه وضوءه اخفى لون المنمكس اليه وابطله واعطاء لون نفسه •

﴿ الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشعاع والبريق ﴾

(اعلم) ان الاجسام الملوّنة اذا صارت ظاهرة بالفصل مستتيرة فان ذلك الظهور اما كيفية تايّنة فيها غبطة عليها من غير ان يقال انها سود او بيضاء او صفراء او حمراء واما لما لمات وهو الذي يتم فرق على الاجسام ويستبرلونها وكأنه شيء يفيض منها وكل واحد من القسمين اما ان يكون له من ذاته او من غيره فالظهور الذي للشيء من ذاته كما للشمس والنار يسمى ضوئا والظهور الذي للشيء من غيره يسمى نورا والفرق الذي للشيء من ذاته كما للشمس يسمى شعاعا والذي يكون للشيء من غيره كما للعرض آفة يسمى برقا •

﴿ الفصل الخامس في حد الضوء ﴾

(حدد) انه كيفية هي كمال بذاته الشفاف من حيث هو شفاف (والاولى ان يقال) انه الكيفية التي لا يتوقف الابصار بها على الابصار بشيء آخر وذلك لان الشيء اما ان لا يتوقف صحة كونه مرئيا على اعتبار الغير او يتوقف والذي لا يتوقف هو الضوء والذي يتوقف هو اللون فانه

﴿ الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشعاع والبريق ﴾ (الفصل الخامس في حد الضوء)

لا يصح رؤيته الا بعد صيرورته مستيرا او كل ما يصح رؤيته فانه يمنع عن رؤية ما وراءه لان العين اذا ابصوت في جهة شيئا استحال ان تبصر في تلك اللحظة في تلك الجهة شيئا آخر ولما كان ابصارها للمتوسط يجب ان يقع اولالا جرم صار ذلك مانعا من ابصارها لما وراءه فثبت ان اللون يمنع من ابصار ما وراءه والضوء ايضا كذلك بدليل وقوع الظل من المصباح وذلك لاجل ان احدهما يمنع ان يفعل الثاني في المقابل وكذلك الانسان لا يرى ما يتوسط بينه وبين ذلك الشيء فظهر مما قلنا ان الشفاف يجب ان لا يكون مبصرا .

﴿ الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء ﴾

(الالوان) غير موجودة بالفعل في الأجسام حال كونها مظلمة والدليل عليه انما لانها في الظلمة فاما ان يكون ذلك لاجل عدمها اولاجل ان الهواء المظلم مائق من الابصار والثاني باطل فانه الهواء نفسه غير مظلم وهو غير مانع من الابصار فانك اذا كنت في غار وفيه هواء كله على العفة التي تظنها انت مظلمة فاذا صار المرئي مستيرا رأيت ولا يمنعك الهواء الواقف بينك وبينه فثبت انه ليس في ذلك الهواء ما يمنع من الابصار .

(ونقابل ان يقول) لا شك ان اللون له ماهية في نفسه وانه يصلح ان يكون مرئيا فلم لا يجوز ان يكون المتوقف على وجود الضوء هو هذا الحكم وموصية كونه مرئيا لا حصول تلك الماهية (فان قيل) اللون هو الكيفية التي يمكن رؤيتها فالامر الوجود في الظلمة اذ لم يمكن رؤيته لم يكن لو انما الجسم عندما يكون مظلما استعداد ان يحصل له اللون المميز عند صيرورته مضيئا (فنقول) استعد اذ الجسم لان يكون له لون مميز امر ووجود ذلك اللون امر آخر وكون ذلك اللون بحيث يصح ان يرى امر ثالث فلم لا يجوز ان يكون

(الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء)

يكون التوقف على وجود الضوء هذا الحكم لا اصل وجود اللون ثبت
ان الذي حول عليه الشيخ في مخالفة هذا المشهور ليس بقوى *

(ويتفرع) على هذه مسألة اخرى وهي ان المشهور ان الالوان انما وجد في
سطوح الاجسام واما انما قاطعت الالوان موجودة فيها بالفعل لان
وجود اللون بالفعل مشروط بحصول الضوء بالفعل ظاهرا تكن اعماق الجسم
مضيئة بالفعل لم تكن ملونة بالفعل (ونحن لما تشككنا) في قولهم ان وجود
اللون بالفعل موقوف على كون اللون مضيئا لا جرم توقفنا في هذا الفرع
ايضا بل الا قرب ان كون الشيء ملونا بالفعل لا يتوقف على كونه مضيئا بالفعل
لان قابلية الجسم للضوء موقوفة على كونه ملونا بالفعل ولذلك فان الشفاف
لا يكون قابلا للضوء والورق بالفعل فاذا كانت قابلية الجسم للضوء موقوفة
على وجود اللون فلو توقف وجود اللون بالفعل على وجود الضوء
بالفعل لزم الدور *

الفصل السابع في تعدد الالوان المتوسطة

(لما صرحت) ان السواد والبياض كقيمتان حقيقتان وان الضوء كيفية حقيقية
زائدة عليهما فنقول (البياض والسواد) اذا اختلط احدهما بالآخر حصلت
الغبرة وان خالط السواد ضوءا او كان مثل النخامة التي يشرق عليها الشمس
ومثل الدخان الاسود الذي يختلطه الازرق كان السواد فالباحصل الحرة
وان اشتدت النلة حصلت القطة وامانت غلب الضوء حصلت الصفرة
ثم ان الصفرة ان خالطها سواد مشرق حصلت الخضرة ثم ان الخضرة ان انضم
اليها سواد آخر حصلت الكراوية الشديدة وان انضم اليها بياض حصلت
الزنجارية ثم الكراوية ان خالطها سوادا وقيل حرة حصلت النيلة ثم النيلة ان

(التفصيل السابق في تعدد الالوان المتوسطة)

اختلط بها حمرة حصلت لرجوانية وعلى هذا قس .

﴿ الفصل الثامن في ان الظلمة امر عديم ﴾

(لا نأ إذا قمضنا العين) كان حالنا كما اذا قمضناها في الظلمة فكما اننا عند التخميص لا ندرك شيئا فكذلك اذا قمضناها في الظلمة وجب ان لا ندرك كينية من الجسم المظلم ولا نلرقد ونأخلو الجسم من النور من غير انضياف صفة اخرى اليه لم يكن حاله الا هذه الظلمة ومتى كان كذلك لم تكن الظلمة امر او جود ياه

﴿ الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا ﴾ (قيل) ان الجسم اما ان يرى بكيفية في غيره او بكيفية فيه فالاول هو الشفاف والثاني لا يخلو لما ان يكون ابصاره متوقفا على شرط او لا يكون فان كان متوقفا كان مرئيا لذاته فهو المضيء وان كانت صيرورته مرئيا يتوقف على شرط آخر فذلك الشرط قد يكون ضوءا كما في الالوان وقد يكون ظلمة كما في الاشياء التي تلمع بالليل .

(وقال الشيخ) لا يمكن ان تكون الظلمة شرطا لصيرورة اللوامع مبصرة وذلك لان المضيء يرى سواء كان الرائي في الظلمة او في الضوء كالنار براما الانسان سواء كان في ضوء او في الظلمة واما الشمس فانما لا يمكن ان نراها في الظلمة لانها متى طلعت لم تبق الظلمة واما الكواكب واللوامع فانما ترى في الظلمة دون النهار لان ضوء الشمس غالب على ضوءها واذا انقل الحس من الضوء القوي لا جرم لا يفعل عن الضيف واما في الليل فليس هناك ضوء غالب على ضوءه فلا جرم نرى (وبالجمله) نصيرورها مرئية ليس لتوقف ذلك على الظلمة بل لان الحس في الليل لما لم يفعل عن المحسوس القوي امكه ادراك

الضيف

(٣٨)

(الفصل الثامن في ان الظلمة امر عديم) (الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا)

الضعيف وبالنهار صار بالكس من ذلك وهذا كما ان المياه الذي في الجو من جنس ما يمكن ان يرى في الضوء ومع ذلك لا يرى لان بصير الانسان اذا كان مغلوبا بضوء الشمس وهو محسوس قوي لا جرم لا يتدبر على ادراكها فاما عند ما يكون في الليث ولم يصير منفصلا عن الضوء القوي لا جرم يمكنه ادراكها فظهر ان الظلمة ليست شرطا في هذا الباب .

﴿ الباب الرابع في الكيفيات الموسوعة وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في سبب الصوت ﴾

(سبيه القريب) تموج الهواء ولا ننسى بالتموج حركات انتقال من هواء واحد بمينه بل حالة شبيهة بتموج الماء فانه يحدث بالتد اول بصدمة بعد صدم مع سكون قبل سكون وسبب التموج اما اساس عنيف وهو القرع او تفريق عنيف وهو القلع وانما اعتبرنا العنيف فيها لانك لو قرعت جسمنا كالصوف بقرع لين جدا لم تحس صوتا ولو شققت شيئا بسيرا وكان الشيء المشقوق لا صلابة فيه لم يكن للقلع صوت (ثم من المعلوم) ان تموج الهواء لازم من كلا السببين لان القارع للهواء يحوجه الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبها بنصف شديد وكذلك القارع (ثم في الامرين) جميعا يلزم للمتابع من الهواء ان يتقاد للشكل والموج الواثين هنالك وان كان القرع اشد ابسطا من القلى .

﴿ الفصل الثاني في ابطال مذهب من جعل الصوت نفس التموج او نفس القلع او القرع ﴾

(اشبه على بعضهم) الصوت بسبيه (فنهى) من اعتقد انه نفس التموج الذي هو السبب القريب للصوت (ومنهم) من اعتقد انه نفس القرع والقلع

الذين جطنهما سياجيداً له (ويدل) على جطلان المذهبين وجهان (الاول)
ان التموج محسوس باللمس لان الصوت الشديد ربما ضرب الصياخ فافسده
والقطع والقرع يحسان بالبصر بتوسط اللون ولا شيء من الاصوات يحس
باللمس او البصر فليس التموج والقطع والقرع بصوت (الثاني) ان الشيء
قديم منه انه تموج او قرع او قطع ويجعل كونه صوتاً وقديماً الصوت عندما
تكون الامور الثلاثة مجهولة فتلك الامور الثلاثة متأخرة للصوت •

﴿ الفصل الثالث في آيات الصوت في الخارج ﴾

(لمستقد ان يستقد) ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث في الحس
من ملاسة الهواء المتموج (وهذا باطل) لانا كما ادركنا الصوت ادركنا مع
ذلك جهته ومعلوم ان الجهة لا يبقى منها أثر في التموج عند بلوغه الى الصياخ
فكان يجب ان لا ندرك من الاصوات جهاتها لانه من حيث انت دخلت
بحركتها نجويف الصياخ فيدركها الصياخ هناك ولا يميز بين الجهات كما ان
اليدين تلمس ما تلقاه ولا يشربه الا حيث تلمسه ولا تفرق بين وروده من
اليمن او من اليسار لان اليد لا تدرك اللموس حين ما كان في اول المسافة
بل حين انتهى اليها ولما كان التمييز بين الجهات وبين القريب والبعيد من
الاصوات حاصلًا طبعاً نأنا ندرك الا اصوات الخارجية حيث هي ولا يمكننا
ان ندركها حيث هي الا وهي موجودة خارج الصياخ •

(فان قيل) اننا ندرك الجهة لان الهواء القارح انما توجه من تلك الجهة وانما
يتميز بين القريب والبعيد لان اثر الحوادث عن القرع القريب اقوى وعن
البعيد اضعف (فنقول) اما الاول فباطل لان الصوت قديم يكون على اليدين
من السامع وهو يد الاذن الذي يليه ويسمع الصوت بالاذن الا بسرو مع
• سببين يميز به • ذلك

(الفصل الثالث في آيات الصوت في الخارج)

ذلك يحصل له الشعور بكون الصوت على اليمين ومعلوم أنه لا يصل التموج إلى الأذن اليسرى إلا بعد أن ينطفئ عن اليمين فبطل ما قلناه (وأما الثاني) فهو باطل أيضاً إلا لكنا لا ندرك الفرق بين البعد القوي والقريب الضيف ولكننا إذا استمعنا صوتين متساويين في البعد مختلفين بالقوة والضعف وجب أن نظن أن أحدهما قريب والآخر بعيد (وبالجملة) كان يجب أن يشبه علينا القوة والضعف بالقرب والبعد ولما لم يكن كذلك بطل ما قلناه (وأما السبب) في إدراك الجهة فنذكره في باب السمع.

﴿ الفصل الرابع في حقيقة القرع ﴾

(أنه لا بد) في القرع من حركتين من حركة قبله ومن حركة بعده فالحركة التي قبله قد تكون من أحد الجسمين وهو الصائر إلى الثاني وقد تكون من كليهما فلا بد من قيام كل واحد منهما أو أحدهما في وجهه الآخر قياماً محسوساً فإنه إن اندفع أحدهما كما لا يحس إلى في زمان لا يحس لم يكن صوت (ثم ليس) من شرط ذلك القيام أن يكون القائم صلياً فذلك في غاية الرطوبة لكن إذا حمل عليه بالقوة وكف الهواء أن يتدفق به وبخره خرقاً كثيراً في زمان قصير مع أنه لا يكون ذلك الجسم محكناً لذلك النفوذ والخرق بسهولة فحينئذ يقوم في وجه ذلك النافذ وتقوم تلك المقاومة مقام الصلابة (ومثله) استمرار السوط في الماء برفق فإليك يمكنك أن تشقه شفا من حيث لا يلزمك فيه مثوة وإن استجبت استمعى وقاوم والهواء أيضاً كذلك (بل قد يجوز) أن يصير الهواء أجزاء ثلاثة جزء منه قارع كالريح وجزء مقاوم وجزء منضغط فيما بينهما على هيئة من التموج فظهر أنه ليست الصلابة والتكاثف علة أولية لأحداث هذا التموج وإنما إذا أحدث الصوت فأنما

(الفصل الرابع في حقيقة القرع)

بحدته بسبب حصول المقاومة فالطلة الاولى هي المقاومة (واعلم) ان القارع والقروع كلاهما طالعان للصوت ولكن اولاهما به اصلهما واشدهما مقاومة واما الحركة التي بعد القرع فهو اضطراب الهواء الى ان ينقلب من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبتيها بمنف شديد ثم يلزم المتباعد من الهواء ان ينقاد للشكل والموج الواقفين هناك على ما بيناه .

﴿ الفصل الثامن في سبب نقل الصوت وحدته ﴾

(سبب الحدة) صلابة القروع وملاسة في بعض الاجسام وتصره وشدة انحرافه في بعضها وضيق منفذ الهواء وقربه من المنفذ في بعضها فيحدث من هذه الاسباب تلزؤ وقوة وملاسة سطح وتراس اجزاء الهواء المتوج فيتأدى على هذه الصورة الى السمع (وسبب الثقل) اضداد هذه وكل واحد من هذه الاسباب محتمل للزيادة والنقصان فان زادت الاسباب زادت الميئات على تناسب واحد وبالعكس فتكون نسبة الطول الى الطول كنسبة النخلة الى النخلة في الحدة والثقل فيكون مثلانهم نصف الطول نصف نم السكل في الثقل .

﴿ الفصل السادس في الصدى ﴾

(ان الهواء) اذا تموج وقاوم ذلك التموج شيء من الاشياء كجبل او جدار لزم ان ينضغط بين هذا التموج المتوجه الى توجع ذلك الجبل وبينه هواء آخر بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله كشكل الاول وعلى هيئة كما يلزم الكرة للرمي بها الى الحائط ان يضطر الهواء المتوج فيما بينهما وان يرجع القهقري فيثبت يحدث من ذلك صوت هو الصدى (واعلم) ان هاهنا بحثا وهو ان الهواء المتوج المتوجه الى ما يقاومه لا بد

وان

(الفصل الثامن في سبب نقل الصوت وحدته)

(الفصل السادس في الصدى)

وان تخرج هواء آخريته وبين ذلك المقاوم فهذا الصدى يحدث من عروج هذا الهواء او من تخرج الهواء الاول عند رجوعه (في شبه) ان يكون الاول هو الحق ولذلك يكون على حفته وهيئته والهواء الاول لم يبق على تلك الهيئة (ويشبه) ان يكون لكل صوت صدى ولكن لا يسمع اما لاجل ان المسافة اذا كانت قريبة بين الصوت وبين ما كس الصوت لم يسمع في زمانين متباينين بحيث يقوى الحس على تباينها بخلاف ما اذا كان الماكس بعيدا فان الحس حينئذ يقوى على ادراك التباين (واما لان) للماكس صلب املس فهو لتواتر الانعكاس منه بسبب قوة النبوة يبقى زمانا كثيرا كما في الحمامات والفتحات وهذا هو السبب في ان يكون صوت الثني في الصحراء اضعف وتحت السقف اقوى لتضاعفه بالصدى المحسوس منه في زمان كالواحد

﴿ الباب الخامس في الكيفيات المذوقة والمشعومة وبيان عرضية هذه الاجناس وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الطعوم ﴾

(الاجسام) اما ان تكون عديمة الطعم واما ان يكون لها طعم فالتى تكون عديمة الطعم هي الله المسبح وهو على قسمين لانه اما ان يكون عادما للطعم حقيقة واما ان يكون عادما له بحسب الحس فقط وهو الذى له في نفسه طعم الا انه لشدة تكافئه لا يتحمل منه شئ يخالط اللسان فيدركه ثم اذا احتيل في تحليل اجزائه وتلطيفها احس طعمه مثل النحاس والحديد فان اللسان لا يدرك منهما طمها لانه لا يتحمل من جرمها شئ يصير الى الرطوبة المبتومة في اللسان التى هي واسطة في حس الذوق ولوا خيل في تصيره اجزاء متنازلا لظهر له طعم قوي (واما ان كان) فيها شئ من الطعوم فيساعطها ثمانية الحراة والملوحة

(الكيفيات المذوقة والمشعومة والشمومية)

(الفصل الاول في الطعوم)

والحرارة والدسومة والخلاوة والنفوصة والقبض والحموضة وذلك لان الجوهر الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كئيفا او معتدلا والفاعل في الثلاثة اما الحرارة او البرودة او حموة معتدلة بينهما فالحرارة فعل في الكيف احدث الحرارة وان فعل في اللطيف احدث الحرارة وان فعل في المعتدل احدث الملوحة والبارد ان فعل في الكيف احدث النفوصة وان فعل في اللطيف احدث الحموضة وان فعل في المعتدل احدث القبض والمعتدل ان فعل في اللطيف احدث الدسومة وان فعل في الكيف احدث الخلاوة وان فعل في المعتدل احدث النعومة فالحرارة اسخن الطعوم ثم الحرارة ثم الملوحة لان الحريف انتهى على التحليل من المالح كانه مرسكسور برطوبة باردة لان سبب حدوث الملوحة خلطة رطوبة مائية قليلة الطعم او عذبة اجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج مرة الطعم خلطة باعدها فانها ان كثرت امرت ومن هذا تولد الاملاح وتخلط المياه وقد يصنع المالح من الرماد والقل والندرة وغير ذلك بان يطبخ في الماء ويصفى ويغلى ذلك الماء حتى ينقذ ملحا ويتركه بنفسه فينقذ •

(ومما يدل على ان المالح هو في السخونة ان البورق والملح المراسخن من الملح المأكول والنقص ابرد ثم القابض ثم الحامض ولذلك القواكه التي تحلوتكون فيها اولافضوة شديدة التبريد فاذا اعتدلت قليلا ياتئان الشمس المنضج مالت الى الحموضة مثل الحصرم وفيما بين ذلك تكون الى قبض يسير ليس بنفوسية ثم تنقل الى الخلاوة اذا عملت فيها الحرارة للمنضجة وقد تنقل من النفوسية الى الخلاوة من غير تحمض لكن الحامض وان كان اقل بردا من النقص لكنه في الاكثر اكثر تبريدا منه للطايفه وتقرؤه

وغوذه في الظاهر والباطن والنفوس والقابض متقاربان في العلم لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والنفوس يقبض الظاهر والباطن وقد يجتمع طمان في جرم واحد مثل اجتماع المرارة والقبض في الحنض ويسمى البشافة ومثل اجتماع المرارة والملاوحة في البينة ويسمى الرهرة ومثل اجتماع الحلاوة والحراقة في العسل المطبوخ ومثل اجتماع المرارة والحراقة والقبض في الباذنجان ومثل اجتماع المرارة والتفه في الهندبا (ويشبه ان تكون) هذه الطعوم انما تكثرت بسبب اتها مع ما يحدث ذوقاً يحدث بعضها لمسافر كسب من الكيفية الطبيعية ومن التأثير اللسني شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك الواحد كطعم واحد محض متبذراً فانه يشبه ان يكون طعم من الطعوم المتوسطة بين الاطراف يصعبه تقريق واسفان يسمى جملة ذلك حراقة وآخر يصعبه طعم وتقريق من غير اسفان وهو الحوضة وآخر يصعبه مع الطعم تكثيف وتخفيف وهو النفوسة وعلى هذا قص (هذا ما يليق) من احكام الطعوم بالحكمة واملاء اثر الابحاث التي فيها قد استوفيناها في الطب •

﴿ الفصل الثاني في الروائح ﴾

(انه ليس) عندنا للروائح اسم الا من وجهين (احدهما) من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال طيبة وممتنة كما يقال لاطعم انه طيب ونعيم طيب من غير تصور فصل (وثانيهما) ان يشتق لها لمسا كذا للطم اسم فيقال رائحة حلوة ورائحة حامضة كانت الروائح التي اعيد مقارنتها للطعوم تنسب اليها وتعرف به (فهذا جملة الكلام) في الكيفيات المحسوسة بالحواس الخمس (واما كيفية الاحساس بها) فسيأتي في القسم الثالث من هذا الفن وهو الكلام في الكيفيات النفسانية (واذ قد آتينا) على شرح اقسامها علمين عرضيتها •

الفصل الثالث في بيان ان هذه الكيفيات المحسوسة أعراض لجواهر هي
 (من الناس) من زعم ان الكيفيات المحسوسة جواهر تختلط الاجسام
 فاللون جوهر والحرارة جوهر وكذلك سائر الامور المذكورة (والدليل
 على مرضيتها) انها ان كانت جواهر فاما ان تكون اجساما واما ان لا تكون
 اجساما فان كانت اجساما فيكون لها طول وعرض وعمق هو لون ومعنى انه
 طول وعرض وعمق ليس معنى انه لون وقد يزول اللون ويبقى ذلك الطول
 والعرض والعمق بسببه فاما ان يكون قد كان للون طول وعرض وعمق
 غير هذا او لم يكن الا هذا فان كان للون مقدار غير هذا فقد دخل بعد
 وقد بينا فساد ما ان كان اللون ليس له غير هذا فليس لذات اللون اذا
 مقدار بل قد ربما يتغير وهذا مما لا يخالفه (واما ان فرضت غير جسمانية) فاما
 ان تكون بحيث يجتمع من تركيبها اجسام اولاً يجتمع فان اجتمع من تركيبها
 اجسام فيكون ما لا قدر له يجتمع منه ماله قدر وذلك باطل واما ان لم يكن جزء
 الاجسام فاما ان يكون بحيث يصح ان يشارك الجسم الذي هو فيه اولاً يصح
 فان صح فلا يخلو ما ان يصح ان لا يبقى في جسم اصلاً اولاً يصح فان صح
 ان يوجد لا في جسم فلا يخلو ما ان يكون. شاراً اليه ولا يكون شاراً اليه فان
 كان شاراً اليه كان في جسم لوجوهين (لما اولاً) فلان الخلاء محال فيستحيل
 ان يوجد اللون في جهة ولا يكون فيها جسم (واما ثانياً) فلان الوضع المميز
 انما تستحقه المادة المميّنة كما ثبت فيمتنع ان لا يكون في مادة (واما ان لم يكن
 شاراً اليه) فينته لا يكون محسوساً فلا يكون هو البياض الذي كلامنا فيه
 فاما انما نطلق البياض على اللون الذي من شأنه ان يفعل تصرفاً في البصر فما ليس
 كذلك لا يكون بياضاً واما ان استحال ان يوجد لا في جسم اصلاً فينته كان

محتاجا الى المحل لذاته وقد عرفت فيما مضى ان المحتاج الى المحل يمتنع انتقاله عنه
ثبت ان هذه الكيفيات امور موجودة في الاجسام لا تجزء منها والاجسام
غير متقومة بها و يمتنع مفارقة هذه الكيفيات عن تلك الاجسام ولا ننفي
بالمرض الا ذلك *

(ولما قل ان يقول) لم لا يجوز ان تكون هذه الكيفيات اجساما و قولكم
مفهوم الطول والمرض والسمق غير مفهوم اللون (قلنا) مسلم ولكن هذه
الابعاد ليست نفس الجسم حتى يلزم من كونها متائرة للون كون الجسم متائرا
للون بل هذه الابعاد عرض من باب الكم واما الجسم فهو الامر الذي
يصح ان تمرض فيه هذه الابعاد فلم لا يجوز ان يحكون ذلك الامر
هو نفس اللون *

(فان قالوا) الجسمية عبارة عن قبول هذه الابعاد والمفهوم من قبول هذه
الابعاد غير المفهوم من اللون (فقول) ليست الجسمية عبارة عن نفس هذه
القابلية لان القابلية امر نسبي اذ في الصورة الجسمية ليست مجرد نسبة
واضافة بل الصورة الجسمية ماهية تلزمها قابلية هذه الابعاد فلم لا يجوز ان
تكون تلك الماهية هي نفس اللون *

(فالخا صل) ان كلامهم في هذا الموضع انما يتمشى اذا جعلوا ماهية الجسم
نفس الطول والمرض والسمق وهم لا يقولون بذلك ومتى جعلوا ماهية الجسم
الامر الذي تلزمه هذه القابلية لم يمكنهم ان يجتروا كون تلك الماهية متائرة
لمفهوم كونه لونا (ثم ان سلمنا) ان اللون ليس جوهر اجساميا فلم لا يجوز ان
يكون جزء الجسم وقولكم يستحيل ان تألف الاجسام من اجتماع مالا
تقدره (فقول) الميولي والصورة ليس لواحد منهما في خاص ذاته هيئة

ومقدار مع ان الجسم مركب منهما فلم لا يجوز ان يكون اللون هديم المقدار في ذاته وان كان جزءا للجسم .

(ونحن نحرر الدليل المذكور) اولا على وجه آخر فنقول اذا رأينا جسما اسود فاما ان يكون السواد نفس الجسمية او جزءا اذا خلا فيها او امرا اخر جامعها وباطل ان يكون السواد هو نفس الجسمية لثلاثة اوجه .

(اما اولا) فلان مفهوم الجسم امر مشترك بين الجسم الابيض والاسود لان الجسم الابيض والجسم الاسود مشتركان في مفهوم الجسمية وهما متباينان في مفهوم الايضية والاسودية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالجسمية مفارقة للايضية والاسودية .

(واما ثانيا) فلان الجسم يصح وصفه بالاسودية والايضية ونفس الاسودية لا يصح وصفها بالاسودية ولا بالايضية .

(واما ثالثا) فلان السواد له ضد وهو البياض والجسم لا ضد له اصلا (وباطل ان يكون) السواد جزءا من الجسمية لوجوب (اما اولا) فلانه لو كان جزءا للجسمية المشتركة وجزء المشترك مشترك لزم ان يكون السواد مشتركا (واما ثانيا) فلانه ليس جعل السواد جزءا له اولى من جعل البياض جزءا له فيلزم اما جعلهما مجموعهما جزئين للجسم فيكون كل جسم ابيض واسود معا وذلك محال او اخراجهما جميعا عن جزئية الجسم وذلك هو المطلوب (ثبت) ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن مفهومه فلا يخلوا ما ان يصح وجوده مفارقا عن الجسم اولا يصح ومحال ان يوجد مفارقا عن الجسم لوجوب (اما اولا) فلانه ليس في العالم حيز خال حتى يوجد ذلك اللون فيه (واما ثانيا) فلانه لو وجدت الجهة الفارغة وفرضنا حصول السواد فيها كانت لذلك

السواد امتداد في تلك الجهة ومفهوم الامتداد متأثر بمفهوم السوادية فيكون مع ذلك السواد مقداره والمقدار على ما ثبت انما يوجد في الملة فذلك السواد موجود في المادة •

(واما) ان فرض غير مشار اليه فذلك الحقيقة التي كان يمكننا ان نشير اليها بالحس ما بقيت بل الباقي شيء آخر وليس كلامنا فيه فالتوهم اسم السواد عليه وعلى هذا المشار اليه باشتراك الاسم ثبت ان السواد امر مقارن للجسم خارج عن ماهيته متمتع بالمقارنة عنه ولا شك انه غير مقوم له فان الجسم اذا كان اسود ثم ابيض فان حقيقته واحدة لا تختلف فقلنا ان السواد موصوف بجميع صفات الاعراض فيكون عرضا وقد تم بهذا الفصل الكلام في الكيفيات المعسرة •

﴿ القسم الثاني في القوة واللا قوة وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في انواعها ﴾

(انواعها) في المشهور ثلاثة (الاول) استعداد شديد على ان يفعل كالمركبة واللين وهذا يسمى باللا قوة (والثاني) استعداد شديد على ان لا يفعل كالصلابة (والثالث) استعداد شديد على ان يفعل كالصارعة وهذا ان تقسم ان يسميان بالقوة •

﴿ واعلم ﴾ انا اذا قسمنا الكيفية الى اربعة انواع واردا ادخال هذه الاقسام الثلاثة تحت نوع واحد فلا بد وان نذكر معنى محصلا مشتركا من هذه الاقسام الثلاثة ليمكننا ان نجمله نوعا للكيف وجنسا لهذه الاقسام فان اردنا ان نذكر معنى تدريج تحت الاقسام الثلاثة قلنا انه استعداد جسماني كامل نحو امر من خارج او قلنا انه المبدء الجسماني الذي به يتم حدوث امر حادث

(تتمتع بها القوة واللين) (الفصل الاول في انواعها)

على ان حدوثه يرجع به وكانت هذه البارة اولى من الاولى لان الاستعداد من باب المضاف اذ لا يكون استعداد الالشي مستمدا فكيف يكون نوعا للكيف وهذا الرسم متناول للاقسام الثلاثة فان الفاعل والمنفعل يشتركان في ان حدوث الحادث انما يتم بهما ثم ان القوة على الانفعال يرجع بها حدوث ذلك الانفعال والقوة على المقاومة يرجع بها حدوث المقاومة والقوة على الفعل يرجع بها حدوث الفعل والاقسام الثلاثة مشتركة في كونها مبادئ جسمانية لحدوث حوادث مترجمة بها .

(نم اعلم) انه لا خلاف في ان القوة على الانفعال والقوة على المقاومة داخلتان تحت هذا النوع واما ان القوة على الفعل هل هي داخلة تحت هذا النوع فالشهور انها من (والشيخ الرئيس) يخرجها منه وهو الحق فاذا اردنا ان نذكر امرا مشتركا بين القوة على الانفعال والقوة على الانفعال بحيث لا يدخل في ذلك المشترك القوة على الفعل قلنا انه الذي يرجع به القابل في احد جانبي قوله ولا يقبله قلنا ان اولي ان القوة على الفعل هل يمكن دخولها تحت هذه الانواع ام لا ثم تكلم في القسمين الآخرين .

﴿ الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داخلة تحت هذا النوع ﴾

(اعتقد المتقدمون) على ان القوة على المصارعة داخلة في هذا النوع ونحن نقول المصارعة تطلق بامور ثلاثة (الاول) العلم بتلك الصناعة (الثاني) القوة القوية على تلك الافعال وهذا ان الامر ان من باب الحال والملكة على ما استعرف فلا يمكن ادخال واحد منهما تحت هذا النوع لاستحالة دخول الحقيقة الواحدة تحت جنسين (الثالث) كون الاعمضاء في خلقها الطبيعية بحيث يعسر قطعها ونقلها وهو في التحقيق عبارة عن القوة على المقاومة والانفعال وهو

اجد القسمين المذكورين •

(فان قيل) القدرة على تلك الافعال لها اعتبار من حيث انها قدرة ومن حيث انها قدرة شديدة او من حيث انها قاعلة بسهولة فهي من حيث انها قدرة من الحال والملكة ومن حيث انها شديدة او قاعلة بسهولة فهي من هذا النوع (فنقول) الذي فيه قوة ان يصرح به اشد قبه قوة الصرح حاصلة لكنها ثموية والذي فيه قوة ان يصرح قبه قوة الانصرام حاصلة لكنها ضمنية ففي كل واحد منهما قوة الاسرين حاصلة ولكنها في احدهما اقوى وفي الآخر اضعف فهذا الاختلاف اما ان يكون في الماهية او في العوارض فان كان في الماهية وجب ان لا تكون شدة القوة خارجة عن ذات القوة فان الشئ لا يختلف باختلاف ما ينضم اليه من الخارج واذا لم تكن الشدة موجودة اخرى بل القوة الثموية موجودة بوجود واحد وهي ماهيتها الوجودية بخالفة للقوة الضمنية (فاذا كانت) تلك الحقيقة داخلية في احد الجنس امتنع دخولها في الجنس الآخر واما ان كانت الاختلاف بينهما بالعوارض فذلك باطل ومع بطلانه يفيد المقصود •

(اما وجه بطلانه) فلانه يلزم ان تكون هناك قوة واحدة باقية وتعرض لها الشدة لا لقوة اخرى انضافت اليها بل كيفية غير القوة تعارض القوة فتصيرها اشد تأثيرا او فلية وهذا محال •

(واما يان انه) مع بطلانه يفيد المقصود فلان القوة الثموية اذا كانت من نوع القوة الضعيفة والقوة الضعيفة غير داخلية في هذا القسم من الكيفية فالقوة الثموية ايضا غير داخلية فان مثل الشئ اذا لم يكن تحت جنس لم يكن الشئ ايضا تحت ذلك الجنس •

• ان يصرح

(ومما يستدل به أيضاً) على بطلان مذهبهم ان الحرارة لها قوة شديدة على الاحراق فلو كانت داخلة في هذا الباب مع دخولها في الجنس المسمى بالاشعاليات والانفعالات لزم تقومها بجنسين وهو محال فثبت بهذا ان القوة الشديدة غير داخلة في هذا الجنس.

﴿ الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا ﴾
(قدينا) في باب الكيفيات الملموسة ان الصلابة هي الاستمداد الطبيعي نحو الاتصال وان اللين هو الاستمداد الطبيعي نحو الانفصال فليس احدهما بان يحمل عدماً للآخر اول من العكس فاذا ليس التقابل بينهما تقابل المنع والممكنها اذا كنيتهما وجوديتان.

(ولكن لقائل ان يقول) ان ذلك الاستمداد الطبيعي تلزمه امور ثلاثة واحد عدمي واثنان وجوديان (اما المدي) فهو الا انتهاز (واما الوجوديان) فاحدهما المقايمة المصورة والثاني بقاء شكله على ما كان عليه فذلك الاستمداد لا يجوز ان يكون عدمياً لانه ملة للاسرين الوجوديين وملة الموجود موجودة فاذا ذلك الاستمداد امر وجودي وايضا فلا انتهاز كما حققناه عبارة من حركة حاصلة في سطح الجسم مقارنة لحدوث شكل مخصوص فيه واستمداده لقبول الحركة لانه جسم طبيعي واستمداده لقبول ذلك الشكل لانه متكتم واذا كان كونه جسامطيميا ذاك هو الملة لهذه القابلية استحالة ان تكون هناك كيفية اخرى تهد هذه القابلية لان ما ثبت لدات الشيء لا يكون محتاجا الى شيء آخر واذا ثبت ان استمداد الاتصال ليس بكيفية زائدة وجب ان يكون الاستمداد نحو الاتصال ملة وجودية لذيته لئلا يكون سببه نفس المادة التي هي ملة الاستمداد ولا ايضا زوال

وصف

(الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا)

وصف من المادة اذ ليس الاستعداد للاتصال علة وجودية حتى يكون
زواجا واحدة لا استعداد للاتصال قاذرة الا استعداد للاتصال امر وجودي
(فبهذه المباحث) ينطب على الظن ان التعاقب بين الدين والصلاة تعاقب
الدم والملكة .

القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الاقص وهي المسماة بالحال
والمملكة .

(اعلم) ان الكيفيات النسانية اذا لم تكن راسخة سميت حالا واما
اذا صارت مستعكة سميت ملكة والا فراق بينهما اقتراق بالعوارض
لا باتصوال ولا يجب تبايرها بالذات فان الشيء في اجزاء تكونه قبل
صيرورته مستعكما يسمى حالا فاذا صار هو عينه مستعكما يسمى ملكة فيكون
الشخص الواحد قد كان حالام يصير ملكة كما ان الشخص الواحد قد كان
صبيانا يصير رجلا فلي هذا لكل ملكة قد كانت حالا اي كانت
قبل استعكامها حالا وليس كل حال فانه يصير ملكة فبدأ تلخيص المفهوم
من لفظ الحال والمملكة .

(واعلم) ان هذا القسم جنس تدرج تحت انواع ونحن نعتد في ذلك ابوابا
اربعة انشاء الله عز وجل .

الباب الاول في العلم واحكامه ، والكلام فيه يتعلق بثلاثة اطراف العلم
والمعلوم والمعلوم .

(الطرف الاول) في العلم وفيه ثمانية وعشرون فصلا .

(الفصل الاول في ان العلم بالشيء لا يحصل الا بنطاق صورة المعلوم في العالم) .

(اعلم) اننا قد بينا في باب الوجود ان التماهية المقولة وجودا في الذهن وزيد

(القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الاقص)

(الباب الاول في العلم واحكامه)

ههنا ايضا ما (فنقول) الذي يدل على ذلك ان للمتناه محكوم عليها بالامتناع والمحكوم عليه يجب ان يكون ممتازا عن غيره والا لم يكن هو بذلك الحكم اولى من غيره وكل ممتاز فهو ثابت وليس ذلك الثبوت في الخارج والا لزم من وجود الامتناع وجوب وجود المتنع في الخارج لوجوب الشرط عند وجود الشروط فيثبت بكون المتنع واجبا هذا خلف فاذا للمتنع وجود في الذهن حتى نأتى للذهن ان يحكم عليه بامتناع ان يرضى له الوجود الخارجى .

(فان قيل) لو كان كون الشيء متمتع الوجود في الخارج لاجل حكم الذهن على الصورة الذهنية بامتناع حصولها في الخارج لكانت الممكنات بأسرها ممتنة لان الصور الحاصلة منها في الافهان ممتنة الحصول في الخارج (فنقول) الصورة الذهنية لها ماهية ولها وجود ولا شك ان اعتبار الماهية من حيث هي هي غير اعتبارها من حيث انها موجودة فان الاول جزء من الثانى فذلك الماهية اذا اخذت من حيث هي ذهنية فهي ممتنة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية مأخوذة عن المتنع او عن الممكن ولكن اذا نظرت الى تلك الماهية من حيث هي هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فان حكم العقل بامتناع عروض الوجود الخارجى لها لكانت ممتنة والا ففى ممكنة فالحاصل ان تلك الماهية لا بد فى تحققها من الوجود الذهني لكن المحكوم عليها بالامكان والا امتناع تلك الماهية فقط . (ومن البراهين اندالة على ذلك) ان كون الانسان انسانا غير كونه بحال لا يمنع نفس مفهومه عن الشركة فان احد المفهومين ليس هو الآخر ولا دخلا فيه على ما عرفت فكونه بحال لا يمنع الشركة عارض لتلك الماهية لكن

لكن يمتنع ان يمرض له ذلك العارض عند وجوده الخارجى لان كل ما يوجد في الخارج فانه يكون شخفاً ويمتنع ان يكون هو نفسه محمولا على غيره على ما عرفت فاذا هذا العارض انما يمرض له عند ما يكون في الذهن فاذا للماهية المعقولة وجود في الذهن واما ان الادراكات الجزئية لا بد فيها من هذا الارتسام فيأتى في موضعه •

(واحتج المنكرون) لهذا الارتسام بامور ثلاثة (اولها) انهم لو كان العقل لاجل الا تطباع لكننا اذا علمنا ان السواد يضاد البياض لزم ان تطبع صورة السواد والبياض فينا ولزم ان يكون عليهما واحدا لان القاضى على الشئين لا بد وان يحضره المقضى عليهما لكنهما لما هيتهما متنافيان والتالى باطل فالمقدم مثله (وثانيها) ان الماهية اذا انطبعت في العقل فهي من حيث انها صورة جزئية حاصلة في نفس جزئية موجودة في الخارج فوجوده الذهني اما ان يكون هو ذلك او وجود آخر والاو يلزم منه ان لا يبقى الفرق بين الوجود الذهني والخارجي اصلا وكان يجب ان يتوفر على تلك الماهية حين ما تكون ذهنية جميع ما يتوفر عليها عندما تكون خارجية فتكون الحرارة المعقولة محركة والسواد المعقول محسوسا قابضا للبصر وذلك محال (واما الثاني) فهو ايضا محال لانه يقتضى ان يكون للشئ الواحد وجودان فيكون موجودا مرتين وهو محال ايضا فبأنه ان له وجودا آخر لكن الوجود الخارجى حاصل له فكان يجب ان يتوفر عليه جميع ما يمرض له في الخارج (وثالثها) ان العلم بمضادة السواد للبياض يجب ان يكون متعلقا بهما اذ لو لم يكن متعلقا بهما لكان متعلقا بالمضادة المطلقة لاضادتهما فتكون مضادتهما من حيث كونها مضادة منسوبة اليهما فلا كانت معلومة

كانت يعلم واحد ولو كان العلم هو الانطباع لاستعمال ان يكون العلم الواحد طلياً بأكثر من معلوم واحد لان الصورة العقلية لا يد وان تكون مطابقة للمقول والشئ الواحد يمتنع ان يكون مطابقاً لماهيتين مختلفتين •

(والجواب) مما ذكره (اولاً) ان من عقل مضادة السواد والبياض فقد ارتسمت في عقله ماهيتهما (و قوله) الضدان كيف يجتمعان (فنقول) ان ماهيتهما تقتضيان التضاد لا مطلقاً بل بشرط الوجود الخارجى فلا يلزم تحقق التناقض عند فروات هذا الشرط •

(والجواب) مما ذكره ثانياً ان الحرارة مثلاً ماهية ولها لوازم ولا يجب ان يكون ما يلزمها بحسب قابل يلزمها بحسب كل قابل فانه من الجائز ان تختلف لوازم الشئ بحسب اختلاف حال القوابل حتى تكون الحرارة متى حلت المادة الجسمية تعرض لها عوارض مخصوصة متى حلت النفس الجردة عن الوضع والمقدار لا تعرض لها شئ من تلك العوارض وتكون الماهية في الحالتين واحدة لانها ليست هي بانها مسخنة والا لكانت النار حين مالا تكون مسخنة لغيرها لا تكون ناراً بل لانها شئ يلزمها السخونة عند حلول المادة الجسمية وهذا الحكم صادق عليها عند كونها ذهنية ولكن السائل اذا وجه الاشكال في نفس السخونة لم يندفع بالجواب الذي ذكرناه فليتفكر فيه وقد ذكرنا تمام تقرير هذا الشك في علم النفس •

(والجواب) مما ذكره ثالثاً ان ذلك انما يلزم اذا جطنا العلم نفس الانطباع واما اذا جطنا اضافة مخصوصة مشروطة بالانطباع فالحال غير لازم فلتسكلم في تحقيق ذلك •

﴿ الفصل الثاني في إبطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم في العالم ﴾

(وطيه) ثلاثة أدلة البرهان الأول) لو كان العقل عبارة عن حصول صورة الشيء في العاقل لزم أن لا نقل ذواتنا والتالي باطل فالمقدم مثله • يان الشرطية أن تعلمنا لذواتنا إما أن يكون هو نفس ذاتنا أولاً بدمن حصول صورة أخرى في ذواتنا والقبيلان باطلان (إما الأول) فلان الأشياء التي نقل ذواتها ليس من جهة كونها ماقلة لذواتها إذ ليس تعلمنا لذات واجب الوجود هو تعلمنا لكونه ماقلاً (وإما الثاني) فهو أيضاً باطل لوجوب (إما أولاً) فلان تلك الصورة لا بد وأن تكون مساوية لذاتنا فيلزم اجتماع المثليين (وإما ثانياً) فلان العلم ينقل أن تلك الصورة صورة ذاتنا لم نقل ذاتنا فان تعلمنا تلك الصورة فقد علمنا لذاتنا قبل تعلمنا تلك الصورة •

(البرهان الثاني) لو كان العقل عبارة عن حصول صورة المقول في العاقل وقد ثبت أنه ليس تعلمنا لذاتنا لأجل صورة أخرى بل لأجل أن ذاتنا حاضرة لذاتنا فيكون العقل والعاقل والمقول واحداً ثم إذا علمنا علمنا الذات فمعلمنا تعلمنا لذاتنا نفس علمنا الذات والآخر اجتماع المثليين وعلمنا لذاتنا نفس ذاتنا فإذا تعلمنا لعلمنا الذات هو نفس ذاتنا ثم أن في قوة النفس أن نقل أنها تعلم أنها تعلم وأن تركب ذلك إلى غير النهاية وكل ذلك كما يينا مائت إلى وجود الذات فقط فيلزم أن يكون كل هذه التعقلات حاضرة بالفصل مادامت ذاتنا موجودة لأن الشيء الواحد لا يكون بالقوة وبالعقل معاً لكن التالي باطل فالمقدم مثله •

(ولا يقال) العلم بالعلم هو عينه العلم بالمعلوم لأن إذا استحضرتنا في ذهننا العلم بالعلم وجدنا التفرقة بين هذه الحالة وبين ما إذا لم نستحضر ذلك العلم مع أن العلم

(الفصل الثاني في إبطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم في العالم)

بالمعلوم حاصل في الوقتين •

(البرهان الثالث) لو كان الادراك عبارة عن حصول ماهية المقول لا العقل ولا شك ان هذه الماهيات مقارنة للأجسام الجسدية ثم حصول ماهيات الجادات في عقلنا حين تعلقنا بها مع انها عند الادراك غير حاصلة لنا فقلنا ان نفس حقيقة حصول هذه الماهيات للجواهر ليس هو العقل لان نفس حصولها لا يختلف في الوقتين •

(فان قيل) الادراك حقيقة حصول شيء مجرد لشيء آخر مجرد مستقل بنفسه (فنقول) لما كان مجرد المدرك والمدرك شرطاً لا ادراك كان الادراك متأثراً لا محالة (واما يان) ان الادراكات الجزئية ليست نفس الا نطباع (فسيأتي القول) فيها في علم النفس ثبت ان العلم ليس هو نفس الا نطباع •

(الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها وابطال الباطل منها) (التمثل) لا يخلو اما ان يكون اصراً عديمياً او يكون اصراً ثبوتياً وان كان ثبوتياً فاما ان يكون كيفية عارية عن الاضافة او كيفية مع الاضافة او نفس الاضافة فهذه اتسام اربعة •

(وقد اضطرب كلام الشيخ) في حقيقة العلم غاية الاضطراب فتارة يجعله اصراً عديمياً وذلك عند ما بين ان كون الباري عقلاً وعاقلاً ومعتقلاً لا يقتضي كثرة في ذاته فهناك يفسر العلم بالتجرد عن المادة وهو امر عديم وتارة يجعله عبارة عن الصور المرتبة في الجوهر العاقل المطابقة لماهية المقول وذلك عند ما بين ان تمثل الشيء لذاته ليس الا حضور صورته عنده وايضاً نص على ذلك في النمط الثالث من الاشارات حيث قال ادراك الشيء هو ان يكون حقيقته متمثلة عند المدرك وتارة يجعله مجرد اضافة وذلك عند ما بين

ان

(الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يفسر العلم بها)

ان الثقل البسيط الذي لو اجب الوجود ليس عليه لاجل حصول مورد كثيرة فيه بل لاجل فيضاتها حتى يكون الثقل البسيط كالبدء الخلاق للصور المتصلة في النفس وتارة بمجمله عبارة عن كيفية ذات اخافة الى الشيء الخارجى وذلك عنمايين ان العلم داخل في مقولة الكيف بالذات وفي مقولة المضاف بالعرض (وايضاً) عنمايين ان تغير للعلوم يوجب تغير العلم الذي هو كيفية ذات اضافة واذا صرحت ان الشيخ ذهب في هذا الباب الى كل الانقسام المحتملة فقد صرحت اضطراب رأيه في حقيقته (فتراجع) الى مقولتنا ولنجهد في طلب الحق •

(فنقول) اما القسم الاول وهو ان الثقل ليس امراً سليماً فذلك ظاهر من حيث انه لو جعل سليماً كان اي سلب اتفق هو العلم بل سلب ما يقابله وهو الجهل فلا يخلوا ما ان يكون عبارة عن عدم الجهل البسيط الذي هو عبارة عن عدم العلم فيكون العلم عبارة عن عدم عدم العلم فيكون امراً ثبوتياً ولما ان يكون عبارة عن سلب الجهل للركب لكن لا يلزم من سلب الجهل المركب حصول العلم لا احتمال غلو الجهل فيها •

(فان قيل) لا يخلو عبارة عن سلب الجهل بل عبارة عن سلب المادة ولو احتيا (فنقول) هذا باطل من وجوه ثلاثة •

(الاول) وهو انه بها ان التجرد عن المادة لا يختص بشيء دون شيء آخر اذ من المتع ان يقال الشيء القلاني مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذاك ولا يتمتع ان يقال الشيء القلاني يتقل هذا دون ذلك فالتجرد عن المادة غير متخصص بشيء دون شيء والتقل متخصص بشيء دون شيء فاذا التجرد ليس هو الثقل •

(الثاني) انه ليس علمنا بكون الشيء مجردا عن الوضع والاشارة فلما يكون ذلك الشيء عالما بالاشياء ولاد اخلافي ذلك ومقوما بل بعد العلم بكونه مجردا يبقى الشك في كون ذلك المجرد عالما ام لا ومن المستحيل ان تكون الحقيقة الواحدة مجهولة معلومة دفعة واحدة فثبت ان التعقل منائر للتجرد •

(الثالث) انا نجد من اتحنا ان كوننا عالين حالة متميزة عن سائر الاحوال للدركة من النفس لها خصوصية واخراد عن غيرها واذ لك لا يكون الا اذا كانت تلك الحالة امرائيو تافيت بهذا ان التعقل بهذا لا يمكن ان يكون عبارة عن سلب للمادة او عن سلب شيء آخر •

(واما القسم الثاني) وهو ان يكون عبارة عن حضور صورة للمقول عند العاقل فقد ابطالناه •

(فان قيل) نحن نقول التعقل عبارة عن حضور صورة مجردة عن المادة عند موجود مجرد عن المادة (فنقول) هذا ايضا باطل من وجوه (الاول) انا قد بينا ان الادراك والتعقل عبارة عن حالة ثبوتية فيستحيل ان يكون التجرد عن المادة د اخلافي حقيقة التعقل لان الامر الثبوتى لا يقوم بالسلبى (فيبنى ان يقال) التعقل هو نفس حضور صورة الشيء او حالة اخرى ثبوتية لا تتحقق تلك الحالة الثبوتية الا عند التجرد عن المادة سواء قيل تلك الحالة وحدها هي الادراك او قيل ان المجموع الحاصل من الحضور ومن تلك الحالة هي الادراك والاول قد بطل والثانى يوجب الاعتراف بكون الادراك منائر لنفس الحضور •

(واما القسم الثالث) وهو ان يكون العلم حالة اضافية من غير ان يكون هناك امرا آخر فذلك باطل ايضا لما بينا ان الاضافات لا تحصل الا عند وجود

المضافات ونحن قد نترك ما لا وجود له في الالفاظ .

(واما القسم الرابع) فهو متعين لان يكون هو الحق وذلك لان العلم عبارة عن كيفية ذات اضافة ولكننا لا نشرع في تحقيق ذلك الا بعد الفراغ من ابطال مذهبين فاسدين من الاحوال الفاسدة في حقيقة العلم انشاء الله وحده .

﴿ الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما يتقل الشيء لانما حدها بالمثل ﴾
﴿ الفصل الخامس ﴾

(هذا باطل) من وجوهين (الاول) ان العقل الفعال اما ان يكون شيئا واحدا يبيد عن التكثير او يكون ذا اجزاء واباض والاول يوجب ان يكون المتعدد به لاجل تمثل واحد يتقل جميع المقولات لان المتعدد بالعاقل بجميع المقولات لا بد وان يتقل كل المقولات (والثاني) باطل ايضا لانه ان كان متحد بكماله لم ياذكر فامن كون العاقل لشيء واحد مما لا لجميع المقولات وان كان يتحد ببعضه لا بكماله وجب ان يكون للعقل الفعال بحسب كل مثل يمكن الحصول للانسان جزء لكن التعلقات التي بقوى عليها الانسان غير متناهية فلما قلنا الفعال اجزاء غير متناهية .

(ثم ان كل واحد) من تلك التعلقات يمكن فيه حصول اعداد غير متناهية من لاقس غير متناهية فيكون كل واحد من تلك الاجزاء مركبا من اجزاء نورية غير متناهية فاذا قلنا العقل الفعال امر مركب من اجزاء مختلفة الخقائق غير متناهية لان المقولات المختلفة الماهية غير متناهية ثم كل واحد من تلك المقولات يمكن حصولها للاقس النيرة المتناهية فيكون يتقل زيد مثلا للسواد مثل مثل يتقل عمر وفيجب ان يكون للعقل الفعال بحسبها اجزاء غير متناهية متعددة في النوع فيكون للعقل الفعال اجزاء غير متناهية لامررة واحدة بل مرورا

(الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما يتقل الشيء لانما حدها بالمثل)

غير متناهية ولا مختلفة بالنوع بل متحدة (وهذا) مع ما فيه من الحالات فذلك
المنعادات بالنوع لا تمايز بالماهية ولولزمها بل بالموارض و ذلك بسبب
المادة فالعقل الفاعل مجرد قاهر مؤثر مجردة فهي غير متميزة بالموارض فهي غير
متكثرة فالعقل الفاعل بسيط وقد كان مركباً هذا خلف فالقول باتحاد النفوس
بالعقل الفاعل محال (والثاني) ما ياتي في باب الوحدة ان الاتحاد محال.

❦ الفصل الخامس في ابطال قول من قال ان العقل عبارة عن اتحاد
المعقول بالعامل ❦

(وقد عرفت) بطلان القول بالاتحاد (والذي يخص هذا الموضع) ان من
عقل شيئاً فلوا اتحد به فاذا عقل شيئاً آخر حتى اتحد به فصارت حقيقة حقيقة
المعقول الثاني حينئذ وجب ان لا يبق ما قاعداً للمعقول الاول والا لكان لشيء
الواحد حقيقتان مختلفتان وذلك محال فاذا يلزم ان لا يبق ما قاعداً للاول
عند كونه عاقلاً للثاني وهو محال.

(ثم اعلم) ان الشيخ في جميع كتبه مصر على ابطال الاتحاد الا في كتاب المبدأ
والمعاد فانه صرح هناك بان العقل انما يكون باتحاد العامل بالصورة المنقولة
وذلك عند ما حاول بيان ان واجب الوجود عاقل (قال) الصورة المجردة عن
المادة اذا اتحدت بالعقل بالقوة صيرته عقلاً بالعقل لان العقل بالعمل يكون
منفصلاً عنها بالذات اتصال مادة الاجسام عن صورها فانه لو كان منفصلاً
بالذات منها لكان العقل بالعقل اما ان تكون هذه الصورة والعقل
بالقوة التي حصلت هذه الصورة فيها او مجموعها ولا يجوز ان يكون العقل
بالقوة هو العقل بالاتصال لحصوله لانه لا يتخلو ذات العقل بالقوة اما ان تعقل
تلك الصورة او لا تعقلها فان كانت لا تعقل تلك الصورة فلم تخرج بعد الى العمل

(العقل الخامس في ابطال قول من قال ان العقل عبارة عن اتحاد المعقول بالعامل)

وان كانت تعقلها فلما ان يكون لاجل صورة اخرى فيها فيلزم التسلسل
واما ان تعقلها بوجودها (فاما على الاطلاق) فيكون كل شيء حصلت له تلك
الصورة عقلا لكنها حاصلة للمادة وعوارضها فلها موجودة في الاعيان فتكون
المادة وعوارضها عاقلة لتلك الصورة هذا خلف (واما لا على الاطلاق)
ولكن لانها موجودة لشيء من شأنه ان يعقل فيشذ اما ان يكون معنى ان
يعقل نفس وجودها فيكون كانه قال لانها موجودة لشيء من شأنه ان يوجد
له واما ان يكون انت يعقل مناه من اثر النفس وجود هذه الصورة
وقد فرض هاهنا ان التعقل نفس وجود هذه الصورة له هذا خلف فاذا
ليس العقل بالقوة هو العقل بالتسل الا ان يوضع الحال بينهما حال المادة
والصورة المذكورتين •

(ولا يجوز) ان يكون العقل بالتعقل هاهنا هو نفس تلك الصورة فيكون
العقل بالقوة لم يخرج الى الفعل لانه ليس هذه الصورة تسببا بل قابلا لها ووضع
العقل بالتعقل هذه الصورة كسبها فيكون العقل بالقوة ليس عقلا بالتعقل بل
موضوعا له فيكون عقلا بالقوة ولا يكون عقلا بالتعقل لان الذي بالقوة
لا يخرج الى الفعل قط والذي بالتعقل فهو دائما كذلك •

(ولا يجوز) ان يكون العقل بالتعقل مجموعها لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك
المجموع يعقل ذاته او جزءا من ذاته او شيئا خارجا عن ذاته فان عقل شيئا خارجا
فهو يعقله بآب يعقل صورته فالكلام في تلك الصورة كالكلام في الاول
وتسلسل (وايضاً) فلان هذه الصورة ليست هي التي كلامنا فيها •

(ولا يجوز) ان يعقل اجزاء ذاته لانه اما ان يعقل الجزء الذي كالمادة
او الذي كالصورة او كليهما وكل واحد من تلك الاقسام اما ان يعقله بالجزء الذي

هو كالمادة أو الجزء الذي هو كالصورة والاقسام باطلة بأسرها فان كانت المادة تعقل نفسها لكان ذلك الجزء عاقلاً لذاته ومعقولاً بذاته ولا منفعة للجزء الذي هو كالصورة في هذا الباب وان كانت المادة تعقل الصورة عاد الكلام المذكور من ان تعقلها لمصولها لما على الاطلاق اولاً لأنها حصلت لشيء من شأنه ان يعقل وقد اطلناهما وان كانت الصورة تعقل نفسها كانت عاقلة ومعقولة بذاتها او كانت تعقل المادة فكانت الصورة مبدأً للقوة والمادة مبدأً للفعل وهو باطل وان كان الجزء ان يعقلان المادة كانت حقيقة المادة حالة في الجزئين فهي اكبر من ذاتها هذا خلف (وكذلك) القول في جانب الصورة وكذلك ان فرض انه يعقل كل جزء بكل جزء فقد بطلت الاقسام الثلاثة وصح ان الصورة العقلية ليست نسبتها الى العقل نسبة الصورة الطبيعية الى المحيول بل هي اذا حلت العقل بالقوة اتحد ذاتا هما شيئاً واحداً فلم يكن قابل ولا مقبول متميزاً للذات فيكون حيثذا العقل بالفعل بالحقيقة هو الصورة المجردة •

(والجواب) ان الحق من هذه الاقسام هو الاول وهو ان العقل بالفعل هو العقل بالقوة عند حلول الصورة المجردة فيه •

(وقوله) العقل بالقوة يعقل تلك الصورة لاجل حضورها فيه كيف ما كان اولاً لاجل حضورها في شيء من شأنه ان يعقل (فتقول) الحق هو الاخير وهو انه يعقل تلك الصورة لأنها حلت في شيء من شأنه ان يعقل •

(وقوله) تقدير هذا الكلام انه انما عطلها لانها حلت في شيء من شأنه ان يعقل فيه شيء (فهذا) انما يلزم اذا قلنا ان العقل هو نفس حضور صورة المعقول ولنا قول بذلك بل الحق شيء آخر نوضحه الآن •

هو الفصل

﴿ الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم ﴾

﴿ فنقول ﴾ العلم والادراك والشعور حالة اضافية وهي لا يوجد الا عند وجود المضافين فان كان المقول هو ذات العاقل استحال من ذلك العاقل ان يقل ذلك المقول الا عند وجوده فلا جرم لا حاجة الى لرسم صورة اخرى منه فيه بل نحصل لذاته من حيث هو عاقل اضافة الى ذاته من حيث هو مقول وتلك الاضافة هي التعقل .

﴿ واما ان كان ﴾ المقول غير العاقل امكن لذلك العاقل من حيث هو هو ان يقل ذلك المقول من حيث هو هو حال كون ذلك المقول معد وما في الخارج فلا بد من ارسام صورة اخرى من ذلك المقول في العاقل لتتفق النسبة المضافة بالعاقلية بينهما وعلى هذه القاعدة استمرت الاصول المثبتة بالدلالة فان الحجة لما قامت على انه لا بد من الصورة المطبوعة لا جرم اثباتها ولما قامت الحجة على ان العلم ليس هو نفس ذلك الا طباع لا جرم اثبات اضافة ائدة على تلك الصورة الحاضرة ولما حصرتنا الاقسام وابطلنا ما سوى هذا القسم تبين ان يكون الحق هو ذلك .

﴿ ومما يريده تحقيقا ﴾ ان التقسيم الذي ذكره الشيخ في اثبات اتحاد المقول بالعاقل تقسيم حاصر ولولم قل ان التعقل زائد على مجرد الحضور كان القول بالاتحاد لازما لا محيص عنه لكن القول بالاتحاد باطل فالتقول بان التعقل زائد على نفس الحضور حق وهو المطلوب فثبت ان الحق ما اخترناه في هذا الموضع .

﴿ الفصل السابع في تحديد العلم ﴾

﴿ يشبه ان يكون ﴾ تعريفه بالحد والرسم محتجا لانه هو الحاكم بامتيار

كل شيء مما عداه فكيف لا يميزه عن غيره ولأن كل ما يعرف به العلم فالعلم يعرف منه لأنه حالة تسانية يجدها الحى من قه ابدان غير ليس ولا اشتباه وما هذا شأنه يتقرر تعريفه •

(ومما يدل على انه غنى عن التعريف ان كل من عرف شيئا يمكنه ان يعرف كونه عارفاً بذلك الشيء من غير برهان ونظرو العلم بكونه عالم بشيء عبارة عن العلم بانصاف ذاته بالعلم والتم بانصاف امره باسم يستدعى العلم بكل واحد من الا صرين احدى الموصوف والصفة فلو كانت العلم بحقيقة العلم مكتسبا لاستعمال ان العلم كونه عالمين بالشيء الا بنظر واستدلال ولما لم يكن كذلك ثبت ان العلم بحقيقة العلم غنى عن الكسب والتعريف •

الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول الصورة في المادة •

(وذلك) من وجوه ثمة (الاول) ان الصور المادية مبنية فان المتشكل بشكل معين يتشبع عليه ان يتشكل بشكل آخر مع الشكل الاول واما الصور العقلية فهي متساوية فان النفس الخالية من جميع العلوم يكون تصور هالشيء من الحقائق شاقا شديدا وكلما ازداد علمها بالا شياء ازداد استعدادها للباقي •

(الثاني) ان الصور المادية لا يحمل العظيم منها في المادة الصغيرة واما الصور النفسانية فقبول النفس منها للعظيم والصغير متساو ولذلك تقدر النفس على تخيل السماوات والا رطبين رجيل من زمرد وبجر من زبيق والسبب فيه ان ما لا مقدار له في ذاته بل لغيره فنسبته الى جميع المقادير نسبة واحد ولا يستبعد اصحاب الشيخ ذلك فان هذا هو الذي يخرج به الشيخ في ان المادة تحمل المقادير المختلفة •

(الثالث)

الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول الصور في المادة

(الثالث) ان الكيفية الضعيفة تسمى عند حصول الكيفية القوية في المادة بخلاف الصور النفسانية والعقلية فان القوي لا يزال الضعيف •

(الرابع) ان الكيفيات المادية تحس بالحواس واما الكيفيات العقلية فليست كذلك ولذلك قبل النار العقلية لا تحرق و الثلج العقلي لا يبرد (وبالجملة) فالعقل لا يحكم بانها حين ما تكون في العقل محرقة او مبردة بل على انها امور متى وجدت في الامكان كانت محرقة او مبردة •

(الخامس) ان الصور العقلية بعد حصولها لا يجب زوالها ولو زالت فلا يحتاج في استرجاعها الى تجشم كسب جديد بخلاف الصور المادية فانها واجبة الزوال لاستحالة بقاء القوى الجسمانية ابدًا واذا زالت احتيج في استرجاعها الى مثل السبب الاول وهما هنا فروق اخر ذفينا ذكرناه كناية •

﴿ الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية ﴾

(لاشك) ان وتويع اسم الانسان على زيد ومحمد وليس بالاشترك الانفكي الصرف بل على سبيل الاشتراك المنوي وذلك المشترك لا بد وان لا يدخل في مفهومه طول معين وهيئة معينة وشكل معين والالم يكن مشتركاً بين الاشخاص ذوات الاعراض المختلفة •

(واذا ثبت ذلك) فنقول ان الصورة العقلية اذا استحضرت ذلك المشترك بحيث يكون مجرداً عن جميع الموارض والخواص الثرية الخارجية فتكون تلك الصورة كلية وهي وان كانت في نفسها شيئاً واحداً الا انه لا يختلف نسبتها الى اي واحد واحد من الناس بل اي واحد من اشخاص الناس حضرت صورته في الخيال ثم انتزع العقل مجرد مناه عن الموارض حصل في العقل تلك الصورة بينها واذا سبق واحد فتأثرت النفس منه

(الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية)

بدلك الاثر لم يكن لما خلاه تأثير جديد الا بحكم هذا الجواز ولو كانت بدل احد هذه المؤثرات شيء غير مجانس لمثله فرس او ثور لسكان الاثر غير هذا الاثر فاذا آلمنى يكون الصورة العقلية مشتركة فيها ما ذكرناه.

(ثم ان تلك الصورة النفسانية) هيئة جزئية في نفس جزئية فهي احد اشخاص التصورات وكما ان الشيء الواحد باعتبارات مختلفة يكون عاماً وخاصاً فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً فمن حيث ان هذه الصورة صورة ما في النفس فهي جزئية وهي من حيث انها مشتركة فيها الاشتراك المذكور فهي كلية ولا تناقض بين الا مبررين لانه ليس يتمنع ان تعرض للذات الواحدة شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة في الكثرة لا يمكن الا بالاضافة فقط واذا كانت الاضافة لكثرة الى كثرة لم تكن هناك شركة فاذا يجب ان تكون اضافات كثيرة للذات واحدة بالعدد وهذه وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهي بالقياس الى النفس الجزئية التي انطبعت فيها جزئية ولان الاخص كثيرة بالعدد فيجوز ان تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي هي بها شخصية ثم يكون لها مقول آخر كلي هو بالقياس اليها كهي بالقياس الى ما هي في الخارج وتتميز احدها عن الاخرى بان كلية احدها بالنسبة الى امور في النفس وكلية الاخرى بالنسبة الى امور في الخارج ثم هي ايضا شخصية على ما قلنا ولان في قوة النفس ان تغفل وتغفل انها عقلت وتغفل انها عقلت وان تركبت اضافات في اضافات الى غير النهاية لكنها تكون بالقوة لا بالفعل لانه ليس يلزم النفس اذا عقلت شيئا ان تكون تغفل بالفعل الا امور التي يلزمها عن قريب فضلا عما في البعيد مثل مزاج اعداد باعداد لانهاية لها بالتضيق فانه

ليس يلزم النفس في حالة واحدة ان تغفل ذلك كله وهذا في النفوس الناطقة سهل لكن في العقول المجردة التي كل ما يمكن لها فيجب حصولها بالفعل مشكل لان هذه الدرجات غير متناهية في كل واحد من المعلومات النيرة المتناهية وهي مترتبة فتكون هناك طل ومعلومات لانهاية لها لاسرة واحدة بل سرارا غير متناهية ولكن لها بداية واول (وبالجمله) فالبرهان قائم على وجوب البداية للامور المترتبة ولم يتم على وجوب النهاية لها •

(الفصل العاشر في بيان انواع التعللات)

(قالوا) انواع التعللات ثلاثة (الاول) ان تكون بالقوة وذلك عندما لا تكون حاصلة بالفعل ولكن النفس تقوى على استحضارها واكتسابها (ومرتبة القوة) مختلفة فقد تكون قريبة الى الفعل وقد تكون بعيدة عنه • (الثاني) ان تكون حاصلة بالفعل التام على سبيل التفصيل ويكون كأنه ينظر الى جميع مراتب ذلك المعلوم وجزائه •

(الثالث) ان تكون حاصلة بالفعل لكن لا على سبيل التفصيل بل على الوجه البسيط وهذا كن يكون عالما بمسئلة فاذاسئل عنها فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة واحدة ولكن لا على التفصيل فان التفصيل انما يحصل عند شروعه في بيان ذلك واما في اول الامر فانه يحصل العلم بذلك الجواب دفعة واحدة ولا يمكن ان يقال ان علمه بذلك الجواب في تلك الالة علم بالقوة لا بالفعل لان الانسان يجد من نفسه تفرقة بديهية بين الحالتين فانه قبل سماعه لتلك المسئلة كان عالما بها بالقوة وبعد سماعه لها ما بقي كما كان بل حصل في ذهنه شعور وعلم لم يكن حاصل قبل ذلك •

(فان اصرمعاند) وزعم ان مراتب القوة مختلفة بالقرب والبعد فقل

التفاوت ما هنا يسبب ان علمه قبل السؤال كان بالقوة البعيدة وبعد سماعه
لذلك السؤال صار بالقوة القريبة (فنقول) له لا شك انه بعد سماعه
لذلك السؤال صار عالما على سبيل التفصيل بانه قادر على الجواب عن ذلك
السؤال والعلم باضافة شيء الى شيء متوقف على العلم بكل المضافين فلو لا علمه
بحقيقة ذلك الجواب لما لمكن ان يعلم اقتداره على ذلك الجواب فثبت
بهذا انه عالم بحقيقة ذلك الجواب وان ذلك العلم حاصل له بالفعل لكن
لا على التفصيل بل على الوجه البسيط (هذا غاية ما يقولون) وليس الامر
ههنا كما يقولون بل العلم اما ان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل على
سبيل التفصيل •

(واما القسم الثالث) وهو البسيط فهو عندي باطل فان العلم عند م عبارة
عن حضور صورة المقول في العاقل فهذا العقل البسيط ان كانت صورة
واحدة مطابقة في الحقيقة لأمور كثيرة فذلك باطل اذ الصورة العقلية
الواحدة لو كانت مطابقة لأمور كثيرة لكانت مساوية في الماهية لتلك
الأمور المختلفة في الحقيقة فتكون لتلك الصورة حقائق مختلفة فلا تكون
الصورة الواحدة صورة واحدة هذا خلف •

(فان قيل) ان لهذا العقل البسيط صوراً مختلفة بحسب اختلاف المقولات
(فنقول) العلم التفصيلي بتلك المعلومات حاصل اذ لا معنى للعلم التفصيلي
الا ذلك فثبت ان ما يقولونه بعيد عن التحصيل فلو علم ارادوا بهذا العقل
البسيط ان تكون صور المعلومات تحصل دفعة واحدة و ارادوا بهذا العقل
التفصيلي ان تكون صور المعلومات تحضر على ترتيب زمني واحدا بعد واحد
فان ارادوا به ذلك فهو صحيح ولا منازعة فيه منهم ولا يمكنه لا يكون هذا

مرتبة متوسطة بين القوة المحضة والفعل المحض الذي يكون على التفصيل بل حاصله راجع الى ان المعلوم قد يجتمع في زمان واحد وقد لا يجتمع بل يتوالى ويتعاقب •

(واما على الوجه) الذي اخترناه من ان العلم حالة اضافية فبطلان ماقلوه ظاهر ايضا لان الاضافة الى احد الشئين غير الاضافة الى غيره فاذا تعددت الاضافات فقد حملت تلك المعلوم على التفصيل فانه لا معنى لحصولها على سبيل التفصيل الا ذلك (فاما ماقلوه) من ان علمه بقدرته على الجواب متضمن للعلم بالجواب (فقول) انه في تلك الحالة عالم باقتداره على شيء دافع لذلك السؤال واما حقيقة ذلك الشيء فهو غير عالم بها ولذلك الجواب حقيقة وماهية وله لازم وهو كونه دافعا لذلك السؤال فالحقيقة مجبولة واللازم على التفصيل معلوم (وهذا) كما انا اذا عرفنا من النفس انه شيء محرك للبدن فكونها محركا للبدن لازم من لوازمها وهو معلوم على التفصيل وان كانت حقيقة مجبولة الى ان يعرف ذلك بطريق آخر ثبت ان ماقلوه باطل (ويخرج) من الدليل الذي ذكرناه فساد ان يكون العلم الواحد علما بمعلومات كثيرة •

﴿ الفصل الحادي عشر في بيان ان العلم عرض ﴾

(اما البرهان عليه) فظاهر لانه موجود في شيء لا يجزم منه ولا يصح قوله دون ما هو فيه •

(ولكن فيه شك قوي) وهو ان العلم عبارة عن الصورة المطابقة للمعلوم المرتسم في العالم فاذا كان المعلوم ذاتا قائمة بنفسها فالعلم به يكون مطابقا له وداخلا في نوعه والشيء انما يشاكل غيره في طبيعته النوعية لو كان مشاكلا له في جنسه لكن الجوهر مقول على ما تحت قول الجنس فاذا كانت الصورة العقلية

جوهراً ولا شيء من الجواهر يعرض فذلك الصورة العقلية ليست بمرض •
 (والجواب عنه) ما ينشأ فيما سلف أن جوهرية الجواهر ليست لأجل كون
 الشيء موجوداً في موضوع والألكان الشك في وجوده لا واجب لعدم العلم
 بكون ذلك الموجود لا في موضوع في الحال موجباً للشك في جوهرية بل
 الجوهرية إنما كانت لأجل أنها ماهية متى وجدت في الأعيان كانت لا في
 موضوع ولا شك أن الصورة العقلية كذلك فإنها ماهية إذا وجدت كانت
 لا في موضوع وأوتها في الحال في الموضوع لا ينافي كونها بحال إذا وجدت
 في الأعيان كانت لا في موضوع (كما إذا قلنا) للمناطيس هو الذي يجذب
 الحديد عند قربه منه فهذا يصدق عليه وإن لم يكن جاذباً له في حال عدم وجوده
 له فكذلك هاهنا (ويبقى أن يقال) فيشذ يترجم أن تكون تلك الصورة
 جوهراً وعرضاً مما لو أنكر عندنا أن يكون الشيء الواحد جوهراً وعرضاً
 في الأعيان فاما أن يكون باعتبار وجوده الذهني عرضاً وباعتبار ماهيته جوهراً
 فذلك ليس بمتنكر •

(ويبقى) شك آخر وهو أن تلك الصورة صورة موجودة في نفس جزئية
 فلها وجود في الأعيان فإذا أُلشئ من حيث هو في الذهن له وجود في العين
 فهو عرض وجوهراً باعتبار وجوده البيني (فنقول) لا شك أن تلك الماهية
 من حيث أنها موجودة في نفس جزئية فهي من الموجودات العينية ولكنها تعني
 بالموجود العيني أن تكون الماهية بحيث ترتب عليها لوازمها فإن السواد إذا
 كان موجوداً في العين كان من شأنه قبض البصر والحرارة العينية من شأنها
 التسخين ولكن متى حصلت في النفس لم ترتب عليها هذه اللوازم والأول
 نسبه وجوداً عينياً والثاني وجوداً ذهنياً والاشكال بدياق •

(الفصل الثاني عشر في تحقيق كون الشيء عقلا وعاقلا ومقولاً)

﴿ الفصل الثاني عشر في تحقيق كون الشيء عقلا وعاقلا ومقولاً ﴾

(ان الظاهريين) لما استحسنوا هذا الكلام المائل الشرى ظنوا ان المائل لا بد وان يتحد بالمقول سواء عقل ذاته او عقل غيره لكن المدققين لما عرفوا فساد القول بالاتحاد زعموا ان الشيء اذا عقل ذاته فهناك العقل والمقول والمائل واحد .

(وانا نقول) الشيء اذا عقل ذاته فلا شك ان الذات الموصوفة بالمعقولة هي عينها الذات الموصوفة بالمقولة لكن وصف المعقولة ليس بعينه وصف المقولة والذي يدل عليه ان كل ما كان عبارة عن حقيقة الشيء او عما يكون جزءاً من حقيقته استعمال تصور احدهما مع الذهول عن الآخر ونحن يمكننا ان نحكم على الشيء بكونه مقولاً وان لم نحكم بكونه عاقلاً وايضا يمكننا ان نحكم بكون الشيء عاقلاً وان لم نحكم بكونه مقولاً فاذا المعقولة والمقولة وصفان متغايران وقد بينا انهما امران ثبوتيات فاذا المعقولة والمقولة امران ثبوتيان متغايران .

(فان قيل) لا يمكننا ان تصور كون الشيء عاقلاً لذاته الا اذا حكمنا بانه مقول لذاته وكذلك بالعكس ففرقنا ان المعقولة والمقولة هناك واحدة (فنقول) ان المعقولة حقيقة والمقولة حقيقة فلو كان مرجع كلاهما الى الاخرى لكانت متى ثبت احدهما ثبت الاخرى وكان لا يثبت في كون الشيء عاقلاً الا اذا ثبت كونه مقولاً وبالعكس كما انه لما كانت مرجع الانسان والبشر الى ماهية واحدة حتى كانا اسمين لمسمى واحد لا جرم حتى ثبت المفهوم من احدهما فذلك هو المفهوم من الآخر والانسان لما كان متقوماً بالحيوان استعمال ان نقل ماهية الانسان الا اذا عكنا ماهية الحيوان اولاً ولما امكنا

لن فهم ماهية العاقبة عند الذهول عن المقولية وكذلك بالعكس عرفنا ان ماهية العاقبة متأثرة قلهاية المقولية واذ اثبتت تأثير الصفتين ثبت تأثيرهما عند ما يكون الماثل والمقول واحد الان الصفتين اذا ثبتت تأثيرهما في ماهيتهما في موضع ثبتت تأثيرهما في كل الواضع فالسواد اذا كان مخالفاً للمركبة في الماهية كانت تلك المخالفة حاصلة في كل الواضع •

(فما قوله) انه يستحيل ان يعقل من الشيء كونه عاقلاً لذاته الا اذا عقل منه كونه مقولاً لذاته (نقول) ان هذه الملازمة لا تنع من اختلاف المعلومين فان العلم بالاجوبة يلزم العلم بالبنوة وان كان المعلومان مختلفين في ماهيتهما (ارأيت) لو فرضنا كون الشيء متحركاً لذاته متحركاً لذاته فالعلم بالحركة والمحركة هناك متلازم مع انه لا يلزم ان يكون مفهوم الحركة هو عينه مفهوم المتحركة فظهر ان كون الشيء عاقلاً لا يذير كونه مقولاً نعم الذات التي عرضت لها احدى الصفتين هي عينها قد عرضت لها الصفة الاخرى (واما ان كونه عاقلاً يذير كونه عاقلاً ومقولاً فهو اظهر لا نقاد نرف من الشيء انه عاقل لذاته ومقول لذاته وان كنا نشك ان ذاته هل هي ذلك التمثل او متأثر له وذلك يدل على المذابة •

(وايضاً) فقد اثبتنا البرهان على ان التمثل حالة اضافية وذلك يوجب كونها متأثرة للذات (نم القوم لما اعتقدوا) ان التمثل هو مجرد الحضور ثم عرفوا انه لا يمكن ان يحضر عند الذات منها صورة اخرى زعموا ان وجود تلك الذات هو التمثل •

(واما نحن فلما بينا) انه حالة اضافية لا جرم حكماً بان العاقبة صفة متأثرة للذات العاقلة بل نجعل هذا مبدأ البرهان القوي على صحة ما اخترناه (فتقول)

(فنقول) ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته والا لكانت حقيقة الادراك هي حقيقة ذاته وحقيقة ذاته هي حقيقة الادراك وكان لا يثبت احدهما الا والآخريات لكن التالى باطل فالمقدم باطل فثبت ان ادراك الشيء لذاته زائد على ذاته وذلك الزائد يستحيل ان يكون صورة مطابقة لذاته بالبرهان المشهور فهو اذاً امر غير مطابق لذاته وذلك الغير المطابق ان كان له نسبة واطافة الى ذاته فذاته انما صارت معلومة لاجل تلك النسبة والعلم والادراك والشعور هو تلك النسبة وان لم تكن له اليه نسبة وتلك الصورة غير مطابقة له ولا مساوية في الماهية لم يصرد ذلك الشيء معلوماً اصلاً لان حقيقته غير حاضرة ولا للذهن اليه نسبة فالذهن منقطع الاختصاص بالنسبة اليه فيستحيل ان يصير معلوماً (فهذا يرهان قاطع) على ان العلم حالة نسبية .

﴿ الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته ﴾

(ومما يجب البحث عنه) سواء قلنا ان الادراك حالة اضافية او قلنا انه عبارة عن تمثيل صورة المدرك في المدرك ان الشيء كيف يعلم ذاته فان العلم لو كان امراً انسياً بالنسبة انما تتحقق بين الشيئين فالشيء الواحد لا يضاف الى نفسه فلا يكون عالماً بذاته وان قلنا انه عبارة عن التمثيل فالشيء انما يتمثل بغيره . واما بنفسه فذلك غير مقبول .

(قال الشيخ) كون الشيء معقولاً هو ان يكون ماهيته المجردة عند شيء وهو اهم من كونها عند شيء . من اثر لها فان الكون عند الشيء اهم في المفهوم من الكون عند شيء من اثر .

(ولتأمل ان يقول) هذا هو محل الاشكال بينه فان الخصم يقول الكون عند الشيء حالة اضافية وهي لا تمثل الا بين الشيئين (ارايت) ان قلنا لو قال

﴿ الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته ﴾

المحركية اعم من المحركية للغير فيلزم صحة كونه الشيء محركا لذاته وكذلك
الوجدانية اعم من الوجدانية للغير فيلزم صحة كونه الشيء موجودا لذاته هل
يقبل ذلك منه وهل يحكم بصحة قوله فان كان ذلك باطلا فكذلك ماهنا
(وقال بعضهم) العلم من جملة الامور الاضافية والذات الواحدة اذا اخذت
باعتبار صفتين كان ذلك نازلا منزلة الذاتين فيما يرجع الى صحة تحقق الاضافة
فالذات من حيث انها عالمة مخالفة من حيث انها معلومة فلا جرم يصح تحقق
الاصافة للذات الواحدة عند تباين هاتين الجهتين.

(ولقائل ان يقول) الجهتان اللتان باعتبارهما يصح تحقق الاضافة لابد من
تقدمهما بالذات على تحقق تلك الاضافة وكون الشيء عالما ومعلوما وصفا
اضافيا يتفرعان على تحقق العلم فانه ما لم يحصل العلم لا يحصل للذات وصف
العالية ولا للمعلوم وصف المعلومية فاذا وصف العاليية والمعلومية متأخران
بالذات عن ثبوت العلم والعلم وصف اضافي متأخر عن الجهتين اللتين باعتبارهما
يصح عرض تلك الاضافة فلوان نيناك الجهتين هما العالية والمعلومية فيلزم
تاخرهما عن نفسيهما بدرجتين وذلك محال.

(قال الشيخ في المباحثات) لسكل شخص حقيقة وشخصية وتلك الشخصية
زائدة ابدا على الماهية على ما مضى ثم ان كانت الحقيقة مقتضية لتلك الشخصية
كان ذلك النوع في ذلك الشخص والا وعت العكس في ذلك ولا شك ان
تلك الحقيقة منازرة للمجموع الحاصل من تلك الحقيقة وتلك الشخصية ولما
تحقق هذا القدر من المنايرة كفي ذلك في حصول الاضافة فتكون لتلك
الحقيقة من حيث هي اضافة العاليية الى ذلك المجموع ولذلك المجموع
الاضافة المعلومية الى تلك الحقيقة (وهذا) احسن ما يمكن ذكره في هذا الموضع.

(فان

(فان قيل) وجود الشيء متقدم بالذات على اضافته الى غيره فاذا اضافة حقيقة الشخص الى ذلك الشخص بعد وجود حقيقة الشخص استحسنت وجوده بعد شخصيته فاذا آتاك الحقيقة لا تنضاف الى ذلك الشخص الا بعد شخصيتها فاذا الشخص هو المضاف الى الشخص فتكون الاضافة حاصلة للذات الواحدة من جهة واحدة •

(فقول) نساعد على ان الحقيقة لا تنضاف الا بعد الوجود لكن لا نساعد على ان الوجود بعد الشخص بل الشخص بعد الوجود فان الشخص ثبت ووصف لذلك الشيء ووجود الوصف متأخر عن وجود الموصوف •

(وللسائل ان يعود) فيقول ان الشيء انما يكون موجودا اذا كان متميزا عن غيره منفردا بذاته ويكون بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة عقلية او حسية وما لم يكن كذلك لم يكن موجودا فاذا الشخص متقدم على الوجود •

(واما قولكم) بان الشخص وصف بوجوده متأخر عن وجود الموصوف (فقول) هذا باطل بالوجود فانه وصف يوقى وهو زائد على الماهية فان كان ثبوته متأخرا عن ثبوت الموصوف فالماهية موجودة قبل وجودها ثم الكلام في ذلك الوجود كالكلام في الاول وذلك يوجب التسلسل وان كان مروطها غير مشروط بثبوت الماهية فقد بطل قولكم بان ثبوت الموصوف متقدم على ثبوت الصفة •

(فقول في حله) الشيء يجب ان يكون متميزا عن غيره حتى يكون موجودا لكن لا على انه يصير متميزا ثم يصير موجودا لان التميز لا يكون الا بعد الوجود والا فيكون قبل الوجود تميز فتكون الاشياء الممدومة بعضها متميزا عن البعض فيكون الممدوم موجودا هذا خلف ولكن على ان

يصير موجودا أولا اولية بالذات لا بالزمان ثم يصير متميزا •

(او نقول) بان الوجود والتميز ليس لا عددهما على الآخر مزية في التقسم الذاتي والسبق الطبيعي (وعلى هذه المساعدة يتم الكلام المذكور) لانه وان كان الشخص مقارنا للوجود لكن تميز الحقيقة الموجودة اضافة الى ذلك الشخص فلا يكون للشخصية تقدم واعتبار في صحة انصاف الحقيقة للوجود الى ذلك الشخص فلا يلزم عروض الاضافة باعتبار واحد لذات واحدة •

(واما الشك الثاني) فقد حللناه في اول الكتاب وهو ان مالا يوجد لا يوجد له غير • فهذا ما نقوله في هذا الباب •

﴿ الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات ﴾

(الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات)

(حكم ان ذهن بشيء على شيء ما ان يكون جازما ولا يكون فان كان جازما فاما ان يكون مطابقا لله محكوم عليه ولا يكون فان كان مطابقا فاما ان يكون لموجب او لا يكون فان كان لموجب فاما ان يكون لموجب حسييا او عقليا او احدهما كبا منهما فان كان حسييا فهو العلوم الحاصلة بواسطة الحواس الخمس وان كان عقليا فاما ان يكون لموجب مجرد تصور طرفي المسئلة وهما الموضوع والمعمول او لا بد من شيء آخر (والا ول) هو الاوليات وهو كالعالم بان الشيء الواحد لا يخلو عن النقي والاثبات فان مجرد تصور مفردات عددا متضدية يقتضي ذلك الحكم (والثاني) هو النظريات كالعالم بان العالم محدث والا له قديم فان مجرد تصور العالم والمحدث لا يقتضي ذلك الحكم بل لا بد من امور اخر (واما ان كان) الموجب حسيا كبا من الحس والعقل (فاما ان يكون) من السمع والعقل وهو العلم الحاصل بمجرد الاخبار

المتواترة (واما ان يكون) من البصر والعقل وهو الهربيات والحدسيات
(هذا كله) اذا كان الحكم الجازم المطابق لموجب (واما الذي) لا يكون
لموجب فهو اعتقاد المقلد وقد يسمى غلطا (واما الذي) يكون جازما ولا يكون
مطابقا فهو الجهل المركب والذي لا يكون جازما فالتردد فيه اما على السواء
اولا على السواء فالذي على السواء فهو الشك والذي لا على السواء فالراجح
هو الظن والمرجوح هو الزعم (ونعم القول) في اقسام الظن سيأتي في
فصل آخر.

(الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولى)

في الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولى
(اعلم) ان النفس لاشك في كونها مستعدة للاتقاش بصور الموجودات
لكن الاستعداد اللازم لوجودها الحاصل لها في اول الامر غير كاف ولاتام
فان ذلك الاستعداد لو كان تاما وقد ثبت ان التفاضل لتلك التعملات والعلوم
عام الفيض لا تخصص افاضته بوقت دون وقت لامر عائد اليه بل لما يسود
الى القوابل والمستعدات وجب ان تكون تلك التعملات والمعارف حاصلة
لها في اول الامر وان لا توجد النفس خالية من شيء منها واذ ليس الامر على
هذا الوجه طمنا ان الاستعداد المصاحب لها في اول الفطرة غير كاف في
فيضان تلك التعملات عليها من مبادئها فاذا لا بد من زيادة استعداد لها حتى
تحدث لها تلك الصور وتلك الزيادة امر حادث فلا بد له من سبب حادث
لما عرفت ان كل حادث فلحادث آخر قبله وليس ذلك الا الاحساس
بالجزئيات فان الاحساس بها سبب لتب النفس لمشاركات تلك الامور
المحسوسة ومبايناتها وذلك سبب لا تقا ش النفس بالتصورات الكلية
الهمردة عن العوارض المادية ولواحقها والشعور بما لها من الذاتيات والعرضيات

لازمة كانت او مفارقة بطيئة الزوال كانت اوسريعة الزوال فالنفس تتنعم
بالحسن في اكتسابها للتصورات من هذا الوجه (ثم اذا حصلت) التصورات
الثابتة في النفس فلا بد وان تقع للبعض الى البعض نسبة بالمحوولية والموضوعية
فما كان من المحمولات محولا على موضوع معين لذاته وحيث لا يتوسط امر
ثالث فلا بد وان يكون حكم العقل بثبوته له غير معروف على شعوره بتوسط
اذا لو كان حكم العقل بذلك التوسط لشيء ثالث مع انه في نفسه ليس لتوسط
شيء ثالث كان حكم العقل غير مطابق لما عليه الشيء في نفسه فلا يكون حكم
العقل في ذلك صادقا فاذا لا بد وان يكون حكم العقل بذلك لا توسط شيء
ثالث فيكون ثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع ثبوتا اوليا فان كل
ما يثبته لاجل متوسط لم يكن حكم العقل بذلك الثبوت اوليا بل ثانيا وثالثا
لحكمه بثبوت ذلك المتوسط لذلك الموضوع فاما ان يكون ثبوته لموضوعه
في الوجودين اعني الخارج والذهن لا توسط كان ثبوته له اوليا فلا جرم
تسمى امثال هذه قضايا اولية (فهذا هو) تحقيق القول في العلوم الاولى.

(واما الذي) يقال بعد ذلك من ان الاول ما يستحيل ونحو المنازعة فيه
وان الانسان يجب ان يفرض نفسه خالية من جميع الماديات والذاتيات ثم
يفرض على نفسه تلك القضية فان وجدها مبادرة وسارعة الى التصديق بها
فهي القضية الاولى والا فلا فكل ذلك يجري مجرى تعريف الاول
بالرسوم فاما تعريفه بالحد الحقيقي الكاشف عن ماهيته فاذا ذكرناه واما اذا
لم تقع بين تلك الصورة العقلية هذه المناسبة بان يحمل البعض على البعض
جملا اوليا فحيث تنعم بالحواس في اكتساب التصديقات من وجوه ثلاثة
فانها تارة تنعم بحس البصر مثل جز منا بوجود الالوان وتارة تنعم

بمحس اللمس مثل جزمنا بحرارة النار وتارة تنفع بمحس الذوق والشم (وعلى الجملة) تنفع بالحواس بأدراك محسوسات وتارة تستعين بها مع شركة من القياس وذلك في المحربات وتارة تنفع بالسمع مثل الجزم الحاصل بموجب الاخبار المتواترة فهذه هي الجهات التي تنفع النفس منها بالحس (ثم بعد) حصول هذه التصورات والتصديقات المكتسبة بمحس الحس تستقل بذاتها وتنفرد بنفسها وتقوى على مزج بعضها ببعض واستيلاء النتائج منها الى غير النهاية ولا تكون بحاجة الى معاودة الحس بل ربما صارت الحواس صادرة لها من احكامها وقضاياها فان حكم العقل فيما ليس بمحسوس يكون مع منازعة من الوم والخيال.

الفصل السادس عشر في ان القوة العاطلة كيف تقوى على توحيد الكبير وتكثير الواحد

(اما قوتها) على توحيد الكثير فن وجهين (الاول) بالتحليل لانها اذا حذفت من الاشخاص الداخلة تحت النوع مشخصاتها وسائر الموارض اللاحقة بها بقيت الحقيقة النوعية ماهية متحدة وحقيقة واحدة (والثاني) بالتركيب لانها اذا اعتبرت الشيء الجنسي والقصل امكنها ان يقرن الفصل بالجنس بحيث تحصل منهما حقيقة متحدة اتحادا طبيعيا لا صنعيا.

(واما قوتها) على تكثير الواحد فهي ان تميز ذاتها عن غيرها وجنسها عن فصلها وجنس جنسها عن جنسها بالثمة ما بلغت وفصل فصلها وفصل جنسها عن فصلها بالثمة ما بلغت وتميز لازمها عن مفارقها وقريبها من ييدها والغريب منها من الملامم فيكون الشخص الواحد في الحس واحدا لكنه في العقل امور كثيرة ولذلك يكون ادراك العقل اتم الادراكات بل كان العقل يتنقل في

الحواس

(الفصل السادس عشر في ان القوة العاطلة كيف تقوى على توحيد الكبير)

ماهية الشيء وحقيقته ويستتبع منها نتيجة مطابقة لها من كل الوجوه •
 (واما الادراكات الحسية) فانها مشوبة بالجهل فان الحس لا يدرك الا
 ظاهر الشيء واما باطنه وماهيته فذلك مما لا يحيط الحس به •

﴿ الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل والذب عنه ﴾
 (اول الاوائل) في التصديقات هو العلم بان الشيء لا يخلو عن النقي والاثبات
 ولا يتصف بهما وهذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها لان الذي يجعل
 دليلا على شيء آخر فهو الذي يستدل بثبوته او انتفائه على ثبوت شيء آخر
 او انتفائه فلو جوزنا الخلو عن الثبوت والانتفاء لم نأمن في ذلك الدليل
 خلوه عن الثبوت والانتفاء وتقدير خلوه عنهما لا يفي له دلالة على ذلك
 المدلول فاذا آما دل على ثبوت هذه القضية لا يدل عليها الا بعد ثبوت هذه
 القضية وما كان كذلك لا يمكن اثباته الا بالطريق الدوري وهو باطل
 (وايضا) فالدليل الذي يدل على انهما لا يجتمعان فيه لا بد وان نعرف عنه اولا
 انه لا يجتمع فيه كونه دليلا على ذلك المطلوب وكونه لا دليلا عليه اذ لو جاز
 ذلك واحتمل لم تكن اقامة الدلالة على استعالة الاجتماع مائة من الاستعالة
 الاجتماع لا احتمال ان يكون الدليل دالا على استعالة اجتماعها ولا استعالة
 اجتماعها ومع هذا الاحتمال لا يحصل المقصود وان كانت دلالة الدليل على
 اثبات هذه القضية موقوفة على ثبوتها فلو ثبت ثبوتها بهذه القضية لزم الدور
 (فثبت) ان هذه القضية لا يمكن اقامة البرهان عليها (واما سائر) التصديقات
 البدئية فيشبه ان يكون فرعا على هذه القضية فان العلم بان الوجود لا يخلو
 عن الوجوب والامكان علم بان الوجود لا يخلو عن ثبوت الوجوب ولا ثبوته
 له او عن ثبوت الامكان ولا ثبوته له وهذا هو العلم الاول لكنه مقيد بقيد

خاص

(الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاوائل والذب عنه)

خاص وكذلك العلم بأن الكل اعظم من الجزء متفرع على العلم بأن زيادة
الكل على الجزء اذا لم تكن معدومة فهي موجودة لامتناع ارتقاع الطرفين
واذ هي موجودة مع الزيد عليه فمجموعها اعظم اذ لا يخفى من الا اعظم الا
ذلك (وكذلك قولنا) الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية مبنية على تلك
القضية لان الاشياء المساوية لشيء واحد طيبة كلها تلك الطيبة واذا
كانت طيبتها واحدة استحال ان تكون طبائها مختلفة لامتناع اجتماع
التقيضين (وكذلك قولنا) الشيء الواحد لا يكون في مكانين فان الشيء الواحد
لو حصل في مكانين لما تميز حاله من حال الشئين الحاصلين في مكانين واذا لم يتميز
الواحد من الاثنين كان وجود الثاني كعدمه فيكون ذلك الثاني قد اجتمع
فيه الوجود والعدم ثبت ان القضيتين الاولين انما كانتا ظاهرتي الحقيقة
لكونهما في قوة قولنا النقي والاثبات لا يرتقيا والقضيتان الاخرتان
انما كانتا ظاهرتين لكونهما في قوة قولنا النقي والاثبات لا يجتمعا فظهر ان
هذه القضية اول الاوائل في التصديقات (ولذلك) اتفق اهل التحقيق على ان
المنازع لها لا يستحق المكاملة والمناظرة اذ لا يمكن اقامة البرهان على حقيقة
هذه القضية والذي ينزع فيها اما ان ينازع لانه لم يحصل له تصور اجزاء هذه
القضية واما لكونه مماندا واما لاجل انه تعادلات هذه الائمة المتبعة للتأني
المتناقضة المتقابلة ولم يقدح على ترجيح بعضها على البعض (فان كان المنازع)
من القسم الاول فملاجه تهيم ما هيئات اجزاء تلك القضية (وان كان
من القسم الثاني) فملاجه الضرب والحرق وان يقال له الضرب
والا لضرب والحرق والا حرق واحد (وان كان من القسم الثالث)
فملاجه حل شكوكه

له طيبة فكلها تلك الطيبة

(ومع ذلك) فندكر شبهة اصحاب هذه المقالة فان لم ان يقولوا انما لا يجزم
 بتق الحقائق بل نشك فيها لانا انما نجزم بثبوت هذه الحقائق لما نجد في اقتنا
 التألم بالمؤلمات والتلذذ باللذات والا حواس بالبصريات والمسوحات
 ثم اننا قد نجد من اقتنا الجزم بامثال هذه الاشياء مع اتا في وقت آخر نعلم ان
 كل ذلك الجزم كان باطلا فلا جرم ارتفع امانتاع شهادة الحس والبداهة •
 (ويان ذلك) ان الطريق الى معرفة وجود الاشياء اما التخيل واما الحس
 واما العقل ولا وثوق على شهادة واحد من هذه الثلاثة اصلا فاذا لا طريق
 الى معرفة الاشياء •

(اما التخيل) فلان النائم يرى في النوم اشياء يجزم بها ولا يرتاب في كونها
 كذلك ثم بعد الاكباء ييقن ان كل تلك الاعتقادات كانت ظنونا باطلة
 وتخيالات فاسدة واذا كان كذلك فمن المعتل ان تكون ههنا حالة نسبتها الى
 حالة اليقظة كسبة حالة اليقظة الى حال المنام حتى اتا في تلك الحالة نعرف ان كل
 ما تخيلناه واحسنناه في هذا الوقت كان باطلا •

(ولما الحس) فلان الحس يرى المتحرك ساكنات مثل الظل والساكن متحركا
 كالذي يمر ض لمن في السفينة في تخيله حركة الساحل ويرى الصغير كبيرا
 اذا حالت بين الرائي والمرئي بخارات وطبقة الكبير صغيرا اذا كان بعيدا
 وايضا لما يرسم والمخنون وغيرهما يتخيّلون صوراً لا يرتابون في ثبوتها واصحاب
 النفوس القوية الزكية يتخيّلون اصواتا طيبة وصورا حسنة ويستلذون بها
 على ما شهدت التجربة والقياس بذلك وكذلك يرى القطرة النازلة خطا
 مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة دائرة واذا جاز ذلك فمن الجائز ان لا يكون
 لشي مما احسنناه وجود خارجي بل يكون هناك تخيلات ذهنية
 وظنون

وظنوت فكرية •

(واما المقل) فلان تعديقه بالامور اما ان يكون بدسيا او كسبيا اما البديهيات فلا تبريل عليها لان حكم النعمن بالتعاضا يا التي تسمى عقلية كحكمه بالتعاضا التي تسمى وهية ثم ان عرف كذبه في الوحيات فزال الامان من حكمه في العقليات (وتقر بذلك) فقد مضى واذا ارتفع الامان من البديهيات فمن النظريات اولى •

(فان قلتم) هذا كله اعتراف بان داهنا حساو تخيلا ونوما وحققة وخطاء وصوابا وكل ذلك اعتراف بثبوت هذه الاشياء (فنقول) في الجواب لا شك ان ذلك يوجب الاعتراف بالثبوت لكن الذي اوردناه اولا يوجب الشك في الثبوت فلذلك توصلنا لم نحكم بالثبوت ولا بالنقصا وجري ذلك مجرى من قام عنده دليلان على طرفي النقيض وعجز عن الترجيع فانه لا بد له من التوقف فان حاول محاول استرجاع الاجوبة عن هذه الاسئلة كان اما فاطاوا اما منا لطلالان تلك الاجوبة لا شك انها علوم كسبية مبنية على العلوم الاولى ليعلم ان يمكن تصحيح هذه العلوم الاولى الا بتلك العلوم المكتسبة التي لا يمكن اثباتها الا بتلك الاوليات كان اليان دورا وهو باطل (هذا ما يمكن) ان يحتاج به اصحاب الحق •

(والطريق الى حله) ان نقول اما الجزم اطاه بل ثبوت هذه الاشياء قد ساعدتم عليه لكنكم تقولون وجدناها ما يارض ذلك الجزم ويخمدش وجهه فينتد نشغل بحل ذلك المارض (وتقولكم) يكون هذا تصحيحا للاولي بالمكتسب (فنقول) انه ليس الامر كذلك فاننا نحاول حجة على اثبات هذه الاوليات بل الجزم بذلك حاصل لذاته وانما نحاول بالنظر حل

الشكوك الدافعة لذلك الجزم فلا يلزمنا اثبات الأولي بالنظري حتى يقع
البيان الذي يرى •

﴿ الفصل الثامن عشر في أن النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه
التعقيلات الكثيرة ﴾

(الذين) يجوزون صدور الافعال الكثيرة عن العلة الواحد اية الذات
لا يخرجه عليهم الاشكال في هذا الوضع (واما الذين) يمتنعون ذلك
فيجب عليهم حل هذا الاشكال فان المعلوم انما يكثر اما لشدة العلة
واما لاختلاف القوابل واما لاختلاف الآلات واما لترتب المعلومات
والنفس الناطقة جوهر بسيط ولو كان مركبا من مقومات فلا تبلغ كثرتها
الى ان تساوى كثرة الفاعلها الغير المتناهية ولا يمكن ان يكون ذلك التكثر
بسبب كثرة القابل فان القابل لتلك التعقيلات هو ذات النفس وجوهرها
ولا يمكن ان يكون ذلك لترتب الافاعيل فان تصور السواد ليس بواسطة
تصور البياض وبالعكس (وكذلك القول) في كل التصورات وفي كثير
من التصديقات فيبقى ان يكون ذلك بسبب اختلاف الآلات فان الحواس
المختلفة آلات تعد النفس للاتعاش بتلك الصور الكلية المبردة والاحساسات
الجزئية تتكرر بسبب اختلاف حركات البدن على ما ينا القول في كيفية
ارتفاع النفس بالحواس ثم بعد حصول تلك التصورات الأولية
والتصديقات الأولية يخرج بعضها بعضا وتتولد من هناك تصورات
وتصديقات كسيرة لانهاية لها •

(فالحاصل) ان حصول التصورات والتصديقات الأولية الكثيرة بحسب
اختلاف الآلات وحصول التصورات والتصديقات المكتبة بحسب

(الفصل الثامن عشر في أن النفس مع بساطتها كيف تقوى على هذه التعقيلات الكثيرة)

أما راج تلك الأوليات بعضها بالبعض ولا محالة أنها تكون مرتبة ترتيباً طبعياً يكون كل متقدم منها سبباً للتأخر.

(الفصل التاسع عشر في آيات القوة القدسية)

(أعلم) أن الانتقال من الأوليات إلى النظريات إما أن يكون بتطعيم معلوم أولاً يكون فإن كان بتطعيم معلوم فلا بد وأن ينتهي بالآخرة إلى ما يكون ذلك من تلقاء نفسه ولا لتسلسل إلى غير النهاية ولأن كل من مارس علماً من العلوم وغاض فيه وداوم على مزاولته فإنه لا بد وأن يستخرج فكر نفسه ما لم يسبقه إليه متقدموه قل ذلك وأكثر.

(وكيف لا نقول ذلك) وقد بينا أن الاحساس بالجزئيات سبب لاستعداد النفس لقبول تصورات كلية وشتى أن حصول التصورات المناسبة سبب لحكم الذهن بثبوت أحدها للآخر فلا تكبر لو وقع للذهن التفات إلى تصور محمول بسبب الاحساس بالجزئيات عند استحضار تصور موضوعه وعند ذلك يترتب عليه لا محالة الجزم بثبوت ذلك المحمول لذلك الموضوع من غير أن استقاد ذلك من مسلم أو سمع من مرشد وقائل (فتظهر) أن الإنسان يمكنه أن يتعلم من نفسه وكل ما كان كذلك فإنه يسعى حساً وهذا الاستعداد يتفاوت في الناس فرب إنسان لو أكب طول عمره على نظم مسألة تعدد عليه ذلك وانصرف عنه بدون مطلوبه ورب إنسان يكون بالعكس حتى أنه لو ألقت ذهنه إليه أدنى لقطة حصل له ذلك ولما رأينا أن الدرجات فيه متفاوتة والمراتب مختلفة بالقوة والضعف والاقبل والاكثر فلا يعد وجود نفس بالغة إلى الدرجة القصوى في القوة وسرعة الاستعداد لأدراك الحقائق حتى كان ذلك الإنسان يحيط علماً بجميع الأشياء من غير طلب منه ذلك الإنسان عالماً

(الفصل التاسع عشر في آيات القوة القدسية)

وشوق بل ذهنه يساق الى النتائج من غير مزاولته منه لذلك ثم من تلك
النتائج الى غيرها حتى يحيط بنهايات المطالب الانسانية ونهايات الدرجات
البشرية وتلك القوة تسمى قدسية ومخلقتها لسائر النفوس بالسك والكيف
اما السك فلانها اكثر استحضارا للحدود الوسطى واما السكيف فلانها
اسرع انتقالا من المبادئ الى التوافيق ومن المقدمات الى النتائج ويختلف
سائر النفوس من جهة اخرى وهي ان سائر النفوس تبين المطالب ثم تطلب
الحدود الوسطى المنتجة لها واما النفوس القدسية فيقع الحد الاوسط في ذهنها
ويتأدى الذهن منه الى النتيجة المطلوبة فيكون الشعور بالحد الاوسط مقدما
على الشعور بالمطلوب •

• الفصل العشرون في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر
(لقائل ان يقول) ان النفس الناطقة اذا فارقت البدن ففسدت آلة الفكر
فانها لا تبقى عالمة بشيء لان الادراكات العقلية مشروطة بالافكار •
(والذي نقول) في حل هذه الشبهة ان الادراكات لو كانت متناهية
باستعمال القوة المفكرة تملق المسبب بسببه او المشروط بشرطه لكادت
الادراكات مقاربة للافكار لكن التالي باطل فالمقدم مثله (اما يبان بطلان
التالي) فان الانسان حال ما يكون متفكرا كان طالبا والطالب لا بد وان
يكون فاقدا للمطلوب (واما يبان الشرطية) فلان المحتاج الى الشيء اما ان
يكون محتاجا الى وجوده او عدمه فان كان الى وجوده وجب حصول
وجوده فعده وان كان الى عدمه لم يكن عدمه متافيا لوجوده لان الشرط
لا ينافي الشرروط •

(وبرهان آخر) وهو ان النفس الناطقة هي المحل للتحولات والادراكات
الكلمية

(الفصل العشرون في ان قبول النفس للصور العقلية لا يتوقف على الفكر)

الكلية والسبب القياض لتلك الادراكات جوهر مفارق مجرد عن المادة ولواحقها فاذا كانت النفس القابلة بمثلوت باقية والجوهر القياض لتلك الصور باق وجب حصول تلك الصور لان الفاعل اذا وجد مع القابل وجب حصول ذلك الاثر (اللهم الا ان يقال) بان الاستعداد التام لا يحصل في النفس الا عند استعمال الفكر وهو ايضا باطل لاننا اذا اشكرنا في شيء وادركناه امكنا استدانة ذلك الادراك بمدد مديدة فرقا ان استعداد النفس لقبول تلك الصور من مبادئها لا يتوقف على استعمال الفكر . (فان قيل) القوة الفكرية والخيالية متمازاة في الخيال اذا انصب الى التخيل وتسلطت القوة الفكرية تسطت القوة العقلية ولذلك تبطل القوة العقلية في النوم بطلان القوة المفكرة (وكل ذلك) دلائل غريبة على ان العقل لا بدله في التوصل الى تحصيل النسبة ينهوي عن العقل اتصال من القوة المفكرة . (والجواب) ان قوله العقل يحطل في حال النوم غير مسلم بل كثيرا ما يستبط العقل في النوم ما لم يستبط في اليقظة ولكن الاغلب ان التخيل يستولي على النفس فتشغل النفس عن غير التفكير ولذلك يحتاج اكثر الاحلام الى التمييز .

والفصل الحادي والشروني في امكان اجتماع التقلات الكثيرة في النفس دقة واحدة .

(ربما ظن) بعض الناقصين الناظرين في ظواهر المكنونات ان النفس لا تقوى على استحضار ادراكين وعلمين (وليس الامر كما ظنوا) بوجوه ثلاثة . (الاول) انا اذا حكمتا بثبوت شيء فنصور الموضوع ونصور المحمول لا بد من حصولها دفعة لان الفاعلي على الشئيين لا بد وان يحضره المقضي

والفصل الحادي والشروني في امكان اجتماع التقلات الكثيرة في النفس دقة واحدة .

عليه ائق وقت ذلك الحكم لا بد من حضور الطرفين والا لكان الحاضر ابدا
تصورا واحدا والتصور الواحد يتافى الحكم والتصديق فكان يجب ان
يتم ذلك الحكم ابدا •

(الثاني) اذا عرفنا الشيء بمجده لا يكون العلم باحد اجزائه مثل الجنس وحده
او الفاعل وحده مفيدا للعلم بتمام حقيقته فلو استحال حصول العلم بكل اجزائه
دفعة واحدة لاستحال حصول العلم في وقت من الاوقات بحقيقته (فهذا يان)
امكان حصول التصورات الكثيرة واما انه يمكن حصول التصديقات
الكثيرة فلان المقدمة الواحدة لا تسع فلو استحال حصول العلم بالمقدمة متين
مما لاستحال حصول العلم بالتبعية •

(الثالث) العلم بوجود المضافين حاصل مساً وكذلك العلم بوجود اللازم
ووجود الملزوم وهو يدل على ما قلناه (ومما يمتنع ذلك) في التصورات
والتصديقات ان الله تعالى والقول المفارقة لا يمكن ان يكون شيء من
تفلاتها موجودا بالقوة بل لا بد من حضورها وحصولها بأسرها بالفعل
وكذلك النفوس الناطقة بعد مفارقة الابد ان لا بد وان تصير ملو ماها
باسرها حاضرة بالفعل •

(فان قيل) فمن نجد من اتقنا اذا اتقنا باذنا على ادراك شيء تمزق في تلك
الحالة الا يقال على ادراك شيء آخر (فنقول) حله مبني على مقدمة وهي ان
الادراك العقلي متأثر للادراك الخيالي فاننا اذا قلنا الانسان ناطق اعطاه عقلنا
بمفهوم هذه اللفاظ فتظهر في خيالنا اثر مطابق في الترتيب لهذه اللفاظ فاذا
قلنا وقلنا الناطق انسان فالعنى المفهوم عند العقل لا يتقلب لكن الصور
الخيالية تتقلب وتمكس •

(فاذا)

(فإذا عرفت ذلك فنقول) ربما تساعد على أن القوة الخيالية لا تقوى على استحضار أمور كثيرة وتخييلات مختلفة دفعة واحدة لأنها كيف كانت لا تتم إلا بآلة جسيمة وأما القوة العقلية فإنها تقوى على ذلك والذي نحمد من أنفسنا كلتمنذر ما تدل القوة الخيالية لا إلى القوة العقلية .

❦ الفصل الثاني والمشرون في أن العلم بالعلة يوجب العلم بالملول وأن العلم بالملول لا يوجب العلم بالعلة ❧

(قيل) أن العلة إما أن تكون لذاتها مؤثرة في الملول أو لا تكون لذاتها مؤثرة في الملول فإن لم يكن تأثيرها في الملول لذاتها بل لا بد من اعتبار غير آخر لم تكن هي العلة بل العلة هي ذلك المجموع ثم الكلام في ذلك المجموع كالكلام في الأول إلى أن انتهى إلى شيء يكون هو لذاته موجباً لذلك الملول فن عرف ذلك الشيء لا بدواً يعرفته أنه لذاته علة لذلك الملول فإن ذاته إذا كانت لذاتها لا تأثيراً علة لذلك الملول حتى علمت ووجب أن تعلم على هذا الوجه و متى علم منها أنها علة لذلك الملول ووجب أن يحصل العلم بذلك الملول لأن العلم بلضافة شيء إلى شيء يتضمن العلم بكل الإضافين فإذا يجب أن يحصل من العلم بالعلة العلم بالملول .

(أقول) أن هذا يدل على اعتراف القول بمحول علمين دفعة واحدة فإن عند التصديق بوجود العلة يجب التصديق بوجود الملول .

(ولترجع إلى فرضنا) فإن قيل يلزم على هذا الأمر أن إذا عرفنا حقيقة شيء نعرف لازمه القريب ومن لازمه القريب لازمه الثاني ومن الثاني الثالث حتى نعرف جميع اللوازم دفعة واحدة ولو كان الأمر كذلك لما في طيناشي أصلاً .

(الفصل الثاني والمشرون في أن العلم بالعلة يوجب العلم بالملول ❧)

(وحله) من وجوب (الاول) التزام ذلك وهو انما هي عرفا ماهية شيء، وحقيقته فلا بد وان نعرف جميع لوازمه لكننا لانعرف حقيقة شيء من الاشياء وانما غايتنا ان نعرف لوازمها وصفاتها (١) •

(فان قالوا) هذا باطل من وجوب (الاول) ان تلك الصفات كما هي لازمة لتلك الماهيات فتلك الماهية ايضا لازمة لتلك الصفات فاذا ساعدتم على معرفة الصفات لم يمكن ان يكون العلم بها علة للعلم بتلك الماهيات ثم يكون العلم بتلك الماهيات علة للعلم بسائر الصفات (الثاني) وهو انكم افتيتهم ان علمنا ببنفسنا هو نفس تنسنا فاذا علمنا بحقيقة نفسنا حاضرا بدا فيجب ان نعرف جميع صفات نفسنا ولوازمها ومن جملة لوازمها استثنائها من البدن وامتناع قدورها فسادها فيجب ان يكون العلم بهذه الاحوال حاصل من غير كسب (والجواب) عن الاول انهم الجائز ان تكون الصفات لازمة للموصوفات لكن الموصوفات لا تكون لازمة للصفات فان الروايات الثلاث من المثلث يلزمها ان تكون مساوية لقائمتين ومتساوي القائمتين لا يلزمها الروايات الثلاث من المثلث اذ ليس كل ما يساوي القائمتين فهو الروايات الثلاث من المثلث بل الخلط القائم على خط آخر فيما غير متساوي الميل تحدث عنه زاوية ان متساوية ان القائمتين فاعل وعوام •

(فان فرضوا الكلام) في لازم مساوئ ذلك فيجب بجواب شامل وهو ان اللوازم معلولات للماهية وتعرف ان العلم بالمعلوم لا يرجب العلم بالعلّة فبين الفرق بين الموضعين •

(واما الثاني) فيمكن الجواب عنه على طريقين (الاول) ان قول المعلوم بالبداهة لاننا اتقنا وجودها واما حقيقتها فهي غير معلومة لنا بالبداهة بل بنوع من

النظر والفكر وهذا الجواب غير مرضي على ما ستعرف •

(الطريق الثاني) أنت تقول اللوازم على قسمين لوازم اعتبارية ولوازم غير اعتبارية ونعني بالاعتبارية ما لا يكون لها ثبوت الا عند اعتبار العقل اياها وهذا مثل كون النفس قائمة بذاتها غنية عن الموضوع وكونها حادثة وباقية فان الشيء من الموضوع قيد سلبى ولو كان ذلك وصفاً ثبوئياً لكانت للشيء الواحد صفات غير متناهية لاجل سلب امور غير متناهية عنه لاسوة واحدة بل مراراً غير متناهية •

(وايضاً) فالحدوث والبقاء لو كانا وصفين ذويين لزوم التسلسل على ما عرفت فعلمنا ان امثال هذه الصفات بما لا وجود لها في الخارج فافاً تلك الماهية لا تكون علة لتحقق هذه الصفات مطلقاً حتى يكون العلم بها علة لآلهم بهذه الصفات مطلقاً بل انما تكون علة لتحقق هذه الصفات عند اعتبار العقل بها لا مطلقاً ايضاً بل عند اعتبار جملة من الوسطيات ولا شك ان العلم بماهية النفس وبذلك الوسطيات المتغيرة والمتنوعة اليها علة للعلم بوجود امثال هذه اللوازم فاما اللوازم النيرة الاعتبارية فهي للنفس مثل قدرتها على الادراك والتحرير فكأن القدرة صفة حاصلة للنفس لا يتوقف على الفرض والاعتبار فلا جرم من عرف ذاته قد عرف هذه الصفة •

(فان قيل) ذات اللة مختارة لاهية اللة فانت علة اللة مقولة بالقياس الى معلولية الملول وذات اللة غير مقولة بالقياس الى شيء والالسكرات ذات اللة من باب المضاف فلا تكون قائمة بنفسها لكن المبدء الاول القائم بذاته علة هذا خلف (وايضاً) فيلزم ان يكون ذات اللة مع الملول مع انها متقدمة عليه هذا خلف واذا ثبتت المغايرة بينهما وثبتت ذات اللة غير مقولة

بالتقياس الى المملول لم يجب من العلم بحقيقة الذات التي عرضت عليه لها العلم
بذات المملول •

(فقول) عليه اللة لا يمكن ان تكون وصفا ثبوتيا زائدا على ذات اللة
والا كانت عليه اللة تلك اللة زائدة على ذات اللة وذلك يوجب التسلسل
فاذا عليه اللة نفس ذاتها المخصوصة فيلزم من العلم بها العلم بالمملول •
(فان عادوا) وقالوا لا شك ان لذات اللة حقيقة مخصوصة متبذرة عن
ذات المملول وليس احدهما داخلا في الآخر واذباينا فلم لا يجوز حصول
العلم باحدهما مع الجهل بالآخر •

(فقول) اتعيا وان كانا متباينين في الحقيقة الا ان المملول لما كان لازما
لللة وجب ان يكون العلم بالمملول لازما للعلم باللة لان الثقل الثم ان يكون
مطابقا للوجود الخارجى فاذا لم تكن اللة والمملول واسطة وجب ان
لا تكون بين العلم بهما واسطة هذا ما يمكن ان نقوله في تقرير هذا الدليل
(ومما يدل) على ذلك انما ابدنا استدلالا لاسباب على مسيئاتها فاذا رأينا
ملاقاة النار مع القطن نبقنا بالاحراق واذا رأينا الثقل مع عدم المانع نبقنا
بالهوى وليس ذلك الا لاجل ان العلم بالسبب يوجب العلم بالمسبب (ولقائل
ان يقول) انما عرف ذلك بالحس لامن العلم بما هي اللة •

(واما يان) ان العلم بالمملول لا يوجب العلم باللة فلما نقول ومن الله التوفيق
ان استناد المملول الى علته لاجل انه في ذاته غير مستقل بالوجود والعدم
اذ لو كان له في ذاته استقلال اما بالوجود او بالعدم لاستحال استناده الى اللة
ثم ان عدم الاستقلال في الوجود او العدم هو الامكان فاذا حاجة المملول الى
اللة واستناده اليه لاجل الامكان والامكان لا يوجب الى تلك اللة من حيث

هي والى لكان كل ممكن مستندا اليها لكون الا ممكن امرا واحدا
بل الامكان بموجب الى علة مطلقة فلا جرم لا يكون العلم بالمعلول موجبا للعلم
بحقيقة العلة المخصوصة ولما كان الامكان علة للعاجبة الى العلة المطلقة لا جرم
كان العلم بالامكان سببا للعلم بالعاجبة الى علة ما •

(واما العلة) فان اقتضاءها للمعلول لذاتها وحقيقتها المخصوصة فاذا علمتها
لا بد وان تكون من لوازمها ثم ان العلة المهيئة لا تقتضي معلولا مطلقا والا لكان
لا ينخصص الا بقيد آخر فلا يكون المقروض علة هذا خلف فاذا العلة بحقيقتها
المخصوصة تقتضي ذلك المعلول المهيئ فلا جرم كان العلم بحقيقة العلة علة للعلم
بالمعلول المهيئ واما المعلول فلا يقتضي العلة المهيئة من حيث هي فلا جرم
لا يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة المهيئة اصلا •

(فان قيل) فاذا كان المعلول المهيئ لا يقتضي العلة المهيئة فلما اذا استد
اليهادون غيرها (فنقول) المعلول المهيئ يقتضي علة مطلقة لكن العلة المهيئة
تقتضي معلولا مهيئا فحين تلك العلة لذلك المعلول ليس لاجل اقتضاء المعلول
لهابل لاجل اقتضاءها لذلك المعلول ولما كانت تلك العلة لذاتها مؤثرة في ذلك
المعلول استعمال ان تؤثر فيه علة اخرى لامتناع ان تؤثر فيها وقع بلة علة
اخرى (وهذا غاية التحقيق) في هذا المقام مع اني ما رأيت احدا يجلي ذكر قليلا
من مسائل هذا الباب فضلا عن الخوض في مثل هذه الدقائق •

(وقد ذكرت) في بعض كتبي ان العلم بالعلة لا يوجب العلم بالمعلول مطلقا
كيف كان بل العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول بشرط تصور ماهية المعلول
واستدللت على ذلك بان العلة وصف اضافي والامور الاضافية لا تستقل
باعتنائها احد المضافين والا لو وجدت تلك الاضافة لذلك الشيء وحده

عند عدم غيره وذلك محال فإذا لا يلزم من العلم بأحد المضافين العلم بذلك
الإضافة فلا يلزم من العلم بذات العلة العلم بالطية بل العلم بذات العلة علة للعلم
بالمعلول بشرط حصول تصور المعلول لأن الوصف الإضافي إذا كان معلولا
لمجموع المضافين لا جرم كان العلم بهما معا علة للعلم بالوصف الإضافي وأما الآن
فلما ثبت أن العلية لا يمكن أن تكون وصفا ثبوتيا بل ليس ها هنا الا ذات
علة وذات للمعلول ولا شك أن ذات العلة من حيث كونها تلك الذات
المختصة علة لذلك المعلول لا جرم لزم من العلم بالعلة العلم بالمعلول مطلقا.

❖ الفصل الثالث والمشرون في أن العلم بذوات الأسباب إنما يحصل من
العلم بأسبابها ❖

(لا يخفى عليك) أن اليقين التام إنما يحصل إذا كانت الصورة الذهنية مطابقة
للأمر الخارجي فالذي له سبب لا بد من أن يكون لذاته ممكنا والا لا يمنع
استناده إلى السبب والممكن لذاته لا يقتضي الوجود لذاته لأن الممكن
من حيث هو ممكن ليس له إلا تساوى الوجود والعدم والشئ من حيث
أن وجوده ليس أرجح من عدمه يمتنع أن يكون وجوده أرجح من عدمه
فإذا نظر إليه من حيث هو هو لا يقتضي العلم بوجوده والنظر إلى ما لا يكون
سبباً لا يقتضي ذلك أيضاً بل الشئ كما أنه إنما يوجد بسببه فكذلك العلم
الحاصل بوجوده لا يحصل إلا من العلم بسببه وكما أنه بالنظر إلى سببه يصير
واجب الوجود ممتنع التغير فكذلك العلم به بالنظر إلى العلم بسببه يصير
واجب الوجود ممتنع التغير وذلك هو اليقين التام ثبت أن العلم بوجود ذوات
المبادئ لا يحصل إلا من مبادئها ❖

(فان قيل) أنا إذا علمنا وجود البناء علمنا أن له بانيامع أن البناء لا يكون

علة

❖ بسبب العلم بسببه

(الفصل الثالث والمشرون في أن العلم بذوات الأسباب إنما يحصل من العلم بأسبابها)

علة للباني بل الامر بالمكس (فنقول) العلم بالبناء لا يوجب العلم بالتأويل بل
يوجب العلم باحتياج البناء الى الباني واحتياج البناء الى الباني حكمهم لاحق
لذات البناء لازم له معلول لماهية فيكون ذلك استدلالا بالملة على الملول
ثم ان العلم بحاجة امر الى امرها كان مشروطا بالعلم بكل واحد من الاسمين
لا جرم صار الباني معلوما بالضرورة عند حصول العلم بالاضافة اليه .

(واما الاعتقاد الحاصل) لامن جهة السبب ولو كان في غاية الوكادة (١)
ونهاية القوة الا انه ليس محتجج التنزيل هو في معرض التنزيل والوال لانه
ليس ملتفتا اليه من جهة سببه فيكون ممكن التنزيل .

(واما الشيء الذي) يكون غنيا عن السبب والمؤثر فلما ان يكون العلم به
اوليا بديهيا واما ان يكون ما يؤسا عن معرفته واما ان لا يكون اليه طريق
الا بالاستدلال عليه بآثاره ولو ازمه وحينئذ لا تعرف ماهيته وحقيقته ولذلك
فان واجب الوجود هو البرهان على السكل وليس شيء غيره يكون برهانا
عليه على ما اورد في القرآن (شهد الله انه لا اله الا هو) وقال ايضا (قل اي شيء
أكبر شهادة قل الله) هذا ما قيل في هذا الفصل وان كان فيه بحث كثير .

(الفصل الرابع والمشررون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الا كليا)
(برهانه) انا اذا علمنا ان الالف مثلا موجب للباء فالباء من حيث انه باء
لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكونه معلولا للالف لا ينافي
ذلك فاذا آ الباء الذي هو معلول الالف لا يمنع نفس تصوره من وقوع
الشركة فيه فاذا آ الشيء اذا علم بسببه لا بد وان يعلم كليا .

(ولما قل ان يقول) السواد مثلا اذا تشخص وتبين فلا بد وان يكون
تشخصه لسبب فاذا عرف سبب تشخصه فلا بد وان يعرف ذلك التشخص

لما ثبت ان العلم بالصفة علة للعلم بالمطول ففي هذه الصورة قد علم الشيء بسببه لا على الوجه الكلي بل على الوجه الجزئي •

(واما بيان انه) كيف يمكن ان تعلم الجزئيات على الوجه الكلي فانك اذا علمت الحركات السماوية كلها فلا بد وان تعلم كل كسوف وكل اتصال واتصال جزئي يكون تتيه ولكن على نحو كلي لانك تقول في كسوف معين انه كسوف يكون بعد زمان حركة تكون لكذا من كذا بشرط كذا وتعرف انه يكون يتيه وبين كسوف سابق عليه او متأخر عنه مدة كذا حتى لا يبقى ما رضى من موارض ذلك الكسوف الا وقد علمت لكذلك علمت كلها فانك علمت ان الكلي وان احبر فيه الف شرط فانه لا يخرج من معنى الكلية فان المصنوع من ذلك الذي تقيده بالف قيد لا يمنع نفس تصويره من ان يحصل على كثيرين الا اذا علمت بحجة خارجية انه لا يكون ذلك الا واحدا •

والفصل الخامس والمشرون في ان العلم بالخصيات يجب تغيره بتغيرها •

(اذا علمنا) من زبدانه في الدار عند كونه فيها فاذا خرج زيد عن الدار فلما ان يبقى العلم الاول اولا يبقى فان لم يكن علما بل كان جهلا فذلك الاعتقاد للتغير في كونه علما واما ان لم يبق التغير هاهنا اظهر (وقال بعضهم) العلم بان الشيء سيوجد هو نفس العلم بوجوده اذا وجد ذلك الشيء (وهذا باطل) لوجوب •

(الاول) انه لو كان كذلك لوجب اذا علمنا في وقتنا هذا ان زمانا من الازمنة سيوجد نحو ان تعلم ان الليل سيوجد ثم وجد الليل ونحن في مكان لا تغير فيه بين الليل والنهار ان نكون عالمين بوجود الليل اذينا علم بذلك وكذلك لو علمنا في وقتنا هذا ان الشمس سيكون لها طلوع بعد وقتنا هذا

ثم طلعت ان تكون عالمين بطولها وان لم نشاهدها ولا اخبرنا بها ولا مرخصا
ضياء هالذ فينا علم بذلك ولو جب اذا علمنا في وقتنا هذا ان زيدا سيدخل
الدار عند اول ما تطلع الشمس وطلعت الشمس ودخل زيد ان نعلم كلا الامرين
وان لم نشاهد طلوع الشمس ولا اخبرنا بذلك ولا بدخول زيد لان الذي
فيها هو علم بذلك ولما بطات هذه التوالي ضرورة كان المقدم باطلا

(الثاني) ان العلم يستدعي صورة مطابقة للمعلوم فكما ان كون الشيء
سيوجد متاثر لكونه موجودا بل منافي له من حيث ان المعنى بقولنا ان الشيء
سيوجد ان الذي هو معدوم في الحال يتحقق له وجود في الزمان المستقبل
واذا كان المعلومان في قسمات متاثرين ومتنافيين وجب ان تكون الصورة
الحاصلة منهما في الذهن متفارقة ومتنافية

الفصل السادس والمثرون في ان العلم قد يكون قليا وقد يكون اقاليا
(التمثيل) لا يخلوا ما ان يكون مبدءا لوجود الصورة المقولة في الخارج
اولا يكون والاول يسمى قليا والثاني اقاليا (اما الاول) فذلك مثل المهندس
اذا ارسم في خياله شكل معين بهيئة معينة فان ذلك التصور يصير مبدءا
لحصول ذلك في الخارج بل جميع الافعال الحيوانية والانسانية لا وجود لها
في الخارج الا بسبب العلم بما فيها من المنافع او العطن او الاعتقاد بكونها كذلك
فالصائم في الصيف الصائف اذا علم انه لا تبعة عليه في شرب الماء البارد لاني
الحال ولا في المال لا بدوان يصدر عنه ذلك الفصل والعالم بما في دخول النار
من المضار لا بدوان يصير مضطرا الى الامتناع منه فهذه الادبيات الكلية
تارة والجزئية اخرى همة لحصول هذه الافعال في الخارج الا ان تصورات
النفس الانسانية لا تؤثر في وجود تلك التصورات الا بواسطة الآلات

(الفصل السادس والمثرون في ان العلم قد يكون قليا وقد يكون اقاليا)

والادوات واما اذا كان الفاعل غنيا عن الآلات والادوات كان مجرد تصويره سببا لحصول ذلك المتصور في الخارج فهذا هو العلم العقلي (واما العلم الاقصادي) فهو الذي يكون وجود المعلوم متقدما على وجود العلم مثل من نظر الى البناء وتصور عنه صورة فذلك التصور هو العلم الاقصادي (ويجب ان يعلم) ان العلم العقلي افضل من العلم الاقصادي كيف لا ونحن نعلم ان علم امرئ القيس بقصيدته اشرف واكمل من علم من تعلمها منه •

﴿ الفصل السابع والمشرون في تفسير العقل ﴾

(يجب ان يعلم) ان الانسان له قوتان عاملة وفاقلة (فلما الساملة) فلا شك ان الافعال الانسانية قد تكون حسنة وقد تكون قبيحة وذلك الحسن والقبح قد يكون العلم به حاصلًا من غير كسب وقد يحتاج فيه الى كسب فاكسابه انما يكون بمقدورات ثلاثهما فاذا اجتمع هاهنا ثلاثة امور (احدها) القوة التي يكون بها تمييز الامور الحسنة وبين الامور القبيحة (وثانيها) المقدمات التي منها تستنبط الامور الحسنة والقبيحة (وثالثها) نفس الافعال التي توصف بانها حسنة او قبيحة واسم العقل واقع على هذه المعاني الثلاثة باشتراك الاسم •

(واما القوة للفاصلة) فاعلم ان الحكماء تارة يطلقون اسم العقل على ادراكات هذه القوة وتارة على نفس هذه القوة •

(اما الاول) فهو ان العقل هو التصورات والتعديقات الحاصلة للنفس بالقطرة وفي هذا الموضع يخصصون اسم العقل بما يحصل بالاكتساب (واما الثاني) فيقولون لا شك ان النفس الانسانية قابلة لا حركات حقائق الاشياء فلا يخلو اما ان تكون خالية عن كل الاحركات او لا تكون خالية فان كانت خالية مع العلم

انها تكون قابلة لتلك الادراكات فهي كالمهيولى التي ليس لها الاطية
 الاستعداد فتسمى في تلك الحالة عقلا هيولايا (وان لم تكن خالية) فلا يخلو اما ان
 يكون الحاصل فيها من العلوم الاوليات فقط او يكون قد حصلت النظريات
 مع ذلك فان لم تحصل فيها الا الاوليات التي هي الآلة في اكتساب النظريات
 فتسمى في تلك الحالة عقلا بالملكة اى لها قدرة الاكتساب وملكة الاستتاج
 ثم ان النفس في هذه المراتبة ان تميزت عن سائر النفوس بكثرة الاوليات
 وسرعة الانتقال منها الى النتائج سميت قوة قدسية والا فلا (واما ان كان)
 قد حصل لها مع تلك الاوليات تلك النظريات ايضا فلا يخلو اما ان تكون تلك
 النظريات غير حاصلة بالفعل ولكنها محال متى شاء صاحبها استحضرها بمجرد
 التذكر وتوجه الذهن اليها وتكون تلك النظريات حاضرة بالفعل حاصلة بالحقيقة
 حتى كان صاحبها ينظر اليها فالنفس في الحالة الاولى تسمى عقلا بالفعل وفي
 الحالة الثانية تسمى عقلا مستغادا فاذا احوال مراتب النفس الانسانية اربع
 لا مزيد عليها حالة الخلو المحض وحالة حصول الاوليات فقط وحالة حصول
 النظريات عند مالا تكون حاصلة وحالة حضور تلك النظريات فاسم العقل
 واقع على هذه المراتب الاربع باشتراك الاسم (وقد يقال) العقل لكل
 جوهر مجرد عن المادة ولو احقها اصلا (والكلام) في اثباته ثم في شرح
 احواله سيأتى في الفن الخامس من احكام الجواهر انشاء الله تعالى *

والمفصل الثامن والشؤون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب
 متقاربة للمفهوم

(العمل الثامن والثمرون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب)

(وهي) الشعور والادراك والهم والمرتبة والا حاملة والفكر
 والذكر (اعلم) ان الادراك هو اللقاء والوصول في اللغة وهو مطابق للشيء

المقصود من في الحكمة لان المدرك يصل الى ماهية المدرك لاجل انطباع صورته فيه (واما الشعور) فهو ادراك بغير استنباط ولا تصور تام وهو اول مراتب وصول المعنى الى النفس فاذا حصل وتعرف النفس على تمام ذلك المعنى يقال لذلك تصور فلذا بقي بحيث انه لو اراد استرجاعه بعد ذلك ما به امكنه يقال له حفظ ولذلك الطلب تذكر ولذلك الوجدان ذكر (والمرقة) قد جعلها الشيخ عبارة عن ادراك الجزئيات (والعلم) عبارة عن ادراك الكليات (وقيل) المدرك اذا ادرك شيئا حفظ اثره في نفسه ثم ان ادركه ثانيا وادرك مع ادراكه له انه هو ذلك المدرك الاول قيل للادراك الثاني بهذا الشرط معرفة (فيقال) عرفت هذا الرجل وهو فلان الذي رأيته في وقت صعدنا فالمرقة تكرار التصور والتصور استقرار الادراك والادراك اللقاء والوصول (والفهم) تصور المعنى من لفظ الخطاب (والافهام) هو اتصال المعنى باللفظ الى فهم السامع (واما العلم) فانه تصور يكون معه تصديق وهو اثبات معنى لمعنى اوتيقنه منه (وبالجملة) فانا نقول كل ادراك فلا يخلو اما ان يكون المدرك للمدرك حاصلا بحيث لا يكون منسوبا الى شيء آخر بانه هو اول ليس هو او بانه ذو هو وليس ذو هو واما ان تحقق فيه هذه النسبة فالاول هو التصور والثاني هو التصديق •

(واخطأ من قال) الادراك اما تصور واما تصديق فان صيغة اما للتأنيد وليس بين التصور والتصديق عناد فان التصور شرط للتصديق فاني يمانده (بل الصحيح ان يقال) التصور اما ان لا يكون معه تصديق واما ان يكون معه ذلك واذا عرفت ذلك فالصدق هو ان يكون حكمك بتلك النسبة

(١٩)

النسبة مطابقة لما في الوجود والتصديق هو الموافقة على هذه المطابقة وهو
محول ذهن السامع لذلك والكذب مخالفة الحكم للوجود والتكذيب هو
الموافقة على تلك المخالفة فظاهر منه ان كل تصديق فلا بد فيه من التصور
ولا ينمكس واما حائر الالفاظ مثل الخدس والذكاء والطمعة فيأتي
تفسيرها في علم النفس .

﴿ الطرف الثاني الكلام في العاقل وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة والبرهان
عليه مذكور في كتاب النفس ﴾

﴿ الفصل الثاني في ان كل مجرد فانه يجب ان يكون عاقلا لذاته ﴾

(حاصل ما رأينا) ووجدناه بعد النقص التام والتصفيع لكلام القدماء
والمحدثين من المحققين طرق ثلاثة (الاول) ما أورده الشيخ في كتاب
المبدء والمعاد وهو انه اقام الدلائل اولا على ان الصورة المجردة اذا اتحدت
بالجواهر المجردة صيرته عقلا بالقبول على ما حكينا في الفصل الخامس من هذا
الباب ثم قال بعد ذلك الصورة المجردة لما اتحدت بنيرها صيرته عقلا
بالقبول فاذا كانت الصورة المجردة قائمة بذاتها كانت اولى بالعقلية فان
الحرارة اذا صيرت الجسم الذي هي فيه مستخفا فلوانها كانت قائمة بذاتها
مستقلة بنفسها كانت اولى بالثبوت وكذلك الجسم اذا صار قابضا للبصر
بسبب حصول السواد فيه فلو كان السواد قائما بذاته كان اولى بان يكون
قابضا للبصر (وهذه الطريقة مبنية) على القول بالاتحاد وهو باطل .

(الطريق الثاني) انهم قالوا كل ما كان مجردا عن المادة ولواحقها فذاته المجردة
حاضرة لذاتها المجردة وكل مجرد محض عنده مجرد فهو مستقل ذلك المجرد

(في كتاب الكليات في بيان ما يجب ان يكون مجردا عن المادة)

فاذا كل مجرد فانه يمثل ذاته •

(اما بيان) ان كل مجرد فان ذاته حاضرة عند ذاته فلات الشئ اما ان يكون قائما بذاته وموجود الذاته ولما ان يكون موجودا لغيره ونقول من يقول (ربما يكون الشئ موجودا ولا يصدق عليه انه لذاته اولييره) كلام باطل وليس له حاصل فان هذا الخيال انما جاء من تورم ان حضور الشئ عند الشئ اسر اضافي فلا يمثل ثبوته الا عند التباير ونحن قد بينا كيفية الحل فيه فيما مضى وذكرنا ان الاضافة يمكن في تحققها تعدد الاعتبارين • و ايضا قلنا ان نقل ذواتنا وانما تكون ما عاين لذواتنا اذا كان المائل • ما هو المقول وذلك بدفع القول بالحاجة الى التباير • و ايضا قلنا نقول ذاتي وذاتك فطمنا ان هذه الاضافات غير مستدعية للتباير •

(واما بيان) ان الشئ المجرد اذا حضر عنده مجرد فهو يمثل ذلك المجرد اما على قول من يقول ان هذا التمثل هو هذا القدر والكلام ظاهر ولما على قول من يقول التمثل حالة اضافية مشروطة بالحصول فالكلام ايضا ظاهر لان حصول تلك الحالة الاضافة غير متوقف الا على حصول هذا الشرط فمضى حصول الشرط لا يمتد اد التام و يجب حصول الشروط •

(يبقى فيه اشكال واحد) وهو ان حصول الشرط انما يمكن في حصول الشروط لو كان يقتضى حاصله فكل بعض المجردات حقائقها مقتضية لتلك الاضافة فلا جرم تحصل تلك الاضافة عند حصول الشرط وبعضها لا يقتضى تلك الاضافة فلا جرم لا يجب فيها الاضافة تلك الاضافة • وان حصلت الشرائط بأسرها (والجواب) ان مقتضى الحصول هذه الاضافة ولا يجب فيها اضافة تلك الصورة هو

هو حضور الصورة بشرط حكون الصورة مجردة وكون الوصف بها مجردا واذا حصل المتضمن مترونا بشرطه وجب ترتيب الاثر عليه وهذا الموضع يستدعي مزيد تحرير ولعل اقله تعالى يكشف عن حقيقة الحق فيه .
 (الطريق الثالث) قالوا كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة وكل ذات مجردة يصح ان تكون مقولة فانها يصح ان تكون عاقلة فكل ذات مجردة فانها يصح ان تكون عاقلة (اما يان) ان كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة فالامر فيه ظاهر .

(فان قيل) ان ماهية الباري سبحانه وحقيقته لا يصح ان تكون مقولة للبشر بالا تحاق (فنقول) من ذم ان ماهية الباري تسمى به ولمكنه ان يبين ذلك بان يقول حقيقة الوجود متصورة وحقيقة الباري هي الوجود المجرد من سائر القيود واذا كان الوجود متصورا وتلك القيود السلبية مقولة وجب ان تكون حقيقة الباري مقولة بها (واما على مذهبنا) فلا يمكننا ان نقول ذلك واذا ثبت ان كل ذات مجردة فانها يصح ان تكون مقولة وجب عليها صحة كونها عاقلة لانا اذا عطينا ذلك المجرد امكنا ان ننقل منه شيئا آخر وقد عرفت ان نقل الشيء لاجل حصول صورة مساوية لذلك المقول في العاقل فاذا عطينا ذاتا مجردة وصلنا منها شيئا آخر فقد تقارنت صورتها فصحته تلك المقارنة اما ان تتوقف على حصولها في النقل او لا تتوقف والقسم الاول باطل فانه لو توقفت صحة مقارنتها على حصولها في الجوهر العاقل وحصولها في الجوهر العاقل عبارة من مقارنتها لزم ان تكون صحة مقارنتها متوقفة على مقارنتها فيكون وقوع الشيء سابقا على صحة وقوعه وذلك محال فاذا صحته مقارنة للصورتين لا تتوقف على النسبة

والفصل الثالث في أن كل ما كان مجردا عن المادة معلوماً بها يجب أن يكون معلوماً بالمثل

حصولهما في الجوهر العاقل فإذا صحته تلك المقارنة من لوازم ماهيتها فإذا قدرنا أن الماهية المقولة تكون موجودة في الأعيان قائمة بذاتها فيجب أن يصح عليها مقارنة سائر الماهيات وذلك إنما يكون بانطباع صورها فيها ثبت أن كل ذات مجردة يصح أن تكون مقولة فإنها يصح أن تكون قائمة وستعرف أن واجب الوجود كل ما يصح عليه فإنه يجب أن يكون حاصله لأن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته فإذا واجب الوجود يستقل غيره وكل ما يستقل غيره فإنه يمكنه أن يستقل به يستقل وفي ذلك إمكان عقله لذاته فإذا واجب الوجود يمكنه أن يستقل ذاته كما يتنا فإذا واجب الوجود يستقل غيره ونفسه

(واعلم) أن الحكماء بالطريقة الثانية يشتون كون الباري مطلقاً لذاته ثم يقولون إن ذاته ملة لنيره واللم بالملة ملة لللم بالملول فيجب أن يكون مطلقاً لنيره وبالطريقة الثالثة يشتون كونه عاقلاً لنيره ثم يقولون والعاقل لنيره يكون عاقلاً لذاته فهذه هي الطريقتان متساويتان (هذا غاية ما حصلناه) في هذا الباب من كلام المتقدمين والمتأخرين

والفصل الثالث في أن كل ما كان مجرداً عن المادة وعلائقها يجب أن يكون معلوماً بالمثل

(أما أن كل مجرد) من المادة فإنه يكون مدركاً لذاته فالوجه فيه ما ذكرنا (وأما بيان) أنه يصح أن يدرك غيره فبالطريقة الثالثة ومتى صح كونه مدركاً لنيره وجب أن يكون مدركاً لنيره لأنه إذا كان مجرداً عن المادة وعلائقها لم يكن مورداً للتغيرات وإذا لم يكن مورداً للتغيرات فكل ما أمكن له وجب أن يكون حاصله إذ لو لم يكن حاصله لاستحال أن يصير حاصله إلا عند تغير

بمرض له فيكون ذاته متغيراً وقد فرغنا أنه ليس كذلك هذا خلف فثبت أنه
يجب أن يكون عقلاً باطلاً لكل ما يصح منه ادراكه (فهذا ما يمكن) أن تكلف
في تصحيح هذا المشهور.

(ثم إن بعضهم) كتب إلى الشيخ فيه استعسكلاً فقال الذي يدرك منا
المستقرلات قد بان أنه مجرد فأن كان كل مجرد عقلاً وجب أن يكون النفس
الناطقة عقلاً بالفعل وليس كذلك (وإن ظنم) أنه بسبب اشتغاله بالبدن معوق
عن اتصاله (فلنا) لو كان كذلك لما كان يتنعم بالبدن في التعلقات وليس الأمر
كذلك (فاجاب الشيخ) بأن قال ليس كل مجرد من المادة كيف كان عقلاً بالفعل
بل كل مجرد من المادة تجريده تاماً حتى لا تكون المادة - يالقوامه ولا بوجه ما
سبباً لحدوثه ولا سبباً لحقيقة تشخصها وينبغي ألا جلتها للخروج إلى الفعل
(والبرهان الذي) يقوم على أن كل مجرد من المادة عقل بالفعل إنما يقوم
على التجريد بالتجريد التام (ثم ليس من السبب المستكر) أن يكون الشيء الذي
يمنع من شيء يمكن من شيء والذي يشغل عن شيء يشغل به شيء.

والفصل الرابع في أن عقل الشيء لذاته هو نفس ذاته وإن ذلك حاضر ابتداءً
(قيل) لما ثبت أن عقل الشيء لا أجل حضور صورة المقول عند العاقل فتأمل
الشيء لذاته لا أجل حضور ذاته عند ذاته فلا يخلو إما أن يكون لا أجل حضور
نفس ذاته عند ذاته أو لا أجل حضور صورة أخرى عند ذاته (وهذا الثاني)
باطل لأن تلك الصورة إما أن تكون مساوية لذاته في النوعية والحقيقة
لوعنافة لها أو لا أول باطل لأن تلك الصورة المطابقة لذاته في النوعية إذا
حلت في ذاته لم يثبت لا تميز أحدهما عن الأخرى لا بالماهية ولا بلوازمها
ولا بشيء من الأمور فلا يكون التميز حاصلًا فلا تكون الالتمينية حاصلة

والفصل الرابع في أن عقل الشيء لذاته هو نفس ذاته وإن ذلك حاضر ابتداءً

وقد فرض حصولها هذا خلفاً (وإن كانت) الصورة مخالفة لم يكن حصولها
موجباً لتقل تلك الذات بل لتقل ما تلك الصورة مأخوذة عنه وظاهر أن
تقل الشيء لذاته ليس الالحصو رفاته عند ذاته ثم لا شك أن ذلك الحضور
دائم فذلك التقل يجب أن يكون دائماً (ومما يدل على دوام هذا التقل)
أن الإنسان إذا تبع أحواله وجد من نفسه أن أدراكه لنفسه دائماً أبداً
فإن التأم إذا هرب من البر ولم يكن هربه من البر المطلق بل من بر صاحبه
ووصل إلى ذاته والعلم بوصول البر إليه يتضمن العلم به وكذلك القاصد
إلى فعل من الأفعال لم يكن قصده إلى حصول ذلك الفعل مطلقاً بل
إلى حصول ذلك من جهة وذلك يتضمن العلم بذاته (وبالجملة) فتي كان
الإنسان يحاول فلا أدراكاً أو تحريراً يكياظم يكن قصده إلى الإدراك
المطلق وإلى التحريك المطلق بل إلى إدراكه بصدور منه وبمحصل له وكذلك
القول في التحريك وكل ذلك متفرع على طلبه بذاته فظاهر بين أن علم
الإنسان بنفسه وذاته دائماً حاضر أبداً (ويجب أن يعلم أيضاً) أنه لا يجوز
أن يكون علمي بنفسه لأجل الاستدلال بفعل على قسي لأنه لا يخلو إما أن
استدل بالفعل المطلق أو استدل بفعل صرعي فإن استدلت بالفعل المطلق
والفعل المطلق يحتاج إلى فاعل مطلق لا فاعل هو أنا وإن استدلت بفعل
فلا يمكنني أن أعلم بفعل الأبد أن أعلم قسي ظو لم أعلم قسي الأبد أن أعلم
فعل لزم الدور وهو باطل فدل ذلك على أن علمي بنفسه ليس بتوسط فعل •
والفصل الخامس في إثبات تقل النفس الناطقة لغيرها ليس أمراً ذاتياً لها
ولا لازماً •

(الفصل الخامس في أن تقل النفس الناطقة لغيرها ليس أمراً ذاتياً لها ولا لازماً)

(أنه قد وقع) لبعض القائلين بعدم النفوس البشرية أنها تقل العقولات
لذواتها

لذواتها (واحتجوا عليه) بأن قالوا لو كانت النفوس خالية من هذه التعلقات
 لسكان ذلك الخلو اما ان يكون ذاتيا لها او يكون عرضيا فان كان ذاتيا وجب
 ان لا يصير عاقلة اصلا لان الصفة الذاتية او اللازمة ممتمة الى والدوان كان
 عرضيا مفاوفا لا عرضا للمعادرة انما سطرأ على الامور الذاتية فلو لا ان كونها
 عالة بالاشياء امر ذاتي ولم يكن خلوها عن العلم امر عرضيا لها *
 (ثم قالوا) انها وان كانت عاقلة للمعقولات عالة بها الا ان اشتغالها بالبدن
 واستغراقها في تدبيره يجمعها عن الالتفات الى ما لها في خاص ذاتها *
 (ونحن نقول) ان هذا باطل لان الصورة الحلية اما ان تكون حاضرة
 في النفس موجودة فيها بالفعل او لا تكون فان كانت حاضرة بالفعل وجب
 ان يكون لها شعور بذلك الحضور اذ لا معنى للشعور الا بذلك الحضور وان
 لم تكن حاضرة بالفعل لم يكن ذلك ذاتيا لان الامور الذاتية لا تكون
 مفارقة زائلة *
 (واما قولهم) خلوها عن العلوم امر ذاتي او عرضي (فنقول) لسانا نقول
 ان النفوس تقتضي لا وجود العلم بل قول انها لا تقتضي وجود العلم بل العلم لها
 ممكن الحصول فاذا لم يوجد الحبيب لم يكن حاصلا ولكن ليس كل ما كان
 ممدوما كان واجبا المدم والاسكان كل ممكن ممدوم واجبا المدم
 او كل ممكن موجودا *

﴿ الفصل السادس في ان العلم ليس بتذكر ﴾

(المحققون) من العالمين يقدم النفوس لما عرفوا بطلان قول من يقول
 علم النفس بالمعلومات امر ذاتي لها تركوا ذلك وزعموا انها كانت قبل
 التعلق بالابدان عالة بالمعلومات وتلك العلوم غير ذاتية لها فلا جرم زالت

(الفصل السادس في ان العلم ليس بتذكر)

بسبب استعراقها في تدبير البدن ثم ان الافكار كالتذكيرات لتلك المعلوم الراضية
 (وعند ذلك) قالوا التلم تذكره واحتجوا عليه بانست قالوا التلمكر طلب
 فالطالب لا يتخلو اما ان يكون طالباً لما يسله او لما لا يسله وطلب المعلوم محال
 وطلب ما لا يسله ايضاً محال لانه اذا وجد كيف يعرف انه هو الذي كان
 مطلوباً له فان الذي لا يعرف العبد الا بقاذا وجد كيف يعرف انه هو ذلك
 العبد فاما اذا قلنا بان هذه المعلوم كانت حاصلة بالفعل والتفكر تذكر لها فلا جرم
 اذا وجدها لا بد وان يعرفها (والجواب) ان البرهان على حدوث النفس
 شيئاً في (وحل هذه الشبهة) ان كل قضية هي مركبة من موضوع ومحمول
 ويجب ان يكون الموضوع والمحمول متصورين وان لا يكون تصورهما
 معاً بل يكون المطلوب هو ايقاع النسبة بينهما بالثبوت او اللابثوث فاذا
 اوقعت الفكرة تلك النسبة عرفنا ان المطلوب قد حصل (وبالجمله) فالمطلوب
 وان كان مجهولاً من وجهه الا انه معلوم من وجه آخر وهو كون اجزائه متصورة
 معلومة والمطلوب المجهول اذا كانت له علامة معلومة فاذا وجد الطالب وعرف
 تلك العلامة فلا بد وان يعرف انه هو الذي كان مطلوباً له كما ان العبد الا بق
 اذا كانت له علامة لا يشاركه فيها غيره فالعالم بتلك العلامة اذا وجد له لا به
 وان يعرفه فكذلك هاهنا

(الطرف الثالث الكلام في المقول وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الاول في ان عقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر)

(ريباً يجرى) في الكتب ان العقائق المركبة هي التي يمكن معرفتها لاجل
 امكان تسميتها باجزائها المتصورة لها فاما الحاشط فانها لا تدل حقاً ثم بل الغاية
 القصوى منها تسميتها بوازمها (مثل ان يقال) النفس هي محرك لبدن فالمعلوم
 العلم تذكر

منه هو كونه محركا للبدن واما حقيقة النفس وماهيتها فهي غير معلومة •
 (ويحتجون على ذلك) بان الاختلاف في ماهيات الاشياء انما وقع لان
 كل واحد ادرك لازما غير ما ادركه الآخر فحكم بقتضى ذلك اللازم
 انا لو عرفنا حقائق الاشياء لعرفنا لوازمها القريبة والبيدة لما ثبت ان العلم
 بالعلة علة للعلم بالمعلول ولو كان الامر كذلك لما كان شيء من صفات الحقائق
 مطلوباً بالبرهان (فانا نقول) ان الحقائق البسيطة يمكن ان تكون مقولة
 (وبرهان) ان المركبات لا بد وان يكون تركيبها من البسائط لان كل كثر
 قل واحد فيها موجود وتلك البسائط اذ هي غير مقولة كانت للمركبات ايضا
 غير مقولة بالحد ولا يمكن ايضا ان تكون مقولة بالرسم لان الرسم عبارة
 عن تعريف الشيء باللوازم وتلك اللوازم ان كانت بسيطة فهي غير مقولة
 وان كانت مركبة فبسائطها غير مقولة فهي ايضا غير مقولة (وبالجملة) فالكلام
 فيها كالسكلام في الملزومات فاذا القول بان البسائط لا يصح تعيها : يجب
 ان لا يقتل الانسان شيئا اصلا لا بالحد ولا بالرسم لكن التالي ظاهر
 البطلان فالتقدم مثله •

(واما قوله) انا لو عرفنا ماهية الشيء لعرفنا جميع لوازمها (فنقول) هب انا
 لا نعرف حقيقة شيء من الملزومات لكن الكلام في ان البساطة هل تكون
 ماسة من العقولية قلنا لا نعرف حقيقة الملزومات لكن نعرف لوازمها البسيطة
 وقد بينا ان العلم بالمعلول لا يوجب العلم بالعلة •

(الفصل الثاني في ان المدوم كيف يعلم)

(كل ما كان معلوما) فلا بد وان يكون متميزا عن غيره وكل ما كان متميزا عن
 غيره فهو موجود فاذا كل معلوم فهو موجود وينعكس انعكاس النقيض

(الفصل الثاني في ان المدوم كيف يعلم)

ان مالا يكون موجودا لا يكون معلوما لكننا قد نعرف لهورا كثيرة هي
مدومة مثل انا نعلم عدم شريك الله وعدم اجتماع الضدين فكيف يمكن الجمع
بين هذين الاشكالين (فتقول) المعلوم لا يخلو ما ان يكون بسيطا واما
ان يكون مركبا فان كان بسيطا مثل عدم صداقة فذلك انما يعقل لاجل
تشبيهه بامر موجود مثل ان يقال ليس لله تعالى شيء تكون نسبتة اليه كسبة
السواد الى الياض فلولا معرفة المضادة الحاصلة بين امور وجودية
لاستحال ان يعرف عدم صداقة تعالى وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع
السواد والياض فالعلم به انما يتم بسبب العلم باجزائه الوجودية مثل ان يعقل
السواد والياض والاجتماع حيث يعقل ثم يقال ان الاجتماع الذي هو امر
وجودي محمول غير حاصل من السواد والياض فالعلم ان عدم البساطة
انما يعرف بالمقايضة الى الامور الوجودية وعدم المركبات انما يعرف بمعرفة
بساطتها •

﴿ الفصل الثالث في درجات المعلومات ﴾

(من المعلومات) ما يكون وجودها في غاية القوة مثل واجب الوجود
ويتلوه القول المقارفة والجواهر الروحانية ومنها ما يكون وجودها في
غاية الضعف حتى تكون كأنها مخالطة لعدم مثل الميولي والزمان والحركة
ومنها ما تكون متوسطة بين الامرين وذلك مثل الاجسام والالوان
وسائر الكيفيات والكميات فالقول البشرية تسجز عن ادراك القسم
الاول لغاية قوتها كما يهر نور الشمس ابصار الخفافيش وتسجز عن ادراك
القسم الثاني لضعفها وخصانها كما يسجز البصر عن ادراك الممركات الضئيلة واما
القسم الثالث فهو الذي تقوى القوة البشرية على ادراكه والاحاطة به ولذلك

فان معرفة الاجرام والاباد اسهل من معرفة سائر الاشياء وبالله التوفيق
فهذا ما اردنا ذكره هاهنا من احكام العلوم وقد بقي منها امور سنذكرها في علم
النفس متوكلا على الله وتوفيقه •

باب الثاني في القوى والاخلاق • وفيه خمسة فصول •

الفصل الاول في تلخيص مفهومات القوة •

(ان لفظ) القوة يقال باشتراك الاسم على امور كثيرة ولكنها موصوفة
اولا للمعنى الموجود في الحيوان الذي يمكنه ان يكون مصدر الافعال شائعة
من باب الحركات ليست باكثرية الوجود عن الناس ويسمى بهذه الضف
وكأنها زيادة وشدة في المعنى الذي هو القدرة ثم ان القدرة بهذا المعنى مبدأ
ولازما اما المبدء فهو القدرة وهو كون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا
شاء ولا يصدر عنه الفعل اذا لم يشأ وضد ذلك هو الجزو اما اللازم فهو ان
لا يفعل الشيء بسهولة وذلك لان الذي يزول التحريكات الشائعة وبما يفعل
عنها وذلك الاتصال يصدر عنه تمام فعله فلا جرم صار الاتصال دليلا
على الشدة •

(واذا ثبت ذلك فنقول) انهم نقلوا اسم القوة الى ذلك المبدء وهو القدرة
والى ذلك اللازم وهو الاتصال ثم ان القدرة لها وصف كالجنس لها ولها
لازم اما الذي كالجنس فكونها صفة مؤثرة في الغير واما اللازم فهو
الامكان لان القادر لما صبح منه ان يفعل وصح منه ان لا يفعل كان صدور
الفعل منه في محل الامكان فكان الامكان لازما له •

(واذا ثبت ذلك فنقول) انهم نقلوا اسم القوة الى ذلك الجنس وهو كل صفة
مؤثرة في الغير والى ذلك اللازم وهو الامكان (فيقولون) للتوب الايض

انه اسود بالقوة اى يمكن ان يصير اسود ثم انهم سموا الحصول والوجود
فعلًا وان لم يكن في الحقيقة فلا بل افعالًا فانه لما كان المعنى الذى وضع اسم
القوة له اولا كان متعلقا بالفعل فها هنا لما سموا الامكان بالقوة سموا الامر
الذى يطلق به الامكان وهو الحصول والوجود بالفعل.

(ثم ان المهندسين) لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه ان يكون خطا المربع واحد
وبعضها ليس بممكن له ذلك جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه
امر ممكن فيه وغصروا لما اعتقد بعضهم ان حدوث المربع هو بحركة ذلك
الضلع على مثل نفسه.

(واذا عرفت القوة) عرفت القوي وعرفت ان غير القوي اما الضعيف
واما العاجز واما سهل الافعال واما الضروري واما غير المؤثر واما ان
لا يصحكون المقدار الخطي خطا لمقدار سطحى مفروضا (واما القوة بمعنى
الامكان) قد سلف ذكر احكامها فيما مضى (واما القوة بمعنى غير الافعال)
فهو النوع الثالث من الكيفية فيأتى تفصيل القول فيه (واما القوة بمعنى
الشدة وبمعنى القدرة) فكانها انواع القوة بمعنى الصفة المؤثرة فتتكلم
فيها ثم في انسابها.

(الفصل الثانى في تحديد القوة بهذا المعنى)

﴿ الفصل الثانى في تحديد القوة بهذا المعنى ﴾

(القوة مبدء التغير) من آخر فى آخر من حيث انه آخر وانما وجب ان
يكون من آخر لان الشئ الواحد لو فعل فيه صفة لكان ذلك الواحد
قابلا وفاعلا وذلك يمتنع في المشهور وتقدير ان لا يمتنع ذلك لكنه لا شبهة
في ان الشئ يمتنع ان يكون مبدءا لتغيره لانه لو كان مبدءا لثبوت صفة
لنفسه لدامت تلك الصفة له مادام هذا موجودا ومتى كان كذلك لم يكن

متغيرا

متغيرا في تلك الصفة فلما ان عبده تغيره لا يد وان يكون غيره •

(واما تقسيم القوة) فهو ان نقول القوة اما ان يصدر عنها فعل واحد او افعال مختلفة وكلا القسمين يقمان على قسمين آخرين فلا يخلو اما ان يكون لها بذلك الفعل شعورا ولا يكون فحصل من هذا التقسيم تقسام اربعة •

(القسم الاول) القوة التي تصدر عنها فعل واحد من غير ان يكون لها به شعور وذلك على قسمين فانها اما ان تكون صورة مقومة واما ان لا تكون بل تكون عرضا فان كانت صورة مقومة فانما ان تكون في الاجسام البسيطة فسمى طيبة مثل النارية واللبائية واما ان تكون في الاجسام المركبة فسمى صورة نورية لذلك المركب مثل الطيبة المبردة التي للافيون والمسكنة التي في الافريون واما ان كانت عرضا فذلك مثل الحرارة والبرودة •

(القسم الثاني) القوة التي تصدر عنها افعال مختلفة من غير ان يكون لها بها شعور فذلك هي القوة النباتية •

(القسم الثالث) القوة التي تصدر عنها فعل واحد على ستة واحدة مع الشعور بذلك الفعل وذلك هو النفس الفلكية •

(القسم الرابع) القوة التي تصدر عنها افعال مختلفة مع الشعور بتلك الافعال فذلك هي القوة الموجودة في الحيوانات فهذه اقسام القوة •

(ويظهر مما قلنا) ان القوة لا يمكن ان تكون مقولة على هذه الاقسام الاربعة قول الجنس لان بعض اقسامها صورة جوهرية وبعض اقسامها اعراض ولا يمكن ان تكون الجواهر والاعراض مشتركة في وصف جنسي واما القسم الاول فانما تكلم فيه في باب المادة والصورة واما القسم الثاني والثالث فانما تكلم فيهما في علم النفس واما القسم الرابع فتكلم فيه هاهنا لانه احد انواع

﴿ الفصل الثالث في أحكام القدرة موقفة ثلاثة مباحث ﴾

(البحث الاول) في أنها ليست نفس المزاج والدليل عليه ان المزاج عبارة عن كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وهو بالحقيقة من جنس هذه الكيفيات الاربع الا انه يكون منكسرا وضعيفا بالنسبة اليها واذا كان كذلك وجب ان يكون حكم المزاج من جنس احكام هذه الكيفيات الا انه يكون اضعف من احكامها لذا كانت صفة قوة والمالم يكن تأثير القدرة من جنس تأثير هذه الكيفيات عرفنا انها ليست هي نفس المزاج بل هي كيفية تابعة للمزاج •

(البحث الثاني) زعم قوم ان القدرة مقارنة للفعل واستبعد الشيخ ذلك (فقال) القائل بهذا القول كأنه يقول ان القادر على القيام ليس يقوى على القيام • اى لا يمكن في جبته ان يقوم مالم يتم فكيف يقوم (وهذا القائل) لا محالة غير قري على ان يرى وعلى من يبصر في اليوم الواحد مرارا فيكون بالحقيقة اعصى وليس عندي هذا الا استبعاد في موضعه لا نافر بالقوة بكونها مبدءا للتغير فبدء التغير اما ان يكون قد كملت جهات مبدئيه او لم تكمل ولم يخرج بالكلية الى الفعل فان كملت جهات مبدئيه ومؤثرته وجب ان يوجد معه الاثر واستعمال تقدمه على الاثر وحيث يصح قولنا ان القوة مقارنة للفعل وان لم يوجد امر من الامور المتغيرة في مؤثرته لم يكن ذلك الذي وجد تمام المؤثر بل بعضه فلم يكن الوجود هو القوة على الفعل بل بعض القوة نعم لا شك ان الكيفية المسماة بالقدرة حاصلة قبل الفعل وببدء ولكنها بالحقيقة ليست هي تمام القوة على الفعل بل هي احد اجزاء القوة واذا امكن تأويل
 • ان القادر لا يقوى على القيام
 كلام

كلام القوم على الوجه الذي فصلناه فاي حاجة بنا الى التشيع عليهم وتقييع
صودة كلامهم •

(البحث الثالث) زعم قوم ان القوة ليست على الضدين فان جوابه ان هذه
القوة ليست قوة تامة على الشيء وضده فقد صدرت الان هذه القوة متى كانت
متردة فيما بين الضدين استعمال ان يصدر عنها احدهما لانه ليس احدا للجائين
اولى من الآخر ومتى خرجت عن حد التردد لم تكن قوة على الضدين
(وان ارادوا به) ان القوة التي انضم اليها صرح آخر حتى صارت مؤثرة في
احد الضدين لا يمكن ان ينضم اليها صرح آخر حتى تصير مؤثرة في الضد
الآخر فذلك باطل •

(الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض فذلك
بقوة موجودة فيه)

(والدليل عليه) هو ان الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية متفاوتة في الاحياز
والا تارفاختصاصها بملك الآثار لا يمكن ان يكون للجسمية العامة المشتركة
فاذا ذلك الامر واذا على ذات ذلك الجسم وذلك الوايد اما ان يكون
جسما اوليا يكون (والاول باطل) فان اختصاص ذلك الجسم بملك المؤثرة
دون جسم آخر لا بد وان لا يكون لنفس جسمية العامة فاذا ذلك المؤثر ليس
بجسم فذلك المؤثر اما ان يكون حالا في ذلك الجسم اوليا يكون حالا فيه
فان لم يكن حالا فيه كانت نية الى ذلك الجسم كسبه الى سائر الاجسام فينشأ
لم يكن اختصاص ذلك الجسم لقبول ذلك الاثر من ذلك المقارق اولي
من سائر الاجسام ثبت ان ذلك الاثر انما يختص به ذلك الجسم لمحلل
قوة موجودة فيه دون سائر الاجسام فاذا كل اثر يصدر عن جسم فان ذلك

(الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض فذلك بقوة موجودة فيه)

الآثار إذا لم يكن بالمرض ولا بالقسر فلا بد وان يكون لقوة موجودة فيه •
 (فان قيل) كما ان الاجسام مختلفة في الاعراض فهي ايضا مختلفة في هذ •
 الصور التي هي مبادئ تلك الاعراض فاختصاصها بتلك الصورة لو كان لاجل
 صورة اخرى فاما ان يجب مساواة تلك الصور او يجوز مساواة بعضها للبعض
 (والاول) يوجب استناد كل صورة حاصلة في الحال الى صورة اخرى لا الى
 نهاية وذلك باطل (والثاني) يدفع اصل الحجة التي ذكرتموها اذ لو جاز
 استناد صورة حاصلة في الحال الى صورة سابقة عليها جاز استناد المرض
 الحاصل في الحال الى مرض سابق عليه فيستند كل مرض الى مرض سابق
 عليه وحينئذ لا يحتاج الى اثبات الصورة •

(والجواب) ان السبب في اختصاص المادة بصورة معينة هو الصورة
 السابقة ولا يمكن ان يكون السبب لوجود المرض الحاصل هو المرض
 المتقدم لوجوه •

(الاول) وهو ان الماء اذا زالت عنه البرودة بملاقاة النار في زال المسخن
 مادت البرودة اليه فلمنا ان في جسم الماء شيئا محفوظ الذات عند حصول
 المسخن القسري وهو الذي اعاد البرودة الى الماء عند زوالها بالقسر فلمنا
 ان استناد هذه الآثار الى مباد موجودة في الاجسام واما الصورة فانها
 اذا زالت لا تعود عند زوال الزيل فان الماء اذا مرض له ماض صير •
 هواء فند زوال ذلك القاسر لا يعود عليه ماء فلمنا ان الاعراض متبعية
 الى الصور والصور لا يجب انسابها الى صورة اخرى •

(الثاني) وهو ان الناصر اذا امتزجت انكسرت كيفياتها وقد ثبت ان علة
 السكر موجودة عند حصول السكر فلا يخلو ما ان يكون انكسار

كيفية كل واحد منها بكيفية الآخر وليس بلك الكيفية بل بعبدتها والاول باطل لانه لو كان انكسار كيفية كل واحد منها بسورة كيفية الآخر فاما ان يتقدم انكسار احدهما بالآخر على انكسار الآخره او يكون انكسار كل واحد منها بالآخر مقارنا لانكسار الآخره والاول محال والا لزم ان لا ينكسر الكاسر بما انكسره لان المطلوب بعد حيورته منلويا لا يمكن ان يصير قابلا مع انه ما قوى على الثبته عند كونه غير مطلوب والثاني ايضا محال لان الانكسارين لو وجداهما ملولا الكاسرين فوجب ان يوجد الكاسر ان معا فتد حصول الانكسارين المتلوين بسورتى الكيفيتين لزم وجوب حصول سورتى الكيفيتين فتكون الكيفيتان منكسرتين غير منكسرتين وهذا محال فثبت ان انكسار كيفية كل واحد من المنصرين ليس بكيفية المنصر الآخر بل بالسورة الموجودة في المنصر الذي هو مبدء تلك الكيفية فثبت بهذا وجود هذه القرة •

﴿ الفصل الخامس في الخلق ﴾

(حده انه) ملكة تصدر بها عن النفس افعال بالسهولة من غير تقدم روية وليس الخلق عبارة عن القدرة على الافعال لان القدرة نسبتها الى الضدين واحدة على الوجه الذي عرفت وليس ايضا عبارة عن نفس الفعل بل الخلق عبارة عن كونه يحال تصد عنه الصنعة من غير روية كمن يكتب شيئا من غير ان يتروى في حرف او يضرب بالطبور من غير ان يتروى في قرة قرة وكذلك ملكة العلم ليس ان تحضر المعلومات بل ان يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير روية •

(واعلم) ان المضاعف الخلقية ثلاث الشجاعة والنفه والحكمة ومجموعها

العدالة ولكل واحدة من تلك الثلاث طرفان وهما رذيلان.

(أما الشجاعة) فهي الخلق الذي تصدر عنه الأفعال المتوسطة بين أفعال
النهور والجبن وهذان الطرفان رذيلان.

(وأما المنة) فهي الخلق الذي تصدر عنه الأفعال المتوسطة بين أفعال التجور
والخمود وهذان الطرفان رذيلان.

(وأما الحكمة) فهي الخلق الذي تصدر عنه الأفعال المتوسطة بين أفعال
الجريرة (١) والنباوة وهذان الطرفان رذيلان.

(وخلن بعضهم) أثبت الحكمة العملية هاهنا هي التي تجمل قسمة للحكمة
النظرية حيث يقال الحكمة إما نظرية وإما عملية (وذلك باطل) لأن المراد
بالحكمة العملية هاهنا ملكة تصدر عنها الأفعال المتوسطة بين أفعال الجريرة
والنباوة وأما إذا قلنا أن من الحكمة ما هو نظري ومنه ما هو عملي لم يرد به
الخلق فإن ذلك ليس جزءاً من الفلسفة بل يريد معرفة الإنسان بالملكات
الطبيعية بطريق القياس أنها كم هي وما هي وما الأفضل منها وما الرديء وأنها
كيف تحدث من غير قصد اكتساب وأنها كيف تكتسب بقصد وإيضاً
معرفة السياسات المنزلية والمدنية (وبالجملة) المعرفة بالأمور التي لا انقطاعها
وهذه المعرفة ليست غريزية بل متى حصلناها كانت حاصلة لنا من حيث هي
معرفة وإن لم تعلم فملاولم نخلق خلقاً فلا تكون أفعال الحكمة العملية الأخرى
موجودة ولا أيضاً الخلق وتكون عندنا لا محالة معرفة مكتسبة يقينية.

(فالخاصل) أن الحكمة العملية قد يراد بها العلم بالخلق وقد يراد بها تقس الخلق
وقد يراد بها الأفعال المبادرة عن الخلق فالحكمة العملية التي جعلت قسمة

(١) الجرير الخلداع الخليت مربب كبريز بالقارسية ١٢

الحكمة النظرية هي العلم بالخلق والحكمة العملية التي جمعت إحدى الفضائل
لنظرية الثلاث فهي نفس الخلق وإيضاً لحكمة العملية بالمعنى الأول لا تشاؤك
الحكمة العملية بالمعنى الثاني لأن الحكمة العملية بالمعنى الأول ليس علماً بهذا الخلق
فقط بل وبسائر الأخلاق من الشجاعة والفة والياسات أيضاً فظهر
الفرق بين البابين .

(وإذا مررت ذلك) فتقول أنهم سوا مجموع الأخلاق الثلاثة عدالة
والمقابل للعدالة شيء واحد وهو الجور (فهذا) ما يطبق بهذا الوضع من شرح
الأخلاق والباقي . مذكور في كتب الأخلاق .

(الباب الثالث في الالم واللذة وفيه خمسة فصول)

(الفصل الأول في حقيقة اللذة والالم)

(زعم محمد بن زكريا) أن اللذة عبارة عن الخروج من الحالة النيران الطيبة والالم
عبارة عن الخروج من الحالة الطيبة وسبب هذا الظن اخذها بالعرض مكان
ما بالذات لأن اللذة لا تتم إلا بالآهراك والآهراك الحسي وخصر حاله
أنما يحصل بالاتصال من الضد فإن استقرت الكيفية لم يحصل الاتصال فلم
يحصل الشعور فلا تحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللسية إلا عند تبدل
الحال النيران الطيبى ظن أن اللذة قسها هي ذلك الاتصال وهذا باطل
لأن الإنسان قد يستلذ بالنظر إلى الصورة الحسنة التي مارآها وما كان عالماً
بوجودها حتى لا يقال بآث النظر يدفع ضرر الاشتياق (وكذلك)
وبما يدرك مسألة علمية من غير طلب منه لها ولا شوق إلى تحصيلها أو يشق له
مال عظيم أو منصب جليل مع أنه لم يكن متوقفاً لها ولا طالباً لحصولها حتى
لا يقال بأن حصول هذه الأمور يزيل الالم الطلب والشوق مع أن كل هذه
في كتاب الأخلاق

(الفصل الأول في حقيقة اللذة والالم)

الامور لذيفة فبطل هذا المذهب •

(واذا ثبت ذلك فنقول) الغالب على كلام الشيخ ان اللذة ادراك الملائم والملائم هو الكمال الخالص بالشيء وان الالم هو الادراك المتنافي فانه ذكر في القانون ان الوجد هو الاحساس بالمتنافي وذكر في الفصل الاخير من المقالة الثامنة من الهيات الشفاء ان اللذة ليست الا ادراك الملائم من حيث هو ملائم • وذكر ايضا في فصل المعاد من المقالة التاسعة ان القوى تشترك في انشورها بموافقها وملائمها هو الخير واللذة الخاصة •

(وذكر ايضا) في الادوية القلية ان اللذة هي ادراك حصول الكمال الخاص بالقوة المدركة الا انه ذكر في هذا الفصل من هذا الكتاب ما هذه عبارته (فقال) سبب اللذة عند ابتداء الخروج الى الحالة الطبيعية هو حصول الادراك ولما عرض ان كان حصول الادراك مع الخروج عن الحالة الغير الطبيعية عرض ان كانت اللذة مع الخروج عنها (فظن) ان ذلك سببها وليس كذلك بل السبب هو ادراك حصول الكمال لا غير فهذا هو سبب اللذة • (اقول) لما جعل الادراك سببا للذة وجب ان يكون متأثرا باللذة لان الشيء لا يكون سببا لنفسه (و اقول) انك قد عرفت ان التصديقات المكتسبة كما يجب انتمؤها الى التصديقات الفنية من البرهان فكذلك التصورات المكتسبة يجب انتمؤها الى التصورات الفنية عن التعريف وكما ان القضايا الحسية لا تحتاج صحتها الى البرهان مثل علم الانسان باله والذاته فتصور هذه الامور المتقدمة على التصديق بها اولى ان يكون غنيا عن التعريف فاذا الالم واللذة حقيقتان غنيتان عن التعريف •

(نعم هاهنا) بحث لا بد منه وهو ان نعرف ان الحالة التي نجهدها من النفس

والثانية

التي

التي سيناها باللذة هي نفس ادراك اللذات او امر متاخر لذلك الادراك
وبتقدير كونها متأخرة لذلك الادراك هي معلول ذلك الادراك او معلول
شيء آخر وان كانت لا توجد الا مع ذلك الادراك •
(فهذه امور) لا بد من البحث فيها والى الآن لم يصح عندي شيء من هذه
الانقسام بالبرهان ولكن الاقرب الى الظن ان الالم ليس هو نفس ادراك
المنافي لان التجارب الطبية شهدت بان سوء المزاج الرطب فيرمم مع انه
محسوس فلو كان ادراك الامر الغير الطبيعي هو نفس الالم لاحتعال ان يوجد
لدراك سوء المزاج الرطب مع عدم الالم (وبه يثبت ايضا) ان ادراك المنافي
وحده لا يكفي في اقتضاء الالم (واما الذي يقال) بعد ذلك من ان المريض
قد يبتلى بالخلاوة مع انها لا تلائم بل تعرضه وينفر من الادوية وهي تلائم وتنفعه
فدل على ان اللذة ليست عبارة عن ادراك اللذات ولا الالم عبارة عن ادراك
المنافي (فهو ضيق) لان المريض انما يستلذ بما يصبره ولا من حيث انه ادراك
مالا يلائمه بل اما لان في بدنه اختلاطا رديا يستحيل ما ينافي وله اليها فيستضر
بكون ذلك في بدنه لانه لو حصل زيادة هذا الخلط في بدنه من غير ان ادرك
ما استلذه لاستضر به واما لان اعضاء الهضم تضعف من هضم ما يناولها
فيستحيل الى خلط ردي حتى لو حصل ذلك من دون ان ادرك ما يشتهي
استضر به (وايضا) لو ادرك المريض ما ينفر طبعه عنه من الادوية ولم يمرض
امر آخر لم يتفهم والامور العارضة هي انما ان يخرج الدواء خلطا موزنا
او يحمله الى خلط جيد فينذوه او يقوى بعض الاعضاء فلم يضره الامور يحصل
الا لتفاد لا لانه ادرك ما ينفر عنه فثبت ان ما قالوه غير لازم •
• انما يستضر بما يستلذه •

في الفصل الثاني في ان تفرق الاتصال مؤلماً

(زعم) جالينوس ان السبب الذاتي للوجع هو تفرق الاتصال فان الحار اذا
 يوجع لانه يفرق الاتصال ولت البارد انما يوجع ايضاً لانه يلزمه تفرق
 الاتصال لانه لشدة تكيفه وجهه يلزمه لا محالة الى ان يجذب الاجزاء اليه
 حيث يتكاثف عنده فيتفرق من جانب ما يجذب منه والاسود في المبصرات
 يولم لشدة جمه والابيض لشدة قريحته والمز والحامض في المنقعات يولم
 لفرط قريحته والنمض لفرط قيعفه فيتبعه التفريق لا محالة وكذلك في
 الشم وكذلك في الاصوات القوية فتولم بالتفريق بمنف من الحركة الهوائية
 عند ملاقات الصاخب .

(وبالجمله) لما لا طباء اتفقوا على ان تفرق الاتصال سبب ذاتي للوجع ولى
 فيه شكوك .

(الاول) ان التفرق والاتصال لفظان مترادفان وقد اتفقوا على ان
 الاتصال امر عدي وهو عدم الاتصال مما من شأنه ان يكون متصلاً والوجع
 والالم لاشك انهما امران وجوديان والامر العدي لا يجوز ان يكون علة
 للامر الوجودي فتفرق الاتصال لا يجوز ان يكون علة للالم .

(الثاني) ان الآلة اذا كانت في غاية الحدة فاذا قطعت العضو سريره افر بما
 لا يحس بذلك القطع في اول الامر بل انما يظهر الالم بعد ذلك بلحظة
 ولو كان تفرق الاتصال لذاته مؤلماً لاستحال تخلف الالم منه فلما تخلف عنه علم
 ان ذلك التخلف انما كان لان في اول القطع لم يحصل سوء المزاج فلا جرم
 لم يحصل الالم ثم لما حصل سوء المزاج بعد ذلك لا جرم حصل الالم .

(الثالث) وهو ان التغذية والنمو انما يحصلان بان يتفرق اتصال العضو
 وتنفذ

وتنفذ في التخرج المستعدة الاجزاء التذائية مع انه ليس هناك الم ومعلوم
انه انما لم يولم لان ذلك التفرق امر طبعى ولم يحدث منه سوء مزاج وذلك
يدل على ان التفرق ليس سببا للام لانه تفرق بل لما يكون معه من سوء
المزاج (فحتاج) هاهنا الى بيان ان اتصال العضو بتفرق عند التمدد وعند
التمدد ذلك بالنقل اولاً ثم بالبرهان ثانياً .

(اما النقل) فقد صرح الشيخ بذلك في مواضع كثيرة من كتاب الشفاء
(فيها) انه حكى في الفصل السادس من المقالة الثانية من التكملة الاولى
من الطبيعيات عن اصحاب الخلاء انهم احتجوا على وجود الخلاء بان قالوا
انما ينمو لغيره شيء فيه ولا شك ان ذلك الشيء يتغذى في الملاء بل
في الخلاء (ثم انه اجاب) عن ذلك في الفصل التاسع (قال) اما حديث الذي
كان الغذاء يتغذى بين المماسين من اجزاء الاعضاء بمحركها بالتبديد بقوله
فيكون بينهما ويتفتح الجسم (هذا لفظ الشيخ) وهو صريح فيما قلناه .

(ومنها) انه قال في الفصل الثامن من التكملة الثالثة من الطبيعيات في بيان
كيفية النمو يجب ان يكون ذلك الازدیاد مستمرا على تناسب يؤدي الى كمال
الشئ ويكون الوارد قد فسد واستحال الى مشاكلة المورد عليه والمورد عليه
قد نسي ممتدا في الاقطار متوجها الى كمال الشئ فيجب ان يكون هذا الوارد
يدخل المورد عليه نافذا في خلل يمدته في جسمه يدفع له المورد عليه الى
اقطاره على نسبة واحدة في نوعه .

(ومنها) انه قال في الفصل الاول من المقالة الثانية من علم النفس واما المزية
فلها تزيد في الطول اكثر مما تزيد في العرض والزيادة في الطول اصعب من
الزيادة في العرض وذلك لان الزيادة في الطول يحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء في

الأعضاء الصلبة من العظام والمغيب تنفذ في أجزائها طولاً لا يتم أو ينفذ بين أطرافها (واطم) أن كلامه في هذه المواضع الثلاثة صريح في أن النمو لا يحصل إلا عند تفرق الاتصال •

(وأما البرهان) فلا شك أن الأعضاء في التحلل ولاسيما للتحلل إلا أن ينفصل عن الموضو جزء كان متصلاً به والحاجة إلى الغذاء لا لصاق مثل ذلك الجزء بالموضو فإذا تفرق الاتصال شيء لا تخلو الأعضاء منه في أكثر الأوقات ثم إن هذا التفرق ليس شيئاً يختص به ظاهر الموضو وبن باطنه لأن الحال هو الحرارة وهي - يارة في ظاهر الموضو وباطنه فوجب أن تتحلل الأجزاء من باطن الموضو كما تتحلل من ظاهره والتحلل لا يتم إلا بتفرق الاتصال • (فإن قيل) التغذي والنمو وإن كانا لا يتيان إلا بتفرق اتصال الموضو ولكن ذلك التفرق في أجزاء صغيرة جداً فمفر ذلك التفرق لا يصل إلالم (ف نقول) إن كل واحد من تلك التفرقات وإن كان صغيراً جداً ولكن تلك التفرقات كثيرة جداً الآن التغذي والنمو شيء غير مختص بجزء من البدن وون جزء بل هما حاصلان في جملة الأجزاء وهما لا يتيان إلا بهذا النوع من التفرق فإذا هذا النوع من التفرق أمر حاصل في جملة الأعضاء وإذا كان كذلك فلو كان تفرق اتصال الأعضاء من حيث أنه تفرق مولى لكائنات الآلام حاصلة في جملة البدن ولمالم يكن كذلك علمنا أن التفرق لذاته غير مولى بل إنما يولم إذا حصل منه سوء مزاج •

(فإن قيل) هذه التفرقات مؤلمة الآن تلك الآلام لما دامت بطل الشعور بها (ف نقول) أنا لا ننفي بالالم إلا المعنى المخصوص الذي يجده الحي من نفسه ولا شك أنه غير حاصل بسبب التغذي والمو وليس كلاماً إلا في ذلك

فإن أثبت أمرًا آخر كان وقوع اسم الالم عليه وعلى ما نحن فيه باثباتك الاسم •
 (فإن قيل) الحس شاهد بأن تفرق الاتصال مو لم فاعذركم عنه (قلنا) عذرنا عنه
 واضح وهو أن تفرق الاتصال يستقبح سوء المزاج وذلك مو لم •

(فإن قيل) قد جعلتم تفرق الاتصال علة لسوء المزاج مع أن التفرق أمر
 هدى وسوء المزاج أمر وجودي (فتقول) بدن الإنسان مركب من
 العناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها الخروج عن الاعتدال ثم إنها ما دامت
 متصلة أنكر البعض البعض وحصل الاعتدال فإذا تفرقت بقيت طبيعة
 كل واحد منها خالية مما يورثها من افاضة الكيفية الخارجة من الاعتدال فينتز
 قبض عنها تلك الكيفيات •

(فالخلاصة) أن السبب القاعلي لسوء المزاج هو طبيعة كل واحد من البسائط
 إلا أن اختلاطها صار مانعا من ذلك فلما تفرق الاتصال قد عدم المانع فحينئذ
 تعود الطبيعة مقتضية لعلها •

﴿ الفصل الثالث في تحقيق سبب الالم ﴾

(مذهب جالينوس) أن السبب القريب للالم هو تفرق الاتصال وأما سوء
 المزاج فهو إنما يكون مو لما يكونه مستقبلا لتفرق الاتصال •

(ومذهب الشيخ) أن السبب الذاتي للالم أما التفرق وأما سوء المزاج
 المختلف أما بالذات فهو الحار والبارد وأما بالعرض فهو اليابس لأنه لشدة
 قبحه ربما كانت سببا لتفرق الاتصال وأما الرطب فإنه لا يورث أصلا
 (وأما نحن) فنظن أن السبب الذاتي هو سوء المزاج فقط •

(واعلم) أن كل ما دل على أن التفرق ليس سببا ذاتيا للالم فهو قيد الظن بأن
 سوء المزاج المختلف سبب ذاتي لذلك لأننا لا نقول سببا ثالثا •

والفصل الثالث في تحقيق سبب الالم

(ثم ان الشيخ احتج) على ان سوء المزاج المختلف موطن بالذات بامور ثلاثة
 (الاول) ان الوجد قد يكون متشابه الاجزاء في العضو الوجد و تفرق
 الاتصال لا يمكن ان يكون متشابه الاجزاء لانه لا بد من انتهاء القسمة الى
 آحاد لا يكون في شيء منها تفرق فاذن وجود الوجد في الاجزاء الخالية من
 تفرق الاتصال لا يكون عن تفرق الاتصال (ولقائل ان يقول) اننا لانعلم
 كون الوجد متشابه الاجزاء في الحقيقة نعم قد يكون متشابه الاجزاء في
 الحس ولا يلزم من ذلك ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة لان التفرقات
 متى كثرت في السطح كان البعض قريبا من البعض وصارت السطوح صغيرة
 جدا فاذا حصلت الآلام في مواضع التفرقات فلكثرة تلك المواضع وقرب
 بعضها من البعض وصغر ما بينها من السطوح يشبه على الحس فيظن كونها
 لوجد متشابه وان لم يكن في نفس الامر كذلك (وهذا) كما اذا دقتنا
 المداد والاسفيداج والورنجمر (١) والورنج دقا ناعما وخططنا البعض البعض
 فابسا فانه يظهر في الحس للجموع لون منفرد على حدة وان لم يكن في نفس
 الامر كذلك فلذا كان هذا الاحتمال قائما لم يكن القياس برهانيا .

(الثاني) قال البرد موجد حيث يقبض ويجمع وحيث يبرد وتفرق الاتصال
 من البرد لا يكون حيث يبرد بل في اطراف الموضع المتبردة (ولقائل ان
 يقول) الموضع اذا تبرد فانه ينقبض ويبرح عن ذلك الانقباض ان تمدد
 اطرافه عن اطراف الموضع الحار وان تضغط اجزائه المتبردة بعضها في بعض
 وكلا الامرين سبب لتفرق الاتصال (اما الاول) فانه اذا تمدد طرفه
 عن طرف الموضع الحار انفصل عنه فصل التفرق (واما الثاني) فلان

(١) هو معدن منفتح بهامس يسمل منه الخبز الا حرا ١٧ محيط

الضغط سبب لتفريق الاتصال ولذلك جعلتم الالم الضاغط قسما من اقسام الالم وايضا فلان الموضع المتبرد يمكن ان يكون بمفعله ابرد من البعض وحيث يحصل الابرء عن البارد واذا كانت هذه الاحتمالات قائمة لم يكن للقياس برهانها •

(الذات) قال الوجه لاجالة احساس بمؤثر متناف بنة من حيث هو متناف والحد يتمكس فكل محسوس متناف من حيث هو متناف موجه •
(ولقائل ان يقول) ان كنت تجعل اسم الوجه اسما لادراك المتناف فذلك مما لا مناوأة فيه ولكنا يتنا ان المعنى المخصوص الذي نجده من اتصاف ونسبه بالالم لم يثبت بالبرهان انه نفس ادراك المتناف او امر آخر مقلون له ومنى كان كذلك لم تكن في هذا الكلام غائبة (وايضا) فهو منقوض بسوء المزاج الرطب فانه مدرك فها هنا حصل ادراك المتناف مع انه لم يوجد الالم (ويمكن) ان يتمسك في اثبات المطلوب بان لسة التقرب اشد ابلا ما من الجراحة العظيمة ولو كان المولم هو تفرق الاتصال قطع لكانت الجراحة العظيمة اقوى في الابلام منه او لمالم يكن كذلك علمنا ان زيادة الالم من لسة التقرب انما حصل من سوء المزاج لا من تفرق الاتصال (ويمكن) ان يمتنع على ذلك ببعض ما ذكرناه •

﴿ الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق ﴾

(سوء المزاج) ان استقر في المعنى وابطل الطبيعة الخاصة بالمعنى فذلك يسمى سوء المزاج المتفق وان لم يكن كذلك يسمى سوء المزاج المختلف ثم ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق (والشيخ) بين ذلك بحجة ومثالين (اما الحجة) فهي ان سوء المزاج المتفق لا يحس لان الحاس يجب

(الفصل الرابع في ان المولم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق)

ان ينفصل عن المحسوس والشيء لا ينفصل عن الحالة المتسكنة التي لا تغيره بل عن
الضد الوارد المنير اليه الى غير ما هو عليه •

(واما المثالان فاحدهما) ان حرارة صاحب اللدق اشد كثيرا من حرارة
صاحب الثوب مع ان صاحب اللدق لا يجهد من الا لتهاب ما يحس به صاحب
الثوب او صاحب حي اليوم لان حرارة اللدق مستقرة في جوهر الاعضاء
الاصيلة وحرارة الثوب واردة من مجاورة غلط على اعضاء محفوظ فيها
مزاجها الطبيعي بحيث اذا نهي عنها الخلط بقي المضمون منها على مزاجه •

(المثال الثاني) لن ذا الناقض بالاستعانة شتاء اذا استعم بالماء الحار بل
بالقارعر عرض له منه تاذا لان كيفية بدنه بيده عنه مضادة اياه ثم ياتيه فيستلذه
كما يتدرج الى الاستعانة عن حال البرد العاجل ثم اذا تمد ساعة في الحمام
الداخل فربما يتفق ان يصير بدنه اسخن من ذلك الماء فاذا فرفص بصب الماء
الاول بشتة عليه اشترمت على انه يشربه •

(ويمكن ان يقال) ان المناقاة صفة لا تحقق الا عند ثبوت شيئين ليكون
احدهما منافيا للآخر فاذا كان المضمون كيفية فورد عليه ما يضاد كفيته فلا يخلو
اما ان يكون الوارد عليه قد ابطال كيفية ذلك المضمون او لم يطل كفيته
فان ابطال كيفية ذلك المضمون يمكن هناك كفيته ان بل كيفية واحدة واذا لم
يوجد هناك كفيته ان لم تكن المناقاة حاصلة لما عرفت واذا لم تكن المناقاة
حاصلة لم يكن ادراك المناقاة في حاصلا فلا يكون الا لم حاصلا واما اذا كان
الوارد لا يقوى على ابطال كيفية المضمون فيشذكون المناقاة حاصلة بين كيفية
المضمون وكيفية الوارد عليه واذا كانت المناقاة حاصلة فيشذم يحصل الشعور
بتلك المناقاة فلا جرم يتحقق الالم (فهذا هو السبب) في ان سوء المزاج
المتحقق

للمتفق لا يؤلم وسوء المزاج المختلف يؤلم •

﴿ الفصل الخامس في تفصيل اللذات الحسية ﴾

(قال) جالينوس اللذة والالم يحدثان في الحواس كلها وكلما كان الحس اكثف كانت مقاومته مع الوارد اكثر فكان الالم واللذة اقوى • والطف الحواس البصر لا يجهم بالنور الذي يشبه النار التي هي الطف للناس صر فلا جرم لا تكون اللذة والاذى في البصر الا قليلا (واما السمع) فاعل لطافة من البصر لان آله الهواء القروح فلا جرم صارت اللذة والاذى في هذه الحاسة اكثر منهما في البصر (ثم الشم) اقل لطافة من السمع لان محسوسه البخار وهو اغلظ من الهواء فلا جرم اللذة والاذى في الشم اكثر منهما في السمع (والذوق) اغلظ من الشم لان آله الرطوبة اللذبة وهي في درجة الماء فلا جرم اللذة والاذى في الذوق اكثر (واللمس) اغلظ من جميع الحواس لانه في قياس الارض فكانت مقاومته مع الوارد اقوى وابطأ فلا جرم صارت اللذة والاذى فيه اقوى (وقال الشيخ) في الفصل الثالث من المقالة الثانية من علم النفس الحواس منها ما للذة لها في محسوساتها ولا الالم ومنها ما يبتذو بتألم بتوسط المحسوسات فاما التي لا للذة لها ولا الالم مثل البصر فانه لا يبتذ بالالوان ولا يتألم بل النفس تتألم بذلك وتأنذ من داخل وكذلك الحال في الاذن فان تألمت الاذن من صوت شديد واليمين من لون مفرط كالضوء فليس تتألم من حيث تسمع لو تبصر بل من حيث تلمس لانه يحدث فيه الالم لمسي وكذلك يحدث فيه بزوال ذلك لذة لمسية واما الشم والذوق فيتألمان ويبتذان اذا تكيفتا بكيفية منافرة او ملائمة واما اللمس فانه قد يتألم بالكيفية الملموسة ويبتذ بها وقد يتألم ويبتذ بنيرتوسط كيفية

من المحسوس الاول بل يتفرق الاتصال والتشامه (هذا ما قاله الشيخ) وهو الحق الصريح.

(فان قيل) لاشك ان الملائم للعين هو الابصار فكيف زعم الشيخ ان العين لا تمتد بذلك مع انه عند الذقبانها ادراك الملائم (فقول) اما نحن فلانساعد على ان في العين قوة مدركة بل البصر والسامع هو النفس وهذه الاعضاء آلات لها في هذه الادراكات فاندفع عنا هذا الاشكال.

(واما على مذهب الشيخ) فالمذران الالوان ليست ملائمة للقوة الباصرة فانه يستحيل اتصاف القوة الباصرة بالالوان ثم ادراك الالوان امر ملائم للقوة الباصرة والشيخ لم يجعل حصول الملائم لذة بل جعل ادراك الملائم لذة فالقوة الباصرة اذا ابصرت فقد حصل لها الملائم الذي هو ادراك الالوان ولم يحصل لها ادراك هذا الملائم فان القوة الباصرة ما ادركت كونها مدركة للالوان بل النفس تدرك الاشياء وتدرك انها ادركت تلك الاشياء فلا جرم تحصل لها اللذة.

(ولقائل ان يقول) القوة الالامية يتبع اتصافها بالكيفيات الملموسة فادراكها لا تكون تلك الكيفيات ملائمة لها لان الملائم هو الذي يكون كمالا للشيء واقل درجات الكمال امكان حصوله للشيء بل الملائم للقوة الالامية ادراك الملموسات ثم ليس لها ان تدرك انها ادركت الملموسات فهي اذا ما ادركت الملائم فيلزم ان لا تكون لها الذمعة ان الشيخ اعترف بحصول الالذة لهذه الحاسة (والحاصل) ان هذه المحسوسات اما ان يسلم كونها ملائمة لهذه الحواس او يقال للملائم للحواس هو الاحساس لا المحسوس فان سلم كون المحسوسات ملائمة للحواس كان ادراكها ادراكا للملائم فيكون ادراك

أدراكك البصر للالوان ادراكا للملائم قوله بعد ذلك ان للبصر لا يلتذ
بالالوان يناقض قوله اللذة هي ادراك الملائم (واما ان منع ذلك) وزعم ان
الملائم لهذه الحواس هو الا حواس لا المحسوس فلا يخلوا ما ان يقول بان
حصول الملائم هو اللذة لو قول ادراك الملائم الذي يحصل هو اللذة (فان
قال بالاول) فقد لزمه تسليم القول باللذة للبصر (وان قال بالثاني) لزمه
ان لا يثبت اللذة في حاسة اللمس لانه ليس الملائم لها للمحسوسات بل الاحساس
بها ليس لها ادراك لذلك الاحساس ليس لها ادراك للملائم فوجب ان
لا تكون لها لذة فهذا هو وجه الاشكال .

﴿ الباب الرابع في بنية الكيفيات النفسانية وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الصحة والمرض وفيه ستباحث ﴾

﴿ البحث الاول ﴾ في حدها حد الشيخ للصحة في الفصل الاول من القانون
بانها ملكة او حالة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة (وحدها)
في الفصل الثاني من التلخيص الاول من القرن الثاني من هذا الكتاب بانها هيئة بها
يكون بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة
وسليمة (وحدها المرض) بانها هيئة في بدن الانسان مضادة لهذه (وحدها)
في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس منطق الشفاء بانها ملكة في الجسم
الحيواني تصدر عنها لاجلها الافعال الطبيعية وغيرها على الجبرى الطبيعى غير
مأثورة والمرضى حالة او ملكة مقابلة لتلك فلا تكون افعاله من كل الوجوه
كذلك بل تكون هنالك آفة في الفعل .

﴿ فنقول ﴾ الامور التي وضعها الشيخ في هذه الحدود موضع الجنس مختلفة
بالسوم والمخصوص فاعلم الهيئة لان الشيخ لما ذكرها قد رسم الكيفية ذكر

﴿ الباب الرابع في بنية الكيفيات النفسانية وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الصحة والمرض ﴾

بعد هاما يميز الكيفية عن - سائر اجناس الاعراض ولولا ان الهيئة مقولة على جملة اجناس الاعراض لما احتاج الى ما يميز الكيفية عن غيرها بعد ذكر كونها هيئة ثم بعد ذلك الذي جعل فيه الحال والملكة مكان الجنس اخص من الاول ثم بعد ذلك الذي جعل الملكة فيه على التبيين في مكان الجنس اخص من الثاني فهذا تلخيص ما وضع في هذه الرسوم موضع الجنس فتلخيص ما وضع فيها مكان الفصل •

(فنقول) قوله في الحد الاول تصدر عنها الافعال من الموضوع لها - لينة لم يتبر فيه الا ان يكون الفعل الصادر عن موضوعه - لهما فالنبات اذا كانت افعاله من الجذب والمضم - لينة وجب ان تكون صحيحة فهذا الرسم يدرج فيه صحة النبات والحيوان اجمع (واما الرسم المذكور) في الشفاء وهو انه ملوك في الجسم الحيواني تصدر عنه لاجلها افعاله الطبيعية فهذا اخص من الاول لانه لا يدخل فيه صحة النبات ولكن يدخل فيه صحة سائر الحيوانات (واما الرسم المذكور) في الموضع الآخر من القانون وهو انه هيئة بها يكون بدن الانسان بحيث يصدر عنه كذا فهو اخص من الكل لانه لا يدخل فيه الا صحة الانسان (فهذا هو القول) في تلخيص مفومات هذه الرسوم وتلخيص اختلافها في العموم والخصوص •

(البحث الثاني) في ان الصحة هل هي متدرجة تحت الحال والملكة ام لا قلنا بل ان يمنع ذلك من وجوب (الاول) ان الصحة والمرض متضادان فوجب دخولهما تحت جنس واحد فان كانت الصحة داخلة تحت الحال والملكة وجب ان يكون المرض داخلا تحتها والا فلا •

(ثم ان الاطباء) اتفقوا على ان اجناس الامراض المفردة ثلاثة سواء المزاج

المفرد وسوء التركيب وتفرق الاتصال (فأما سوء المزاج) فهو غير داخل تحت الحال والملكة لأن سوء المزاج إنما يحصل عند صيرورة هذه الكيفيات الأربع أزيد أو نقص مما ينبغي بحيث لا تبقى الأفعال مع تلك الزيادة أو النقصان سليمة وهناك أمران (أحدهما) الكيفية الثرية (والثاني) صيرورة البدن موصوفاً به (فإن جعل المرض) نفس الكيفية الثرية مثل أن يجعل الحس نفس الحرارة الثرية على ما نص عليه الشيخ لم يكن المرض المزاجي داخل تحت الحال والملكة لأن المرض هو الحرارة المخصوصة والحرارة من النوع المسحى بالأفعال والاضعالات لا من النوع المسحى بالحال والملكة (وأما أن جعل المرض) لا نفس تلك الكيفية بل موصوفة البدن بها فهذا هو مقولة أن يفعل وليس هو من الحال والملكة ثبت أن المرض المزاجي ليس داخل تحت الحال والملكة •

(وأما المرض التركيبي) فهو عبارة عن مقدار أو عدد أو وضع أو شكل أو انسداد مجرى يخل بالأفعال وليس شيء منها داخل تحت الحال والملكة أما المقدار والعدد فلا نهما داخلان تحت الكم لأن تحت الكيف وأما الوضع فلا نه مقولة مستقلة بنفسها وأما الشكل فلا نه وإن كان تحت الكيف لكنه غير داخل تحت الحال والملكة بل تحت الكيفيات المختصة بالكيفيات (وأما أن قيل) المرض هو موصوفية البدن بهذه الأمور كانت ذلك مقولة أن يفعل على ما بيناه •

(وأما تفرق الاتصال) فهو عبارة عن عدم الاتصال مما من شأنه أن يكون متصلاً والامور المدمية لا تكون مندرجة تحت مقولة أصلاً فضلاً عن أن تكون داخل تحت الحال والملكة ثبت أنه ليس ولا واحد من اجناس

الامر اض مندوجات تحت الحال والملكة فلا تكون الصفة مندرجة تحتها •
 (الثاني) ان العناصر اذا امتزجت انكسرت سوراث كفيياتها وحيث
 تستمد لاصرين (احدهما) كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليوسة فتكون مثلاً حرارة منكسرة او برودة منكسرة او رطوبة منكسرة
 او يوسة منكسرة (وتأتيها) قوى وكفييات اخرى مثل طييمة
 او قس او لون او طم •

(واذا ثبت ذلك فنقول) المسمى بالصفة اما ان يكون اجتماع تلك الاجزاء
 او الكفييات المنكسرة الحاصلة للمجموع او القوى وسائر الكفييات التي
 تتبع ذلك (فاما اجتماع تلك الاجزاء) او تأتي بعضها في البعض وتأتي بعضها من
 البعض فكل ذلك من المقولات النسية فلا تكون تحت الحال والملكة (واما
 تلك الكفييات المنكسرة) فهي داخلة تحت النوع المسمى بالاقماليات
 والاقمالات فلم تبق لها هنا الا القوى فان كان المراد بالصفة هذه القوى كان
 ادخال الصفة تحت الحال والملكة مستقيماً ولكن يلزم منه ان لا يكون المرض
 مقابلاً للصفة ثبت ان ادخال الصفة تحت الحال والملكة مشكل •

(البحث الثالث) عن الشكوك المذكورة على الحد المذكور للصفة في اول
 القانون وهي اربعة (الاول) كلمة اول لترديد والفرض من التحديد الاثبات
 وبينها تبين (الثاني) قوله تصدر عنها الافعال من الموضوع لها سليمة هو
 كلام غير متظلم فان قوله تصدر عنها الافعال مشعر بان المبدأ هو تلك الحال
 والملكة ثم قوله من الموضوع لها مشعر بان مبدأ الافعال هو الموضوع وبينها
 تبين (الثالث) لماذا عدم الملكة على الحال مع ان الوصف يكون حالاً
 لولا ان يصير ملكة (الرابع) السليم هو الصحيح فيكون تحديد الصفة به

تحديداً

(البحث الثالث)

تحدد بهذا الشيء بنفسه •

(فنقول) اما الحال فقد عرفت ان مخالفتها للملكة ليست في امر ذاتي بل في امر عرضي ذاتي وهو سوخ الكيفية وعدم رسوخها على هذا لا يلزم من الشك في اندراج الصحة تحت الحال او الملكة شك في شيء من مقومات الصحة بل في بعض عوارضها وصير تقدير الكلام كأنه قال (الصحة كيفية نصانية سواء كانت راسخة او زائلة يكون موضوعها كذا) ثبت ان هذا التردد غير مضر (واما الثاني) فله ان الفاعل للافعال ليس هو الصحة بل الصحيح ولكن الصحيح انما يمكنه فعل تلك الافعال لقيام الصحة به فالصحة هي الوصف الذي لا يجهل تصدر الافعال عن موضوعها سليمة وهذه الدقيقة اعتبرها الشيخ في الحدود الثلاثة التي ذكرها بالصحة (واما الثالث) فالسبب في تقديم الملكة على الحال في اللفظ اما لان الملكة غاية الحال والغاية متقدمة في السلية واما لان الملكة اتفقوا على كونها صحة والحال اختلفوا في كونها صحة فوجب تقديم اتفقوا على المختلف (واما الرابع) فالصحة في الافعال امر محسوس وفي البدن غير محسوس وتبريف غير المحسوس بالمحسوس جائز •

(البحث الرابع) عن الرسم الثاني وهو قوله هيئة بما يكون بدن الانسان في مزاجه وترصكيه بحيث تصدر عنه الافعال كلها صحيحة سليمة وعليه شكوك ثلاثة •

(الاول) انه جعل الصحة علة لكون البدن بحيث تصدر عنه الافعال وهذا انما يتناول القوى لا الصحة بمعنى الاعتدال التي تقابلها المرض وهذا متوجه ايضا على الرسم الاول (الثاني) انه قيد بالبدن الانساني وهو غير صواب لان الصحة توجد في سائر الحيوانات بل في النبات ايضا (الثالث) ذكر فيه

المزاج والتركيب ولم يذكر فيه الاتصال (فلان قال) لما ذكرت التركيب والاتصال مندرج تحت التركيب فلم تكن بحاجة الى ذكر الاتصال (فتقول) الامزاج ايضا مندرج تحت التركيب ثم الفرق انت اجزاء العناصر حصل فيها التركيب مع الاستعالة حتى تكونت منها الاعضاء البسيطة والاعضاء البسيطة حصل فيها التركيب ولم تحصل فيها الاستعالة واذا كان الامزاج قسما من اقسام التركيب فجعله قسما له يكون خطأ .

(فالحاصل) انه اما ان يكون ذكر المزاج زائدا او يكون حذف الاتصال ناقصا (وعند هذه المباحث) يظهر ان الاولى ان نحدد الصحة بماقاله القدماء وهو انه الذي منه يكون البدن الحيواني في تركيبه بحيث تصدر عنه الافعال كلها سليمة وانما قلناه ولم نقل به حتى يتناول الصحة بمعنى الاعتدال واما المزاج والاتصال فهما داخلان في التركيب .

(البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض) ذكر في القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وذكر ذلك ايضا في الفصل الثاني من سابعة قاطيغورياس منطق الشفاء وذكر في آخر الفصل الثالث من هذه المقالة من الشفاء ان المرض ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة هو عدي وليست اعني من حيث هو مزاج او ألم (وهذا مشر) بانه جعل ذلك التقابل تقابل الدم والملكة (فاتقول) ليست بين الكلامين منافضة لانت الصحة عند الشيخ عبارة عن الامر الذي لاجله يصدر الفعل السليم عن موضوعه فذلك الامر يكون لامحالة وجوديا (واما في وقت المرض) فهناك امران (احدهما) عدم ذلك الامر الذي كانت مبدء الافعال السليمة (والثاني) حصول المبدء للافعال الغير الملائمة فان جعل الاول مرخصا كان التقابل بينه وبين الصحة

تقابل

(البحث الخامس في تقابل الصحة والمرض)

تقابل الدم والملح وانت جعل الثاني مرصنا كان التقابل بينهما وبين الصحة
تقابل التضاد

(الباحث السادس في انه لا واسطة بين المرض والصحة)

(الباحث السادس في انه لا واسطة بين المرض والصحة) قال الشيخ الذي
طعن ان بين الصحة والمرض وسطا وهو حال لاصحية ولا مرضية (فانما قال)
ذلك لانه نسي الشرائط التي ينبغي ان تراعى في حال ماله وسط وما ليس
له وسط وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بينه في زمان واحد
بينه وان يكون الخبز واحدا بينه والخبز والاعتبار واحدة بينهما فاذا
فرض كذلك وجاز ان يتحول الموضوع من الامرين كان هناك واسطة
فان فرض انسان واحدوا تغير منه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان
واحد جاز ان يكون متبدل المزاج سوى التركيب بحيث يصدر عنه
جميع الافعال التي تتم بذلك العضو او الاعضاء سليمة وان لا تكون كذلك
فها هنا واسطة وان كان لا بد من ان يكون متبدل المزاج سوى التركيب
او لا يكون متبدل المزاج سوى التركيب اما لان احد هما دون الآخر
اولا لانه ليس ولا واحد منهما ليس بينهما واسطة هذا ما قلوه

(واما نقول) يشبه ان يكون النزاع في ذلك لقطيعة لان من زعم انه ليس بين
الصحة والمرض واسطة عنى بالصحة كون العضو الواحد او الاعضاء
الكثيرة في الوقت الواحد وفي الاوقات الكثيرة بحيث تصدر عنها
الافعال سليمة وعنى بالمرض ان لا يكون كذلك واذا احينا بالصحة والمرض
ذلك فلا شك في انه لا واسطة بينهما

(واما من اثبت) الحالة المتوسطة عنى بالصحة كون كل الاعضاء بحيث
تصدر عنها الافعال سليمة وعنى بالمرض كون كل الاعضاء بحيث تكون

افعالها مأثورة واقاعني بالصحة والمرض ذلك فلاحالة هناك حالة متوسطة وهي
ان يكون بعض الاعضاء بحيث تصدر عنها افعالها سليمة وبعضها بحيث
تصدر عنها افعالها ملوثة فثبت ان هذا الخلاف لمغلي •

﴿ الفصل الثاني في اسباب التفرح ﴾

(انك ستعرف) بعد ذلك ان لوجود الامور التي تحدث في عالمنا
في هذا مبدأ عام التفيض وان فيضه انما يخص بسبب تخصيص قبول
المورد فلا جرم يجب علينا ان نذكر الاسباب الممدة لوجود هذه الكيفيات
النفسانية (فنقول) اتفق الحكماء والا طباء على ان التفرح والتم والخوف
والغضب كيفيات تابعة للاتصالات الخاصة بالروح الذي في القلب ثم ان
كل اتصال يشتد ويضعف لا بسبب للتفاعل فانما يتبع في اشتداده وضعفه
اشتداد استعداد الجوهر المنفصل وضعفه والفرق بين القوة والاستعداد
ان القوة تكون على الضدين سواء والاستعداد لا يكون على الضدين
سواء فان كل انسان يقوى على ان يفرح ويحزن الا ان منهم من هو مستعد للتفرح
قطوع ومنهم من هو مستعد للتم قطع فالاستعداد استكمال القوة بالقياس الى
احد المتقابلين فلنذكر السبب لحصول الاستعداد للتفرح (فنقول) الذي
بعد النفس للتفرح امور ثلاثة

(الاول) كون الروح على افضل احواله في الحكم والكيف (اما في الحكم)
فيكون ان تكون الروح كثيرة للتقدير فكثرة المقدار معتبرة لاصريين
(احدهما) لاجل ان زيادة الجوهر في الحكم توجب زيادة القوة في الشدة
على ماسياتي (والثاني) لانه اذا كان كثيرا فيبقى قسط واف منه في المبداء
ويبقى قسط واف منه للانسياط الذي يكون عند التفرح لان القليل تحل به
المواد

الطبيعة وتضيق عند المبدء ولا يمكنه من الانبساط (واما في الكيف) فان يكون مستدلا في اللطافة والنظرة وان يكون شديد التورانية (واذا عرفت ذلك) فلهذا المبدء اما قلة الروح كما للتاهين والمنهوكين والمشائخ بالا مراض واما غلبتها كما للسوداوين والمشائخ فلا تبسط لكثافتها واما رقتها كالنساء والمنهوكين فلا تنق بالانبساط واما غلبتها كما للسوداوين.

(الثاني) امور خارجية وهي كثيرة (قال الشيخ) قناتورية ومنها ضعيفة ومنها مروفة ومنها غير مروفة ومما لم يرف ما قد اعتيد كثيرا فسقط الشوربه ولا حاجة بنا الى تعدد ما كان من اسبابها قويا وظاهرا (واما الاخرى) فمثل تصرف الحس في العالم والدليل على الالتذاذ به الايحاش بضده وهو الاقامة في الظلمة ومثل مشاهدة الشكل والدليل على تفرجه غم الوحدة (وقائل ان يقول) ليس يلزم من كون الشيء على صفة ان يكون بضده ضد تلك الصفة فان الشيخ نفسه قد بين في كتاب الجدل ان هذه القضية مشهورة وهي باطله في نفسه فلي هذا لا يلزم من كون الظلمة موحشة ان يكون تصرف الحس في العالم لذذا (قال) ومثل التمكن من المراد في الوقت والاستمرار على مقتضى المقدم من غير شغل وكذلك الغزائم والآمال وذكر ما سلف ورجاء ما يستقبل وتحدث النفس بالاماني والمهادنة والاستغراب والاعتراب والتعجب والاعجاب ومهادنة حسن الاعتناء من المجاور والمساعدة والمديونة والتليس والتبلة في ادنى شيء.

(واما اسباب النهم) فاما قبل هذه الامور التي ذكرناها هي تذكر الاخطار التي عرضت والآلام التي توسيت والاحقاد وما غاظ من الممارات والمعاشرات ومثل توهم المخاوف في المستقبل وخصوصا الواجب من مفارقة

هذه الدار والقصور من المراد •

(الثالث) ان تكرر الفرح بعد النفس للفرح وتكرر النهم بعد النفس للنهم لان كل صفة ذات مددا اذا حدثت فان القوة على تلك الصفة تشتد فتصير استعدادا وبيانه من وجوه ثلاثة •

(الاول) الاستقراء فان الجسم اذا تمغن حرارا متوالية استمد بسرعة التسخن وكذلك اذا تبرد وكذلك اذا تملخل وكذلك اذا تكاثف والقوى الباطنة تصير لها عند تكرير افعالها واتصالها بها ملكة غوية والاخلاق بمن هذا اكتسب •

(الثاني) ان كل احتمال مؤد الى فعل فهو مناسب له والمناسب للشيء معانده لصدده والمعانده للصدد اذا تمكن حرارا ينقص من استعداد المقابل له فزاد في استعداد الضد الذي هو مناسب له •

(الثالث) وهو ان الفرح يلزمه امران (احدهما) تقوى القوة الطبيعية (والثاني) تملخل الروح لما يمكنها الفرح من الانبساط ويتبع تقوى القوة الطبيعية امور ثلاثة (احدها) استعداد مزاج الروح (وثانيها) كثرة تولد بدل ما يمتل منه (وثالثها) حفظه من احتيلاء التحلل عليه (واما تملخل الروح) فيتبعه امران (احدهما) الاستعداد للحركة والانبساط للطف القوام (وثانيهما) انجذاب المادة الفاذية اليه بحركته بالانبساط الى غير جهة حركة الغذاء اذ من شأن كل حركة بهذه الصفة ان تستشبع ما وراءها لتلازم صفاتها الاجسام وامتناع التلاوة فتكرر الفرح بهذا المعنى بعد الفرح (واما النهم) فلانه يشبه وصفان مقابلان للوصفين الثابين للفرح (احدهما) ضعف اقوة الطبيعة (والآخر) تكاثف الروح للبرد الحادث عند انقطاع الحرارة التريزية

لشدة الانقباض والاحتقان من الروح وتجميع ذلك اضداد ما ذكرناه ثبت
ان تواتر القرح بعد القرح وتواتر الغم بعد الغم فهذا جملة اسباب القرح .

﴿ الفصل الثالث في سبب شدة فرح شارب الخمر وشدة غم السوداوى ﴾
(اما فرح شارب الخمر) فلان الخمر اذا شربت باعتدال ولدت روحا كثيرة
ممتدة في الرقة والنظفة شديدة النورانية وذلك هو السبب الاول ثم ان تلك
الارواح الدماغية تكون في ذلك الوقت شديدة الترطب وشديدة التسوج
لما يتصعد اليها من البخارات الرطبة المضطربة فترطبها لا بد من تحريك
اللطيف الروحاني ولاضطرابها لا بد من التشكيل الروحاني وحيث
يصعب على العقل ان يستعملها في الحركات الفكرية فترضى القوة العقلية عنه
امراضا بقدر ما يتبدل مزاجها (١) ويمكن توجيها واذا قل استئمال العقل
تلك الارواح صارت تلك الارواح مشغولة بما يرد عليها من الحواس
الخارجية لاسيما والحواس الظاهرة اقدر على تحريك الروح الباطني من العقل
على تحريكه ولذلك فان العقل اذا استمع عليه شيء استعان بالحواس فيتمكن
منه كافي العلوم الهندسية (فاذا اجتمع لشارب الخمر امور ثلاثة) احدها
استكمال جوهر روحه في الكم والكيف (وثانيها) اندفاع الافكار
العقلية عنه التي ربما كانت اسبابا للغم (وثالثها) اشتغال تخيله وتمعنه
بالمحسوسات الخارجية التي هي اسباب اللذة فلا يجرم يكمل فرحه ويقوى
نشاطه .

(واما غم السوداوى) فالامر في حقه بالضد مما ذكرناه وايضا فهو يكون
قوى التخيل لان الروح الذي في البطن الاوسط من الدماغ تخف حركته
لجفافه ولما تقيد الحواس من اليأس ثم انه لقوة تخيله ينفذ تخيله في فكرة

(١) في نسخة بقدر مقتضى حالها وما يتبدل مزاجها ١٢

موحشة بإرادته الاشباع والمحاكيات للسبب العام الموحش فتكون كأنها واقعة فيه فلا يزال في خوف ونغم.

(الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)

(وذلك من وجوه خمسة) (الاول) انه ليس لكل ضعيف القلب هزانا وبالعكس وايضا ليس لكل قوي القلب مغراحا وبالعكس لان الحدود متخالفة فان ضعف القلب حالة بالقياس الى الامر المخوف من جهة قلة احتماله وضيق الصدر حالة بالقياس الى الامر الموحش من جهة قلة احتماله والمخوف هو المودى البدنى والموحش هو المودى النفسانى .

(الثانى) ان اللوازم مختلفة فضعف القلب يحركه الى الحرب والتوحش وضيق الصدر الى الدفع والمقاومة ولذلك فان القوة كثيرا ما تنيب ضد ضعف القلب مع انها كثيرا ما تهيج عند التوحش .

(الثالث) ان في ضعف القلب اتعاليين اتمال بالناذى واتعمال بالتشوق الى حركة الماعدة وفي ضيق الصدر اتمال واحد وهو بالناذى فقط وليس يلزم من ذلك التشوق الى الحرب بل ربما اختار مقتضاه لغرض آخر فيكون ذلك شوقا اختياريا لا شوقا حيوانيا وربما اختار المقاومة للبطل .

(الرابع) ان اللوازم البدنية متخالفة لان ضعف القلب يلزمه عند حصول المودى الذى يخصه خرد من الحرارة التريزية واستيلاء من البرودة وضيق الصدر يلزمه كثيرا عند حصول المودى الذى يخصه اشتعال من الحرارة التريزية .

(الخامس) ان الاسباب الاستعدادية متخالفة فان ضعف القلب قد يتبع لاجل

(الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)

لأنها لذة الروح بأفراط وبرد المزاج وضيق الصدر قد يجمع كثافة الروح وسقوة مزاجه •

﴿ الفصل الخامس في أسباب سائر العوارض ﴾

﴿ جميع العوارض ﴾ النفسانية تصحبها حركات للروح إما إلى داخل وإما إلى خارج وذلك إما دفعة وإما قليلا قليلا فالحركة إلى الخارج إن كانت دفعة فهي كما في الغضب وإن كانت يسيرا يسيرا فهي كما في اللذة والفرح المعتدل والحركة إلى داخل إما دفعة كما عند القزع وإما قليلا قليلا كما عند الحزن (وقد يتفق) أن تحريك إلى جهتين في وقت واحد إذا كان المارض يلزمه عارضان مثل ألم فانه قد يمرض منه غضب وحزن فتختلف الحركتان ومثل الخجل فانه قد ينقبض أولا إلى الباطن ثم يعود إلى العقل فينبسط المنتبض فيثور إلى خارج ويحمر اللون •

﴿ وأصل ﴾ أن من الناس من يحمل هذه العوارض النفسية نفس هذه الأقسام لا تمايلات (فيقول) الغضب هو غليظ دم القلب والتم انحصار القلب وانقباض الروح الذي فيه والسرور انبساط القلب والدم وذلك باطل بل الغضب كيفية قسائية تحصل عند غليظ دم القلب وكذلك القول في سائر أقسام العوارض •

﴿ الفصل السادس في كيفية الأرواح الحاملة لهذه الكيفيات ﴾

﴿ الدم الكثير ﴾ الصافي إن كان معتدل القوام والمزاج أمد للفرح وإما إن كان كثيرا وصافيا ومعتدل القوام إلا أنه زائد السخونة أمد للغضب لكثرة اشتعاله وسرعة حركته فاما إن كان كثيرا وصافيا لكنه رقيق القوام ناقص السخونة أمد للجبين وضعف القلب لأن الروح الذي يتولد منه يكون قليل

﴿ الفصل الخامس في أسباب سائر العوارض ﴾ (الكيفيات) الحاملة لهذه العوارض في كيفية الأرواح

الحركة الى الخارج لبرودته ودرطوبته قليل الا شتال فيقل الاستعداد فيه للفرح والغضب ويكون لرقته سهل التحلل ولبرودته قليل التولد والدم الكدر النليظ الزائد في الحرارة يمد للغم والغضب الثابت الذي لا يتحل اما الغم فلما يتولد فيه من الروح الكدر ولما للغضب قسرة اشتاله بحرارته واما اثبات الغضب فلانه كيف والكيف اذا سخن لم يرد بسرعة واما غضب الدم الصنراوى الرقيق فيكون اسرع هيجانا واسرع انحلالا لان الروح المتولدة من ذلك الدم اشد حرارة وهو مع ذلك غير كيف واذا كان دمه صافيا مشرقا كان مع ذلك مقراحا (والدم النليظ) النير الكدر اذا كان زائدا في الحرارة وهو في النواذر يكون صاحبه غير محزان ويكون شجاعا تحوي القلب ويكون غضبه اقل لان المقراحة تكسر من الغضب والمحرانية تمد للغضب لان الغضب حركة الى الدفع والمقراحة مناسبة للذة واللذة تكون الحركة فيها نحو الجذب فهذا الا نسان يكون لغضبه في الامور عظيما شديدا تسخن روحه وكذلك بينه يكون قليل الخوف (والدم النليظ) النير الكدر الزائد في البرودة يكون صاحبه لا محزانا ولا مقراحا ولا يشتد غضبه ويكون جبته الى حد يكون طيدا في كل امر سا لئلا يزد روحه يكون شيه دمه (والدم النليظ) الكدر الزائد في البرودة يكون صاحبه متوحشا محزانا ساكن الغضب الا في امر عظيم ويثبت غضبه دون ثبات حار المزاج الذي يشاكله في سائر الاوصاف وفوق ثبات رقيق القوام ويكون حقودا •

والفصل السابع في الغضب

﴿ الفصل السابع في الحقده ﴾

(اعلم ان الحقده) لا يوجد الا عند غضب ثابت وان يكون الانتقام لافي غاية السهولة ولا في غاية السر (اما ان الغضب) يجب ان يكون ثابتا فلانه لو كانت

سريع

سريع الزوال لم تقرر صورة المؤذى في الخيال ولم تنجذب النفس الى طالب الانتقام •

(واما انه) يجب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة فلوجوب (أحدهما) ان الانتقام اذا كان سهلا اشتتلت النفس بحركة الانتقام واشتغال النفس بالقوة المحركة عنهما من الاشتغال باستحفاظ صورة المؤذى في الخيال والذكر لان اشتغال النفس بحجة عنهما من الاشتغال بحجة اخرى •

(وثانيها) ان الشوق الى الانتقام اذا اشتد ولم يكسر منه خوف بلغ من تأكده وسهولة حصوله الى ان صار عند الخيال كالحاصل والحاصل لا يطلب حصوله فلا جرم لا يبقى الشوق الى تحصيله ولذلك فان الانتقام من الضغناء لما كان سهلا سقط الشوق اليه •

(والدليل) على ان حالة الخيال في الرغبة والرغبة مبنية على الهاكيات لا على الحقائق تنفر النفس عن المسل اذا شبه بمرقة مقيتة وعن سائر المطام والمشارب اذا كانت صورها شبيهة بصور الأجسام المستندرة فكذلك الشيء الذي يسهل حصوله ينزل عند الخيال منزلة الحاصل فلا يبقى الشوق الى تحصيله •

(واما انه) يجب ان لا يكون الانتقام في غاية السهولة بل يكون في محل الطمع فلان المؤذى اذا كان مطبعا مثل الملوك فان اليأس من الانتقام منه والتخوف يمنع ثبات صورة الشوق الى الانتقام في النفس •

(ثبت بهذا) ان المقدار ما يوجد عند وجود غضب ثابت متوسط بين الشدة والفتور ومعلوم ان ثبات الغضب انما يكون اذا كان الدم خليطا كثيرا وان توسط الغضب بين الشدة والفتور انما يكون اذا كان الدم باردا (ثبت) ان الدم الخليط الكثير المائل الى البرودة هو السعد للعقد (واكثر)

هذه الفصول) إنما قلناه من الر مسألة التي جعلها الشيخ في الادوية القلبية
(وهذا آخر الكلام) في الكيفيات النفسانية والذي بقي منها نذكره
في علم النفس انشاء الله تعالى شاءه .

القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكيفيات وفيه مقدمة
وثلاثة ابواب

(اما المقدمة) فهي بحثنا (البحث الاول) في بيان حقيقة هذا النوع (اعلم)
ان هذا النوع هو الكيفية التي تمرض اولاً للكيفية وبواسطتها للجسم فان
الشكل يمرض اولاً للمقدار وكذلك الانحناء والاستقامة .

(ولقائل ان يقول) المخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وهي تمرض
اولاً للجسم الطبيعي فانه ما لم يكن جسم طبيعي لم تكن هناك خلقة (فنقول)
الامور العارضة للكيفية منها ما هي عارضة لها بسبب انها كية ومنها ما يمرض
بسبب انها كية شيء مخصوص وفي كلا القسمين المارض عارض للكيفية ثم ان
اللون حامله الاول هو السطح كما عرفت والجسم بنفسه غير ملون بل معنى
كونه ملوناً ان يكون سطحه ملوناً وليست القوة واللاقوة حاملها المعنى بتوسط
الجسم بل يحملها الجسم بمادته وصورته فانخلقة ملتزمة من امرين (احدهما)
الشكل وحامله السطح بذاته (وثانيهما) اللون وحامله السطح ايضاً لكونه
نهاية للجسم الطبيعي فاذا الحامل الاول للخلقة هو الكم ولكن يتوجه على
هذا ان يكون اللون والضوء داخلين في هذا النوع لان حاملها الاول هو
السطح مع انها داخلان تحت النوع الذي يسمى بالافعال والاتصالات
فتكون الحقيقة الواحدة داخلة في مقولين وذلك محال .

(البحث الثاني) في اقسامه وهي اربعة (الاول) الشكل (والثاني) ما ليس
بشكل

(القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكيفيات)



بشكل مثل الاستقامة والانحناء للنقط والسطح والتعديب (١) والتغير للسطح (والثالث) ما يحصل من اجتماع اللون والشكل وهو المسمى بالخلقة والمهيئة (والرابع) الكيفيات العارضة للمد مثل الفردية والزوجية والنظيت والتريع •

(وتحقيق القول) في تمييز هذه الأقسام بعضها من بعض ان قول الكيفية المختصة بالسكينة اما ان تكون مختصة بالمتفصل وهو مثل الزوجية والفردية او بالمتصل واتصافه اربعة الزمان والجسم والسطح والخط (اما الزمان والجسم) فلم يدل الدليل على اختصاصها بكيفية لا توجد في الجسم الطبيعي الا بواسطة (بقي السطح والخط) فالعارض للخط هو الاستدارة والاستقامة والعارض للسطح فاما ان يكون لاجل كونه محيطا بالخط او ليس لاجل ذلك فالاول هو الشكل والثاني هو اللون ثم ان مجموع الشكل واللون هو المسمى بالخلقة (ونحن نسكم) في اقسام كل واحد من هذه الأقسام في ثلاثة ابواب •

﴿ الباب الاول في الاستقامة والاستدارة • وفيه سبعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الاستقامة والاستدارة •

(الخط المستقيم) له رسوم اربعة (الاول) ما ذكره اقليدس انه الموضوع على مقابلة اي نقط كانت عليه بعضها لبعض وذلك لان الخط المستقيم اذا فرضت عليه نقط باي مقدار كانت فانها تكون بالكلية على سمت واحد اي لا يكون بعضها مسرورا وما بينهما منخفضا بل تكون وضع جميعها بالاضافة الى المتخيل وضما واحدا •

(الثاني) ما ذكره ارشميدس انه اقصر خط يصل بين نقطتين لان كل نقطتين

(والتي هي في الباب الاول في الاستقامة والاستدارة) (والتي هي في الفصل الاول في حقيقة الاستقامة)

فقد يمكن ان تصل بينهما خطوط كثيرة مقوسة وخط واحد مستقيم وهو اقصره امسافة (وفيه اشكال) من حيث ان المستدير يمتنع ان يصير مستقيما واذا امتنع ذلك امتنع ان ينطبق على المستقيم واذا امتنع انطباقه عليه امتنع ان يوصف بأنه ازدي من المستقيم او اقصر منه (ونعم تقريره) في باب تطابق المركات •

(الثالث) انه الذي يطابق اجزائه بعضها بعضا على جميع الاوضاع لان المستقيم اذا فصل منه جزء انطبق ذلك الجزء على بقية الخط على جميع الاوضاع والمقوس اذا فصل منه جزء ثم اطبق ذلك الجزء على بقية الخط المقوس فر بما انطبق عليه ولكن بوضع واحد وهو ان يجعل محداً ب احدهما في مقر الآخر كما ان جعل مقعره على مقعره امتنع ان يتطابقا •

(الرابع) انه الذي اذا اثبت نهايتاه وادير لم يتغير من وضعه يعني اذا اقبل واد بر كما يدار المحور لا يتغير وضعه (ولما المقوس) فانه عند القلب يتغير الجهة المهدبة الى غير وضعها (واما السطح المستوي) فالحدود الثلاثة الاول جارية فيه وهو انه الذي اذا خط فيه خطوط كثيرة لم يكن بعضها ارفع وبعضها اخفض او الذي هو اصغر السطوح التي نهايتها واحدة او الذي تطابق اجزؤه بعضها بعضا على كل الاوضاع (واما الدائرة) فهي سطح مستوي يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية (واعلم) انه لا شك في وجود الخط المستقيم واما الدائرة فقد انكرها اكثر مشي الجزء الذي لا يتميز فيجب علينا ان نقيم الحجة على اثباتها •

﴿ الفصل الثاني في اثبات الدائرة وهو بثلاث جميع ﴾

(الاول) انا اذا تخيلنا سطحاً مستوياً او تخيلنا خطاً مستقيماً مررنا في ذلك

البيط

(٥٢)

(الفصل الثاني في اثبات الدائرة)

البيسط ونحينا احدي نهايتي ذلك الخط ثابتة ثم نحينا حركة ذلك الخط في ذلك البسيط حول تلك النهاية الثابتة الى ان يعود الى الموضع الذي بدأ منه بالحركة فانه نحدث من هذه الحركة دائرة لان النهاية المتحركة من الخط المتحرك قد تحركت على مسافة والنقطة لا مسافة لها فالمسافة التي تحركت عليها النقطة ليس لها عرض فهي اذاً خط مستدير محيط بسطح والنهاية الثابتة من الخط المستقيم هي في وسط هذا السطح المستدير وكل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية لان كلهما مساو للخط المتحرك والخطوط المتساوية للخط الواحد متساوية ثبت القول بالدائرة .

(الحجة الثانية) انك ستعرف ان الاشكال الطيية الاجسام الطيية هي الكرة وترسم من قطعها التام على الاستقامة لاعماله دائرة .

(الحجة الثالثة) انا اذا فرضنا جسماً قائماً على سطح قائما محدداً فلا شك ان الطرف المماس للسطح تلاقى بنقطة منه قطعة من السطح فاذا اميل ذلك الجسم حتى سقط فلا يخلو اما ان تثبت تلك النقطة في موضعها اولاً تثبت فان ثبت في موضعها فقد قبل كل واحدة من النقط المقروضة في رأس المتحرك وبع دائرة وان لم تثبت فلا يخلو اما ان يسكون عند انحدار احد الرأسين الى السفلي يصعد الرأس الآخر الى العلوي وقال له انه لا يصعد بل يتحرك على السطح فالاول يلزم منه ان يكون محكلاً واحداً من الطرفين قد قبل نصف دائرة ومركزها النقطة المنحدرة بين المأعد والمابط والثاني محال لان ذلك الانحدار ليس طيعياً ولا قسرياً لان القاسر هاهنا ليس الا ان الطرف العالي لما نزل وتغير انطاف تلك الخشبة ليس بها واتصالها اضطر العالي الى تحريك السافل لكن هذه الضرورة بما تدفع بانشاله السافل وجبته

تكون المثبة منقسمة الى قسمين احدهما ما تلى الى القوق بالقسر والاخر الى
السفل بالطبع وبينهما مركز هو حد الحركتين فظاهر انه لزم من انحدار الطرف
القوقاني الى السفل حركة الطرف الاسفل الى القوق فذلك يوجب الدائرة
وان لم يوجب حركته فوجود الدائرة اصح .

﴿ الفصل الثالث في ان القائلين بالجزء الذي يتجزى يلزمهم الاعتراف
بوجود الدائرة ﴾

(انهم يقولون) ان هذه الدائرة المحسوسة ليست دائرة حقيقية بل في بسطها
نضربس وليس لها مركز حقيق بل بحسب الحس (فنقول) اذا وضعنا طرف
خط مركب من اجزاء لا يتجزى على مذهبهم على الجزء الذي هو المركز في
الحس و وضعنا الطرف الآخر من ذلك الخط على جزء من المحيط ثم اذا ازلناه
منه و وضعناه على الجزء الذي يلي الجزء الاول من المحيط فان لم ينطبق عليه
فذلك يكون اما بزيادة او نقصان فان كانت الزيادة والنقصان بمقدار جزء
امكن الحاقه به او حذفه عنه حتى تتم الدائرة وان كان اقل من جزء فقد انقسم
الجزء الذي لا يتجزى وان انطبق عليه (فنقول) لا يخلوا ما ان تكون بين هذا
الجزء وبين الجزء الاول فرجة او لا تكون فان كانت هناك فرجة فذلك
الفرجة اما ان تسع لتنام جزء او لا تسع فان لم تسع فقد وجد ما هو اصغر
من الجزء وذلك بوجب التجزئة وان اتست لتنام جزء امكن ماؤها به وان
لم تكن بينهما فرجة فحيث قد وجدنا في المحيط جزئين ليس بينهما اقراج
ويكون الخط الخارج عن الجزء المركزي ممكن الا نطابق عليهما واذا جاز
ذلك في جزئين جاز في ثالث ورابع حتى تتم الدائرة واذا ثبتت الدائرة بطل
الجزء الذي لا يتجزى على ما سبأ في موضعه .

﴿ الفصل

(الفصل الثالث في ان القائلين بالجزء الذي يتجزى يلزمهم الاعتراف بوجود الدائرة)

(الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)
(التمثيل في ان المستقيم يخالف الشد يد بالنوع)

﴿ الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع ﴾

﴿ لا شك ﴾ في ان بينهما مخالفة ولا شك ايضا في ان النصف عند التحقيق بالاستقامة والاستدارة هو الخط (فنقول) الخط الموصوف بالاستقامة لا يخلو لئلا يجوز بقاؤه عند زوال وصف الاستقامة عنه اولا يجوز ولا جائز ان يبقى لان الخط عارض للسطح العارض للجسم فاما تغير حال الجسم استحالة ان يتغير حال الخط ومتى تغير حال الجسم في امتداداته قد عظم التزلزل وحدث الطاري فاذًا يستحيل ان يبقى الخط المستقيم بينه عند زوال وصف الاستقامة فاذًا الاستقامة اما ان تكون هي الفصل او لازمة له وكيف ما كانت وجب ان تكون مخالفة للمستدير بالنوع (وايضا قد عرفت) انه مالم يمرض للجسم تغير لم يتغير حال الخط ثم ان الجسم اذا انحنى بعدما لم يكن كذلك فذلك اما لانه تفرق اتصال حديه ولو كان كذلك لكان ذلك الخط قد انقسم الى خطوط وكل واحد منها مستقيم واما ان يكون لان ذلك الخط بينه عرض له امتداد وذلك باطل لان الخط الواحد بينه لا يكون موضوعا لتوارد الطول والقصر عليه لان الخط بينه هو قس الطول فكيف يكون موردا للطول واذا استحالة ذلك امتنع انتقال احدهما الى الآخر .

﴿ الفصل الخامس في ان الدوائر المختلفة بالمعظم والصغر مختلفة بالنوع ﴾

﴿ برهان ﴾ انه لما استحالة انتقال الخط الواحد من انطاف مخصوص الى انطاف دائرة اخرى مع بقائه في الحالتين كان ذلك الانطاف المخصوص اما فصلا او لازما من لوازمه وعلى كلا التقديرين يكون الامر كما ذكرناه .

﴿ الفصل السادس في ان المستقيم لا يضاد المستدير ﴾

﴿ برهان ﴾ ان الموضوع القريب للشفادين يجب ان يكون واحدا

والاستقامة والاستدارة ليس موضوعها القريب واحدا (وايضا)
فلو كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة كان المستقيم الشخصي
يصادف مستدير شخصي فان ضد الواحد بالشخص واحد بالشخص كما ان
ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم وليس الامر كذلك لان لكل خط
مستقيم مشار إليه امكن ان يكون وتر القوسي غير متشابهة لانهاية لها وذلك
محال لما قيل ان ضد الواحد واحد وهو الذي يكون في نهاية البعد وان
لم يوجد شيء في غاية البعد فليس هناك شيء يصادف المستقيم •

والفصل السابع في ان المستقيم كما لا يتناسب المستدير بالمساواة فلا يتناسب
بالزيادة والنقصان •

(لان المستدير) لما امتنع ان يصير مستقيما امتنع ان يطابقه عليه فيمتنع ان
يوصف بأنه مساو له او ازيد او اقل •

(فان قيل) انا نعلم قينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه (فنقول)
ان بعضهم سلم ان المستدير يمكن ان يوصف بأنه ازيد من المستقيم او انقص منه وان
استحال وصفه بكونه مساويا له وزعم انه قد تكون بين الشئين مناسبة بالزيادة
والنقصان مع استحالة وقوع المناسبة بينهما بالمساواة فاننا نعلم قينا ان زاوية
مستقيمة الخطين حادة هي اعظم من زاوية حادة من قوس ومستقيم واصغر
من اخرى مع انه يمتنع ان تكون من قوس مستقيمة الخطين زاوية مساوية لزاوية
من قوس اخرى •

(وانما قلنا) ان الحادة المستقيمة الخطين اعظم من الزاوية الحادة من
القوس والمستقيم لان القوسية توجد بالفعل في تلك الزيادة وانما كانت
الاخرى اصغر من القوسية لان المستقيمة الخطين لا توجد في تلك الزيادة

فهذا

(الفصل السابع في ان المستقيم كما لا يتناسب المستدير بالمساواة فلا يتناسب بالزيادة والنقصان)

فهذا جوابه (والاولى) ان يمنع كون القوس اعظم من الوتر كيف والاعظم
ما يوجد فيه مثل الاضرووز يادة وليس يمكن ان يوجد في القوس مثل الوتر
ثم ذلك ممكن بحسب التوهم وهو ان المستدير لو امكن صيرورته مستقيما
لكان حينئذ توجد فيه مثله وزيادة فيكون اعتبار ذلك التفاوت بحسب
التوهم غير ممكن الوجود .

﴿ الباب الثاني في الشكل والزاوية وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الشكل ﴾

(المشهور) انه الذي يحيط به حد او حدود اما الخدفا كما للدائرة والكرة
واما الخدود فكذا للمربع والمكعب (فنقول) للربيع له مثلا حقيقة ملتصقة
من سطح وحدود اربعة وهي مضمومة وهي متنازلة لذلك السطح
والحدود ثابت ذلك للتريع متاثر للسطح المضموم والاضلاع الاربعة
ولذلك لا يجوز ان يقال التريع ما يحيط به الحدود الاربعة بل هو هيئة
احاطة الحدود الاربعة بذلك السطح فظهر ان الربيع عبارة عن سطح
احاطت به حدود اربعة ولا شك ان السطح وان اخذ مع الف وصف فانه
لا يخرج عن كونه سطحاً فاذا لا شك في ان الشكل بالمعنى المذكور ليس
من الكيف فاذا الذي يمكن جعله من الكيف هو هيئة احاطة الحدود بذلك
السطح فتكلم في تحقيق ذلك وباقه التوفيق .

﴿ الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من الوضع ﴾
(المشهور انه) من الكيف (ومن ثابت بين عمرة) انه من الوضع لان حقيقة
الوضع التي هي احدى المقولات هي هيئة حاملة للشيء بسبب نسب اجزائه
بعضها الى بعض ولا شك ان التريع والتثليث هيئة حاملة للمئات والربيع

(بمعنى محض) ككبريا بمعنى محض (الفصل الاول في حقيقة الشكل)

(الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من الوضع)

بسبب نسب اطرافها وحدودها فهي من الوضع •

(ونحن نقول) الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسب اجزائه الى امور خارجة عنه والا شكل ليست كذلك لوجهين (اما اولاً) فلانها هيئة تحصل بسبب نسب الاطراف والحدود والاطراف التي ليست اجزاء للشيء (واما ثانياً) فلان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسب اجزاء الشيء الى الامور الخارجية عنه فان الجالس اذا قلب عند ما لا يتغير شيء من النسب التي بين اجزائه فانه يتغير وضعه لتغير نسب اجزائه الى الامور الخارجية عنه •

(واما الاشكال) فانها هيئة تحصل بسبب النسب التي بين الاجزاء فقط لا بسبب النسب التي بين الاجزاء وبين الامور الخارجية ولذلك فان المربع لا يختلف مربعية عند اختلاف نسبة حدوده الى الامور الخارجية عنه فالحاصل ان الوضع يتوقف تحققه على وقوع النسبة بين اجزاء حاصلة وبين امور خارجة عنه ولما الشكل فلا يتوقف تحققه على ذلك فالشكل ليس من الوضع فهذا غاية ما يمكن ان يقال في بيان انه ليس من الوضع •

(ولذا اقل ان يقول) ألستم جعلتم الكيف ما لا يوجب تصويره تصور غيره وهيئة الترييع يوجب تصويرها تصور غيرها فانت تلك الهيئة لا يمكن تصويرها لانه تصور النسب التي بين اطراف المربع التي لا تمقل الا بعد تمقل اطراف السطح التي لا تمقل الا بعد تمقل السطح فاذا تمقل هيئة الترييع يتوقف على تمقل هيئة هذه الامور فكيف يكون داخلاً في الكيف (واما قولكم) الوضع ما يحصل بسبب نسبة الاجزاء والشكل انما يحصل بسبب نسبة الاطراف والاطراف ليست باجزاء (فنقول) اذا قلنا الوضع

هو الهيئة الحاملة للجسم بسبب نسبة الأمور المتباعدة الجهة التي هي فيه دخل فيه الشكل لأن الأمور المتباعدة الجهة التي في الجسم قد تكون اجزاء للجسم وقد تكون اطرافه فلي هذا الهيئة الحاملة بسبب نسب الحد ود داخله في الوضع •

(وقولكم) الوضع هو الذي يتوقف على حصول النسب التي بين اجزاء الشيء وبين أمور خارجة عنه (فتقول) كل ما يتوقف تحققه على حصول نسب بين اجزاء الشيء وبين اطرافه فذلك من الوضع ثم هو على قسمين (فئة) ما يكفي في تحققه النسب التي بين اجزائه وذلك مثل التريم والتثليث (وهو) ما لا بد مع ذلك من اعتبار النسب التي بين تلك الاجزاء والأمور الخارجة عنها وذلك مثل الجلوس والاضطجاع فظهر ان الاقرب ان يكون الشكل من مقولة الوضع •

الفصل الثالث في تسديد المذاهب في الزاوية •

(منهم من قال) انها من الكم لقبولها المساواة واللامساواة والتجزئي (واحتج ابن الهيثم) على ابطال ذلك بان قال كل زاوية فان حقيقتها تبطل بالتضيق مرة او مرات ولا شيء من المقدار تبطل حقيقته بالتضيق مرة او مرات فلا شيء من زاوية بمقدار (ويبان ان زاوية) تبطل بالتضيق ان القائمة اذا صغرعت مرة واحدة ارتفعت حقيقة الزاوية والحادة اذا صغرعت مرات لا تبقى حقيقتها ثبت ان الزاوية تبطل بالتضيق •

(ومنهم من قال) انها من الكيف لقبولها المشابهة واللامشابهة وليس ذلك بسبب موضوعها الذي هو الكم فاذا ذلك لذاتها فهي كيف واما قبولها للمساواة فبسبب موضوعها الذي هو الكم كما ان الاشكال قبل ذلك بسبب

موضوعاتها التي هي الحكم فإذا ذلك لذاتها فهي كيف (ولقائل ان يقول)
لم لا يجوز ان يكون التشابه مقولة عليها ولكن لا بالذات ولا بسبب محالها كما
ابطلوه بل بسبب كيفية حالة فيها فان الشيء كما يوصف بالمرض بوصف
عمله فقد يوصف بالمرض ايضا بوصف صفته وكم ما ابطلوا ذلك •

(ومنهم من قال) هي من الاضافة لان اقليدس حد ها بانها تماس خطين
(واعلم) ان هذا الحد باطل لان كل زاوية يقال لها كبرى وصغرى ولا شيء
من التماس (١) كذلك ولان التماس محمول بالشركة على الخطين والزاوية
ليست كذلك •

(ومنهم من قال) الزاوية المستقيمة مقدار متوسط بين الخط والسطح
لان السطح هو ان يحدث بحركة الخط الى جهة امتداده بعد آخر وانما يكون
كذلك اذا تحرك الخط بكليته فاننا اذا قمنا احدى نقطتيه ساكنة والاخرى
متحركة لم يكن السطح تاما وزاوية الجسم (متدار متوسط بين السطح
والجسم لان الجسم انما يحدث بحركة السطح لافي جهة امتداده فاذا فرض
احد طرفيه ساكنا لم يكن احداث جسم تاما •

(واعلم) ان هذا الانسان قد جهل ماهية السطح والجسم فظن ان السطح
لا يكون ذا عرض الا اذا كان محاطا بمحدود اربعة والجسم لا يكون ذا عمق
الا اذا كان محاطا بمحدود ستة (ولم يعرف) معنى قوله الاوائل السطح ذو طول
وعرض والجسم ذو طول وعرض وعمق (وقد عرفت) معنى ذلك في باب
الحكم (واما الجاعلون لها من الحكم) فتارة يرسمونها بانها سطح او جسم ينتهي
الى نقطة (وهذا فيه نظر) لان السطح لا ينتهي بالذات الى النقطة فان
نهايته هي الخط وان ارادوا ان ينتهي الى الخط المنتهي الى النقطة فلا بد

فيه من اقسام هذه الزيادة (ومصرح بعضهم بها) فقال انها سطح يحيط به خطان بالتصل بتتبعات الى نهاية واحدة (وربما قيل) سطح تحيط به نهايتان تماما ان وربما قيل سطح تحيط به نهايتان تتصلان الى النهاية .

(ثم قيل) ان هذه الرسوم لا تميز زاوية عن الشكل فان الشكل يتبعى في زواياه الى النقطة وليس لاحد ان يقول انتهاء الشكل الى النقطة بسبب زواياه وذلك للشكل بالعرض وللزاوية بالذات (لانا نقول) لاشك ان الشكل موصوف في ذاته وحقيقته بهذه الخاصية فب ان ذلك بسبب الزاوية حتى تكون هذه الخاصية محمولة على الزاوية اولا وعلى الشكل ثانيا ولكن الزاوية والشكل لما كانا مشتركين فيها فلا بد من فصل يميز احدهما من الآخر على ان الحق انه ليس انتهاء لثالث الى النقطة بسبب كونه ذا زاوية بل كونه ذا زاوية بسبب انتهاء الى النقطة فالاول هو مستل الى النقطة ثم هو ذو زاوية وايضا فثالث هذا الحد لا يتناول الزاوية المجردة لانها لا تنهى الى نقطة بل الى خط .

(وقال بعضهم) الزاوية سطح يحده خط واحد ينحطف على نقطة واحدة والفرق بين هذا وبين ما ذكرناه اولا من انها السطح الذي يحيط به خطان يحددان على نقطة واحدة هو ان الاول مشرب بان قائله اعتمد ان الخطين المحيطين بالزاوية خط واحد وذلك باطل لان كونه منعطف على نقطة لا يقتضي الا اذا كانت النقطة موجودة بالتصل واذا كانت النقطة جامعة بالتصل وصكل واحد من قسمي الخط متميز في ذاته عن الآخر فيها بحالة لو لم يفرض اتصالهما او تماسهما على تلك النقطة ولم يكن لاحدهما بالآخر مطلق كان الخطان اثنين بالتصل لكن قد عرض لهما عارض فباعتباره حصل بينهما اتحاد وذلك العارض

هو تلك النقطة المشتركة فإذا البراوية مقبولة بالخطين من حيث لها اتحاد
 ويتان ذلك الاتحاد امر عرضي ومعلوم ان الامر الذاتي هو المقسم لان
 العارض عارض لما هو الذاتي فاذا آليس الواجب ان يوضع اولا في الخط
 خط واحد ثم يحمل له اثنية بالانطاف ولكن الاولى ان يوضع خطان
 ثم يحمل لهما وحدة الاتحاد (فظاهر) ان قول من قال لراوية المسطحة هي
 السطح الذي يحيط به خطان يتحدان على نقطة اولى من قول من قال هي السطح
 الذي يحيط به خط واحد منطوق على نقطة.

﴿ الفصل الرابع في القول الحق في الزاوية ﴾

(من الظاهر) انه لا يمكن تصور الزاوية الا اذا اعتبر المقدار متحدا بين
 حدين ملتقيين ومحدد (اما المسطحة) فهي السطح المتحد بخطين ملتقيين بنقطة
 (واما الجسمة) فهي الجسم المتحد بسطحين ملتقيين بخط.
 (فتكلم الآن في المسطحة) فنقول الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان
 في المسطحات اما ان يكون قد يحيط بهما حد تحسيرا او لا يحيط فان لم يحيط
 بهما ثالث فلا يتخلوا اما ان يكون حدها يلتقيان عند حد مشترك لهما بجزء او لا
 يلتقيان والاذان لا يلتقيان اما ان يكونا بحيث اذا مدا يلتقيان او لا يلتقيان
 بل يذهبان الى غير النهاية فان التقيان فيكون كحد الخطين المحيطين بقطة دائرة
 او شكل هلالى او شكل يعنى ثم ان هذا القسم هو اء لم يوجد الحد الثالث
 او ان وجد ولكن لم يلتفت اليه بل اعتبر تحدهم بحدين فقط فاعتباره من حيث
 هو كذلك هو اعتبار الزاوية واما المتحد بمحد ثالث فاعتباره من حيث هو
 كذلك هو اعتبار الشكل.

(وبالجملة) اعتبار تحدد السطح بحدين فقط هو الزاوية واعتبار تحدد
 متعددات بين حدين يلتقيان

بأكثر

(الفصل الرابع في القول الحق في الزاوية)

بأن من حدين فهو الشكل وكما أن الشكل حقيقة مشتقة من السطح والحدود
وهيئة احاطة الحدود فكذلك الزاوية المسطحة حقيقة مشتقة من السطح
والخطين المتلاقين على حد واحد وهيئة احاطة الخطين بذلك السطح وكما
أن المقدار المشكلى فكذلك السطح المحاط بخطين متلاقين بمحد واحد كمية
وكما أن المهندس يبنى بالشكل المشكلى فكذلك يبنى بالزاوية المقدار بالزاوية
وكذلك يحملون الزاوية منصفة ومساوية وعظيمة وصغيرة وكان هيئة احاطة
الحدود بالسطح هناك هي السكيفة أو الوضع فكذلك هيئة احاطة الخطين
بالسطح كيف أو وضع (وتحقيق الحق) من هذين كما ذكرناه في الشكل
فلا معنى للتطويل *

﴿ الفصل الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط ﴾

﴿ أنا قد اثبتنا ﴾ الكرة وبنينا عليها اثبات الدائرة وأما الآن فثبت الدائرة
ابتداءً بالطرق المذكورة ثم نبني عليها اثبات الكرة لانا إذا اخذنا نصف
دائرة ثم تخيلنا محورها ثابتاً وتخيّلنا حركتها كحركة القوس حول ذلك المحور الى أن
يبرود الى الموضع الذى بدأ منه فإنه يحدث من تلك الحركة كرة وان تخيلنا
حركة الاعظم من النصف على محور ثابت الى أن يبرود الى موضعه الاول
فيفعل السطح وان تخيلنا حركة الاصغر من النصف على محوره فيعمل اليبض
(وأما الاسطوانة) فإن تحرك الدائرة حركة يلزم فيها مركزها خطاً مستقيماً
طرفه مركز تلك الدائرة لزوماً على الاستقامة (والمخروط) فإن يثبت
المثلث القائم الزاوية ثم يتحرك على احد ضلعي القائمة حركة تحفظ بلطف
ذلك الضلع مركز الدائرة ودائراً بالضلع الثانى على محيط الدائرة وأما
الكلام في اثبات سائر الاشكال فذكره في الهندسة *

(تقدم الخامس في اثبات الكرة والاسطوانة والمخروط)

﴿ الفصل السادس في ان الاشكال لا مضافة فيها ﴾

(قد عرفت) ان السطح المحب يستحيل ان يصير مستويا والمستوى يستحيل ان يصير مقببا او محدبا وقد عرفت ان محل هذه الاعراض هو هذه السطوح فاذا الموصوف باحدهما يتمتع اتصافه بالآخر طيس لهما محل مشترك فلا تضاد بينهما اصلا واما انهما لا تقبل الاشتداد والضعف فالامر فيه ظاهر ويسقط بهذا ظن من اعتقد ان في الامور السماوية تضادا لاجل ما فيها من التقبب والتقر لان موضوعها سطعان متناثر ان يتمتع اتصاف احدهما بما اتصف به الآخر فلا يكون هناك تضاد اصلا .

﴿ الباب الثالث في الخلقة وغواص الاعداده وفيه فصلان ﴾

﴿ الفصل الاول في الخلقة ﴾

(لقاتل ان يقول) الخلقة عبارة عن مجموع اللون والشكل وكل واحد منهما داخل تحت جنس آخر فالرجتم لسكل شيئين مجتمعان نوعية على حدة بلئت الانواع الى حد لا نهاية لهما لاجرة واحدة بل سرارا غير متناهية .

(فنقول) ان الشكل اذا قارن اللون حصلت كنية باعتبارها يصح ان يقال للشيء انه حسن الصورة او قبيح الصورة والحسن والقبح الحاصلان للشكل وحده او اللون وحده غير الحسن والقبح الاولين فلما حصل للمجتمع من اللون والشكل خاصة ولم يحصل للواحد منهما عرفنا حصول هيئة مخصوصة عند اجتماعهما فلا جرم جطنا الخلقة كنية مفردة .

﴿ الفصل الثاني في غواص الاعداد ﴾

(الكلام في رسمها) البق بالصنائع الجزئية مثل الارتما طبقى والذي

أ- هل من تخيل بسائطها ويتر بعضها عن البعض لا جرم ان الحكماء يتكلمون في هذا الباب اولاً في المضافات وثانياً في نفس الاضافات .

(فنقول) المضاف هو الذي تكون ماهيته مستقلة بالقياس الى غيره . وهذا الرسم تندرج فيه الاضافات و المضافات معا والمفنى يكون للماهية مقولة بالقياس الى غيرها وان تكون الماهية يخرج عنها الى تعقل شيء خارج عنها لا كيفما كان فان الملزومات اذا تصورت تصور معها لوازمها مع ان ماهيات الملزومات غير مستقلة بالقياس الى ماهيات اللوازم لوجوب كون الماهية التي هي لولها الموضوعات والملزومات مستقلة بنفسها ومتقدمة بذاتها على اللازم وامتناع كون المضافين كذلك بل يكون للمفنى المضاف المحتاج الى تعقل غيره لا يتقرر في الذهن وفي الخارج الا لاجل وجود ذلك الغير بلزائه مثل الاخ فان ثبوت الاخوة لا حد الاخوين لا يتقرر في الوجود والذهن الا لكون الاخوة الاخر كذلك فان الاخوة هي اعتبار الشخص من حيث له اخ آخر بهذه الصفة و اما التفرق بين الاضافة والنسبة فقد ذكرناه عند الكلام في عدد المقولات .

(واذ قد ذكرنا) رسم المضاف قلند ذكر اسمائه (فنقول) ان المضافين اما ان يكون اسم كل واحد منهما دالاً بالتضمن على ماله من الاضافة واما ان يكون احد المضافين اسماً يدل بالتضمن على ماله من الاضافة ولما الثاني فلا يكون كذلك ظاهراً ما يكون اسم كل واحد من المضافين غير دال على ماله من الاضافة فهو خارج عن هذا الباب لان كل واحد من الاسمين يكون غير دال على الاضافة ولا على ذي الاضافة والقسم الاول مثل لعطى الاب والابن فان لفظة الاب دالة على شيء ماله الابوة فكيف دلالة على الابوة بالتضمن وكذلك

لغة الابن •

(واما القسم الثاني) فهو على تعيين لان الدال بالتضمن على ماله من الاضافة
 اما ان يكون هو اسم المضاف او اسم للمضاف اليه (مثل الاول) الجناح فانه
 مضاف الى ذى الجناح ولفظ الجناح دال بالتضمن على الاضافة الى ذى
 الجناح واما ذو الجناح فانما يدل على ماله من الاضافة بلفظة ذو (ومثال
 الثاني) العالم فانه هو المضاف اليه العلم ولفظ العالم دال بالتضمن على ذلك
 واما العلم وهو المضاف فانما يدل على ماله من الاضافة بحرف يقترن به وهو
 اللام في قولك العلم علم للعالم •

الفصل الثاني في خواص المضافين •

(وهي اثنين) (فالاول) التكافؤ في لزوم الوجود بالقوة او بالفعل في
 الذهن او في الخارج وفي المدم ايضا فان الاجرة ملازمة للقوة وكذلك الاخرة
 والاخرة واذا عدم احدهما عدم الآخر •

(فان قيل) المتقدم بالزمان مقول بالقياس الى المتأخر فلا بد وان تكون بينهما
 اضافة بالفعل مع انها لا يوجدان معا وايضا قلنا لم ان القيامة ستكون فيهما
 اضافة بالفعل مع ان القيامة معدومة واليهما موجوده

(واجاب الشيخ) عن الاول قال اما التقدم والتأخر فهما يعتبران من وجوب
 (الاول) بحسب الذهن مطلقا وهو بان يحضر الذهن زمانين متايفين احدهما
 متقدما والآخر متأخرا ويكونان قد حصلتا جميعا في الذهن (والثاني) بحسب
 الوجود مستندا الى الذهن وهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فوجود
 من الزمان الآخر انه ليس هو بوجود ويمكن ان يوجد امكانا يؤدي
 الى وجوب كونه متأخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن

عند وجود الزمان المتقدم فإذا وجد التأخر فإنه موجود في الزمن حينئذ
وان الزمان الاول ليس موجودا ونسبته الى الزمن نسبة شيء كانه موجودا
فقد وهذا ايضا امره موجود مع الزمان المتأخر فاما نسبة المتأخر الى المتقدم
على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الاء ولكن في الزمن .

(واعلم) ان الاعتبار الاول هو الصحيح وهو تصريح بان اضافة التقدم
والتأخر مما لا وجود لها الا في الزمن واما الاعتبار الثاني فقوله الزمان المتقدم
اذا كان موجودا فهو موجود من الآخر انه ليس هو بموجود ويمكن ان يوجد
(فيه نظر) لانه يوم انه اذا لم يكن موجودا فلا وجوده وجود ذلك ظاهر
الاستعانة فان اللاوجود لو كان وجود الكائن الشيء نفس تقيضه وذلك
عما لا يلزمه العقل فاذا كان جزء من اجزاء الزمان موجودا ولم يكن الجزء
الآخر موجودا قال لا وجود للجزء الآخر ليس امرا وجوديا حتى تقع رتبة
وبين الجزء الحاضر اضافة وجودية .

(وايضا) فنقد يران يكون لا وجود للجزء المستقبل امرا وجوديا لكن
الجزء الحاضر ليس متقدما على لا وجود المستقبل بل على وجود المستقبل
ووجود المستقبل غير حاضر والالم يكن مستقبلا فلما ان هذه الاضافة مما لا
وجود لها في الاءيات اصلا بل في الاءهان على الوجه الذي قرر .
في الجواب الاول .

(واما السلم المتعلق) بان القيامة ستكون فهو علم بحكم من احكام القيامة
وهو صفة انها ستكون فهذه الصفة حاضرة في الزمن وحضورها في الزمن
لا يكون الاحال كونها معدومة في الاءيات فاذا المعلوم حاضر مع العلم
فهذا هو الكلام في بيان تلازم الاءاتين وامامنا وضنا الاءاتين فلي ثلاثة

اضرب (الف) قد يكونان بحيث يصح وجود كل واحد منهما مع عدم الآخر كالمالك والمملوك فإنه يصح وجود ذات المالك مع عدم المملوك ووجود ذات المملوك مع عدم المالك (ب) ومنه ما يصح وجود أحدهما دون الآخر ولا يصح وجود الآخر دونة كالمعلوم والمحسوس فإنه يصح وجود ذات كل واحد منهما مع عدم العلم والحس ولا يصح وجود ذات العلم والحس مع عدم ذات المعلوم والمحسوس (ج) ومنه ما يتمتع بوجود ذات أحدهما عند عدم ذات الآخر كالمعلوم الذي لا يكون أعم من علمه •

(الثانية) وجوب انعكاس كل واحد من المضافين على الآخر ومعنى الانعكاس أن يحكم بإضافة كل واحد منهما إلى صاحبه من حيث كان مضافاً إليه فكما يقال الأب اب الابن فيقال الابن ابن الاب والجد جد المولى والمولى مولى العبد أما إذا أضيف إليه لا من حيث هو مضاف إليه لم يجب هذا الانعكاس في الإضافة مثلاً إذا وقعت إضافة الأب إلى الابن لا من حيث هو ابن بل من حيث هو إنسان قيل الأب اب الإنسان لم تنعكس الإضافة ولم يصر الإنسان مضافاً إلى الأب فلا يقال الإنسان إنسان الأب •

(وقد يصعب) رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف إذا لم يحصل منه مجرد الإضافة والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء بأي تلك الأوصاف إذا وضعت ورفعت بقيت الإضافة أو رفعت ووضعت غيره أرفعت الإضافة فهو الذي إليه الإضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فإذا رفعت من الابن أنه حيوان أو إنسان أو مطلق أو ماشئت من الأوصاف واستبقيت كونه ابناً بقيت إضافة الأب إليه وإن رفعت كونه ابناً واستبقيت هذه

الاصناف كلها لم تبق الاضافة فطلعت بهذا ان التقابل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينكس احدهما على الآخر.

(ثم اعلم) ان هذا الانكاس منهما لا يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان للمضاف بما هو مضاف لفظ موضوع كالظيم والصغير (ومنه) ما يحتاج الى ذلك فاما ان يتساوى حرف النسبة من الجانبين وهو كقولنا العبد عبد للمولى والمولى مولى للمبدوا ما ان لا يتساوى وهو كقولنا العالم عالم بالعلم والعلم علم للعالم وذلك كالاب فانه وان كان متولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير متولة بالقياس الى الابن.

﴿ الفصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة ﴾

(ورسمها) انها التي لا ماهية لها سوى كونها مضافة وبيان ذلك اننا رسمنا المضاف بانه الذي تكون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره .
(ثم ان ذلك) على قسمين (احدهما) ان تكون له ماهية وراء هذه المقولة وذلك كالاب فانه وان كان متولا بالقياس الى الابن الا ان له في نفسه ماهية غير (١) مقولة بالقياس الى الابن وهي كونه انسانا او شيئا آخر (والآخر) ان لا تكون له ماهية وراء هذه المقولة وذلك كالابوة فانه ليس له ماهية الا هذه المقولة (واذا عرفت ذلك) ثبت ان الرسم الذي ذكرناه هو تعريف المضاف الحقيقي بالمضاف الذي يدخل فيه الحقيقي وغير الحقيقي فلا يكون ذلك تعريفا للشئ بشئ .

(واذا عرفت ذلك) فنقول انما نجعل المقولة هي المضاف العام لان مفهومه انه شئ ما ذو اضافة كما ان الابيض شئ ماله بياض ولو جئنا المشتق اسما

(١) وفي نسخة الا ان له وراء ذلك ماهية اخرى ١٢

من الاعراض مقولة اصارت المقولات غير متناهية فلماذا لم يجعل المضاف المطلق مقولة وجعلنا المضاف الذي لاماهية له سوى كونه مضافا مقولة .
 (فان قيل) الاضافة ايضا شيء منقول ماهية بالقياس الى الغير فيجب ايضا ان لا تجعلوها مقولة (فنقول) الفرق بينهما ان الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي ليس لها تخصص الا بكونه مضافا واما الشيئية المحمولة على المعنى الآخر فانه ليس تخصصها بكونه مضافا بل باسرها وهو كونه جوهر او كما لو فسر ذلك ثم يلحقه بذلك التخصص بالاضافة واذ قد ذكرنا حقيقة الاضافة التي هي المقولة فتكلم في وجودها اولاً ثم في احكامها ثانياً .

الفصل الرابع في ان الاضافة مل لها وجود في الاعيان ام لا

(من الناس من زعم) انها غير موجودة في الاعيان بل هي من الاعتبار الذهنية كالكلية والجزئية (واحتج عليه) بامور خمسة .
 (الاول) ان الاضافة لو كانت موجودة في الاعيان لزم التسلسل لان تلك الاضافات تكون موجودة في محل فكونها في المحل غير مفهوم كونها اضافة لان الابوة مثلا اذا كانت موجودة في الاعيان كانت في محل ومفهوم كونها في محل غير المفهوم من الابوة فتكون تلك الاضافة عارضة للابوة والكلام فيه كالسكلام في الاول ويلزم منه التسلسل .

(اجاب الشيخ) عنه بان قال يجب ان نرجع في حل هذه الشبهة الى حد المضاف المطلق (فنقول) المضاف هو الذي ماهية مقولة بالقياس الى غيره وكل شيء في الاعيان يكون بحسب ماهية انما يقال بالقياس الى غيره فكذلك الشيء من المضاف لكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود ثم ان كان في المضاف ماهية اخرى فينبغي ان يجرده ماله

(الفصل الرابع في ان الاضافة مل لها وجود في الاعيان ام لا)

من المعنى المقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى بالحقيقة هو المعنى المقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو مقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى وهذا المعنى ليس مقولا بالقياس الى غيره بسبب شئ غير نفسه بل هو مضاف لذاته فليس هناك ذات وشئ هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فتنتهي من هذا الطريق الاضافات واما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع فله وجود آخر مثلا وجود الابوة في الاب امر زائد على ذات الاب وذلك الوجود ايضا مضاف فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف وكل واحد منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف اليه بلا اضافة اخرى فالكون محمولا مضاف لذاته والكون ابوة مضاف لذاته فهذا ما قاله الشيخ .

(واعترض بعضهم) على هذا الجواب (فقال) كانه هذا الكلام رد على من يقول المضاف الذي هو المقولة يكون مضافا باضافة اخرى والزام الشبهة ليس من هذا الوجه بل من وجه آخر وهو ان الابوة مثلا من حيث هي ابوة ماهية تمقل بالقياس الى الابن ثم انها عارضة لموضوع هو الاب فموضوعها للاب ليس هو نفس كونها ابوة لان الابوة اضافة بالقياس الى الابوة وعروض الابوة لذات الاب اضافة بالقياس الى المحل الذي هو الاب فاذا عروض الابوة للاب حالة زائدة عليها عارضة للاب وهلم جرا الى ما لا نهاية له .

(وهذا الاعتراض غير متوجه) لان غايته بيان ان الابوة موصوفة باضافة اخرى وهي العروض للموضوع ولكن لم قلتم ان العروض للموضوع لا بدله من اضافة اخرى وذلك لان الامر المقول بالقياس الى الغير ان كان

له مفهوم آخر وراء تلك المقولية فيثبت لزوم الحكم بالتأثير وان لم يكن له مفهوم وراء تلك المقولية امتنع الحكم بالتأثير فهاتان الحاريتان الابدوة عارضة للموضوع وكانت مفهوم الابدوة غير مفهوم للروض للموضوع لا جرم حكمنا بتأثيرهما واعترفنا بان الابدوة عرضت لما اضافة وهي كونها عارضة للموضوع واما الروض للموضوع فليس له مفهوم وراء ذلك فلا يلزم ان يكون للروض للموضوع عرض آخر للموضوع حتى يلزم التسلسل بل يكون ذلك الروض للموضوع عارضا للموضوع لذاته وقسمه لا لغيره فاندفع التسلسل •

(الثاني) لو كانت الاضافة موجودة في الاعيان لكان تقدم الزمان المتقدم على الزمان الحاضر وصفا ثبويا ولو كان ثابتا لكان الزمان الموصوف به ثابتا فكان الزمان المتقدم ثابتا مع الزمان الحاضر وبالتالي محال فالمقدم مثله (واجيب عنه) هب ان هذه الاضافات غير موجودة في الاعيان فلم يلزم ان لا يكون سائرهما موجودة •

(الثالث) ان الاضافة لو كانت موجودة لكانت مشاركة لسائر الموجودات في الوجود وممايزة عنها بخصوصيتها ولا شك انه ما لم يتقيد الوجود بتلك الخصوصية لم توجد الاضافة في الاعيان فيكون ذلك التقيد سابقا على وجود الاضافة لكن ذلك التقيد هو نفس الاضافة فاذا لا توجد الاضافة الا اذا وجدت الاضافة قبله فيكون حدوث الاضافة الواحدة مشروطا بالانهاية له من امثله وذلك محال •

(الرابع) ان الوجود من حيث انه وجودا ما ان يكون مضافا ولا يكون مضافا فان كان مضافا فليسكل موجود مضاف هذا خلف وان لم يكن مضافا

فلاضافة لو كانت موجودة في الأعيان فهي لا تكون مضافة من حيث أنها تكون موجودة فالمضاف من حيث أنه مضاف غير موجود وهو المطلوب •
 (الخامس) لو كانت الاضافة اسرا وجوديا ثم ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث لازله مع كل حادث اضافة بانه موجود معه وتلك الاضافة ما كانت حاصلة قبل ذلك ويزول بعد زوال ذلك الوقت فيجب ان يكون الباري تعالى محلا للحوادث وذلك شنيع •

(واما القائلون) بآيات الاضافة فاحتيجوا عليه باننا نعلم ان السماء فوق الارض فهذه التوقية اما ان تكون مجرد عمل العقل او لما في الخارج اعتبار (والاول باطل) لان كل ما لم يكن له في الخارج اعتبار لم يدخل فيه الصدق والكذب فان قالوا قال انا افرض الحسنة زوجا لم يجب تكذيبه لانه اخبر من عمل عقله لا من الشيء في نفسه فكذلك ما هنا كون السماء فوق الارض ان كان شيئا بحسب عمل العقل لم تكن هذه القضية واجبة الصدق ولا ضدها واجبة الكذب وبطلان التوالى يدل على ان كون السماء فوق الارض ليس مجرد عمل العقل بل له في الخارج ثبوت (وهكذا القول) في كون زيد اباً لعرو وابنه وكذلك سائر الإضافات •

(فان قيل) ان ذلك يوجب ان يكون كون الالهي متقدما على اليوم وصفا ثبويا في الخارج مع ان ذلك قد بطل بالدليل المذكور (فنقول) التقدم والتأخر متضادان بين المعقول المأخوذ من الموجود الحاضر والمعقول الذي ليس مأخوذا من الموجود الحاضر ولما قيل ذلك فلا يكون الشيء في نفسه متقدما فكيف يتقدم على لا شيء موجود فما كان من الإضافات على هذا السبيل قلنا تضايغه في العقل وحده ولا يكون موجودا في الأعيان بخلاف كون

السما فوق الارض فان السماء والارض لما كانتا موجودتين كانت فوقية
احدهما على الاخرى وصفا ثبويا يتوقف على اعتبار للمعتبر (واما اداة الزمالة)
فليست في غاية القوة ولنا فيها نظره وباقه التوفيق •

﴿ الفصل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة ﴾

(ان الاضافة) ليس لها وجود مفرد بل وجودها ان تكون اسما لا محقا
للانبياء وتخصها بتخص هذا اللحق ويضم ذلك على وجهين (احدهما)
ان يوجد اللحق والاضافة معا ذلك ليس هو المقولة بل هو مركب
(وثانيهما) ان توجد الاضافة مقرونا بها النحوم ذلك اللحق الخامس المتلى
ويوجد ان جميعا كعارض واحد للحق وهذا هو تنوع الاضافة وتحصيلها
ظن المشابهة مثلا موافقة في الكيفية والموافقة في الكيفية غير الكيف
الموافق فالكيف الموافق ليس هو اضافة بل شيء ذوا اضافة واما الموافقة
المنسوبة الى الكيفية فهي نوع من المضاف وكذلك القول في المساواة
والمماثلة (واعلم) ان الاضافة اذا كانت في احد الطرفين محصلة كانت في
الطرف الآخر محصلة وان كانت في احد الطرفين مطلقة كانت في الطرف
الآخر مطلقة (مثاله) انا اذا اخذت اولا ضمنا عدديا على الاطلاق فهو بازاء
النصف المزدوي على الاطلاق فاذا حملنا العدد الذي هو النصف حتى
صارت الضمنية محصلة صار الجانب الآخر وهو الضمنية محصلا فانه اذا تحصيل
الشيء الذي هو النصف تحصيل الشيء الذي لا محالة هذا ضمفه فظهر من هذا
ان اي المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخرى ولكن ذلك انما يكون
اذا كان التحصيل تحصيل لا اضافة واما اذا كان تحصيل الموضوع الاضافة
لم يلزم ان يحصل المضاف المتأبل له (مثاله) اذا كانت الرأسية اضافة طارئة

(الفصل الخامس في كيفية تحصيل الاضافة)

لمضموم بالقياس الى ذى الرأس فإذا حصل ذلك المضمون من حيث هو جوهرى
حتى صار هذا الرأس فهذا التحصيل انما دخل موضوع الاضافة لا نفس
الاضافة فلا جرم لا يلزم من العلم بهذا الرأس العلم بالشخص المدين الذى هو
ذو الرأس •

﴿ الفصل السادس فى ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوعى وتحصيلها
الصنفى وتحصيلها الشخصى ﴾

(اما التحصيل النوعى) فهو مثل المساواة فانك لو توهمت فيها بدل الكمية
كبنيّة لم تجد للمساواة وجودا •

(واما التحصيل الصنفى) فهو ان تحصل الاضافة لموضوع ثم تقرر بذلك
الموضوع عارضا غير يبالى لم يكن لم يعد ان تبقى تلك الطبيعة من الاضافة
فذلك لا ينوع الاضافة بل ربما يكون صنفها كابرة الرجل العادل وابرة
الرجل الجائر فانها مختلفتان فى احوال ولكن خارجة عن المساوية
فان الرجل العادل لو توهمته غير عادل لم يزل بذلك الذى هو
الابرة •

(واما التحصيل الشخصى) فهو كابرة هذا وابرة ذاك بل كالجوار الذى
لكل واحد من الجارين (واما بيان) ان كل واحد من المضافين يجب ان تقوم
به اضافة غير التى قامت بالآخر فذلك مما صححناه بالبرهان حيث بينا استعماله
قيام المرض الواحد بالحلين •

﴿ الفصل السابع فى تقسيم الاضافات ﴾

(وذلك) من وجه اربعة (الاول) ان منها ما هو مختلف فى الطرفين
ومنها ما هو متفق والمختلف كالنصف والنصف والثقل مثل المساوى والمساوى

﴿ الفصل السادس فى ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوعى وتحصيلها الصنفى وتحصيلها الشخصى ﴾

والمماس والمماس وغيرهما ان المضاف قد يكون اختلافه محذورا كالمضاف
والضف ومنه مالا يكون محذورا الا انه مبني على محذود كالكثير
بالاضاف والكل والجزء ومنه ما ليس بمحذود ولا مبني على المحذود مثل
الرائد والناقص •

(والثاني) المضائق لما ان يكونا شيئين لا يحتاجان في عروض الاضافة لهما
الى اتصافهما بصفة اخرى حقيقية لاجلها صار مضافا الى الآخر مثل المتبلمن
والمتياسر فانه ليس في المتبلمن صفة حقيقية صار لاجلها متبلمنا وكذلك
المتياسر واما ان يكون في كل واحد منهما صفة حقيقية صار لاجلها مضافا الى
الآخر مثل الماشق والمشوق فان في الماشق هيئة ادراكية هي مبدء
الاضافة وفي المشوق هيئة مدركة لاجلها صار مشوقا لما شفه واما
ان تكون هذه الصفة موجودة في احد الجانبين دون الآخر مثل العالم
والمعلوم فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار لاجلها مضافا الى الآخر
والمعلوم لم يحصل في ذاته شيء آخر صار به مضافا •

(الثالث) قال الشيخ تكاد ان تكون المضائق منحصرة في اتصاف المعادلة
والتي بالزيادة والتي بالتقليل والاضال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكاة
(فاما التي) بالزيادة فاما من الكم فهو ظاهر واما من القوة فهو كالتألب والقاهر
والمسانع (واما التي) بالتقليل والاضال فكالتألب والابن والقاطع والمنقطع
(والتي) بالمحاكاة فكالمعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان العلم يحاكي هيئة
المعلوم والحس يحاكي هيئة المحسوس على ان ذلك لا يضبط تقديره •

(الرابع) الاضافة قد تعرض للمقولات كلها اما في الجوهر فكالتألب والابن
وفي الكم المتصل كالعظيم والصغير وفي المنفصل كالكثير والقليل وفي

الكيف كالأحر والأبرد وفي المضاف كالأحمر والأبيض في الآن كالأعلى والأدنى وفي متى كالأقدم واللاحث وفي الوضع كالأشد انتصاباً وانحناءاً وفي الملك كالأكسى والأعرج وفي الفعل كالأقطع والأجرم وفي الأفعال كالأشد تسخناً وتقطاً •

(الفصل الثامن في أن الإضافات هل تقبل التضاد أم لا)

(ذكر الشيخ) في باب الكم عند اشتغاله ببيان أن العظيم لا يخاد الصغير ما يشعر بأن التضاد لا يمرض للإضافات وبين ذلك من وجوه (الأول) أن تقابل التضاد ليس قصس تقابل الإضافات لا تأجد طبائع الأعداد لا تضاد ونجد في الإضافات ما لا يتضاد كالجوار والجار •

(ثم نعلم) أن التضاد من حيث هو تضاد متضاد فيجب أن يكون في المتضادين شيء لا تضاد فيه فلما كان التضاد من حيث هو تضاد متضاداً بقي أن يكون الشيء الذي هو في المتضادين ليس بمضاف وهو موضوعات التضاد ثبت أن المضادة لا يوجد إلا في موضوعات غير متضادة (الثاني) أن الإضافات طبائع غير مستقلة باقها فيمتنع أن يمرض لها التضاد لأن أقل درجات المروض أن يكون مستقلاً بترك المروضية •

(ثم قال) في باب الإضافات أن المضاف يمرض له ما يمرض لمقوله ولما كانت الضمنية تمرض لكم وكان لا مضادة لكم لم تمرض للضمنية مضادة ولما كانت إضافة الفعلية ماضية في الكيف وفي الكيف تضاد لا جرم جاز أن يمرض لهذه الإضافات تضاد وكذلك لما كان الحار مضاداً للبارد كان الأحر مضاداً للبارد •

(ثم إن بعض المتأخرين) ظن أن بين هذين الكلامين تناقضاً وليس الأمر كذلك فإن الإضافات لما كانت طبيعة غير مستقلة بنفسها بل كانت تابعة للمضاف

(الفصل الثامن في أن الإضافات هل تقبل التضاد أم لا)

استدراك

للمضاف وجب ان تكون في هذا الحكم تابعة ايضاً فان كانت معروضاتها متضادة وجب ان تكون هي ايضاً متضادة اذ لو لم يلزم من تضاد معروضاتها تضادها كانت الاضافات مستقلة بانفسها وبغير تابعة لمعروضاتها فلهذا احكنا بان الاخر يجب ان يكون ضد الاول لا يرد واما اذا كانت معروضاتها غير متضادة امتنع عروض التضاد لما اذلو عرض التضاد لما دون معروضاتها كانت مستقلة بانفسها فلهذا احكنا بان العظيم لا يضاد الصغير ثبت ان الكلام انما يسلم من التناقض اذا قبل على هذا الوجه فكيف يظن بذلك كونه متناقضاً (ثم الشيخ) اطلق القول في باب الكم ان الاضافات لا تضاد ومعنى بذلك انها لا تضاد استقلالاً لا لانها لا تضاد تبعاً.

﴿ الفصل التاسع في ان الاضافة قابلة للاشد والاضف ﴾

(الحكم في هذا الموضع) كالحكم في التضاد فان كانت معروضات الاضافة قابلة للاشد والاضف كانت الاضافة قابلة لذلك على سبيل التبعية والافتقار (ثم من الناس) من ظن ان الكمية لما كانت قابلة للاشد والاضف واللاقل الاكثر وجب ان يكون غير المساوي قابلاً للاقل والاكثر كما ان الكيفية لما كانت قابلة للاشد والاضف كانت المشابهة قابلة لذلك (فنقول) ان غير المساوي لا يكون اشد واضف ولكن قد يكون اقرب وابد فان العشرة ابد في المساواة للثلاثة من التسعة والسبب في الامرين ما عرفت من ان الكم لا يكون قابلاً للاشد والاضف وان كان قابلاً للاقل والاكثر فلي هذا يكون غير مساو و اقرب من غير مساو وآخر واما في كونه غير مساو فلا قبل الزيادة والنقصان (واذ قد فرغنا) عن الامور الكلية للاضافة فلنذكر احكام اتسامها.

﴿ الفصل الماشر في تفسير التماس والتشاقف والتداخل والاتصاف والاتصال ﴾

(المتاليان هما اللذان) ليس بين اولهما وثانيهما شيء من جنسهما وتلك الاشياء قد تكون متفقة النوع مثل بيت وبيت وقد تكون مختلفة النوع مثل صف من انسان وشجر وجبر فحشد لا تكون متالية من حيث انها مختلفة بل من حيث انها يجمعها امر عام ذاتي كالجسمية او عرضي كالقيام صفا او الشجر من حياء *

(والتماسان) هما اللذان طرفاهما معا في الوضع اى في الاشارة لافى المكان فان الاطراف لا تحصل في المكان ثم اذا تمدى لقاء كل واحد منهما طرف الآخر حتى يلقى ذاته بالاسر لم تحسب ذلك بمماس بل مداخلة اذ ليست المداخلة الا ان تلتقي كلية احد التماسين كلية الآخر حتى ان فضل احدهما لم يكن داخلا كله بل ما يساويه منه فهذا هو حقيقة المتداخلين واما كونهما في مكان واحد فذلك لازم المداخلة لانهما هيتاه *

(واسطح) ان في حقيقة التماس اشكالا وهو ان الجسمين اذا تماسا بسطحيهما فالسطعان لا يخلوا ما ان يتلاقيا بالكلية اولا بالكلية فان كانت لبالكلية فالسطعان كل واحد منهما يلاقى الآخر باحد طرفيه دون الطرف الآخر فيلزم ان ينقسم السطح في محفة فيكون السطح جسما لاسطعا هذا خلف ثم انه يحتاج الى سطح آخر ويلزم منه التسلسل *

(واما ان تلاقيا بالكلية فقد صار وضعهما واحدا فلا يخلو اما ان يتميز احدهما عن الآخر اولا يتميز فان تميز امتنع ان يكون ذلك التميز لمساوية اوليه من لوازم المساوية لتساويهما فيها لا تمازجها في النوع واما بالموارض فهو
من غير جنسها

محال أيضاً لأن ذلك إما المحل أو المكان أو الوقت أو الزمان وليس أحد
السطحين مختصاً بشيء من ذلك دون صاحبه •

(وإيضاً) فالشيئان المتساويان في النوع المتحدان في الوضع لا يمكن أن يختص
أحدهما بشيء من الموارض دون صاحبه إذ ليس ثبوته له أولى من ثبوته لصاحبه
بصد تساويهما في القبول وجهات الاختصاص فإذا آليس بينهما اختصاص
وامتياز أصلاً فإذا بطل الاختصاص فإذ يصير سطحان سطحاً واحداً مشتركين
الجسمين فإذا اتفقا أن ليس لهما طرفان بل طرف واحد فإذا اتفقا أن غير
متمايين بل متصلين هذا خلف وهذا الاشكال قائم بينه في تماس السطحين
بالخطين وفي تماس الخطين بنقطتين •

(وحله) أن أحد الجانبين يلاق الآخر بالكلية ويتميز أحدهما عن الآخر
لا بالمساحة ولو ازمها بل بالموارض وهو كون أحد السطحين نهاية لأحد
الجسمين دون الجسم الآخر وهذا الأمر قد كان حاصله قبل التماس فيبقى
ذلك العارض عند التماس ويحصل به الامتياز •

(وأما التشافع) فهو حال تماس فالمن حيث هو كذلك والظاهر أن مفهوم
اللفظ لا يقتضي مشاركة الأمور التشافعة في النوع •

(وأما الاتصاف) فهو كون الشيء مماثلاً لغيره بحيث يتفاعل بانتقاله وذلك
اللازمة إما لا تطابق السطحين بحيث لا يكون أحد طرفي الجسم أولى
بالافتتاح من الطرف الآخر فحينئذ لا يرتفع واللازم الخلاء أو يكون وانما يفتح
بزوال صورة السطح من استوائه إما إلى تقيب أو تحير والجسم لا يجيب
إلى ذلك أولاً أفراد أجزاء من أحدهما في أجزاء من الآخر فقد يحصل
الاتصاف بين الجسمين لوسط شيء غريب من شأنه أن ينطبق جيداً

على كل واحد من السطحين لسيلاته ثم من شأنه ان يجف ويصلب كالنراه
 فيعرض لذلك التزام سطحي الجسمين بواسطة (واما الاتصال) فقد ذكرناه
 في باب اليكم .

﴿ الفصل الحادي عشر في التقدم والناخر ما ﴾

(التقدم) يقال على خمسة أنحاء (الاول) التقدم في الزمان فاما في الماضي فكلما
 كان ابعد من الآن الحاضر فهو التقدم واما في المستقبل فكلما هو اقرب الى
 الآن الحاضر فهو التقدم .

(الثاني) التقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب بمن مبدئه معين ثم للراتب (منها
 طيعة) كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق
 بعض (ومنها وضعية) كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة الى المهراب
 او الى الباب وكذلك التقدم في الرتبة قد يكون طبيعيا كتقدم الجسم على الحيوان
 لذا ابتدأت من الجوهر وكتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان
 وقد يكون وضيعا كتقدم الصف القريب من المهراب ان جعلت المهراب
 هو المبدئه او تقدم القريب من الباب ان جعلت المبدئه هو الباب .

(الثالث) التقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على (ممرضى الله فمهما) .
 (الرابع) التقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو
 موجود ويوجد هو وليس الآخر بموجود وذلك كتقدم الواحد
 على الاثنين .

(الخامس) التقدم بالية وذلك كتقدم حركة اليد على حركة الخاتم فانهما
 وان كانا معاني الزمان لكن العقل يقضي بان حركة الخاتم مترتبة على حركة
 اليد مستفادة منها واما حركة اليد فهي غير مترتبة على حركة الخاتم .

(واعلم)

التقدم الحادي عشر في التقدم والناخر ما

(واعلم) انه لم توجد دلالة قاطعة على انحصار الاقدام المتقدم والتأخر في هذه المسئلة بل البحث انما لم يوصل الا الى هذه الاقسام ثم ان هذه الاقسام باسرها مشتركة في امر واحد وهو ان المتقدم هو الذي لا يوجد للمتاخر المنه المتبر فيه التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم •

(فان قيل) تقدم الملة على الملول اما ان يكون لما هيتها اول نفس البلية والمملولة او لمجموع الامرين اعني الماهية مع اعتبار البلية والمملولة (والاول باطل) لان حركة اليد اذا اعتبرت من حيث انها حركة اليد اعتبرت حركة انعام من حيث انها حركة انعام لا يمكن بينهما تقدم او تأخر او مية لان كل ماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لا متقدمة ولا متأخرة ولا مقارنة على ما عرفت في باب الماهية (والثاني ايضا باطل) لان البلية والمملولة وصفان اضافيان فيكونان معا في الوجود فيستحيل ان يكون لاحدهما تقدم على الآخر •

(وهكذا القول) فيما ذاجل المتقدم باعتبار المؤثرة والمثارة لانهما وصفان اضافيان فيكونان معا اذا كانت الماهية من حيث هي هي غير متقدمة ولا من حيث انها علة متقدمة امتنع ان يكون للمجموع تقدم •

(فنقول) اننا لنرى بهذا التقدم والتأخر الا احتياج احدهما الى الآخر في الوجود وتوقفه عليه الا ان هذا كالتخالف للمشهور لانهم يقولون هذا التقدم بهذه الحاجة فيقولون لما احتاجت حركة انعام الى حركة الاصبع وجب ان يكون لحركة الاصبع تقدم على حركة انعام وهذا مشعر بكون التقدم والتأخر معلولين للحاجة واما نحن فقد فسرنا التقدم والتأخر بنفس تلك الحاجة فهذا ما عندي في هذا الموضع •

﴿ الفصل الثاني عشر في الكلى والجزئى ﴾

(الفصل الثاني عشر في الكلى والجزئى)

(الكلى) وصف اضافى لمرض للماهيات فالكلى قد يراد به مروض هذا الوصف وقد يراد به مجرد هذا الوصف وقد يراد به مجموع الاسرين ومرادنا هنا نفس هذا الوصف الاضافى وكذلك الجنسية وصف اضافى لمرض لبعض هذه الماهيات فالجنس قد يراد به مروض هذا الوصف وهو الحيوانات مثلاً او غيره وقد يراد به نفس هذا الوصف الاضافى وقد يراد به مجموع الاسرين قالوا ول يسمى الجنس الطيبى والثانى يسمى الجنس المنطقى والثالث يسمى الجنس العقلى (وكذا القول) فى النوع والفصل والخاصة والمرض العام •

(واذا عرفت) ذلك فنقول الكلى الذى هو المعنى الاضافى جنس تحت خمسة انواع الجنس والروع والفصل والخاصة والمرض العام ولست اعنى بهذه الخمسة مروضات هذه الاوصاف الاضافية ولا المركب منها ومن مروضاتها بل نفس هذه الاوصاف الاضافية •

(ثم ان النوع) بهذا المعنى غير مندرج تحت الجنس بهذا المعنى بل هما متباينان تباين الخاصين تحت عام واحد فان مجرد وصف الجنسية لا يصدق على مجرد وصف النوعية واذا قيل النوع مندرج تحت الجنس لم يمتنع به ان النوعية تحت الجنسية بل ان مروض النوعية مندرج تحت مروض الجنسية واما مجرد معنى النوعية فليس فيها داخلا تحت مجرد معنى الجنسية بل هو قسم مبائن له مشارك به فى جنس واحد وهو الكلى •

(ثم ان حمل الجنسية) على الكلى حمل عارض على مروض وحمل الكلى على الجنسية على مقوم على مقوم فهذه اعتبارات دقيقة لا بد من التنبيه عليها

فان

(٥٦).

فان بسبب الجمل بها يقع غلط كثير.

(فان قيل) الكلى من حيث هو كلى هل له وجود في الايمان ام لا (فتقول)
لكلى قد يراد به نفس الطبيعة التي تعرض الكلية لها وقد يراد به كون الطبيعة
محتملة لان تغفل عنها صورة مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة
مشتركة بين كثيرين وقد يراد به كون الطبيعة بحيث يصدق عليها أنها لو قارنت
بينها هذه المادة والاعراض بل تلك المادة والاعراض لكأن ذلك
التشخيص الآخر فالكل بالمعنى الاول والثاني والرابع موجود في الايمان
واما بالمعنى الثالث فنير موجود لما ينافي باب الوحدة والكثرة من ابطال
القول بالكل.

﴿ الفصل الثالث عشر في التام والمكتنى والناقص و فرق التام ﴾

(التام هو الذى) يحصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصله وهو السكامل
ايضاً ثم انه يقال على امور اربعة .

(الاول) يقال للمدد انه تام اذا كان جميع ما ينبغي ان يكون حاصله للشيء
من المدد قد حصل له (ثم ان الجمهور) لا يقولون للمدد الذى هو اقل من
الثلاثة انه تام فان الثلاثة انما صارت تامة لان لها مبدأ ووسطاً ونهاية والسبب
فيه انه لا شيء من الاعداد يمكن ان يكون تاماً في عديده لان كل عدد فانه
يوجد من وحدانياته ما ليس فيه بل انما يكون تاماً في الشرية والتسمية واما
من حيث له مبدأ ومنتى فانه يكون ناقصاً من حيث انه ليس بينهما ما من
شأنه ان يكون بينهما وهو الواسطة ونفس عليه سائر الاقسام وهي ان يوجد
المبدأ والواسطة ولا يوجد المنتى او بالعكس ثم من الحال ان يكون جديان
في الاعداد ليس احدهما واسطة بوجه الا المدينه وحكذلك القول في
والاعداد بين

(الفصل الثالث عشر في التام والمكتنى والناقص)

المتى وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر لأنها تكون جملتها في أنها واسطة
كشيء واحد ثم لا يكون للتكثير حد توقف عليه فإذا حصل البدئية
والنتائية والتوسط نهاية التمام وأقل عدد وجد فيه ذلك هو الثلاثة •

(الثاني) المقادير يقال لها تامة كما يقال فلان تام القامة إذا كانت تلك أيضاً
معدودة لأن المقادير لا تعرف إلا بالتقدير الذي يلزمه التعميد •

(الثالث) الكيفيات والقوى فيقال لها تامة مثل أن يقال أن كذا تام القوة
وتام الحسن وتام الخير •

(الرابع) الحكماء يريدون بالتمام هو أن يكون جميع كمالات الشيء حاصلة
له بالفعل وربما يشترطون في ذلك أن يكون وجوده وكمالات وجوده له من
نفسه لا من غيره فان كان الشيء كذلك ثم أنه يكون مبدأ الكمالات غيره
فهو التام الذي فوق التمام لأن منه الوجود الذي له وفضل عنه وجود غيره
وليس في الوجود شيء كذلك إلا واجب الوجود فإذا التام الذي هو فوق
التمام واجب الوجود وحده (وأما المقول) فهي تامة بالتفسير الأول وغير
تامة بالتفسير الثاني فان الممكنات معدومة في حذو تامة •

(وأما الذي) دون التمام فهو قسمان (أحدهما) الممكن وهو الذي أعطى ما به
يمكن من تحصيل كماله مثل النفس الناطقة التي لها سموات فاتها بداني اكتساب
الكمالات ولا تصير كالاتها بالكلية حاضرة بالفعل كما اعترف بذلك في موضعه
(والآخر الناقص) وهو الذي يحتاج إلى آخر غيره الكمال مثل الأشياء
اللق في الكون والفساد •

(الفصل الرابع عشر في السكل والجميع والفرق بينها وبين التمام)
(هذه الالفاظ) الثلاث تكاد أن تكون متقاربة الدلالة لكن التمام ليس من

شرطه ان يحيط تكثره بالقوة او بالفعل مثل كون الباري تعالى تاماً واما التهام
والشكل في المقدورات و الممدودات فهما متحدان في الموضوع والفرق انه
بالقياس الى الكثرة والوحدة للموجودة المحصورة فيه كل وبالقيااس الى
ما لم يبق خارجاً عنه تام •

﴿ الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكل ﴾

(وذلك) من سبعة اوجه •

(الاول) ان الكل من حيث هو كل يكون موجوداً في الخارج واما الكل
فلا وجود له الا في الذهن •

(والثاني) ان الكل يمد بجزائه والكل لا يمد بجزئيه •

(الثالث) الكل يكون مقوما للجزئ والكل يكون مقوما بالجزء •

(الرابع) ان طبيعة الكل لا تصير هي الجزء واما طبيعة الكل فاما تصير
بينها جزئية مثل الانسان اذا صار هذا الانسان •

(الخامس) ان الكل لا يكون كلاً لكل جزء وحده والكل يكون كلاً
لكل جزئ وحده لان الانسان محمول على الشخص الواحد •

(السادس) ان الكل اجزائه متناهية والكل جزئيه غير متناهية •

(السابع) ان الكل لا بدله من حضور اجزائه معا والكل لا يحتاج الى
حضور جزئيه جميعا •

﴿ الباب الثاني في بقية المقولات وفيه خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في الاين وفيه ستة مباحث ﴾

(البحث الاول) عن حقيقة وهو عبارة عن حصول الشيء في مكانه وزعم
بعضهم انه ليس عبارة عن نسبة الشيء الى مكانه بل عن امر اوهية تتم بالنسبة

(الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكل) (ج ١) (الفصل الاول في الاين)

الى المكان وهذا ضعيف (اما اولاً) فلان ذلك الامر والهيئة اما ان تكون
امر انسيا واما ان لا تكون فان لم تكن امر انسيا فقدينا في عصر عدد
المقولات ان الا هراض التي لا تكون نسبية فهي اما كيفيات واما كميات
فيلزم ان يكون الاين اما كما واما كيفا وهو باطل واما ان كانت امر انسيا
فذلك النسبة ليست الى شيء آخر بل هي النسبة الى المكان بالحصول فيه
وذلك هو المطلوب (واما ثانياً) فلان النسبة الى المكان بالحصول فيه امر
معلوم فمن ادعى امراً آخر فلا بد وان يفيد تصويره ثم يقيم الحاجة على ثبوته •
(البحث الثاني) في بيان ان الكون في المكان ليس هو الكون في الا عيان
الذي هو الوجود وذلك من وجهين (الاول) ان الوجود وصف مشترك
في الموجودات كلها كما بينا فلو كانت حقيقة الوجود هو الكون في المكان
لكانت الموجودات كلها كائنة في المكان ولما لم يكن كذلك علمنا ان مفهوم
الوجود متأثر بمفهوم الكون في المكان (الثاني) قالوا لو كان الكون في المكان
هو الوجود لكان الكون في الزمان أيضاً كذلك فاما ان يكون شيئاً واحداً
اي وجوداً واحداً منسوباً بآثاره الى الزمان وآثاره الى المكان او وجودين
منسوبين اليهما ولا يميز ان يكونا وجوداً واحداً لان كل واحد منهما مقولة
فلو جعلناهما وجوداً واحداً بالعدد لكانا مقولة واحدة لا مقولتين (اللهم) الا
ان يحمل الوجود دخلاً في مفهومهما ويكون لكل واحد منهما امراً زائداً
على نفس الوجود وهو المعنى النسبي فيكون الوجود جنساً لهما فيكون
هو المقولة دونهما وقد ابطنا ذلك وان كانا وجودين فيلزم ان تكون للشيء
الواحد وجودات كثيرة (ثم اعترضوا) على هذا فقالوا هذا بناء على ان كل
واحد من الكونين اعني في المكان وفي الزمان معنى جنسي فلو كان الوجود

داخلها في حقيقتها لم كون الوجود جنسا وهذا غير مسلم فلهما ليسا بمنسبين بل كل واحد منهما نفس الوجود عارضا له الاضافة الى ما يضاف اليه فيكون وجود واحد بعينه ينسب تارة الى المكان وتارة الى الزمان وهذه النسبة لا تقترن به اقتران الفصول المقومة بطبائع الاجناس بل اقتران العوارض فاذا الوجود الذي مرطبت له النسبة الى المكان هو الذي مرطبت له النسبة الى الزمان فلا يلزم ان تكون للشيء الواحد وجودات كثيرة (وليس نسجيني) امثال هذه المباحث فان للسكن في ذاته وجودا وله نسبة الى المكان والمفهوم من وجوده غير المفهوم من كونه في المكان ومن كونه في الزمان) واما هذا الذي اختلفوا فيه انه هل هو نفس الوجود في الاعيان ام لا فان جوابه تلك النسبة فقد بينا المناثرة وان جوابه امرا آخر فمن حقهم ان يفيدوا بالقول الشارح حقيقته ثم يشترطوا انه زائد على الذات ام لا واما قبل ذلك فهو محبط لا يليق باهل العلم الخوض فيه •

(البحث الثالث في تقسيم الالين ووجهين (الاول) ان الالين

(البحث الثالث) في تقسيم الالين وذلك على وجهين (الاول) ان الالين منه ما هو اول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخامس به الذي لا يسع منه فيه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان في حقيقته كما يقال فلان في البيت وهو معلوم ان جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يحاس ظاهره جميع الجوانب وابعده من الدار بل البدل الاقليم بل المسورة من الارض بل العالم (الثاني) ان الالين منه جنسي وهو الكون في المصكان ومنه نوعي كالكون في الهواء او الماء او فوق او تحت ومنه شخصي ككون هذا الشخص في هذا الوقت في مكانه الحقيقي •

(البحث الرابع)

(البحث الرابع) في ابطال قول من قال ان لكل ابن شخص في مكان حقيقي

في البحث الخامس (البحث السادس في كيفية قبوله للاشد والاعتصم) الفصل الثاني في المبحث

علة هي صفة قائمة بالتمكن وذلك باطل لأن تلك الصفة إما أن يمكن حصولها في التمكن عند ما لا يكون التمكن في المكان الحقيقي المين أو لا يمكن فإن أمكن لم تكن تلك الصفة علة لذلك الحصول الشخصي في ذلك المكان المين الحقيقي لما ستعرف أن العلة لا تفك عن مملوها وإن لم يمكن حينئذ توقف حصول تلك الصفة في تلك التمكن على حصوله في ذلك المكان المين فلو توقف حصوله في ذلك المكان المين على حصول تلك الصفة فيلزم الدور وهو محال •
(البحث الخامس) في أن لا ينسب له التضاده لاشك أن الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهما امران وجريان لا يجتمعان ويتباينان على موضوع واحد بينهما غاية الخلاف •
﴿ البحث السادس في كيفية قبوله للاشد والاعتصم ﴾

(اعلم) أن لا ينقبل الاشد والاعتصم في جنسية لأنه يستحيل أن يكون حصول الجسم في مكانه اشد من حصول جسم آخر فيه لأن مفهوم الحصول في المكان لا يقبل التفاوت بل أنه يقبل الاشد في طبيعة نوعيته لا في الاثنين الذين كلاهما فوقان وأحدهما أقرب إلى الحد القواني الذي هو المحيط فهو اشد فوقية من الآخر وعند هذا يظهر أن الاشد والاعتصم لم يتطرقا إلى نفس الآن أصلا بل إلى إضافة ملاحظة وهو كونه فوقا أو سفلا •

﴿ الفصل الثاني في المبحث ﴾

(أنه عبارة) عن كون الشيء في الزمان أو في طرفه فإن كثير من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ولا يقع في الأزمنة مع أنه يستل عنها متى تم أن منه زمانا حقيقيا وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يحصل عليه ومنه ما هو من غير حقيقي وهو مثل ما ذكرناه في الابن والفرق بين الاثنين أن الزمان الحقيقي
الواحد • الاضاف

الواحد يشترك فيه كثيرون وأما المالك الحق الواحد فلا يشترك فيه كثيرون بل كما أن لكل متضمن إتيانهم فكذلك لكل حادث متضمنه ولا يكون مشتركاً بينه وبين غيره •

﴿ الفصل الثالث في الوضع ﴾

(هويته) تحمل للجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى بعض نسبة تخالف الأجزاء لأجلها بالقياس إلى الجهات في الموازنة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح وقد تكلفنا في تحقيق ذلك في باب الشكل بالاحتاجة إلى إعادته •

(واعلم) أن لفظ الوضع يقال على مآل آخر (أحدها) كون الشيء مشاراً إليه والنقطة بهذا المعنى ذات وضع والوحدة لا تكون ذات وضع (وثانيها) كون الشيء بحيث يمكن أن يشار إليه أنه إن هو مما اتصل به اتصالاً ثانياً وهو الذي ذكرناه في الكم وقد بينا أن الوضع المختص بالكليات منقول من الوضع المختص بالمقولة •

(واعلم) أن الوضع مما يقع فيه التضاد لأن وضع الإنسان ورجلاه على الأرض ورأسه في الهواء مضاد لوضعه إذا كان بالعكس من ذلك ثم إنهما معنيان وجوديان متماثلان على موضوع واحد ولا يمتنع فيهما غاية الخلاف وهو أيضاً قابل للاشدد والاضعف لأن الشيء قد يكون انعكس من غيره (وأما الكلام في نحو وجوده) فلما قلنا أن يقول أنه لو كان اسماً وجودياً مع أنه قائم بمحملة الأعضاء ثم قيام العرض الواحد بالأمور الكثيرة (وجوابه) أن لجموع الأعضاء وحدة باعتبارها قبل هذا العرض والبحث فيه مثل ما ذكرناه في عرضية المدد بربه •

﴿ الفصل الرابع في الملك ﴾

(وهو عبارة) عن نسبة الجسم الى حاصره او بعضه منتقلا بتقاله كالسلع والتقص والتسل والتختم فنه جزئي كهذا السلع ومنه كلي كالسلع ومنه ذاتي كحال المرأة عند احبابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قبيحه .

﴿ الفصل الخامس في ان يفعل وان يفعل ﴾

(اما ان يفعل) فهو تأثير الشيء في غيره اثر غير قار بالذات فانه مادام يؤثر هو ان يفعل وذلك مثل التسخين مادام يسخن والتقطيع مادام يقطع (واما ان يفعل) فهو تاثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والتقطيع (وانما اختير لهما) ان يفعل وان يفعل دون الفعل والافتعال لان الفعل والافتعال قديما لان الحاصل المستكمل الذي انقطعت الحركة عنه كما اذا فعلت شيئا وانقطعت حركته فيقال هذا انقطع منه وكذلك يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقديما لان عند ما يقطع ذلك ويحترق هذا (ونفسه يمرض) في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود كما ان البياض ضد السواد ويمرض فيهما الاشتداد والتقص فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو اقرب الى الاسوداد الذي هو غاية السلوك من اسوداد آخر ولذلك قد يكون بعضه اسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد والتقص ليس بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو عبارة عن الحركة الى السواد ولا شك ان السلوك الى السواد غير السواد فهذا خلاصة ما قالوه في هاتين المقولتين .

(وعندى) ان تاثير الشيء في الشيء يستحيل ان يكون وصفا بوتيلاز امداعلى ذات المؤثر وذات الاثر وكذلك تاثير الشيء من الشيء وهو قابلية الشيء للشيء .

يستحيل

(٥٧)

و بالنسبة الى قبيحه

(الفصل الرابع في الملك) (الفصل الخامس في ان يفعل وان يفعل)

يستحيل ان يكون وصفنا بربنا ذاتا على ذات القابل وذات المقبول فحين ذلك
اولا في التأثير (فقول) ان تأثير الشيء في الشيء لو كان اسما ثبوتيا لكان من جملة
الامور التي لا تكون مستقلة بانفسها بل لابد من مؤثر آخر لوجودها فيكون
تأثير ذلك المؤثر في ذلك التأثير ذاتا اعليه ونغضي الى التسلسل وهو محال وبقتدير
ان لا يكون محالا فالمقصود من البرهان حاصل وذلك لاننا نقول اذا كان
بين كل مؤثر واثر واسطة هي التأثير حتى لو افترضت هناك امور غير متناهية
يكون كل سابق منها صلة للتالي فلا يخلو اما ان تكون تلك الامور متلازمة
اولا يكون شيء منها متلاقيا ونفي بالتلاقي ان يفرض مؤثرا واثره لا يتخطيهما
ثالث فان كانت متلازمة مثلا يوجد امران لا يتوسطهما شيء مع انه يكون
احدهما مؤثرا والاخر اثرا فينشذ لا يكون تأثير ذلك المؤثر في ذلك الاثر
زائد ا على ذات المؤثر وذات الاثر فينشذ لا يكون تأثير الاول في الثاني ذاتا
عليهما ولا تأثير الثاني في الثالث ولا تأثير الثالث في الرابع فلا يكون شيء
من تأثيرات المؤثرات زائدا على ذات المؤثر وذات الاثر (واما ان قيل) بانه
لا يوجد هناك امران لا يتخطيهما ثالث فإلغى بهذا انه لا يوجد هناك ما يكون
ذاته مؤثرا في ذات شيء فيكون هذا قويا للمؤثرية فظهر مما قلنا ان
المؤثرية لا يجوز ان تكون وصفا ثبوتيا واما القابلية فلو كانت وصفا ثبوتيا
لكانت اما جوهرية واما عرضية فان كانت جوهرية كانت نسبة المثل الى
الحال شيئا متباينا عن المتسبين وان كانت عرضية كانت الذات قابلة لتلك
القابلية فنكون قابليتها لتلك عرضية آخر ويلزم منه التسلسل وبعود الكلام
المذكور ولان قابلية الشيء للشيء نسبة للقابل الى المقبول وانساب الشيء الى
الشيء متأخر عن كل واحد من المتسبين فلو كانت القابلية جزءا مقوما لشيء
و متأثرا

وذا كل شيء متأخر من متوماته لزم تأخرها عن نفسها وذلك محال (فهذا برهان قاطع) على ان المؤثرية والتأثرية لا يجوز ان تكونا وصفين ثبوتيين وسترغب في فن الطل والمملولات انالوجيا المؤثرية وصفا ثبويا يلزم منه نفي واجب الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (فهذا آخر الكلام في المقولات) ثم ان الكلام في الطل والمملولات مناسب لمقولة ان يفعل والكلام في الحركة مناسب لمقولة ان يعمل فلا جرم انالود فان نذكر عقيب الكلام في هذه المقولات هذين التفسيرين •

﴿ الفن الرابع في الطل والمملولات ﴾

(وفيه مقدمة) واربعة اقسام وخاتمة (اما المقدمة) ففي بيان حقيقة اللة وذكر اقسامها •

(قد سميت) اب هاهنا (علة صورية) وهي جزء الشيء الذي يجب عند حصوله الشيء (وعلة مادية) وهي الجزء الذي لا يجب عند حصوله الشيء بل امكان حصوله (وعلة فاعلية) وهي التي تكون سببا لحصول شيء آخر (وعلة فائية) وهي التي لا اجلها الشيء واذا اردنا ان نحدد اللة بحيث يشترك فيه هذه الاربعة قلنا اللة ما يحتاج اليه الشيء في حقيقته او وجوده اما الشرائط فهي بالحقيقة اجزاء الطل المادية لان القابل انما يكون قابلا للفعل معها واما الآلات والادوات فهي بالحقيقة اجزاء لللة الفاعلية اذا كانت فاعليتها لا تتم الا معها فان تمت دونها امتنع توسطها (والذي ذكره الشيخ) في الحدود ان اللة هي كل ذات يستلزم منه ان يكون وجود ذات اخرى انما هو بالفعل من وجود هذا بالفعل ووجود هذا بالفعل ليس من وجود ذلك بالفعل فهو بالحقيقة لا يتناول الا اللة الفاعلية فان تكلفنا حتى ادخلفنا فيه اللة الفائية والصورية فاللة هذين التفسيرين

المادية على كل حال خارجة عنه •

(واما بيان الحصر) فنقول ما يحتاج اليه الشئ • اما ان يكون جزءاً داخلاً فيه
لولا يكون فان كان فاما ان يجب عند حصوله حصول الشئ • واما ان لا يجب
فالاول هو الصورة لان صورة الشئ • اذا وجدت امتنع مع ذلك عدد • والثاني
هو المادية لان جزء الشئ • اذا وجد ضد عدم الشئ • فهو لا محالة قابل لتحقيق تلك
المسألة اما وحده او مع غيره •

(فان قيل) هب ان الصورة المحتمة بمادة معينة مثل الا نسانية والعربية متى
حصلت بالفعل حصل ما هي صورة له لكن للصورة التي لا تخص بمادة معينة
مثل الاستدارة والانعناء متى وجدت لا يجب بالفعل حصول شئ • عما هي
صورة له مثل صورة السيف فاما ان وجدت في المجر لم يكن السيف حاصل
لاجل حصول تلك الصورة باشتراك الاسم (فنقول) هب ان حصول
نوع ذلك الشكل لا يوجب حصول نوع السيف لكن حصول تلك الصورة
الشخصية الموجودة في السيف يوجب حصول ذلك السيف وحصول
تلك الحد يند الحاملة لتلك الصورة لا يوجب حصول ذلك السيف باستقام
من هذا الوجه قولنا ان الصورة هي الجزء الذي يكون وجوده سبباً لوجود
الشئ • (ويجب ان يعلم) ان الصورة ههنا اهم من الصورة الجوهرية بل تناول
تلك و الاعراض اذا حصلت اجزاء الحقيقة مثل الياض للابيض •

(واما ما لا يكون) جزءاً من الشئ • فاما ان يكون عليه من حيث وجوده في
الذهن لولا يكون من هذا الاعتبار فالاول هو اللة النائية والثاني هو اللة
الفاعلية ثم ان اللة الفاعلية اما ان يكون فعلها حالاً فيها لولا يكون فالاول مثل
اللاهيات بالنسبة الى لوازمها والثاني مثل البارئ تعالى للالم •

(فان قيل) قد اختلفتم بالجنس والفصل مع انهما جزءا قوام الماهيات المركبة (فنقول) لا فرق بينهما وبين المادة والصورة الا في الاعتبار لاننا لو اخذنا كل واحد منهما مجردا عن الآخر كانا مادة وصورة وان اخذنا هما لا بشرط شيء كانا جنسا وفصلا .

(القسم الاول في الملة العلية وفيه ثمانية عشر فصلا)

(الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد)

(الامة المذكورة) في اثبات هذا المطلوب اربعة (اولها) ان مفهوم ان كذا صدر عنه (ا) غير مفهوم ان كذا صدر عنه (ب) فانه هو ما ان المختلفان اما ان يكونا مقومين لتلك الملة واما ان يكونا لازمين لها واما ان يكون احدهما مقومين مقوماتها والاخر لازما لها فان كانا مقومين لتلك الملة كانت مركبة فلا تكون الملة واحدة من كل وجه وان كانا لازمين واللازم مملول فيعود التقسيم من الرأس في ان مفهوم انه صدر عنه احد اللازمين مخالف لمفهوم انه صدر عنه اللازم الثاني فان كان لا يتصل الى كثرة في المفهوم لزم ان يكون كل لازم بواسطة لازم آخر وهذا الكلام مع انه يلزم عنه اثبات لوازم مترتبة غير متناهية فيعمل باثبات ظل ومملولات غير متناهية ويلزم عنه ان اللوازم اصلا لا ن تلك الماهية اما ان تقتضي لما هي ان يكون لها لازم اول لا تقتضي فان اقتضت كان ذلك اللازم لازما لها لما هي فيكون غير وسط وقد فرض كلها وسط هذا خلف وان كانت الماهية لا تقتضي شيئا من اللوازم اصلا فهذا اعتراف بانها ليس لها شيء من اللوازم فقد ظهر ان القول باثبات اللوازم الغير المتناهية يوجب فساد القول بها (واما ان جعل) احد المقومين مقوما للملة والاخر لازما لها فيشذ لا يكون المقومان معا

(في هذا القسم الاول في الملة العلية وفيه ثمانية عشر فصلا)

لي درجة واحدة لأن المقوم متقدم واللازم ليس بتقدم والمتقدم ليس باليس
بتقدم ويرجع حاصل ذلك إلى أن ذلك اللازم هو الملول فلو لم يكن الملول
واحدا (فظهر من هذا) أن الملة الواحدة لا تصدر عنها أكثر من ملول واحد
(وثانيها) أن كذا إذا صدر عنه (أ) و (ب) و (أ) ليس (ب) فقد صدر عن كذا
من الجهة الواحدة (أ) وما ليس (أ) وذلك تناقض.

(وثالثها) أن الملة لا بد وأن تكون ملائمة للملول فلما نقل بين النار
والأحراق ضربا من الملائمة لا توجد تلك الملائمة بين الماء والأحراق
(وإذا ثبت ذلك فنقول) لو قدرنا ملة لها ملولان فلا بد وأن تكون بينهما
وبينهما ملائمة فلا يخلو إما أن تلائمها بجهة واحدة أو بجهتين ومحال أن تلائمها
بجهة واحدة لأن الملائمة هي المشابهة والشيء الواحد لو شابه شيئين مختلفين
أكان ذلك الشيء مساويا للحقيقة لحيقتين مختلفتين والمساوي للمختلفين مختلف
فتكون الملة الواحدة ذات مخالفة لنفسها أو تكون مركبة وكلاهما خف
وإن كانت الملة تلائم الملولين بجهتين كانت الملة مركبة في الماهية.

(ورابعها) أنا إذا عرضنا النار على جسم فسخت ثم إذا عرضنا الماء عليه فردد
فثبت يحصل اليقين بأن النار مخالفة للماهية للماء فإذا كان اختلاف الآثاريين
العلم الأولي باختلاف المؤثرات في ما هيئاتها فكيف لا يقتضي العلم بتعددتها
لأن النيرة أدنى درجات الاختلاف. هذه جملة الأدلة المذكورة.

(ونحن) نقول أما الاعتراض على الحجة الأولى (فنقول) الله تعالى أن كذا مؤثر
في (أ) كان هذا العلم على نسبة المؤثر إلى الأثر والظاهر أن العلم بنسبة أمر
إلى أمر يصح من العلم بكل واحد من المضامين فإذا آخذنا العلم بخلق الأمور
ثلاثة المؤثر والآثر ونسبة أحدهما إلى الآخر (وعلى الجملة) فإذا علمنا أن كذا

مؤثر في (أ) كان المعلوم بمجموع تلك الملة مأخوذة مع (أ) وإذا علمنا أن تلك الملة آتت في (ب) كان المعلوم بمجموع تلك الملة مأخوذة مع (ب) ومعلوم أن المجموع من كذا و (أ) متأثر بالمجموع من كذا و (ب) معاً فلم قلتم أنه إذا كان أحد المجموعين متأثراً بالمجموع الثاني كان كل ما يؤخذ في أحد المجموعين متأثر السكل ما يؤخذ في المجموع الثاني ولا بد من البرهان على ذلك فإن ما قالوه يوجب أن يكون المأخوذة في أحد المفهومين الذي هو أحد المجموعين متأثراً للمفهوم الثاني الذي هو المجموع الثاني ولكن لا يوجب أن يكون المأخوذة في أحد المجموعين متأثراً للمأخوذة في المجموع الثاني •

(وما بين ذلك) ستة أمور (الأول) أن المركز نقطة واحدة وهي نهاية جميع الخطوط الخارجة منها إلى المحيط ولم يلزم من تقارب مفهوم كون تلك النقطة نهاية لتلك الخطوط الكثيرة أن تكون النقطة مركبة من أمور غير متناهية فإنها لو كانت كذلك كانت تلك الأجزاء إما أن تكون متشابهة الطوائع أو لا تكون فإن كانت لم يكن امتياز بعضها عن البعض بالذاتيات أو اللوازم بل بالموارض ومارضه هو كون كل واحد منها نهاية لخط معين وإذا كان الخط بالقوة كان كون النقطة نهاية له أيضاً بالقوة فينشأ لا يحصل الامتياز بينها فهي واحدة بالمدد أيضاً فلأنها إذا كانت متساوية في المتاهية ولا اختلاف بينها في الوضع فهي مارض لحن أي جزء منها قد لحق الآخر لتساويها في القبول فلا يكون هناك تمايز أصلاً (وإن كانت) مختلفة الطوائع وكل واحد منها مبدأ خط معين فنهايات الخطوط حاصلة متميزة بالفعل فهي أيضاً حاصلة بالفعل فيكون في ذلك السطح خطوط غير متناهية بالفعل هذا خلف (فإن قال) النقطة شيء وهي لا وجود لها في الخارج (فدقول) اليس

إذا تقاطع الخطان كان تقاطعها لا عمالة على نقطة حاصلة بالفصل وعلى أنه لا تفاوت بين كونها موهومة وبين كونها موجودة في الخارج فيلزم يرجع إلى فرضنا لأن مفهوم أحدهما في الوجود نهاية لخط متأثر لنهاية الخط الآخر وبهذا يتسق البرهان.

(الثاني) أن الوحدة المينة إذا أخذت مع وحدة أخرى وجب حصول صورة الاثنوية لتلك الجملة ثم إذا أخذت الأولى مع وحدة أخرى وجب حصول الاثنوية للجملة الأخرى ولا يلزم من تأثير المجهولين أن تصير الوحدة الماخوذة فيهما جميعا اثنين.

(الثالث) أن مفهوم أن كذا سلب عنه الحبر متأثر لمفهوم أن كذا سلب عنه الشجر وكذا ذلك القول في جميع السلوب الغير المتناهية فاختلاف تلك المفاهيم إما أن يكون ما نأخذ إلى السلوب عنه أو إلى السلب فالأول يجب أن لا يسلب عن الشيء البسيط الأمر واحد وأن يكون تكثر السلوب موجبا لوقوع التكرر في السلوب عنه ثم إن البسيط إذا كان لا يسلب عنه إلا أمر واحد كان ما عدا ذلك الأمر حاصل له فيكون البسيط ليس له حقيقة واحدة بل كل الحقائق - وى تلك الحقيقة الملوقة عنه فلا يكون البسيط بسيطاً بل تركيبه أكثر من كل تركيب بل كل ما كان الشيء أكثر بساطة كان أكثر تركيباً هذا خلف.

(فإن قيل) بأن اختلاف المفهوم غير عائد إلى الملوب عنه بل إنما إلى السلب أو إلى الملوب فلم لا يجوز أن يقال اختلاف المفهومين عند تأثيره في شيئين غير عائد إلى ذات المؤثر بل إلى إضافته إلى الاثرين أو إلى نفس الاثرين (أنهم) إلا أن يقولوا أن الشيء الواحد لا يسلب عنه بالذات الاثر واحد بل

اللوب مترتب بمضها بواسطة البعض (فنقول) فساد ذلك مما يبرق
بضرورة العقل فانه ليس سلب الحبر عن المثلث بواسطة سلب الشجر ولا
بالعكس وكذلك القول في سائر الالوب وايضا فاللوب ان كان بمضها
بواسطة البعض لزمه طل وسعولالات غير متناهية لامرأة واحدة بل سرارا
غير متناهية لكون الالوب كذلك (وايضا فاقصّل ذلك) يرجع الى ان
المقتضى للذات بالذات سلب واحد فيكون ما عداها حاصله بالذات
ويسود ما قلنا من ان الشيء كلما كان ابسط كان اكثر تركيبا .

(الرابع) ان المفهوم من كون واجب الوجود مقولا لغير المفهوم من كونه
حائلا مع ان العالوية والمعلومية وصفان اضافيان والاضافة ثبوتية
والمضافان يوجدان معا ولا تقدم لاحدهما على الآخر اصلا وذلك مما لا نزاع
للشيخ فيه (ثم انهم اتفقوا) على ان ذلك لا يجب الكثرة فكذلك ما هنا .
(الخامس) كما ان مفهوم ان هكذا قيل (ا) منائر لمفهوم انه قيل (ب)
فكذلك مفهوم ان هكذا قيل (ا) منائر لمفهوم انه قيل (ب) فيلزم ان يكون
القابل الواحد لا يقبل اكثر من مقبول واحد لكن المادة الاولى قابلة لاصور
غير متناهية وامراض غير متناهية فيلزم تركيبها من مقومات غير متناهية واذا
لم يلزم هذا لم يلزم ما قالوه .

(السادس) ان المؤثرية من باب الاضافة وهم قد اجمعا على ان تكثر
الاضافات لا يوجب تكثر للذات فكيف جعلوا اختلاف هاتين الاضافتين
موجبا لوقوع التكثر في الذات .

(فان قالوا) اختلاف الاضافات انما لا يوجب تكثر الذات اذا كانت مرتبة
افنى ان يكون بمضها بواسطة البعض واما اذا لم تكن على الترتيب السبي

والسببي فهي توجب وتفرع التكثر (فنقول) الصفات الغير الاضافية ان كان بعضها بواسطة البعض لا تكون موجبة لتفرع التكثر في الذات فكان من حكمهم ان لا تفرعوا بين الاضافات وسائر الصفات في هذا الباب ولما فرقتهم بين الباين علمنا ان ذلك الفرق ليس الا في ان كثرة الاضافات كيف كانت لا توجب كثرة الذات فظاهر بين من هذا الوجوه انه لا يلزم من تباين المفهومين على ما ذكره وتفرع التكثر في الالة الماخوذة في ذنبك المجموعين •

(واما الحجة الثانية) فهي سقيمة جدا لانا اذا قلنا ان كذا صدر عنه (١) فنتقيضه انه لم يصدر عنه (١) لانه صدر عنه ما ليس (١) فان تقيض قولنا واجب ان يكون ليس انه واجب ان لا يكون كيف وهما قد يكذبان بل نتقيضه انه ليس بواجب ان يكون وكذلك ممكن ان يكون ليس تقيضه انه ممكن ان لا يكون فانهما يصدقان معا بل انه ليس بممكن ان يكون فكذلك هاهنا تقيض انه صدر عنه (١) ليس هو انه صدر عنه ما ليس (١) بل انه لم يصدر عنه (١) وبماقرر ذلك هو ان الجسم اذا قبل الحركة وقبل السواد والسواد ليس بحركة فيكون الجسم قد قبل الحركة وما ليس بحركة ولا يلزم التناقض من ذلك فكذلك فيما قالوه •

(والشيخ قدس) على هذا في الفصل الاول من ساية فاطميور ياس الشفاء وهو الفصل الذي يذكر فيه اقسام المتقابلات (فقال) وليس قولنا ان في الحركة راتمة وليس فيه راتمة هو قولنا فيه راتمة وفيه ما ليس براتمة فان في الاول القولين لا يجتمعان وفي الثاني يجتمعان وايضا قلان النفس اذا ادركت وتحركت والحركة غير الادراك قد فعلت الادراك وما ليس بادراك ولا يلزم التناقض (ومثل هذا الكلام) في السقوط اظهر من ان يفتي على ضمنا القول

فلاحدى كيف اشبه على الذين يدعون الكياسة والعجب بمن فنى عمره في تعليم المنطق وتعلمه ليكون له آلة خاصة لنفعه من النطق ثم اذا جاء الى المطلوب الاشراف اعرض من استعمال تلك الآلة حتى وقع في النطق الذى يضحك منه الصبيان .

(واما السبعة الثالثة) فهي ضعيفة جدا لان الملازمة هي الملائمة فلما اعتبرنا الملائمة في اللة فلا يخلوا ما ان تعتبر الملائمة بينها من كل الوجوه او من بعض الوجوه (والاول) باطل لانه لا يكون حيثما احدهما باللية اولى من الآخر ولان ذلك يبطل الاتينية (والثاني) ايضا باطل لان واجب الوجود اذا كانت مشابهة للملولة من وجه دون وجه لزم وقوع الكثرة في ذاته .

(فان قيل) انما يلزم الكثرة اذا كانت اختلافها بمعنى ثبوتى وليس كذلك بل انما يختلفان بامر سلبى وهو ان يكون للملولة وصف ليس لللة ذلك الوصف (فتقول) ذلك الوصف الزائد ان كان ملول تلك اللة فقد صدر عنه ما يلائمه وايضا اذا كان هو صادرا عن اللة وصدر عنها ما يلائمها فقد صدر عن اللة الواحدة ملولان وان لم يكن ذلك صادرا عنها كانت اللة مماثلة للملولة . ملولة وقد ابطالناه .

(وايضاً فنفرض) ان واجب الوجود مشابهة للملولة من وجه دون وجه (فتقول) الوجه الذى لا يشابه الملولة هل له مدخل في اللية ام لا فان كان قد صدر عن الشيء ما يلائمه وان لم يكن فلة الملولة هي الوجه الذى يشابهه مطلقا وقد ابطالناه .

(وايضاً) وان سلمنا انه لا بد من الملازمة لسكانا اذا جوزنا لللة ملولين مختلفين فلان الملولين مع اختلافهما قد تدوايا من بعض الوجوه وتلك اللة تلائمهما

من ذلك الوجه وعلى هذا التقدير لا يتسع لئ يكون الشئ الواحد ملائماً
لشئين مختلفين من وجه واحد •

(واما الحجة الرابعة) فهي ركيكة جداً فاما اذا عرضنا النار على جسم فحتمه
ثم عرضنا الماء عليه فبرده فاما نمحكم باختلاف الماء والنار في طبيعتها لا
لاختلاف الآثار بل تختلف الآثار فاما لما رأينا ان الماء لا يسخن ولم يقارنه
السخن فعلمنا ان طبيعته غائبة لطبيعة النار اذ لو كانت مساوية لها لامتنع
تخلف الاثر عنها حتى اننا لو رأينا شيئاً واحداً ووجدناه مقارناً لافعال كثيرة
ووجدناها غير متخلقة عنه فحيث لا يمكننا ان نتدل باختلاف الآثار على
اختلاف المؤثرات بل هو بيته محل النزاع فظهر ضعف هذه الأدلة •

(واذا تكلمنا عليها) فنصرح بالحق الذي يجب ان لا نستحي منه (وهو انه)
لا مانع من ان تكون للشيء البسيطة الواحدة معلولات كثيرة لما ذكرنا من
كون النقطة الواحدة ذات نهاية للخطوط العديدة والوحدة المينة
مبدأً للاتنويات الكثيرة وكون الباري تعالى مبدأً للعالمية والمقولية مما
وايضاً فأنواع العدد وأنواع الألوان غير متناهية وواجب الوجود يستل كلها
فاما ان يستلها مترتبة وذلك باطل لوجود ثلاثة •

(لما اولاه فلاه) يلزم منه حصول علل ومعلولات غير متناهية •

(واما ثانياً) فلان العلم بالضرورة ان العلم بلون معين لا يكون علة للعلم بلون آخر
وكذلك العلم بالامتنين لا يوجب العلم بالثلاثة فاذا تلك الصور العقلية غير مترتبة
وهي من لوازم ذات واجب الوجود والمقول المقارعة فيكون للشئ الواحد
لوازم كثيرة غير مترتبة •

(واما ثالثاً) فلان العلم المطلق بالاضافة لا بد وان يكون متعلقاً بكل المضافين

ثم ليس تعلقه بأحد المضامين سيئاته بالمضاف الآخر فاذا يكون تعلق العلم بها دفعة واحدة من غير ترتيب (ولو تأملت) أصول الحكمة وجدت كثيرا من هذه الأمثلة ومع ذلك فالاعتماد على ما سياتي من أنه لا يمكن استناد الممكنات إلى الله تعالى إلا بعد الاعتراف بصحة انتساب الأشياء الكثيرة إلى الشيء الواحد فهذا ما عتدى في هذا الباب •

﴿ الفصل الثاني في أن المملول الواحد هل يستند إلى علل كثيرة أم لا ﴾
 (فنقول) لما المملول الواحد الشخص في المستحيل استناده إلى علل كثيرة لأن كل واحدة منها إن كانت مستقلة بالتأثير كان المملول معها واجب الوجود والواجب يستحيل تعلقه بالتغير فهو مع كل واحدة منها ممتنع الحاجة إلى الأخرى فهو إذاً ممتنع الحاجة إليها وواجب الحاجة إليها هذا خلف وإن لم يكن للواحدة منها استقلال كان المورد هو المجموع فتكون العلة واحدة والكثرة واقعة في أجزاء العلة لا في العلة •

(وأما الواحد النوعي) فالصحيح جواز استناده إلى علل كثيرة وكيف لا أقول كذلك وطوائف الأجناس لو ازم خارجية للفصول وهي مملولة ثم فإن الجنس إنما يقوم في الوجود بسبب اقتران الفصل به وإيضاً فإن الاختلافات قد تشارك في لازم واحد وكيف لا والاختلاف حكم مشترك بين الاختلافات فهو لازم لها واللازم مملولات •

(وأما ما يقال) من أن العلة المختلفة لا بد من اشتراكها في وصف عام يكون ذلك جهة استناد ذلك المملول إليها مثل أن الأجسام المتحركة طبعاً إلى الأسفل وإن اختلفت في طبائرها ولكنها تشارك في القتل الذي هو جهة استناد ذلك المهورى إليها فهو كلام باطل (ومما يوضحه) أن تلك الجهة المشتركة لازمة

لذلك

الطل

(الفصل الثاني في أن المملول الواحد هل يستند إلى علل كثيرة أم لا)

لذلك الماهيات المختلفة لا لاجل اشتراكها في وصف آخر والا لزم التسلسل
وذلك هو غير المطلوب .

(فاقيل) الملول اما ان يحتاج الى العلة الميتة لما هيته لولا يحتاج فان لم يحتاج
كان غيباءها لذاته والتغني في ذاته غني عن التغير فاستحال ان يرضى له
ما يحويجه الى ذلك الغير فاذا ذلك الملول غني مطلقا عن تلك العلة هذا خلف
وان كان محتاجا الى تلك العلة لذاته استحالة استتاده الى غيرها .

(فنقول) الملول يحتاج الى علة ما تم ان استتاده الى تلك العلة بعينها ليس
لاسر ما تد الى الملول بل لان ذات تلك العلة لما هي هي متغنية لذلك
اللول فالحاجة المطلقة من جانب الملول وتبين العلة من جانبها
فزال الشك .

﴿ الفصل الثالث في ابطال الدور في الطل ﴾

(الدور) هو ان يحتاج الاول الى الثاني والثاني الى الاول لما بواسطة
او بغير واسطة وهو باطل لانه لا يمكن ان تكون علة وجود كل واحد منهما
هي وجود الاخرى لو علة وجود الاولى هي وجود الثانية وعلة وجود
الثانية ليس هي وجود الاولى بل علة اخرى بينهما (والاول باطل) لانه يلزم
ان يكون وجود كل واحدة منهما متقدما على وجود صاحبتها ثم اذا كانت
الاولى متأخرة عن الثانية والثانية متأخرة عن الاولى اما بواسطة او بغير
واسطة كانت الاولى متأخرة عن الثانية عن نفسها والمتأخرة عن التأخر متأخرة
فاذا الاولى متأخرة عن نفسها اي محتاجة الى نفسها لكن التأخر والحاجة امران
اضافيان انما يقل تحققهما بين امرين فاما الامر الواحد بالاعتبار الواحد
فيستع ان يكون متأخرا عن نفسه واما ان كان وجود احدهما متوقفا على

وجود الآخر ووجود الآخر غير متوقف على وجود الأول فذلك الآخر يكون موجودا سواء وجد ذلك الأول أو لم يوجد فيكون في وجوده غنيا عنه فلا تكون إليها حاجة في وجوده أصلا فبطل الدور على كل حال •

﴿ الفصل الرابع في إبطال التسلسل في المثل • وعليه ثلاثة براهين ﴾

(الأول) أما سنين بعد ذلك أن اللمة المؤثرة في وجود الشيء لا بد وأن تكون موجودة حال وجود الشيء فلو امتدت الأسباب والمسببات إلى غير النهاية كانت بأسرها حاصلة دفعة واحدة وموجودة معا فكل تلك الممكنات ومجموعها إما أن يكون ممكنا أو واجبا ومحال أن يكون واجبا لأن حصول ذلك المجموع متوقف على حصول الأجزاء التي كل واحد منها ممكن والحاجة إلى الممكن والمتوقف عليه أولى بالامكان فإذا آذ ذلك المجموع ممكن لا من حيث أن حكم الجملة حكم الأحاد بل من حيث أن الجملة متوقفة على تلك الأحاد الممكنة والمتوقف على الممكن ممكن وإذا كانت الجملة ممكنة فلهاسب وذلك السبب إما أن يكون نفس ذلك المجموع أو شيئا داخل فيه أو شيئا خارجا عنه (والأول باطل) لأن الشيء لا يكون علة لنفسه بإخبار واحد وإما أن كان داخل فيه فلا يخلو ما أن يكون واحد لمينا أو غير معين ومحال أن لا يكون مينا فإن الواحد من أحاد الجملة لا يكفي في حصول الجملة وإنما الواحد المين فهو أيضا باطل لأن علة الجملة لا بد وأن تكون علة لأحد الجملة والامكان أن نحصل الجملة عند حصول عتها مع عدم حصول أحادها وذلك محال وإذا كانت علة الجملة علة لأحد أحادها فلو كانت علة الجملة واحدة من أحادها لزم المحال من ثلاثة أوجه •

(أما ولا فلاه) يكون ذلك الواحد علة لنفسه وهو محال •

(أما

(الفصل الرابع في إبطال التسلسل في المثل)

« واما ثانياً) فلان ذلك الواحد ما ان تكون له علة ولا تكون له علة فان لم تكن له علة فقد انقطعت الحاجة منه فهو واجب لذاته و لو كانت له علة ما ان يكون هو علة بـه وهو الدور اولاً يكون فلا يكون علة للجملة لمثبت
لن علة الجملة علة لا ساد الجملة »

« واما ثالثاً) فلانه لا واحد من الجملة الغير المتناهية الا وعلة اقدم منه فاذا لا واحد في الجملة الغير المتناهية هو العلة المطلقة لتلك الجملة فظهر ان علة الجملة يجب ان تكون خارجة عنها »

« فقول) تلك العلة الخارجة اما ان تكون ممكنة اولاً تكون والا اول باطل لان ما كان من قبيل الممكنات فقد صار مندرجات تحت تلك الجملة فلو كانت المقضى للجملة ممكناً كانت الجملة مسأولة بشئ من احادها وذلك محال فاذا علة للممكنات يجب ان تكون خارجة عن كل الممكنات فهي اذا واجبة لذاتها ولان كل ما ينتهي الى طرف يتقطع منه فهو متناه فاذا الاسباب والمسببات متناهية والسكل مت الى واجب الوجود »

« وحاصل الشكوك المذكورة) على هذا البرهان ما نقوله وذلك اربعة .
(الاول) انكم قلتم لو تسلسلت السبل لكانت تلك الجملة ممكنة الوجود فجعلتم لها كلاً وجملة و مجموعاً وذلك كله من صفات نفثاهي فان مالا نهائيه لا يكون له كل و مجموع فكأنكم صادرتم على المطلوب الاول »

(الثاني) اذا جوزتم حركات غير متناهية فلم لا تجوزون طلائع غير متناهية .
(الثالث) اذا جوزتم ان يكون لسكل واحد من النفوس البشرية اول ولا يكون لهصورها اول فلم لا تجوزون ان تكون كل واحدة من السبل مستندة الى الغير فلا يكون للجملة استناد الى الغير »

(الرابع) ان الحوادث المحسوسة اما ان تستدعي اسبابا اولاً تستدعي فان لم تستدع اسباباً فالممكن فهي من السبب وان استدعت نفسها اما ان يكون قدما او حادثا فان كان حادثا قلنا ان يكون مقارنا لتلك الحوادث او سابقا عليها فان كان مقارنا لها فالكلام فيها كالكلام في الاول فيفيض الى التسلسل وهو بطل مقصودكم وان كان سابقا عليها لم ان تكون اللة سابقة على الملول في الزمان وذلك محال وعلى انه لو جاز ذلك فليست كل ممكن الى ممكن آخر سابق عليه حتى يتسلسل والتسلسل على هذا الوجه جائز فانه لا استحالة في ان يكون قبل كل حادث حادث لا الى نهاية وذلك يبطل القول باحتياج الممكنات الى سبب واجب الوجود (فلن زعم) بعض اصحاب المذاهب ان هذا الكلام انما يتوجه على من جوز حدوث حوادث لا اول لها وانما لا يجوز ذلك بل انكره (قيل له) امكان حدوث الحوادث في هذا اليوم مسبق بالامكان في الامس ولا يختلف الفرض هاهنا بين ان يكون الامكان امر او جوديا او عديما (فنقول) لا يخلو اما ان يكون هذا الامكان ممتدا الى بداية او الى بداية فان كان لا الى بداية فقد جاز حدوث حوادث لا اول لها فيبطل امتناعه من ذلك الوجه وان كان لها بداية فاذا قبل تلك البداية كان الامتناع الذاتي حاصل ثم اقلب الى الامكان فذلك الامكان المتجدد ان لم يستدع سببا فالمتجدد غني عن السبب فبطل مقصودكم وان كان له سبب وكل ماله سبب فهو في ذاته ممكن وامكانه سابق على تأثير المؤثر فيه وتغير المؤثر في اعطائه الامكان مسبق بالامكان قبل اول وقت الامكان امكان فلا يكون للامكان بداية وقد فرض كذلك هـ داخل فثبت انه لا يمكن الامتناع من اثبات امور لا بداية لها

(واما ان قيل) بان اسباب هذه الحوادث شي . قديم فذلك القديم لا يخلو اما ان يتوقف فيضان هذه الحوادث عنه على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم من قدمه ودوامه دوام هذه الحوادث والا فتدور وقع الممكن المتجدد بلا من سبب هذا خلف فاذا يلزم ان لا يكون الحادث حادثا هذا خلف واما ان يتوقف على شرط فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون قديما او لا يكون فان كان قديما لزم من قدم الشرط وقدم القوة قدم الملول فيعود الحال المذكور وان كان حادثا فلا يخلو اما ان يكون موجودا مع وجود الملول الحادث او يكون سابقا عليه فان كان مقارنا لحدوث الملول كان الكلام في حدوثه كالكلام في الاول فيفضى الى احتياج كل حادث الى حادث آخر مقارن له ويلزم منه هلل ومطلولات لا نهاية لها فان كانت تلك الشروط سابقة على الشرطيات فالعلة المؤثرة ما كانت مؤثرة في تلك الشرطيات عند وجود تلك الشرطيات ثم صارت مؤثرة فيها عند عدم تلك الشرطيات فذلك المؤثرة حكم متجدد فاما ان يكون لها سبب او لا يكون فان لم يكن لها سبب كان الممكن المتجدد غنيا عن السبب وهو يطل المقصود وان كان لها سبب فاما ان يكون هو ذاته او غيره والاول يوجب دوام ثبوت تلك المؤثرة لدوام الذات ويلزم من دوام تلك المؤثرة دوام الاثر فيكون الحادث قد بما هذا خلف وان كان زائدا على ذاته فاما ان يكون مقارنا لتجدد تلك المؤثرة او سابقا عليها فان كان مقارنا فاما ان يكون وجوديا او عديميا فان كان وجوديا فاما ان يكون هو ذلك الاثر الحاصل منه او من غيره والاول باطل لاستحالة الدور والثاني ايضا باطل لان الكلام في حدوث ذلك الحادث كالسكلام في الاول وذلك يوجب عللا ومطلولات لا نهاية لها وان كان عديميا فقد استند

الممكن الوجودى الى امره دى واذا جاز ذلك فليجوز ايضا في كل الممكنات ويلزم منه نقي حاجتها الى الواجب واما ان كان السبب في حصول تلك المؤثرية امرا سابقا عليها فاذا جاز استناد الامر المتجدد الى السبب السابق جاز ذلك في كل الممكنات ويلزم منه تجويز استناد كل حادث الى آخر سابق عليه ويلزم منه نقي حاجتها الى الواجب .

(فالجواب) عن الاول ان قول ان مدار هذا البرهان على ان الالة المؤثرة يجب مقارنتها للمعلول فلترسلت الطل كانت حاصلة بأسرها دفعة واحدة ونحن نسمى ذلك الحاصل بأسرها كلا وبمجموعها جملة ولا شك انه يمكن الحكم عليه بالامكان والا احتياج الى السبب فبعد ذلك النزاع في اطلاق لفظ الكل والجميع والجملة عليه نزاع في مجرد عبارة لا تمنع من المتصود وكيف لا نقول ذلك ونحن اذا قلنا انها غير متناهية فالحكموم عليه بالانهاية ليس هو آحاد تلك الجملة فان كل واحد منها شئ واحد لا اشياء غير متناهية بل الحكموم عليه بالانهاية هو الكل من حيث انه كل قول ان الكلية هاهنا مقولة منصورة لاستعمال ان يقل محل الانهاية عليها .

(وعلى) هذا التحقيق يخرج الجواب عن الشك الثانى فان الموجود من الحوادث الماضية ابد شئ واحد لا غير واذا لم يكن لمجموعها وجود استعمال الحكم عليه بانه كل جملة لما ثبت من ان ما لا يكون ثابتا استعمال محل المحمولات الثبوتية عليه (وتتمام تقرير ذلك) قد مضى في باب الانهاية وايضا فلانا برهنا على ان كل جملة كل واحد منها ممكن فهي ايضا ممكنة فليهم ان يشتوا ايضا ان كل جملة اذا كان لكل واحد منها بداية كانت للجملة ايضا بداية ولا يمكنهم ذلك كيف والامكان الثابت في كل يوم

له بداية وليس لكل الامكانات بداية •

(واما الشك الثالث) فله انما ادعينا ان حكم الجملة مسا لحكم الآحاد في كل المواضع بل قد يكون وقد لا يكون والامر فيه موقوف على الدليل كيف وكل واحد من الجملة ليس هو الجملة والجملة موصوفة بأنها جملة وكل واحد من الشرة ليس بشرة والكل عشرة الى غير ذلك من الصور التي يصح تكرارها (واما نحن) فقد اقنا البرهان على ان الجملة متى كان كل واحد من احادها ممكناً كانت هي ايضاً ممكنة لاجل ان الجملة يتبع حصولها الا عند حصول تلك الآحاد والا لكانت الجملة نجية عن الآحاد فيشذ ان يمكن حصولها عند عدم تلك الاحاد فلا تكون الجملة جملة لتلك الآحاد فلا تكون الجملة جملة هذا خلف (واذا كانت) الجملة متوقفة على الآحاد فهي ممكنة اذ لا معنى للممكن الا ما لا يحصل ثبوته ولا لا ثبوته الا عند اعتبار حال الغير فرفقنا بهذه الطريقة ان تلك الجملة تكون ممكنة فان اشتمل قد رتب على ان تقيسوا برهاننا على ان كل ما كان واحداً منه له اول يجب ان يكون لكاه اول فيشذ تصح المارضة وكنتم قد قستم ما يبطل اصل كلامنا واما قبل ان تصلوا ذلك وهيئات لم يكن تخضعكم بتوجه ولا اعتراضكم بقبول •

(واما الشك الرابع) وهو اصعب الشكوك فالجواب عنه ان نقول هذه الحوادث مستندة عند الحكماء الى علة قديمة ويتوقف قياسها عن تلك العلة القديمة على حدوث امور يكون كل يتقدم منها مقرباً لتلك العلة المؤثرة الى التأخر و ذلك يتقدم بالحركة السرمدية كما سيأتي في باب الحركة • واما قولكم حدوث علة تلك العلة القديمة يستدعي سبباً حادثاً (فنقول) قد بينا فيما مضى ان المؤثرية ليست من الامور الوجودية في الاعيان فلا تستدعي علة

وجوده وقد ذكرنا في فصل مقولة ان يصل ولن يغفل انه يلزم من القول
بكونهما وصفين وجوديين في واجب الوجود وذلك قد ظهر في هذا
الموضع لانه ليس لهذا الشك مدفع الا القول بان المؤثرية ليست وصفا
ثبويا فلو لم قل بذلك لم تعدر على حل الشك ويلزم منه الباطل المذكور.

(و اذا ثبت ذلك فنقول) العلة عند حصول الحادث المتقدم اذا كانت
لا يقيض منها الحادث المتأخر لان الحادث المتقدم كان مانعا من فيضان
الحادث المتأخر فلما زال الحادث المتقدم فاض من العلة وجود الحادث المتأخر
من غير ان يعرض في ذات العلة تير حال اصلا فهذا ما نقوله في هذا الموضع
وبدئنا ذلك ابجاث محبة نسأل الله تعالى التوفيق لبلوغ الناية فيها .

(البرهان الثاني على ابطال التسلسل) انا اذا فرضنا شيئا له علة واسطة له اخرى
فقد حصل لنا ثلاثة اشياء الاول المطلوب الآخر وخاصيته انه مطلوب وليس
يمتد الى المتوسط وخاصيته انه علة لما تحته مطولا . فرتبه والثالث الطرف
الاخير وخاصيته انه علة لما تحته وليس مطولا لشيء آخر فرتبه فلو قدرنا ذهاب
المتوسط والمطلوبات الى غير النهاية كان كلاهما في حكم المرتبة الثانية وهو خاصية
الوسط المطلوب اعني ان يكون علة لما تحته مطولا لما فوقه فاما ان يستند الكل
الى شيء ليس له حكم الوسط فذلك الشيء علة لكل وليس مطولا لغيره وهو
المطلوب وان لم تكن كذلك لم تكن المرتبة الثانية التي هي الراسطة محتاجة الى المرتبة
الثالثة التي هي الطرف وعلى هذا لا يجب استناد الثاني الى شيء ثالث ويكون
الثاني غنيا بذاته عن غيره فيكون الثاني واجب الوجود فظهر انه لا بد من
اثبات واجب الوجود على كل حال .

(البرهان الثالث) ان علة العلة الماثرة للشيء اقل من علة ذلك الشيء بتلك

الماثرة

المباشرة فإذا اخذنا الشيء مع علته النير المتناهية جملة واخذنا العلة المباشرة من
صله مع علها جملة أخرى على حدة وطبقنا بين النّهاتين فلا يخلو اما ان يوجد
في الجملة الناقصة من الاحاد مثل ما في الجملة الزائدة يحل تلك النسبة واما
ان لا يوجد (والاول) باطل لانه يوجب ان تكون الجملة الماخوذة مع
غيرها كهي لامع غيرها وذلك محال (والثاني) يوجب تنافي اعدادها وهو
المطلوب (واما المرق) بين ذلك وبين المركات الطلّكية والنفوس المفارقة
فقد عرفت في باب تنافي الاجسام •

﴿التفصيل الخامس في وجوب حصول النية عند حصول المأطول﴾

(المطلوب) لما كان في ذاته يمكن الوجود والعلم قلما يرجع احد طرفيه
على الآخر احتاج الى المرجع ولا بد وان يكون ذلك المرجع حاصلًا حال
حصول ذلك الترجيع والا لكان الترجيع فنياعته ثم المرجع لما امتنع ان يكون
هدمياً وجب ان يكون ثبوتياً فاذا لا بد من حصول المرجع حال حصول
الترجيع وذلك هو المطلوب •

﴿ الفصل السادس في وجوب حصول الثمر عند حصول المنة ﴾

(قيل) كون الباري تعالى مؤثرا في وجود غيره اما ان يكون اذاته المخصوصة
اولا من لازم لها لولا من غير لازم لها فان كان كونه مؤثرا لاذاته المخصوصة
اولا من لازمها وجب ان يكون دائما مؤثرا لان ما به يكون المؤثر مؤثرا متى
تحقق فصدور الازمنة اما ان يكون ممكنا او واجبا فان كان ممكنا استدعى
سببا لان الممكن لا يرجع احد طرفيه على الآخر المرجح فحينئذ لا يصير
المؤثر مؤثرا الا مع ذلك المرجح وقد فرضنا انه مؤثر به غير متوقفه على شيء
آخر هذا خلف ثم ان الكلام في صدور الازمنه عن المؤثر بعد انضمام ذلك

ترتيب العمل (نظام) في جريب مصوري الملك)

(الفصل السادس في وجوب حصول الملوك)

المرجع اليه باق فان كان ايضاً بالامكان لم افتقاره الى مرجع آخر ويتسلسل
ثبت انه متى وجد للوثر مستجماً لجميع الامور التي باعتبارها كان مؤثراً
ويجب دولم تلك الآثارة بدولمه واما ان كانت فاعلته لالذاته لمقصومة
ولا لشي من لوازم ذاته كانت لا صر منفصل وذلك الامر المنفصل ان كان حادثاً
فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا يتسلسل بل لا بد وان يتجى الى واجب
الوجود فيود الكلام الى انه يلزم لدوامه دوام العلة وذلك لا يختلف بان تسمى
ذلك الحادث وقتاً او مصلحة اوداعياً او ارادة او اي شيء تريد .

(فان قيل) الباري تعالى فاعل مختار ويجوز ان يكون مختاراً باختيار عديم
لاحداث شيء معين في وقت معين دون سائر الاوقات (فنقول لهم) وهل
كان يمكنه ان يختار العالم في غير ذلك الوقت او ما كان يمكنه فان لم يمكنه ذلك
فهو موجب لا مختار وايضاً فلان اختيار ايقاع ذلك الفعل يبطل عند وقوعه
فذلك الاختيار لا يكون واجباً لذاته ولا يكون ايضاً من لوازم ذاته فلا بد
وان يكون وجوبه لعلة اخرى غير ذاته وذلك محال لان ما عدا ذاته يستند الى
اختياره فلا يجوز ان يكون اختياره مستنداً الى ما عدا ذاته وان كان يمكنه
ان يختار ايقاع العالم في غير الوقت الذي اختار ايقاعه فيه لم يرجع احد
الاختيارين على الآخر الا لمرجع وذلك المرجع ان كانت اختياراً آخر
تسلسل الاختيارات او انتهى الى ذاته وذلك عود الى ما قلناه وعند ذلك
تخرب الناس فرقا وذكرنا من الاجوبة طرقاً .

(فمنهم من قال) يجوز ان يختار المختار احد الامرين دون الثاني لا لامر مرجع
كما ان الحارب من السبع اذا عن له طريقان متساويان من جميع الوجوه فانه
يلتص احداهما دون الآخر لا لمرجع .

(ومنه من قال) كونه الارادة صفة مرجعة صفة نفسية لها والصفة النفسية لا تمل كما لا يمل كونه العلم علما والقدرة قدرة.

(ومنه من قال) ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات فيعلم اي المعلومات ستقع وايم الاتعم وماظم منه انه سيقع يكون واجب الوقوع لانه لو لم يقع لا تقب طبعه جهلا واذا كان هو متنيا للوقوع وغيره يمتنع الوقوع لا جرم يريد ما يعلم انه يقع ولا يريد غيره لان ارادة الحال حال.

(ومنه من قال) ان افعال الله تعالى غير خالية عن المصالح وان كانا نعلم تلك المصالح فتخصيص الباري تعالى ايجاد العالم بوقت معين لاجل انه تعالى عالم بان حصول العالم في ذلك الوقت يتضمن مصلحة ولو وقع العالم في غير ذلك الوقت لما حصلت تلك المصلحة.

(ومنه من قال) عدم صدور الفعل عنه في الازل ليس لاسر يرجع الى الفاعل بل لاسر يرجع الى الفعل حيث ان الفعل ماله اول والازل مالا اوله والجمع بين الاولى وعدم الاولى متناقض فهذا المنى لم يوجد.

(ثم انهم عارضوا) هذا الكلام من خمسة اوجه (الاول) ان الفلك جسم متشابه الاجزاء ثم تبين في نقطته ان للقطعة مع انه كان جائزا في العقل ان يكون القطبان غيرهما وكذلك تبين في دائرة لان تكون منطقة دون سائر الدوائر وتبين خط لان يكون محورا دون سائر الخطوط.

(الثاني) ان لكل فلك حركة مخصوصة الى جهة معينة ويجوز في العقل وقوع تلك الحركة في غير تلك الجهة وكذلك لكل حركة حد معين من السرعة والبطء مع انه كان يجوز في العقل ان يكون اسرع منها او ابطا لالامة.

(الثالث) ان اختصاص العالم بمقدار معين دون ما هو اعظم منه او اصغر مع

في الاول

ان يحكم العقل بالبداهة على كلها بالجواز بعض تلك الجهة •

(الرابع) مجرم الفلك متشابه الاجزاء وكل كوكب اختص بموضع معين من الفلك فالعقل يجوز حصوله في مكان الكوكب الآخر فان مكاتب الكوكب الآخر مساو له والالكان الفلك غير متشابه الاجزاء فاختصاصه بذلك الموضع من الجائزات ولامعة له •

(الخامس) هب ان العالم قديم الذات لانه ليس قديم الصفات فان التبدلات والتغيرات ظاهرة وذلك لاجل حدوث صفات وزوال صفات اخرى فبأي طريق استنتجتم هذه الحوادث الى الباري فمن تسند اصل العالم الى الله تعالى مع انه يكون محدثا فمريبق قديما وهذا خلاف المقروض هذا بمجموع ما حصلناه مما يمكن ان يذكر من جانب المتراضين •

(واجابات الفلاسفة) قالوا اما قوله لم لا يجوز ترجيح احد الاختيارين على الآخر المرجح (الجواب من وجوه) الاول ان الطريق الى اثبات واجب الوجود هو ان الجائز لا يستغنى عن المؤثر فلا يثبتنا هذه القاعدة لم يمكننا اثبات الصانع (الثاني) ما سبق من بيان احتياج الممكن الى السبب مع انه معلوم بالبداهة ومن انكره فقد فارق مقتضى عقله لسانا ويمرود اليه ضميرا او اما او رده من الضرر فلما لم يوجد ثم مرجح امتنع حصول الترجيح وذلك بما يجده العاقل من نفسه فانه عند تساوي الجهات يقف في موضعه ولا يتحرك ما لم يظهر مرجح • (واما قوله) ثانيا كون الارادة مرجعة صفة نفسية فنقول كون الارادة مقتضية للترجيح هب انه امر ذاتي واما هذا الترجيح فلا (فان قالوا) لو كانت المرجعية المينة مقتضية لئله لكان مطلق المرجعية مقتضيا لئله (فنقول) لالان المرجعية المطلقة لا توجد وانما الموجود مرجعية خاصة وهي واقعة

على نيت الجواز فتشبه على سبيلها كما ان المكنات دائماً مستندة مؤثراً
لا من حيث انها ممكنة بل من حيث انها لا تخلو عن أحد طرفي الوجود والعدم
الذين هما متعلقا الامكان.

(واما قوله ثالثاً) انه تعالى يريد ما يعلم انه سيقع (فنقول) علمه تعالى بوقوعه في
وقت كذا يتبع لكون ذلك الشيء متعين الوقوع في ذلك الوقت المعين
وتعين وقوعه في ذلك الوقت يتبع بقعده الى ايقاعه في ذلك الوقت فلو كان
قصده الى ايقاعه في ذلك الوقت بما يلم به بحصوله في ذلك الوقت لزم الدوام
(واما قوله رابعاً) انما غصمه بذلك الوقت ومآله لمصالح العباد (فنقول)
المصلحة المترتبة على حصوله في ذلك الوقت اما ان تكون من لوازم ذلك
التعلل فيشذ يترتب عليه معنى وجدوما يكون كذلك لا يكون مرجعاً بوقت
دون وقت واما ان لا تكون من لوازم وجود ذلك التعلل فيشذ يترتب تلك
المصلحة على حصوله في ذلك الوقت دون سائر الاوقات من قيل الجائزات
فتنقل الكلام الى انه لماذا ترتب حصول المصلحة في ذلك الوقت ولم يترتب
في وقت آخر (اللهم) الا ان يكون ذلك المؤثر في ذلك الوقت امراً وجودياً
والاوقات المترتبة لا بداية لها وهي ممكنة الوجود وصادرة عن الباري تعالى
لتأثيره الباري تعالى تكون دائمة وهو المطلوب (وايضاً) فكيف يقع العقل
بان تقول الفاعل لو زاد في مقدار هذا العالم ذرة لا يحس باضافتها
لبطلت مصالح العباد ولو قدم خلقه على الوقت المعين زماناً لا يحس باضافته
لبطلت مصالح المكلفين (وايضاً) فان افعال الله تعالى لو كانت متوقفة على رعاية
المصالح لا يستحال ان يكلف من علم منه انه سيكفر لان الايمان منه محال لان
وقوعه يؤدي الى المحال وهو انقلاب علمه جهلاً فذلك التكليف لا يفيد.

الاستحقاق المتقربة وذلك يتفق رعاية المصالح (وايضا) فسنعرف انه يتمتع
ان تكون قاطبة واجب الوجود تعالى لترض •

(واما قوله خامسا) انما لم يحصل لامتناع وجود الفعل (الجواب من وجهين)
الاول اناسنيين ان الفعل لا يستدعي سبق عدم الزمان (والثاني) ان كون العالم
ممكنا الحدوث ليس له ابتداء اذ لا وقت يفرض لان يكون مبدء •
الامكان الا وهو ممكن الحدوث قبله فانه لا يصير ازليا بان يوجد قبله
بلحظة واحدة واذا امتنع ان يكون لا مكانه مبدء ثبت انه دائما
ممكنا الحصول •

(واما قوله سادسا) لم تميز النقطة المينة للقطبية دون سائر النقاط (الجواب)
ان تلك النقطة انما هي جد بالصل بواسطة الحركة فانه لولا الحركة لما كانت هناك
نقطة املا والحركة المينة سبب تعيين تلك النقطة للقطبية فانه يتمتع وقوم
الحركة المخصوصة على الوجه المخصوص الا ويكون للقطب تلك النقطة واذا
تعيين القطبان لزم من تعيينهما تعيين المحور وامامين المنطقة فهو تابع للحركة ايضا
فانه لولا الحركة لم تكن دائرة لان تكون منطقة •

(واما قوله سابعا) لما اذا حصلت الحركة في جهة دون جهة (الجواب) ان لهم في
ذلك مذهبين (الاول) ان اختيار الجهة المينة واختيار السرعة والبطء للعناية
بالسافات (الثاني) ان اختلاف هذه الاشياء لاختلاف مبادئ الحركات
وهي القول •

(واما قوله ثامنا) لما اذا اختص الكوكب المين بذلك الموضع دون غيره
(فنقول) لو كان موضع الكوكب في التلك متينا قبل حصول الكوكب فيه
كان هذا السؤال لازما اما اذا كان تعيين تلك الاجاز والمواضع بسبب
الختصاص بها

اختصاصها بها فان ذلك الحيز ما صار ذلك الحيز الا بمحصل ذلك الكوكب فيه
والا لكان مصمتا من غير تلك الحفرة والنفرة ثم ان الكوكب بمداختصاصه
بذلك الموضع استمع عليه التبدل والا لتقال لا متاع الخرق على القلق .
(واما قوله فاسما) بان هذه الحوادث كيف نستدالي العلة القديمة (فنقول)
العلة قد تكون صفة وقد تكون مؤثرة اما المصدرة فترتد عنها على المaul اذ هي
غير مؤثرة في الوجود بل هي تقرب العلة الى المaul واما المؤثرة فانها يجب ان
تكون مقارنة للأثر موجودة معه (ومثله) من الافعال الطبيعية هو ان الثقل
علة للهوى ثم ان الثقل لا يتنى بحركته الى حد من حدود المسافة الا ويصير
ذلك الا تنها سببلا استعداده لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه فالحركة
السابقة علة لمحصل الاستعداد والمؤثر في وجود الحركة هو الثقل وهو موجود
مع الأثر (ومثله من الافعال الارادة) ان من اراد الملع فان تلك الارادة
الكلمية تكون سببا لحدوث ارادات الجزئية مترتبة تكون كل واحدة منها علة
بالعرض للآخرى فانها لا تنهى بالحركة الى حد من حدود المسافة الا ويكون
انتهائه الى ذلك الحد سببا لان يحدث له قصد آخر جزئي الى ان يتحرك منه
الى الحد الذي يليه والمؤثر في وجود تلك الحركة هو القصد الكلي وهو مقارن
لجميع اجزاء الحركة وموجود معها .

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان لهذه الحوادث سببا قديما ازل الوجود
وهو الواهب للصور والفيض للوجود ولكن فيضاتها عنه موقوف
على سيادة المادة مستعدة لقبول ذلك الفيض وسيادة المادة مستعدة
بمدان لم تكن انما تكون بواسطة الحركات والتغيرات حتى تكون كل سابق
علة لاستعداد المادة لقبول اللاحق فاذا لا يمكن ان يحدث شئ من الاشياء .

الابواسطة حركة تقرب القوة الى الطول وبجمل المادة مستعدة لقبول ذلك
التاثير و اي شئ يفرض لان يكون اولا للحوادث فلا بد وان يكون قبله
حركة وتغير ليكون سببا لحدوث ذلك الاستعداد في ذلك الوقت فلي هذا
السييل يمكن حدوث هذه الحوادث.

(فان قيل) تجدد مؤثرية المؤثر يستدعي قوة (اجبتا عنه) بان المؤثرية حكم
اضافي لا وجود لها في الخارج فلا تستدعي قوة.

(ولنجعل هذا الموضع) مبدءا لبرهان آخر على دوام القاطية (فنقول) هذه
الحوادث لا بد لها من اسباب ولا بد ان تكون اسبابها حادثة او عارضة
امور حادثة فاما ان يكون حدوثها لحدوث غيرها دفعة واحدة او لحدوث
تقرب غيرها منها والقسم الاول يوجب وجود علل ومطلوبات غير متناهية
مساو هو محال فاذا حدوثها لاجل قرب غيرها وذلك التقرب لاجل ان السابق
قوة لصيرورة ذلك الحادث مستعد القبول القيص عن واهب الصور فتلك
الامور المتعاقبة اما ان تكون آتية اوزمانية فان كانت آتية تزم تنالي الآفات
وتدبطل ذلك.

(وايضا) فلا يكون بينها اتصال بل هي متعاقبة فلا يكون وجود شئ منها
متعلقا بوجود الآخر فلا يكون السابق منها واجب الانتهاء الى اللاحق
فلا تكون قوة معدة له وقد فرض كذلك هذا خلف فاذا بين تلك الحوادث
اتصال فاذا الآفات غير موجودة بالتصل بل يمكن فرضها في ذلك الشئ
فرضنا بحيث متى فرض فيه آن كان مشتركا بين جزئين فيكون نهاية للماضي
وبداية للمستقبل والذي هذا حاله هو الزمان والزمان متعلق الوجود بالحركة
فثبت ان السبب القريب لحدوث الحوادث امر متعاض متصل غير مركب

من امور غير قابلة للقسمة وذلك ايضاً مبيناً من مبادئ نفي الجزاء الذي لا يتجزى فظهر منه انه يتتبع حدوث حادث الاوقبله حادث آخر لا الى نهاية (واما لدلة المثبتين) لفاعلية الباري تعالى بد ايتزامانية فن وجين (الاول) لان الفعل ماله اول والازل مالا اول له والجمع بينهما متناقض (والآتي) ان الحركة التي لا بد اية لها محال من وجوه سنحكم في باب الرماز ونجيب عنها (فانشغل الآن) بحل الشبهة المتعلقة بالماخذ الاول .

(الفصل السابع في العلم بالاشتراط في الفعل قسم الدم عليه)

الفصل السابع في انه لا يشترط في الفعل قسم الدم عليه وفيه مشرة براهيمين (الاول) ان المحتاج الى الدم السابق لما ان يكون هو وجود الفعل واما ان يكون هو تأثير الفاعل فيه ومحال ان يكون المتقرر الى الدم السابق هو وجود الفعل لان الفعل لو افتقر في وجوده الى الدم لكان ذلك الدم مقارناً له والدم للتقارن منافي لذلك الوجود ومحال ان يكون المتقرر اليه هو تأثير الفاعل لان تأثير الفاعل يجب ان يكون مقارناً للآثر ووجود الآثر يناقض عدمه والمنافي لما يجب ان يكون مقارناً بما يجب ان يكون منافياً والمنافي لا يكون شرطاً فذاً لا الفصل في كونه موجوداً حاسلاً ولا الفاعل في كونه مؤثراً افتقرا الى الدم السابق .

(فان قيل) هب ان الفعل لا يقتصر الى الدم من حيث انه يمكن الحصول وانكن لم لا يجوز ان يكون التقارن اليه من حيث انه فعل فان الفعل هو الذي سبقه عدم ومن حيث هو كذلك لا يكون الامع قسم الدم .

(فنقول) لاشك ان ممكن الوجود اذا نظر اليه من حيث هو مسبوق بالدم فانه لا يمتل الا كذلك ولكن اذا نظر اليه من حيث انه مستند في وجوده وتحققه الى المؤثر فهو من هذا الوجه غني عن الدم اذ لو اعتبر الدم

لكان مقارناو العدم المقارن بغيره •

(الثاني) ان العالم اما ان يكون ممكن الوجود دائما ولا يكون والثاني باطل
لثلاثة اوجه (اما اولها) فلاه لو لم يكن امكانه ثابتا دائما وهو ايضا غير واجب
الوجود لزم ان يكون قد كان محتما لما هو هو والممتنع لما هو هو لا يتقلب
ممكنا والارفع الامانه من القضايا العقلية (واما ثانيا) فلان صيرورته ممكن
الوجود اما ان يكون لما هو هو فيلزم ان يكون كذلك ابدا او لا سر من خارج
وذلك الا سر الخارج اما ان يكون دائم الهوية فيكون الامكان دائما او غير
دائم والكلام فيه كالكلام في الاول (واما ثالثا) فلان الامتناع الازلي ان كان
لما هو هو امتنع ارتفاعه لازما ثبت لاهية الشيء فلماهية تاتي من ارتفاعه وان
كان ذلك الامتناع لا لنفس الالهية فهو لا سر منفصل وذلك المنفصل ان
كان ازليا فاما ان يكون واجب الثبوت فيلزم امتناع ارتفاعه وان لم يكن
واجب الثبوت فالكلام فيه كالكلام في الاول حتى يتهي بالآخرة الى
واجب لذاته فيلزم امتناع ارتفاعه •

(فان قيل) ذلك الامتناع بالآخرة يستدالي ما هو واجب الوجود لذاته
لكن تأثيره في ذلك الامتناع يتوقف على شرط فانما زال ذلك الشرط زال
ذلك التأثير •

(فنقول) ذلك الشرط ان كان واجبا لذاته امتنع ارتفاعه فامتنع ارتفاع
الامتناع وان لم يكن واجبا لذاته فالكلام فيه كالكلام في الاول ولا يتسلسل
بل يتهي الى موجود واجب الوجود لذاته ثبت انه لا يمكن دعوى امتناع
مصول الممكنات في الازل ولا يمكن ان يقال بان التور ما كان يمكن ان
يؤثر فيه لان امتناع هذه التورية اما ان يكون لان الجهة التي باعتبارها صحيح
الاثبات

التأثير متمتع الحصول اولاه وجدمانع اما الاول فلا يخلو ما ان يكون امتناع حصوله لما هو مرفيع بامتناعه مطلقا اولاه من خارج وذلك الخارج ان كان واجب الوجود لذاته فلما ان يتوقف تأثيره على شرط اولاه يتوقف فان توقف فذلك الشرط ان كان واجبا لزم دوام ذلك الامتناع وان لم يكن واجبا فالكلام فيه باق الى ان يتطوع الاستاد الى واجب الوجود وان لم يتوقف على شرط لزم دوام الامتناع (واما الثاني) وهو المانع فلا يخلو اما ان يكون واجبا فيلزم تذكر ارتفاعه او ممكنا فالكلام فيه ما تقدم فثبت ان استناد الممكنات الى المؤثر لا يقتضي تقدم السدم عليها •

(وعلى هذه الطريقة اشكال) لانا نقول الحوادث اذا اعتبرناه من حيث كونه مسبوقا بالسدم فهو مع هذا الشرط لا يمكن ان يقال بان امكانه متخصص بوقت دون وقت لما ذكرتموه من الادلة فاذا امكانه ثابت دائما ثم لا يلزم من دوام امكانه خروجه عن الحدوث لاننا لما اخذناه من حيث كونه مسبوقا بالسدم كانت مسبوقيته بالسدم جزأ فاقباله والجزء الذي لا يرتفع واذا لم يلزم من دوام امكان حدوث الحادث من حيث انه حادث بخروجه عن كونه حادثا فقد بطلت هذه الحجة (فهذا شك) لا بد وان يتفكر في حله •

(الثالث) ان الحوادث اذا وجدت واستمرت فهي في حالة استمرارها وبقيتها اما ان تكون محتاجة الى المؤثر اولاه تكون فان لم تكن محتاجة الى المؤثر فلما ان تكون لاجل انها خرجت عن الامكان او تكون مع انها بقيت على الامكان استغنت عن المؤثر ومحال ان يقال انها خرجت عن الامكان لثلاثة اوجه •

(اما أولا) فلان الممكن لذاته لا يتقلب واجبا لذاته والقضية اولية •
 (واما ثانيا) فلان امكان الممكنات اما ان يكون لنواتها اولا يكون فان كان
 امكانها لنواتها ولو ازم ذواتها فهي دائما ممكنة الوجود وان كان امكانها لامر
 منفصل فيكون ثبوت الامكان لها ممكنا فيكون لامكانها امكان منفصل
 ولا مكان امكانها امكان ثالث وذلك يفضي الى مالا نهاية له •

(واما ثالثا) فلانها ان لم تكن ممكنة في وقت فاذا اصارت ممكنة فلا بد
 لامكانها من ملة وكل ما كان لمة فهو لذاته ممكن فالممكن ممكن لذاته ولا لذاته
 هذا خلف ثبت انها حال بقائها ممكنة فهي حال بقائها محتاجة الى المؤثر لان
 جهة الحاجة انما هي الامكان فلا يجوز ان لا يخرج لانه انما يخرج لما هو هو
 فان لم يخرج لم يكن احواله الى السبب لذاته وقد فرض كذلك هذا خلف •
 (فان قيل) لم لا يجوز ان يكون احواله باعتبار قيد زائد (فنقول) لان ذلك
 القيد انما اذا ما ان يكون اعتبار يتحقق فيه الوجوب او الامتناع اولا
 الوجوب ولا الامتناع فان تحقق فيه الوجوب او الامتناع لزم ان تكون جهة
 الحاجة هي الوجوب او الامتناع هذا خلف وان لم يتحقق ذلك فيه كانت
 جهة الحاجة هي الامكان فاذا اخرج هو الامكان لا امر زائد عليه وقد فرضنا
 انه ليس كذلك هذا خلف •

(فان قيل) الشيء اذا دخل في الوجود فقد صار اولي بالوجود (فنقول)
 تلك الاولوية اما ان تكون من لوازم الوجود اولا تكون من لوازمه
 والاول يوجب المحال لانه اذا تحقق الوجود تحققت الاولوية واذا تحققت
 الاولوية انغثت عن المؤثر واذا لم يوجد المؤثر لم يتحقق الوجود فاذا وجوده
 يؤدي الى عدمه وذلك محال واما ان لم يكن من اللوازم بل من العوارض

للتجدة كان ذلك محالاً ثلاثة أوجه •

(اما اولا) وهو ان اذا استندنا الذات حال بقائها الى سبب فيمكن كون

للباقى سبب وهو المطلوب •

(و اما ثانيا) فلان تلك الاولوية محتاجة الى وجود الشيء فيستحيل ان

يكون وجود الشيء معلا بها •

(و اما ثالثا) فان تلك الاولوية محتاجة الى السبب والذات محتاجة الى

الاولوية فالذات محتاجة الى سبب الاولوية بواسطة الاولوية فلا تكون

الذات غنية عن السبب وهو المطلوب •

(الرابع) ان افتقار الاثر الى المؤثر اما ان يكون لانه موجود في الحال

اولا لانه كان معدوما اولاه سببه عدم ومحال ان يكون العدم السابق هو

المتقضى فان العدم تق محض فلا حاجة له الى المؤثر اصلا ومحال ان

يكون هو كونه مسبوقا بالعدم لان كون الوجود مسبوقا بالعدم كيفية

تعرض للموجود بعد حصوله على طريق الوجوب فان حصول الوجود وان

كان على طريق الجواز الا ان وقوعه على نمت المسبوقية بالعدم كيفية لازمة

بعد وقوعه فانه يستحيل ان يقع الا كذلك ومن المنقول ان يكون الشيء

جائز الوقوع ثم انه بعد الوقوع يلزمه امر ما فان الاربعة مثلا ممكنة

الوجود الا انها متى وجدت لزمها الزوجية على طريق الوجوب فكذلك

وجود الحادث ممكن لكنه بعد وقوعه يكون واجبا ان يكون مسبوقا

بالعدم والواجب معنى من المؤثر فاذا المتقرر هو الوجود المبرد او الوجود

طارفا للماهية والاول باطل لان الوجود يشترط ان لا يكون مع ماهية غير

واجب ولهذا اذا اخذنا الممكنات بشرط الوجود صارت واجبة فانا

نقول الكتابة ممكنة للانسان ثم نقول الكتابة واجبة للانسان مادام كاتباً فانه حال كونه كاتباً ممتنع ان لا يكون كاتباً فلما ان المنقصر الى المؤثر هو الوجود من حيث انه عارض للمعية لا تكون تلك الماهية متضمنة له فاذا لا يتبر في الافتقار قدم المدم •

(الخامس) اما ان نتوقف جهة افتقار الممكنات الى المؤثر اوجبة صحيحة تأثير المؤثرات فيها على الحدوث اولا نتوقف والا ول قد ابلغناه في باب القدم والحدوث فثبت ان الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار •

(السادس) الممكن اذا لم يوجد فعدمه اما ان يكون لامر اولا لامر ومحال ان يكون لالامر فانه حيث لا يكون معدوماً هو وكل ماهوته كافية في عدمه فهو ممتنع الوجود فاذا الممكن ممتنع الوجود هذا خلف فثبت ان يكون لامر ثم ذلك لا يؤثر لا يخلو اما ان يشترط في تأثيره فيه تجرده اولا يشترط ومحال ان يشترط ذلك فان الكلام مفروض في المدم السابق على وجوده والمدم المتجدد هو المدم بعد الوجود فاذا لا يشترط في استناد عدم الممكنات الى ما يقتضي عدمها تجردها واذا كان المدم الممكن مستندا الى مؤثر من غير شرط التجدد علمنا ان الحاجة والا فتقار لا يتوقف على التجدد وهو المطلوب •

(السابع) واجب الوجود لذاته يتمتع ان يكون اكثر من واحد فاذا صفات واجب الوجود وهي تلك الامور الاضافة والسلبية على آراء الحكماء والصفات والا حوالا حكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس شيء منها واجب الثبوت لا بما نهابل هي لما هي هي ممكنة الثبوت في انفسها واجبة الثبوت نظرا الى ذات واجب الوجود فثبت ان التأثير لا يتوقف على سبق المدم وتقدمه •

(فلن

والممكن المدم

(فتن قالوا) ان تلك الصفات والا حكم ليست من قبيل الافعال ونحن نقول بوجوب سبق المسم في الافعال (فتقول) ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن التحويل فيها على مجرد الالفاظ فب ان مالا يتقدمه المسم لا يسي فباللكن ثبت ان ماهو ممكن الثبوت لما هو هو يجوز استاده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الاثر واذا كان ذلك مقولا لم يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع (الاهم) الا ان يمنع صاحبه من اطلاق لفظ الفعل وذلك مما لا يعود الى قاعدة عقيدة .

(الثامن) لوازم الماهية ملولة لما هو غير متأخرة عنها زمانيا ان كون المثلث مساوي الزوايا لثنتين ليس الا لانه مثلث قائم لو كان لا مرفق منفصل لصح ان يوجد المثلث لا على هذه الصفة ثم ان اقتضاء الماهيات لهذه اللوازم ليس بعد تقدم زمان وجدت فيه عارية عن هذا الاقتضاء فاننا لا نقرض زمانا اصلا الا وانك يقتضى هذا الاقتضاء (بل زيدا ونقول) ان الاسباب مقارنة لحسياتهما مثل الاحراق يكون مقارنا للاحتراق والالم عقيب سوه المزاج او تفرق الاتصال (بل نذكر شيئا) مما لا يبا زعمون فيه ليكون اقرب الى النرض وهو كون العلم علة للمالية والقادرة للقادرة عند من يقول به فكل ذلك توجد مقارنة لا آثارها غير متقدمة عليها فقلنا ان مقارنة الاثر والتأثر في الزمان لا تبطل جهة الاستاد والخلجة .

(التاسع) وهو ان الشيء حال اعيار وجوده من حيث هو موجود واجب الوجود فان الشيء حال وجوده لا يمكن ان لا يكون موجودا وكذلك حال عدمه من حيث انه معدوم يكون واجب العدم لانه حال العدم لا يمكن الان يكون معدوم لوالحدوث عبارة عن ترتيب هاتين الحالتين لو نظرنا اليهما

واخذنا الماهية من حيث انها في حالة كذلك وفي حالة اخرى كذلك كانت الماهية في كلتي الحالتين على كلتي الصفتين واجبة والماهية من حيث هي واجبة غير مفتقرة الى مؤثر فان الشيء من حيث هو واجب يتتبع استناده الى المؤثر فاذا الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة فاذا ما لم تعتبر الماهية من حيث هي هي لم يرتفع الوجوب اعني وجوب الوجود في زمان الوجود ووجوب العدم في زمان العدم وهو بهذا الاعتبار لا يحتاج الى المؤثر فقلنا ان الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الاحتياج وانما الموجب هو الامكان •

(العاشر) جهة الاحتياج لا بد وان تبقى مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر والالقيت الحاجة مع المؤثر الى مؤثر آخر فلو جطنا الحدوث جهة الاحتياج الى المؤثر والحدوث مع المؤثر كهل لامع المؤثر اى ان الحدوث هو الوجود بعد العدم وسواء كان ذلك الوجود بالفاعل او لا بالفاعل فهو وجود بعد العدم وسواء احدث حال الحدوث او حال البقاء فهو في كليهما وجود بعد العدم فاذا هو مع المؤثر كهل لامع المؤثر فيلزم الحال المذكور اما اذا جطنا الامكان جهة الاحتياج فهو عند المؤثر لا يبقى كما كان عند عدم المؤثر فان الماهية مع المؤثر لا تبقى بممكنة البتة فلم ان الحدوث لا يصلح جهة للاحتياج • (واما الخالقون) فقد احتجوا بوجوه اربعة (الاول) ان إيجاد الموجود محال فلا بد وان يكون الفعل حال العدم حتى يتحقق الاحتياج •

(الثاني) او قدرنا موجودين قديمين لم يكن احتياج احدهما الى الثاني باول من العكس لانه لازمة لاحدهما على الآخر •

(الثالث) قد ثبت ان موجود العالم فاعل مختار والقصد والاداء لا يكون ولا

ولا يطلق الا بالاحداث لا بالانجاء من اتساع التصدي التكوين الكائن •
(الرابع) البناء اذا وجد استغنى عن الباني فكذلك جميع الافعال •

(والجواب عنها اما الاول فنقول) نزلهم ايجاد الموجود محال ان عنوانه ان اعطاء الوجود للموجود مرة اخرى محال فهو حق لا نزاع فيه وان عنوانه ان الوجود الواحد لا يمكن ان يبقى هو بينه منطقا بان يؤثر فهو مصادرة على المطلوب الاول (وزيده وضوحا) احتياج القدرة الى القدرة والمالية الى العلم وكذلك الحياة •

(واما الثاني فنقول) ان كون الشيء علة ليس لانه قديم - قد يلزم ما ذكرناه كانه ليس كون الشيء علة لاجل كونه حادثا حتى يقال انه ليس احدا لحادثين بالطية اولى من الآخر بل كون العلة علة لخصوصية ذاته وحقيقته وماهية وهو لا هو هو يقتضي التخدم بالمالية والذات •

(فان قيل) فاذا كانا متلازمين يستحيل انفكاك احدهما عن الآخر فيلزم من ارتفاع كل واحد منهما ارتفاع الثاني فاذا لزم من ارتفاع الملول ارتفاع العلة كان وجود العلة محتاجا الى وجود الملول فلم تكن العلة علة •

(فنقول) ارتفاع الملول لا يوجب ارتفاع العلة بل يعرف ارتفاع العلة كما ان وجوده لا يوجب وجود العلة وانما يعرف وجودها على معنى انه لو لا وجودها او عدمها اولا لا كان للملول وجود او عدم ثانيل (واما الثالث) وهو ان القصد لا يطلق بالاحداث والايحاء الاحال المسم (فنقول) هذا خطأ لان ابتداء القصد والداعي انما هو الى ابتداء التكوين اما لو استمر القصد والداعي واستمر نواتها فذلك ممكن وان ادعيت امتناعه فذلك هو المصادرة على المطلوب (واما الرابع) فنقول البناء ليس علة لحفظ الشكل

بل هو صلة لا تنقل الاجزاء الى ذلك الموضع وذلك الانتقال يبطل عند
ابطال تعلق الفاعل به واما بقاؤه على تلك الاوضاع فلا في من النقل
ما يقتضي الميل الى النقل وما فيه من اليوسة حافظ لتلك الاشكال .

﴿ الفصل الثامن في العبارة ﴾

(اعلم) انه ليس لما نع ان يمنع من اطلاق لفظ الفعل على ما لم يتقدمه
عدم لا نأقول انه فعل و اوجد و صنع بعد ان لم يكن الفعل حاصلًا
وموجودا او فعل بآله و باختيار و بطيعة ولسنا منقضين في هذا الكلام
ولا منسكرين فقلنا ان الفعل اهم من الفعل المبوق بالعدم وقد بينا ان
عدم التقدم على هذا التفسير لا يمنع من الحليمة فاذا اطلاق لفظ الفعل
على ما وجوده محتاج الى التبر يكون جائزا .

﴿ الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للمعلولة ﴾

(قد ذكرنا) حيثما يتعلق بذلك في باب الماهية فلتكلم هاهنا فيه من
طريق آخر (فنقول) قلن نعم ان وجود الاشياء هو المملول فقط وسبب
هذا الظن ما اخرج سمعهم من كلام الافاضل الا قد بين ان الماهيات غير
مملولة (وهذا باطل) من وجوه ثلاثة (الاول) ما بينا ان الوجود غير
مستقل بان يوصف بالزوال والطريان بل الماهية هي الموصوفة بذلك
فكيف يمكن ان يحمل الوجود وحده هو المملول (الثاني) لو كان تأثير الملل
في الوجود وحده و الوجود وحده قضية واحدة لكانت كل صلة صالحة
لكل مملول (يانه) ان الماء اذا سخن بعد ان لم يكن مسخنا فذلك
السخونة ماهية من الماهيات فيصنعان الوجود عليها من المبادئ المتعارفة
التيامة لما ان يتوقف على شرط او لا يتوقف فان لم يتوقف لزم د و لم

وجودها

(الفصل الثامن)

القول في ان الوجود وحده لا يصلح للمعلولة
ابن تيمية

القول في ان الوجود وحده لا يصلح للمعلولة

وجودها لان الماهية اذا كانت قابلة ابدا والفاعل فياض ابدا واجب صوام
 النقيض وامان يتوقف على شرط من الشرائط فالتوقف على ذلك الشرط
 وجود السخونة او ماهيتها فان كان المتوقف هو وجود السخونة فهو باطل لان
 ملاقات الماء شرط لوجود البرودة ووجود البرودة مساو لوجود السخونة
 فتمكن ملاقات الماء شرطا لوجود السخونة لان ما كان شرطا للشيء كان
 شرطا لامثاله ولو كان كذلك لوجب حصول السخونة عند ملاقات الماء لان
 الماهية قابلة والفاعل فياض وما هو الشرط قد حصل فيجب حصول الملول
 ويلزم من هذا حصول كل شيء عند حصول كل شيء حتى لا يخص شيء من
 الحوادث بشرط ولا بطله وكل ذلك باطل يدفعه الحس (وان كان المتوقف) على
 ذلك الشرط هو ماهية السخونة كانت تلك الماهية متوقفة على النير وكل ما
 يتوقف على النير يستدعي سببا ولا محالة انتهى الى واجب الوجود فظهر ان عملة
 الممكنات ليست ملة لوجودها قط بل ولما هي ايضا (الثالث) اما فيما مضى
 انه فرق بين اعتبار وجود الاحتراق من حيث هو ذلك الوجود وبين اعتبار
 موصوفية ماهية الاحتراق بالوجود وينااق الوجود بمنع ان يرضى له الاسكان
 من حيث هو وجود فاستنعى ان يرضى له الحاجة من تلك الجهة بل اذا نسبنا ماهية
 الشيء الى وجوده فحينئذ يرضى له الامكان وبسببه تعرض الحاجة فلا جرم
 المحتاج هو الماهية في وجودها لان المحتاج هو نفس الوجود فقط (واما ما قيل)
 من ان الماهيات غير سالوة فقد ذكرنا فيما مضى تأويله

❦ الفصل العاشر في ان الوجود وحده لا يصلح للثبوت وكذلك الاسكان
 وحده غير صالح للثبوت

(فحينئذ ذلك) اولافى الامكان فنقول هنا لربما يراهين (البرهان الاول)

الامكان امر عدى والامور العلمية غير صالحة للمؤثرية فالامكان غير صالح للمؤثرية اما الصنرى فقد مضى يانها واما الكبرى وهي ان الامور العلمية لا تصلح ان تكون سببا ولا جزأ من السبب فلان سبب الشئ ما يفيد ثبوت الشئ فالتعبد للثبوت لا بد وان يكون له تمين وخصوصية باعتبارها يتميزان ليس بسبب والا فلا يكون كونه سببا اولى من جعل غيره سببا وكل ماله في ذاته خصوصية وتمين فهو ثابت فاذا كل سبب فهو ثابت وينكس انعكاس النقيض بان مالم يثبت فانه لا يكون سببا وهذا الكلام يتبين انه لا يمكن ان يكون جزء سبب لان جزء السبب سبب لسببية السبب ويهود الكلام الذى قد مناه فاذا كان لا مكان ليس بسبب ولا جزء من السبب فهو اجنبى من سببية السبب فلا يكون له اعتبار فيما يرجع الى كون المؤثر واثرا فيكون اعتباره كاعتبار سائر السلوب الغير المتناهية المطامعة له فان المؤثر يلزمه سبب كل ما عداه مثلا يلزمه انه ليس بجاء ولا سماء ولا حبر ولا شجر ولا جميع الامور الغير المتناهية وهي وان كانت لازمة لذات المؤثر فيما يرجع الى كون المؤثر مؤثرا في عديمة الاثر فذلك الامكانه

(البرهان الثانى) ان الامكانات في الممكنات اما ان يكون تابينا في العدد فقط او هي متباعدة في الماهية فان كان التباين في المدد فقط استحال ان يكون امكان شئ علة لوجود شئ ثلاثة اوجه (اما ولا) فلاله لا يكون استلاده الى بعض الامكانات اولى من استلاده الى الآخر (واما نيا) فلاله يجب ان يكون ملولا لا مكان نفسه لان امكانات الملول مساو لا مكان غيره فاذا صلح امكان غيره لان يكون علة فامكانه اولى بان يكون سببا لما فيه من مزيد الاختصاص فيثبذ يكون الملول غنيا عما عداه فيكون واجبا لانه

لا معنى للواجب الا ذلك فيكون الممكن لذاته واجبا لذاته هذا خاف
 (واما ثانيا) فلانه يلزم ان يصدر من كل واحد من امكانيات الممكنات
 مثل ذلك المعلوم فاذا اجعلنا امكان وجود العقل فانه مجرد الملك ويجب
 ان يصدر من امكان كل واحد من الموجودات الحسية فلك وان لا تنفي
 الا فلك بل يصدر من كل فلك فلك الى غير النهاية (واما ان كانت
 الامكانيات مختلفة فهربا على من وجوه اربعة (اما اولها) فلان مقابل الامكان
 لا امكان فوجب ان يكون مفهوم الا امكان واحد الوجوب ان يصح
 تقيض الواحد واحد (واما ثانيا) فلان الامكان يصح تقيسه الى امكان
 الجوهري والى امكانات العرض ثم امكان الجوهري يصح تقيسه الى
 امكان الجسم وامكان غير الجسم وقد علمت ان مورد التقسيم لا بد وان
 يكون مشتركا فاذا كان امكان مشترك (واما ثانيا) فلان المعلوم من
 الامكانات هو استواء طرفي الوجود والمعدم وهذا القدر مشترك بين
 الامكانيات والاختلاف ان وقع قائما يقع في امور خارجية عن هذا المفهوم
 وكل ما مفهومه وراء هذا المفهوم فهو غير داخل في الامكان بل خارج عنه
 اما مقارن واما مفارق فظهر ان الامكانيات غير مختلفة بالماهيات (واما رابعا)
 فلان الامكانيات ان كانت مختلفة بالماهيات كانت مركبة من جنس وفصل
 وعلّة ثبوت ذلك الامكان - واء كانت هي ماهية العقل الاول او ذات
 واجب الوجود يلزم ان يصدر عن الة الواحدة اكثر من معلول
 واحد وهو عند باطل (وهذا البرهان يظهر) ان مجرد وجود الشيء
 لا يسلم ان يكون له شيء آخر فظهر من هذا ان الذي يقال من ان
 امكان العقل الاول علة لوجود العقل الاقصى وان وجوده علة للعقل

الثاني فهو هذان لا يلحق بالعوام فضلا عن يدعي التحقيق (فان قيل) هذا الذي ذكرتموه انما يلزم اذا قلنا الامكان هو السبب وحده لوجود الظنك ولنا نقول كذلك بل ماهية العقل الاول مع امكانه سبب لجرم الظنك وهو ايضا مع الوجود سبب لوجود شيء آخر والا مكانات وان كانت متساوية لكن المجموع الحاصل من ماهية العقل والا مكان لا يساوي المجموع الحاصل من ماهية اخرى مع ما لها من الامكان (فتقول) الشيء من حيث هو ممكن لا يجب ان يكون موجودا من حيث هو مؤثر في الغير يجب ان يكون وجودا فاذا الشيء من حيث هو ممكن يتبع ان يكون مؤثرا فيمتنع ان يكون للامكان مدخل في العلية وهذا قاطع .

(البرهان الثالث) على فساد ان يكون المؤثر هو الامكان لو كان الامكان مؤثرا فيما بعده لكان لا يتخلو اما ان يكون مؤثرا بمشاركة من ذات العقل الاول ووجوده اولا بمشاركته منها فان لم يكن بمشاركته منها فذلك باطل لان البرهان قام وم ايضا افتروا على ان ما كان غنيا في ذاته من الغير كان غنيا في ذاته من الغير فلو كان امكان العقل الاول غنيا في مؤثره عن ذات العقل الاول وعن وجوده لزم ان يكون في ذاته غنيا عنه فيكون الامكان جوهره مفارقا قائما بذاته هذا خلف (وايضا) فانه ان لم يتبرق مؤثره ووجوده كان المعلول موجودا سواء حصل الوجود لتلك العلة او لم يحصل وكل ما كان كذلك كان مستغنيا في وجوده عن ذلك الغير فالمعلول يكون مستغنيا في وجوده عن العلة هذا خلف وان كانت مؤثرة الامكان بمشاركته من الذات والوجود فلا يتخلو مؤثره الوجود اما ان تكون بمشاركته من الذات والامكان اولا تكون فان كان غنيا عنهما في المؤثرة كان غنيا عنهما في الثبوت فيكون

وجود العقل الاول فنياس عن ماهيته وعن امكانه فيكون وجوده وجودا واجبا بذاته هذا خلف فظهر ان مؤثرية الامكان في شئ - انما تكون بمشاركة من الاخرين من الاخيرين ومؤثرية الوجود ايضا بمشاركة من الاخرين الاخيرين فاذا في الحالين المؤثر هو المصنوع اعني ذات العقل مع امكانه ووجوده وعند صدور عنه العقل الثاني والثلث الاول فقد صدر عن الواحد اكثر من الواحد فبطل اصل مقالهم •

(البرهان الرابع) وهو الرابع ان تقول انكم جعلتم القوة الجسمية غير مؤثرة في وجود شئ لاجل حالها في الجسم الذي هو مركب من المادة والصورة والمادة محل للامكان فبسبب ان القوة الجسمية ينهاويين الامكان هذه المناسبة البعيدة اخر جتموها عن المؤثرية فكيف جعلتم الا نفس الامكان مؤثرا في وجود الاجسام الفلكية وصورها ونفوسها وموادها (وسياق) مزيد الكلام في ابطال مذهبهم في هذا الباب في الالهيات •

هو الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة في وجود الاشياء بل علة ممددة •

(وبرهانه) انها ان كانت مؤثرة فلما ان يكون تأثيرها بمشاركة المادة اولا بمشاركة المادة والقياسان باعلان فبطل القول بكونها مؤثرة (واما انه يمتنع) ان تكون بمشاركة المادة فلان المادة وجودها قابل والقابل من حيث هو هو بالنسبة الى المقبول بالامكان والعلة بالنسبة الى المملول بالوجوب والشئ الواحد بالنسبة الى الشئ الواحد لا يكون بالوجوب والامكان (واما انه يمتنع) ان يكون فعلها لا بمشاركة المادة فلانها لو كانت غنية في فاعليتها عن المادة كانت غنية في ذاتها عن المادة لان المرجودية جزء من الموجدية لان مصدر حصول

(الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة)

الفعل وجود الفاعل فلذا كان وجود الفاعل متطابقا بالمادة كانه مصدر وجود
الفعل من حيث هو مصدر لذلك الفعل متطابقا بالمادة فثبت ان ما كان غنيا
في فعله عن المادة كان غنيا في ذاته عن المادة فلو كانت الصورة الجسمانية تفعل
لا بمشاركة المادة لزم ان تكون غنية في ذاتها عن المادة فلا تكون الصورة
الجسمانية صورة جسمانية هذا خلف (واعلم) انه وان ثبت ان الغنى في فعله
عن المادة يجب ان يكون غنيا في ذاته عن المادة ولكن ليس كل ما كان غنيا في ذاته
عن المادة كان غنيا في فعله عن المادة كالنفس الناطقة •

(الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة وضع)

• الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمانية لا تفعل الا بمشاركة الوضع (اعلم)
(اعلم) ان هذا كلام مبهم فلا بد من تحقيقه (فنقول) كل قوة تقتضي اثر او فعلا
فلا يتخلو اما ان يكون تأثيرها مختصا بعمل معين حتى يكون تأثيرها في غير ذلك
المحل مترتبا على تأثيرها في ذلك المحل وحتى يكون كلما كان اقرب الى ذلك
المحل كان اولى بقبول ذلك الاثر واما ان لا يكون كذلك فلا يكون تأثيرها
في جسم مترتبا على تأثيرها في جسم آخر (مثال الاول) القوة النارية فانها
لما كانت حالة في الجسم الممين كان حصول السخونة من تلك القوة اولا في
ذلك المحل وبواسطته في سائر المحال ويكون كلما كان اقرب الى ذلك المحل اكثر
كان وصول السخونة اليه اقدم فالتقوة متى كانت كذلك عرفنا ان لها متعلقا
بذلك الجسم الممين اما لا تحتاجها في ذاتها الى ذلك الجسم مثل القوة النارية واما
لاحتاجها في فاعليتها الى ذلك الجسم مثل النفوس (وعند ذلك نقول) لتلك
القوة انها تفعل بمشاركة المادة وبمشاركة الوضع ونعني بذلك ان الجسم
ما لم يكن له قرب من محله استحالة ان يقبل الاثر منه واما القوة التي لا يتوقف
تأثيرها في فعلها الا على كون ذلك الفعل ممكنا الحدوث في ذاته ويكون فاعلها

غير مختصة بشيء من الاجسام فيجب ان لا يكون لتلك القوة تعلق بشيء من
الاجسام له في ذاتها ولا في فاعليتها بل كانت غنية عن الاجسام من كل الوجوه
فلا تكون قوة جسمانية بل مجردة مفارقة (وعندهذا التحقيق) يظهر ان القوى
الجسمانية يمتنع ان يكون لها تأثير في وجود المجرديات لان القرب والبعد مع
مالا يحيزله ولا مكان محال واذا ثبت ذلك ثبت ان القوة الجسمانية لا تأثير لها
في وجود الميولي والصورة المقومة فلا يكون لها تأثير في وجود شيء من
الاجسام (وعند هذا يبطل) شك من يقول كان الجسماني لانسبة له الى المجرد
بالقرب والبعد فكذلك المجرد لانسبة له الى الجسماني بالقرب والبعد فوجب
ان لا يشبوا الاجسام في وجودها الى شيء من المجرديات (فانا نقول) ان
مؤثرية المجرد يكفي في تحققها كون الاثر في ذاته ممكناً في تحقق ذلك الامكان
فاض الاثر عنه واما مؤثرية القوى الجسمانية فلا يكفي فيها كون الاثر ممكناً
فقط بل وان يكون محل الاثر له قرب من محل القوة الجسمانية وذلك على
المجرد محال (فان قيل) اليس ان حدوث البدنة لحدوث النفس وهي من
المجرديات (فنقول) انك ستعرف ان علة حدوث النفس لا يمكن ان تكون
الاجوهر امفارقة واما البدن فهي شرط لقيضان المملول عن علة (وفي هذا
الاجواب نظر)

الفصل الثالث عشر في تنامي القوة الجسمانية في التأثير

(قد عرفت) في باب الحكم ان النهاية والالتهامية اما يلحقان بالذات لا الحكم
ولا شيء من القوى بكم بالذات فاذا آتاهما والالتهامية لا تلحقها لذاتها
بل اما بسبب ما هي فيه او بسبب ما هي عليه اما الاول فكم لو كانت
الاجسام غير متناهية كانت القوى ايضاً بسبب ذلك غير متناهية على المعنى

(القول في تنامي القوة الجسمانية في التأثير)

الذي به يكون جميع الاعراض القائمة بها غير متناهية (واما الثاني) فهو ان تكون القوى علة له غير متناهية وقد عرفت هناك ان ذلك انما يسقط في احد امور ثلاثة (الشدة) و (العدة) و (المدة) وقد عرفت الفرق بين هذه الامور الثلاثة (فنقول) انه يمتنع وجود قوة غير متناهية بحسب الشدة لان تلك الحركة اما ان تكون واقعة في زمان او لا في زمان فانت كان الاول لممكن ان يوجد في زمان اقل منه لان كل زمان منقسم فلا تكون تلك الحركة غير متناهية في الشدة (وان كانت واقعة) لا في زمان لم تكن حركة لان الحركة عبارة عن قطع للمسافة وكل مسافة منقسمة ولا شك في ان قطع نصفها قبل قطع كلها وايضا فان كانت تلك الحركة نهاية في الشدة فهي متناهية الشدة وان لم تكن نهاية في الشدة كانت وراءها شدة اخرى فلا تكون غير متناهية الشدة (واما انه يمتنع) وجود قوة غير متناهية بحسب العدة والمدة فلانها اما ان تكون طبيعية او قسرية فان كانت طبيعية وجب ان يكون قبول الجسم الاعظم للحريك هيا مثل قبول الاصغر اذ لو اختلفا في ذلك لكان المانع اما الجسمية وذلك ظاهر البطلان واما امر وراء الجسمية وذلك الامر اما ان يكون طبيعيا واذا كان المانع عن الحركة طبيعيا لم تكن الحركة طبيعية وقد فرضناها طبيعية هذا خلف او قسرية وقد فرضنا عدم ذلك فظاهر ان الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة عن القوة الطبيعية فاذا الجمان لو اختلفا في قبول الحركة لم يكن ذلك الاختلاف بسبب التحريك بل بسبب اختلاف حال القوة الحركة فان القوة في الجسم الاكبر اكثر مما في الاصغر الذي هو جزؤه لان ما في الاصغر فهو في الاكبر موجود مع زيادة واما القوة القسرية فانها يختلف تحريكها للجسم العظيم والصغير

والصغير لا لا اختلاف المحرك بل لا اختلاف حال التحرك فان الماوق في الكبير
أكثر منه في الصغير (ولما حصلنا هذه القاعدة فنقول) انه يستحيل وجود
قوة جسمانية طبيعية تحرك جسمها ثم يكتاغير متناه لان كل قوة جسمانية
فانها تنقسم بانقسام محلها فقوة الكل اقوى من قوة البعض لو افرد فاذا قدرنا
قوتين حركتا جسميهما من مبدء مفروض حركات بغير نهاية لزم ان يكون فعل
الجزء مساويا لفعل الكل وهو محال وان حرك الاصغر حركات غير متناهية
كانت الزيادة على نسبة متناهية فان نسبة بعض القوة الى كلها نسبة متناهية
فتكون كل القوى متناهية وهو المطلوب (واما القوة القسرية) فيستحيل
ان يكون فعلها غير متناه لان تحريكها لكل الجسم من مبدء معين اقل
من تحريكها جزء ذلك الجسم من ذلك المبدأ فنقسم زيادة حركة الجزء على
حركة الكل من الجانب الذي فرض هو غير متناه فيه فيكون غير المتناهي
متناهيا وذلك محال (والاعتراض عليه) من وجوده ^{سبعة}

(الاول) ان هذا بناء على ان كل ما كان حالاً في الجسم فانه ينقسم بانقسامه
وذلك منقوض بالوحدة والنقطة والاشدافة

(الثاني) ولما ذلك ولكن لم نقسم ان جزء القوة لا بد وان يكون قويا على
الفعل فان عشرة من المحركين اذا حركوا اجساما متخلوة مسافة مافيه ان مافاه
لا يلزم ان يكون الواحد منهم يقدر على ثقله عشر تلك المسافة في ذلك الزمان
او تلك المسافة في عشرة اضعاف الزمان بل قد لا يحركه اصلا اذ لا تكون
لقوته نسبة الى مؤثرته في ثقله وان كانت هناك نسبة الى وجوده بجزء النار
الصغير لا يحرق وجزء الحبر الكبير لا يحرك

(الثالث) ان الحكماء اتفقوا على ان الوجود له استعمال الحكم عليه

بالزيادة والنقصان وعلى هذا عولوا في حل شبهة من أثبت للزمان أولا زمانيا
وما هنا الامور التي تقوى عليها تلك القوى غير موجودة حتى يحكم عليها
بالزيادة والنقصان بل سبيلها سبيل الاعداد التي لم توجد فذا هذه الحجة
منالطة •

(الرابع) ان الارض لو بقيت دائما في حيزها ولم يمرض لها عارض لكن
يوجد عن قوتها سكون دائم (والشيخ اجاب عنه) في المباحثات بان قال
السكون عدم وليس فعلا وليس مما ينقسم الا بالزمان وذلك الزمان قد وجد
عن قوة اخرى هي دفعة الحركة فليس يصدر عن قوة الارض بالسكون فعل
والا لو صدر فل كان كونه غير متناه عن تلك القوة بل بسبب قوة اخرى
به. بل الزمان الغير المتناهي الذي به يكون السكون غير متناه بذاته (ولمترض ان
يترض فيقول هب ان السكون عديم لكن حصوله في حيز من مقولة الاين
وهو عرض من الاعراض • وجود ذلك مستفاد من قوته الطبيعية •

(الخامس) المعارضة بدورات تلك فانها محتلفة بالزيادة والنقصان فالقوة
الحركة لكرة القمر قوية على دورات اكثر مما تقوى عليه القوة الحركة لكرة
• زحل فيجب من ذلك تناهي القوتين الحركيتين وتناهي الحركيتين وان كان
لا يلزم من ذلك تناهي تلك الحركات فكذلك لا يلزم من اختلاف في كل
القوة وجزئها تناهيها •

(السادس) المعارضة بالنفوس الفلكية فانها قوى جسمانية وهي تعمل افلا
غير متناهية (وتقول من يدفع) هذا الكلام بان عرك الفلك قوة عقلية
ضعيف لان القوة العقلية اذا حركت فلما ان تميد الحركة فقطع او قوة بها
الحركة فان افادت القوة الحركة فهي جسمانية فالقوة العقلية للافعال الغير
المتناهية (٦٣)

المتناهية جسمية وان كانت القوة العقلية مفيدة للحركة لم تكن القوة الجسمية مبدأً لتلك الحركة فلا تكون القوة محركة (وايضاً) فلابد يلزم ان يكون الجسم قابلاً لتأثير العقل المتفارق من غير ان يكون فيه قوة جسمية وذلك باطل .

(السابع) وهو ان القوة اما ان تنهى الى زمان يصير اضمحلالها فيه واجبا لذاته اولا تكون كذلك والاول يوجب انتقال الماهية من الامكان الى الوجود وهو محال واما ان كانت القوة ابدية ممكنة الوجود والتفاعل ايضا ابدية ممكنة التأثير لزم ان تكون القوة ممكنة والالزم الانتقال من الامكان الى الوجود وهو محال واذا كان الفاعل والقابل ابدية ممكنة التأثير والتأثر والشرائط ايضا ممكنة البقاء ابدية فكيف يمكن ان يقال ان القوة ممتدة البقاء ابدية هي ممكنة البقاء ابدية متى كانت باقية كانت مؤثرة فاذا القوة التي تدخل فيها لا غير متناهية في المدة غير ممتدة الوجود .

(والجواب) اما بيان ان الحال في المنقسم منقسم وحل الشكوك فيه فقد مضى بيانها واما ان جزء القوة يجب ان يكون محركاً على الفعل فلابد كل واحد من تلك الاجزاء اذا لم تكن له قوة على الفعل فهي عندنا لا اجتماع اما ان يتغير حالها مما كانت عليه او تبقى على ما كانت عليه وقت الاخر وهذا الثاني يوجب ان لا يكون لذلك المجموع قوة على الفعل واما الاول فهو يقتضي ان تكون القوة هي الامر الحاصل عند اجتماع تلك الامور فلا تكون تلك الامور ماهية القوة بل تكون مادة للقوة والقوة هي الهيئة الحاصلة للمجموع وكلامنا في اجزاء القوة لا في اجزاء مادتها واما الشرة المتقلون بحمل ثقل فلا بد وان يكون لكل واحد منهم قوة على تحريك شيء من الثقل نعم

وبالآن تكون النسبة واجبة الا اعتبار ذلك مما لا يضرنا (واما النار القليلة) فانما لا تحرق لاستيلاء الضد عليها ولولا ذلك لكانت مؤثرة •

(واما الثالث) بجوابه انه ليس ببناء الكلام على وجود الا مورد التي تقوى كل القوة عليها بل على ان جزء القوة يستحق من ذاته ان تكون له قوة على امر وكل القوة ايضا كذلك والذي يستحقه الجزء انقص من الذي يستحقه الكل وهب ان مستحق الكل والجزء غير حاصلين ولكن استحقاق كل واحد منهما حاصل في الحال فان كون القوة قوة على الفعل امر حاصل بالفعل سواء وجد المقوى عليه او لم يوجد ونحن انما فرضنا القوة غير متناهية حال الاستحقاق لاجل حصول المستحق واذا كان الاستحقاق الحاصل للجزء جزء الاستحقاق الحاصل لكل وجب ان يكون استحقاق الكل متاهياً •

(واما الرابع) فالذي يمكن ان يقال فيه ان يمنع صحة بقاء جسم واحد بالعدد في حيز ابد •

(واما الخامس) بجوابه ما ينشأ من ان جزء القوة استحقاقه يجب ان يكون جزء استحقاق كل القوة فلا بد من تنامي استحقاقيهما •

(واما المقارقات المحركة للافلاك) فانها مختلفة بمجراهرها فلا يجب ان يكون فعل بعضها انقص من فعل الآخر نقصاً تاماً ينقطع الناقص عنده بل هي لاختلاف مجراهرها مبادئ لحركات مختلفة في الشدة والضعف (وعلى الجملة) فقد ذكرنا انه ليس ببناء الكلام على تفاوت مستحق الكل والجزء بل على تفاوت استحقاقيهما واما في الدورات فلا يمكن ان يقال دورات القمر اكثر من دورات زحل لما بينا ان المدوم لا يمكن الحكم عليه بالزيادة والنقصان (ولا يمكن ان يقال) قوة بعضها على الفعل يجب ان يكون اكثر من قوة الآخر

اذ ليس

اذ ليس من اشياء جزئية التبرحق بلزم ذلك فظهر الفرق •

(و اما المارضة) بالنفس الكلية فالجواب ان المؤثر في وجود تلك الحركات انما هو الجوهر الفارق لكن بواسطة تلك النفوس والبرهان انما قام على المؤثر لا على الواسطة •

(ولقائل ان يقول) اذا جوزتم بقاء القوة الجسمية مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدور افعال غير متناهية من العقل المتفارق فقد جوزتم كون القوة الجسمية مبدأ لافعال غير متناهية •

(وقولكم) بان القوة الجسمية غير مؤثرة بل هي مدة فنقول ان كنتم تمنون بقولكم القوة الجسمية لا تفعل افلا لا غير متناهية انما لا تكون مؤثرة في افعال غير متناهية فهذا ليس بمجيد لانكم لما يتم في فصل آخر ان القوة الجسمية يستحيل ان تكون مؤثرة في الابدان فيسلك ذلك لانه يجوز ان يبان انما لا تؤثر في افعال غير متناهية لان هذا قد دخل في الاول (وايضاً) فلان هذا بوجه انكم تجوزون كون مؤثرة في افعال غير متناهية مع انكم لا تقولون بذلك •

(وان كنتم تقولكم) ان القوة الجسمية لا تفعل افلا لا غير متناهية ان فاعليتها بمعنى توسطها بين العقل المتفارق وبين الآثار لا تستمر مدة غير متناهية فذلك قد يبطل بالنفس فانكم سلمتم كونها متوسطة في مدة غير متناهية • (واما الشك السابع) بجوابه ان القوة الجسمية انما يجب صدمها لالذاتها بل لما يوجد من القواصر المزججة لتلك القوة المبطله لما تم ان القوة وان كانت من حيث هي غير واجبة لروال لكن الاسباب الكلية ومصاحبات مبياتها الجزئية قد تنادي الى حيث يصير الممكن واجبا فكذلك هاهنا

هذا ما حضرني في حل هذه الشكوك في الحال .

(الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث)
 (ان من شأن النفس ان تحدث من تصوراتها التوبة الجازمة لمور في
 البدن من غير فعل وانفعال جسماني فتحدث حرارة لاعن حار وبرودة
 لاعن بارد (والذي) يدل عليه ثلاثة امور .

(الاول) هو ان القوة المحركة التي في الانسان صالحة للضدين فيستحيل ان
 يصدر عنها احد الضدين المرجح وذلك المرجح ليس الا تصوره لكون
 ذلك الفعل بافعاله فالمؤثر في ذلك الترجيح هو ذلك التصور فافتضاء ذلك
 التصور لذلك الترجيح ان توقف على آلة جسمانية توقف تأثير ذلك التصور
 في تلك الآلة الجسمانية على آلة اخرى جسمانية ولزم التسلسل وذلك محال فاذا
 تأثير تصورات النفوس في الاجسام لا يتوقف على توسط آلات جسمانية
 واذا ثبت جواز ذلك ثبت ما قلناه .

(الثاني) ما شاهد من كون الانسان يتمكن من الارتفاع على قارعة
 الطريق ثم ان كان موضوعا في الجسر ونحته هاوية لم يجسر ان يمشي عليه دوبا
 الا بالهوينا لانه يتخيل في نفسه صورة السقوط تخيلا قويا جدا فتجيب قوته
 المحركة الى ذلك ولا تجيب الى حبه من الثبات والاستمرار .

(الثالث) ان الانسان المريض اذا استحکم نومه للصحة فانه ربما يصح
 والصحيح اذا استحکم نومه للمرض فانه ربما يمرض ونفس صاحب العين المائية
 ايضا تؤثر من غير آلة جسمانية .

(ويحكى) ان بعض الملوك اصابه خالج وعلم الطبيب ان الملاجع الجسماني
 لا ينفع فيه فترصد للخلوة حتى وجد هاتما انه اقبل على ذلك الملك بالبتم

والقشر .

(الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث)

والتعش والسكرات الوحشة حتى اضطرب الملك بسبب ذلك اضطراباً شديداً وحاول القيام والذهاب إليه ليضربه فثارت الحرارة الفريزية فيه واشتعلت ونهوت على دفع المادة وتلك الحرارة ما كان لها سبب سوى التصورات النفسانية .

(واذا ثبت هذا الأصل فنقول) يجب ان لا يستبعد ان تبلغ النفس في الشرف والقوة الى حيث تبرى الرضى وتعرض الاصحاء وتقلب عناصرها الى عنصر آخر حتى تجعل غير النار او تحدث بارادتها تارة امطار او غصبا وتارة غصبا وجمعا وذلك لانك ستعرف ان مادة العناصر الاربعة مشتركة فهي قابلة لجميع صورها ولما شاهدنا ان النفس قد نصير تصوراتها مباد بالحدوث الحوادث من غير آلة جسمية جاز ان تكون تصوراتها مباد باللا مور العظيمة وان كان ذلك نادرا وغير باجدا .

(ونعم ما قال الشيخ) ان لهوى العلية القمالة ولا تولى الساقطة المفضلة اجتماعات على غرائب وليس الخدق في التكذيب بما لم يقرر بالبرهان امتناعه اقل من الخدق في التصديق بما لم يقرر بالبرهان جوازها بل يجب في امثال هذه المواضع التمسك بحبل التوقف .

(الفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول افعال جزئية) (برهانه) ان الكلي مشترك بين جزئياته والمشارك نسبة الى كل واحد من جزئياته المندرجة فيه نسبة واحدة فلو كان الرأي الكلي سببا لوقوع جزئ معين مع ان نسبته اليه كنسبته الى غيره لم منه وتوقع الممكن لا من سبب وهو محال .

(فان قيل) كل ما يدخل في الوجود فهو جزئى وكل جزئى فسيبه ارادة

(الفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول افعال جزئية)

جزئية فاذا ارادة الكلية يستعمل ان تكون مؤثرة في شيء أصلا لكن ارادة الباري و علمه كليان مع اتفاق الحكماء على انهما المبدء ان لوجود الممكنات (و غير بعضهم) عن هذا الشك ببارة اخرى (قال) الحكماء جعلوا تصورات المبادئ المفارقة اسبابا لتكوين الاجسام والاعراض في عالمي الابداع والكون والفساد وتلك التصورات كلية وهذه الاشياء جزئية فاهو المتصور عند المبادئ متمتع الحصول وما هو حاصلها هنا غير متصور عند فبطل قولهم التصورات اسباب لوجود الممكنات •

(وحله) ان القبيض العام قد يخص بسبب تخصص القوابل كما ان ارادة الذاهاب الى الجمع بسبب للخطوة الميتة ولكن بشرط ان تكون الخطوة السابقة اوصلت الى ذلك الحد •

(وبالجمله) فقد عرفت ان الطل المؤثرة انما تخص نائيراتها بسبب علل معدة مقربة للطل المؤثرة الى ملولها بعد ما لم تكن قريبة وان ذلك بسبب ان قبل كل حادث حادث هذا اذا امكن ان توجد الماهية في اشخاص كثيرة واما اذا لم يكن كذلك كانت الماهية لم هي مقتضية للشخص فتعير الارادة الكلية سيا لحدوث الشخص الجزئي بسبب ذلك •

(الفصل السادس عشر في ان ملع العلة هل يكون متقدما على الملول لم لا) (ذكر الشيخ) في النقط السادس من الاشارات ان ملع العلة المتقدمة على الملول لا يجب تقدمه على الملول لان تقدم العلة على الملول ليس بالزمان حتى يجب ان يكون مامها متقدما عليه ايضا بالزمان بل ذلك التقدم لاجل السلية والذي مع العلة اذا لم يكن علة لم يكن له تقدم بالسلية واذا لم يكن هذا تقدم بالزمان ولا بالسلية فليس هناك تقدم أصلا •

(القول السادس عشر في ان ملع العلة هل يكون متقدما على الملول أم لا)

(وفيه بحث) وهو انه ليس كل تقدم امباللية ولما بالز مان حتى يلزم من عدمهما عدم التقدم اصلا بل من اقسام التقدم التقدم بالطبع وذلك مثل تقدم الواحد على الاثنين فلم لا يجوز ان يكون تقدم ملح على الشيء على الشيء بالطبع وان لم يكن باللية وقرمان .

(فنقول في حله) ان التلك الحاوى مع علة التلك الهوى صدر عن علة واحدة على مذهب الحكماء فهما اذا آصافي الوجود ثم ان علة الهوى متقدمة عليه ولا يمكن ان يكون للحاوى تقدم عليه لان وجود الهوى وعدم الخلاء في الحاوى ما افلوا احتاج وجود الهوى الى الحاوى لا احتاج عدم الخلاء الى فيكون عدم الخلاء محتاجا الى الغير وما يحتاج الى الغير فهو ممكن لذاته فعدم الخلاء ممكن لذاته .

هذا خلف فاذا وجود الهوى غير محتاج الى وجود الحاوى لا احتياج المشروط الى الشرط ولا احتياج الملول الى العلة فظهر ان مامع العلة المتقدمة لا يجب ان يكون له تقدم اصلا .

(ثم ذكر الشيخ) في السماء والعالم من الشفاء في بيان تأخر الاجرام المنصرية عن الابداعيات بالمرتبة (فقال) قد ثبت ان الابداعيات على التجدد و احياز العناصر و احيازها معها بالذات والرتبة و المتقدم على المتقدم فاما كانت الابداعيات متقدمة على احياز المنصريات وجب تقدمها على المنصريات . (القول) هذا الكلام تصريح بان المتقدم على المتقدم والكلام الاول تصريح بان مامع المتقدم ليس بمقدم وليس بين الكلامين مناقضة ولكن لا بد من فرق بين البابين وهو مشكل جدا .

(الفصل السابع عشر في ان العلة هل يجب ان تكون اقوى من الملول)

(فنقول) الملول اما ان يحتاج الى العلة لذاته وماهية اولا يحتاج فالاول

(القول السابع عشر في ان العلة هل يجب ان تكون اقوى من الملول)

يتقضى ان تكون العلة مخالفة للمعلول في الماهية لان المعلول لو احتاج لماهية الى فرد من افراد نوعه لزم احتياج ذلك الفرد الى نفسه لكونه من ذلك النوع وذلك محال .

(واما المعلول الذي لا يحتاج لماهية الى العلة المهيئة بل لشخصية فهو مثل كون هذه النار حلة لتلك النار فان هذه النار ليست علة نوعية لتلك النار بل علة ذلك الشخصية وكذلك الاب علة لابن لا من جهة الانسانية بل من جهة انه ذلك الانسان .

(فتكلم في هذا القسم فنقول) المعلول لا يجوز ان يكون اقوى من العلة في تلك الطبيعة لان تلك الزيادة ممكنة فلا بد لها من سبب وليست تلك الزيادة حاصلة للفاعل حتى تكون سببا للزيادة في المفعول ولا يمكن ان تكون زيادة اعتماد تلك المادة سببا لتلك الزيادة لان اعتماد المادة ليس سببا للوجود (اللهم) الا ان يقال بان المعلول ينضم الى العلة ثم يصير ذلك المجموع مؤثرا في تلك الزيادة فنحن في ذلك تكون علة الزيادة ذلك المجموع لا ما فرض علة لكن ذلك المجموع ليس اضعف من تلك الزيادة واما انها هل تكون مساوية للمعلول فنقول اما ان يعتبر ذلك التساوي في حقيقتيهما او في وجودهما والقسم الاول مثل ان تصير نار علة لنار فنقول العلة والمعلول ان كانا من نوع واحد فلا بد وان يكونا ماديين لما عرفت ان كل مالا يكون نوعه في شخص واحد فهو مادي واذا كانا ماديين فلا يخلوا ما ان تساوى مادتاها او لا تساوى فان لم تساوا فاما ان تكون المادتان المختلفتان متساويتين في قبول ذلك الاثر واما ان لا تساويا في ذلك فالاول مثل اشباع سطح النار لسطح فلان القمر في مطلق الحركة واما الثاني فمثل الضوء الحاصل من الشمس

في القمر فان الضوئين مختلفان بالقوة والضعف فن جعل هذا القمر من
الاختلاف وثرنا في اختلاف الماهية جعل الضوئين نوعين ومن جعل ذلك
في اختلاف الارض جعلها من نوع واحد واما اذا كانت المادتان متساويتين
فلا يخلو اما ان تكون مادة المنفصل خالية عما يساوق ذلك الاثر او يكون فيها
ما يساوقه الاول هو الاستمداد التام وهو على ثلاثة اقسام فانه اما ان يكون
في المادة ما يمين على ذلك الاثر ويبقى معه مثل تبريد الماء فان فيه حمرة تبين على
هذا الاثر واما ان يكون فيها ما يساوق الاثر لكنه يزول عند حدوث ذلك
الاثر كالشمع اذا شاب من سواد واما ان لا يكون فيها لامعاون ولا مساوق
مثل حال التفت في قبول العلم فن هذه الاقسام الثلاثة يجوز ان يشبه المنفصل
بالتفاعل تشبها تاما مثل النار التي تحيل الماء نار او الملح الذي يحيل السيل ملحا كيف
لا نقول ذلك والصواب هو بربطه لا تقبل الاشد والاضف اذا حصلت كانت
حاصلة بكمالها والمادة قابلة لان تلك الصورة لكونها مماثلة لمادة التفاعل
وليس فيها مساوق ولا منازع فيجب حصول تلك الآثار تمامها واما اذا كان
في المادة ما يساوق الاثر وهو الاستمداد الناقص وهو مثل الماء في قبوله
التسخين لان طبيعة الماء وصورته مانعة عن هذا الاثر فهنا المنفصل اضعف
من التفاعل على كل حال لان في مادة المنفصل مساوق عن ذلك الاثر ولا مساوق
في مادة التفاعل والشيء الذي يكون مع المساوق اضعف من الذي ليس مع
المساوق فغير النار اذا تسخن من النار لا تكون سخونة مثل سخونة النار •
(فان قيل) النار تذيب الفلزات وتكون سخونتها اقوى من سخونة النار
لا تادخل ايدينا في النار ونحرقها فيها بسجلة فلا تحرق مثل ما تحرق المسبوكات
مع ان المسبوكات انما تسخن من النار •

(جوابه) ان المسبوك جرم مزج خليط لم يخالطه جرم غريب فلهذا يبقى اتصاله باليد زمانا طويلا ولتلقه تكون حركة اليد فيه ابطا ولانه لم يخالطه جرم غريب فيكون تأثير سطحه لللاق سطح اليد تأثيرا واحدا واما النار فلا لها لبيها تكون سرية الانفصال وللطائفة تحرك اليد فيها السريع ما يكون ولا جعل ما يخالطها من اجزاء الهواء والتجار لا يكون سطحها سطحا متصلا بل سطحها صدارا مختلطة باجزاء هوائية وارضية وهي كاسرة من صرافة حر النار فلا جل ذلك كانت السخونة المحسوسة من ملاسة الجواهر الذائبة اقوى مما يحس من النار هذا كله اذا نظرنا الى حقيقتي الملة والمطلوب اللتين هما مشتركان في الماهية واما اذا نظرنا الى وجوديهما فيستحيل تساويهما فيه من جهة التقدم والتأخر لان الملة مفيدة للوجود والمطلوب مستفيد والمفيد لا يساوي المستفيد هذا اذا كانت الملة والمطلوب ماديين.

(اما اذا كانت الملة غير مشاركة للمطلوب في الماهية ولا في المادة وانما شاركت في الوجود فقد ذكر الشيخ ان التفاوت بين الوجودين لا يكون بالاشد والاضف ولا بالاعل والاقص فان الوجود من حيث هو وجود لا يقبل ذلك بل الاختلاف بين الملة والمطلوب انما يكون في امور ثلاثة التقدم والتأخر والاستثناء والحاجة والوجوب والامكان.

(اقول) لا بد من تحقيق الفرق بين هذه الامور حتى يمكن بيان الاختلاف باعتبار ما بين وجود الملة ووجود المطلوب وقد ذكرنا في باب الوجوب والامكان ان الوجوب عبارة عن كون الماهية مقتضية لوجود نفسها وهذا المعنى هو الملة في عدم توقعه وتلقه بالتأخر وذلك هو الاستثناء وكذلك الامكان عبارة عن كونه في ذاته غير مستحق للوجود ولا للعدم وذلك هو

هو العلة في توقفه على النير وهو المنى بالحاجة فقد ظهر الفرق بين الوجوب والاستثناء وبين الامكان والحاجة واما الفرق بينهما وبين التقسم والتأخر فالذي يمكن ان يقال فيه اننا ان الملول لا يعرف معرفة يقينية الا من جهة العلم بطلته فشور الذهن بوجود العلة سابق على شعوره بوجود الملول وهذا السبق من اثر للوجوب والامكان والاستثناء والحاجة فظهر الفرق بين هذه المفهومات •

(واذا عرفت ذلك) فنقول اما تقدم العلة على الملول واستثنائها عنه فامر ظاهري واما وجوبها فلان العلة اذا كانت واجبة لذاتها فقد حصل المقصود وان كانت واجبة لغيرها فهي لذاتها ممكنة ولكن مصدر الملول هو وجود العلة لا امكانه ووجوده على ما عرفت في باب الوجود والامكان مسبوق بوجوده لان الممكن ما لم يجب لم يوجد فاذا وجود الملول متأخر عن وجوب العلة بثلاث مراتب ثبت به ان العلة سابقة بالوجوب على الملول مطلقا

• الفصل الثامن عشر في ان السبب هل يمكن ان يكون فاعلا وقابلا معا •

(المشهور لمتاع ذلك) والحجة في ذلك امران (الاول) القبول والفعل اثران والبيسط لا يصدر عنه الا اثر واحد (وجوابه) اننا ان التأثيرية والتأثرية ليستا وصفين وجوديين حتى تختصرا الى علة وان سلمنا ذلك فقد بينا انه لا استحالة في صدور اكثر من الملول الواحد عن العلة الواحدة •

(الثاني) ان نسبة القابل الى القبول بالامكان ونسبة الفاعل الى الفعل بالوجوب فلو كان شيء واحد قابلا وفاعلا لكانت نسبة ذلك الشيء الى ذلك القبول المقبول بالامكان والوجوب معا وذلك محال (وجوابه) انه يجوز ان يكون الفاعل واحدا والقابل واحدا ولكن تكون نسبة القبول غير نسبة التأثير وكيف

(الفصل الثامن عشر في ان السبب هل يمكن ان يكون فاعلا وقابلا معا)

لا قول ذلك ويصح ان نقول احدى النسبتين عند الجهل بالاخرى واذا كان كذلك كانت احدى النسبتين بالامكان والاخرى بالوجوب.

(والذي يدل) على جواز ان يكون الشيء احدى الذات قابلا وقاعلا ان الماهيات على اللوازم متصفة بها فاعلم والقابل واحدا ما انها على تلك اللوازم فلا ذلك للزوم لو لم يكن اقتضاؤه لذلك اللازم لنفسه وماهية لصح ثبوت ذلك للزوم ماريا عن تلك اللوازم عند فرض زوال علمها فلا تكون اللوازم لوازم هذا خلف واما انها متصفة بها فلا ان تلك اللوازم حاصلة فيها لا عبرة فالامكان حاصل من ماهيات الممكنات فيها والزوجة حاصلة من ماهية الاربية فيم او تساوى الزوايا من المثلث حاصل من الماهيات فيها.

(فان قيل) هذه الماهيات مركبة فان امكن ان تكون قابليتها باعتبار بعض اجزائها وقابليتها باعتبار جزء آخر فلا يلزم ما ذكرناه.

(فتقول) اما اولا فلا في كل مركب بسيط والسكل واحد من تلك البسائط شيئا من اللوازم منها واحد به وهو (واما ثانيا) فلا الحقيقة المركبة لها وحدة مخصوصة واللازم الذي يلزمه عند ذلك الاجتماع ليس له لزومه احد اجزائه ذلك المجتمع والا لكان حاصلا قبل ذلك الاجتماع وليس للقابل له ايضا احد اجزائه فان السطح وحده لا يمكن ان يكون موصوفا بتساوي الزوايا للثلاثين ولا الاصلح الثلاث بل القابل هو المجموع من حيث هو كذلك واذا كان للزوم هو المجموع من حيث هو ذلك المجموع والقابل ايضا هو ذلك المجموع فكان الشيء الواحد باعتبار واحد قابلا وهو المطلوب.

(وبدل عليه) ما بينا من ان المفهوم من واجب الوجود لا يمنع الشركة والمفهوم من هذا الواجب يمنع فحين هذا الواجب زائد على كونه واجبا

وثبت ان ذلك امر ثبوتى وثبت انه من لوازم ماهيته واللوازم كائنة ما كانت
مطلوبات فاذا فاعل ذلك الثمين وقابله هو حقيقة البارى تعالى وهى بسيطة
وايضا فطسه تعالى بالاشياء صور مطابقة للاشياء والصور المطابقة للاشياء
مخالفة لذاته وهى من لوازم ذاته ومن مطلوبات ذاته وهى ايضا فى ذاته
فالقابل والقابل واحد وذلك هو المطلوب

(القسم الثانى فى الملة المادية - وفيه ستة فصول)

(الفصل الاول فى اقسام المادة)

(المادة) عبارة عن الشئ الذى يحصل فيه امكان وجود الشئ مثل الخشب
للسرير والحديد للسيف لا كما صوف للسرير والسيف فانه لا يمكن
انحاضهما منه .

(ثم انه) يمكن تقسيم المادة على وجهين (الاول) ان نقول الحامل اذا حدثت
فيه صفة فحدثت تلك الصفة فيه اما ان يكون موجبا لزال شئ كان ابتداء
حدوثها واما ان لا يكون كذلك فان لم يوجب زوال شئ لم يكن هذا الحادث
صورة مقومة لها لانها لو كانت صورة مقومة لكان الحامل قبل حدوثها
حتاجا الى صورة اخرى تقومه ثم تلك الصورة اما ان تبقى مع هذه الصورة
للمادة الاولى فان بقيت فالحامل متقوم بتلك الصورة فلا يكون له حاجة
الى هذه التى حدثت فتكون هذه التى حدثت عرضا لا صورة واما ان كان
حدوث هذه الصفة للمادة موجبا لزال الصورة التى كانت متقومة قبل ذلك
كان حدوث هذا الحادث موجبا لزال شئ وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا
مختلف فثبت ان كل صفة تحدث فى محل ولا تكون موجبة لزال وصف من
ذلك المحل فتلك الصفة تكون من باب الاعمراض لا من باب الصور وقد

عرفت ان كل عرض يحدث في المحل لا على سبيل القسور ولا على سبيل العرض
فذلك لاجل ان تلك الصورة المقومة لذلك المحل مقتضية لذلك العرض
فتكون تلك الصورة كالا أولا وبكيفية ذلك العرض كالا ثانياً والصورة
بطبيعتها متوجهة الى التحصيل كالاها من الاعراض (اللهم) الا عند وجود مانع
او عند عدم شرط اما الاول فكما عند الامراض المذيلة واما الثاني فكعدم نشوء
البذور عند فقدان ضوء الشمس ثم اذا حصلت تلك الكمالات فن المستحيل
ان يتقلب الامر حتى يتوجه من تلك الكمالات مرة اخرى الى نقصان
لان الطبيعة الواحدة لا تتنقض توجهها الى شيء وصرفاً عنها ثبت بالبرهان ان
كل صفة تحدث في المحل من غير ان يكون حدوث تلك الصفة من بلا شيء عن
ذلك الحامل فان ذلك الحامل بطبيعته قد كان متحركاً اليه وانه يستحيل بعد
وصوله اليه ان يتحرك عنه (مثال ذلك) ان الصبي يتحرك الى الرجولية و بعد
حيروته رجلاً يستحيل ان يتنقل الى الصبي . هذا حاصل ما قيل في هذا الموضع
(وفيه اشكال) فان النفس الخالية عن جميع الاعتقادات في مسألة من المسائل
قد تنقد فيها اعتقاداً خاطئاً ولا يكون ذلك الا اعتقاد استكمالاً للنفس
تقد رأينا حصول صفة في محل بحيث لا يكون ذلك الحصول سبباً وال
شيء آخر ومع ذلك لا يكون استكمالاً ويصح عنه الرجوع ايضا .

(واما القسم الآخر) وهو ان يكون حدوث الصفة في المحل موجباتاً وال
شيء عنه فقد يكون موجباتاً وال الصورة المقومة كما ان حدوث الموائية في
المحل موجب لذهاب المائية عنه وقد يكون موجباتاً وال الكيفية كانه حدوث
السواد موجب لذهاب البياض وقد يكون موجباتاً وال الكمية او الشكل وكل
ذلك ظاهر .

(وبالجملة) فن حكم هذا القسم صحة الانكاس لان المادة اذا انقلبت من
 المائية الى الهوائية صبح انتقالها من الهوائية الى المائية مرة اخرى لان
 ماهية الشيء لا تغلب ولا تبدل فخرج مما قلنا ان كل ما كان من القسم
 الاول فان الانقلاب فيه حال وكما كان من القسم الثاني فان الانقلاب
 فيه واجب •

(فان قيل) هذا الحصر باطل فان تكون الكائنات من العناصر ليس من
 القسم الاول فان ذلك القسم يمتنع انكاسه وهامنا يجوز الانكاس لان
 العناصر كما انها تصير حيرانا وياتا فالحيوان والنبات ايضا تصير عناصر وليس
 ايضا من القسم الثاني فان من شأن هذا القسم ان يكون الوصف الظاهري سببا
 لروال وصف كان موجودا وهذا ليس كذلك لانه ليس حدوث الصور
 النباتية والحيوانية سببا لروال وصف يضادها فبطل هذا الحصر •

(فتقول) العنصر المنفرد غير مستند لقبول الصور الحيوانية بل لا يحصل
 ذلك الاستعداد الا عند حصول الكيفية المزاجية والكيفية المزاجية
 منزيلة للكيفيات الصرفة القوية فتكون نسبة الكيفية المزاجية الى الكيفية
 للصرفة من القسم الذي يكون بالاستعالة فلا جرم يصح فيه الانكاس
 واذا حصل المزاج كان قبول الصورة الحيوانية استكمالاً لذلك المزاج
 وهو مثل الصبي والرجل فلا جرم يتحرك اليه بالطبع ولا يتحرك عنه فان الحيوان
 لا يتحرك قط حتى يصير مجرد مزاج فاذا حصل في تكون الحيوان بمجموع
 القسمين المذكورين فلا يكون خارجا عنهما •

(القسم الثاني) ان الحمل للصورة اما ان يكون حاملا لها وحدها
 او بمشاركة غيرها فالذي لا يكون بمشاركة الغير فهو مثل الحيوان الحاملة

للمصورة الجسمية والذي يكون بمشاركته شيء آخر فيكون لاجتماع تلك الاشياء اجتماع وتركيب فاما ان يكون ذلك التركيب مع الاستعانة او لا مع الاستعانة والذي لا بد فيه من الاستعانة فقد انتهى الى النهاية بالاستعانة واحدة وقد انتهى الى النهاية بالاستعانات كثيرة واما الذي لا يتبرر الاستعانة فيه فهو كمحصل هيئة القياس من اجتماع المقدمات وحصول الهيئة العددية من اجتماع الوحدات وحصول بدن الانسان من اجتماع الاعضاء ثم قد تكون تلك الآحاد محصورة كهذه الامثلة وقد لا تكون محصورة كالمسكر والجمع .

﴿ الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كان منه ﴾

(اعلم) ان الشيء لو حصل بكميته في شيء آخر لا يقال لذلك الآخر انه كان من الاول مثل الانسان فانه بنامه موجود في الكتاب فلا جرم لا يقال انه كان من الانسان كتاب فاذا آمى كان الشيء متقوماً بشيء آخر من جميع الوجوه فانه لا يقال للمتقوم انه كان من ذلك المقوم وايضاً لم يحصل شيء منه في شيء آخر فانه لا يقال لذلك الآخر انه كان من الاول فلا يقال انه كان من السواد بياض لانه ليس شيء من السواد موجود في البياض فاذا آمى كان حصول الشيء بعد حصول شيء آخر من جميع الوجوه فانه لا يقال للثاني انه كان من المتقدم واما اذا حصل بعض اجزاء الشيء في شيء آخر ولم يحصل كل اجزائه في ذلك الشيء فهذه يقال لذلك الآخر انه كان من الاول مثل ما يقال من انه كان من الماء الهواء وذلك لان الشيء الذي هو الماء لم يوجد بكميته في الهواء بل وجد في الهواء الشيء الذي كان جزءاً من الماء وكذلك يقال كان من الاود ايضاً وكان من الخشب السرير لاجل ان الخشب لا يصير

(الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كان منه)

مسيراً إلا إذا وقع فيه تمييز ما يظهر من هذا أن الشيء إنما يقال له أنه كان من شيء آخر إذا كان متقدماً ببعض أجزائه ومتأخراً عن بعض أجزائه •
 (فالحاصل) أن الشيء إنما يقال له كان من شيء آخر إذا اجتمع الأمران أحدهما البدئية من جهة والآخرة التقدم من جهة أخرى فهذا تلخيص القول في هذا الاصطلاح •

﴿ الفصل الثالث في بيان تنامي الطل المادية ﴾

(قد عرفت) أن مادة الشيء قد يراد به الجزء القابل للصورة كالإنسان للرجل وقد يراد به الشيء الذي يصير جزءه القابل جزئاً قابلاً للشيء آخر كالماء إذا صار هواءً فإن الجزء القابل للصورة المائية صار قابلاً للصورة الهوائية •

(فنقول) أما بيان تنامي المراتب بالمعنى الأول فلا بد لو كان لكل قابل قابل آخر لا إلى نهاية لكانت أجزاء الماهية الواحدة غير متناهية وذلك محال •

(وأما بيان) تنامي المواد بالمعنى الثاني فلأن مادة الهواء إذا أمكن أن تقبل الصورة المائية فمادة الماء أيضاً تصبح أن تقبل الصورة الهوائية فإذا أصبح انقلاب كل واحد منهما إلى الآخر وإذا كانت كذلك فليس أحد النوعين بأن تكون مادة للآخر بأولى من الآخر بأن تكون مادة للأول بل ليس ولأول واحد منهما ثمع على الآخر في التوحيه ثم يجوز أن يكون شخص من الماء له تقدم شخصيته على شخص آخر من الهواء ونحن لا نمنع من أن يكون لكل مادة مادة أخرى إلى غير النهاية بهذا المعنى أي يكون كل شخص فهو أنما يتولد عن شخص آخر قبله فهذا هو القول في تنامي الطل المادية •

﴿ الفصل الرابع في إسماء المادة ﴾

(القابل) من جهة أنه بالتوة قابل يسمى هيولى ومن جهة أنه بالقل حامل

(الفصل الثالث في بيان تنامي الطل المادية)

(الفصل الرابع في إسماء المادة)

يسمى موضوعاً بالاشتراك اللفظي يتعوبين الذي هو جز مرمم الجر هو وبين
الذي هو في مقابلة المفعول ومن حيث كونه مشتركاً بين الصور يسمى مادة
وطيئة ومن حيث أنه آخر ما يتصل به التحليل يسمى اسطقساً فان معنى هذه
اللفظة أبسط من اجزاء المركب ومن جهة أنه أول ما يتصل به التركيب
يسمى منصراً ومن حيث أنه أحد المبادئ الداخلة في الجسم يسمى ركناء
(وقد يتركون) هذه الاصطلاحات في بعض الاوقات فأنهم يطلقون لفظ
المهيولى على ما للفلك من الجزء القابل وان كان ذلك القابل ابداً يكون
قابلاً بالفعل وكذلك يسمى مادة مع ان مادة كل واحد من الافلاك
مختصة به وحده .

﴿ الفصل الخامس في حال شوق الهيولى الى الصورة ﴾

(ان القدماء) كانوا يشبهون الهيولى بالانثى والصورة بالذكر ويشتون للهيولى
شوقاً الى الصورة وهذا الشوق الذي اثبتوه لما ان يكون نفسانياً او طبيعياً
والاول ظاهر البطلان والثاني ايضا باطل لان الشوق لا يتخلو اما ان يكون
الى صورة معينة او الى مطلق الصورة والاول باطل والا لكانت المادة
متحركة بطبيعتها الى تلك الصورة وكانت ما عداها حاصلاً بالقر هذا خلف
والثاني ايضا باطل لان المادة لا يتخلو من الصورة على ما سياتي في والشوق انما يكون
الى غير الحاصل فثبت ان هذا الكلام بعيد عن التحصيل .

﴿ الفصل السادس في ان مادة الناصر مشتركة ﴾

(برهانه) ان هذه الناصر يتقلب بعضها الى البعض وما كان كذلك فله
مادة مشتركة اما الصغرى فسيأتي تقرير برهاني باب الحركة واما الكبرى
فهي ظاهرة اذ لولا اشتراك المادة بينها لامتنع انقلاب بعضها الى البعض

﴿ القسم

(الفصل الخامس في حال شوق الهيولى الى الصورة) (الفصل السادس في ان مادة الناصر مشتركة)

﴿ القسم الثالث في اللمة الصورية • وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في بيان اللمة الصورية ﴾

(يجب) ان يعلم ان الحقيقة اذا كانت مركبة من المادة والصورة فكل واحد من الجزئين نسبة الى الآخر ونسبة الى ذلك المجموع فالصورة ليست اللمة صورية للمادة لانها ليست جزءاً من المادة بل هي اللمة فاعلية للمادة لوجزء اللمة فاعلية للمادة للصورة اللمة صورية بالنسبة الى المركب وكذلك المادة ليس كونها مادة للصورة ككونها مادة للمركب لان كونها مادة للمركب تعتبر فيه الجزئية واما كونها مادة للصورة فلا تعتبر فيه الجزئية •

(واما بيان تاهي الصورة) فلو جوين (اما لولا) فلان الصورة الاخيرة تكون اللمة للصورة السابقة فلم تكن للصورة نهاية لم تكن للطل نهاية (واما ثانيا) فلان الصور اجزاء المتاهية ويتمتع ان تكون للماهية الواحدة اجزاء غير متناهية •

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين الطبيعة والصورة ﴾

(الفرق بينهما) ان اسم الطبيعة واقع بالاشترك على مائة ثلاثة مرتبة بالعموم والخصوص والاختصاص فالعام ذات الشيء والخاص مقوم الذات والاختصاص المقوم الذي هو مبدأ التحريك والتسكين فاسم الطبيعة متناول للثالث من الجهات الثلاث باشتراك الاسم وللتاني من الجهتين كلفظ الامكان واما الصورة فهي الجزء الذي به يكون الشيء بالفعل •

(ثم ان الصورة) في البساطة هي نفس الطبيعة كالماء مثلا فان صورته للمقومة ليست النفس طبعته ومع ذلك فلا يعتبر مختلف لانها بالقياس الى تقويم النوع صورة وبالقياس الى كونه مبدأ لا تارة للملائكة للماء مثل البرودة والرطوبة طبعته •

(القسم الثالث في اللمة الصورية) الفصل الاول في بيان الصورة

(الفصل الثاني في الفرق بين الطبيعة والصورة)

(واما المركبات) فانها لا توجد بالفعل بسبب الطبيعة بالمعنى الثالث بل لا تصير بالفعل الا بسبب صورة اخرى تزيد منها فلا جرم كانت صورها مفارقة لطباشها •

(ولقائل ان يقول) اذا كان لابد من صور اخرى فالمقوم اما ان يكون هو المجموع او الواحد منه او كل واحد (فتقول) ظاهر كلام الشيخ مشعر بالاول فانه قال الا جسام المركبة لا تحصل هوياتها بالقوة المحركة لها بالذات الا من جهة واحدة وان كان لابد لها ان تكون هي ما هي من تلك القوى فان كانت تلك القوة جزءا من صورتها فكانت صورتها تجتمع من عدة معارف فتعدد كالانسانية فانها تتضمن القوى الطبيعية والنفسانية ويثبته ان لا يكون المراد بهذا الكلام ما يشعر به ظاهره لانسانين انه لا يجوز ان يكون لمجموع امور غير مقومة تأثير في التقوم •

(واما القسم الثاني) وهو ان يكون المقوم واحدا من هذه الامور فهو ايضا باطل من وجهين (اما اولا) فلا ل النفس الناطقة من المقومات فلو لم يكن للقوة الطبيعية حفظ في التقوم لكانت ههنا فيه وهي جوهر في البسائط قائل ما يلزم منه ان يكون الواحد بالتوحد جوهر او عرضيا (واما ثانيا) فان البسائط مقومة للناصر التي هي مواد بدن الانسان فهي مقومة لمقوم بدن الانسان فتكون مقومة للبدن مع انها عرض فيه هذا خلف فاذا اتين القيم الثالث وهو ان يكون للطبيعة وسائر الصور حفظ في تقوم المركبات لكن على التقديم والتاخير كما سنحقيقه والظاهر انه هو المراد من كلام الشيخ •

﴿ الفصل الثالث في امتناع تقوم المادة بصورتين ﴾

(برهانه) ان الله ورتين اما ان تكون كل واحدة منهما مستقلة بالتقوم فيجب

أن يستثنى الشيء بكل واحدة منهما عن كل واحدة منهما فيكون محتاجا إليهما
ومستغنيا عنهما هذا خالف وأما أن تكون المستقلة أحدهما دون الثانية فلا تكون
تلك الثانية صورة ولما أن لا تستقل الواحدة منهما بالتقويم بل المجموع هو التقويم
والمجموع شيء واحد فالصورة المقومة شيء واحد وعلى أن ذلك يستحيل
أيضا لأن كل واحد من الأجزاء سابق على المجموع وكل واحد منها وحده
عارض للمادة غير مقوم لها فتكون المادة مقومة بما فلا تدرك السابقة على كل حال
من تلك الأجزاء التي هي سابقة على المجموع تكون سابقة على المجموع فلو
تقومت المادة بذلك المجموع لزم تقويم كل واحد منها بالآخر وذلك محال •
(فان قيل) لكل جسم بسيط أعراض كثيرة فممكن أن لها بنا معينا وشكلا
معينا ومقدارا معينا وكيفية معينة من الكيفيات المقومة فلو كانت الصورة
المقومة واحدة لزم صدور أكثر من الواحد عن الصورة الواحدة ولأن الشيخ
ذكر في أول طبعات النجاة أن المادة الجسم الطبيعي صورة تناسباته
وصورة تناسب كنهه وذلك يناقض ما قلناه •
(فنقول) أنه أجاب في الشفاء عن الأول فقال أن الجسم البسيط بمصدره
من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة مادته امرئ خالص كالماء فإنه يصدر عنه من
جهة مادته قبول للشكل ومن جهة صورته للبرد الحسوس وبواسطة البرودة
قوة مميلة فإن الثقل الذي هو الميل إلى الوسط تابع للبرودة والخفة التي هي الميل
إلى فرق تامة للحرارة وكذلك الانسلاخ فإنه يمرض له بسبب الصورة مثل
الضحك والبكاء والتجمل والتدكاو يمرض له بسبب المادة مثل سعال الربو
لأنه لولا المزاج الحاصل بسبب اتصال أجزائه بعضها عن بعض لم يحصل للروح
الأمين وكذلك إبدان القروح والشامات ومن الصفات ما يمرض له بسبب

الأمريين مثل النوم واليقظة فإنه لو لا ضعف تطرق المادة وكونها ذات قوة مدركة لما كانت المادة قابلة لها ومع ذلك فالنوم أولى بأن يكون بسبب المادة واليقظة بسبب الصورة •

(ولقائل أن يقول) انكم يتم في الفصول الماضية ان المادة يستحيل ان يكون لها اثر اصلا فان ماهيتها انما هي قابل والقابل من حيث انه قابل لا يكون فاعلا فكيف تقولون الآن ان الجسم البسيط الذي تصدر من جهة صورته قوة فعلية ومن جهة مادته امر اضالي وهو قبول الشكل فهذا ما نذكره في هذا الموضع من احكام المادة والصورة واما سائر المباحث التي بقيت فنذكره في اثبات المادة للجسم •

﴿ القسم الرابع في الملة للتائية وفيه اثنا عشر فصلا ﴾

(الفصل الاول في قسم الفاعلات الذاتية والذاتيات الاتفاقية)

(اعلم) ان كل مسبب لله سبب قايما ان يكون حصول ذلك المسبب عن ذلك السبب دائما واكثر يا او على سبيل التساوي او اقلية فان كان دائما واكثر يا فلا يقال لذلك انه بالاتفاق لما في الدائم فهو ظاهر واما في الاكثرى فهو السبب الذي يتوقف استكمال سببه على حضور قيد فمذ يختلف ذلك القيد يتوقف حضور الملول وعند حضوره يحصل الملول فانه ان لم يتوقف سببه على حضور قيد كانت الملة الكلمة في علية حاصلة مع عدم الملول وذلك قد ابطالناه فاذا الترق بين الدائم والاكثرى ان الدائم لا يختلف عنه قيد من القيود المنتهية في علية والاكثرى قد يختلف عنه ذلك ويكون الاكثرى مع حضور تلك القيود دائما ايضا وهذا الحكم لا يختلف بالطل الطبيعية والارادية فان الارادة ما لم تجزم استحالة استقلالها بالتؤثرية واذا صارت جازمة امتنع تخلف الفعل

هنا

(القسم الرابع في قسم الفاعلات الذاتية والذاتيات الاتفاقية)

هنا وإذا كان الأكثرى من جنس الدائم والدائم لا يقال له أنه بالاتفاق فالأكثرى
أيضاً كذلك •

(فان قيل) اذ افطنا قصدت فلا حاجة كذا فان اتفق ان وجدته في البيت
لم يمنعنا من هذا القول كون زيد في أكثر الاسر في البيت (فنقول) نحن انما نقول
ذلك لا بحسب الاسر في نفسه بل بحسب اعتقادنا فيه فانه اذا تطلب على ظننا
كونه في البيت فلا نقول انه اتفق ذلك بل ان لم نجد نقول اتفق ذلك واما
اذا تساوى الكون والا كون في ظننا عند ذلك نقول اتفق انه كان في البيت
واما التساوى فقد منع بعضهم من اطلاق لفظ الاتفاق عليه محتجاً بان الاكل
وتركه والمشى وتركه من الأمور المتساوية الصادرة عن مبادئها والاصدور
تم اذا مشى عاشر او اكل آكل لا نقول ان ذلك بالاتفاق (فنقول) انه قد ثبت
ان الشيء الاتقى اذا شرط فيه الأمور التي باعتبارها صار موجوداً فانه يكون
واجباً مثل ان يشترط ان المادة في تكون كف الجنين فضلت عن المصروف
فيها الى الاصابع الخمس والقوة الفاضلة صادقت استعداداً تاماً لموا التفاعل
اذا صادف المادة لم يطلها عند هذه الشروط يجب ان تكون الاصابع
الرائدة ويكون ذلك من باب الدائم وان كان ذلك بالنسبة الى الطبيعة
السكلية نادراً اقلها اذا جاز ان يصير الاتقى واجباً باعتبار معقاة تباعدهما فلو
جوز صيرورة المساوى أكثرى كان اولي (وعلى هذا نقول) الاكل والمشى
اذا تمسوا الى الإرادة الجازمة خرجا من حد الامكان المتساوى الى الأكثرية
فلا يجرم لم يصح بهذا الاعتبار انهما اتفقا وانما اذا لم يضافا الى الإرادة الجازمة
بل الى وقت يتساوى فيه وجودهما وعددهما فصحيح ان يقال دخلت عليه
فاتفق ان كان يأكل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الإرادة •

(واذا عرفت) ذلك فاعلم ان السبب الذي من شأنه ان يتأدى الى المسبب لاداعا ولا اكثر يا هو السبب الاتفاقي بخروج العارف بحصول التبريم في جهة مخرجه يؤدي في اكثر الامر الى مصادفته اياه واما خروج غير العارف فربما يؤدي ودر بحال لم يؤدي فهو بالقياس الى العارف غير اتفاقي وبالقياس الى غير العارف اتفقي واما الشيء الذي ليس من شأنه ان يتأدى الى شيء آخر البتة فانه لا يسمى سببا اطلاقا لذلك الشيء مثل كسوف الشمس عند قعوده فلا يتأدى الى غير متأدى الى ذلك الكسوف فلا جرم لا يقال اتفق ان صار قعوده علة الكسوف نعم لما كان قعوده قد يكون سببا للكون مع الكسوف لا جرم صبح ان يقال قدت فانفق ان كان قعودي مع الكسوف (ونقول ايضا) السبب الاتفقي بموزان يتأدى الى علته الذاتية وبموزان لا يتأدى مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى متبره فلقى طريقه فربما انقطع بذلك عن الذاتية الذاتية وربما لم ينقطع بل توجه نحو ما خرج من الدار الى ان وصل اليه والحبر المطاط اذا شجع رأسا فربما وقف وربما هبط الى موطئه فان وصل الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس اليه سببا ذاتيا وبالقياس الى الذاتية المرضية سببا اتفاقيا واما اذا لم يصل اليه كان بالقياس الى الذاتية المرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية اصلا .

﴿ الفصل الثاني في اثبات الاسباب الانطوائية ﴾

(قد عرفت) ان السبب الاتفقي ما يكون تأديته الى المسبب لاداعا ولا في الاكثر (وقد وقع) بين الاقدمين خلاف عظيم في وجود الاتفاق وعدمه وظهر ان ذلك الاختلاف ليس في إطلاق لفظ الاتفاق فان الاختلاف في الاسامي غير لائق بالمباحث الحكمية بل الاختلاف انما وقع في ان السبب هل يجوز ان يكون تأديته الى المسبب مساويا او اقلها ام لا فبعضهم منه وبعضهم

(العمل الثاني في اثبات الاسباب الانطوائية)

جوزمه ولمن منع ان يتسكع بما اتعوله وهو ان السبب اما ان يكون من شأنه ان يتأدى الى مسيه او لا يكون فان كان وجب ان يكون مستقلا بالتأثير فيكون حصول المعلول منه دائما لما يتبين ان المعلول يتمتع بخلقه عن العلة التامة في العلية وان لم يكن مستقلا بالتأثير فلا بد منه من امر آخر فيكون المؤثر في ذلك الفعل ذلك المجموع فهو وحده يستحيل ان يتأدى اليه فهو وحده لا يكون سببا اتفاقيا لان من شأن الاتفاق ان يكون ممكنا التأدي اليه والحاصل انه ان كان مستقلا كان واجب التأدي اليه فلا يكون ذلك التأدي اتفاقيا وان لم يكن مستقلا فهو متمتع التأدي اليه فلا يكون ذلك التأدي اتفاقيا (والحجة المحكية عنهم) في الشفاء هذه (اذا وجدنا) للسواد ث اسبابا معلومة امتنع ان تتركها فطلب لها عللا مجهولة من البخت والاتفاق فان الحافر يبرأ اذا عثر على كنز جزم اهل النبأ وذا بان البخت السيد لحقه وان انزلت رجله حتى انكسرت جزموا القول بان البخت الشق لحقه وليس الامر كذلك بل كل من يحفر الى الدفين فانه يجد ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق ليقعد في دكانه رأى غريبا له فطرحة ولم يكن الامر كذلك بل كل من توجه الى مكان فيه غريمه وله حس بصر فانه يراه .

(وليس لقائل ان يقول) لما كانت الناية في خروجه غير هذه الناية وجب ان لا يكون الخروج الى السوق سياحة فبقيا للفطرحة بالغريم (لانا نقول) يجوز ان يكون له بل واحد غايات شتى بل اكثر الافعال كذلك لكنه يرضى ان يجعل المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات غاية فتعطل الاخرى بوضعه لا في نفس الامر لانها صالحة لان تجعل غاية ليس لو كان هذا الانسان شاعرا بمقام الغريم هناك كان وصوله اليه غاية له .

(واثبت) لثبتي الاتفاق ان يجبروا عن الاول فيقولوا ، لاسباب منها بسيطة ومنها مركبة فالبسيطة مطلوباتها معها دائما والالكان لا يدمعها من قيد زائد فتكون العلة ذلك المجموع فتكون العلة مركبة لا بسيطة واما المركبة فان كان اجتماع اجزائها دائما كان حصول الملول دائما وان كان اكثرها كان حصول الملول ايضا اكثرها وكذلك القول في التساوي والاقلي فاختلف احوال الملولات في الدوام والاكثرية والتساوي والاقلية لا تختلف احوال اجتماع اجزاء العلة في ذلك •

(واذا عرفت ذلك فنقول) انه وان كان كل ما لا يدمع في تحقق العلية فهو جزء من العلة في الظاهر ولكن ربما كان الجزء المحصل الوجودي شيئا واحدا وحيث يضاف الاثر اليه واما سائر الامور المعتبرة فهي عائدة الى زوال المانع وتحقق الشرط وحضور القابل ثم اذا كان حضور سائر القيود مع حصول تلك الذات دائما قيل ان صدور الملول عن العلة دائم وان كان ذلك الانضمام اكثرها جمل ذلك الصدور اكثرها وكذلك القول في التساوي والاقلي •

(فان قيل) ذلك الاجتماع ان كان واجبا كان الملول دائما الوجود وان كان ممكنا فلا بد من استناده الى الواجب فيدوم لدوام الواجب فيدوم الملول لدوامه (فنقول) ان مصادمات الاسباب متعلقة بالحركة الدورية واتصالات الكواكب فيجوز ان يختلف حال الاجتماع والاقتران بسبب اختلافها كما في سائر الحوادث •

(واما الحجة التي ذكرناها) فجوابها ان الغاية قد يراد بها ما ينتهي اليه الشيء كيف كان وقد يراد بها ما يكون مقصودا فالاسباب الاتفاقية غايات بالمعنى الاول وليست غايات بالمعنى الثاني (وقوله) الغاية لا تصير غاية بالوضع فهو

تغيره لم لا ترى ان الوضع والجلل يجعل بعضها اكثر يلوبعضها انقلابا فان الشاعر بمقام التفرع الخارج اليه مجده في الاكثر وغير الشاعر به لا يظهره في الاكثر فاذا كان للجلل المختلف يختلف به حكم الاكثرية والاقلية فكذلك يجوز ان يختلف به مبدأ الحكم في كونه اتفاقيا وغير اتفاق.

﴿ الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق ﴾

﴿ قد قرر ﴾ الا مصطلح على تخصيص اسم البخت بالسبب الاتفاقي الذي مبدؤه ارادة طيعية فان كان السبب طيعيا كالموود الذي يشق فيجعل نصه في المسجد ونصفه في الكنيف فذلك لا يسي بحابل كائنا من تلقاء نفسه واما ان كان حدوثه من مصادمات اسباب طيعية وارا دية فيشذبي بحتبا بالقياس الى السبب الارادي واما بالنسبة الى السبب الطيعي فلا (والفرق) بين رداءة البخت ورداءة التدبير ان رداءة البخت هو ان يكون السبب في اكثر الا مرفير مؤد الى غاية مذمومة ولكن في حق صاحبه يؤدي الى ذلك واما رداءة التدبير فهو ان يكون السبب في اكثر الا مرفير يؤدي الى ذلك والميمون هو الذي تكرر حصول الخير بالاتفاق عند تكرره والمشوم بالعكس منه .

﴿ الفصل الرابع في اثبات الملة النائية للحركات الطيعية ﴾

﴿ زعم ابا ذقن ﴾ ان تكون الاجرام الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيمته لاجتماعية على وجه يصلح للبقاء والنسل بقى وما اتفق ان لم يكن كذلك لم يبق وله في ذلك اربع حجج (اولها) ان الطبيعة كيف تفعل لاجل غرض مع انها ليست لهاروية (وثانيها) توافقنا على ان التشويهمات والار وايد والموت ليست مقصودة للطبيعة مع ما فيها من النظام الذي لا يتغير فان نظام الذبول ليس اقل واثبت قل

(الفصل الثالث في الفرق بين البخت والاتفاق)

(الفصل الرابع في اثبات الملة النائية)

من نظام النشؤ والنمو بل هما وان كانا متماكسين قلما نظام لا يتغير ويصح
لا يتبدل ولكن لما كان نظام التقصان بسبب ضرورة المادة فلا جرم حكمنا انها
غير مقصودة للطبيعة فكذلك نظام النشؤ والنمو بسبب ضرورة المادة
فوجب ان لا تكون مقصودة للطبيعة وهذا كالمنظر الذي نعلم يقينانه كائن
لضرورة المادة فان الشمس اذا انخرت تخلص البخار الى الجو البارد فلما برد صار
ثقلا فزل ضرورة فافق ان يقع في مصالح فنتظن ان الا مطارة مقصودة لتلك
المصالح وليس كذلك بل هو لضرورة المادة (وثالثها) ان كانت الطبيعة تفعل
لتعرض فذلك التعرض ان كان لتعرض آخر لزم التسلسل وان كان لا لتعرض
آخر فقد قلت شيئا لا لتعرض آخر فيجبو ذلك في كل الافعال (ورابعها) ان
الطبيعة الواحدة تفعل افعالا مختلفة مثل الحرارة فانها تحال الشمع وتغسل الملح
وتسود وجه القصار وتبيض وجه الثوب فهذه ادلة منكروى الغايات •

(والحق) اننا لا نشكر ان يكون للافعال مدخل في تكون الامور الطبيعية
بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول هذه للمادة عند هذا الجزء من الارض
ولا حصول هذه الحبة من البر في هذه البقعة من الارض ولا حصول هذه
الطفلة في هذا الرحم امرا دائما ولا اكثر يا بل نسامح في انما او ما يجري مجراها
اتفاقيات ولكننا ندعى ان لتقوى الصالة الطبيعية غايات معينة والمراد بالغايات على
ما ذكرنا الملولات التي يكون تأدي القوى اليها دائما او اكثر يا •

(والبرهان عليه) ان تعرض الكلام في تكون السنبلة عن البرة باستمداد
المادة عن الارض وتحويل البقعة الواحدة اذا سقط فيها حبة بر اثبت سنبلة
بر او حبة سمير اثبت سنبلة سمير ولا بد من نفوذ اجزاء الارض والماء في تلك
الحبة لتصير غذا • لما فتكون منها السنبلة وظاهر ان ذلك النفوذ دائما يكون

بحركة الأرض والماء من مواضعها الطبيعية فلا تكون تلك الحركة معها فإذا
حركها لأجل قوى مستكنة في الجبلت ثم لا يخلو لما ان تكون في تلك البقعة
اجزاء تصلح لتكون البرة واخرى تصلح لتكون الشيرا ويكون الصالح لهما
من نوع واحد فان كان الصالح لهما نوعا واحدا لم يكن ضرورة ذلك بالجزء برا
والآخر شيرا ضرورة الماحة بل لأجل ان القوة القاعلة تحركها الى تلك
الصورة دائما وفي الاكثر وهذا هو سر ادنا بالغاية وان كانت الاجزاء
مختلفة في الغاية فذلك الاختلاف ليس لماهية الاجزاء الارضية بل لان
القوة الموجودة في البر افادت ذلك الجزء من الأرض تلك الخاصية فان
كانت افادة تلك الخاصية لأجل خاصية اخرى سابقة عليها لزم التسلسل وان
كانت لخاصية اخرى كانت القوة المستكنة في البر ادناها متوجهة الى ذلك
العمل ويكون صدور ذلك العمل منها دائما او اكثريا (وبالجواب) فاذا لم تكن
القوة الطبيعية متوجهة نحو غايات معينة فلم لا يثبت لثريون برا والبر بطيخاه
(ثم اذا ثبت ان للافعال الطبيعية غايات فنقول) ان الما لم تكن ممنوعة بمراتق
ومعارضات فهي خيرات وعليه دليلان.

(الاول) انها اذا تأدت الى غايات خسارة كان ذلك لادنا ولا اكثر يا بل
النفس تطالب لها سببا عارضا فيقال ما ذا اصاب هذا الحيوان حتى مرض
وذبل وما ذا اصاب هذه المرأة حتى اسقطت و اذا كان كذلك فالطبيعة
متوجهة الى الخيرية

(الثاني) انا اذا احسنا بمرض او قصور من الطبيعة عاونتنا الطبيعة بالصناعة
كما يفعل الطبيب متقدنا انه اذا زال العارض العارض واشتدت القوة توجبت
الطبيعة الى الصحة والخير وهذا يدل على المقصود.

(والجواب) مما عسكوا به (أولاً) أنه ليس إذا عدمت الطبيعة الروية وجب أن تحكم عليها بأن الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الروية لا تجعل الفعل ذا غاية بل تميز فملاعن فعل وتيسر للوقوع ثم تكون لكل واحد من تلك الأفعال غاية مخصوصة ويكون تأدي ذلك الفعل إليها ذاتها لا لسبب آخر حتى لو قسمنا علم اختلاف اليراث والدواغى لكان يصدر من النفس فعل واحد من غير روية.

(ومما يقرر ذلك أنه) لا شك في أن الصناعات لآيات ثم أنها إذا صارت ملكة لم يحتاج في استعمالها إلى الروية بل الروية تصير مائة من ذلك مثل أن الكاتب الماهر إذا فكر في حرف نباد في صناعته وكذلك حال اعتصام المزلقة برجله بما يصنع ومبادرة اليد إلى العضو المستعمل من غير فكرة ولا روية.

(ووضع منه) أن القوة النفسانية إذا حركت عضواً ظاهراً فإنما تحركه بواسطة تحريك الور والنفس لا شعورها بذلك.

(والجواب مما عسكوا به ثانياً) أن الفساد في هذه الكائنات تارة لعدم كمالها وتارة لحصول زيادات خارجة عن المجرى الطبيعي وأما الإعدام فليس من شرط كون الطبيعة متوجهة إلى غاية أن تكون واصلتها والموت والذبول كل ذلك لقصور الطبيعة عن البلوغ إلى الناية المقصودة وأما نظام الذبول فله سببان أحدهما بالذات وهو الحرارة والآخر بالعرض وهو الطبيعة ولكل واحد منهما طبيعة فالحرارة قابتها تحليل الرطوبة فتسوق المادة إلى الظلم والطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما لم يكن بإمكانه سد سبيلها ولكن كل مدد أن غايته جمع أقل من المدد الأول لما استترف في علم النفس

النفس فيكون ذلك الامداد سبباً بالعرض لنظام الذبول فهو اذاً من حيث هو ذو نظام فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن ونحن لم نقل ان كل حال للصورة الطبيعة يجب ان يكون غاية الطبيعة التي فيها بل قلنا ان كل طبيعة فلها مثل فعلها لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها وايضاً فالموت وان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى بدن زيد فهو غاية بالقياس الى نظام الكل واجب على ما استعرف في علم النفس واما الزوائد فهي كائنة لغاية ما كان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلتها الى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تعطى لها ويكون فعل الطبيعة فيها لغاية وما قيل في المطر قسروا بل السبب فيه قرب الشمس وبعدها وهو سبب الهي ذو نظام له غايات اكثرية في الطبيعة على ما عرفت .

(والجواب عما تمسكوا به ثالثاً) انه لا يلزم ان تكون اسكل غاية بل الغاية الحقيقية تكون مقصودة لذاتها ولسائر الاشياء تمصدها وما يقصده لذاته فانه لا يليق به ان يقال لم تصد ولمذا لا يقال لم طلبت الخير والصحة ولم هربت من الالم .

(والجواب مما تمسكوا به رابعاً) ان القوة المحركة لها غاية واحدة وهي اعادة المحترق الى مشاكلة جوهرها واما المقد تارة والحل اخرى فذلك لان الوصول الى تلك الغاية في بعض الجواهر بواسطة الحل وفي الآخر بواسطة المقد فذلك من اللوازم الخارجية واما الغاية الذاتية فهي واحدة . واذ قد تكلمنا في غايات الافعال الطبيعية فلتكلم في غايات الافعال الاختيارية .

﴿ الفصل الخامس في بيان ان للبعث والجزاء غاية ﴾

(يجب) ان تعلم ان للحركات الاختيارية مباد بعضها ضرورية باسبابها

وبعضها غير ضرورية باعتبارها قاتلة تكون ضرورية باعتبارها مقربة ومنها
بعبارة فالتقريبية هي القوة المحركة التي في عضلة العضو والبيدة هي القوة
الشرقية فهذا المبدأ ان لا بد من حصولها •

(ثم ان) غاية القوة المحركة هي التي انتهت الحركة اليها وليس لها غاية غير
ذلك واما القوة الشرقية فقد تكون غايتها غاية القوة المحركة مثل ما اذا صجر
الانسان عن القيام في موضع فتذكر موضعا آخر واشتاق الى القيام فيه
فتمرك اليه فكان غايته نفس غاية القوة المحركة وقد تكون غايتها مخرجة
لغاية القوة المحركة كما اذا تخيل الانسان صورة لقاء صديق له فيشتاق ويحرك
الى ذلك المكان الذي قد رصادفته فيه فغاية القوة المحركة الوصول الى
ذلك المكان وغاية القوة الشرقية مصادفة ذلك الصديق واما المبدأ
الذي لا يجب حصوله بينه للمركبات الاختيارية فهو الفكر والتخيل فانه
وان كان لا بد من احدهما الا انه ليس ولا واحد منهما واجب الحصول بينه •
(واذا عرفت) ذلك فنقول اما القوة المحركة فان غايتها لا محالة موجودة
لان لتلك الحركة نهاية ثم ان لم توجد منه غاية القوة الشرقية - هي ذلك
الفعل بما لا بالقياس الى القوة الشرقية لا بالقياس الى القوة المحركة - مثل من
وصل الى المكان الذي قدر فيه مصادفة الصديق ولم يصادفه واما اذا حصل
القاتان ولكن يكون المبدأ البعيد هو التخيل لا الفكر فلا يخلو اما ان يكون
المبدأ هو التخيل وحده او مع طبيعة مثل النفس او مع مزاج كحركة المريض
او مع خلق و- كما خصه داعية الى ذلك فان كان المبدأ هو التخيل وحده
يسمى ذلك الفعل جزافا ولم يسم عشاوا ان كان المبدأ هو التخيل مع طبيعة
مثل النفس سمي ذلك قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان المبدأ هو التخيل

مع مدركة وخلق معنى ذلك الفصل عادة .

(واذا عرفت ذلك) ظهر ان البت فعل له غاية وهي خير حقيق او مطلقون اما ان له غاية فلان اللعب باللعبة مبدء حركته القريبة هو القوة التي في المصلحة والذي قبله شوق تخيل بلا فكر وليس مبدء فكر وعند حصلت الغاية التي للقوة المحركة وللقوة الشوقية ولم تحصل لغاية التي للقوة الفكرية لانها غير موجودة فتبين ان المبادي الموجودة غاياتها حاصلة وما لم يحصل من الغايات فانما يحصل لان القوى التي تلك الغايات غاياتها غير موجودة .

(واما بيان) ان تلك الغاية خير حقيق او مطلقون فلان كل فعل انساني فاشوق مع تخيل اسكن ربحا لا يكون ذلك التخييل قابلا بكون سريع البعالات والزوال فلا يحصل الشعور به فان التخييل غير الشعور به ولو كان كل تخيل يلزمه شعوره لذهب الاسرفيه الى غير النهاية . ثم ذلك الشوق التخييل له علة لا محالة اما عادة واما ملال من هيئة واما حرص على احداث الفصل وكل ذلك لذيد بحسب القوة التخيلية والذيد لشيء غير بالقياس الى ذلك الشيء وان لم يكن غير احقيقا بالقياس الى العقل الانساني فهذه الاشياء غير خالية من خبرات مظلونه ثم وراء هذه علل تخصيص الحركات الخيرية بحيث لا تضبطه .

﴿ الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقية ﴾

(زعم ديمقراطيس) ان العالم انما تكون بالاتفاق وذلك لان مبادى العالم اجرام صغار لا تجزى بصلاحها ولدمها الخلاء وهي غير متناهية وهي مبثوثة في خلاء غير متناه وهي متشاكله الطبائع مختلفة الاشكال وهي دائمة الحركة فاتفق ان تصادمت منها جملة واجتمعت على هيئة مخصوصة فتكون هذا العالم ولكنه زعم ان تكون الحيوان والنبات ليس بالاتفاق .

ذيقراطيس

(الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقية)

(والذي يدل على فساد قوله) 'امور ثلاثة (الاول) انه قد ظهر ان الاتفاق غاية مرضية لا مرطبيعي او ارادي او قسري ولا يستند القصر الى قسرا آخر الى غير النهاية كما ثبت بل لا بد وان ينتهي الى الارادة او الطيبة فاذا الارادة والطيبة اقدم من الاتفاق فاذا السبب الاول للعالم ارادة او طيبة •

(الثاني) ان تلك الاجزاء ان كانت متشاكلية الطبائع كانت حركاتها الى جهة واحدة فلا تقع بينها مصادمة وممانعة في الحركة وان وقع بينها تصادم لم يكن الوقوف الحاصل بسبب ذلك باقيا على الاكثر لكن الارصاد دالة على بقاء الاجرام السماوية بحالها وان كانت مختلفة الطبائع والقوى كان انطلاك مركبا لا يسيطا وذلك باطل •

(الثالث) انه جعل الامر الدائم الذي لا يجمع فيه خروج عن النظام الواحد اتفاقيا وجعل الامور المتغيرة عن متاهجها وطرائقها مثل احوال النبات والحيوانات لتباين مبينة وذلك بالعكس اولى •

(الفصل السابع في النيات الضرورية والمرضية)

(قد عرفت) ان النيات اما اتفاقية واما ضرورية فاعلم الآن ان النيات الضرورية اما ذاتية واما مرضية فالناتية الذاتية هي التي تطلب لذاتها والتي لا تكون ذاتية احد امور ثلاثة •

(الاول) الامر الذي يكون وجوده متقدما على وجود الناتية مثل صلاحية الحديد ليقطع به وهذا يسمى نائفا اما في الحقيقة او بحسب الظن •
(الثاني) الذي يكون لازما للزوم الناتية فيكون في الوجود مع الناتية مثل انه لا بد من جسم اذكر حتى يتم القطع به وانما لم يكن منه بد لانه كونه بل لانه كان لازما للعديد •

(الثالث)

(الفصل السابع في النيات الضرورية والمرضية)

(الثالث) الذي يكون حصوله مترتباً على حصول الغاية انما هو طريق اللزوم و ذلك مثل الاكل الذي غايته الترويح واما على طريق اللزوم مثل الجبال للرياضة فان الصحيح قد يحصل له الجبال مع ان الجبال ليس هو المقصود بالرياضة وكذلك في امر الزواج والتوليد وذلك يتبعه حب الولد.

﴿ الفصل الثامن في تنامي المثل الذاتية ﴾

(برهانه) ان المثل الذاتية هي التي تكون مطلوبة لذاتها فلو قدرنا عللاً غاية لانهاية لها فاما ان يكون فيها شيء مطلوب لذاته واما ان لا يكون كذلك فان كان فيها ما يكون مطلوباً لذاته فقد انقطع التسلسل وان لم يكن فيها شيء مطلوب لذاته فليست هناك غلة غاية فثبت انه يلزم من تجويز التسلسل في المثل الذاتية رفع المثل الذاتية وابطالها .

(فان قيل) الحركة الملكية غير متناهية فاما ان يقال انه لا غاية لها او يقال ان غاياتها غير متناهية وكلا الوجهين على تقيض ما قدموه وحك ذلك القول في الحوادث الكائنة الفاسدة وكذلك القول في نتائج مترادف من القياسات ولا تنامي .

(فنقول) ليست الغاية الذاتية للطبيعة المدبرة للعالم الماهيات الجنسية مثل ان يوجد جسم او حيوان ولا ان يوجد شخص معين من النوع بل الغاية الذاتية ان توجد الماهيات النوعية وجوداً دائماً فان امكن ان يبقى الشخص الواحد منها فحينئذ لا يحتاج الى الاشخاص فلا جرم لا توجد منها اشخاص وذلك كما في الشمس والقمر واما ان لم يمكن بقاء الشخص الواحد كما في الكائنات والفاسدات فحينئذ يحتاج الى الاشخاص المتعاقبة لامن حيث ان تلك الكثرة مطلوبة بالذات بل من حيث ان المطلوب بالذات لا يمكن حصوله الا مع ذلك

فتكون الغاية في الاشخاص غاية عرضية لا ذاتية ونحن انما اوجبنا التناهي في الغايات الذاتية فهذا بيان غاية الطبيعة المدبرة للعالم •

(واما غاية الطبيعة) المختصة بالشخص المميز فهي بقا ذلك الشخص وليس لها غاية سوى ذلك واما الحركة العقلية الابدية فالله صوره منها كما ستعرف خروج الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وذلك لما لم يكن الا يتعاقب الاوضاع الجزئية لا جرم صارت الاوضاع المتعاقبة غايات عرضية •

(واما المتدمات والتائج) فيجب ان يعلم ان المراد بقولنا الملة الغائية تنهاى انه لا يجوز ان يروم الله اعل الواحد بالفصل الواحد غاية بعد غاية الى غير النهاية فلما ان يكون للافعال الكثيرة غايات كثيرة فذلك جائز وهما هنا لكل قياس غاية معينة وليس للنفس في ذلك القياس غاية سوى تلك الغاية وهذا لا يناقض ما ذكرناه •

الفصل التاسع في بيان علة الملة الغائية

(الملة الغائية) لها ماهية ولها وجود فهي بما هيها تكون علة لكون سائر الملل طالبا للفعل ولكن لا مطلقا فان تلك الماهية لا تكون علة ما لم تحصل متصورة في النفس هكذا قاله الشيخ (وهذا يقتضي) ان لا تكون للافعال الطبيعية غايات لانه ليس لها تصور ولا ادراك وذلك يناقض مذهبه في اثبات الغايات للافعال الطبيعية واما وجود الذاتيات فالغايات اما ان تكون امورا حادثة تنتهي اليها الحركات واما ان لا تكون كذلك فان كانت امورا حادثة فهي في وجودها مملولة لجميع الملل فيشذ تكون ماهيتها علة لمله وجودها ويكون وجودها مملولا لمملول ماهيتها واما اذا لم تكن الذاتية امورا حادثة لم تكن سائر الملل طالبا لوجودها فان الملة الغائية دائما علة بما هيها لمله سائر الملل واما كونها مملولة

(الفصل التاسع في بيان علة الملة الغائية)

معلولة بوجودها فذلك ليس بواجب بل ان كانت النية حادثة كانت معلولة
في وجودها لسائر العلل والا فلا فاذ أعطيها لسائر العلل لذاتها واما معلوليتها
لسائر العلل فليست لذاتها بل لمحدوثها هذا ما قيل •

﴿ الفصل العاشر في الفرق بين الذاتية والخير ﴾

(اعلم) ان الفاعل اذا حصل في مادة صورة فاما ان يكون مقصوده الاصل
هو تحصيل تلك الصورة في تلك المادة او مقصوده حصول منفعة في نفسه
بواسطة ذلك التحصيل (مثال الاول) ان القوة للصورة لانها غاية
تحصيل تلك الصورة في تلك المادة (ومثال الثاني) البناء لاجل الاستكثار
فانه ليست غاية الذاتية تحصيل صورة البيت في مادته بل الاستكثار
وهو منفعة تحصل للباني اما القسم الاول فتملك الصورة الحاصلة لها نسبة الى
امور اربعة •

(احدىها) نسبتها الى الفاعل من حيث ان تصورهما صار محركا للفاعل وعلته
لان صارت فاعليتها حاصلة بالتعليل فذلك الصورة من هذا الاعتبار
تكون غاية •

(وثانيها) نسبتها الى حركة المادة الى قبولها وهي بهذا الاعتبار تسمى نهاية
و الفرق بين النهاية والنهاية لان الشيء لا يبطل عند وجود غايته و يبطل
عند وجود نهايته •

(وثالثها) نسبتها الى المادة حين كانت موصوفة بها بالقوة وهي بهذا الاعتبار
تكون خيرا لان الشر هو عدم كل الشيء والخير هو حصوله •

(ورابعها) نسبتها الى المادة عند كونها موصوفة بها بالفعل وهي بهذا
الاعتبار تكون صورة •

(الفصل العاشر في الفرق بين الذاتية والخير)

(و اما القسم الثاني) وهو مثل الاستكشاف فهذا ليس له حصول الا في نفس الفاعل فله اعتبار ان (احدهما) ان تصويره صار علة لكون الفاعل فاعلا بالفعل وهو بهذا الاعتبار غاية (وثانيهما) ان الشيء صار موصوفاً به بالفعل بعد ان كان موصوفاً به بالقوة وهو بهذا الاعتبار خير سواء كان خيراً حقيقياً او خيراً مظهرياً .

(ويجب ان يعلم) ان غاية الفاعل القريب لتحصيل الصورة في المادة هي نفس تلك الصورة واما الذي لا يكون غاية صورة في المادة فانه لا يكون فاعلاً قريباً فان عرض ان يكون الذي غايته صورة في المادة والذي يكون غايته صورة لا في المادة شيئاً واحداً فذلك هو احد وحدته بالموضوع مثل ان يبنى الانسان بيتاً يستكن فيه من كونه مستكناً لكونه يتأخرجه ما فاعلاً مستكنة . فله بمبداً فلا جرم غايته ليست صورة في مادة والبنائية علة قريبة لحصول صورة البناء في مادة فلا جرم غايته هي تلك الصورة المادية .

الفصل الحادى عشر في الجود

(والفرق) بينه وبين الخير ان الجود هو افادة ما ينفع لا الموضف من يجب السكين لمن يقتل به . فلو ما لا يكون جواداً والذي اعطى ليستفيض لا يكون جواداً ايضاً ولا يجب ان يكون الموضف كله جنساً مخصوصاً بل النساء والمدح واستعناق الجراء واكتساب الكمال كل ذلك امراض فالجود هو افادة الخير بشرط عدم الموضف وعند ذلك ظهر الفرق بين الجود والخير .

الفصل الثانى عشر في ان كل من فعل فملا لمرض فهو ناقص

(برهانه) ان الذى يفعل فملا لمرض فلا يخلوا ما ان يكون وجود ذلك

وعده بالنسبة اليه سواء واما ان لا يكون الامر كذلك فان كان الامر
ان عند سواء استحال ان يصير احدهما حاملا له على فعل احدا الجانبين
فحينئذ لا يكون احدا الجانبين غرضيا للفاعل واما ان كان احدا الجانبين ارجح
عند الفاعل من الثاني فلا بد وان يكون ذلك الارجح اولى لذلك الفاعل
فالفاعل اذا لم يفعل ذلك الفعل لم تحصل له تلك الاولوية ولا شك ان حال
الفاعل عند عدم تلك الاولوية انقص من حاله عند حصول تلك الاولوية
فتبت ان كل فاعل يفعل لمرض فانه يكون ناقصا في نفسه ويكون ذلك الفعل
سببا لاكماله •

(فان قيل) انه يفعل لا لاستكماله بل لاستكمال غيره • ومن شأن الجواد
ان يفعل ذلك (فنقول) استكمال غيره بذلك الفعل اما ان يكون بالنسبة اليه اولى
من عدم استكمال الغير بذلك الفعل واما ان لا يكون كذلك فان كان الاول
لزم ان يكون استكمال الغير بذلك الفعل سببا لاستكماله ويسود الحال وان
كان استكمال الغير بذلك الشيء وعدم استكمال الغير بالنسبة اليه سواء
استحال ان يصير استكمال الغير مقصودا له ومرجعا لداعيه وباقه التوفيق •
(خاتمة لهذا المتن) فيما بقي من مباحث هذا الباب • وفيها فصلان •

﴿ الفصل الاول في امور مشتركة بين الملل ﴾

(اعلم) ان الملل الاربع مشتركة في ستة امور (الاول) الذي يكون بالذات
والذي يكون بالعرض فالفاعل بالذات هو ان يكون لذاته مبدأ لذلك الفعل
والفاعل بالعرض هو ان لا يكون كذلك وهو على اقسام خمسة •

(ا) ان يفعل الفاعل فعلا يزيل ضد شي • فيقوى ذلك الشيء بسببه مثل السقويا
فانه متى ازال الصغراء حصلت اثر ودة وتنضاف تلك البرودة الى

المتواليا •

(ب) ان يكون الفاعل منزلا للمانع وان لم يند مع المانع ضد امثل منزل
الدعامة فانه يقال له هادم السقف •

(ج) ان تكون للشيء صفات كثيرة وهو باعتبار بعضها يكون مبدءا
بالذات لعل فاذا اخذ مع سائر الاعتبارات كان فاعلا بالمرض مثل ما يقال
للطبيب بناء على الشخص الموصوف بالطبيعية موصوف بالبنائية •

(د) القايات الاتفاقية مثل الجبري شج وانما عرض له ذلك لانه بذاته بسيط
فاتفق ان وقع المصوفي مساقته فتأثر به •

(هـ) ان يكون المقارن للفاعل لا على - ييل الوجوب بحمله فاعلا بالمرض واما
المادة بالذات فهي التي تكون بمخصوصية ذاتها قابلة للصورة المعينة مثل
الشمع للشكل والتي بالمرض فامر ان (احمد هما) ان يوخذ القابل مع ضد
المقبول فيجعل مادة للمقبول مثل ان يحمل الماء مثلامادة الهواء (ثانيهما) ان
يوخذ القابل مع وصف لا يتوقف القابلية عليه فيجعل مع ذلك الشيء قابلا
مثل قولنا العايب يتعالج فانه انما يتعالج لا من حيث هو طيب بل من حيث
هو عليل واما الصورة بالذات فهي مثل الشكل للكرسي والتي بالمرض
فكالرء والياض له واما الغاية الذاتية ولرضية فقد عرفتها •

(الثاني) قرب والبعد فانه اعل القريب هو الذي لا واسطة بينه وبين المألول
مثل الوتر لتحريك الاعضاء والبعد هو الذي بينه وبين المألول واسطة مثل
النفس لتحريك الاعضاء والمادة القريبة هي التي لا يتوقف قبولها للصورة
على انضمام شيء آخر اليه او حدوث حالة اخرى فيه مثل الاعضاء لا بدن والمادة
البعيدة ما لا تكون كذلك امالا لها وحدها ليست بقابلة بل هي جزء القابل

واما

(٩٨)

واما لانها ان كانت قابلة فلا بد من حدوث احوال فيها تستعمل بسميها لقبول تلك الصورة فالاول مثل الخلط الواحد لصورة المذوق والثاني مثل الاركان المختلطة لصورة الخلط فان ذلك لا يتم الا بعد اتمام كثيرة من النفاذية والكيلوسية والصورة القرية كالترميم للمربع والبيدة كذى الراوية للمربع والغاية القرية كالصحة للدواء والبيدة كالسعادة للدواء .

(الثالث) المخصوص والمعموم فالفاعل الخاص ما ينفل عنه شيء واحد كالنار المحرقة لواحد العام ما ينفل عنه كثيرون كالنار المحرقة للكثيرين وان كان بلا واسطة والمادة الخاصة مالا يمكن ان يحلها الا تلك الصورة مثل جسم الانسان لصورته والمادة العامة مثل الخشب لصورة السرير والكرسى وفرق بين القريب والخاص فقد يكون قريبا عاما مثل الخشب للسرير والصورة الخاصة هي جزء الشيء او فصله او خاصته والعامة فكما جناس تلك والغاية الخاصة هي التي لا تحصل الا من طريق واحد والعامة هي التي تحصل من طرق عديدة .

(الرابع) الكلى والجزئى فالفاعل الجزئى هو العلة الشخصية او النوعية او الجنسية لمثل شخص او نوع او جنس وكل واحد منهم في مقابل نظيره والكلى هو ان لا يوازي الشيء بمثله مثل الطبيب بهذا العلاج او الصانع للعلاج وفي المادة كذلك وفي الصورة فلا فرق بين الكلية والجزئية وبين المخصوص والمعموم وفي الغاية فالجزئى كقبض زيد على فلان التريم في حركة المخصوصة والكلى فكما لا تصاف من العالم .

(الخامس) البسيط والمركب فالفاعل البسيط هو الشيء الاحدى الذات وحق المثل بذلك هو المبدء الاول والمركب منه ما تكون مؤثرته لا يجمع

عدة امور اما متفئة النوع كعدة يخركون السفينة او مختلفة النوع كالجموع الكائن من القوة الجاذبة والحاسة والماذقا البسيطة كالحويلى للجسمية والخشب فى الحس للخشبيات والمركبة مثل المقامير للترياق والصورة البسيطة كصورة الماء والنار والمركبة مثل صورة الانسان التى هى عبارة عن المجموع الحاصل من عدة امور والناية البسيطة مثل الشبع الاكل والمركبة المطلوب المركب من امور كل واحد منها غير مستقل بالمطلوبة .

(السادس) القوة والفعل فالفاعل بالقوة مثل النار بالقياس الى ما لم يشتمل فيه ويصح اشتغالها لها فيه القوة قد تكون قريبة كقوة العلم على الكتابة وقد تكون بعيدة كقوة العصى عليها والارضوع قد يكون بالقوة مثل النطامة لصورة بدن الانسان وقد يكون بالفعل كبدن الانسان واما الصورة فقد تكون بالفعل وذلك ظاهر وقد تكون بالقوة وهى الامكان المقارن لعدم الصورة فى الموضوع المعين واما كون الناية بالقوة او بالفعل فهو ككون الصورة بالقوة او بالفعل .

(الفصل الثانى فى معنى كون الاسم مبدءا)

(الفصل الثانى فى معنى كون الاسم مبدءا)

(اناسينرهن) على ان الجسم من حيث هو جسم مركب من الحويلى والصورة فلجسم من حيث هو جسم من المبادئ المفارقة مبدءا ان احدهما الحويلى والاخر الصورة ولما اذا اخذ من حيث انه حادث او متغير او مستكمل فله مبدء ثالث وهو العدم فبين مفهومات هذه الالفاظ الثلاثة ثم بين مبدئية العدم بالنسبة اليها فالمتغير هو الذى كان موصوفا بصفة فبطلت عنه تلك الصفة وحدثت فيه صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير بصفة وحالة كانت موجودة فقدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبين من ذلك انه

لا بد للمتغير من عدم (واما المستكمل) فهو الذي كان خاليا عن صفة ثم حصلت تلك الصفة فيه من غير زوال شئ عنه فحينئذ انه لا بد للمستكمل من حيث هو مستكمل من العدم فانه لو لم يكن هناك عدم لكان الكمال حاصلا دائما فلم يكن هناك تغير ولا استكمال فاذا التغير والمستكمل محتاجان في كونهما متغيرين ومستكملين الى العدم والعدم غير محتاج في كونه عدما الى تحقق المتغير والمستكمل فالعدم مبدء لما لا نال انتمى بالمبدء هاهنا الا كل ما يحتاج اليه (فهذا ما قيل) في بيان مبدئية العدم وليكن هذا آخر كلامنا في العلة والمعلول

(الفصل الخامس في الحركة والزمان وفيه اثنا وسبعون فصلا)

﴿ الفصل الاول في رسم الحركة ﴾

(مسألة) (الفصل الاول في رسم الحركة)

(اعلم) ان الوجود يستحيل ان يكون بالقوة من كل وجه والا لكان في وجوده ايضا بالقوة ولكان في كونه بالقوة ايضا بالقوة فتكون القوة حاصلة وغير حاصلة وذلك محال واذا كانت القوة حاصلة بالقيل فهي لا محالة لذى قوة فاذا الشئ اما ان يكون بالقيل من كل الوجود او يكون بالفصل من بعض الوجود ومن بعضها بالقوة فكل ما بالقوة فاما ان يكون خروجه الى العمل دفعة وهو المسبى بالكون او لا يكون دفعة وهو المسبى بالحركة فحينئذ الحركة هي الحدوث او الحصول او الخروج من القوة الى الفصل يسيرا يسيرا او بالتدريج او لا دفعة وكل هذه العبارات صالحة لا فائدة هذا الترض (لكن التقدمين) استردوا هذا التعريف لان الدفعة عبارة عن الحصول في الآن والآن عبارة عن طرف الزمان والزمان عبارة عن مقدار الحركة فاذا انتهى تحليل تعريف الدفعة الى الحركة فلما اخذناها في حد الحركة لزم الدور وكذلك اذا قلنا انها الخروج من القوة الى الفصل يسيرا يسيرا او على التدريج فثبت كل ذلك لا يعرف

الالزام الذي لا يعرف الا بالحركة ويلزم منه الدور (واجاب بعض الفضلاء)
 من ذلك فقال تصور حقيقة الدفعة والاندفاع والتدريج كل ذلك تصورات
 اولية لا حاجة المحس عليها فاننا لم ان هذه الامور اعترف بسبب الآن والزمان
 فذلك هو المحتاج الى البرهان ومن الجائز ان تعرف حقيقة الحركة بهذه
 الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والآن اللذين هما سببا هذه الامور
 الاولية التصور وحيث لا يلزم الدور وهذا جواب حسن .

(ثم ان المتقدمين) لما استقبحوا هذا النوع من التعريف سلكوا في تعريف
 الحركة نهجا آخر (فقالوا) الحركة امر ممكن الحصول للشيء وكل ما يمكن
 حصوله للشيء فان حصوله كمال لذلك الشيء فالحركة اذا كمال لما يمكن ان يتحرك
 ولكنها غارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا التاثير الى الغير
 والسلوك اليه وما كان كذلك فلا محالة له خاصية (احدهما) انه لا بد هناك
 من مطلوب ممكن الحصول ليكون التوجه توجها اليه (واخرهما) ان ذلك
 التوجه مادام موجودا يتدبى منه شيء بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا
 بالفعل اذا لم يصل الى المقصود ومادام كذلك فقد بقي منه شيء بالقوة فاذا هوية
 الحركة متعلقة بان يبقى شيء منها بالقوة وبان لا يكون الذي هو المقصود من
 الحركة حاصل بالفعل واما سائر الكمالات فلا توجد فيها واحدة من هاتين
 الخاصيتين فان الشيء اذا كان مردها بالقوة ثم صار مردها بالفعل للحصول الربعية
 من حيث هي لا يوجب ان يتقضى ويستعقب شيئا غيره وايضا فمقد حصره
 لا يبقى منه شيء بالقوة .

(واذا عرفت ذلك فنقول) الجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول
 في مكان آخر فيه امكانان (احدهما) امكان الحصول في ذلك المكان (وثانيهما)

امكان

امكان التوجه اليه (وقد عرفت) ان كل ما يكون ممكن الحصول فان حصوله يكون كماله فاذا التوجه الى ذلك المطلوب كمال لكن التوجه الى المطلوب متقدم لاحالة على حصول المطلوب والالم يكن الوصول اليه على التدرج وكلاما فيه فاذا التوجه كمال اول لشيء الذي بالقوة لكن لا من كل وجه فان الحركة لا تكون كمالا للجسم في جسيته وانما هي كمال له من الجهة التي هو باعتبارها كان بالقوة فاذا الحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهذا الرسم لارسطاطا ليس (ولما افلاطون) فانه رسمها بالآخر وجع المساواة اي كون الشيء بحيث لا يكون حاله في آن مساويا لحاله قبل ذلك الآن وبعبارة ما فيثاغورس) فانه رسمها بالتيرية ولعلها اشارة الى ان حالها في صفة من الصفات يكون في كل آن متاخرًا لما قبل ذلك الآن وبعبارة .

(واعلم) ان البحث المهم في هذا الموضوع بيان انه هل يمثل ان يكون للشيء الواحد خروج من القوة الى الفعل على التدرج فان هذا متفق عليه بين الحكماء ولي فيه شك .

(فقايل ان يقول) الشيء اذا تغير فذلك التغير اما ان يكون له ول شيء فيه اول وال شيء منه فانه ان لم يحدث فيه شيء مما كان معد وما لم يزل منه شيء مما كان موجوداوجب ان يكون حاله في ذلك الآن كماله قبل ذلك فلا يكون فيه تغير وقد فرض ذلك هذا حلف فاذا الشيء اذا تغير فلا بد اما من حدوث شيء فيه او زوال شيء عنه ففرض انه حدث فيه شيء فذلك الذي حدث قد كان معدوماً صار موجودا وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتداء وذلك الابتداء غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتداء لا هو الابتداء فذلك الذي حدث لما ان يكون في ابتداء وجوده موجودا

اولا يكون فان لم يكن فهو بدئي عدمه لا في ابتداء وجوده وان حصل له وجود فلا يخلو اما ان يكون قد بقي منه شيء في القوة او لم يبق فان لم يبق فالشيء قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حاصل دفعة لا يسير يسيرا وان بقي منه شيء بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون عين الذي وجد وهو محال لاستحالة ان يكون الشيء الواحد موجودا ومعدوما دفعة واحدة واما ان يكون غيره فينشأ الذي حصل اولاه قد حصل بتمامه والذي لم يحصل فهو بتمامه معدوم فليس هناك شيء واخذله حصول على التدرج بل هناك امور متتالية .

(فالحاصل) ان الشيء الاحدى الذات يمتنع ان يكون له حصول الادفئة نعم الشيء الذي له اجزاء كثير فامكن ان يقال ان حصوله على التدرج على معنى ان كل واحد من تلك الاجزاء الحقيقية انما يحصل في حين بعد حين حصول الآخر ولما على التحقيق فكل ما حدث فقد حدث بتمامه دفعة وكما لم يحدث فهو بتمامه معدوم وهذا ما عهدي في هذا الموضع .

﴿ الفصل الثاني في تحقيق القول في الحركة ﴾

(قال الشيخ) الحركة اسم لمئين (الاول) الامر المتصل المتقول للمتحرك من المبدء الى المنتهى وذلك مما لا حصول له في الاعميان لان المتحرك مادام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل فقد انقطع وبطل فاذا لا وجود له في الاعميان اصلا بل في الذهن وذلك لان المتحرك نسبة الى المكان الذي تركه و الى المكان الذي ادركه فاذا ارسمت صورة كونه في المكان الاول في الخيال ثم قبل زوالها عن الخيال ارسمت صورة كونه في المكان الثاني فقد اجتمعت الصورتان في الخيال فينشأ بصر الذهن بالصورتين معا على انها شيء واحد واما في الخارج فلا وجود له (الثاني)

(الفصل الثاني في تحقيق القول في الحركة)

وهو الامر الوجودي في الخارج وهو كون الجسم متوسطا بين البدء والمنتهى بحيث لا يكون قبله ولا بعده فيه وهو حالة موجودة مستمرة مادام الشيء يكون متحركا وليس في هذه الحالة تغير اصلا ثم قد تنغير حدود المسافة بالمرض لكن ليس كون المتحرك متحركا لانه في حد معين من الوسط والالم يكن متحركا عند خروجه منه بل لانه متوسط على الصفة المذكورة وتلك الحالة ثابتة في جميع حدود ذلك الوسط وهذه الصفة توجد في المتحرك وهو في آن لانه يصح ان يقال له في كل آن يفرض انه في حد متوسط لا يكون قبله ولا بعده فيه •

(والذي يقال : من ان كل حركة في زمان فلما ان معنى بالحركة الامر المتصل في الزمان ووجودها فيه على سبيل وجود الامور في الماضي لكن بيانها بوجه آخر فان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي كانت حاضرة فيه وهذا ليس كذلك واما ان معنى به المعنى الثاني فكونه في الزمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يخلف من حصول قطع وذلك القطع مطابق للزمان فلا بد من حدوث زمان ولانه ثابت في كل آن من ذلك الزمان فيكون ثابتا في هذا الزمان بواسطة •

(هذا ما قاله الشيخ) وفي هذا الكلام اشكال من حيث ان مالا وجود له في الخارج كيف يتقدر بالزمان الموجود في الاعيان بل الحركة عند الشيخ محل الزمان وعلة له فالمعذور كيف يكون محلا للموجود وعلة له (الاهم الا ان يقال) الزمان لا وجود له في الخارج بل في الذهن والشيخ ليس من القائلين بهذا المذهب وايضا فكيف يكون وجود الحركة بالمعنى الاول في الزمان على سبيل الوجود في الماضي مع الاعتراف بان حصول الشيء في الماضي

هو ان يكون قد كان له حصول في آن من الآفات الماضية مع انه ليس لهذه الحركة وجود أصلاً ثم لتترك ذلك ولتسكن فيها موام.

(فان لتأمل ان يقول) الحركة اما ان تكون مركبة من امور كل واحد منها غير قابل للقسمة واما ان لا تكون كذلك (والاول باطل) والا لكان الجسم كذلك لان الجسم لو كان متقسماً لكان الواقع في احد جزئيه غير الواقع في الجزء الثاني واما ان كانت قابلة للقسمة ابداً فلا جزاء المقترنة فيها لا توجد بأسرها دفعة لا نهائياً متفضية سياقة ولا محالة يوجد منها شيء بدني شيء فاشيء الوجود اللم يكن متقسماً فكذلك الذي يحصل مقارناً لا تقضائه ايضاً شيء غير متقسم فالحركة مركبة من امور غير متقسمة هذا خلف وان كان متقسماً كان بعضه قبل وبعضه بعد فلا يكون كله حاصلًا فلا يكون الحاصل حاصلًا هذا خلف (وهذا يبطل) ما ظنه بعض المتأخرين من ان الحركة عبارة عن حصولات متتابعة في حدود من المسافات متتالية لان كل واحد من تلك الحصولات ان وجد في اكثر من آن واحد فشكل واحد منها حصولات مستمرة فلا يكون شيء منها حركة وان لم يوجد الواحد منها في اكثر من آن واحد فهناك امور آنية متتالية فيلزم تنالي الآفات وهو باطل وايضاً فلان كل واحد من تلك الحصولات ليس كمالاً اولاً بل هو الكمال الثاني لان الحركة هي الساركة الى الحصول في حيز معين لانه نفس ذلك الحصول.

(الاشكال الثاني) على اصل الكلام ان الحركة لا يمكن ان تكون عبارة عن التوسط المطلق لانه امر كلي والكليات لا وجود لها في الاعيان فاذا الحركة المبنية هي الحصول في حيز معين وذلك امر آني غير متقسم والذي يليه يكون مغايراً له فالحركة مركبة من امور آنية الوجود متتالية

(والجواب) ان الحركة عبارة عن التوسط المذكور وهو امر موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان كما ان الياض الواحد اذا وجد فله وجود في الآن وله استمرار في الزمان المستمر (ونحقيق القول فيه) ان ماهية الحركة هي التوسط بين المبدء والتمتى وذلك انما يحصل اذا لم يكن للجسم حصول في حد واحد أكثر من آن واحد اذا لو استقر في حد واحد لسكان ذلك الحد متمى حركته فكأن حاصلا في التمتى لا في التوسط بين المبدء والتمتى .

(ثم قد عرفت) ان الماهية انما تشخص بامور خارجة وتلك الامور ههنا وحدة الموضوع والزمان وما فيه فاتحاد هذه الثلاثة هوطة تشخص تلك الماهية وصيرورها واحدة بالمدة فتكون الحركة الواحدة بالمدة هي التوسط بين المبدء والتمتى لموضوع واحد في شئ واحد في زمان واحد وهذا امر موجود في الآن ومستمر باستمرار الزمان كسائر الاعراض ثم اذا افترضت للمسافة حد ودقيقة فنجد حصول المتحرك اليها يرضى لذلك الحصول في الوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط فصيروته حصولا في ذلك الوسط امر زائد على ذاته الشخصية فاذا اخرج الجسم عن ذلك الحد فقد زال كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال كونه حاصلا في الوسط فلا جرم تلك الحركة باقية بذاتها وزال عارض من عوارضها ثم لا يمكن تعاقب حاد هذا العارض لان تعاقبها انما يكون بتتالي النقط في المسافة واذا امتنع ذلك امتنع تتالي هذه العوارض في الحركة فظهر بهذا ان الحركة كسائر الاعراض في ان لها وجودا في الآن وجودا في الزمان بالوجه الذي ذكرناه .

(بن هاهنا) قوله الموصول في الوسط اسره كلي وذلك لا يوجد في الايمان
 (فنقول) ذلك التوسط انما يكون فيه كثرة عديدة اذ كانت في المسافة
 كثرة عديدة حتى يقال الذي وجد في هذا الحد من المسافة غير الذي وجد
 في الحد الآخر لكن المسافة متصل واحد فلا تكون القطوع والحدود فيه
 واجبة الموصول فاذا لم تحمل لم يكن هناك الا مسافة واحدة فلا يكون
 ذلك التوسط بين ذلك المبدء وذلك المنتهى لذلك المتحرك في ذلك
 الزمان في النوع الواحد الامرا واحدا بالعدد لان الجزئي ما نفس مفهومه
 يمنع من وقوع الشركة فيه ونفس مفهوم التوسط المذكور مع وحدة
 الموضوع والزمان وما فيه وما اليه بالعدد يمنع من وقوع الشركة فيه فهو اذا
 امر جزئي وامكان فرض الاجزاء فيه لا يجعله كليا فان امكان فرض
 الاجزاء في الشيء لا يجعله كليا فان الخط الواحد الجزئي يمكنك ان تفرض
 فيه اجزاء كثيرة مع انه جزئي بل المتبر في كون الشيء كليا امكان فرض
 الجزئيات وقد عرفت الفرق بينهما وعرفت ان ذلك غير ممكن هاهنا (فهنا
 ما ضد) في هذا الموضع المشكل المسير (واذا عرفت) حقيقة الحركة
 فاعلم ان امتلاقة بامور ستة المتحرك والمحرك وما فيه وما منه وما اليه والزمان
 فلتنقد في احكام هذه الامور فصولا .

(الفصل الثالث في ان لكل متحرك محركا غيرا)

﴿ الفصل الثالث في ان لكل متحرك محركا غيرا ﴾

(والذي) يمكن ان يحتاج به سبعة امور (الاول) لو كان الجسم متحركا لذاته امتنع
 سكونه لان ما بالذات يبقى ببقاء الذات وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم .
 (الثاني) لو تحرك لذاته لكان كل جزء من الاجزاء المفترضة في الحركة
 باثباته لان محلول الثابت ثابت ولو كان ثابتا لم تكن حركة فلو كانت متحركة
 لذاته

لذاته لم يكن متحركاً •

(الثالث) لو كان متحركاً لذاته لكان اما ان يكون له مكان يلائمه او لا يكون فان لم يكن لم يكن طالبا لشيء من الامكنة ولا يتوجه نحو شيء منها فلا يكون متحركاً وايضاً لم تكن حركته الى جانب اول من حركته الى جانب آخر فاما ان يتحرك الى كل الجوانب وهو محال او لا يتحرك اصلاً فلا يكون متحركاً لذاته وهو المطلوب وان كان له مكان يلائمه فاذا وصل اليه سكن فلا يكون متحركاً لذاته •

(الرابع) لو تحرك الجسم لانه جسم لكان كل جسم كذلك لاشتراك الكل في الجسمية وهو كذب اولاً لانه جسم ما فالحرك هو تلك الخصوصية •
(الخامس) الجسم من حيث هو متحرك قابل للحركة ونسبته اليها بالامكان ومن حيث هو محرك فاعل ونسبته الى الحركة بالوجوب والوجوب والامكان متنافيان فيستتم ان يكون القابل هو الفاعل فالحرك غير المتحركة •
(السادس) المحرك اذا حرك لم يخل ايما ان يحرك لا بان يحرك او بان يتحرك فان حرك لا بان يتحرك فالحرك هو غير المتحرك وان حرك بان يتحرك فمضى انه تحرك انه وجدت الحركة التي هي بالقوة فتكون الحركة بالقوة والفعل هذا خلاف •

(السابع) حركة الجسم تتوقف على حركة جزئه وجزؤه غيره فحركة الجسم تتوقف على حركة غيره والتوقف على الغير ليس بالذات فحركة الجسم ليست بالذات •

(ولتأمل ان يترض) على الادلة الثلاثة فيقول ليس ان الطبيعة متحركة لذاتها مع انها لا تتحرك ابدأ ولا تتبع الاجزاء المتروضة في الحركة وهي طالبة لمكان

معين علم لا يجوز ان يكون الجسم متحركا اذ انه فاذا لم يلزم شي مما قلتموه •

(فنحن) قلتم الطبيعة انما تقتضي الحركة بشرط زوال حالة ملائمة فتجدد اجزاء الحركة لاجل تجديد القرب والبعد من تلك الحالة الملائمة والسكون انما يحصل عند الوصول الى اللاتم والالة اذا كانت في ايجابها معلوما متوقفة على شرط لم يستمر ذلك الايجاب عند فوات ذلك الشرط •

(فنقول) اذا جوزتم ذلك فم لا تجوزون ان يكون اقتضاء الجسم للحرك بشرط حصول حالة منافرة حتى تجد د اجزاء الحركة بسبب القرب والبعد من تلك الحالة المنافرة وتنقطع الحركة عند زوالها وحيث لا يمكن ان يدفع ذلك (الا بان يقال) لو كانت الجسمية لذاتها تطلب حالة مخصوصة كان كل جسم كذلك وهذا هو الحجة الرابعة فاذا احتاج في تقرير تلك الطرق الى الاستعانة بالطريقة الرابعة وهي لو صحت لكانت مستقلة باثبات المطلوب فتصير الطرق الثلاث ضائعة وايضا فالطريقة الاولى وهي قولهم لو كان الجسم متحركا لكان متحركا دائما انما يمتشى في الاجسام التي رأينا سكونها طبعيا واما التي لم نشاهدها فلمها تكون متحركة دائما وعلى هذا لا يظهر بطلان التالي في كل المواضع (اللهم الا ان يقال) لما سكن بعض الاجسام علمنا ان المحرك ليس هو نفس الجسمية والالزم من اشتراكها في الجسمية اشتراكها في الحركة فيستد يكون هذا عودا الى الطريقة الرابعة فتكلم عليها •

(فنقول) ان كل جسم فله مقدار وله صورة وله هيولى فكون الجسم طويلا مريضا صميا اشارة الى مقداره وكونه قابلا لهذه الابعاد الثلاثة هو الصورة الجسمية ثم دل الدليل على ان هذه الصورة موجودة في مادة •

(فنقول) اما الابعاد الثلاثة فلا شك انها طبيعية مشتركة بين الاجسام كلها

واما

ولما الصورة الجسمية فلا بد من إقامة البرهان على أنها امر واحد في الاجسام كلها وذلك لان الصورة الجسمية لا يمكن ان تكون عبارة عن نفس القابلية لهذه الابعاد الثلاثة لان نفس القابلية امر اضافي نسبي والصورة الجسمية من متولة الجوهر فكيف يمكن ان تكون عبارة عن نفس هذه القابلية بل تلك الصورة عبارة عن ماهية جهرية تلزمها هذه القابلية وتلك للماهية غير محسوسة ولا متصورة تصورا اوليا حتى يعرف انها في جميع الاجسام ب مفهوم واحد ام لا بل المحسوس والمتصور هو هذه الابعاد الثلاثة وليست هي نفس الصورة الجسمية بل امراض ومقادير لاحقة لها وذات ان الجسمية عبارة عن امر يلزمه قابلية هذه الابعاد فمن الجائز ان يكون ذلك الامر مختلفا في الاجسام وان كان مشتركا في هذا الحكم وهو قابلية هذه الابعاد عرفت ان الامور المختلفة يجوز ان يلزمها لازم واحد واذا احتمل ذلك بطل دعوى وجوب اشتراك الاجسام في الجسمية بالبدنية بل لا بد من الحجة وهم القائلون بالحجة على ذلك.

(وبالجملة) فالجمهور لما لم يطمئنا من الجسم الا هذه المقادير وهذه الابعاد وهذه المقادير طيبة مشتركة بين الاجسام لا جرم حكموا ان الجسمية بينها واحدة في الاجسام واما الفلاس فمقتضاهم ان هذه المقادير ليست هي نفس الجسمية بل هذه المقادير امراض ولما الجسمية هي الماهية التي تلزمها قابلية هذه الاعراض لم تكن تلك الماهية محسوسة ولا متصورة بالبدنية بل لا بد من تصحيحها بالبرهان عندهم فكيف يمكن ان يدعى ان كونها مشتركة بين الاجسام امر بدني ثم ان سلمنا ان الاجسام مشتركة في الصورة الجسمية ولكنها غير مشتركة في مادة الجسم فهذه الطريقة هي ما تدل على ان الصورة الجسمية ليست علة للحركة فلم لا يجوز ان تكون علة حركتها هي مادتها المخصوصة •

(ولنعقق هذا الكلام) زيادة تحقيق (فنقول) التلك غير قابل للكون والفساد فيكون ماله من الشكل والوضع والمقدار واجب الحصول بمتع الزوال فذلك الوجوب ان جاء من نفس الجسمية مع انه لم يلزم ان يكون كل جسم كذلك فلم لا يجوز ان يتحرك بعض الاجسام بجسميتها وان لم يكن كل جسم كذلك وان كان لا امر موجود في الجسمية فذلك الامر ان لم يكن ملازما لها لم يكن اللازم بسببه ملازما للجسمية وان كان ملازما فاد التفسير الاول ولا ينقطع الا باحد امرين اما ان يقال تلك الاشكال والصور والامراض غير لازمة لتلك الجسمية فيكون هذا تجويزا للخرق والالتزام والكون والفساد على التلك او يقال انها لازمة للجسمية اما بنير واسطة او بواسطة ما يلزمها لا بواسطة مع ان تلك الامور غير مشتركة فيها فكذلك المحركة يجوز ان تكون كذلك •

(واما ان قيل) تلك الملازمة ليست للجسمية ولا لما يلزم الجسمية بل لما تحمل الجسمية فيه وهو تلك المادة فان تلك المادة لما كانت مخالفة لسائر المواد وكانت متضمنة للجسمية وتلك الاشكال والاضمار لزم من ذلك حصول الملازمة بين تلك الجسمية وبين تلك الامور •

(وعلى هذا نقول) فلم لا يجوز ان تكون لبعض الاجسام مادة مخصوصة مخالفة لسائر المواد وهي لذاتها تقتضي حركة مخصوصة ولا يلزم من ذلك اشتراك الاجسام كلها في ذلك (والانصاف) انه لا يتم الاستدلال بالابطال هذا القسم واما في مادة العناصر فالامر سهل لانه قد ثبت ان لها مادة مشتركة مع ان حركاتها الطبيعية مختلفة فذلك الحركات ليست عن موادها ولا عن جسيميتها فهي اذا لقوة زائدة ولها في الافلاك فالامر فيه مشكل لان مادة

كل تلك مخالفة لماهية المادة الفلك الا غرو لمادة المناصرو لولا ذلك لصح الكون والفساد والخرق والالغام عليها فاعلم مبادئ حركاتها المخصوصة هي مرادها المخصوصة •

(وزيادة التحقيق فيه) هو ان الحكماء اختلفوا على ان القوى المادية غير مؤثرة بل هي معدبات فان الجسم لما كان باصل جسميته قابلا للاضداد كلها فولا قوة مخصوصة توجد فيه وتجهله اولى ببعض الاضداد لم يمكن قبوله لبعض اولى من قبوله لباقي واذا تخصص الاستعداد لاجل تلك القوى فاض المستعدله من واهب الصور فاذا انما يحتاج الى القوى الجسمانية التي هي مبادئ الحركات حيث تكون المادة قابلة للتضادات حينئذ يحتاج الى قوة ليرجع بها قبول ضد على قبول ضد آخر واما اذا لم تكن المادة كذلك بل كانت متخصصة القبول بذاتها نحو شي معين لم تكن هناك حاجة الى القوة الجسمانية اصلا لان تلك القوة ليست موجودة للحركة بل الموجد لها هو الممارق ولا تخصص للمادة لان المادة لذاتها متخصصة الاستعداد فلا يكون لتلك القوة اعتبار اصلا فلا تكون موجودة لانه لا تسفل في الطبيعة (فالعامل) ان العجة المذكورة لا تدل على اثبات القوى الا اذا بينا كون المادة مشتركة ومتى تذكر ذلك لم تكن العجة متجة •

(فان قيل) المادة لا تصلح ان تكون مبدأ للحركة لان المادة من حيث هي قابلة والشيء الواحد لا يكون قابلا وفاعلا (قلنا) قد سبق في باب الملة الفاعلية فساد هذا القول ثم يتقدير صحتها يكون كافيا في اثبات المطلوب وهو الطريقة الخامسة ولكن فيه كلام وانتهى ما توجه عليه ان الماهيات فاعلة للوازمها القريبة وقابلة لها وذلك بطل ما قالوه •

(اما الحجة السادسة) فهي ضعيفة لان احدا لا يقول ان الذات تحرك نفسها بواسطة الحركة التي توجد معاذن هذا يوجب تقدم الشيء على نفسه بل النزاع في ان الذات باعتبار حقيقتها وما هيها هل تكون حلة لحركتها وليس اذا بطل قولنا الذات توجب حركة نفسها بواسطة حركة نفسها لزم ان يطل قولنا الذات لا توجب الحركة لنفسها كما انه لا يلزم من بطلان القول بان الارضية توجبها علة لزوجيتها فساد القول بان الارضية لذاتها علة لزوجيتها •

(واما الحجة السابعة) فهي ضعيفة من وجوه (الاول) قوله حركة الجسم تتوقف على حركة جزئه باطل لان الجسم ان كان متصلا فليس فيه جزء والجزء الذي لا يكون موجودا اي باقمل بل فيه بالقوة لانه قابل للانفصال فبعد الانفصال يتحقق الجزء واما قبل الانفصال فلا وجود له ومالا وجود له كيف يوصف بالحركة والسكون ولانه لو جاز ان يقال ان حركة الجسم متوقفة على حركة الجزء الذي يمكن قومه له ولذا لك الجزء جزء آخر لزم توقف حركة كل جسم على حركة جزئه القروض ولما كان لكل جزء جزء آخر الى غير النهاية لزم وجود علل ومطلوبات غير متناهية وذلك محال وان لم يكن متصلا بل كان مجموعها حاصلا من اجزاء متلازمة لم يكن ذلك في الحقيقة جسما واحدا بل اجساما كثيرة كل واحد منها متحرك لذاته •

(فالحاصل) انه ان لم يوجد الانفصال لم يوجد الجزء فلم يمكن وصفه بالحركة والسكون وان وجد لم توجد الجزئية والكلية ومن هذا يعرف ان الجزئية والكلية في المتصلات امر مجازي وايضا فلان حركة الكل لا تتوقف على حركة الاجزاء بل الاجزاء يجب ان تكون ما كنة بالذات وحركتها ليست الا بالعرض ولئن سلمنا ذلك وساعدنا على ما قاله من ان حركة الكل

تتوقف على حركة الجزء لكن لم لا تكفي في حركة السكل حركة الاجزاء
فالهند الخصم حركة الاجزاء واجبة لذاتها وهي كافية في حركة السكل
وعند هذا يحتاج المستدل الى بيان ان حركة الاجزاء غير واجبة لذاتها لكن
الطريق الذي تبين به ذلك امكنه استماله في نفس المطلوب ان قدر عليه فيصير
التعرض للسكل والجزء ضائعا فهذا ما في هذه الادلة من الابحاث •

(الفصل الرابع في مامنه الحركة وما اليه •)

(الذي منه) الحركة والذي اليه قد يتضاد انت في الحركة في السكم
وفي السكيف وقد لا يتضادان اما التضاد في الكيف فمثل ان السواد والياض
متضادان واحد هما مبدء الحركة التي فيما بينهما والآخر منها هو اما في السكم
فمثل اكبر حجم في طبيعة الشيء واصغر حجم في طبيعته واما اذا لم يكونا متضادين
فلا بد وان يكونا بين الضدين ولكن يجب ان يكون احدهما اقرب الى احد
الضدين والآخر الى الضد الآخر مثل الحركة من الصغرة الى النبلية في الكيف
ومن الذبول الذي ليس في النفاة الى النمو الذي ليس في النفاة في السكم واما في
الان فمامنه الحركة وما اليه غير متضادين في ذاتيهما لانهما اما حيطان واما خطان
وبالجملة طرفان ليس بين ما هيتهما مضادة بل عرض لهما طرفان متضادان
وبسبب تضادهما صارا متضادين وذلك لان كونهما طرفين للحركة اما ان
يكون بالطبع او بالوضع فان كان بالطبع فذلك بان يكون احدهما غاية القرب
من القللك والآخر غاية البعد منه فلزوم ان يكون احدهما علوا والآخر سفلا
وبسبب ذلك يتضادان اذ ليست في الجهات جهة طبيعة الاهاين واما الذي
لا يكون بالطبع فهو ان يكون مبدئية المبدء ومتهاية المتهى بسبب الحركة
لان الحركة لما ابتدأت من احد الطرفين وانتهت عند الآخر عرض للاول

(الفصل الرابع في مامنه الحركة وما اليه •)

المبدئية والآخر المنتهائية وهذا ان الوصفان متضادان كما ستعرف فيثذخير
الطرفان متضادين بسبب تضاد العارضين واما الحركات المستديرة فلنفرد
فصلا في نهاياتها ومبادئها •

(الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)

(كل نقطة) تعرض في الجرم المستدير فالحركة منها هي بينها حركة البهاو منه
المبدئية والمنتهاية وان كانتا عارضتين للنقطة الواحدة لكن لا في آن واحد
فان النقطة الواحدة في الآن الواحد لا تكون مبدأ لحركة معينة ومتهى لها
فتلك النقطة وان كانت واحدة بالذات لكنها اثنان بالاعتبار وذلك يكفى في
كونها بداية للحركة ونهاية لها •

(اعلم) انه ليس من شرط وجود الحركة المستديرة ان تكون هناك نقطة
موجودة بالفعل لتكون مبدأ من وجه ومتهى من وجه فان الفلك جرم
بسيط فلا توجد فيه نقطة بالفعل الا بسبب قطع وهو محال او بسبب موازاة
او مماسة او فرض فرض وكل ذلك غير واجب فلو توقفت الحركة على وجود
تلك النقطة بالفعل لم يكن الهالك متحركا عند عدم تلك الامور وذلك محال
بل يكفى في تحقق الحركة المستديرة كون تلك النقطة بالقوة القريبة من الفعل
على الوجه المذكور •

(الفصل السادس في التقابل بين المبدئية والمنتهاية)

(الشيء) الذى يكون مبدأ للحركة له حقيقة وماهية ثم عرض له ان صار
مبدأ مثلا الجسم اذا تحرك من السواد الى الياض فللسواد ماهية في نفسها
ثم عرض له ان صار مبدأ لتلك الحركة وقد عرفت ان الذى يعرض
له المبدئية والمنتهاية قد يكون متضادا وقد لا يكون وقد يكون موجودا

بالفعل

(الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)

بالفعل وقد يكون بالقوة *

(فنقول) لا شك ان مبدأ الحركة ومتهاها من حيث هو مبدا ومتهى قياس الى الحركة ولكل واحد منهما ايضا قياس الى الآخر قياس كل واحد منهما الى الحركة قياس التضايف لان المبدء مبدا لذى المبدء والمتهى متهى لذى المتهى واما قياس كل واحد منهما الى الآخر فليس قياس التضايف لانه ليس من عقل مبدأ عقل متهى اذ من الجائز ان تفرض حركة ذات بداية ولا نهاية لها كما يتخيل من حركات اهل الجنة والتضادان مما لا يوجد لثب الامعافى الوجودين فاذا ليس التقابل بينهما تقابل التضايف ولا شك انهما امران وجوديان فاذا ليس ذلك التقابل تقابل السلب واليجاب ولا تقابل العدم والمثب فلم يبق الا ان يكون ذلك تقابل التضاد المبدئية والنتهائية ضدان لاجل انهما مبدا وحركة ومتهى حركة بصفة لا يكون مبدؤها وبينه متهاها وذلك انما يكون حيث يكونان بحركة مستقيمة *

(فان قيل) كيف يكون المبدء ضعا للمتهى وهما مجتمعان في جسم واحد والاضداد لا تجتمع في الجسم الواحد (فنقول) الاضداد قد تجتمع في الجسم الواحد اذا لم يكن الجسم موضوعا قريبا لها او موضوعا المبدئية والنتهائية ليس هو الجسم بل الطرف ولا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدا ومتهى لحركة مستقيمة واحدة وهذا يؤكده ما ذكرناه من ان الاضافة قد تعرض لها التضاد *

(الفصل السابع في نسبة الحركة الى المقولات)

(انا اذا قلنا) في مقولة كذا حركة احتمل ويجوزها مرتبة (الاول) ان المقولة موضوع متبقى لها *

(الفصل السابع في نسبة الحركة الى المقولات)

(الثاني) ان الموضوع لها وان كان هو الجوهر ولكن بتوسط تلك المقولة •

(الثالث) ان المقولة جنس لها وهي نوع •

(الرابع) ان الجوهر يتغير من صنف من تلك المقولة الى صنف آخر تغيرا

على سبيل التدريج والحق هو هذا القسم الاخير وما عداه باطل •

(اما الاول) فنقول التسود ليس هو ان ذات السواد تشتد فان ذلك السواد

اما ان يكون موجودا عند ذلك الا شداد اولا يكون فان لم يكن موجودا

فهو لم يشتد بل صدم وان كان موجودا فاما ان يكون قد حدث فيه شيء

اولم يحدث فان لم يحدث فلم يشتد بل هو كما كان وان حدث فذات السواد باقية

كما كانت وحدثت فيها صفة زائدة فلا يكون في ذات السواد تبدل بل في صفاتها

لكن لا ننسى بالسواد الالهة الهيئة المحسوسة فان وقع التبدل فيها فذات السواد

غير باقية وان لم يقع التبدل فيها لم يتبدل ان كان فهو في شيء آخر لا يسمى سوادا

الا باشتراك الاسم •

(ويخرج من هذه القاعدة) ان اشتداد السواد يخرج به عن نوعه ونكون

للموضوع في كل آن كيفية بسيطة واحدة لكن الناس يسمون جميع الحدود

المقاربة للسواد • سوادا وجميع الحدود المقاربة للبياض • ايضا فالسواد المطلق

في الحقيقة واحد وهو طرف خفي والبياض كذلك والتموسط كالمزج

لكن يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه والعرض لا يميز فيظن

انهما نوع واحد •

(اقول) هذا كله حق وحوادث لكن يجب طرد القول فيه في الحركة

المقدارية فان الشيء اذا تزايد مقداره فاما ان يكون هناك مقدار واحد

باق في جميع زمان حركة الخطخل اولا يكون فان كان فالزيادة اما ان يداخله

او تنضم

• المقاربة من السواد

او تنضم اليه من الخارج لما الاول فباطل لان فيه قولاً بالتداخل ويتقدير
جوازه لا يزيد المقدار وكلامه فيه وان انضمت اليه من الخارج كانت ذلك
كاتصال خط بخط ولم يكن ذلك من باب التخلخل •

(وان كان) المقدار الاول لا يبقى عند الزيادة فهناك مقدار متتالية على
الجسم ويجب ان لا يبقى الواحد منها ما بنا والاصار ما كنا عند حركة
التخلخلية وكلامنا فيه عند الاستمرار فهناك مقدار متتالية آية الوجود
بلا نهاية (واما انها) هل هي متخالفة بالنوع كما ان الكيفيات المتتالية كانت
متخالفة بالنوع فالاشبه ان تكون كذلك وان كان البحث فيه محال •

(وايضاً) بالقوة المحركة فسر التي يقولون انها تضف بمصادمات الهواء
المفروق حالها كذلك فانه لا يمكن ان يكون هناك شيء واحد متناقص بل
الحاصل هناك انواع من القوى آية الوجود متتالية فليكن هذا الاصل عنوه ظلاً
فانا سنحتاج اليه عن قريب •

(واقول ايضاً) لذا لم يوجد شيء من هذه الامور المتتالية في اكثر من
آن واحد وهي متتابعة لا يتخللها زمان ثم تنال الآفات •

(والذي جاء في التطبيقات) جواها من ذلك من ان تلك الانواع ووجودها
بالقوة فيه نظر لان تلك الانواع ان لم يكن لها وجود في الخارج لم يكن لحركة
الجسم في كينيتها وجود في الخارج فالجسم لا يكون متحركاً بل يكون ممكناً
ان يتحرك وان كانت هذه الانواع موجودة بالفعل وتحدد الدليل على
تخالفها بالنوع والماهية وان كان كل واحد منها لا يوجد اكثر من آن واحد
وهي متتالية لا يتخللها زمان فالامور التي هذا شأنها كيف يقال ان وجودها
القوة بل هذا الشك يستدعي خلاصتي واشفي من هذا الكلام وسيكون

لنا اليه مورد من قريب ثبت بالبرهان الذي ذكرنا ان الكيفية لا يجوز
ان تكون موضوعا للحركة وبهذا تبين انه لا يجوز ان تكون واسطة بينها
وبين الموضوع •

(واما الاحتمال الثالث) وهوان تكون المقولة جنسا لما قد ذهب اليه
بعضهم وزعم ان الابن منه قارومته سيال وهو الحركة المكانية والكيف منه
قارومته سيال وهو الاستحالة والكم منه قارومته سيال وهو النمو والذبول •
(وبالجملة) فالسيال من كل جنس هو الحركة ثم هؤلاء اختلفوا (فهم) من
جعل مخالفة بالسيلان والثبات مخالفة نوعية لان السيالية داخلية في ماهية
السيال فيكون في ماهيته مخالفا لليس سيال ومنهم من جعلها مخالفة بالعوارض
لانه كزيادة خط على خط • والحيثان باطلتان (اما الاولى) فاليابض داخل
في حقيقة الابيض مع ان امتيازه عن الاسود قد لا يكون بالفصل النوع
فظهر انه ليس كل زيادة متباعدة فهي متنوعة (والثانية باطلة) فان كل واحدة
من مراتب الاعداد مخالفة بالنوع للمرتبة الاخرى مع ان ذلك ليس
بالزيادة الآحاد او نقصانها فكذلك هاهنا لا يلزم من انضياف حقيقة السيلان
الى طبيعة الكيف ان لا يكون السيلان مخالفا لنير السيلان •

(وعلى الجملة) فحجة القرعة الاولى منقوضة بالفصول وحجة القرعة الثانية
منقوضة بالخواص (فهذا شرح مذهبهم) وهو في الاصل باطل لانا لانني
بالحركة الاتغير للموضوع في صفته تتغير على التدرج يسيرا يسيرا ومن
المعلوم ان هذا التبدل ليس من جنس ما وقع فيه التبدل لان التبدل حالة نسبية
والتبدل ليس كذلك ولان التبدل لو كان من جنس التبدل وهو لا يحصل
الا عند التبدل فما ان كانا مثلين لزم اجتماع المثلين وان كانا مختلفين كانا

متضادين مع لهما مجتمعان فيكون الضدان مجتمعين هذا خلف (ولما بطلت الاحتمالات الثلاثة) ثبت ان المعنى بوقوع الحركة في المقولة تغير الموضوع فيها وانتقاله من نوع منها الى نوع آخر.

(الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على ما تحتمل بالاشتراك او بالتواطؤ)

(الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على ما تحتمل بالاشتراك او بالتواطؤ) (من الناس) من زعم انها مقولة على ما تحتمل بالاشتراك وهو باطل لان الادلة المذكورة على ان مفهوم الوجود مشترك بين اقسامه هي بينها دالة على ان مفهوم التغير مشترك بين اقسامه ومنهم من قال انها بالتشكيك فمن هؤلاء من زعم ان الحركة الواقعة في مقولة نوع من تلك المقولة وقد عرفت بطلان مذهبهم.

(ومنهم من) لا يقول بذلك وهم على اختلاف اصنافهم استدلوا على القول بالتشكيك بان قالوا الحركة كمال اول لما بالقوة والكمال عبارة عن وجود شئ شئ من شأنه ان يكون له ذلك الشئ. ولما كان الوجود مقولا على ما تحتمل بالتشكيك كان الكمال ايضا كذلك فكانت الحركة ايضا كذلك.

(والجواب) ان الشئ انما يكون مقولا على اقسامه بالتشكيك اذا كان نبوته لاحدهما قبل نبوته للآخر وهما ليس كذلك فانه ليس كون النقلة كمالا بسبب كون الاستعالة كمالا ولا بالعكس بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستعالة وحينئذ يكون التقدم والتأخر قائدين الى الوجود وهذا كما ان انواع العدد لما لم يكن شئ منها علة لكون الآخر عددا بل لكونه موجودا لا جرم كان العدد مقولا عليها بالتواطؤ والتشكيك كان قائدا الى الوجود فكذلك هاهنا.

وبالعكس

﴿ الفصل التاسع في ان الحركة هل هي نفس مقولة ان يفعل ﴾

(الذين) يعمون عن ذلك انما يعمون لاعتقادهم ان الحركة مقولة على مانعها بالتشكيك ولا شيء من المقولات بمقولة على مانعها بالتشكيك فالحركة غير مقولة ولكنها يتا ان الحركة ليست بمقولة على مانعها بالتشكيك وايضا فلا كان وتوهم على مانعها بالتشكيك لم يكن ذلك مانعا من كونها مقولة فان مقولة الجدة وهي كون الشيء محاطا بما يتقل بانقله مقولة على مانعها بالتشكيك فان جلد الحيوان اولى بذلك من قبضه فكذلك هاهنا ولا صاحب هذا المذهب ان يتمكنوا بما هو اقوى من ذلك وهو ان يستدلوا على ان مقولة ان يفعل لا يمكن ان يكون امرا وجوديا فاذا كرناه ولا شك في كون الحركة امرا وجوديا فاذا آلمس الحركة هي نفس مقولة ان يفعل •

(واما من زعم) ان الحركة نفس مقولة ان يفعل فقد احتج بامرين (الاول) ما بينا ان الحركة عبارة عن التغير المتدرج والتغير عبارة عن اتصاف الشيء بصفة بعد زوال صفة اخرى وذلك الاتصاف هو نفس الاتصاف لا غير فاذا الحركة نفس مقولة ان يفعل (ولتقابل ان يقول) ليست الحركة نفس هذا الاتصاف بل طيبة تلزمه •

(الثاني) ان يفعل اما ان يكون نفس الحركة كوصاية عن نسبة الحركة الى المحل فان كان نفس الحركة فاما ان يكون نفس الحركة المطلقة او نفس حركة مخصوصة والاول يوجب ان تكون الحركة مقولة لاجل كون ان يفعل مقولة والثاني يوجب ان تزيد المقولات على الشر لانه ليس ببعض اقسام الحركة بان يجعل مقولة اولى من بعض واما ان كان ان يفعل عبارة عن نسبة الحركة الى المحل فلا يخفى اما ان يكون عبارة عن نسبة الحركة المطلقة الى المحل

او عن نسبة حركة خاصة الى المحل والاول بوجبه ان تكون الحركة جنسا لان نسبة الشيء الى المحل لما كان جنسا فان لم يكن نفس ذلك الشيء في نفسه جنسا كان اولي وحيثئذ تزيد المقولات على الشر وان كان ان يشمل عبارة عن نسبة حركة خاصة الى المحل فليس نسبة بعض الحركات بان تكون مقولة اولي من البعض وايضا قد بينا ان ما يكون له نسبة الى المحل يكون مقولة فهو في ذاته يجب ان يكون مقولة ويلزم من الاسمين ان يزيد عدد المقولات وهو باطل فاذا الحق هو ان الحركة نفس مقولة ان يشمل وضف هذه الحجة لا يخفى.

(الفصل العاشر في المقولات التي تقع الحركة فيها)

(المشهور) وتقع الحركة في اربع من المقولات الكم والكيف والايان والوضع اما الكم فتقع الحركة فيه على وجهين (الاول) بالتخلخل والتكاثف (والثاني) بالنمو والذبول فنتكلم في الاول فنقول ان الاجسام قابلة للتخلخل والتكاثف وهو ان يصير الجسم احسن مما كان من غير فصل جزء منه او اكبر مما كان من غير وصل جزء به وبديل عليه امران :-

(الاول) ان القارورة تملأ من ماء فتكسب على الماء فيدخلها الماء فاما ان يكون قد وقع انقلاء وهو محال واما ان يكون الجسم الكائن فيها قد تخلخل بالفسر الحامل اياه على تخلية المسكان ثم كثره برد الماء او تكاثف بطبه فرجع الى حبه الطبيعي هنذوال السبب التخلخل اياه خارجا عن طبيعه وذلك هو المطلوب .

(الثاني) وهو ان الاواني تنصدع عند غليان ما فيها فلا يخلو اما ان يكون ذلك الاصداع بسبب حركة ما فيها او بسبب حركة ما هو خارج عنها ولاول لا يخلو اما ان يكون بسبب حركة مكانية او مقدارية ومحال ان يكون بسبب حركة مكانية لان تلك الحركة اما ان تكون الى جهة واحدة او الى

(الفصل العاشر في المقولات التي تقع الحركة فيها)

الجهات كلها فان كانت الى جهة واحدة وجب ان يمتلئ الاناء لان قعر الاناء
 اهل من صدره وان كانت الى جهات مختلفة فتلك الطبيعة المشابهة فعل
 حركات مختلفة بالطبع وذلك محال وان كانت الحركة لشيء من خارج مثل
 ما يظن ان النار تداخل الماء المتلى فيصير اكبر حجما فيصعد الاناء فلا يخلو
 اما ان يدخل ثوبا خالية او يحدث ثوبا ويدخلها والاول باطل لبطان الخلاء
 وبتقدير صحته فاذا امتلأت الثقب الخالية لم يجب ان يزداد حجم الجسم كله بل
 وجب ان يكون على ما هو عليه واما ان حدثت الثقب فلا يخلو اما ان يزيد
 في الحجم قبل النفوذ في الثقب المستعدثة او بعده والاول باطل لان نفس
 المماس لا توجب زيادة الحجم ثم ربما كان المماس يدفع ويضغط الى جهة واحدة
 مخالفة بجهة حركته ويضطر اليها ولا يجب ان يصعد الاناء وايضا فكثيرا
 ما تحدث السخونة لا بسبب نار واصله من الخارج بل لان المحوري - نحن من
 تلقاء نفسه ومحال ان يحصل الانصداع بعد النفوذ لانه لا يخلو اما ان لا تكون
 الزيادة حاصلة قبل الانصداع او كانت حاصلة قبل الانصداع والاول باطل
 لان النفوذ بالحركة وكل حركة منقسمة فلا يفرض آذ في زمان النفوذ الا
 وقد كانت الزيادة حاصلة قبل ذلك لكن حصول الزيادة قبل الانصداع محال
 لوجهين •

(الاول) ان الاناء اذا امتلأ بشيء لم يتسع لشيء آخر حتى يثقبه الى ان يشق •
 (والثاني) ان الانشقاق اذا كان للزيادة فان كانت الزيادة حاصلة قبل الانشقاق
 فيجب حصول الانشقاق قبل حصول الانشقاق وذلك محال •

(الهم الا ان يقال) دخل شيء وخرج شيء مثله فيكون الحجم لم يزد دال وقت
 الانشقاق لكن الاشكال يعود بينه في القدر الذي لم يدخل لم يخرج مثله
 واما

ولما بطلت هذه الأقسام ثبت أن الاشتقاق انما عرضي لا بباط الحجم الذي فيه
وازياده لا لمدخله جسم آخر فيه وذلك هو المطلوب •

(ولما يان) لية امكان ذلك قلناه ثبت ان الجسم مركب من المادة
والصورة وان المادة ليس لها في ذاتها حجم ومقدار وما لا مقدار له في ذاته
كانت نسبه الى جميع المقادير واحدة والا كان له في خاص ذاته مقدار معين
حتى يكون قابلا لما ساويه وغير قابل لما يفصل عليه ولما لم تكن الميولي
كذلك كانت قابلة لجميع المقادير •

(واقول انه لا حاجة) في بيان هذا الامكان الى تركيب الجسم من الميولي
والصورة لوجوب •

(اما لولا) قلناه اذا ثبت ان مقدار الجسم زائد عليه كان الجسم في ذاته
من حيث هو هو عديم للمقدار وكانت نسبه الى جميع المقادير واحدة سواء
كان في ذاته مركبا من الميولي والصورة او لم يكن كذلك •

(واما ثانيا) قلنا نقول اذا ثبت ان الجسم متصل واحد ثبت ان المقدار
زائد عليه ثم ان الجسم البسيط يكون كله مساويا لجزئه في الماهية والحقيقة
والشيء اذا امكن اتصافه بصفة امكن ان يصف مثله بمثلها فلما اتصف الكل
بذلك المقدار فلو انفرد جزؤه وجب ان يكون قابلا لذلك المقدار
لوجوب اشتراك المشاركين في الماهية في جميع الامور الواجبة فاذا انتقل
الجزء الى مقدار الكل من غير انضمام شيء اليه او الكل الى مقدار الجزء
من غير انتقاص شيء منه فهو التخلخل والتكاثف وهذا كلام قوي لولا ما يتوجه
عليه من تجوز قبول قطرة من البحر مقدار كلية البحر وبهذا يظهر
الفرق بين العناصر والافلاك لان الجزء مادام يكون جزءا للكل امتنع

قبوله لمقدار الكل فاما اذا اخصل امكن ان يصغف بذلك المقدار والظنك
يستحيل عليه الانفصال واذا استحال ان يفصل جزؤه فنه امتنع ان يقبل
جزؤه مقدار كله وليس جسم آخر غير الظنك تساوى طبيعته طبيعة الظنك
حتى يقبل الصغير منه مقدار الظنك واما العناصر فيجوز عليها الانفصال
ووجود اجزاء جسم غيره على طبيعته فيصح فيه الكلام المذكور •

(واعلم) ان هذه المسئلة من خارج نقي الجزء الذي لا يتجزى لانه لو ثبت
ذلك لاستحال ان يتقصر مقدار كل واحد منها مما هو عليه او يزيد فكان
التخلخل والتكاتف ممتنا •

(واما الذي يقال) من ان ذلك لو كان ممكنا لصح ان تستغل القطرة الى مقدار
البحر والبحر الى مقدار القطرة فهو غير لازم لان لكل جسم حدا معيناً
من المقدار يكون طبيعته والزايد عليه او الناقص يكون مفسراً ولذلك
القسر ايضا حد محدود لا يمكن التجاوز عنه وذلك كما في الكيفيات
فان دفع ما قالوه •

(وقد كان) ثابت بن قرة من المنكرين لذلك واحتج عليه (بان قال) لو قبلت
المادة الواحدة اي مقدار كان لا يمكن ان يقبل عنصر مقدار ذراع من
الماء مقدار خمسة اذرع عند انقلابه هواء وعنصر مقدار ذراعين من الماء
مقدار ثلاثة اذرع حتى يكون عنصر المقدار الاعظم من الماء قد قبل من
الهواء مقداراً اصغر وعنصر المقدار الاصغر من الماء قد قبل عند صيرورته
هوا مقداراً اعظم والحس يشهد بخلافه فانالواخذوا مقدارين متساويين من
الماء فقبلناهما هواء استويا في المقدار ولو كانا مختلفين في المقدار كان الهواء ان
ايضاً مختلفين •

(وجوابه) ما بينا ان لكل مادة مدتها من المقدار تستحقه بطبيعتها وحظا آخر تستحقه عند وجود القاسر وان لكل واحد حدودا مطلوبة لا يتعداها فان دفع الشك .

﴿ الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول ﴾

(اذا ازداد) الجسم بسبب اتصال جسم آخر به فاما ان تكون الزيادة مداخلة في اجزاء المزبد عليه او متشبهة بطبيعته واما ان لا تكون كذلك فالاول هو النمو وضده هو الذبول وربما يشبه ذلك بالسن والمزال والفرق ان التوقف في النمو قد يسمن كما ان المراد في النمو قد يهزل وتحقيقه ان الزيادة اذا حدثت المضاف في الاصل ودخلت فيها ونشبت ببلية الاصل وانقضت اجزاء الاصل الى جميع الاقطار على نسبة واحدة في نوعه فذلك هو النمو واما الشيخ اذا صار حينا فان اجزائه الاصلية قد جفت وصليت فلا تقوى الغذاء على تزيدها والنموذ فيها فلا جرم لا يتحرك اعضاؤه الاصلية الى الزيادة فلا يكون تاميا ثم لمه قد يتحرك الى الزيادة فيكون ذلك نمو فيه بالحقيقة لكن بخصوص باسم النمو حركة الاعضاء الاصلية الى الزيادة فهذا هو حقيقة النمو ثم ها هنا شكوك ثلاثة .

(الاول) ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان ثابتا اما ان يكون هو الصورة فقط او المادة فقط او المجموع ومحال ان يكون هو الصورة لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة انتقال الصور ومحال ان تكون المادة باقية لانه لا يخلو اما ان يكون كل المادة باقية على حالة واحدة او الشيء الذي كان كالاصل يبقى واما المراد على ذلك فانه يكون في التبدل والاول باطل لانه دائما متصل به شيء وينفصل بالتحال شيء

(الفصل الحادي عشر في حركة النمو والذبول)

آخر ولما الثاني وهو ان يكون الباقي هو الاصل فهو محال لان الغذاء اذا اتصل به ونشبه بطبيعته فان صار الكل متصلا واحدا لطبيعة واحدة امتنع ان يكون بعض الاجزاء المقترضة فيه ممكن الزوال والبعض ممتنع الزوال مع اتحاد الطبيعة والمادية وان لم يتصل الغذاء بالاصل ولم يتحد به فالوارد ما صار غذاء له وكلامنا فيه واما ان لم تكن المادة باقية ولا الصورة تكون باقية فينشذ لا يكون المجموع باقيا بل يكون بقاؤه بحسب الحسن ثم هذا ايضا محال لان زمانات حركة النمو منقسم الى غير نهاية وهناك مراتب في الزيادة كل واحدة منها آتى الوجود لان المرتبة الواحدة منها لو ثبت اكثر من آن واحد توقفت الحركة وبطلت وثبت ان الشخص متبدل بحسب تلك الزيادات فاذا يلزم ان تكون هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور وذلك محال

(الثاني) ان سلمنا ان في النامي شيئا محفوظ الذات غير متبدل لكن الحركة لا بد لها من متحرك باق في كل زمان الحركة ولا بد من تغير حاله فالتحرك هاهنا اما ان يكون هو الاصل او الجملة فان كان هو الاصل فالاصل لم يتغير حاله لانه بعد النمو وقبل النمو على حالة واحدة وان كان هو الجملة والمجموع الحاصل فالجملة حصولها عند نهاية الحركة والتحرك لا بد وان يكون موجودا من ابتداء الحركة الى انتهائها •

(الثالث) ان سلمنا وجود شيء محفوظ الذات متبدل الصفة لكن ذلك للتبدل ليس بحركة لان الحركات انما تكون بين المتضادين والصغير والكبير ليسا بتضادين •

(والجواب) لما الاول فله ان النامي فيه اجزاء اصلية صلبة غير متبدلة وهي

الحافظة

المحافظة للصورة النوعية المتشخصة وأجزاء متبدلة وهي أسباب لظهور
كمالات تلك الصورة •

(واحتج الشيخ) على بقاء بعض الأجزاء بقاء بعض الثامات وأنداب
القروح وليس يجزئ ذلك لاحتمال أن يكون الأجزاء الغفائية لما وصلت
إلى ذلك الموضع تشبهت به (وأما قول المشكك) أن الزيادة لما اتصلت
بالأصل وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض بالنظر أولى من البعض •

(جوابه) أن الزيادة ربما تميز عن الأصل في الاستحكام والقوة وأجزاء
الخلقة لما كان ورودها بدوام الخلقة كانت معرضة الزوال ولم تكن مستحكمة
الخلقة وهذا يخل الشك الثاني لأن الأجزاء الأصلية مافها من الصور النوعية
مبدء لاستزادة تلك الزيادات وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات
كالصفات المتساقبة على ذلك الأصل الباقي وهو الحركة •

(وأما الشك الثالث) جوابه ما بينا أن المبدء والمشى لا يجب أن يكونا
متضادين بل يكفى في ذلك نوع من التقابل ثم إن سلنا أنه لا بد من التضاد
فالعنبر والكبير الذي يحرك بينهما النامي والذابل ليس الصغير والكبير
الاضافين بل الطبيعة جعلت للأصواع حدودا في الصغروحد وداء في الكبير
لا تمتداهما وتحرك فيما بينهما فيكون العظيم هناك عظيم في ذاته ولا يصير صغيرا
بالمقاييس إلى عظيم آخر في ذلك النوع وكذلك القول في الصغير وإذا كان
كذلك كانا متضادين • فهذا عام القول في النعم وأما حقيقة التفاضل فتبر لا تفت
بهذا الموضع فلتؤخرها إلى علم النفس •

(الفصل الثاني عشر في إثبات الحركة في الكيف وهي الاستحالة)

(من الناس) من ظن أن الأجسام لا يجوز أن تتغير كنهياتها المحسوسة فالحرار

(الفصل الثاني عشر في إثبات الحركة في الكيف وهي الاستحالة)

لا يصير باردا والبارد لا يصير حارا في الحقيقة وهم المنكرون للاستعالة ثم لما شاهدوا صيرورة الحار باردا والبارد حارا تمزجوا عزيين ففهم من سلم الكمون ومنع الاستعالة فزعم ان الماء اذا تسخن علم يحصل في كله بعض السخونة بل في بعضه كل السخونة اى صار بعض اجزائه نارا واختلط بالاجزاء المائية فان كانت قليلة كانت السخونة قليلة وان كانت كثيرة كانت السخونة عظيمة •

(ومنهم من اصروا على منع الاستعالة والكمون وهم ايضا على قسمين (الاول) اصحاب الكمون والظهور وزعموا ان الاجسام لا يوجد منها شيء بسيطا صرفا بل كل جسم قان مختلط من كل الطبائع لكنه يسمى باسم الغالب عليه فاذا لقيه ما يكون الغالب عليه من جنس ما كان مغلوبا فيه فانه يبرز ذلك المغلوب من الكمون ويحاول مقاومته ما كان غالبا ولا شك انها حال بروزها من الكمون تختلط بالاجزاء التي كانت غالبية عليها فتعسر مجبتها احداسا لا يمكن التمييز احادها فتختل الحس هناك امر بين الحار والبارد وهو لاء هم اصحاب الخليط • (ثم منهم) من يقول الجسم مثلا فيه اجزاء حارة او باردة وليس واحد منها كامنا لكنه اذا صار باردا فارق الحار ظاهره وباطنه فبقى البارد وبالعكس • (والفرقة الثانية) زعموا ان الجسم البارد اذا صار سخينا فذلك لانه تدخل فيه من الخارج اجزاء نارية فاذا اختلطت بالنار احس بشيء متوسط بين الحار والبارد (فتقول) الدليل على وجود الاستعالة انما يرى الماء يصير حارا بعد ان لم يكن حرارة اما ان تكون لمخالطة نارية واما ان لا تكون لمخالطة نارية فان لم تكن لمخالطة نارية فيصع قولنا واما ان كانت لمخالطة نارية فذلك النارية اما ان ترد عليه من الخارج او لا من الخارج فان لم تكن من الخارج فاما ان تكون

تحدثت الآن او كانت موجودة فيه لكنها كانت كلمته (قديماً) بإبطال
الكمون ونقول اما ان نفي بالكمون للمداخلة اولاً فنفي ذلك (والاول)
باطل لما ثبت من استعماله داخل الجسمين وايضاً لو جوزنا ذلك
فهاهنا اما ان يكون مع كل جزء من الماء جزء من النار مدخل فيه
واما ان يكون البعض كذلك دون البعض والثاني لا يخلو اما ان
تكون الاجزاء انغالية عن مداخلة النار فيها قابلة للسفونة او غير قابلة
لها والاول يقتضي وجود الاستعالة والثاني يقتضي ان نحس ببعض اجزاء
الماء في غاية البرودة ويضعها في غاية السفونة وايضاً فليس البعض بذلك
اولى من البعض مع اتحاد طيبة الاجزاء واما ان وجد مع كل جزء من
الماء جزء من النار فلا يخلو اما ان تنكسر صراقة كل واحد منهما بصراقة
الآخر اولا تنكسر فان انكسرت فقد جاءت الاستعالة وان لم تنكسر
فلا يخلو اما ان يكون الملاقى لاحد الجزئين ملاقياً للآخر اولا يكون
فان لم يكن لم يكن الجزء ان تمدخلين وان كان فاذا لميسا الماء بايدينا وجب
ان نحس من سطح ذلك الجسم الملموس سفونة مثل سفونة النار سارية
في كل ذلك السطح وبرودة مثل برودة الثلج سارية في كله لانه ليس في
ذلك السطح موضع الا وقد حصلت فيه هاتان الكيفيتان ولما بطل ذلك
بطل ما قالوه وايضاً فلان الحار لما كان كلنا بالمداخلة في النار وجب انه اذا
تخلص البارد من الحار والحار من البارد ان ياخذ المجموع مكاناً اعظم وليس
كذلك فان ظهور الحر قد يتبعه العظم واما عند غلبة البارد على الحار
فذلك مما ينتص الجسم نقصاناً محسوساً (ولا يقال) ان ظهور البرد يوجب
فرط مداخلة والمداخلة توجب زيادة الخفاء ونقصان الجسم لان حكم كل

واحد من المتداخلين كحكم الآخر في المقدار.

(واما اذا فسرنا الكون بانحصار الاجزاء في باطن الجسم فيجب ان يكون باطن الماء البارد اسخن من الماء الساخن لانه اذا سخن فقد تفرقت التيران وكانت قبل ذلك مجتمعة فتكون سخونتها اقوى لكثافتها بالحرارة في باطن الجسم ولا في ظاهره بل ربما نجد باطنه ابرد من ظاهره الا اذا قيل النار الباطنة لا تحرق ولا تسخن واذا تجاوزتها النار الخارجية ابرزتها وغطتها مستغنة وذلك اعتراف بالاستحالة.

(ومما يدل على بطلان الكون) ان نقول ظهور الكائنات من اما ان يكون بسبب خارجي او لا بسبب خارجي فان لم يكن بسبب خارجي بل بطبيعته وذاته وجب ان يكون ظاهرا ابدا وان كان بسبب خارجي فذلك السبب اما ان يفيد تلك الاجزاء الكاسنة قوة بها تقوى على البروز اوليس كذلك (والاول) قول بالاستحالة (والثاني) لا يخلو اما ان يكون تحريك ذلك السبب له يتوقف على مماسته او لا يتوقف فان توقف وجب ان يكون كل مستحيل عندما يستحيل بمظم حجه كقوة الجاذب او الدافع فيه وان لم يتوقف على المماسه بل يكفي فيه مجاورة المشابه فكان يجب ان تحرك الاجزاء المتجانسة بعضها الى بعض بل هذا اولي لان انجذاب الجسم الى مجاوره الاقرب اولي من انجذابه الى مجاوره الابدل كان يلزم ان لا يكون انجذاب الكائن الى الظاهر اولي من العكس.

(ولا يقال) الا طلب اجنب (لا نقول) الذي يلي جسمنا من جهة واحدة هو ما يساويه من تلك الجهة فان فصل شي فهو مبائن لذلك الا اذا قيل بانه يشتد القوي عند ازدياد الجاذب وهو قول بالاستحالة وايضا اذا قربنا شئ من جبل كبريت ونجيناها منه بسجلة ظهرت نيران عظيمة وكانت على مذهبهم

كامنة فيه فلو كان الاغلب اجنذب لكان انجذاب الشعلة الى تلك النيران الكامنة
اولى من العكس •

(فان قيل) نحن لا نقول بالكبرون بل نقول ان الجسم كان مخلوطا بصدده وانما
استحال الى الحر لان البارد فارق ظاهره وباطنه (فنقول) اذا قارق البارد
فاما ان ينضاف اليه من الاجسام الحارة ما يسد مسده اولا ينضاف فان لم يكن
وجب ان يكون كل مستحيل ينقص حجه لو يكون كل مستحيل يتخلل
ويتنفس فان كان ضده يسد مسده على سبيل الورود من خارج فلم صار ما يرد
بصد الحرارة ينقص حجه الا ان يقال الذي يرد لا يرد عليه من الخارج شيء
والنبي يصير حارا يرد عليه من الخارج شيء وذلك نمحكم وايضا فالخار اذا صار
باردا وجب ان لا يصير حارا مرة اخرى لانه في اول الامر صار حرا فكيف
يصير بعد صرافته صرا مرة اخرى (ولنبتل الآن) القول بالورود وذلك
من وجوبه اربعة •

(الاول) ان جبلا من كبريت تحته نار صغيرة قد برشعة مصباح ثم تبعده
ببجلة فيشتعل كله نارا فان كان ذلك بالورود عليه من خارج وجب ان لا يكون
أكبر من تلك الشعلة •

(ولا يقال) ان النار القليلة المقدار كثيرة في القوة كما ان القليل من الزعفران
يصبح ماء كثيرا (لا نقول) حينئذ يكون عوده الى البرودة لاجل مفارقة
تلك النارية القليلة فيجب ان لا يكون النقصان الحاصل عند البرد محموسا الا
ان يقال النارية لما انفصلت استصعبت شيئا كثيرا من الجسم لكننا نقول فما بالها
اذا صارت صرفة ليس معها الرقيق عادت الى عطلها الاول •

(الثاني الجمد) اذا وضع عليه شيء رده فان كان ذلك لتخلل اجزائه جدية

ذافئة في ذلك الجسم فاما ان يطرد من اجزاء الجسم الاول شيئا اوليا يطرده
فان لم يطرد وجب ان يزداد حجمه عند البرودة وان طرد فاما ان يطرد مثل نفسه
فوجب ان لا يتقص الجسم مما كان لكن الشيء اذا برد يتقص حجمه مما كان
او طرد اكثر من نفسه حينئذ لا يسود الى الجسم الاول الا بمخالطة حار اكثر
من البارد النافذ حتى يسود الى الجسم الاول فيكون البارد اقوى في التأثير من
الحار وهو باطل على مذهبيهم.

(الثالث) ان الاجزاء النارية اذا غطت في الماء فان كان لقوة طليعية وجب
ان يكون ذلك في جهة واحدة وان كان لسبب خارجي فذلك الخارجى كيف
يسلبها عن مجاورة مشاكلاتها ويحفظها بضدها.

(الرابع) ان الجسم قد يسخن بالحركة والمخضضة وينضب الانسان فتسخن
بشرته من غير وجود نارية عليه (وبما يدل) على جلال الكون والقوة جميع ما يدل
على وجود الكون والفساد.

(والبطل الآن) قول من يقول للماء اذا سخن فذلك لانه صار بعض اجزائه
نارا (فنقول) اجزاء الماء ان كانت متشابهة لم يتميز بعضها عن البعض في
استحقاق قبول الا تزلزل ان القريب اولى بقبول الاثر من البعيد فكان
يجب اذا ظهرت السخونة ان نحس فيما ظهرت فيه كمالاتها وتماها
مثل ما نحس بالنار وليس الامر كذلك بل ترى الحرارة تظهر في الشكل
ضعيفة ثم تشتد.

(ولا يقال) ان ذلك لتخلل اجزاء عديدة السخونة بين الاجزاء النارية
وذلك لانه يلزم ان يقال الحرارة تعدت من الجزء الاول الى الثالث في
الاستغناء وتركب الوسط وذلك محال مع فرض تساوى الاجزاء كلها واما ان

اختلفت الاجزاء باختلافها اما ان يكون بحر وبرد لوبكثافة واطافة والاول
اما ان يكون الحار منها في غاية السخونة وحيث يمتنع ان تشتد السخونة مرة
اخرى واما ان يكون ضعيف السخونة وتزايد سخونته لاجل المسخن فيشتد
حصلت الشدة والضعف في الحرارة ولما ان كان اختلافها بالكثافة والاطافة
فليس يبلغ الفرق بين اللطيف والكثيف من النوع الواحد مبلغ القرب والبعد
فان كل واحد من اللطيف والكثيف يتبدى الحرارة والا حترق فيما يقرب
منه ثم فيما يبعد (واذا قد بطلت) هذه المذاهب الثلاثة ثبت وجود الحركة في
الكيفيات الخمسة .

﴿ الفصل الثالث عشر في آيات الحركة في سائر اقسام الكيف ﴾

(انكر بعضهم) وجود الحركة في الحال والممكن لانها كيفيات نهائية والحركة
على النفس محال واما القوة واللاقوة فزعم انهما ثابتان لا مزجة خاصة
ويجتمع ان يوجد احد همامع المزاج الذي يوجد معه الاخر فاذا الموضوع غير
مشترك بينهما فلا يكون بينهما تضاد فلا تكون لهما حركة لان الحركة
انما تكون من ضد الى ضد .

(ونحن نقول) اما الكيفيات النهائية فاذا كان حدوثها على التدرج كانت
ذلك حركة واما القوة واللاقوة فانهما وان كانا ثابتين لمرضين مختلفين لكنهما
كيف كانا متماثلين على ذات الموضوع ويجتمع اجتماعهما فيه فينبغي تضادهم
الكيفيات المختصة بالكيفيات لا تضاد فيها كما بينا ولا حركة .

﴿ الفصل الرابع عشر في الحركة في الاين والوضع ﴾

(اما الاين) فالحركة فيه ظاهرة واما الوضع فهو قابل للحركة لان الجسم الذي
لا يمكن له كالتلك الاعظم او ما يكون له مكان لكنه لا يخرج عن مكانه كما ان

(الفصل الثالث عشر في آيات الحركة في سائر اقسام الكيف)

(الفصل الرابع عشر في الحركة في الاين والوضع)

الافلاك اذا تحرك لم تكن حركته مكانية بل انما تغير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه اما حاوية له او محيية فيه وهذه النسبة هي الوضع فالتغير فيها يكون بتغير الوضع •

(فان قيل) التلك كل اجزائه متحرك في المكان وكل ما كانت اجزائه متحركة في المكان فهو ايضا متحرك في المكان فحركة التلك مكانية •

(فتقول) ان حقيقة الكل متأثرة لحقيقة كل جزء فلا يجب ان يكون الحكم الثابت لكل جزء ثابتا لكل فان كل واحد من الاجزاء ليس بكل مع ان الكل كل فبطل ما قالوه وليس من البعيد ان يكون الشيء ذا اجزاء كثيرة بالفعل كالرمل وغيره يستقل كل جزء منه الى مكان الاخر مع ان الكل لا يفرق مكانه وذلك ظاهر •

(وليس لقائل ان يقول) الوضع لا يقبل الاشتداد والتقص فلا يقبل الحركة (لانا نقول) يصح ان يقال لشيء انه اشتد اكسا وانتصابا من الآخر وهذا يدل على انه قابل للمما •

(وليس لهم ان يقولوا) لانضاد في الوضع فلا تكون فيه حركة (لانا بينا) انه لا يجب ان يكون ما منه الحركة وما اليه متضادين بل يكفي ان يكون بينهما ضرب من التقابل وان لم يكن ذلك بالتضاد •

(وكلام الشيخ) يوم ان حركة الوضع امر استخرجه الشيخ ولم يقف عليه المتقدمون مع اني رأيت في كلام الشيخ ابي نصر الفارابي تصريحه بذلك في كتاب مختصره يسمى (بمعون المسائل) فقال حركات الافلاك وضعية دورية •

الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبدلها بغيرها • (واذ قد بينا) امر المقولات التي تقع الحركة فيها فلتبين الآن ان ماعد اما

(الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبدلها بغيرها)

بما لا تقع الحركة فيها وليبدأ منها بالجواهر (فنقول) اعلم اننا قد بينا ان الحدوث
قد يكون دفعة وقد لا يكون دفعة ولا يمكن ان يان ان حدوث الصور الجوهرية
انما يكون دفعة الا اذا بينا انه يصح تبدلها وتغيرها وتقل حدوثها فليبين
ذلك اولا والخلاف فيه يقع مع المنكرين للكون والفساد فكما ان بعضهم منع
من الاستعالة وسلم الكون فبعضهم منع من الكون وسلم الاستعالة وهؤلاء
هم الذين يحملون المنصر واحدا اما النار ويكونون عنها سائر العناصر بزيادة
التكاثف او الارض ويكونون عنها البواقي بزيادة اللطافة او شيئا متوسطا
ويكونون منه البعض بزيادة اللطافة والبعض بزيادة الكثافة ويزعمون ان
ذلك المنصر مع اختلاف درجات الخلط والتكاثف محفوظا لطبيعة •

(والذي يدل) على فساد قولهم نوما ان الادلة عقلية والثاني اعتبارات
حسية (اما الادلة العقلية) فقد ذكر الشيخ وجهين (الاول) اناسيين ان كل
ما يصح عليه الكون والفساد فانه يصح عليه الحركة المستقيمة وذلك ينمكس
جزئيا بان بعض ما يصح عليه الحركة المستقيمة فانه يصح عليه الكون والفساد
(الثاني) ان اختصاص الجزء المعين من عنصر بجز معين من حيزه اما ان يكون
لطبيعته اولا لطبيعته والاول باطلا لما نشاهد من حصول الاجزاء المتساوية
في الطبيعة في اجزاء متباينة وان لم يكن ذلك لطبيعته فاما ان يكون ذلك
لاجل ناقل نقله الى ذلك الموضع وهو باطل لانه لا يرى بعد الطبيعي
فلو قد راعى الناقل فلا بد من سبب لحصوله في الاجاز في ان العدة وفيه
ان الجزء المعين كان في ابتداء تكونه حاصل في حيز تخصص حدوثه به من
العال واستمر بعد ذلك وهذا انما يقتل اذا كانت صورها حادثة •

(والذي اقول عليه) ان النار مثلا جسم ولا شك ان جسيماتها ماثرة لناريتها

فتشخص تلك النارية ليس لهايتها ولو اذم جليتها والالسان وعما منحصر
في شخص واحد وذلك محال فاذا ذلك الشخص بسبب الوارض و ذلك
لا محالة يكون بسبب المادة كما عرفت .

(فقول) ليس علة تشخص تلك النارية طليعة ذلك المحل لان ذلك المحل كما
يقبلها قبل مثلها ضرورة وجوب اشتراك المثلين في الصفات الواجبة فاذا
العلة في تشخص تلك النارية اعراض مخصوصة موجودة في المادة ومعلوم
ان الاعراض توابع الصور فالاعراض المشخصة لهذه النارية ان كانت
مملوكة لتلك الصورة لزم الدور وان كانت مملوكة لصورة اخرى موجودة
في تلك النارية فقد كانت قبل هذه الصورة صورة اخرى فهذه الصورة
حادثة ثم الصورة السابقة ان كانت مساوية لهذه الصورة في النوع اتمتع
زواياها وحصول هذه لان الصورة انما تتجدد اذا قويت ملائمة المادة لها
ولو كانت السابقة ملائمة للمتجددة لكان ما يجمل المادة ملائمة للمتجددة يجهلها
لا ملائمة ملائمة لتلك السابقة فلا يكون مبطالا لها وحينئذ يتمتع بهذه الصورة
المتجددة هذا خلاف واما اذا كانت السابقة مخالفة للمتجددة كان ما يجمل المادة
ملائمة للمتجددة يجهلها منافرة للسابقة فلا جرم تنعدم تلك السابقة حتى توجد
المتجددة وظاهر ان كل صورة عنصرية لا ينحصر نوعها في شخصها فقد كانت
مادتها موصوفة قبلها بصورة اخرى تخالفها وذلك يدل على وجوب الكون
والتمسك (ومما يدل) على ذلك ان القبة الجسانية لا تقوى على البقاء الغير
المتساوي فتكون حادثة لا محالة .

(واما النوع الثاني) من الادلة (١) فاعلم ان العناصر كما ستعرف اربعة والذي يدل
على انقلاب الماء ارضان اهل الاكبر يمتدون المياه الجارية احجار اصلية

فان قيل تلك المياه تخالطها اجزاء ارضية صغيرة جدا وعند التقدير الاجزاء
 المائية بالتبخير وتبقى الباقية على مزاجها المستحكم بالارضية (فنقول) لو كان
 كذلك لكان في تلك المياه من التثور قما يخل (١) - حقا هذا الخبر ونصرونه
 ومن جذا اياه بقدر من الماء المصد القطر المردد مرات قدر اضاف ذلك
 ولما لم يرفى ذلك الماء بخورة اصلا بطل هذا السؤال (ويقرب من ذلك)
 انا اذا اخذنا ماء القلي المصفي غاية التصفية وخططنا بمائل الذي يطبخ فيه المرتك
 وصفينا غاية التصفية ثم خططنا جميعا فانه يحصل منه شيء يسموه لبن العذراء ثم
 ينقد في نفسه حبرا جاليا فذلك ماء انقلب ارضه (واما انقلاب الارض
 ماء) فاعل الجبل يخذ وزن مياهها حادة ويحلون فيها اجساد اصلية « حبرية »
 (فان قيل) تلك الاحبار كانت فيها مياه كثيرة لكنها كانت شديدة الاختلاط
 بمافيها من الارضية فاذا دبرت بالمياه الحادة ضعف الامتزاج وتخلصت
 الاجزاء المائية عن الارضية واختلطت بتلك الاجزاء المائية من ذلك الماء العاد
 قدر صالح ثم انه مع ذلك لا ينحل الا بالبرد الذي يقتضي برده الاجزاء المتصرفة
 المتفرقة في الهواء وهي اذا بردت ثقلت فزلت واتصلت عند النزول فيصل
 منها قدر صالح يمزج بالحلول الاول فيصير في العس كانه ماء بار »
 (وبالجملة) فالمالح والنوشادر المحلولان كالمياه الجارية مع انما لا تشك في وجود
 ارضية كثيرة هناك ولذلك يتقدمها ادنى حرارة »

(فنقول) لاجزاء الرطبة ان كانت متلوبة في المقدار فكيف صارت غالبة
 عند الانحلال وان كانت مساوية مساوية لكنها كانت متلوبة في الظاهر وجب
 ان تكون غالبة في الباطن وليس الامر كذلك ويقرب من فرضنا ان الاجسام
 تقع في المالح فتصير ملحا ثم ان المالح يخل بالرطوبة ويصير ماء زلالا »

(١) كذا في الاصول قدامه ١٢ « صلدة

(واما انقلاب الهواء ماء) فمن وجهين (الاول) ان القدح اذا وضع على الجمد بحيث يبقى طرفه خارجا عن الجمد ويشد رأسه فإنه يجتمع فيه ماء كثير ويجتمع ايضا فوق موضع تماس للجمد شيء كثير كالقطر وليس ذلك للرشح اذا الرشح حيث يكون الاناء واضحا ولأنه بالماء الحار اولى ولأن ذلك الجمد ربما لم يخلل منه شيء بل كل كان الجمد بعد من التحلل كان هذا المعنى أكمل ولأن الماء لا يتصل فكيف اجتمعت القطرات على طرف الكوز مع ان الجمد اسفل منه فاذا ذلك لاجل ان الهواء استحال ماء .

(فان قيل) لو كان ذلك لاستحالة الهواء ماء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلئ الكوز ولا راء كذلك بل يحصل قدر من الماء في زمان يسير ثم لا يبرد مثله في مثل ذلك الزمان بل السبب في ذلك ان الاجزاء المائية كانت متشرة في الهواء المحصور في الكوز فكلما برز سم نزلت فاصلت واضطربت بشكها عن الهواء الى قعر الكوز فلما استصفها البرد فالمصفي من الهواء بالا حذار لم يتصل مددها ولم يزد ما فيها (فنقول) ذكر في الاشارات ان الاناء قد يبرد بالجمد فيركبه ندى من الهواء كما انقلبه مدالى اي حدثت ولو كان السبب هو ما قاله المشكك لكنا اذا قمنا تلك القطرات وجب ان لا تعود مرة اخرى لان الاجزاء المائية كل ما نزلت في المرة الاولى يبقى الهواء صرفا (الا ان يقال) انها وانزلت قد صعدت اجزاء اخرى مائية ولكن ذلك باطل اذ ليس هناك جزء مصعد (ونقوله) لو كان ذلك بسبب احالة الهواء وجب ان لا يزال يزداد حتى يمتلئ القدح (بخوابه) ان تبريد الجمد منسوب بتسعين حرارة الماء فلا يتعدى تبريد الجمد عن الهواء القريب منه جدا فاذا احاله ماء لم يكن لذلك الماء من البرد ما للجمد فيكون ضئيف البرد فلا يقوى على احالة هواه آخر ماء بل

يصير كاللحباب من وصول تأثير الجلد الى هواء آخر ثم اذا لقطت تلك القطرات فقد زال المانع فلا جرم تعود تلك الحالة ولذلك قال الشيخ كلما لقطته مدالى اي حدثت •

(الثاني) انه قد شوهد الهواء الصافي اصق ما يكون ثم يتعقد دفعة من غير بخار يصعد اليه لوضباب ينساق اليه ثم انه يصير سحابا مثلجا ومقدار ذلك رمية في رمية ثم يعود الهواء صافيا ثم يتعقد مرة اخرى ويدوم ذلك الى ان يتعقد من هذا الوجه على تلك البقعة تلج عظيم وليس ذلك الا هواء استعمال ماء •

(قال بعضهم) يحتمل ان يقال الاجزاء المتصرفة المتفرقة المتصعدة الى الجو البارد لما عرض لها برد هبطت من فضاء المحيط الى ضيق المركز فاجتمعت وصارت سحابا واذا قوى بردها امتدت الى جزء ما خف بردت واجتمعت فاتصلت سحابا مثلجا ولو كان ذلك لاستحالة الهواء لا تصل مدد الثلج لا اتصال مدد البرد بالثلج الواقع على الارض فكان لا يصح الجو الا بحوادث وليس كذلك فان يوم الصحو عن المطر ابرد من يوم المطر ولان الهواء الملاصق للثلج النازل على الارض اولى بالبرودة من الذي في اعالي الجو فلم لا ينكف ويصير ماء او ثلجا كما تنكف في الجو الدال والهواء الذي عندنا اكثف من هواء الجو واشد استعدادا للاستحالة (وهذا الذي ذكره) هذا المتر من متجه قلترت ذلك الوجه •

(واما انقلاب) الهواء : را قد لك اذا لمع على العكبر بالنفخ والحق ومنه من الدخول والخروج فانه عن قرب يستحيل ما فيه نارا وكذلك اذا قربنا شعلة من جبل كبرت ظهيرة نيران عظيمة وليس ذلك الا لان انقلاب الهواء والارض نارا (واما انقلاب النار هواء) فهو المنفق عليه وذلك

عند انطفاء النار •

(و اما انقلاب الارض نارا) قد عاينوا يدل عليه ان الحطب اذا كان رطبا كان عاميا على النار فاجتمع منه دخان كثير وذلك هو الاجزاء العاصية منه وان كان يابس لم يدخن او ان دخن دخن قليلا وليس يمكن ان يحبل السبب فيه ان الارضية في الرطب اكثر والهوائية في اليابس اكثر فلا جرم الثقل الذي يصعده الحر من الرطب اكثر (لانا نقول) ربما كان اليابس اقل فملنا ان ذلك لاجل ان انقلاب الارض الى النار اسهل من انقلاب الماء اليه لان الماء في غاية البعد عن النار (وتريب منه ايضا) ان اليابس يتحيل دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا لاستعانة كل ما فيه من العناصر •

(و اما انقلاب الماء نارا) فقد قال الشيخ عاينت قمعة صغيرة شددنا رأسها ووضعناها في آون فما لبثنا حتى انشقت وخرج كل ما كان فيها نارا وعلوم ان الماء الذي كان فيها لم يمازجه اجزاء نارية لا بان كانت كاملة فيها ولا بان نفذت ودخلت فيها لعدم المنفذ في القمعة فاذا الماء الذي كان فيها انقلب الى الهوائية والنارية (هذا جملة) ما ذكرنا من هذه الامارات في اثبات الكون والفساد واما تفصيل مذهب القائلين بالاشكال فسيأتي في باب المزاج •

(الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدودها بالحركة) (برهانها) ان الطبيعة الجوهرية غير قابلة للاشتداد وما يكون كذلك كان حدونه دفعة لا على التدرج بيان انها لا تقبل الاشتداد انها ان قبله فاما ان يكون في وسط الاشتداد يتي نوعا اوليا يتي فان بقي فالتغير لم يكن

(الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حدودها بالحركة)

في الصورة بل في لوازمها وان لم يبق فذلك عدم الصورة لا اشتدادها ثم لا بد وان تحصل عقيبها صورة اخرى فذلك الصورة المتعاقبة اما ان يكون فيها ما يوجد اكثر من واحد اولا يكون ذلك فان وجد ذلك فقد سكنت تلك الحركة وان لم يوجد فهناك صور متالفة الوجود.

(ثم في هذا المقام) يمكننا ان نتمم الحاجة بطريقتين (الاول) يلزم منه تالي الآتات وذلك محال وهو يتنقض بالحركة في الكيف (الثاني) ان نقول بالحركة تستدعي متحركا موجودا والمادة وحدها غير موجودة فلا يصح عليها الحركة في الصورة وبه يظهر الفرق بين الحركة في الكيف والحركة في الصورة لان الموضوع غنى في وجوده عن الكيفية فيصح ان يتحرك في الكيف اما المادة فقيرة بوجوده بدون الصورة فلا يمكنها ان تتحرك في الصورة (ولكننا اذا تعمنا) الحاجة بهذا الطريق وقع الكلام الاول ضائعا فان هذا القدر كاف في اثبات المطلوب فاذا آتت السنة في هذا الباب ذلك.

(ونتحقيقه) ان الحركة في الصورة انما تكون بتعاقب صور لا توجد واحدة منها اكثر من آن وعدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات فاذا آتت ليس شيء من تلك الذوات زمانا وكل متحرك فانه باق في زمان الحركة فاذا آتت ليس شيء من هذه الذوات يتحرك اصلا وهو بخلاف الكيف لان عدم الكيفية لا يوجب عدم الذات بل الذات تكون باقية في جميع زمان الحركة في الكيف.

(وهاهنا موضع بحث) فان قوله عدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات ان معنى به ان عدم الصورة يوجب عدم الجملة الحاصلة منها ومن محال فذلك حق ولكن الخاص لا يجزىل المتحرك تلك الجملة حتى يضره عدم الجملة كما انه لا يعمل

المتحرك في الكيف الجملة الحاصلة من الكيف والمحل حتى لا يلزمه المحال بل المتحرك محل تلك الصورة وحده كأن المتحرك في الكيف هو محل الكيف وحده وإن عني به أن عدم الصورة يوجب عدم المادة فالامر ليس كذلك والا كانت المادة حادثة وكل حادث فله مادة فللمادة مادة الى غير النهاية وذلك محال ومع ذلك فإن لم يكن هناك شيء واحد محفوظ الذات مع تلك المتماثلات كان الحادث متبايناً عن المادة وهو باطل وإن وجد فيها واحد محفوظ الذات لم يكن زوال الصورة عن ذلك الشيء موجبا لعدمه •

(والسبب) أن الشيخ أورد على نفسه سؤالاً في باب كيفية تعلق المبتدئ بالصورة وهو أن الصورة النوعية زائلة فيلزم من زوالها عدم المادة (ثم أجاب) عنه بأن الوحدة الشخصية للمادة متخلفة بالوحدة النوعية للصورة لا بالوحدة الشخصية وإذا كان هذا قول الشيخ فتقدير أن تقع الحركة في الصورة فلا يلزم من بطلان تلك الصورة عدم المادة بل الحق أن المادة باقية بعد عدم الصورة وإذا كان كذلك بطالت الحجة المذكورة ولما كانت الحجة الأولى لا تتم إلا بهذه الحجة فهذا الشك يكون قادحاً في الحجتين •

(ثم أن الشيخ) بعد التراجع من هاتين الحجتين أورد حجة أخرى وبين ضمها وهي أن الجوهر لا ضد له فلا يكون فيه حركة لأن الحركة سلوك من ضد الى ضد ثم أنه قد ح في بابنا أن اعتبارنا في التضاد بين تعاقبهما على الموضوع فالصورة لا ضد لها وإن لم تعتبر ذلك بل يكفي تعاقبهما على المحل كان للصورة ضدان المائية والنارية معيان وجوديان مشتركان في محل واحد وتعاقبان عنيه وبينهما غاية لتلافاً وإيضاً فقد بينا أن مامنه الحركة وما إليه لا يجب أن يكونا متضادين على كل حال •

(ثم انه) هذا الفراغ من الاستدلال اورد شبهة من اثبت الحركه في الصورة وهي ان المني يتكون حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا (واجاب عنه) ان المني الى ان يتكون تعرض له تكومات اخر تصل ما بينها احتمالات في الكيف والكم فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يبلغ حد انسلخ عنه الصورة المنوية ويصير قطعة وكذلك سأل الى ان يصير مضنة وبعده عظاما لكن ظاهر الحال يوم ان هذا سلوك واحد من صور جوهريه الى صورة اخرى وليس كذلك بل هناك انتقالات تدفقه في الصور تخلفها حركات في الكيفية فهذا مجموع ما ذكره استدلالا واضرا ايضا •

(والذي) نزل عليه في هذا الباب (الحجة الاولى) هو ان المادة لو تحركت في صورتها الجوهرية لزم منه تنالي الآتات ولا شك ان هذه الحجة بينهما قائمة في الحركة في الكيف فالحق ان يقال ان كل واحدة من تلك الكيفيات التعاقبية تبقى زمانا ويكون السلوك من اليأس الى السواد وان كان في الحس سلوكا مستمرا الا ان في الحقيقة هناك توقفات وانتقالات فانه لم يقم برهان قاطع على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة وانما الاعتماد فيه على الحس والسلوك المستمر حاصل لا يتبع من وجود توقفات في لزمنة صغيرة جدا لاسيما والزمان قبل القسمة الى ما لا نهاية له •

(ومما يؤكده ذلك) ان الشيخ حكى في ابطال الشعاع حجة وهي انه ان كان يجب ان تكون نسبة زمان حركة الشعاع الى شيء على بعد ذراعين الى زمان حركته الى الكواكب الثابتة نسبة للسائقين فيجب ان يظهر بين الزمانين تفاوت محسوس فقال هذه العجة فاسدة لانه يمكن ان يفرض زمان غير محسوس

قصيرا ونحصل فيه الحركة التي للشعاع الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى غير النهاية فيمكن ان يوجد فيه جزء نسبت الى نسبة المسافة القصيرة الى المسافة البعيدة ومع ذلك يكون الزمان العظيم والصغير محسوسين قصرا (فاقول) لما كان الامر كذلك فكيف يدل السلوك المستمر حسا على ان ذلك السلوك مستمر في الحقيقة بل لو لم يلزم على الحركة في الكيف شيء من المحالات لكان من الواجب عليهم ان لا يجزموا بوجودها مطلقا في ذلك على الاستمرار الحسي بعد ان علموا ان الزمان الغير المحسوس يمكن انقسامه الى الحد الذي قالوه فانه لو حصل التوقف في جزء من الف الف جزء من ذلك الزمان الغير المحسوس لم يكن ذلك السلوك مستمرا في الحقيقة ولم يكن ذلك حركة ولما ثبت ان الحركة في الكيف لم تقم عليها عجة يتد بها بل يلزم من وجود هاتين الآتات لزوما لا مدفع له وجب القول بنفيها فقد عرفت ان العجة الدالة على نفي الحركة في الصورة الجوهرية دالة بعينها على نفي الحركة في الكيف وان الذي تمسك به مثبتوا الحركة في الصورة الجوهرية هو الذي تمسك به مثبتوا الحركة في الكيف وهو السلوك المستمر حسا .

(وان الجواب عنهما) جواب واحد وهو ان المشرقي الحس يحتمل ان يكون غير مستمر في الحقيقة (ولشئ الحركة) في الكيف ان يقولوا اذا حصل الوقوف في الحركة في الكيف فلا يخلو اما ان يكون الاستعداد في الحركة لا يتوقف واما ان يكون قد وقف ايضا فالاول فيه تسليم للتغير المتصل المستمر واما الثاني فيوجب ان تستمر تلك الكيفية وان لا يحدث بعد زمان كيفية اخرى لان الاستعداد عند حدوث تلك الكيفية الثانية كهر

قبل حدوثها وإذا كان كذلك استحال حدوث تلك الكيفية الثانية فهذا
أيضاً كلام مختلف ولنا فيه نظر •

(الفصل السابع عشر في تنقيح الحركة عن باقي المقولات)

(أما المضاف) فهو طيبة غير مستقلة بنفسها بل هي تابعة لتغيرها فإن كانت
متبوعاً قابلاً للاشدد والاضعف كانت الاضافة أيضاً كذلك فإنها لو بقيت على
حد واحد عند تغير متبوعها إلى الاشتداد والاضعف اشترط ذلك بانتقالها
بنفسها (ومن هذا يعرف) ان ما يقال من ان حال الانتقال في الاضافة يكون
وفاة فيه نظر •

(وإمامي) فقال في البداية ان وجوده للجسم حوطة الحركة فكيف تكون
الحركة فيه فإن كل حركة كما سيظهر في متى فلو كانت فيه حركة لكان متى متى
آخره مداخل وقال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال فيه والحادفة لأن
الانتقال من سنة إلى سنة ومن شهر إلى شهر يكون دفعة (أقول) لا منافضة
بين هذين القولين فإن الانتقال دفعة غير والحركة غير •

(ثم قال) ويشبه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان الانتقال لا يكون
فيه بل يكون الانتقال الاول في كم او كيف ويكون الزمان لازماً لذلك
التغير فيعرض بسببه فيه التبدل •

(أقول) هذا هو الرأي الحق لأن متى نسبة الشيء إلى زمانه والنسبة طيبة
غير مستقلة فهي تابعة لموضوعاتها في التبدل والاستقرار (وهكذا القول) في
الجدولة لأنها مقولة نسبية •

(وإمام مقولة ان يفضل وان يفعل) بعضهم اثبت الحركة فيها والحق بطلانه
لأن الشيء اذا انتقل من التبرد إلى التسخين فلا يحلو لما ان يكون التبرد باقياً

(الفصل السابع عشر في تنقيح الحركة عن باقي المقولات)

اولا يكون ومحال ان يكون باقيا لان التبرد توجه الى البرد والتسخن توجه الى السخونة والشيء الواحد في الزمان الواحد لا يكون متوجها الى الضدين وان لم يبق التبرد فالتسخن انما وجد بسوقوف التبرد وبينهما زمان سكون فليس لاحالة هناك حركة من التبرد الى التسخن على الاستمرار.

(واما الذي يقال) من ان الشيء قد يسلخ عن اتصافه بالقل يسيرا يسيرا لامن جهة تنقص قول الموضوع تمام ذلك القل على هيئة واحدة بل من جهة هيته فذلك اما لان القوة تجوز يسيرا يسيرا ان كان القل بالطبع واما لان العزيمه تنسخ يسيرا يسيرا ان كان ذلك القل بالارادة واما لان الآلة والاداة تكل يسيرا يسيرا ان كان القل بهما وفي جميع ذلك تبدل الحال اولا في القوة او العزيمه او الآلة ثم يتبدل في القاطية فيكون التبدل في القاطية بالتبعية وتحقيقه ما ذكرنا من ان القل والام فعال حالتان نصبتان تبعا لمرورهما في الثبات والتبدل واما على منحنى هذا البحث - اقطه.

(الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)

(اعلم) ان الجسم اذا لم يكن متحركا في مكانه فهناك امران احدهما حصوله المستمر في ذلك المكان المميز والثاني عدم الحركة عنهم مع ان من شأنه ان يتحرك وانما اعتبرنا هذا القيد حتى لا يلزمنا كون الامراض والمفارقات - اكنه.

(واذا عرفت ذلك فقول) ان الحكماء اتفقوا على تخصيص اسم السكون بالامر المسمى ولم في ذلك حجتان.

(العجة الاولى) ان الناس اتفقوا على ان المفهوم من لفظ السكون مقابل للمفهوم من لفظ الحركة وهذه المقابلة لا تتحقق الا اذا فهمنا من لفظ السكون الامر المسمى لا الوجودي وذلك لان المقابلات يجب ان تكون حدودها

(الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)

متقابلة ثم لا يخلو اما ان نحدد الحركة اولاً ثم نطلب للسكون حد يتقابل معها
او بالعكس فن كان بالوجه الاول فاما حددنا الحركة بانها كمال اولها بالقوة فها هنا
الفاظ ثلاثة الكمال والاول والقوة فلا بد وان تأخذ في حد السكون ما يتقابل شيئاً
منها واذا جعلنا السكون امراً ثبوياً فلا بد من حفظ لفظ الكمال في حيثيتين
ما يتقابل احد اللفظين الاخرين لما هكذا (السكون كمال ثابت لما بالقوة)
او هكذا (السكون كمال اول لما بالفعل) والاول يقتضي ان تكون قبل كل
سكون حركة والا لم يكن السكون ثانياً وثانياً يقتضي ان تكون بعد كل
سكون حركة والا لم يكن السكون اولاً ولما لم يقتض مفهوم السكون احد
الامرئين بطل الحدان المذكوران وبقي ان يورد في رسم السكون مقابل
الكمال وهو الامر العدمي واما اذا رسمنا السكون اولاً وصفاً به الامر
الثبوتي وهو حصوله في الجيز فلا يمكن ان رسمه الا بما يشتر باسمرار
ذلك الحصول وذلك لا يمكن الا بذكر الزمان اولوا حقه بان نقول انه
الحصول في المكان الواحد زماناً او اكثر من آن والحصول في المكان بحيث
يكون قبله وبعده فيه وكل ذلك مما لا يعرف الا بالزمان الذي لا يعرف
الا بالحركة التي وصفنا انها لا تعرف الا بعد معرفة السكون فيلزم الدور ولما
بطل ذلك تبين ان يجعل رسم الحركة اصلاً ويطلب منه رسم السكون بحيث
يكون مقابلاً له وذلك لا يتأتى الا اذا كان السكون امراً عديمياً

(الحجة الثانية) ان في كل صنف من اصناف الحركة سكوناً يتقابله فلا نسو
سكوناً يتقابله ولا استعالة سكوناً يتقابلها وكان السكون المتقابل للاستعالة ليس
هو الكيف المستمر بل عدم التغير فكذلك السكون المتقابل للانتقال
ليس هو الاين المستمر بل عدم التغير في الاين وبالجملة فهذا بحث لفظي *

﴿ الفصل التاسع عشر في ان المقابل للحركة اي سكون هو ﴾

(زعم) بعضهم ان المقابل للحركة هو السكون في مبدء الحركة لاني نهايتها لوجودها (احدها) ان الحركة متأدية الى السكون في نهايتها والشيء لا يتأدى الى مقابله (وثانيهما) ان السكون في النهاية كمال للحركة وكمال الشيء لا يكون مقابله .

(واحتج الشيخ) على صحة هذا المذهب في النجاة بان السكون ليس عدمية حركة انفتت والا لكان عدم الحركة يتوهم للجسم في مكان خارج سكونا حتى لو وجد الجسم متحركا لاني ذلك المكان كان ساكنا وهذا باطل فان عدم المقابل هو السكون في المكان الذي تثنى فيه الحركة والحركة في المكان بينه مفارقة للمكان بينه وكل مفارقة للمكان بينه فبالحركة منه لا بالحركة اليه فاذا السكون المقابل اما يقابل الحركة عن المحركان لا الحركة اليه ثم انه في الشفاء زيف العجبتين الاولين (فقال واما الحجة الاولى) فهي باطلة لان الحركة الى المتنى متأدية الى عدم تلك الحركة بالانقراض فاذا جاز تأديها الى عدمها فاي مضرة في ان يكون ذلك عدم هو المقابل (واما الثانية) بجوابها ان السكون في المتنى ليس كمالا للحركة كيف ويمتنع تحققه بمقابل هو كمال المتحرك .

(واعلم) ان الحق هو ان السكون في المكان مقابل للحركة منه واليه فان السكون ليس عدم حركة خاصة والا كان المتحرك الى جهة ساكنا في غير تلك الجهة بل هو عدم كل حركة ممكنة في ذلك الجيزنم ان جعل السكون المقابل هو الذي يطرء على الحركة كان ذلك هو السكون في النهاية وان جعل السكون المقابل هو الذي يطرء عليه الحركة كانت ذلك ظاهر السكون

في البداية وان جعل السكون والمقابل هو الذي يمكن ان يطرء على الحركة وان يطرء عليه الحركة مما فذلك غير موجود اصلا لان السكون في البدء يمنع تأخره والسكون في المنتهى يمنع تقدمه وايضا فلو اوجنا ان يكون المقابل للحركة الطبيعية سكونا طبيعيا كذا المقابل للحركة الطبيعية الى فوق هو السكون الى فوق لان ذلك هو الطبيعي والمقابل للحركة الطبيعية الى السفل هو السكون المقابل الى السفل لان ذلك هو الطبيعي فحينئذ يكون السكون المقابل هو السكون في المنتهى.

﴿ الفصل العشرون في ان الجسم كيف يخلو من الحركة والسكون ﴾

﴿ وذلك ﴾ عند امور ثلاثة (الاول) الجسم الذي يتمتع بخروجه عن حيزه مثال كليات الافلاك والناصر في غير متحركة عن امكنها ولا ساكنة ايضا لان السكون هو الحركة مما من شأنه ان يتحرك فاذا لم يكن من شأنها الحركة لم تكن ساكنة بل هي ثابتة في احوالها ساكنة ولا متحركة.

﴿ الثاني ﴾ الجسم اذا لم يماسه محيط واحد اكثر من آن واحد مثل الجسم الواقف في ماء سيال او هو انه يتحرك بحيث لا يحيط به سطح من الهواء والماء اكثر من آن واحد فذلك الجسم غير متحرك لعدم تبدل اوضاعه بالنسبة الى الامور الخارجة عنه ولا ساكن ايضا لانه غير ثابت في مكان واحد زمانا والسكون لا يثبتك عن ذلك.

﴿ الثالث ﴾ انتهاء الحركة وانتهائها ليس الجسم فيه ساكنا ولا متحركا لان الحركة منقسمة فيمتنع وقوعها في الآن فاذا استحال كون الجسم متحركا في الآن لم يكن ساكنا لان السكون عدم الحركة.

﴿ الفصل العشرون في ان الجسم كيف يخلو من الحركة والسكون ﴾

﴿ الفصل الحادى والمشررون في الوحدة المبدئية للحركة ﴾

(قد عرفت) ان الحركة متعلقة بأمور ستة وفروعها متعلقة بأحد تلك الأمور لا محالة فيدعى ان وحدتها متعلقة بوحدة موضوعها وزمانها وما هي فيه اما وحدة الموضوع فامر لا بد منه في وحدة كل عرض فان الياض الموجود في احد الجسمين غير الموجود في الجسم الآخر ولا بد ايضا مع ذلك من وحدة الزمان فان الجسم اذا عاد بياضه بعد زواله لم يكن العائد هو الاول فاذا لا بد في وحدة كل عرض من وحدة الموضوع ووحدة الزمان فكذلك الحركة لا بد لها في وحدتها من وحدتها .

(واعلم) ان وحدة ما فيه الحركة غير لازمة لوحدتها لانه يمكن ان يكون متحرك يقطع مسافة يستحيل مع ذلك ونحو بحيث يكون الابتداء والانتهاء لنقطة واستحاك ونحوه واحدا فيكون هناك المتحرك والزمان واحدا والحركة ليست واحدة فظاهر ان وحدة ما فيه الحركة غير لازمة لوحدتها فالحركة الواحدة هي التي موضوعها وزمانها ومواقعها واحدة فان لم توجد وحدة هذه الثلاثة لم تكن الحركة واحدة .

(واقول) وحدة الحركة لا تنطق بوحدة المحرك ووحدة المبدء والنتهى لما للمحرك فلا تلو قد رما محركا وقبل انقطاع تحريكه او معه يوجد محرك آخر كالمحرك قد رما مقاطع يجذب الحديد ثم فسدت طبيعته في آن وهما مقاطع آخر في ذلك الآن بحيث لا يكون بين تعطيل الاول وابتداء الثانى تباين فافصلة كانت الحركة لاحتمال واحدة وكذلك الماء المسخن بنيران متلاحقة فان ذلك التسخن يكون واحدا مستمرا (اللهم الا ان يقال) انه يحدث في تلك الحركة بسبب نسبتها الى المحركين كثرة وانقسام واكثر مثل هذا

الاتقسام لا يبطل الوحدة الا اتصالاً للمركبة كما ان الحركة التلقية مع اتصالها
تعرض لها اتقسامات بحسب الشروق والغروب والمسامات واما وحدة
المبدء فهي غير كافية لان الجسعين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد
وثانيهما الى الاشفاف ووحدة المنتهى ايضا غير كافية لان الوصول اليه
قد يكون دفعة من غير حركة وقد يكون على التدريج والتدرج يمكن وقوعه على
نوعين من السلوك وواحدتهما ما غير كافية لان السلوك من المبدء الى المنتهى
يمكن ان يكون بطرق كثيرة اما في المسافات فقد يقصد من مبدء معين الى
منتهى معين تارة بالاختصاص وتارة بالاستدارة واما في الكيف فلا يقال من
البياض الى السواد قد يكون من الصغرة الى الحبرة ثم الى القسوة وقد يكون من
المتسقية الى الخضرة ثم الى النيلية وقد يكون من النيرة الى السواد فربما ان
اتحاد المبدء والمنتهى غير كاف واما اذا اعتبرنا وحدة الموضوع والزمان
والمسافة وجب اتحاد المبدء والمنتهى فالنيرة في وحدة الحركة بهذه الثلاثة
(واما الذي يتعلق به) منكر واحد الحركة كما ان كل حركة فهي منقسمة
الى الماضي والمستقبل والذي في الماضي غير الذي في المستقبل وهما ممدومان
والآن الحاضر موجود فكيف يكون الممدوم متصلاً بالموجود فهو مع انه
مشكل جدا الا ان جوابه ما ذكرناه من ان الحركة بمعنى الكون في الوسط
امر موجود ويكون ابدان الماضي والمستقبل •

(واما الذي يقولون) من ان الحركة غير ثابتة فهي ليست بوحدة (جوابه)
ان الوحدة التامة اخص من الوحدة المطلقة ولا يلزم من تقي الخاص في
العام وايضا فالحركة بمعنى الكون في الوسط غير منقسمة وهي محفوظة الذات
كثباتها الى ان يسكن الجسم واما الحركة بمعنى القطع فانها تم عند البلوغ الى آخر

المسافة لان التمام هو الذي ليس شيء منه خارجا عنه فاذا كان ليس شيء منه الا وقد حصل فهو تام الوجود .

﴿ الفصل الثاني والعشرون في ان الحركة المستديرة اولى بهذه الوحدة من غيرها ﴾

(اولى الحركات) بهذه الوحدة المستديرة التي لا اختلاف فيها وتلك هي المستديرة لوجبين (الاول) ان المسكاية ان كانت طبيعية فهي تشتد في الاخير وان كانت قسرية فهي تشتد في الوسط وتضع في الاخير (والثاني) ان الواحد يكون تاما والنقص هو بعض الواحد والاولى بالتمام هو المستديرة لان الزيادة عليها غير ممكنة لذاتها فان الدوارة اذا تمت لا يمكن الزيادة عليها بل ربما تكررت (واما المستقيمة) فهي اذا تمت قليس تمامها لان الزيادة عليها غير متوالة بل لا تقطع المسافة كقطر العالم (فان قيل) بل المستقيمة اولى بالتمام لوجبين (الاول) ان المستقيمة لها ابتداء ووسط ونهاية وليست الدائرة كذلك (الثاني) ان المستقيمة تنهاى ونتم والمستديرة لا تنم ولا تقطع عند حد (فنقول) في حل الاول ان وحدة الواحد اتم من وحدة المدغم انه ليس فيه ابتداء ومطرف ونهاية فكذلك الدائرة لقوة وحدتها لا يوجد فيها ذلك (وحل الثاني) ما بينا ان المستقيمة تقطع لالتام طيها بل لا تقطع مضافا واما المستديرة فكل دورة حصلت فقد تمت في ذاتها وما يوجد بعد هاتكون دورة اخرى فيطل ما ذكرناه .

﴿ الفصل الثالث والعشرون في الوحدة النوعية والجسمية للحركة ﴾

(يدعى ان الحركة) انما تختلف نوعيتها باختلاف احد مورثاتها اما المبدء او انتهى او الذي فيه الحركة واما الثلاثة الباقية فلا اثر لها في ذلك اما المتحرك

(الفصل الثاني والعشرون)

(الفصل الثالث والعشرون في الوحدة النوعية والجسمية للحركة)

فلان إضافة الحركة الى الموضوع امر خارج عن ماهيتها واختلاف الامر
الخارجية لا يوجب اختلاف المروضات في الماهية كما ان الياض الذي
في القطن و الذي في الثلج لم يختلفا بالنوع لا اختلاف موضوعيهما بخلاف
الكثرة الشخصية فانها متطابقة بتكثر العوارض لا جرم كفي فيها تعدد الموضوع.
(و اما الازمنة) فغير مختلفة بالماهية فلا يمكن ان تكون اسباب الاختلاف
الحركات في ماهياتها واختلاف الحرك غير مستبر ايضا لان الحرك الواحد
يفعل حركات مختلفة الماهية فلم يبق لا اختلاف الحركات بالماهية
الا اختلاف المبادئ و النهايات وما هي فيها فاذا اتحدت هذه الثلاثة
كانت الحركة واحدة بالنوع و اذا لم يوجد واحد منها اختلفت الحركات
في الماهية فاذا اتحد مآمنه و مآليه و اختلف ما هي فيه اختلفت ماهية الحركة •
(اما في الكيف) فمثل ان ياخذ الأبيض من الصفر ثم الى الحرة ثم الى السواد
نارة وان ياخذ منه الى المستقيمة ثم الى الخضر ثم الى النيلة ثم الى السواد اخرى
فان المبدء و المنتهى واحد و ما فيه الحركة مختلف •
(و اما في الاين) فان تكونت الحركة من حبيبه الى متتهى على الاستقامة
والاخرى منه الى على الاحتدادة وقد عرفت في باب الكيف ان المغالفة
التي بين المستدير و المستقيم بالماهية لا بالعوارض فكذلك في الحركة عليها
و اما ان اتحد ما فيه و اختلف مآمنه و مآليه اختلفت الحركة ايضا اما
في الكيف فالانتقال من الياض الى السواد مخالف للانتقال من السواد
الى الياض لا اختلاف المبدء و المنتهى وان كان الطريق كأنه واحد مسلك
في كل واحد بالعكس من صاحبه • و اما في الاين فمثل الصاعد و الهابط •
(فان قيل) النزول حركته مستقيمة من مبدء الى متتهى ويتم بذلك تحققة لكن

عرض لاحد ابديتين ان كان فوق وللآخر ان كان تحته. معرض للحركة بسبب ذلك ان صارت نزولا وهذا لا يوجب اختلافا في الماهية. (فنقول) بينا ان الطرفين وان لم يختلفا بالماهية لكنها اختلفا بالبدئية والنتهائية وهما متقابلان تحابل التضاد وهذا القدر يكفي في وقوع الاختلاف بين الحركتين.

(ثم اعلم) ان الحركات ان كانت كلها مكانية او في الكيفية او الكمية اتحدت في الجنس العالي واما ان اختلفت في الجنس الاسفل كالصاعد والهابط وكالاتقال من السواد الى البياض وبالعكس كانت متفقة في الجنس الاسفل. ﴿ الفصل الرابع والعشرون في ان الاختلاف بالطبع والقدر لا يوجب الاختلاف في الماهية ﴾

(حركة الحبر) الى فوق فسرنا لا تخالف حركة النار الى طبقات الماهية الواحدة لا يمنع تطايرها بآلة بالشيء وتارة بما يخالفه فان الحركة الطبيعية والقسرية غير مختلفتين في الماهية وكذلك الالوان والاشكال الطبيعية والقسرية لا تختلف لاجل كونها طبيعية او قسرية فلم ان ذلك لا يوجب الاختلاف في الماهية.

﴿ الفصل الخامس والعشرون في حقيقة البطوء والسرعة وبيان ان البطوء ليس لتخلل السكنات ﴾

(ان الحركة) السريعة هي التي تقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان المساوي او الذي يقطع المثل في الزمان الاقص (فنقول) انه لا يجوز ان يكون بطوء الحركة البطيئة لاجل تخلل السكنات ويدل عليه اربعة امور. (الاول) لو كانت البطوء في الحركات لتخلل السكنات لكنا اذا قدرنا

فربما يمد ومن لول اليوم الى متصفه خمسين فرسخا فلا شك ان الشمس قد قطعت بحركتها اليومية ربع الفلك فلو كان التفاوت بين حركة القوس وحركة الشمس لتخلل السككات كانت نسبة السككات المتخللة بين حركات القوس الى حركته كنسبة زيادة حركة الشمس على حركة القوس في السرعة لكن حركة الشمس زائدة على حركات القوس في السرعة لا فاقولفة فلك السككات القوس زائدة على حركته لا فاقولفة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات القليلة في تلك السككات الكثيرة لكن الامر بالعكس فانما لانحس في حركات ذلك القوس شيء من السككات فمرفنا ان التفاوت بين الحركة القوسية والحركة الشمسية اليومية ليس لتخلل السككات وهو المطلوب •

(الثاني) انا شاهد ان الجسم كلما كان اقل كانت حركته الى السفلى اسرع فلو بلغ ثقله الى حد يتحرك حركته عدية السككات ثم ازداد ثقله فتكون حركته مع تلك الزيادة اسرع مما كان قبل الزيادة لكنها قبل الزيادة كانت خالصة غير مشوبة بالسككات والتي بعد الزيادة اسرع منها فقد وجدنا تفاوتنا في البطوء والسرعة ليس لاجل تخلل السككات وهذه حجة انعائية •

(الثالث) انا اذا غر زما خشبة في الارض فاذا كانت الشمس على اقصى الشرق وقع ظل الخشبة في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص الظل الى ان يبلغ الشمس الى غاية الارتفاع فلا يخلو اما ان تكون حركة الظل في الارتفاع مساوية لحركة الشمس في الارتفاع وذلك محال او يقال بان حركات الظل في الارتفاع مشوبة بالسككات وحركات الافلاك في الارتفاع خالصة وهذا ايضا محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا يتناقص من الظل شيء جاز ذلك في الثاني والثالث حتى يبلغ الشمس الى غاية الارتفاع ولم يتناقص من الظل شيء وهو محال

(الفصل السادس والمشررون في ان الاختلاف بالسرعة والبطء لا يوجب الاختلاف في الماهية)

فلم يبق الا ان يقال الظل دائما متحرك الى الانقاص والشمس دائما الى الارتفاع لكن حركة الشمس لسرع من حركة الظل فيكون ذلك تفاوتاً في البطء والسرعة لا لتخلل السككات وكذلك حال حركة الرجا والفرجار (١) ذي الشب الثلاث وحركة الدلو من اسفل البئر الى اعلاها حال حركة الكلاب من متصفه الى اعلاه على ما سيأتى بيانها في الجزء الذي لا يجزى كل ذلك يدل على ان البطء ليس لتخلل السككات *

(الرابع) اما اذارينا الحبر الى فوق فذلك الحركة عليها قوة حاصلة في المتحرك من الحركة القاسر على ما ستعرف عن قريب فذلك القوة اذا كانت حركة والهواء قابل للانخراق وجب ان تستمر تلك الحركة وان لا يمرض في شيء من الاحياز توقف وسكون فان الاحياز متساوية وليس في بعضها ما يقتضى للتوقف والسكون فاذا تلك الحركة خالية عن مخالطة السككات لكنها ابطاً من الحركة الفلكية فقد وجد التفاوت بين الحركة بالبطء والسرعة لا لتخلل السككات *

(الفصل السادس والمشررون في ان الاختلاف بالسرعة والبطء لا يوجب الاختلاف في الماهية)

(وذلك) من وجهين (الاول) ان الجنس الواحد من الحركة مثل الحركة المكانية المستقيمة تنقسم الى الصاعدة والمهابطة وتنقسم ايضاً الى السريعة والبطيئة وهاتان القسمتان ليستامرتين حتى يكون مرض احدهما لذلك الجنس بواسطة الاخرى بل هما مرضان اولاً لذلك الجنس وقد عرفت ان الجنس الواحد يستحيل ان يمرض له فصلان من غير ترتيب بل الفصل احدهما فاذا كان الانقسام بالصعود والنزول انقساماً بالفصول كان الانقسام

بالسرعة والبطء : انقساماً بين الفصول •

(الثاني) ان السرعة والبطء قبلان لاشتداد والتقص ولا شيء من الفصول يقبل ذلك فلا شيء من السرعة والبطء بفصل •

• الفصل السابع والعشرون في ان السرعة مقولة على المستديرة والمستقيمة بالاشتراك المنوي •

(لان السريع) هو الذي يقطع الثل في زمان اقل او الذي يقطع الاكثر في زمان مساو وهذا القدر مشترك بين المستقيم والمستدير ثم لا يصح ان يقايس بينهما حتى يقال احدهما اسرع من الآخر كما سنحققه فيما بعد ذلك •

• الفصل الثامن والعشرون في اسباب البطء •

(اما) في الحركات الطبيعية فممانعة الهواء المخروق واما القرية فممانعة الطبيعة واما في الارادية فهاجبياً •

• الفصل التاسع والعشرون في التقابل بين السرعة والبطء •

(يشبه) ان يكون ذلك تقابل التضاد لان المتضادين متلازمان في الوجودين والسرعة والبطء غير متلازمين في واحد من الوجودين وليس ايضاً تقابلهما بالثبوت والعدم لانهما ان تساويا في الزمان كانت السرعة قد قطعت من للمسافة ما لم تقطعها البطيئة وان تساوى في المسافة كان زمان البطيئة اكثر فلا حد لها نقصان المسافة والاخر نقصان الزمان فليس جعل احدهما عدماً اولى من جعل الآخر عدماً فلم يبق الا ان يكون التقابل بينهما بالتضاد وهما من الكيفيات المحسوسة وهذا مما يدل على ان الحركة ليست نفس الانفعال فان الانفعال امر نسي والامور النسبية بعيدان تكون قابلة للكيفيات الحقيقية مع ان الحركة قابلة للسرعة والبطء •

• بلى يصح •

(الفصل الثلاثون في ان لا اشتدادا للسرعة والبطء في طرفين محصورين) (تتبعه المباحث في التلويح والالتزام والالتزام)

﴿ الفصل الثلاثون في ان لا اشتدادا للسرعة والبطء في طرفين محصورين ﴾
 (انا اذا فرضنا) مسافة معينة فيما بين مبدئ ومتى معينين فانه يمكن قطعها
 بحركات مختلفة من السرعة والبطء (والذي اخبر) انه يتم بالسرعة الى
 حد يستحيل قطع تلك المسافة باسرع منها وكذلك القول في جانب البطء
 لان السرعة والبطء قبلان لا اشتدادا والتقص وكل ما كان كذلك فنضد
 الى ضدو الضدان بينهما غاية اختلاف فلو لم توجد حركة سرية فيما بين المبدئ
 والنتهي الميعنين بحيث يمتنع ان يوجد بينهما ما هو اسرع منها وكذلك في جانب
 البطء لم تكن السرعة مضادة للبطء (وايضا) فلو كان كل سرعة امكن ان
 يوجد ما هو اسرع منها وقد بينا ان تجدد مراتب السرعة والبطء بحسب تجدد
 مراتب المعوقات الخارجية والداخلية كان كل زمان يحصل للحركة فانما
 يحصل بسبب مقارنة امور غريبة وهي تلك المعوقات الداخلية والخارجية
 فلا تكون الحركة مستعنة في نفسها للزمان وذلك محال فاذن للسرعة والبطء
 في طرفي الاشتداد والتقص طرفان محدودان وهذا هو الغلب على غلبتي
 ولم اجد لهم نصافي ذلك وان كان اللاتى باصولهم غير ذلك •

﴿ الفصل اطلدى والثلاثون في تطابق الحركات ﴾

(قد عرفت) ان السريع هو الذي يقطع من المسافة ما هو اطول في الزمان
 للمثل لو المسافة المساوية في الزمان الاقل فاذا اردنا ان نحاس بين حركتين في
 السرعة والبطء فلا بد من اعتبار حال ما فيه الحركة فان امكن بين الشئين
 الذين فيهما الحركة مقابلة بالزيادة والنقصان امكنت المقابلة بين الحركتين
 في السرعة والبطء والا فلا •

(واذا عرفت ذلك فنقول) اما الحركة المسكائية فان مسافتها قد تكون

مطابقة •

و المقارنات

مطابقة مثل خط بخط وارتفاع بارتفاع وقد تكون ممكنة التطابق مثل المثلث والمربع فلهما لا يتطابقان ولكن يمكن ذلك بأن يقطع المثلث قطوعاً مرد إلى نظام يكون منه المربع وقد لا تكون ممكنة التطابق مثل المستدير والمستقيم فأنك قد عرفت استحالة أحدهما إلى الآخر فيستحيل الانطباق ولكن القوس مع ذلك لو أمكن استعمالها إلى الاستقامة لكانت أعظم من الارتفاع تكون هذه المقايسة وهمية وإذا عرفت أنواع مقائس المسافات عرفت أنواع مقائس الحركات المكانية عليها .

(وأما الحركة في الكيف) فهذه المقايسة فيها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة أما القريبة فهي أن يشابه مبدؤها ومتنها مثل أن يأخذ كل واحد منهما من السواد العالكة ويتوجه إلى اليأس اليتق فإن ابتداء وانتهاء في زمان واحد فهما متشابهان في السرعة والأفا حدهما أسرع وأما البعيدة فإن يكون إلا اعتبار بالخذ مثل أن يأخذ الأول من السواد إلى اليأس والآخر يأخذ من اليأس إلى السواد فإن أخذ أحدهما من السواد بل من شيء قريب من السواد وجب أن يكون الآخر في جانب الآخر كذلك (وبالجمله) تكون نسبة المبدء والمنتهى في أحدهما لجانبين شبيهة بالجانب الآخر فإن تساوى زمانها فقد تساوى في السرعة والأفا حدهما أيضاً .

(وأما الحركة في الكم) فقد عرفت أن لكل واحد من أنواع التاميات حداً محدوداً بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما فالأما له في التخلخل والتكاثف حدان لا يتعداهما وللواء حدان آخران وحد كل واحد منهما في طرفي الزيادة والنقصان مخالف للطبع لحد الآخر ولما لم يكن بين حدي أحدهما وحدي الآخر مناسبة لم يكن بينهما مماثلة ومساواة فلا جرم لا يمكن

اعتبار الزيادة والنقصان فلما اذا اعتبرنا سال حديهما من حيث مطلق الزيادة والنقصان وجدناهما مشتركين فاللهما زيادة ونقصانا وكذلك للهواء زيادة ونقصان والريادتان والنقصانان يشتركان في اصل مفهوم الزيادة والنقصان ولما تشابهنا من هذا الوجه صح اعتبار الزيادة والنقصان من هذا الوجه •

(وبالجمل) فالحر كات لا يقاس بعضها الى بعض الا عند اتحاد طبائئها واما من حيث انها تكون مختلفة فانه لا يصح تلك المقايسة فطيران المصفور لا يقاس بطيران النسر باعتبار خصوصية كل واحد منهما بل باعتبار اصل الطيران وهو الامر المشترك وكذلك صحة العين الرمدة لا تقاس بصحة العين المملوكة باعتبار خصوصية كل واحدة منهما بل باعتبار اصل الصحة وتكون تلك مقايسة بين الحركتين بحسب المحس •

﴿ الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات ﴾

(اما المختلفة) من حيث الاجناس مثل الناقة والاستعالة والنمو فقد تجتمع معافان تماثلت في بعض الاوقات فليست لاهياتها بل لاسباب خارجية واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل السود والبيض فهما متضادان لان السود والبيض متوافقان في الجنس ومتشاركان في الموضوع وهما متباينان وجوديان ويلزم بينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصفر ونحوه فهو في غاية الخلاف ولا معنى للتضاد الا ذلك واما في النمو والذبول فلكل واحد منهما حد محدود في الطبع يتوجهان اليه وينهما غاية الخلاف فهما متضادان وكذلك الحال في النخل والتكاثر (واما الحركات الوضعية) فهي غير متضادة على ماسياتي (واما المكائبة المستقيمة) فهي ايضا غير مضادة للمستديرة على ماسياتي •

(الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات)

﴿ الفصل الثالث والثلاثون في علة تضاد الحركات ﴾

(تضاد الحركات) لا بد وان يكون متعلقا باحد الا مور الستة التي تنطبق بها الحركة (فنقول) تضاد هاليس لتضاد المتحركات لانه قد يوجد تضاد المتحرك دون تضاد الحركة وقد يوجد تضاد الحركة دون تضاد المتحرك •

(اما الاول) فلان العجر اذا تحرك بالقسر الى فوق كانت تلك الحركة غير مخالفة لحركة النار بالطبع وايضا فلو كانت الاختلاف ليس الا بالطبع والقسر لما كانت حركتان قسريتان ولا طبيعيتان مختلفتين وحيث وجد فذلك الاختلاف علة اخرى •

(واما الثاني) فلان حركة الجبر بالطبع الى اسفل وبالقسر الى فوق متضادتان مع ان المتحرك واحد وبمثل ذلك يعلم ان التضاد ليس بينها لتضاد المتحركات ولا تضاد الزمان لانه لا تضاد في الأزمنة ويتقدير ذلك في عارضة للحركة وتضاد الموارض لا يوجب تضاد المروضات ولا ايضا تضاد المسافة فان المسافة بين السواد والياض واحدة ثم الحركة من احدهما الى الآخر تضاد الحركة من الآخر اليه وكذلك المسافة بين القوق والسفل واحدة ثم الانتقال من احدهما الى الآخر تضاد الانتقال من الآخر اليه فبقى ان تكون علة تضاد الحركات تضاد ما عنه وما اليه •

(فان قيل) قد يتم فيما مضى ان مبدء الحركة ومتهاها تارة يتضادان لذاتهما وتارة لعارض فهب انهما اذا تضاد الذاتيهما اوجبا تضاد الحركة واما اذا كان تضادهما لتضاد عوارضهما كما في مبدء الحركة المكانيه ومتهاها فكيف يكون ذلك موجبا لتضاد الحركات •

(فنقول) الحركة غير مطلقة بما هي المبدء وما هي المتهى بل بمبدئية المبدء

ومنهاية المتنى فإذا التلقى الذاتى بين هذه الحركات وبين هذه العوارض المتضادة حاصل وبسبب التلقى بتلك العوارض حصل التلقى بالمروحات فانه لو لم يمرض لتلك الاطراف ان كانت مبادئ غايات لتلك الحركة لم تعلق بها الحركة اصلا واذا كان التلقى الذاتى لتلك الحركة بتلك العوارض المتضادة لا يجرم اوجب ذلك وتزعم التضاد في الحركات وهذا كما ان الجسم الحار والبارد يتضادان بمرضيهما لكن تعلق الاسخنة والتبريد لما كانت اولا بتلك العوارض المتضادة لا يجرم حصلت المضادة في تلك الافعال فكذلك هاهنا •

والفصل الرابع والثلاثون في ان الحركتين الطبيعيتين المختلفتين الماخذ
هل مختلفتان ام لا •

(قال) الشيخ في الفصل الثامن من السماء والعالم الماء اذا حصل في حيز النار والهواء يتحرك منهما الى الوسط ولا يمانه واذا حصل في حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط يتحرك منه بالطبع ولا تكون تلك الحركتان متضادتين كما ظن بعضهم لانهما تشيران الى طرف واحد ونهاية واحدة •

(اقول) اما اختلاف هاتين الحركتين بالمناحية فلا شك فيه ويجوز ان تصدر عن الطبيعة الواحدة امور مختلفة لاختلاف الشرائط كما انها تقتضى الانتقال عند كونها خارجة عن حيزها والاستقرار فيه عند حصولها فيه واما عدم تضادها فلان الضدين يجب ان يكون بينهما غاية التباعد وذلك غير موجود بين هاتين الحركتين لان البعدين حركة النار وحركة الارض اكثر من البعدين صعود الماء عن المركز وهبوطه عن المحيط وكيف لا نقول ذلك والمطلوب بالحركتين حالة واحدة وهو ان يكون فوق الارض وتحت

(الفصل الرابع والثلاثون في ان الحركتين الطبيعيتين المختلفتين الماخذه هل مختلفتان ام لا)

وتحت السماء فاستقام ما قاله الشيخ .

﴿ الفصل الخامس والثلاثون ﴾ في ان تضاد الحركات ليس للحصول في نفس الاطراف بل للتوجه اليها .

(لو كان) تضاد الحركات متعلقا بنفس الطرفين لما حصل التضاد الا عند موافاة النقطة النائية ولو كان كذلك لما كان التضاد الا عند انتهاء الحركات ولو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضاد موجود ولكن بين الحركات الموجودة تضاد موجود فاذا ليس التضاد بينها للوصول الى النايات المتضادة بل للتوجه اليها .

﴿ الفصل السادس والثلاثون ﴾ في ان الحركة للمستقيمة لا تضاد المستقيمة (لانه لو كان) بينهما تضاد لم يكن ذلك بسبب الاستدارة والاستقامة لما عرفت انه لا تضاد بينهما فكيف وجب ان التضاد لشيء آخر بل يكون ذلك بسبب تضاد اطراف المستقيمة والمستقيمة وذلك باطل والارم ان تكون الحركة الواحدة بالشخص تضاداً بحركات لا نهاية لها لان الخط المستقيم المعين المشار اليه الذي عليه الحركة المستقيمة وترقسي غير متشابهة لانها لها بالقوة وعرفت ان تلك القسي مختلفة بالنوع فتكون للواحد بالشخص تضاد غير متناهية متخالفة بالنوع وذلك باطل لما ثبت في باب الوحدة ان ضد الواحد واحد وايضاً فكل خمس يخرض هذا لذلك الخط فذاك خمس آخر اعظم محدهما منه فيكون هو اولى بالضدية واذا ليس هناك شيء من تلك القسي الا وهذا ما عرفت له ابعد قيس واحد من تلك القسي هذا للمستقيم قيس المستقيم معاً والشيء منها .

(فان قيل) المستدبرات وان كثرت الا ان طيبة الاستدارة فيها واحدة

(الفصل الخامس والثلاثون)

(الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستقيمة)

وهي من هذه الجهة تخالف المستقيمة وتضادها (فنقول) هذا محال لان الاستدارة المجردة لا توجد في الخارج بل الوجود هناك مستدير معين وكل ما يوجد منها في الخارج فيوجد هناك ما هو اول بالمضادة لكونه ابد من الاول فاذا اكاشى مما يوجد في الخارج بمضاد للمستقيم واما مجرد الاستدارة فلما امتنع حصولها في الخارج امتنع ان تكون ماقبة للمستقيم على الموضوع فاستحال ان تكون ضد له .

﴿ الفصل السابع والثلاثون في ان الحركات المستديرة لا تضاد ﴾

(لانه يجوز) ان تقع في اطراف مشتركة هي غير متناهية وايضا فالحركة من طرف قوس الى طرف آخر لا تضاد الباقي منه لان الدائرة لا يجب ان يكون فيها طرف بالفعل وان وجد كان بينه مبدأ ومتهى وقد عرفت ان تضاد الحركات لتضاد مبادئها وغاياتها (واما الذي يظن) من ان الحركة مثلا على التوالي تضاد ما لا يكون على التوالي فهو باطل لان كل واحد منهما يفعل مثل فعل الآخر لكن في الصفت الآخر من ذلك المدار مثلا المنحدر من السرطان الى الجدى الآخر على التوالي تكون مسافته الاسد والسنبلة والميزان والقرب والقوس والمنحدر لا على التوالي تكون مسافته الجوزاء والثور والحمل والحوت والدلو والصود بالمعكس فقد فعل كل واحد منهما ما فعله الآخر لكن في النصف الآخر ولما كان القلق متشابه الاجزاء كان النصفان متساويين في المساهية والاطراف والنهايات ايضا متساوية في المساهية فلا يكون شيء منها سببا لتضاد الحركات هي اذ غير متضادة .

﴿ الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السكيات ﴾

(من الظاهر) انها لا تضاد لتضاد الساكن او المسكن او الزمان على قياس ماضى وليس

(الفصل السابع والثلاثون)

(الفصل الثامن والثلاثون)

وليس لها تعلق بمبدء ومتى حتى يكون التضاد فيها بسبب تضادهما فنعين ان يكون ذلك بسبب تضاد مافيه السكون وهو المكان او الحيز مثل ان يكون احدهما فوق والاخر اسفل حتى يكون السكون في المكان الا على ضدا للسكون في المكان الاسفل فانه ان كان ذلك بسبب العوارض مثل ان يكون احد المكانين حار والاخر باردا لم يجب من ذلك تضاد السكون بل الجسم لو استقر في جسم آخر وتغير حال المستقر فيه من الحرارة الى البرودة ومن السواد الى البياض لم يتغير حال السكون •

(ولتأمل ان يقول) كيف وحققتم السكون بالضدية مع ان الضدية كيفية ثبوتية والسكون معنى عديم •

﴿ الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائما ﴾

(هذا على وجهين) احدهما بما يطابق انقسام الزمان وذلك لان كل مسافة فهي منقسمة ويلزم من انقسامها انقسام الحركة لان الحركة الى نصفها اقل من الحركة الى متنهاها ويلزم من انقسام الحركة انقسام الزمان لان الزمان للذي يقع فيه نصف الحركة اقل من الزمان الذي يقع فيه كل الحركة •

(وايضا) فقد ثبت ان البطيء ليس لتخطئ السكنات فكل ما يعطيه السريع في زمان يقطع البطيء في مثل ذلك الزمان اقل فانقسمت المسافة ثم قطع السريع مثل مسافة البطيء في اقل من زمان البطيء فقد انقسم الزمان فانقسمت الثلاثة الزمان والحركة والمسافة (وبالجمله) انتهى متطابقة فتثبت انقسام واحد منها ثبت انقسام كلها •

﴿ الفصل الاربعون في انقسام الحركة لا انقسام المتحرك ﴾

(هذا هو الوجه الثاني) من انقسام الحركة فانه لما كان المتحرك جسمًا مقسمًا

(الفصل التاسع والثلاثون في انقسام الحركة دائما) (الفصل الاربعون في انقسام الحركة لا انقسام المتحرك)

والحال في التقسيم متقما فالحركة منقسمة لكن يشبه ان لا تكون للكائنة كذلك فان المتحرك المكاني ان لم تكن اجزاؤه حاصلة بالفعل فهي غير متحركة وان كانت حاصلة بالفعل لم يكن كل واحد منها متحركا على الاستقلال بل هي لا محالة متصلة او متناهية وكيف ما كانت فهي انما تفرق من مكانها اجزاء مكان الكل وقد عرفت ان جزء مكان الكل جزء مكان الجزء لا كل مكانه فهي اذا غير مفارقة امكانها بالكلية فهي غير متحركة واماسائر التغيرات فهي منقسمة بانقسام محالها لا يصح ان يقال بعض التسود في بعض التسود سواء كانت الجهة حاصلة بالفعل او غير حاصلة •

﴿ الفصل العاди والاربون في معنى كون الحركة اولاً ﴾

(الاولية للحركة) على وجوه ثلاث (الاول) بمعنى الطرف وهو الذي يطابق طرف المسافة وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس بحركة لان كل حركة فهي على مسافة منقسمة في زمان منقسم فهي منقسمة فيستحيل حصولها في الآن بل الجسم فيه لا يتحرك ولا ساكن كما بينا •

(الثاني) انه اذا عرضت قسمة للحركة بالفعل او بالعرض كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة وهذه الاولية وضعية لاحقية •

(الثالث) ان ما اعتقده قوم من ان الاجسام لها حد في الصغر اذا انتهت اليه لا تقبل الا تحلص مع بقاء طياتها النوعية فالما له حد في الصغر لا يقبل القسمة بذلك وكذلك غيره فالحركة لها ايضا حد في الوجود بحيث يتم ان توجد حركة مفرقة اصغر منها زمانا وان كان يجوز في التوهم ما هو اصغر منها اذ انما لها محتملة للتجزئة الوهمية لكنها لا تخرج الى الفعل فافا كل حركة فان الجزء الذي يساوي فيه اصغر للحركات على هذا التفسير هو اول تلك الحركة ولكن

هذا

(الفصل العاди والاربون في معنى كون الحركة اولاً)

هذا انما يكون اذا كانت هناك حركات غير متصلة متتالية ويكون مقدما على
الصفة المذكورة واما اذا كانت متصلة واحدة فلا يوجد فيها جزء اول بهذه الصفة
لانه لا توجد فيها حركة منفردة بنفسها على الوصف المذكور ولا ايضا هناك
جزء بالقوة على الوجه المذكور لان كل حركة يفرض فهو ينقسم الى اجزاء
ويكون السابق منها اولى بالاولية ولما كان كل ما يحيطه اولاهناك مالم ياول
بالاولية فليس في الحركة المتصلة شيء اول اصلا .

﴿ الفصل الثاني والاربعون في ان مالا يتجزى لا يصح عليه الحركة ﴾

(قبل في بانه) كل متحرك فانه يتحرك اولاً مثل نفسه وبعد ذلك مثله الى
ان تفتي المسافة فلو كان مالا يتجزى يتحرك لتركبت المسافة من نقط متتالية
وذلك محال .

(و يتوجه عليه اشكال) وهو ان الخط القائم على خط اذا تحرك حتى بلغ
الى آخره يلزم ان يقال انه قطع ذلك الخط بنك النقطة ويلزم منه المحال .
المذكور .

(والمتعدي به) ان مالا يتجزى لا تكون له حدود واطراف فلا يكون جانب
منه بل المقصد وجانب آخر بل المهرب واذا لم يقبل له اختلاف الاوضاع
لم يصح الحركة عليه .

﴿ الفصل الثالث والاربعون في حسابات بين المتحرك والزمان والمسافة ﴾
(نقول) ان كان المتحرك واحداً فان تعدت المسافة تعدد الزمان لا متاع
حصول الجسم الواحد في مسافتين وان تعدد الزمان لم يمت فان كانت الحركة
في الاين لم يجب تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يملك مسافة واحدة
في زمانين وان كانت في الكمية والكيف وجب التعدد لان الكيفيات التي

(الفصل الثالث والاربعون في حسابات بين المتحرك والزمان والمسافة) (الفصل الثالث والاربعون في حسابات بين المتحرك والزمان والمسافة)

وقع التبدل فيها في زمان الاول غير باقية في الزمان الثاني حتى يقع التبدل في اعيانها واما ان تعدد المتحرك فان كانت الحركة في السكون والكيف فالمتحرك فيها لا محالة متعدد لان الكيفية التي لاحدهما غير التي للآخر وكذلك المقدار وان كانت في الاين فان اتحدت المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة والمدة فهما امتناع حصول جسمين في زمان واحد في مكان واحد •

الفصل الرابع والاربعون في ان كل حركة مستقيمة فهي متجهة الى السكون •

(الحركة المستقيمة) اذا وصلت الى مطلقها فلما ان تسكن واما ان ترجع فان كانت ترجع فلا بد هناك من سكون يخلل بين الحركتين •

(والمتقدمون) احتجوا على ذلك بأمور اربعة (الاول) ان الشيء لا يصير مما هو الحد ممين ومباين الا في آئين وحين كل آئين زمان لا متعالة التالي وذلك الزمان لا حركة فيه فله يكون • (الجواب) ان المباينة حركة والحركة لا توجد الا في الزمان نعم زمان الحركة طرف وهو الآن والشيء فيه غير مبائن بل هو آن آخر المائة ولا يتمتع ان يكون طرف زمان المباينة يوجد فيه ما يخالف المباينة وهي المائة •

(الثاني) لو جاز اتصال الصاعد بالمابط لحدثت منهما حركة واحدة بالاتصال فتكون الحركتان المتضادتان واحدة •

(والجواب) كما ان الخططين المحيطين بالزاوية لا يجب ان يكونا خطأ واحدا لاجل وجود الحد المشترك بينهما بالفعل بل الشرط في الوحدة ان لا يكون الحد المشترك باق بل بالقوة فكذلك في الحركتين لا يجب وحدتهما الوجود

الحد المشترك بينهما بالفعل •

(الثالث) لو اتصلت الحركتان لكأن غاية الصاعد التود إلى مائة صعد
• فيكون المهر وب مقصودا من وجه واحد (والجواب) انت هذا لما يلزم
لو وجب من اتصال الحركتين وحدتهما لما اذا لم يكن كذلك لم يلزم ما قالوه •
(الرابع) لو أمكن ان يثمر السواد الى التبييض من غير ان يقع بينهما زمان
كانت القوة على السواد بينها قوة على التبييض فلا يبيض اذا اخذ في السواد
كانت قوته على السواد قوة على التبييض فيلزم ان يكون الا يبيض فيه قوة على
اليبيض وذلك محال (والجواب) انه عند كونه ابيض لا يأخذ في السواد لان
السواد آخذ من طبيعة السواد وذلك لا يوجد مع اليبيض بل ذلك انما يوجد
بعد اليبيض فلا يلزم من قوله من يقول القوة على السواد بينها قوة على التبييض
ان لا يكون في الا يبيض قوة على اليبيض (ثم ان سلمنا) انه حال كونه ابيض
يأخذ في السواد حتى يكون فيه قوة على اليبيض لكن لا على اليبيض الحاصل
بل على يبيض آخر متظر موجود بالقوة •

(واما الذي عول) عليه الشيخ الرئيس في اثبات ذلك فهو ان الميل هو الالة
للقربة لتحرك الجسم من حد الى حد آخر من المسافة والشئ اذا كان محركا
لجسم الى حد فلا بد وان يكون الموصل الى ذلك الحد هو ذلك الشئ والوصل
يجب وجوده عند وجود الوصول فاذا الميل الذي يحرك الجسم الى حد من
المسافة لا بد من وجوده عند وصول الجسم الى ذلك الحد ولا امتناع في ذلك
لان الميل آتى الوجود لازمان ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فذلك
الرجوع ميل آخر هو علة لان الميل الواحد لا يكون علة للوصول الى
حد معين وللنفارقة عنه والميل حدوثه في الآن وليس آن حدوث الميل الثاني

هو الآن الذي صار الليل الاول فيه موصلا بالفعل لا امتناع ان يحصل في الجسم الواحد في الآن الواحد ميلان الى جبهتين مختلفتين فاذا حدوث الليل الثاني في آن غير الآن الذي صار فيه الليل الاول موصلا بالفعل وبين كل آئين زمان فيكون الجسم فيه ساكنا وهو المطلوب (ومقدّمات هذه الحجة) وهو اثبات الليل وكونه آني الحصول وامتناع اجتماع الميّلين في آن واحد قد صححنا ما في باب الكيف فلا حاجة الى الاعداد (واما الذي) قوله هاهنا ان هذه الحجة لا تنشئ في العركات في الكم والكيف فان تلك العركات غنية عن الميل ومدار هذا البرهان على ذلك.

(وشك آخر) وهو انه ليست الكرة المركبة على الدولاب الدائر اذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يقطعا ضد الصعود فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا توجد تلك المماس الا آنا ولا يحتاج الى آن آخر يقع فيه اللامماس فكذلك هاهنا.

(وجوابه) ان اللامماس حاصلة في كل الزمان الذي طرفه ان المماس اما الليل الثاني فان حدونه يكون في آن غير الآن الاول كما بناء فلا بد هاهنا من اعتبار الآئين ولا محالة بينهما زمان ثم لو ثبت ان طرف زمان اللامماس غير ان المماس حكما بوجوب توقف الدولاب عند تلك المماس واي مانع عننا من ذلك.

(واما المنكرون) لهذا السكوت فاقوى ما لهم ان الجبر لو وقف بين حركته المساعدة والمعاينة فلا شك ان عليته المستقلة بآية تلك الطبيعة اما ان تكون ممنوعة بالمواق اولا تكون فان كانت ممنوعة بالمواق فلا يخلو اما ان يكون ذلك المواق محركا للجسم الى جهة اولا يكون فان كان ذلك الحجة

الجهة غير الجهة التي تحركها الطبيعة اليها والاشكال معاونا لا معاوقة ثم ذلك
 المحرك ان كان اقوى من الطبيعة كانت الحركة القسرية حاصلة وان كان
 اضعف منها لكانت الحركة الطبيعية حاصلة وان تساويا اعني الطبيعية والقسرية
 حينئذ يجب السكون وهذا هو الذي جملة الشيخ عليه هذا السكون في احد
 جوابه (فنقول) ذلك القدر من القوة القريبة لا يجب ان ينضم لذاته والا
 لا تمتنع حصوله بل لا بد لعدمه من سبب آخر والسبب المضاف للبليل القريب
 هو مصادمة الهواء المخروق وذلك انما يكون في حال الحركة واما عند
 السكون فلا يكون هناك مصادمة فيجب ان لا ينضم ذلك القدر من الميل
 القريب وان لم ينضم بقي الحبر هناك ولا يهود الا اذا دفعه دافع من القوق
 ولما لم يكن كذلك بطل هذا القسم واما ان كان المخروق للطبيعة اسرا لا يقتضي
 حركة ذلك الجسم فذلك لا يكون طبعيا فان مخروق الطبيعة عن الفعل الطبيعي
 لا يكون طبعيا بل يكون اسرا قسريا وهو لا محالة يقتضي السكون في حيز معين
 والاماطومت الطبيعة من فطها.

(ويرجع حاصل ذلك) الى ان القاسر اعطى الجسم قوة غريبة تسكنه في بعض
 الاحياز وهذا هو الذي جملة الشيخ سببا للسكون في جوابه الثاني .
 (فنقول) هذا باطل لوجهين (اما الاول) فلان القوة اضرة الحركة الغريبة ان لم تكن
 للقاسر افادتها دون افادة هذه القوة المسكنة لم يجب ذلك السكون وان لم يكن
 فالضدان متلازمان هذا خلف .

(واما الثاني) فلان تلك القوة في اول ما افادها القاسر ما كانت مسكنة ثم صارت
 مسكنة فمسم كونهما مسكنة لاما ان يكون لوجود المانع لو لم يمتد مقتضى الاول
 يقتضي انها لا تخلو من ذلك المانع الا عند تكاثف الطبيعة والميل القريب فان

اي واحد منهما غلب كان الموجود دفعة وكانت القوة المسكنة مغالبة فلي هذا تلك القوة لا تقتضي التسكين الا عند تكافؤهما لكن لو ثبت ذلك كان مستقلا بالتأثير فاي حاجة الى هذه القوة المسكنة وايضاً فلان الازام المذكور يسود بينه في ان الميل الغريب اذا صار مساوياً للطبيعي وجب ان يبقى ذلك التساوي ولا يصير مغلوباً بالثقل ولا يرجع الحبر المرمي (فان قيل) عدم مسكنة تلك القوة لعدم مقتضى ثم انها لما وصلت الى ذلك الحيز صارت مقتضية ماد السوال في سبب حدوث تلك القوة والاقضاء والعجب ان الشيخ ذكر في باب الخلاء انه لولا مصادمات الهواء الخروق للقوة القسرية لوصل الحبر المرمي الى سطح القلم وهما ذكر ان القاسم يفيد قوة مسكنة له في بعض الاحياز والجمع بين هذين مشكل *

(والذي) يمكن ان يقال في الجواب ان هذا الكون واجب الحصول لان الجسم في آخر حركته لما امتنع اتصافه بالحركة كان ذلك الكون ضروري الحصول فلا يستدعي علة كما ان سائر الازام لا تستدعي علة وعلى هذا يلزم بقاء الحبر في الفوق لان القوة القسرية مادامت تقوى على التحريك كانت الحركة القسرية حاصلة فاذا لم تقوى على التحريك عدت وبقى الحبر هناك زماناً تفصل به احدي الحركتين عن الاخرى واذا زالت تلك الضرورة عادت الطبيعة بحركة *

(بقي هاهنا اشكال) واحد وهو ان كل سكون يتقسم بانقسام زمانه وكل ما يفرض سكوناً فانه يكفي في الفصل بين الحركتين ما هو اقل منه فاذا لا سكون الا ويقع الاكفاء بما هو اقل منه فيكون وقوع كله غير ضروري فوقع ذلك السكون على ذلك المقدار يستدعي سبباً *

(والممكن) في جوابه ان ذلك المتحرك انما يتحرك لا محالة في جسم
ويختلف حال ذلك الجسم بالطاقة والكثافة وغيرها من الاسباب الخارجية
وهي تكون اسبابا لمقادير السكنات وليس هذا الجواب بمرضى •
(ومما تمسك به نفاة السكون) ان حبر الرحي النازل اذا عارضته في
مسلكه حصاة صغيرة حتى غامسه فان سكنت الحصاة فقد حبست الرحا
وذلك بعيد وان لم تسكن فقد اتصت الحركات •
(والجواب) ان ذلك ولئن كان بعيدا لكان ممكن ساق البرهان اليه
فوجب التزامه كالأموال الحاصلة من ضرورة الخلاء (فهذا) كلام الفريقين
وحجة نفاة السكون كأنها اقوى •

الفصل الخامس والاربعون في اقسام الحركة

(واذ قد تكلمنا) في الحركة واحوالها فنتكلم في انواعها (فنقول) الشيء
لذا وصف بالحركة فاما ان تكون الحركة غير حاصلة فيه بالحقيقة اولا
بل فيما تقاربه او تكون حاصلة فيه والاوّل يسمى حركة بالعرض وان
كانت الحركة حاصلة فيه فاما ان يكون سببها موجودا في الجسم او يكون
سبب تلك الحركة خارجا عن ذات المتحرك والقسم الاول هو الحركة الطبيعية
والقسم الثاني هو الحركة القسرية واما القسم الاول وهو الذي يكون
مبدء الحركة قوة موجودة في ذلك الجسم فقد عرفت في باب القوى ان
كل فعل يظهر من الجسم لا بالعرض ولا بالقسر فلا بد ان يكون لقوة
موجودة فيه •

(فنقول) ذلك المبدء اما ان يكون له شعور فالحركة الصادرة عنه هي الحركة
الارادية اولا يكون وتلك الحركة هي الطبيعية فاذا اتت اقسام الحركة الطبيعية

والارادية والقسرية والتي بالعرض (فتتكم) في احكام هذه الاقسام •

(فاعلم) ان كثيرا من احكامها لا يتضح الا ببيان ان لكل جسم جزءا طبيعيا

فنسلم ذلك في هذا الموضوع الى ان نقيم البرهان عليه في باب الاجسام •

﴿ الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية على الاطلاق ﴾

(الطبيعة) امر ثابت الذات فلو كانت وحدها علة للحركة لكانت الحركة

ثابتة الذات فلا تكون الحركة حركة هذا خلف (وايضاً) انه يجب ان

لا يسكن الجسم في مكان اصلا وحيث لا يكون شيء من الامكنة طبيعيا

فلا يكون شيء من الامكنة مطلوباً له فلا يكون الجسم متوجهاً الى شيء من

الامكنة فلا يكون متحركاً ولا ساكناً ايضاً هذا خلف (بل الحق) ان

الطبيعة اذاً توجب الحركة عند مقارنة حالة غير طبيعية اما في الاين فكالجبر

لاروي الى فوق واما في الكيف فكالماء المسخن تسرا واما في الكم

فكالذابل ذبولاً مرضياً فادامت الحالة المتغيرة باقية كانت الطبيعة بحركة له

تترده الى الحالة للثلاثة وتختلف اجزاء الحركة بحسب اختلاف القرب

والبعد من تلك الحالة المطلوبة فاذا توصلت اليها انقطع التحريك •

﴿ الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ما اذا ﴾

(كل حالة) طبيعية فاما ان يمكن ازالتها بالقسر اولا يمكن فان لم يمكن

لم يمكن اليه حركة مثل مقادير الافلاك واوضاعها واحيازها واما ان امكن

فنند زوال القاصر يعود الجسم بطبعه الى تلك الحالة لكن في الحركة الاينية

اشكال وهو ان المدرة اذا رميت الى فوق فانما عادت الى الاسفل فبل هي

مطالبة لنفس المركز او مطالبة لمكان ما او مطالبة لكلية الارض ولا يجوز ان

يكون مطلوبها نفس المركز لوجوبه •

(الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية) (الفصل السابع والاربعون)

(اما اولاً) فلاه يلزم من ذلك ان يكون النار الصاعدة طالبة لسطح
الفلك والارض الساقلة طالبة لنفس المركز الحقيقي وذلك محال اما في النار
فلان المماس لسطح الفلك سطح واحد لطائفة من النار واما في الارض فهو
اظهر استعالة لامتناع حصول الجسم في النقطة •

(واما ثانياً) فلان الماء النازل لو طلب من المركز فاطعاً على الارض وكذلك
الهواء لو كان طالبا لمحيط الفلك لما تسفل بطبعه عن حيز النار •

(ولا يقال) النار والهواء يطلبان جهة واحدة لكن النار اطلب واسبق لانه
لو كان كذلك لسكان اذا وضعنا ايدينا على الهواء احسنا بالدفعه الى فوق
كما اذا حبسناه في اناء تحت الماء وايضا لا يجوز ان يكون المطلوب هو المكان
المطلق والآن توقف الماء في الهواء وتوقف الهواء تحت الماء وايضا لا يجوز
ان يكون المطلوب القرب من السكينة لوجوبه •

(اما اولاً) فلان الحجر المرسل من رأس البئر وجب ان ينصق بشفيه
ولا يذهب نحو المكان الاتصال بالسكينة حاصل هنالك •

(واما ثانياً) فانه لو قد رنا صعود كلية الارض فلما ان يصعد ذلك الحجر
اولا يصعد فان لم يصعد لم يكن مطلوبه القرب من السكينة وان صعد فلما
ان يكون لانه علم صعود كله فبعبه في الصعود وهذا محال اولان كله يجذب به
الى نفسه وذلك ايضا باطل لان الشيء لا يتصل عما يشاركه في نوعه •

(واعلم) ان في هذين الوجوبين كلاما طويلا لا نذكره في باب ان لكل جسم
حيزا طبيعيا •

(فنقول) لما بطلت هذه الاحتمالات الثلاثة فالحق ان يقال ان الحركة
الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب عن الحيز الغير الطبيعي لا مطلقا ولكن

مع ترتيب مخصوص من اجزاء الشكل ووضع مخصوص من الجسم الفاعل
للجسمات فان الجهة عنها غير مقصودة الا للحصول هذا المعنى فيها فالطلب متوجه
الى هذه الناية واما الهرب فيصح من مقابلاتها ايها اتفق فانه اذا كان المكان
غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المتشقق المحصور
في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تشقق الماء من اسفل لشدة هرب
الهواء من محيط غريب واستعالة وقوع الخلاء ووجوب تلازم الصفايح
فيخلق الماء في مسام الآجرة متصدا فيها بهرب الهواء عنها .

﴿ الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة بسبب الهرب من غير الطبيعي
او بسبب الطلب الطبيعي ﴾

(الحق) هو الثاني لانه لو لم تكن الحركة الا الهرب لم يكن بان تتحرك
الى جانب اولى من ان تتحرك الى جانب آخره .

﴿ الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية بل
تكون ارادية ﴾

(قد عرفت) ان الحركة الطبيعية هرب عن حالة متنافرة وطلب لعالة ملائمة
وكل ذلك لا يتأتى في المستديرة اما انها لا يمكن ان تكون هربا فلان كل نقطة
تتحرك عنها الجسم بحركة مستديرة فحركة عنها غير حركته اليها والمهرب
لا يكون مقصودا فذلك الحركة ليست هربا بالطبع من شيء اصلا .

(فان قيل) ليس ان الجسم المستقيم الحركة يطلب بحركته نقطة وعند وصوله
اليها يفارقها ويهرب عنها (فنقول) قد بينا ان الطبيعة وحدها ليست مبداء للحركة
بل ذلك بمشاركه الاحوال النير الطبيعية ولها درجات في القرب والبعد
فالطبيعة عند تحرك يكها الجسم الى نقطة معينة كانت مع حالة مخصوصة غير ملائمة

(الفصل الثامن والاربعون)

(الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية)

وعند وصول الجسم الى تلك النقطة لم يبق تلك الحالة بل حصلت حالة اخرى
وهي الحصول في حد آخر ولم يبق احد اجزاء تلك العلة لم يبق العلة فلا يلزم
ان يكون الشيء الواحد مطلوباً ومهراً وبأشياء واحد دفعة واحدة واما أنها
لا يمكن ان تكون طالبة لحالة ملائمة فائدة فلان الطبيعة اذا اوصلت الجسم الى
الحالة المطلوبة انقطع تحريكها فلو كانت المستديرة طيبة كانت منقطعة والتالى
باطل لما ستعرف فالقدم مثله وايضاً فلان الطلب الطبيعي للكمال القات لا بد
وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت الطبيعة صادرة عن ذلك الكمال فتكون
متوجهة الى شيء ومنصرفه عنه وذلك محال واقرّب الطرق هو المستقيم فاذا كل
حركة طيبة فهي مستقيمة وينعكس انعكاس النقيض ان كل ما لا يكون
مستقيماً فهو غير طيبى ثبت ان المستديرة غير طيبة وهي غير قسرية ايضا وجوب •
(اما ولا) فلان كل قسر على خلاف الطبيعة ولما امتنع كون تلك الحركات
طبيعية امتنع ان يوجد ما يماند الطبيعي فامتنع ان تكون قسرية •
(واما ثانيا) فلان كل قسر فلا بد وان يتهى الى طبيعة او ارادة ويستند الحركات
كليا هو الحركة المستديرة على ما ستعرف واذا ليست الحركة المستديرة طبيعية
ولا قسرية فهي ارادية •

(وقد ورد) في القرآن ما يدل على ان حركات الافلاك ارادية حيث قال الله
تعالى (وكل في فلك يسبحون) والجمع بالواو والنون في لغة العرب للمعلاء وكذلك
قوله تعالى (والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) •

(فان قيل) لو كانت الحركة العقلية اختيارية لاختلقت كالافعال الحيوانية
(فنقول) الفعل الذي يفعله الحيوان بالداعية الواحدة المستمرة لا يكون
مختلفا بل يكون على طريقة مستمرة لا تخير فانه ما لم تخير داعية الحيوان

لا تنغير افعاله واختلاف الافعال لازم لاختلاف الاختيار لانه لازم نفس الاختيار اذ لو كانت الاختيار نفسة موجبا لتنغير الافعال لاستحال استمرار الفعل الواحد (اللهم الا ان يقال) بان كل ذي داعية فانه يجب ان تنغير داعيته وذلك ايضا باطل لان الفعل لما استمر زمنا واستمراره لاستمرار الداعية طمنا ان الداعية ممكنة البقاء واذا كانت ممكنة البقاء فتكون بممكنة البقاء ازلا وابدا لما ثبت ان الصفة لا تخصص بوقت معين واذا امكن استمرار الداعية الواحدة ازلا وابدا امكن استمرار الفعل الاختياري ازلا وابدا وعن هذا قال بطليموس ان المختار اذا طلب الفعل الافضل وثرمه لم يكن بينه وبين الطبيعي فرق .

● الفصل الحسون في ان الحركات المستديرة باي تأويل يقال لها انها بالطبع وبالطبيعة

(لما اشهر) عند الحكماء ان تلك له طبيعة خامسة ثم قد تقرر بالبرهان في الطبيعة عنه فلا بد لذلك الاطلاق من تأويل وبيان ذلك من وجوب .

(الاول) ان تلك الحركات ليست مخالفة لمقتضى طبيعة اخرى لتلك الاجسام فان مبدأ تلك الحركة وان لم يكن طبيعيا لكنه ليس شيئا غريبا عن ذلك الجسم فكأنه طبيعيا .

(والثاني) ان كل قوة هي انما تحرك بواسطة الميل على ما عرفت فحرك الحركة الاولى لا يزال يحدث في ذلك الجسم ميلا بعميل وذلك الميل لا يمنع ان يسمى طبيعة لانه ليس تقسروا ارادة ولا اختيار ولا امر حصل من الخارج ولا يمكنه ان لا يحرك او يحرك الى غير تلك الجهة ولا هو ايضا مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم فان سميت هذا طبيعة كانت لك ان تقول ان تلك لا تحرك

لا يتحرك الا بالطبيعة •

(الفصل الحادي والخمسون)

﴿ الفصل الحادي والخمسون في ان المستديرة اقدم الحركات بالطبع والشرف ﴾
 (لان الحركة) في الكم ان كانت بالتمو والذبول فلا تخلو عن حركة مكانية في
 الكم وايضا فلا بد من ورود النذاء عليه وفخذه فيه وكل ذلك بالحركة
 المكانية وان كان بالتدخل والتكاثف فذلك لا يخلو عن استعالة هي
 لا توجد الا بعد حركة مكانية وستعرف ان حدوثها بالحركة المستديرة
 والحركات المستقيمة ايضا كذا لك لانها ذوات بداية ونهاية ولما كانت
 المستديرة عليها اسرها كانت اقدم الحركات بالطبع والشرف ايضا لانها لا توجد
 الا بعد استكمال الجوهر جوهره بالفعل ولا تكون سبيلا الى فساد الجوهر
 ولا تزل منه امره في ذاته بل الزائل هو النسبة الى الامور الخارجية وهي ايضا
 ثابتة كما يتناول قبل الاشتداد والتقص كما ينشأ في الطبيعة من الاشتداد اجزاء
 والقسرية من القصور اجزاء •

(الفصل الثاني والخمسون في ان الحركة المستديرة)

﴿ الفصل الثاني والخمسون في ان الحركة المستديرة هي الة لحدوث
 الحوادث ﴾

(الحوادث) لا بد وان تكون اسبابها القريبة حادثة اذ لو كانت قديمة لزم
 من قدم اسبابها قدم مهابان اسبابها لو وجدت مع عدمها كان وجود تلك
 المليات عند وجود تلك الاسباب محتملة فيكون وجودها حين ما يوجد
 يستدعي علة زائدة فلا تكون الاسباب اسبابا هنا خلف • وتعمام تقرير
 هذه النكتة قد عرفته في باب الطل فثبت ان الة القريبة للحوادث تكون
 حادثة والكلام فيها كالكلام في الاولى ويلزم التسلسل وذلك التسلسل
 اما ان يكون دفعة واما ان يكون بحيث يتقدم البعض منها على البعض والا

باطل كما عرفته في باب الطل قمين الثاني •

(فنقول) تلك الامور اما ان تكون حوادث متفصلة آنية الوجود او تكون زمانية الوجود والاول يلزم منه تنالي الآتات وهو محال وايضاً فيقتدر برجو از تنالي الآتات كانت الآتات متفصلة فلا يكون السابق واجب الانتهاء الى اللاتيني فلا تكون علة وقد فرض كذلك هذا خلف وان كانت زمانية سيالة فهي الحركة فثبت ان الحوادث لا تحدث الا بالحركة • (وتحقيقه) انه اذا حدث في جسم امر لم يكن قد حصلت له ذلك الامر الى الجسم نسبة لم تكن فلا بد من حركة توجب قرباً بعدد وبد و بعداً بعد قرب او موازاة او مماسية ويحفظ بذلك اتصال الحوادث •

(و زيادة التحقيني فيه) ان العلة قد تكون معدة وقد تكون مؤثرة اما المعدة فجائز قد مها على المملول اذ هي غير مؤثرة في المملول بل تقرب المملول الى حيث يمكن صدوره عن العلة واما المؤثرة فانه يجب مقارنتها للآثر ومثال ذلك من الحركات الطبيعية هو ان الثقل في هويته لا ينتهي الى حد من حدود المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء سيالاً استعداداً لان يتحرك منه الى حد آخر والمؤثر في تلك الحركة بالحقيقة هو الثقل ولكن لولا انتهاء التحرك بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء الى ذلك الحد استحال ان يوجب الثقل تحريكاً من هناك ولما تحرك الى ذلك الحد صار الثقل بحيث يمكنه ان يحركه من ذلك الحد والحركة من ذلك الحد كانت متممة الصدور عن الثقل وكانت بعبء عن العلة ثم لما صارت ممكنة الصدور صارت قريبة وهذا القرب بعد البعد انما حصل بسبب الحركة السابقة فهذا هو المعنى بقولنا الحركة تقرب الطل الى معلولاتها ومثاله من الحركات الارادية ان من اراد

اراد المضي الى الجليح فان تلك الارادة السككية تكون سببا لحدوث ارادات جزئية مترتبة تكون كل واحدة منها مقربة الى الاخرى فانه لا يتهي الى حد من حدود المسافة الا ويكون انتهاءه الى ذلك الحد سببا لان يحدث منه قصد آخر جزئي الى ان يتحرك من ذلك الحد الى الحد الذي يليه والمؤثر في وجود تلك المقاصد الجزئية المتتالية المؤثرة في الحركات الجزئية المتوالية هو القصد السكلي وهو مقارن لجميع تلك الحوادث •

(واذا عرفت ذلك فنقول) ان لهذه الحوادث سببا قديما ازليا هو الواهب للصور ولكن فيضه موقوف على صيرورة المادة مستعدة لقبول ذلك التقيض وذلك الاستعداد بعد ما لم يكن انما يكون بواسطة الحركات والتغيرات حتى يكون كل سابق علة لان تستعد المادة لقبول اللاحق فاذا لا يمكن ان يحدث شيء من الاشياء الا بواسطة حركة تقرب العلة الى الملول وتلك الحركة ايضا حادثة فلا بد قبلها من حركة اخرى فاذا لا غنى عن وجود حركة لا بداية لها والحركات المستقيمة لها بداية فاذا لا بد من حركة مستديرة • وبما يدل على ذلك ما ستعرف بعد ذلك من ان الزمان ليس له بداية ونهاية وتعرف انه متعلق بالحركة (وقد عرفت) ان الحركات المستقيمة ذوات بداية ونهاية فالحركة التي لا تكون كذلك هي المستديرة - وسنجيب عن شبه المكربين لذلك في باب الزمان •

﴿ الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من لقاء المتحرك ﴾

(من الناس) من فسرهما بالحركة الصادرة عن مبدأ في جسم متحرك من شأنه ان يفعل امما لا مختلفة قبل هذا ، التفسير البينات متحرك من لقاء نفسه والتملك ليس كذلك فانه ليس من شأنه ان يفعل حركات في جهات مختلفة •

(الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من لقاء المتحرك)

(ومنهم) من اشترط فيه ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان اخذ هذا مطلقا لم يكن القلق كذلك وان اعتبر انه ان شاء ان لا يتحرك لا يتحرك ولا يشترط من شأنه ان شاء ان لا يتحرك دخل فيه القلق فان القلق وان استعمال عليه ان لا يشاء الحركة لكن يصدق عليه انه لو لم يشأ الحركة لا توجد . (ومنهم) من لم يشترط الا كون الحركة صادرة عن الارادة وعلى هذا التفسير النبات غير متحرك من تلقاء نفسه (وبالجمله) هذا بحث ثقليل ولكل واحد ان يبره بما شاء .

الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم فلا بد وان يكون فيه مبدأ حركة وضعية او مكانية .

(فنقول) ان كل جسم لا يكون فيه مبدأ ميل فان حركته بحسب ان تقع لافي زمان وبانه ان كل جسم ميله الى مكان اشبه تحريكه عن مكانه اصعب ضرورة ان الشيء لا يكون مع العائق كهلولا مع العائق فلو قدرنا جسمنا لا يكون فيه ميل اصلا وحركة محرك تلك الحركة اما ان تقع في زمان او لافي زمان ومحال ان تقع في زمان لانما لو حركنا جسما آخر ذا ميل الى مكان كانت حركته تقع في زمان اطول من زمان عديم الميل بسبب ذلك الميل الذي هو عائق عن هذه الحركة ولقدر ان زمانه عشرة امثال زمان عديم الميل لكن كلما كان الميل اضعف كانت الحركة القسرية اسرع فلو قدرنا جسما ليس فيه من الميل الا عشر الميل الاول وجب ان يكون زمان تلك الحركة عشر زمان الحركة الاولى لكن زمان حركة عديم الميل ايضا عشر زمان الحركة الاولى فيكون زمان عديم الميل وذي الميل واحدا ولو قدرنا ميلا يكون نصف عشر الميل الاول وجب ان تكون زمان حركته نصف عشر زمان حركة ذي الميل الاول فتكون الحركة

(الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم فلا بد وان يكون فيه مبدأ حركة وضعية او مكانية)

مع الماشي اصرع من الحركة لامع الماشي (وذلك محال) وانما يمكننا ان نقسم
الزمان باي قسمة شئنا ونقاومه على اي مرتبة اردنا لما قد ثبت ان الزمان
يقبل القسمة ابداناً والمراتب الممكنة في الاعراض القابلة للزيادة والقصان
غير متناهية .

(ولما بطل) هذا القسم لزم ان يقال ان حركة عديم الميل تحصل لاق زمان
وذلك ايضا محال فاذا ما لا يكون فيه ميل يجتمع ان يكون متعرجا وفي هذه
الحجة مباحث تشبه المباحث المذكورة على مثل هذه الحجة في باب الخلاء
فلانيد ها تأييا .

(حجة ثانية على ذلك) وهي انما سقيم الحجة على ان كل جسم طبيعي
فيه حيز معين وان اقتضاه لذلك الحيز قوة موجودة فيه زائدة على الجسمية
فاذا خرج ذلك الجسم عن ذلك الحيز فتلك القوة لا بد وان تحاول اعادة
الجسم الى ذلك الحيز فاذا في كل جسم مبدأ حركة .

(حجة ثالثة) وهي ان المتصور على الحركة المستقيمة والمستديرة يختلف عليه
تأثير الاقوى والاضعف من حيث ان القوي مطاوع والضعيف مساوق
وليست المساوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى انه يطلب البقاء على حاله من المكان
او الوضع فدل ذلك على ان كل جسم يقبل النقل القسري عن مكانه او عن
وضعه ففيه مبدأ ميل .

في الفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدأ ميل
مستقيم ومستدير .

(انه لا يجوز) ان يكون في الجسم الواحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة
مستديرة حتى انه عند كونه في حيزه الطبيعي يتحرك على الاستدارة وعند كونه

(العمل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدأ ميل مستقيم ومستدير)

خارجا عنه يتحرك الى الاستقامة لانه عند حصول مبدأ الميل المستقيم اما ان يكون فيه مبدأ الميل المستدير اولا يكون فان لم يكن فعند حصوله في ذلك الحيز وجب ان لا يحصل ايضا (اللهم) الا اذا قيل انه يحدث فيه ذلك الميل لكنه حيث لا يكون غريزيا له بل يكون تابعا لحصوله في مكانه الطبيعي وذلك لا يوجب ميلا من حالة الى حالة مثلها ولا هربا عن شيء الى مثله .

(ولا يمكن ان يقال) القوة النفسانية هناك تأخذ في التحريك على الاستدارة لانك خير بان التحريك الخارجى مما لا يقبله الجسم الاوله بحسب طبيعته مبدأ ميل لازم له .

(فان قيل) اليس ان الطبيعة تقتضى الحركة اذا كان الجسم في غير الحيز الطبيعي والسكون اذا كان في حيزه الطبيعي فلم لا يجوز ان يقال الطبيعة تقتضى الميل المستدير في بعض الاجسام اذا كان خارجا عن حيزه الطبيعي والميل المستدير اذا كان في حيزه الطبيعي .

(فقول) الطبيعة في اقتضاء السكون يجوز ان تتوقف على الحصول في حيزه الطبيعي وانما في اقتضاء الميل المستدير فلا يجوز ان تتوقف عليه لان اجزاء المكاتب متشابهة ومن المستعم ان يكون الحصول في المكان مما يقتضى ذوالا عن حالة الى حالة تشابهها من كل الوجوه فظاهر ان الجسم الذي فيه مبدأ ميل مستدير لو كان فيه مبدأ ميل مستقيم لوجب ان يكون عند حركته المستقيمة متحركا على الاستدارة لكن الاستقامة والاستدارة على ما عرفت لا تلبان الزيادة ولا النقصان وما كان كذلك استحال ان يحصل من امر اجها شيء متوسط بينهما فاذا يكون ذلك الجسم متوحدا بحركته المستقيمة الى ذات الحيز ومنصرفا عنه بحركته المستدرة دفعة واحدة وذلك محال .

ان كل ما كان فيه مبدء ميل مستقيم يستحيل ان يكون فيه مبدء ميل مستدير.

﴿ الفصل السادس والخمسون في الحركة القمرية ﴾

(الفصل السادس والخمسون في الحركة القمرية)

(وهي التي) - بها يكون خارجا عن المتحرك وذلك مثل المرمى والمدحرج (فتقول) لا احوال الممكنة فيه هي ان الهرك اما ان يكون موجودا في المتحرك المقسود او يكون خارجا عنه فان كان موجودا فيه قلنا ان يكون باقيا الى آخر الحركة او لا يكون فان كان غير باق فهو الذي يقال ان كل حركة تولد حركة اخرى وان كان باقيا فهو الذي يقال ان القاسر اذا اجسم قوة بغيرك هم او اما ان لم يكن الهرك موجودا فيه فلا محالة يكون جسيما قلنا ان يكون على سبيل ان جسيما قلنا انه يجذب به او على سبيل ان جسيما خلقه يد فيه فالذهاب الممكنة هذه الاربعة (الاول) قول من يقول الهواء المتقدم ينطفئ الى الخلف فيدفع المرمى بقوة (الثاني) قول من يقول القاسر يدفع الهواء والمرمى جميعا لكن الهواء اللطيف فيندفع لسرع فينجذب به منه الجسم الموضوح فيه (الثالث) قول من قال الهرك يخل حركة وتلك الحركة تولد اخرى وهلم جرا (الرابع) قول من يقول الهرك يغير المتحرك قوة محركة الى جهة مخصوصة ثم ان تلك القوة لا تزال تضرب بمصاد مات الهواء المحروق الى ان تصير مغلوقة للطبيعة فتستولي الطبيعة وتبيد الجسم الى حيزه الاصل والحق هذا لا غير.

(ولمكريه) شكنا (الاول) ان القوة المحركة الى فوق هي صورة النار فلو وجدت في العبر هذه القوة لكانت عرضا في العجرو وقد كانت جوهرها في النار فاشي الواحد يكون جوهرها وعرضها (الثاني) لو كان الهرك اعادة قوة كان كل فعلها في الابتداء لكن ليس كذلك لان الحركة القمرية

تشتد في الوسط •

(وتقول) اما المذهبان الاولان وهما الدفع والجذب فباطلاق لانت الحركة الجاذبة والدافعة ان لم يتبقا بعد مفارقة المترك القاسر فالحركة القسرية علة غيرهما وان بقيتا فالكلام في احتياجهما الى العلة كالكلام في نفس الحركة القسرية (ثم تقول) ان قول من قال الهواء للطائفة يدفع اسرع فينجذب الجسم الموضوع فيه باطل من وجوب (الاول) ان حركة الهواء لو كانت اسرع من حركة السهم لكان تموزه في الحائط اشد من نفوذ السهم فيه وليس كذلك فان الهواء يدفع الاجسام القائمة في وجهه واما السهم فقد ينفذ (فان قيل) السبب في ذلك النفوذ ان الذي يلي نصل السهم عند نصف والذي يلي فترقه بعد على قوته (فنقول) يلزم ان يكون السهم اسبق من الهواء ولكن الهواء اسبق منه عندم وايضا فلو كان السهم اسبق من الهواء لم يكن المنفذه في الحائط الهواء الذي قدامه ولم لا يقولون بان الهواء الذي خلفه يدفعه فابل السبب فيه ان السهم يجذب الهواء الذي خلفه ثم ذلك الهواء المنجذب يدفعه فدما اقوى من ذلك الجذب وحيث يكون المجذوب اشد انجذابا من الجاذب الملازم له وهو محال (الثاني) الهواء انما يمانم الاثقال المحمولة عن الرسوب بحركة شديدة يصير بها مقاما لخرق النصل والرياح اذا هبت على الحصان الشجرة هشمها مع انها لا تحمل السهم لو وضع فيها فالحواء الذي ينقل الحجر الكبير اذا كان اجتيازه بقرب الاجسام الصغار وجب ان يكسرها ولم يكن كذلك بطل ما قالوه (واما مذهب القائل بالتوليد) فباطل لانه يوجب كون الحركة الثانية مملولة للاولى عند عدم مها اذا بطلت المذاهب الثلاثة بقي ان يكون الحق هو الرابع (واما الذي قالوه) من ان تلك القوة تكون جوهرية وعرضية

وعرضاً فالجواب عنه ان الصورة المقومة للنار هي مبدء الميل الصاعد واما مبدء الميل الصاعد في الحجر فيجوز ان يكون مخالفاً للصورة النارية لجواز ان يكون الواحد النوعي له عتاتان مختلفتان واما ان الحركة القسرية تشدد في لوسط فقد ذكرنا ذلك في باب الميل وبقائه التوفيق.

﴿ الفصل السابع والخمسون في اقسام الحركة القسرية ﴾

(اما في الابنية) فقد تكون خارجة عن الطبع قطع مثل جر الحجر على وجه الارض وقد تكون مع ذلك مضادة للذي بالطبع كتحريك الحجر المرمى الى فوق وايضاً فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع واما العمل فهو بالمرضية اشبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع وقد تكون بسبب تعارض الحركتين كما في السيكة المذابة فان الجزء المستقر منها ينزله الحر فيصدمه بالافلاء فاذا غل حدث فيه ميل الى حيزه الطبيعي وانما تشدد عند مقارنة المستقر ولاجل اشتداد القوة عند المقارنة كما كان من الحجر النازل اصعب من اشارة المستقر واذا حدث هذا الميل قاوم مقتضى التسخين ومال الى اسفل ونحو مستقره وقد عرض لـ كان اسفل مثل ما عرض له من التصعد فحدثت حركة مستديرة تكون استدارتها الى المستقر بل فيما بين الملو والمستقر .

(واما الدحرجة) فربما كانت من سبين خارجيين وربما كانت من ميل طبيعي مع دفع او جذب كالكرة التي ترمى من الملو .

(واما في الكم) فالزيادة مثل العظيم الكائن بالا ورام والسمن المجتب وفي التخلخل كانبساط هواء القارورة اذا مضت مصاشيداً والتقصان فكذلك الذي يكون بسبب الامراض واما الذي من الشيوخة فانه بالقياس الى طبيعة العالم طبيعي وبالقياس الى ذلك الشخص خارج عن الطبيعي .

(واما في الكيف) فلا ستعالة الطبيعية في الحال والملكة كالمصعة الحاصلة بالبحرانت وفي المحسوسات مثل الماء الحار اذا استحال بطبيعته والقسرية فكما ستعالة الماء الى الحر واما الوضع القسري فهو كما ينبغي الخشب المستقيم بالقسرافاه اذا غلى سيله من غير كسر او رضى رجع الى الوضع الاول هو اما الكون فقد يكون طبعيا مثل تكون الجنين والنبات من المنى والبذور وقد يكون قسريا مثل احداث النار بالتمدح • واما الفساد فقد يكون طبعيا مثل الموت الهرمي وقد يكون قسريا كالموت بالقتل او السم •

﴿ الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية ﴾

(ظاهر كلام الشيخ) يدل على ان ذلك هو الميل فانه قال اصح المذاهب مذهب من يرى ان التحرك يستفيد ميلا عن المحرك (انقول) ان معنى الميل نفس المدافعة فهي لا تكن في الحركة القسرية لان المدافعة الحاصلة بالقاسر لا تبقى بعد مفارقتها وان عني به علة المدافعة فالامر كما قال (وتحقيق القول) فيه انا بنينا في الفصول السالفة ان الموجود الواحد يستعمل ان يشتد ويتقص بل المشتد والمتقص هو الموضوع في ذلك العرض وهما هنا الميل القريب اما ان يضاف بمصادمات الهواء المخروق او لا يضاف فان لم يضاف وجب بقاؤه وان لم يعد المرمى الابد مصاكة سطح العالم فان يضاف فلا يتخلو ما ان تكون ذاته باقية عند الضعف او لا تكون ومحال ان تكون ذات هذه المدافعة تبقى مع الاتفاص كما يعلم وان لم يتبق فالميل الاول قد عدم وحدث ميل آخر •

(وعند ذلك نقول) لا بد وان تكون هناك ميول متوازية فان لم يكن السكل واحد منها وجود الا في الآزلم تنال الآفات فاذا لا بد وان يبقى كل واحد منها زمانا ثم يكون عدمه في الآن الذي يوجد فيه الميل المذهب له

ولا

(الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية)

ولاحظة هاهنا الى فرض اثنين لنعدم في احدهما الميل الاول ويوجد في الثاني
الميل الثاني حتى يلزم سكون بينهما كما ان الصورة الكائنة تحدث في آن فساد
الصورة الفاسدة فكذلك هاهنا (لكن يبقى) اشكال واحد هو ان الميل الاول
لما عدم في السبب لحدوث الميل الثاني فان كان هو الميل الاول لزم ان يكون
المدوم علة للموجود وهو يمينه مثل مذهب اصحاب التوايد لمتنهذا الاشكال
يطلب على الظن ان الاشبه وجود قوة مخوفة الذات في جميع زمان الحركة
من غير ان يقع فيها اشتداد وتنقص وتكون الميول متبدلة وتكون القوة في اعطاء
الميول القسرية كالطبيعة في اعطاء الميول العرضية (بقى اشكال آخر) وهو
ان تلك القوة اذا كان لا يضمنها توازن مصادمات الهواء الخارج والداخل
بل هي باقية كما كانت في اول الامر في الذي يمد بها (فنقول) القوة انما تكون
قوة اذا كان من شأنها التأثير فاذا بلغ الهواء عند الاندفاع الى القدام في التلبس
والصلب الى حد لا تقبل تأثير تلك القوة انهدمت القوة فهذا ما عندي في هذا
الباب

﴿ الفصل التاسع والخمسون في الحركة التي بالمرض ﴾

﴿ الشيء ﴾ اذا لم تبدل احواله بل تبدلت احوال ما يحاربه فاذا انصب
مقارنه اليه كان ذلك حركة بالمرض فلتكلم اولاً في الحركة العرضية الالينية
والوضعية (فنقول) المتحرك بالمرض في الاين قد يكون بحال تصح عليه
الحركة الالينية وقد لا يصح عليه ذلك اما الذي يصح عليه ذلك اما في الاين
فكالمقول في الصندوق وهو ساكن او القاعد في السفينة والسفينة تنقله واما
في الوضع فكل الكرة التي تكون في جوف كرة اخرى وتكون ملتصقة بها
بحيث تمتنع ببدل النسبة التي بينهما فاذا تحرك المحيط ولم تبدل نسبة المحيط

الى المحيط لم يتبدل الوضع الذى لها بالقياس الى المحيط لاستمرار تلك النسب وبقياتها ويتبدل الوضع الذى لها بالقياس الى غير تلك الكرة المحيطة لتبدل الحاداة التى كانت لها الى تلك الاشياء (واما المتحرك بالعرض) الذى ليس من شأنه ان يتحرك فهو مثل الصور والاعراض الحادثة في الجسم فانها تكون مختصة بالاحيلز تبعاً لاحتصاص الجسم بها وتصح الاشارة اليها تبعاً للاشارة الى الجسم فاذا تحرك الجسم وتبدلت الجهة المصابة بالاشارة تبدلت الاشارة ايضا الى تلك الاعراض فيقل عند ذلك انها تحركت واما الشئ الذى لا يكون جسماء لا سالاً في الجسم فيستحيل ان يقال انه متحرك بالعرض •

(واذا عرفت ذلك في الحركات المكانية والوضعية فاعرفه في سائر الحركات فانه يقال للشئ انه اسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم آخر يقارنه وان كان هو كجسم بالذات لكن يفارقه بالاعتبار كوانا البناء اسود فان السواد ليس موضوعه الجسم مع البناء بل نفس الجوهر وقد يقال لموضوع الموضوع ايضا مثل ان الجسم موضوع للسطح والسطح للون فاتصاف الجسم بالسواد يكون بالعرض واما الحركة في الحكم فلم يتبروا فيها هذا الاعتبار •

﴿ الفصل الستون في الفرق بين الحركة والتحريك والتحرك ﴾

(ظن بعضهم) ان التحريك عبارة عن نسبة الحركة الى الفاعل والتحرك عبارة عن نسبتها الى المنفعل وهو باطل لان نسبتها الى الشئ وصف لها لا لغيرها والتحريك وصف الفاعل فاذا التحريك نسبة للفاعل الى الحركة والتحرك نسبة للمنفعل اليها وان كانت نسبتها اليها لا تنفك من نسبتها اليها •

(الفصل الستون في الفرق بين الحركة والتحريك والتحرك)

﴿ الفصل الحادى والستون في احوال الملل المحركة ﴾

(المحرك) كما علمت قد يكون بالطبيعة وقد يكون بالارادة وقد يكون بالقصر وقد يكون بالعرض وكل ذلك اما بالذات ولما بالعرض واما قريبا واما بعيدا واما كلياً واما جزئياً واما خاصاً واما عاماً واما بالقوة واما بالفعل واما بسيطاً واما مركباً والمحرك بالذات فلما ان يكون بواسطة اولاً بواسطة والواسطة لا يخلو اما ان تكون متحركة من تلقاء نفسها او لا تكون فان لم تكن فاما ان تكون متصلة بالمحرك كية الانسان وتسمى اداة واما ان لا تكون متصلة به وتسمى آلة وربما لم يتميز في الاستعمال بين مفهومى التفظين وان كانت الواسطة متحركة من تلقاء نفسها ثم يكون لها محرك فالاولى ان يكون ذلك المحرك غاية لها مثل المهبوب او ضد الغاية مثل الخوف والهروب وايضاً فالمحركات اما ان لا تكون متحركة او تكون فان كانت متحركة فلا بد من الانتهاء الى ما لا يكون متحركاً لاستحالة الدور والتسلسل والشئ الذى هو اول المحركات المتحركة يجب ان يتكلم فيه •

(فنقول) ان كل متحرك فلا بد فيه من قوة تكون مبدأً قريبا لتلك الحركة فان سبب تلك الحركة الخاصة ليس هو الجسمية العامة ولا امر خارجاً لان ذلك الخارج ان كان جسماً كان لاول المحركات المتحركة جسم آخر يحركه فلا يكون هو الاول بل الذى يحركه وان كان ذلك المحرك الخارجى مجرداً لم يخص من هو بقول تلك الحركة عن ذلك المجرد الا اذا تميز من سائر الاجسام بخصوصية وتكون تلك الخصوصية هي المبدء القريب لتلك الحركة ويكون المتأرق مبدأً بعيداً وذلك هو الحق فالحركة من هذا الوجه

دات على وجود المتأرق •

• ولا امر خارج

﴿ الفصل الثاني والستون في المناسبات بين المتحرك والساكن ﴾
 (فليضع) محركا ومتحركا ومسافة وزمانا وليستعن المحرك على أنه مبدء الحركة
 طبيعية وعلى أنه مبدء جذب وعلى أنه مبدء دفع وعلى أنه حامل وانتأمل ما يلزم من
 اصناف المناسبات ولنضع محركا محركا متحركا في مسافة زمانا ولنظر هل نصف
 المحرك يحرك المتحرك بين في ذلك الزمان نصف تلك الحركة او اقل او اكثر
 (فنقول) من الناس من زعم ان التنصيف يؤدي بالمحرك الى ان لا يحرك
 وبالمتحرك الى ان لا يتحرك فحينئذ لا ينظر في هذه المناسبات وقد ابطالنا ذلك
 فيها مضي ولو كان كذلك صح لنا وجوب النظر في هذه المناسبات (اما اولها)
 فن الحركات ما اذا نصف لم تبقى قوة مثل الحيوان (واما ثانيا) فلان ذلك
 لو كان ممكنا فانه لا يجب ان لا يكون نصف المحرك قويا على شيء من التحريك
 مثل السفينة التي تحركها مائة نفس في يوم واحد فمن حين لا يلزم ان يقدر
 الحسون على نقلها شيئا ثم يجب ان يكون لكل واحد من تلك الاجزاء اثر في
 الاعداد مثل النقرة الحادثة في الصخرة من مائة قطرة فانه لا يجب ان يكون
 لكل واحد من تلك القطرات تأثير في التقرب لا بد من تأثير في الاعداد
 وذلك بان نصير الصلابة آخذة في الضعف فاذا تكامل الضعف بسبب القطرات
 فحينئذ تحصل النقرة من القطرة الواحدة التي تكون بعد ذلك فان فرضنا
 التنصيف في المتحرك فالمشهور ان المحرك يحرك نصف المتحرك في ذلك
 الزمان في نصف المسافة او يحركه في تلك المسافة في نصف ذلك زمان وهذا
 ليس بنقيض واما في المحرك الطبيعي فانه متى يتصف المحرك لا بد وان تتصف
 القوة بالحركة لان قوة نصف الجسم نصف قوة كل الجسم واما في الحامل
 ويموز ان لا تبقى مائة بانة طمع نصف تلك المسافة عند كونه فارغا فضلا عما

اذا كان منه نصف المهيول (واما الدافع) الزاوي فربما عرق له ان يعمل في الأقل اشد مما يعمل في الاخر فينسل في النصف اشد مما يعمل في النصف فلا تبقى تلك النسبة على ان المرمى لا تشابه السرعة والبطء في حد وده بل المتأخر منه اسطاً ويقال الوسط منه أقوى فلا تكون هذه النسبة محفوظة وكذلك الجاذب فان الجاذب اما ان يجذب بازيجر المجذوب واما ان يجذب بقوة التي فيه ولتلك القوة حداليه ستمى تأثير هائي المنجذب فما خرج من ذلك لا يلزم ان يؤثر فيه فلا يلزم ان يكون كلما جعلنا المتحرك اصغر ان يكون جهته من المكان البعيد اسهل *

(وان فرسنا) التصنيف في الزمان فالشهور ان ذلك المحرك يحرك ذلك المتحرك في نصف ذلك الزمان في نصف تلك المسافة وهو غير واجب فانه ليس يلزم ان يساوي المقطوع في نصف زمني المرمى لافي انفسري ولا في الطبيعي طمت من اختلاف الحركة في السرعة والماور *

(واما المحرك) في نصف المسافة فالشهور والحق على قياس ما ذكرنا واما اعتبار نصف المحرك مع نصف المتحرك فالشهور حفظ النسبة ولكننا بينا ان المحرك يحتمل ان لا يكون قابلاً للتصنيف وتقدير احتماله لذلك فيحتمل ان يكون تحريك النصف ابطاً من تحريك الكل للكل فان زبد القوة سبب من اسباب اشتدادها *

(واما نصف المحرك) في نصف الزمان فالشهور حفظ النسبة والحق فيه ما طمت وكذلك القول في نصف المحرك في نصف المسافة وانما تعلم التصنيفات من التصنيفات وقد يقع اعتبار هذه للناسبات بين المحرك والمتحرك والحركة والمسافة والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية

فأي هذه اذا تنهى تنهى الآخر لان هذه الخمسة متطابقة متعاقبة ولو كان واحد منها متناهياً والآخر غير متناه لما بقي التقابل فهذا آخر كلامنا في الحركة فلتكلم الآن في الزمان واحكامه •

﴿ التصل الثالث والستون في وجود الزمان ﴾

(من الباس) من انكر ان يكون للزمان وجود في الخارج واحتج اذلك بامور خمسة •

(التصل الثالث والستون في وجود الزمان)

﴿ اولها ﴾ ان الزمان لو كان موجودا لكان اما ان يكون منقسما او غير منقسم فان لم يكن منقسما لم يكن منقسما فيلزم ان يكون الحاصل في هذا اليوم حاصلا في زمان الطوفان بل يكون حاصلا حين كان معدوما فيلزم اجتماع النقيضين وارتفاع التقدم والتأخر بين الوجودات وذلك باطل بالبدية (وان كان منقسما) كان غير حاصل بجميع اجزائه والاعاد الحال بل هو منقض سيال فيكون منه ماض ومنه مستقبل وهما معدومان لا محالة واما الحاضر فهو ان كان منقسما وهو منقض كان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الحاضر حاضرا هذا خلف وان لم يكن منقسما كان ذلك هو الآن وهو حال ثلاثة اوجه •

﴿ اما اولها ﴾ فلان الآن طرف الزمان والشيء اذا لم يكن موجودا في نفسه امتنع ان يكون له طرف موجود •

﴿ واما ثانيا ﴾ فلانه عند مشيئة مشترك بين الثمات وبين ما سيوجد فيكون الآن - بيالاتصال الممدوم بالموجود هذا خلف •

﴿ واما ثالثا ﴾ فلان ذلك الآن اما ان يبقى واما ان لا يبقى ومحال ان يبقى لانه لو بقي فان كان سيالا كان منقسما فلا يكون الشيء الواحد باقيا وان لم يكن - سيالا

كان

كان الحاصل في آخره والحاصل في اوله حاصل دفعة واحدة وهو محال واما ان انعدم فان كان عدمه متدرجا عاد المحال وان كان دفعة لم يكن عدمه مقارنا لوجوده بل كان في آن آخر فان كان بينهما زمان عاد المحال وان لم يكن بينهما زمان فقد ثبت تنالي الآفات ويلزم من تنالي الآفات وجود الجزء الذي لا يتجزى كما ثبت.

(ونائبها) لو كان الزمان موجودا نائبا لكان لاجل ان الحركة من حيث هي حركة محتاجة الى الزمان والحركة من حيث هي حركة غير محتاجة الى وجود حركة اخرى والالزم التسلسل واذا كان كذلك فكل حركة هي من حيث هي مستتبة زمانا كما ان كل حركة هي من حيث هي مستتبة مكانا واذا وجدت الحركات معا كانت ازمتهما معينة نفع ان ينقلب (المع قبلا او بعدا) وتلك هي المية الزمانية فاذا انتك الازمنة زمان يحيط بها وذلك المحيط ايضا يكون مع تلك الازمنة فيكون هناك زمان آخر يحيط بها والكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم وجود ازمته يحيط ببعضها البعض لا الى نهاية والازمنة نابعة للحركات فهناك حركات مختلفة يحيط ببعضها البعض وهي لا الى نهاية فيلزم منه وجود اجسام بنير نهاية وذلك محال.

(ومثالها) لو كان لزمان موجودا لكان متقسما حيا لا على ما بينا فيكون لا محالة بعض اجزائه قبل البعض وتلك القبيلة ليست بالذات وباللية لوجوبه.

(اما لولا) فلان اللة واجبة الحصول مع الملول وها هنا الجزء القبل مجتمع الحصول مع الجزء البعد.

(ولماتايا) فلان الجزء الذي فرض اللة اما ان يكون عليه ماهية اوللوازم ماهية او اوارض ماهية والا ولان يوجب ان تكون اللة مختلفة للملول

ان يثبت

والاكانت علة لنفسها فاذا كل جزء يفرض في الزمان فهو مختلف في الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء التي يمكن فرضها فيه غير متناهية فذلك الاجزاء حاصلة بالفعل لان امتياز الأمور المتخالفة بالماهية لا يتوقف على الفرض والا اعتبار وذلك حال لان كل واحد من تلك الاجزاء فسير قابل للقسمة والا كانت الاجزاء الممكنة فيه متميزة بالفعل فلا يكون واحدا وقد فرض كذلك وحيث يلزم تركيب الزمان من الآتات المتتالية ويلزم منه تركيب الجسم من الاجزاء النير المتجزئة •

(واما ان كانت) علية الجزء المتقدم للجزء المتأخر من جملة العوارض المقارعة فهو محال لوجوبه •

(اما اولا) فلان كل ما كان كذلك كان جائز الزوال فاذا يمكن ان يكون الالمس عددا والقدماسي وذلك محال •

(واما ثانيا) فلان الجزء المتقدم اذا كان ممكنا ان يكون هو عينه متأخرا كان حصول القبية له بسبب وقوعه في الزمان المتقدم وكذلك القول في الجزء المتأخر فيلزم ان يكون للزمان زمان هذا خلف (ثبت ان) تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالذات ولا بالطبع ولا بالشرف بين ما ذكرناه ولا بالمكان لان الزمان ليس بمكاني فهو اذا بالزمان لان اصناف التقدم ليست الا هذه باتفاق الفلاسفة فاذا للزمان زمان والكلام فيه كالكلام في الاول فيكون لكل زمان زمان لا الى نهاية •

(ورابعا) هو ان المقول من الزمان الامر الذي يكون به تقدم الاشياء بعضها على البعض وتأخر الاشياء بعضها عن البعض التقدم والتأخر اللذين امتنع ان يوجد المتقدم والتأخر معا فهذا المعنى لو ثبت اكان متعلقا بالحركة بالادلة

بالادلة التي يذكرها اصحاب ارسطو لكن هذا للمنى قد يوجد في الموضع الذي يستعمل فيه وجود الحركة فان الباري تعالى لا شك انه موجود مع كل حادث يحدث ويكون قبلا لكل حادث من تلك الحوادث قبل حدوثها ومما وعد حدوثها فاذا قطعنا النظر عن سائر انواع التقدم اعنى التقدم بالمعية وبالشراف وبالطبع وجردنا النظر الى انه سبحانه وتعالى كان موجودا مع عدم هذه الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها كانت قبلية لها فارة ومعية لها اخرى من هذا الاعتبار لخصوص كقبلية سائر الاشياء بعضها على بعض ومعيها فاذا كانت هذه القبلي والمعية حاصلتين في حقه تعالى مع امتعالة حصول الحركة والتخير علمنا ان حصول التقدم والتأخر من هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة .

(ولا يدفع هذا الكلام) بما قاله الشيخ وهو ان معية التخير مع التخير تكون بالزمان ومعية الثابت مع التخير بالدهر فيكون الدهر محيطا بالزمان ومعية الثابت مع الثابت بالسرمد فيكون السرمد مباحثا للزمان ولما الدهر فهو محيط بهما لان هذه هي بولات خالية عن التحصيل والتحقيق لوجهين .

(اما ولا) فلان لما رأينا قدما وتأخرا ومعية لبعض الحوادث مع بعض ثم اختلفنا في ان هذه العوارض هل هي لاجل الزمان الذي هو مقدم الحركة ام لا فلما رأينا ثابته حيث لا ثبت فيه الحركة اصلا علمنا ان ثبوت هذه الامور غير متعلق بالزمان الذي هو مقدم الحركة .

(واما ثانيا) فلان هذا الدهر الذي يثبتونه لما ان يكون اسرا وجود ياني الخارج اولا يكون فان لم يكن له ثبوت في الخارج بطل القول بالزمان لانه لما جاز ان تكون المعية بين الثابت وبين ما ليس بثابت لاجل اسر ليس بوجود

في الخارج جازان تكون معية المتغير مع المتغير لاجل امر ليس بموجود في الخارج (وان كان) الدهر موجودا في الخارج فلما ان يكون ثابتا ويكون متغيرا فان كان ثابتا استحال ان يطبق على الزمان المنقضى لانه لو جاز ان يتقدر الزمان المنقضى بالدهر الثابت لجاز ان يتقدر الحركة بالدهر وحيت لا يحتاج الى الزمان وان كان متغيرا استحال ان يطبقه على الثابت اذ لو جاز ان يتقدر الثابت بالمتغير ويتعدد بالمتغير جاز ان تتعدد الامور الثابتة وتتقدر بالزمان وحيت لا يحتاج الى الدهر ثبت ان التقدم والتأخر والمعية على الوجه المخصوص لا حاجة بها الى وجود مقدار الحركة فيطل القول بالزمان •

(وخامسها) لو كان الزمان موجودا الكازمة دارا للحركة بالادلة التي ذكرها ارسلوا ولكنه يستحيل ان يكون مقدار الحركة لان الحركة كما بينا لها مضيان •
(احدىها) الكون في الوسط وهو حاصل في الآز ولا تعلق له بالزمان لوجهين (اما اولها) فقد صرح الشيخ بذلك في باب الحركة (واما ثانيا) فلان كل آن يفرض فانه يوجد اجسم فيه عند كونه متحركا حاصل في الوسط •

(وثانيهما) الحركة بمعنى قطع المسافة فهي ممالا وجود لها في الخارج على ما بينه الشيخ فاذا كان الزمان متعلقا الوجود به او هي لا وجود لها في الخارج كانت الزمان متعلقا الوجود بمالا وجود له في الخارج فلا يكون للزمان وجود في الخارج ولما ثبت ذلك طهر ان الحق ان وجود الزمان كوجود الحركة بمعنى القطع وكان الذهن لما ارسمت فيه صورة المتحرك عند كونه في المكان الاول ثم قل زوال تلك الصورة ارسمت صورته عند كونه في المكان الثاني فحيث يشعر الذهن بالصورتين معا على اشياء واحدة ممتدة وان لم يكن لذلك وجود في الخارج فكذلك الزمان وجوده في الذهن فقط فان للمتحرك قربا من بداية

المسافة ونهايتها لكن التريين لا يوجدان دفعة في الخارج بل توجد في النفس صورتاهما معاً صورة الواسطة فيشتد شعر الذهن بجميع تلك الا مور على انها امر واحد لكن ليس لذلك وجود في الخارج كما ليس للحركة .

(واما الامر) لو جرد في الخارج فليس الاقرب متجدد متوهم يتجدد معلوم ازالة للا بهام كما يقال آنيك عند طلوع الشمس فان طلوع الشمس معلوم ومحيث . وهو م فاذا قرب ذلك الموهوم بذلك المعلوم زال الابهام ولوات الموقت قرنه حادث آخر مثل قدوم زيد لصلح ذلك صلوح طلوع الشمس لكن طلوع الشمس لما كان اهم واعرف واشهر كان بهذا التوقيت اولى فهذا ما يمكن ان يقوله نفاة الزمان و ان كان اكثره غير مذكور في الكتب . (واعلم) اني الى الآن اوصات الى حقيقة الحق في الزمان فليكن طمأنينة من هذا الكتاب استقصاء القول فيما يمكن ان يقال من كل جانب واما تكلف الاجوبة الضعيفة تصيب القوم دون فهم والمذهب دون مذهب فذلك ممالا اغل في كثير من المواضع وخصوصاً في هذه المسئلة .

(و حاصل ما ذكره الشيخ) في الجواب عن الشبهة الاولى ان قال - لعلنا ان الزمان ليس موجوداً في الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل ولكن لم قلتم انه لو كان موجوداً لكان وجوده اما في الآن واما في الماضي واما في المستقبل لان الوجود المطلق اهم من الوجود في الآن او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ليس انه اذا قيل لو كان المكان موجوداً لكان وجوده اما في المكان واما في طرف منه كان هذا القول قولاً كاذباً فكذلك اذا قيل لو كان الزمان موجوداً لكان وجوده اما في الماضي واما في المستقبل واما في الآن الذي هو طرفه وجب ان يكون قولاً كاذباً بل الزمان

موجود مع أنه ليس وجوده في الماضي ولا في المستقبل ولا في الآن لا فاع
لا نفي بالزمان الا الامكان المقترن بين مبدئ المسافة ومنها الذي يمكن
ان يقع فيه حركة مخصوصة على قدر مخصوص من السرعة فان لم يكن الزمان
موجودا لم يكن هذا الامكان موجودا ولما عرفنا بالضرورة ان لهذا
الامكان وجودا علمنا ان الزمان موجود وان لم يكن وجوده حاصل في الماضي
او المستقبل او الآن.

(هذا حاصل ما قاله الشيخ) ولكنه مع ذلك مشكل فان اثبات الوجود
لشيء مع أنه لا يكون موجودا في الحال ولا أنه كان موجودا في الماضي
ولا أنه سيصير موجودا في المستقبل متغير أليس ان الشيخ نفسه لما بحث عن
مفهوم قولنا الحركات الماضية غير متناهية فقال ان معنى به ان الحركات الماضية
امور موجودة موصوفة بوصف الانهائية فذلك كاذب لانها لو كانت
مجردة لسكان وجودها اما في الماضي او في المستقبل او في الحال ولما لم يكن
لذلك المجموع من حيث هو مجموع وجود في احد هذه الاوقات الثلاثة
فهو غير موجود اصلا فاذا كان الشيخ يستتبع من نفي حصول الشيء في الماضي
وفي المستقبل وفي الحال نفي حصوله مطلقا فكيف زعمنا ان الشيء قد يكون
موجودا وان لم يكن له وجود في احد الاوقات الثلاثة .

(وبالجملة) فكل من رجع الى نفسه علم ان الشيء الذي لا يثبت له لاف في الحال
ولا في الماضي ولا في المستقبل ولا يمكن الاشارة اليه في وقت من الاوقات انه
الآن قد حصل بالحكم بشيئ مع ذلك محال فانه لا معنى للعدم الا ذلك
واما قوله ان الحصول في الماضي او الحال او المستقبل كل ذلك اخص من
مطلق الحصول ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم فهو ضعيف لان كل واحد

من هذه الأقسام وإن كان اخص من مطلق الحصول إلا أن القل لما حصر مطلق الحصول في مجموع هذه الأقسام لزم من ارتفاعها بأسرها ارتفاع مطلق الحصول كما أن الواجب والممكن لما كان كل واحد منهما وإن كان اخص من مطلق الوجود إلا أن القل لما حصر مطلق الوجود فيها لا جرم لزم من ارتفاعها بأسرها ارتفاع الوجود فكذلك هاهنا (وبالجملة) فتنحصر القل طيبة في مواضع مخصوصة فانه يلزم من ارتفاع تلك المواضع بأسرها ارتفاع تلك الطيبة .

(والذي يمكن) أن نقوله في دفع أصل الشبهة أن امارضها بالحركة فإن الحسن دال على وجودها وشاهد بكونها موجودة في الأعيان مع أن التقسيم الذي ذكرناه قائم بينه في الحركة ولكننا قد بينا أن الحركة لفظ تطلق على منين (أحدهما) لحركة بمعنى القطع وقد بينا أن ذلك لا وجود له في الأعيان فالزم أن الذي هو الأمر الممتد الذي يكون مطابقاً للحركة بمعنى القطع يستحيل أن يكون له وجود في الأعيان (وثانيهما) لحركة بمعنى الكون في الوسط وهو من جهة الأمور التي يمكن حصولها في الآن وهو أمر واحد ثابت مستمر من أول المسافة إلى آخرها والحركة بمعنى القطع أمر وهمي أعيا يحصل بسبب استمرار ذلك الشيء من أول المسافة إلى الآخر (فيجب) أن يستند في الزمان أيضاً كذلك وهو أن يقال الأمر الوجودي في الخارج أمر غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى الكون في الوسط ثم كما أن الحركة بمعنى الكون في الوسط تفعل الحركة بمعنى القطع فكذلك ذلك الأمر الغير المنقسم بفعل سيلا في الزمان وكما أن الحركة بمعنى القطع لا وجود لها في الأعيان فالزمان الذي هو أمر ممتد منقسم لا وجود له في الأعيان أيضاً (وهذا الذي أثبتناه) وجوداً في الخارج من

الزمان هو الذي يسمى بالآن الحياتي فهذا ما يمكنني ان اتقوله في هذه الشبهة •
 (واما الشبهة الثانية) فالجواب عنها ان الزمان مقدار لسكل حركة ولكن وجوده لا يتعلق بسكل حركة فان من الجائز ان يكون المقدار الواحد يتقدر به امور كثيرة بعضها بواسطة البمض و اذا كان ذلك جائزا والدليل الذي ذكرتموه يمنع من ان يكون لسكل حركة زمان على حدة وجب الجزم باستحالة ذلك القطع بان وجود الزمان يتعلق بالحركة التي هي اقدم الحركات ثم ان سائر الحركات تتقدر به •

(فان قيل) اذا قدرنا ان تلك الحركة لا وجود لم ان يبقى سائر الحركات خالية من الزمان حق لا يكون جزء منها متقدما على الجزء الآخر فيشذ لا تكون الحركة حركة هذا خلف •

(فنقول) الحركة الاولى لا تعدم الا وتعدم الجسم الاول الذي هو الفاعل للجهات ومتى عدم ذلك الجسم استحال ان يكون للجسام المستقيمة لحركة وجود واما ما ذكرتموه فبني على مقدمات ممتمة فلا يلتفت اليها الا ان يثبت على غير التوهم الكاذب ولكن ذلك لا يوجب نتيجة صادقة (واما الشبهة الثالثة) التي نحن نركناها فسيأتي في خلال الكلام ما يمكن ان يقال على كل واحدة منها فحين الآن ابطال قول من جعل الزمان عبارة عن التوقيت •

(فنقول) حاصل التوقيت راجع الى معينة بين حادثين وتلك المعية ليست هي نفس الزمان لثلاثة اوجه •

(اما الاول) فلان الزمان الواحد توجد فيه معيات كثيرة ولا توجد في الزمان الزمنة كثيرة •

(واما الثاني) فلان المعية ليست نفس ماهيتي الميعن (اما الاول) فلان المعية امر لا يختلف

لا يختلف باختلاف المواضع وأما الأشياء التي تعرض لها المية في أمور مختلفة •
 (وأما ثانياً) فلأن المية امر اضافي لا تستقل بنفسها بل هي ماضية لغيرها
 ومعرضها لأحالة غيرها ولا يجوز أن تكون المية لازمة للامر الذي
 عرضت له للمية لأن الشيء الذي عرضت له المية يمكن أن تعرض له البدية
 والقبلية (١) لأن الشيء الذي عرضت له المية لا يبقى مع البدية فإذا تلك المية غير
 لازمة لما هي المية في أذن المواضع وذلك لأجل حصول الشئ في زمان
 واحد فإذا كانت تلك المية معلولة للزمان امتنع أن تكون هي نفس الزمان •
 (وأما ثالثاً) فإنه لو كان زمان حصول الشيء الحادث الذي يحدث معه
 عبارة عن الوقت الذي وقعت فليكن العبارة عن شيء معين يحدث معه
 حادث آخر فلو فرض حصول ذلك الشيء في اليوم لكان التماساً في اليوم
 فبطل قول من جعل التوقيت نفس الزمان •

﴿ الفصل الرابع والستون في اختلاف مثبت الزمان في حقيقة ﴾

(المثبتون للزمان) منهم من جعله جوهرًا ومنهم من جعله عرضًا أما الجاهلون
 به جوهرًا فهم من جعله جوهرًا مجردًا ومنهم من جعله جسمًا وأما الذين
 يحملونه عرضًا فقد اختلفوا على أنه عرض غير قابل عرض سبيل وذلك إما
 الحركة وإما عرض آخر غير الحركة فهذا هو تفصيل المذاهب فنذكر الآن
 حجة كل فريق •

(أما الذين) يحملونه جوهرًا مجردًا فهم من زعم أنه واجب الوجود لذاته
 لأن الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته لا لغيره محال وكل ما كان كذلك فهو
 واجب الوجود (بيان الصري) أما لو فرضنا عدم الزمان كان عدمه لأحالة بعد
 وجوده وتلك البدية بديه زمنية فهو موجود عندما فرض معدوماً فإذا

(١) في نسخة موضع هذه العبارة الطويلة (والمية لا تبقى) ١٢

فرض عدمه يوجب لذاته وجوده (١) وذلك محال فتدبر من فرض عدمه
لذاته لاغيره محال فهو واجب الوجود لذاته .

(بل نقول) الموجود الذي يجب وجوده سوى الزمان اذا حاولنا بيان
امتناع عدمه احتجنا فيه الى برهان منفصل فلما اذا حاولنا بيان امتناع العدم
على الزمان كفانا في بيان امتناع ذلك مجرد تصور حقيقة الزمان و حقيقة
العدم لان الزمان لا يمتل عدمه الا اذا عقل حصول عدمه بحد وجوده وتلك
البسطة لا تثمر الا بالزمان فاذا اعدم الزمان لذاته يوجب وجود الزمان
لتحقق بسببه بمدية للعدم ثبت لن تجوز العدم على الزمان متناقض في نفسه
ولما تجوز العدم على سائر الامور التي تخرج واجبة فانه وان كان محالا الا
انه غير متناقض فاذا كان الشيء الذي يلزم من فرض عدمه محال واجبا وان
لم يلزم التناقض من فرض عدمه فلو ان الذي يلزم المحال من فرض عدمه
ويلزم منه التناقض هو اولى بالوجوب واذا ثبت ان الزمان واجب الوجود
لذاته ثبت انه جوهر قائم بنفسه مخفي عن الموضوع ثم الحركة ان حصلت فيه
ووجدت لا جزاؤها اليه نسبة يسي زمانا وان لم توجد الحركة فيه فهو الدهر .
(والجواب) ان الزمان منقضى والالكال الشيء الذي حدث الآن فهو
قد حدث في زمان الطوفان وحيث لا يكون شيء من الاشياء قبل شيء وكل
ذلك يدفعه الحس واذا كان متقنيا استحال ان يكون واجب الوجود
لذاته لان واجب الوجود لذاته يستحيل عليه العدم فضلا عن ان يكون نقضه
وسيلانه واجبا .

(واما الذين) يحملون الزمان جسامهم الذين زعموا ان الزمان هو الفلك

(١) قد وجدنا في نسخة هـ هنا عبارة زائدة غير مستقيمة فلها ذكرناها ٩٢

لأن كل شيء في الزمان وكل شيء في المكان وهذا لا يقتضي أن يكون الزمان
ظاهراً يقتضي أن يكون بعض ما في الزمان موجوداً في المكان على أن الكبري
كاذبة فإن المكان شيء وليس في المكان.

(وأما الذين) يحملون الزمان نفس الحركة فقد استجروا بأمرين (أحدهما)
أن الزمان مشتمل على الماضي والمستقبل والحركة أيضاً كذاث.
(وجوابه) أن الموجبتين في الشكل الثاني لا تحتاجان إلى اشتراط المقتضات
في بعض الأمور.

(وثانيهما) أن من لا يحس بالحركة لا يحس بالزمان كما في حق أصحاب الكهف
وكذلك المهادي في النظر يستنصر الزمان لا محالة لانعدام الحركة عن ذهنه
وبالعكس المقسم يستطيل الزمان بقاء الحركة في ذهنه.

(وأعلم) أنه لا يلزم من ملازمة الزمان والحركة في بعض المواضع اتحادهما
بل يمكن أن يفرق بينهما من وجوه أربعة.

(الأول) أنه قد تكون حركة أسرع من حركة وإبطائها ولا يكون
زمان أسرع من زمان ولا إبطاء بل أطول وأقصر.

(الثاني) أنه قد تكون حركتان متساويتين في الزمان يكون زمانهما

(الثالث) أن الحركتين المختلفتين قد تشعبتا في الزمان وماباه الاختلاف
غير ماباه الاتحاد.

(الرابع) أن الزمان يصلح أن يوجد فيه جره من اجراء الحركة السريعة
والحركة لا تصلح لذلك فإنه يقال السريع هو الذي يقطع المسافة في زمان
القصير ولا يصح أن يقال في حركة أقصر وحكم الحركة الظلية هذه بغيرها
قد اشترنا في المذهب القامدة في الزمان فليستنا تحقيق المذهب الحق فيه.

﴿ الفصل الخامس والستون في إثبات انحراف الزمان ﴾

(وفيه حجتان) الأولى كل حركة تفرض فيه مسافة على مقدار من السرعة
 وأخرى معها على مقدارها من السرعة وابتدئتا معاً فلهما نقطتان المسافة
 معلوان ابتدئت أحدهما ولم تبدء الأخرى ولكن تركتا معاً فلهما نقطتان
 دون ما تقطع الأولى وإن ابتدء معها على ما ينبغي وافقاً في الأخذ والترك وجد البطلان
 قد تقطع أقل والسرير قد تقطع أكثر وإذا كان كذلك كان بين الأخذ السريع
 الأول وتركه إمكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة وأقل منها بطء معين وبين
 الأخذ السريع الثاني وتركه إمكان أقل من ذلك بلك السرعة المعينة بحيث
 يكون هذا الإمكان جزءاً من الإمكان الأول فإذا كان هذا الإمكان قابلاً
 للزيادة والنقصان وفيه شكوك ثلاثة •

(الأول) أنكم بنيت إثبات الزمان على صحة إمكان وجود حركتين بتدريان
 مما وتبينان معا وهذه المسألة لا يمكن تفسيرها إلا بالمعية في الزمان فإذا لا يمكنكم
 إثبات الزمان إلا بهذه المسألة ولا يمكنكم إثبات هذه المسألة إلا بعد إثبات الزمان
 فيلزم الدور •

(الثاني) أنكم بنيت صحة دليلكم على صحة وجود حركتين أحدهما لسرع
 والأخرى إبطاً والسرعة والبطء لا يمكن إثباتهما ولا تعلقهما إلا بعد إثبات
 الزمان وتعلقه فيلزم الدور أيضاً •

(الثالث) أنكم لما حاولتم الجواب عن قول من يقول الزمان الماضي قابل
 للزيادة والنقصان له بداية فلزم أن الماضي بداية فنتهم في الجواب عنه أن الزمان
 الماضي غير موجود بمجموعه في وقت من الأوقات ومالا يكون موجوداً
 لا يصح عليه الحكم بالزيادة والنقصان فإذا كنتم تمنون من صحة الحكم
 ما لا بدقة

بالزيادة والنقصان على هذا الامكان عند محاولة المنصوم بيان ناهيه فكيف
تتحكمون عليه الآن بقبول الزيادة والنقصان عند محاولة ابياته وهل
هذا الانتقض •

(والجواب) من الاول والثاني لا يتم الا بانه نقول ان العلم باصل وجود
الزمان علم اولي بدعي والمطلوب بالبرهان ليس كونه موجودا بل المطلوب
منه حقيقة المنصومة وهي كونه مقدار الحركة ولذلك قال الشيخ في النجاة
اذا كان يوجد في هذا الامكان زيادة ونقصان فوجب ان يكون هذا
الامكان ذا مقدار يطابق الحركة فالشيخ ما انتج من قبول هذا الامكان
للزيادة والنقصان كونه اسرا وجوديا بل انتج منه كونه مقدارا مطابقة للحركة
فظهر انه ليس الغرض من هذا البرهان ثبات اصل وجوده بل تحقيق ماهيته •
(واذا عرفت ذلك فنقول) العلم باجتماع الحركة وانتهائها وكونها مبررة
وكونها بطيئة يكفي فيه العلم بوجود الزمان والعلم بوجود الزمان اولي بدعي
والذي يتحقق بحقيقته على هذه الامور هو تحقيق ماهية الزمان لا تحقيق وجوده •
(واما الشك الثالث) فنقول انه لا يلزم من ان يكون لمجموع اجزائه وجود
ان لا يكون قابلا للزيادة والنقصان فان علم ان الحركة كم من اول المسافة الى آخرها
اكثر منها الى نصف المسافة مع انه لا وجود لمجموع اجزاء الحركة فكذا
ههنا (ولكن يبقى على هذا ان يقال) اذا كان الامر كذلك فليحكم بان صحة
الحكم على الشيء بالزيادة والنقصان لا تتوقف على كونه موجودا وذلك
مما يقدح في اصول الكثرة فليتفكر فيه •

(ولترجع) الى حيث ما فارقناه فنقول هذا الامكان منقسم وكل منقسم مقداره
او ذو مقدار فهذا الامكان لا يبرى عن مقدار وليس هذا المقدار نفس

السرعة والبطء لان الحركة من اول المسافة الى آخرها مساوية لنصف تلك الحركة في السرعة والبطء ومختلفة لما في المقدار فاذا مقدار هذه الحركة كانا على سرعتها وبطئها (فقول) هذا المقدار ليس هو مقدار المسافة لانه المتحركات قد تختلف في مقدار المسافة وتختلف في مقدار هذا الامكان فان الذي يقطعه السريع مثلاً في نصف ساعة يقطعه البطيء في ساعة وقد يتحدد المتحركات في هذا الامكان وتختلف في مقدار المسافة مثل ان الساعة الواحدة اذا قطع السريع فيها فرسخاً قطع البطيء فيها رمية وليس هو ايضاً مقدار المتحرك قال الشيخ في الاجابة هذا المقدار لو كان مقدار المادة لكانت بزيادة زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع كان اكبر واعظم هكذا قاله (وفيه نظر) لانه هذا المقدار في الاسرع ليس اعظم مما في الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل (فاذا التصحيح ان يقال) لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان تزداد المادة بزيادة فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار في الابطأ اكثر فثبت ان هذا المقدار متغير بمقدار المسافة وللمقدار المتحرك وهذا المقدار ليس امراً قائماً بنفسه لانه منقوض وكل منقوض فهو في موضع كمانت فاذا هذا المقدار في الموضوع فلا يخلو اما ان يكون مقدار النفس الموضوع او لهيئة فيه والاول باطل والا لازداد الموضوع بزيادة وانقص بانتقاصه فهو اذا مقدار لهيئة فيه فلا يخلو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة ولهيئة غير قارة والاول باطل فان مقدار الهيئة القارة لا بد وان يكون قاراً فهو اذا مقدار غير قار وهو الحركة وذلك هو المطلوب •

(المسألة الثانية) ان الشيء اذا كان له وجود مع عدم شيء آخر ثم صار ذلك

المعروف موجوداً فإذا اعتبر الشيء الأول من حيث أنه كان مقارناً له فهو بهذا الاعتبار يكون متقدماً عليه وإذا اعتبر من حيث أن وجوده مقارن لوجوده فهو بهذا الاعتبار معه.

(فنقول) نحن نقول بالضرورة أن الأب متقدم على الابن بهذا المعنى فتقدمه عليه إما أن يكون هو نفس ذاته وإما أن لا يكون والأول باطل لوجوبه (أما أولاً) فلأن تقدم الأب على الابن اسرافاً وإما ذات الأب وجوهره فليس اسرافاً أصلاً .

(وإما ثانياً) فلأن جوهر الأب قد وجد مقارناً لجوهر الابن فيكون بهذا الاعتبار مع الابن لا قبله فإذا آجره الأب قد وجد مع سمية الابن وإما قبله على الابن فلا توجد مع سمية له فإذا قبله الأب زائدة على ذاته (فنقول) هذه القبلة ليست من الأوصاف اللازمة لذاته لأنها قد بينا أن ذاته قد توجد عند زوال هذه القبلة منه وذلك عند كونه مقارناً لوجود الابن فإذا آجره قبلة الأب وصفاً انداعاً على ذات الأب غير لازم له (فنقول) هذا الوصف ليس هو عبارة عن مجرد اعتبار وجود الأب وعدم الابن لأنها إذا أخذنا وجود الأب مع عدم الذي حصل للابن بعد وجوده فما هنا قد اعتبرنا وجود الأب وعدم الابن وليس الأب بهذا الاعتبار متقدماً على الابن بل هو متأخر عنه وبالجمل فاعتبار الوجود وعدم قد يكون موجبا للتقدم تارة وللتأخر أخرى فقلنا بهذا أن اعتبار كون الأب متقدماً على الابن ليس هو اعتبار وجود الأب وعدم الابن كيف كان فإذا هذه القبلة وصف زائد على وجود الأب وعدم الابن وهو وصف اضافي يستدعي محلاً وقد بينا أن عروض القبلة والبعدية للأب والابن ليس لهما فيها فذلك لغيرها

فان كان عرض القبلية والبعدية للغير فذلك الغير ليس لذاته بل بسبب غيره
 فلي كل حال لا بد وان انتهى الى ما يكون صروض القبلية والبعدية له اذاته
 لاستعالة التسلسل ولاننى بالزمان الا الذى يكون جزء منه لذاته قبل جزء
 منه وجزء منه لذاته بعد جزء منه على معنى ان الشيء الذى يكون موصوفاً
 بآلية يستحيل لما هو هو ان يهير بعد والشيء الذى يكون موصوفاً بالبعدية
 يستحيل ان يكون قبل واما سائر الاشياء فكل ما كان منها مطابقاً للجزء
 القبل من الزمان كان قبل وما كان منها مطابقاً للجزء البعد من الزمان كان
 بعده فالأب لم مطابق وجوده وجود الجزء المتقدم من الزمان كان متقدماً
 والابن لم مطابق وجوده وجود الجزء المتأخر من الزمان كان متأخراً حتى
 لو كان الحاصل في الجزء المتأخر من الزمان حاصل في الجزء المتقدم منه مثلاً
 الانسان الذى وجد في الزمان المتأخر كان وجد في الزمان المتقدم والانسان
 الذى وجد في الزمان المتقدم كان وجد في الزمان المتأخر كان الانسان
 المتقدم متأخراً او كان الانسان المتأخر متقدماً واما الزمان فانه يستحيل ان
 يتقاب الجزء المتقدم منه متأخراً والجزء المتأخر منه متقدماً واذ قد فرغنا
 من اثبات الزمان فتكلم في احكامه .

(الفصل السادس والتون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفضل)

﴿ الفصل السادس والتون في ان الزمان يستحيل ان يكون له طرف بالفضل ﴾
 (رهموا) ان الزمان لا يمكن ان يكون له بداية ونهاية لوجوه خمسة (الاول)
 ان كل ما كان محدثاً حدوداً زمانياً فان وجوده ببدءه وعدمه قبل وجوده
 وهذه القبلية ليست هي نفس العدم الذى حكم عليه بالقبلية فقط لان العدم
 قبل كالعدم بعد وليس القبل بعد وليست هي ايضاً نفس الوجود والعدم من
 غير اعتبار شيء آخر لان العدم قد يحصل للشيء بعد وجوده وليس ذلك العدم

قبل فإذا أكون العدم قبل هو ان عدم الشيء مقترن بزمان ووقت ثم وجد ذلك الشيء حقيق نقضي ذلك الوقت فإذا أقبل الزمان زمان باعتبار ما يكون العدم الذي فيه قبل الزمان فإذا الزمان ليست لكلية بداية وكذلك أيضاً ليست لكلية نهاية والا لكان عدمه بعد وجوده وتلك البعدية عبارة عن حصول عدمه في زمان متأخر عن زمان وجوده فبعد ان زمان زمان فإذا ليست لمطلق الزمان نهاية ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة يجب ان يكون كالقول في الزمان (وعند هذا) قال الملم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بعدمه من حيث لا يشعرون •

(قيل) هذا تمسك بالاعتراض والاصطلاحات ونحن بالحقيقة لا نفي العدم السابق قبل بل القليلة هناك مقصورة كما اننا نؤمن ان خارج العالم حين وجوده وان كان ذلك بالحقيقة وهما كاذبا •

(فنقول) ان هذا دليل للنفس بالاماني فان العقل يدرك سببها وترتيبها بين العدم والوجود وليس ذلك الترتيب بالية لان العدم لا يكون ملة للوجود ولان الملة والمطلوب لا يستحيل تارة مبادفة والعدم والوجود يستحيل تارة مبادفة ولا بالطبع ايضا لهذا الكلام وظاهر انه ليس بالشرف والمكان فحين ان يكون بالزمان •

(وبالجملة) فنحن لانفي بالزمان الا هذا النوع من الترتيب فان لم يحصل هذا الترتيب فقد سلمتم انه ليس وجود الزمان بعد عدمه وهو المطلوب وان حصل كان الترتيب الزماني حاصلا (واما الفرق) بين ذلك وبين الازمان المتوهم خارج العالم فظاهر لان الحين وفي كونه متاهبا لا يتوقف على حصول الجسم

سيز خارج عنه واماني كونه محمداً فيترقب على مسبوقيته بالعدم •
 (فان قيل) تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ليس بالاطية ولا بالطبع
 والا لزم ان يكون الجزء المتقدم محالة للجزء المتأخر ويلزم منه المحالات المذكورة
 في التصول السابقة ولا ايضاً بالشرف والمكان ولا ايضاً بالزمان والا لزم
 التسلسل فهو افتاء نوع آخر لا يقتضي الزمان فاذا عقل هذا النوع من التقدم
 في الزمان بحيث لا يستدعي زماناً آخر فليقل ذلك ايضاً في تقدم عدم الزمان
 على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانياً وسياً في حله في
 الوجه الثاني •

(الثاني) قالوا كل محدث فان وجوده سابق على عدمه فاما ان يكون معنى
 هذا السبق هو وجوده فقط فذلك باطل لانه موجود مع الخلق وكونه متقدماً
 على الخلق لا يبقى هذا كونه مع الخلق واما ان يكون معناه وجوده وعدم
 الحوادث فقط فذلك ايضاً باطل لان الحوادث قد تكون معدومة بعدولها يصح
 ان يقال بحسب هذا الاعتبار ان الخالق قبل الخلق قائماً المفهوم من هذا السبق
 شيء ثالث وهو انه كان موجوداً مع زمان لم توجد فيه هذه الحوادث
 ثم وجدت هذه الحوادث بعد تضي ذلك الزمان وهذا التضم ثابت لله تعالى
 من الازل الى الابد فهذا الزمان موجود من الازل الى الابد •

(فان قيل) هذا يوجب ان يكون الزمان زماناً وان يكون الله تعالى زمانياً و
 كلاهما متع (بيانه) ان الله تعالى كان من غير هذا اليوم ثم كان مع هذا اليوم وكل
 ذلك يوجب ان يكون كونه مع اليوم بسبب زمان فيكون للزمان زمان والباري
 تعالى زمان وهو محال •

(وجوابه) ان تقدم الباري تعالى على الزمان المميز ذلك ايضاً بسبب الزمان
 فان فاعل وجوده

لأن الزمان المعين لالم يكن موجودا في الازمنة المنقضية مع الباري لا جرم
انه كان الباري متقدما عليه واما التسلسل الباطل فتغير لازم لان كل زمان متأخر
فهو انما كان متأخرا لانه لم يوجد مع الباري في الزمان المتقدم وذلك يوجب
ان يكون الحكم على كل زمان متأخرا بكونه متأخرا موقوفا على وجود زمان
آخرا قبله والتسلسل على هذا الوجه غير باطل بل هو نفس المذهب •

(فان قيل) التسلسل لازم من وجه آخر وهو انه اذا كان تقدم الباري على الزمان
المعين لاجل الزمان لزم ان يكون صيته مع الزمان لاجل زمان آخر فيلزم
منه ازمة غير متناهية يحيط بعضها بالبعض دفعة وهو محال •

(فنقول) كون الزمان مع الباري لو ثبت ثبت له لنفسه لا لامر منفصل ولهذا
المنى لا يمثل الوقت المعين واقما الا على ذلك الوجه فان الساعة لا تصور
الا الساعة ويستحيل وقوعها قبل هذه الساعة او بعدها فانها لو حدثت لاجل
ما حدثت لم تكن هذه الساعة هذه الساعة بل غيرها فظهر ان وقوعها كادقت
من الواجبات ووقوعها يقتضي الكلية مع الباري فاذا الوقت المعين المقارن لوجود
الباري مقارن له لذاته لا لامر منفصل فاذا لا يلزم التسلسل في الازمنة ولما
سائر الحوادث التي يحكم عليها بالمية والتقدم والتأخر فليست مميته ذاتها وهيها
فان كل شيء سوى الزمان يفرض وقوعه مع الباري امكن ان تصور
ذلك الشيء بينه قبله او بعده فظهر ان كون الزمان مع الباري لا يقتضي
زمانا آخر وان كون سائر الحوادث مع الباري يقتضي زمانا محيطا (وهذا
هو الجواب) عن الاشكال على الوجه الاول وذلك لان كل جزء من الزمان
يقال له انه تأخر عن جزء آخر فاعلم ان يقال له انه متأخر لانه لم يوجد مع الجزء
السابق من الزمان فانه ايضا لم يظهر معنى التقدم والتأخر الا عند وجود الزمان •

(فان قيل) لزم ان يكون ذلك التقدم بسبب زمان آخر (بقوايه) ما ذكرنا من انه متى كان التقدم والتأخر في زمان من لوازم ماهيته لم يحتج الى زمان آخر واما سائر الحوادث فلما لم تكن مهيبة وتقدمها وتأخرها لما هيبة لزم ان يكون بسبب آخر متأثر لها .

(فان قيل) فالزمان اذا كان لذاته متقدما ومتأخرا وكل ما كان كذلك فهو من مقولة المضاف فالزمان مجرد اضافة (فمقول) ليس مفهوم الزمان مجرد التقدم والتأخر بل هو مقدار قابل للزيادة والنقصان يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم وهو مقدار متصل ولكنه لذاته يقتضي ان يكون ممرورا للتقدم والتأخر و الفرق بين مالا وجود له الا مجرد صكونه متقدما ومتأخرا وبين ماله وجود آخر متأثر لذلك الا ان ذلك الوجود لما هو هو يقتضي هذين الوصفين (ومحوله) يلزم ان يكون الباري زمانيا فنقول لما بينا ان الزمان لذاته لا تغيره مع الباري لم تكن معية الباري مع الزمان محتاجة الى زمان آخر لان المعية انما ثبتت من الجانبين فاذا استغنى احد الجانبين عن زمان آخر محيط به فكذلك الجانب الآخر يكون مستغنيا عنه فهذا يمكن ان يقال في هذه الشكوك (وحاصلها) ان الزمان لذاته متقدم بسببه على البعض فيشذبه ذلك الشك وهو ان اجزائه لا بد وان تكون متخالفة بالماهية وتعود المجالات التي ذكرناها قبل ذلك فليتكرف فيه .

(الا لث) ان المحدث هو الذي لم يكن ثم كان فقولا لم يكن اما ان يكون اشارة الى عدمه بالقياس الى مدة متقضيه واما ان يكون بالقياس الى مجرد عدمه الصرف وهذا الثاني محال لانه لو كان عدمه بالقياس الى عدمه الصرف حدوثا لكان الباري تعالى حادثا لانه معدوم في الممدوم فقلنا ان قولنا لم يكن

إشارة إلى عدمه بالقياس إلى مدة منتفية والممكنة ثابتة للمحدث من الأزل
فالمدّة ثابتة من الأزل.

(الرابع) لو كان الزمان محدثاً لكان إما أن يتميز حين حدوثه عما ليس هو حين
حدوثه وإما أن لا يتميز ومحال أن لا يتميز لأنه يلزم أن يكون حدوثه مقارناً
للاحدوث وهو محال وإن كان متميزاً فلا يخلو ذلك التميز إما أن يكون مترتباً على
الحدوث وهو محال لأن صحة حدوثه مترتبة على امتياز حين حدوثه عن حين
لاحدوثه فلا يجوز أن يكون امتياز أحد الحينين عن الحين الآخر موقوفاً على
الحدوث والالزام الدور فإذا أحيانا تميزان بأنفسهما وما كان كذلك فهو أمر
موجود ولأنه قابل للأقل والأكثرو الانقاص والازيد فهو كم متصل غير
قار الذات فإذا الزمان غير محدث حدوثاً زمانياً

(فإن قيل) العالم إذا كان متاهياً كان له حيز مميّن وليس تميّن ذلك الحيز
بسبب وجود العالم لأن وجود العالم موقوف على تميّن ذلك الحيز فإذا آذلك
الحيز ممتاز في نفسه من سائر الأجزاء فإذا أحيار القارعة أمور وجودية
متغيرة متكئة فتكون جسماً أو جسمانيا فتكون الأجسام غير متناهية وحده
في البرهان الخامس.

(الخامس) لو كان الزمان حادثاً لكان فرض حركتين متفاوتتين تنهي أحدهما
إلى ابتداء العالم بشمر دورات والآخرى تنهي بشمرين دورة إما أن يكون
ممكناً أو ممتمناً فذلك الامتناع أن كان عائداً إلى المقدور ولزم
انتقال الشيء من الامتناع إلى الامكان وإن كان عائداً إلى القادر لزم انتقاله
من العجز إلى القدرة وكلاهما ممتنع فإذا أهدأ الفرض ممكن فلا يخلو وإما أن يمكن
أن تبدى الحركتان المطلق والصغرى وتنتهيان أو لا يمكن وظاهر أن ذلك

غير ممكن والا لما كانت احدهما اعظم من الاخرى وقد فرض كذلك فإذا قيل حدوث العالم امتداد لا يمكن ان يحصل فيه الا عشر دورات وامداد آخر ازيد من الاول بحيث يمكن ان يحصل فيه عشرون دورة وذلك الامتداد لا محالة يكون امرا وجوده باقابلا للزيادة والنقصان فيكون كما وقد دلتنا على ان مثل هذا الامر يجب ان يكون مقدار الحركة والحركة من عوارض الجسم فيلزم من قدم هذه الهيئة قدم الحركة والجسم .

(فان قيل) ان تدبر حركتين وامكان وجودهما لا يقتضيان الامكان وجود الزمان فكيف حكتم بانه لا بد وان يكون الزمان موجودا (فنقول) الحركة وان كانت غير موجودة الا ان امكانها عتق وان امكانها على الوجه المتروض امكان قابل للتقدير فان الحركة العظيمة المفروضة يتشمع وتوصاف المدة التي تقع فيها الحركة الصغيرة والتفاوت بين المدة تين حاصل سواء وجدت الحركتان او لم توجدا فمن نستدل بامكان وجود الحركتين على وجود المدة تين ثم بعد ذلك نستدل بوجود المدة على وجود الحركة .

(فان قيل) يمكننا ان تصور كرة محيطه بالعالم بحيث يكون بين سطحها الظاهر ووسطها الباطن المماس للسطح الذي هو الآن السطح الاعلى من العالم ذراع ويمكننا ان تصور بحيث يكون بين سطحها فضاء وهذا المتروض ان كل ممتثلزم انتقال الشيء من الامتاع الى الامكان واشتغال الخلق من العجز الى القدرة واذا كان ممكنا فلا يخلو اما ان يوجد الجسم العظيم في حين الجسم الصغير وهو محال لانه عيشة لا يتي في التفاوت في المقدار وقد فرض كذلك او لا يمكن طية ثم تحقق خارج العالم امتدادات قابلة للتقدير فيكون كما اذا كان فيكون خارج العالم جسم قالا جسم غير متناهية وكل ما ذكرناه في دفع

هذا الكلام فمن تذكره في دفع حجتكم •

(فنقول) ان الكرتين المحيطتين بالسالم على الوجه المفروض محال فلا جرم انه ادى الى المحال ونقول لكم يلزم منه انتقال الشيء من الامتناع الى الامكان فهو مغالطة لان جسيما آخر اعظم من العالم لما كان ممتنا فهو ممتنع ابدا (فان قيل) تقدير وجود الحوادث قبل ان تحدث لو لم يكن ممكنا وكان ممكنا للزم دوام امتناعها والا فقد انقلب الشيء الذي كان ممكنا الى الامكان وهو محال (فهو بينه) جواب عن الشك الثاني الوارد على الوجه الرابع •

(واحتج المثبتون للزمان) اولازميا بامور سبعة (اولها) ان الحوادث الماضية تطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية فله حوادث الماضية بداية (بيان الصغرى) من وجوه اربعة •

(اما اولها) فلان الحوادث الماضية التي الازمان الطوفان اقل من الحوادث التي الازمانا بمقدار ما بين الطوفان و زمانا •

(واما ثانيا) فلان الدورات الماضية اما ان تكون ورا او شقما وكيف ما كان فهو ناقص عن العدد الذي فوقه •

(واما ثالثا) فلان دورات القمر لا شك انها اكثر من دورات زحل والمشمس •

(واما رابعا) فلان الدورات الماضية لو كانت غير متناهية لكانت الابدان البشرية الماضية غير متناهية فكانت النفوس البشرية غير متناهية لاستحالة التناسخ فكانت النفوس البشرية الموجودة في زمانا غير متناهية لوجوب بقاء الانفس البشرية لكن عدد النفوس الموجودة في زمانا قابل للزيادة والنقصان فان النفوس التي كانت موجودة في زمان الطوفان لا شك انها اقل دورات القمر

هددا من عدد النجوم التي وجدت في زماننا وكل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو متناه فالنجوم البشرية الموجودة متناهية •

(ثم يستدل) بتناهيها على تنامي الأبدان وتناهي الأبدان على تنامي الحركات والحركات وتناهي كل العالم وأما بيان أن كل عدد يقبل الزيادة والنقصان فهو متناه فقد زعموا أن العلم بذلك أولي بدحي •

(وثانيها) لو كانت الحوادث الماضية غير متناهية لثقف حدوث الحوادث اليومي على انقضاء مالا نهاية له وما يتوقف على انقضاء مالا نهاية له احتمال وجوده فكان يلزم أن لا يوجد الحادث اليومي قلما وجد علمنا أن الحوادث الماضية متناهية •

(وثالثها) أن كل واحد واحد من الحوادث إذا كان له أول وجب أن يكون للكل أول كما أن كل واحد واحد من النجوم لما كان أسود وجب أن يكون الكل سودا •

(ورابعها) أن الحوادث الماضية قد انتهت لينافوا كانت الحوادث الماضية بلا نهاية لكان مالا نهاية له متناهي وذلك محال •

(وخامسها) أن الازل إما أن يكون قد وجد فيه حادث أول يوجد والاول محال لأن ذلك الحادث يكون مسبوقا بالعدم والازل لا يكون مسبوقا بالعدم وإن لم يوجد شيء من الحوادث في الازل فقد اشرنا إلى حاله ما كان شيء من الحوادث هناك موجودا فإذا كل الحوادث مسبوق بالعدم •

(وسادسها) أن الأمور الماضية قد دخلت في الوجود وما دخل في الوجود فقد حصره الوجود وما حصره الوجود كان متناهيًا فالحوادث الماضية يجب أن تكون متناهية •

(وسابعها)

وبالنير

(وسابها) ان كل واحد من الحوادث مسبق بعدم لا اول له فاذا فرضنا جسماً قديماً و فرضنا حوادث لا اول لها لم ان لا يكون ذلك الجسم متقدماً على وجود تلك الحوادث ولا على عدمها و محال ان يكون الشئ لا يتقدم امورا ولا يتقدم ما هو سابق على كل واحد من تلك الامور لانه يصير حكم السابق والمسبوق في السابق والتقدم حكماً واحداً .

(قالت الفلاسفة) الجواب مما ذكره اولاً من وجوه ثلاثة (الاول) ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان اما كل الحوادث واما كل واحد واحد منها والاول محال لان الكل من حيث انه كل غير موجود لا في الخارج ولا في الذهن على ما ينشأ في باب الانهاية وما لا يكون موجوداً امتنع ان يكون موصوفاً بالوصاف الثبوتية من الزيادة والنقصان وغيرها لما بينا في باب الوجود ان ما لا يكون ثابتاً في نفسه لا يمكن ان يكون موصوفاً بالوصاف الثبوتية .

(الثاني) وهو انما بينا في باب تنامي الاجسام ان الشئ اذا كانت متاهياً من جانب وغير متناه من جانب آخر فاذا ضم الى الجانب المتناهي شئ حتى ازداد هذا الجانب فالزيادة انما حصلت في الجانب المتناهي لا في الجانب الآخر فلا يصير الجانب الآخر متاهياً (الا ان يقال) اما فرض في الذهن انطباق الجانب المتناهي من الزائد على الجانب المتناهي من الناقص فلا بد وان يظهر التفاوت من الجانب الآخر ولكننا اذا سلمنا لهم صحة هذا التطبيق فانه لا يصح تطبيق طرف الزائد على طرف الناقص الا بوقوع فضلة عددية في الزائد ومع ذلك فمن المحتمل ان يمتد الزائد مع الناقص ابداً من غير ان ينقطع الناقص بن يقي ابداً مع الزائد لتلك الفضلة العددية

(ونعمام تقرير ذلك) قد مضى في باب ثانيا هو الاجام *

(الثالث) المعارضة بأربعة أمور (اولها) ان صحة حدوث الحوادث من الازل الى الطوفان اقل من محتملها من الازل الى زماننا هذا مع انه لا يلزم تنامي الصحة (وثانيها) ان صحة حدوث الحوادث من الطوفان الى الابد اكثر من صحة حدوثها من الآن الى الابد مع انه لا يلزم تنامي هذه الصحة في جانب الابد (وثالثها) ان تضيق الالف مرات غير متناهية اقل من تضيق الالفين مرات غير متناهية (ورابعها) ان معلومات الله تعالى اصغر من مقدوره مع ان كل ذلك غير متناه *

(والجواب عما ذكره ثانيا) انه اما ان يبنى بالتوقف المذكور ان يكون امران معدومان في وقت و شرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله فان كان الامر على هذا فقد وجدنا امرا معدوما ومن شرط وجوده ان توجد امور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة فيبتدى في الوجود من وقت ما اعتبر هذا الاشتراط فالذي يكون كذلك كان متمتع الحدوث في الوجود (واما ان يبنى بهذا التوقف انه لا يوجد هذا الحادث الا وقد وجد قبله مالا نهاية له ثم ادعى ان التوقف بهذا المعنى محال فهذا هو نفس المطلوب فان النزاع ما وقع الا فيه *

(والجواب عما ذكره ثالثا) انه لا يلزم من ثبوت الاول لكل واحد ثبوت الاول لكل اذن الجائز ان يكون حكم الكل مخالفا لحكم الآحاد لان كل واحد من آحاد البشرية ليس بشجرة والكل عشرة فكل واحد من الاجزاء ليس بكل مع ان كلها كل وكل واحد من الحوادث اليومية غير مستغرق لكل اليوم مع ان مجموعها مستغرق لكل اليوم (بل نقول) كل من حيث

هو كل يستحيل ان يكون مساويا لجزءه من حيث هو جزء والالم يكن احدهما
كلوا الا خرجزا ولما الدال الواحد فلا يكتفى لا بالاند هي ان حكم الجملة يجب
ان يكون مساويا لحكم الآحاد حتى يضربا لمثل الواحد (١) بل نقول ذلك
التساوي قد يكون وقد لا يكون والا صرفه موقوف على البرهانة
(والجواب عما ذكره رابعاً) ان انتهاء الحوادث التي تقتضي ثبوت النهاية
لها من الجانب الذي يلينا وثبوت النهاية من احدهما لا ينافي في الانهائية من
الجانب الآخر والمعدل عليه الصحة فانه لا بداية لها مع انها قد نشأت ابتداء
وكذلك حركات اهل الجنة لانها لا تلحق بها في جانب البداية لها نهاية
(والجواب عما ذكره خامساً) وهو قولهم الازل هل وجد فيه حادث ام لا
(فنقول) الازل ليس حالة معينة بل هي عبارة عن نفي الاولية فالحوادث بالزمان
الذي هو عبارة عن الشيء المسبوق بالعدم يتبع وقوعه في الازل فاما قولهم
لما يقع شيء من الحوادث في الازل فقد اثر بالي حالة لم يكن شيء من
الحوادث هناك موجوداً (فنقول) قد بينا ان الازل ليس وقتاً مخصوصاً
يقال بان ذلك الوقت قد خلا من الحوادث بل الازل عبارة عن نفي الاولية
فهو لنا الازل لم يوجد فيه شيء من الحوادث منته ان نفي الاولية لم يوجد فيه
شيء من الحوادث اي كل واحد من الحوادث مسبوق بالعدم فلم قلتم انه لما كان
كل واحد منها مسبوقاً بالعدم وجب ان يكون الشكل كذلك فان الزمان ما وقع
الافيه (والذي يحسم مادة هذا اليوم) ان نارضه بالصحة فنقول صحة
حدوث الحوادث هل كانت حاصلة في الازل ام لا فان كانت حاصلة في
الازل لم يكن حدوث حادث ازل وذلك محال وان لم تكن فلا صحة مبدء
واول وهو محال ولما لم يكن هذا الكلام قادحاً في ان الصحة لا بداية لها

لم يكن قدما في هذه المسئلة هـ

(والجواب عما ذكره سادسا) من ان ماد دخل في الوجود فقد حصره الوجود فهو ان المراد بالحصر ان يكون لشيء طرف ونحن نسلم ان الحوادث محصورة من الجانب الذي يليها لما لم تلم انه يلزم من ذلك ان يكون محصورا من الطرف الذي لا يليها ثم نعارض ذلك بصحة حدوث الحوادث هـ

(والجواب عما ذكره سابعا) من انه يلزم ان لا ينفك الجسم عن حدوث الحوادث وعدمها فنقول ان غيتهم به ان يكون موصوفا بوجود كل الحوادث ويكون موصوفا بعدمها معاذلك باطل لان الحوادث ليس لسكيتها وجود حتى يكون الجسم موصوفا بها وان غيتهم به انه في كل واحد من الاوقات يكون موصوفا بواحد من تلك الحوادث فهو في ذلك الوقت لا يكون موصوفا بعدم ذلك الحادث حتى يلزم التناقض بل يكون موصوفا بعدم سائر الحوادث وانتقض انما يلزم اذا كان الشيء موصوفا بالحادث المعين وبعدم ذلك الحادث معا واما ان كان في ذلك الوقت موصوفا بوجوده وبعدم غيره فاي تناقض فيه فهذا جملة ما قيل في هذه المسئلة هـ

﴿ الفصل السابع والستون في حقيقة الآن ﴾

(اعلم ان الآن) قد يفرض على وجهين (احدهما) ان يكون حصوله فرعا على حصول الزمان (وثانيهما) ان يكون حصول الزمان فرعا على حصوله اما الآن بالذات الاول فهو الذي اذا وجد الزمان ثم فرض فيه حد وفصل فانه يكون ذلك الحد طرفا للزمان وهو الآن ثم النظر في كيفية وجود هذا الآن ثم في كيفية عدمه اما كيفية وجوده فقد عرفت ان الزمان مقدار متصل وكل مقدار متصل فانه يكون قابلا للتقييات النيرة الساهية على ما ستعرف

وتلك التقسيمات لا تكون موجودة بالفعل بل هي إنما تحصل عند احداث سبب
ثلاثة الاول القطع والثاني اختلاف المرضين والثالث الوم (فنقول) انه يتبع
حصول القطع في الزمان لما عرفت انه يستحيل ان يكون للزمان بداية و نهاية
واقطاع فإذا الآن يستحيل ان يكون له حصول بالفعل بل حصوله إنما يمكن
على احد الوجوهين الآخرين وذلك اما بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم
كبدأ طلوع او غروب واما بحسب فرض الفرض ثم ليس شيء من ذلك
احداث فصل في ذات الزمان نفسه بل حصول الفعل في الزمان بسبب هذه
الامور كحصول الانقسام في الجسم اما بسبب اختلاف الاعراض النسبية مثل
اختلاف موازين او محاسن واما بسبب الفرض والتوهم •

(واما كيفية عدمه) فاعلم ان الكلام في مبنى على مقدمته وهي ان الشيء اذا كان
موصوفا بوصف في زمان ثم صار موصوفا بوصف آخر في زمان يتلو الزمان
الاول فهل يكون في الآن الفاصل بين ذينك الزمانين موصوفا باحد
ذينك الوصفين ام لا فان كان موصوفا باحد هما فهل هو موصوف بالوصف
الاول ام بالوصف الثاني •

(فنقول) الوارد لا يخلو اما ان يكون ممما يمكن حصوله دفعة او لا يمكن
فان امكن ذلك كان الشيء في الآن المشترك موصوفا به وذلك مثل الترتيب
اذا ورد على شكل آخر فان الآن الفاصل بين الزمانين يكون الشيء فيه
موصوفا بالترتيب ومثل الصور المتعاقبة فان المادة في الآن الفاصل بين الزمانين
تكون موصوفة بالصورة الواردة فان الصورة الاولى لو كانت باقية لكان
الزمان زمان الصورة الاولى فلا يكون هناك زمانان يفصل بينهما آن واما
ان عدت تلك الصورة في ذلك الآن ولم توجد فيه الصورة الثانية فقد دخلت

لإفادة عن الصورة وذلك محال حيث أن المادة في ذلك الآن تكون
موصوفة بالصورة الواردة واما أن كان الوارد مما لا يمكن حصوله دفعة
فذلك الآن الذي هو ابتداء حصوله يكون خالياً منه ويكون فيه نقیض
الحالة الأولى مثل أن الشيء إذا كان مماساً فاذنحرك كانت حركته معدومة
لذلك المماسه فين زمان المماسه وزمان الحركة أن يكون الجسم في ذلك الآن
موصوفاً بنقيض المماسه وهو اللامماسه ولا يكون موصوفاً بالحركة
ولا بالسكون لاستحالة حصولهما في الآن •

(واذا عرفت) هذه المقدمة فلتكلم في كيفية عدم الآن فان لقائل أن يقول
هذا الآن اذا وجد فعدمه لا يخلو اما ان يكون يسيراً واما ان يكون
دفعة فان كان يسيراً كانت متناهية فيكون زماناً لا آناً هذا خلف وان كان
دفعة فاما ان يكون آن عدمه مقلوباً لأن وجوده وهو ظاهر الاستحالة واما
ان يكون متراجعا عنه وحيث لا يخلو اما ان يكون بين الآنين متوسط فحيث
يكون الآن مستمرًا في ذلك المتوسط وهو محال واما ان لا يكون بينهما
متوسط فيلزم تنافي الآنين ثم الكلام في عدم الآن الثاني كاللزام في عدم
الآن الاول و يلزم منه تركيب الزمان من الآتات التالية •

(وجوابه) ان النلط في قولكم عدم الآن اما ان يكون يسيراً واما
ان يكون دفعة فان هذا بين القسمين باطلان والحق ان عدمه في جميع الزمان
الذي بعده وهذا قسم ثالث وهو الصحيح •

(فان قيل) هب ان عدم الآن في جميع الزمان الذي بعده ولكن ليس
كلاماً في مطلق عدمه بل في ابتداء عدمه ومن المعلوم انه ليس ابتداء عدمه
في جميع الزمان الذي بعده فاذا ابتداء عدمه اما ان يكون يسيراً

وأما ان يكون دفنة ويسود الاشكال بعينه •

(جوابه) ان ابتداء عدم ذلك الآن هو نفس وجود ذلك الآن فاما ان يقال ان له ابتداء عدم يكون هو في ذلك الابتداء معدوما فذلك محال وقد عرفت انه لا يجب في كل شيء ان يكون له ابتداء يكون هو حاصلًا فيه فان الحركة ليس لها ابتداء تكون الحركة حاصلًا فيه وكذلك السكون •

(فان قيل) هب ان ما يتقدم بالزمان لا يتحصل في الآن الذي هو اول ذلك الزمان لكن الوجود ليس مما لا يتقدم الا بالزمان فان بعض الاشياء قد ينعدم في الآن بل الحق ان كل شيء فانه انما ينعدم في الآن على ما بيناه في اول هذا الباب فان تغير المستغرق الزمان عبارة عن حدوث انواع متعاقبة مختلفة بالماهية ولا يوجد كل واحد منها الا آنا وأحدًا وينعدم فيه واذا ثبت ذلك ظهر ان يكون للوجود اول يتحقق فيه كونه لا وجودًا فاذا يكون لعدم ذلك الآن بداية يتحقق فيها عدمه •

(فتقول) انما لما منعنا من ان يكون لعدم الآن بداية يكون هو فيها معدوما فيس منعنا ذلك لاجل ان طبيعة المدم لا تقرر في الآن بل كان النقص منه بيان انه لا يجب في كل شيء ان يكون له بداية تكون ماهيته محصلة في تلك البداية ولمناسبة ان ذلك مقول في الجملة فهما لا يمكن ان نجوز لعدم الآن بداية يكون هو فيها معدوما الا بعد تجويز تنالي الآتات وذلك هو المصادرة على المطلوب الاول فان دفع الاشكال وهذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا الموضع •

(ثم انه وقع) في هذا الموضع من كلام الشيخ في الشفاء ما فيه بعض الشبهة فانه قال وابتدأ تعلم انه ليس للمتحرك والساكن والتكون والتفاسد اول

أن هو متحرك فيه اوسا كن اومتكون او فاسد اذا زمان ينقسم بالقوة الى
غير النهاية هذه عبارة الشيخ .

(فاقول) اما انه ليس للمتحرك اوالساكن اول أن يكون فيه متحركا اوسا كنا
فهو حق واما انه ليس للمتكون او الفاسد اول أن يكون فيه فاسدا اومتكونا
فليس الامر كذلك فان الكون والفساد دائما يكونان يحدثان الصور وعددها
والشيخ معترف بان حدوث الصور وعددها إنما يكون دفعة في الآن لافي
الزمان واذا كان كذلك ثبت ان هذا الكلام ليس كما ينبغي (فهذا كله) نظر
في الآن الذي يتفرع وجوده على وجود الزمان فان الزمان لما وجد فرض له
حدود طرف فذلك الحد والطرف هو هذا الآن الذي تكلمنا فيه .

(واما الآن الذي) يتفرع على حصوله حصول الزمان فهو ان المسافة والحركة
والزمان امور متطابقة اما المسافة فانه يمكن ان تبصر نقطة بفعل الخط
بسيلا نها وحركاتها واما الحركة فقد عرفت ان الامر الوجودي منه في
الخارج هو الكون في الوسط ثم ان هذه الحقيقة تمثل بسيلا نها الحركة
بمعنى القطع فاذا كان الامر في المسافة والحركة كذلك فهل في الزمان شيء
غير منقسم يكون ذلك الشيء فاعلا للزمان بسيلا نه ام لا فان كان الامر كذلك
كان ذلك الشيء من الزمان والكون في الوسط من الحركة والنقطة من المسافة
امورا ثلاثة متطابقة فيكون ذلك الشيء فاعلا للزمان بسيلا نه ويكون الكون
في الوسط فاعلا للحركة بمعنى القطع بسيلا نه وتكون النقطة فاعلة للمسافة
بسيلا نها ثم كما ان النقطة الفاعلة للخط غير النقطة التي يتوهم حصولها فيه بعد
حدوثه فكذلك الآن الفاعل للزمان غير الآن الذي يفرض فيه بعد حصوله
والآن الفاعل للزمان بسيلا نه ليس اعتباراته هو اعتبار كونه آتافا نه انما يكون

أما الاجل الزمان الذي حصل من حركته وصار متحداه.

﴿ الفصل الثامن والستون في ان الآن كيف يعد الزمان ﴾

﴿ قد عرفت ﴾ ان الزمان متصل واحداً المتصل الواحد لا يمكن تعديده الا بعد ان تجزى والتجزئة انما تحصل باحداث فصول في ذلك المتصل فان الفصول لاذ حدثت في المتصل صار المتصل منقسماً الى اقسام ويمكن تعديده بشيء من اجزائه فالخط الواحد اذا اريد تعديده فلا بد وان فرض فيه نقط حتى يصير للخط بسبب ذلك منقسماً الى اجزاء فيستزيد كل ذلك الخط باحد تلك الاجزاء فالنقطة تكون عادة للخط لانه لولا حصول تلك النقطة لما حصل التمديد فتلك الانقسام عادة للخط.

﴿ واذا عرفت ﴾ ذلك في الخط فتصور مثله في الزمان فان الزمان اذا فرض فيه انه ينقسم الى جزئين احدهما متقدم والآخر متأخر فتزيد الآن للزمان كتديد النقط للخط وتمديد الجزء المتقدم او الجزء المتأخر للزمان كتديد اجزاء الخط لذلك الخط.

﴿ واعلم ﴾ ان الآن فاصل للزمان باعتبار واصل له باعتبار آخر اما كونه فاصلاً فلانه يفصل الماضي عن المستقبل واما كونه واصلاً فلانه حد مشترك بين الماضي والمستقبل ولا جله يكون الماضي متصلاً بالمستقبل.

﴿ ويجب ﴾ ان يعلم انه من حيث انه فاصل يكون واحداً بالذات واثنين من حيث الاعتبار لانه اذا اخضعنا حيث هو قسم الزمان الى الماضي والمستقبل كان نهاية للماضي وبداية للمستقبل ومفهوم كونه نهاية مفارقة لمفهوم كونه بداية فقد حصلت الاتينية في الاخبار وان كان هو في ذاته واحداً واما ان اعتبر من حيث انه واصل فانه يكون واحداً بالذات وواحداً بالاعتبار

﴿ الفصل الثامن والستون في ان الآن كيف يعد الزمان ﴾

لأنه باعتبار أنه واحد يكون مشتركاً بين الجزئين •

والفصل التاسع والستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة •

(قد عرفت) أن الحركة يجب أن تكون قابلة للقسمة إلى غير النهاية وعرفت أن تلك القسمة لا بد وأن لا تكون موجودة بالفعل بل لا يمكن أن تكون إلا بالقوة فإذا الحركة تكون متصلة ولكن كونها متصلة ليس وصفا ذاتيا لها لا ينقل حركة غير متصلة مثلاً إذا فرضنا وجود الجزء الذي لا تجزئ ثم فرضنا وجود جزئين مثلاً صغين أمكننا أن نتصور الحركة من أحد الجزئين إلى الآخر فقد تصورنا الحركة هناك مع أنها لا تكون متصلة لأنها بحسب العرض المذكور لا تكون قابلة للقسمة ولما عقلنا حركة غير متصلة علمنا أن الاتصال ليس وصفا ذاتيا ثابتا للحركة بل هو امر خارج عن ماهية الحركة •

(فقول) أن هذا الاتصال إنما ثبت للحركة بواسطة اتصال المسافة فالاتصال المسافة علة لكون الحركة متصلة ولا ننسى بذلك أن اتصال المسافة علة لحصول اتصال آخر للحركة بل اتصال الحركة هو نفس اتصال المسافة مضافا إلى الحركة •

(فالخاص) أن الحركة إذا أخذت مع اتصال المسافة التي هي واقعة فيها كانت متصلة فالمسافة علة لوجود الحركة بل لكونها متصلة متى كانت موجودة وأما كون الزمان متصلا فليس ذلك لعله لأن ماهيته وذاته هو هذا الاتصال والماهيات لا تمل بل هو في وجوده يستدعي علة وليست علة هي اتصال المسافة فقط لأن المسافة إذا تحرك التحرك فيها ووقف ثم ابتدأ من هناك بالحركة فهناك اتصال المسافة موجود ولا يكون اتصال الحركة موجودا بل علة

(الفصل التاسع والستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة)

علة وجود الزمان هو اتصال المسافة بتوسط اتصال الحركة والمعنى بذلك ان اتصال المسافة من المسافة من حيث انها صارت علة لاتصال الحركة هو علة لوجود الزمان فهذا هو وجه تعلق الزمان بالحركة .

والفصل السبعون في كيفية تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية تقدر كل واحد منهما بالآخر .

(لما تعدد) كل واحد منهما بالآخر فقد عرفت ان اتصال المسافة من حيث هو للحركة هو علة لوجود الزمان فلا شك ان وجود الحركة في الجزء المتقدم من المسافة قد يكون علة لوجود الجزء المتقدم من الزمان ومجموع الحركة في الجزء المتأخر من المسافة علة لوجود الجزء المتأخر من الزمان فالحركة تعدد الزمان على معنى انها توجد اجزاء الزمان وهي المتقدم والمتأخر والزمان يحدد الحركة من حيث انه عدد الحركة .

(مثال ذلك) ان ذوات الناس ووجوداتهم هي اسباب وجود عشرينهم واما وجود عشرينهم فليس سببا لوجودهم وانهم بل يصيرونهم معدودين بهذا العدد .

(واما تقدر) كل واحد منهما بالآخر فالزمان يقدر بالحركة على وجهين (احدهما) انه يحملها ذات قدر (وثانيهما) انه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على معنى انه يدل على قدره بما يوجد فيه من التقدم والتأخر وبين الامرين فرق واما الدلالة على القدر فذرة مثل ما يدل المكيل على الكيل ونارة مثل ما يدل الكيل على المكيل ونارة مثل ما يدل الحركة على قدر الحركة ونارة مثل ما يدل الحركة على قدر المسافة ونارة مسيرة فرسخين ونارة مسافة رمية لكن الذي يعطى المقدار الاخير هو احد هما وهو الذي له لذاته قدر ولان الزمان متصل

(الفصل السبعون في كيفية تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان وكيفية تقدر كل واحد منهما بالآخر)

في جوهره يصلح له ان يقال طويل وتصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتأخر يصلح ان يقال له طيل وكثير .

﴿ الفصل العاوي والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية لزمان والحركة ﴾

(لما كان الزمان) كمتصلا بذاته كان مستعدا بذاته للقسمه الوهمية الى غير النهاية واما خروج ذلك الى الفعل فبسبب الحركة على ما بيناه فالحركة علة لوجود الزمان وليست علة لاحتداده لانقسامه بل ذلك من لوازم ذاته كما ان من اوجد المشرقة فهو لم يوجد كون المشرقة زوجا فان الزوجية لازمة للمشرقة لذاتها نعم وقوع الانقسام بالفعل على النحو المذكور فهو بسبب الحركة واما كون الحركة غير متناهية فقد عرفت ان اللانهاية انما تعرض بالذات للمقدار فالحركة كونها غير متناهية بسبب مقدار وليس ذلك هو مقدار المسافة فان المسافة متناهية فاذا ذلك بسبب الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان ليس علة لوجود الحركة بل لكونها غير متناهية فيكون المماثل علة لان يعرض لمثل شيء من العوارض والحركة علة لوجود الحركة فهو علة لولي لوجود الزمان

﴿ الفصل الثاني والسبعون في الامور التي توجد في الزمان ﴾

(قد عرفت) ان الشيء انما يكون في الزمان اذا كان له متقدم وتأخر وهما لا يوجدان الا للحركة اولا وبالذات ولذي الحركة ثانيا وبالعرض وايضا فقد يقال لا نواع الشيء واجزائه ونهاياته انما هي في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد والساعات والايام كالاثني والثلاثة في العدد والحركة في الزمان كلقولات الشرقي المشرقة والمتحرك في الزمان كموضوع المقولات الشرقي المشرقة واما السكون

(الفصل العاوي والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية للزمان والحركة)

(الفصل الثاني والسبعون)

فهو امر مسمى لا يتغير بالزمان لانه ولكن لاجل ان الحركتين تكتفانه
 فيحصل له ضرب من التقدم والتأخر فلا جرم يتوهم ونوعه في الزمان •
 (وقد عرفت) ان الزمان متعلق في جوهره بالحركة المستديرة ويتقدم به سائر
 الحركات الاينية والوضعية وبواسطتها تتقدم الحركات في الكيف والكم
 لان فيها ايضا قدما وتأخرا واما الموجود الذي لا يكون حركة ولا في الحركة
 فهو لا يكون في الزمان بل ان اعتبر بانه مع المتغيرات فذلك المية هي الدهر
 وان اعتبر بانه مع الامور الثابتة فذلك المية هي السرمد وقد عرفت ما في هذا
 الموضع من الاشكال •

(وفيه شك آخر) وهو انهم زعموا ان اقسام المية بحسب اقسام التقدم
 والتأخر ثم زعموا ان اقسام التقدم والتأخر خمسة فيجب ان تكون اقسام المية
 خمسة ثم انهم اجتروا هذين النوعين من المية اعنى المية بالدهر والمية
 بالسرمد وذلك يناقض ما قبل •

(هذا آخر كلامنا) المختصر في الحركة والزمان وبنامه تم الكلام في
 الجملة الاولى التي هي في الاعراض ويتلوه الكلام في الجملة الثانية
 في الجواهر واحكامها والحمد لله حمدا يتوالى مدده
 ويتعالى من الانقطاع ابداه وصلاته على رسوله
 وعلى آله وعترته وسلم تسليما كثيرا
 برحمتك يا ارحم الراحمين
 وباقه التوفيق



قد طبع النصف الأول من هذا الكتاب المسمى (بالمباحث الشرقية)

في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثلاثة و اربعين و ثلاث مائة

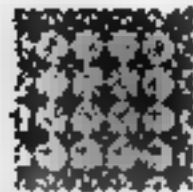
بعد الالف من الهجرة النبوية و يتلوه النصف

الآخر و اوله الجملة الثانية في الجواهر

فالحمد لله القادر القيوم و الصلوة

على النبي و آله و اصحابه عدد

الذرات و النجوم •



(فهرس مضامين النصف الاول من كتاب المباحث الشرقية)

مضمون

١-٢

٢ (خطبة الكتاب)

٣ (فهرست مضامين الكتاب)

١٠ (الكتاب الاول في الامور العامة) وفيه خمسة ابواب

ايضاً (الباب الاول في الوجود) وفيه عشرة فصول

ايضاً (الفصل الاول في ان الوجود غنى عن التعريف)

١٨ (الفصل الثاني في ان الوجود مشترك فيه)

٢٣ (الفصل الثالث في ان الوجود زائد على ماهيات الممكنات)

٢٥ (الفصل الرابع في بيان ان الوجود خارج عن الماهية)

٣٠ (الفصل الخامس في ان وجود واجب الوجود هل هو زائد عليه ام لا)

٤١ (الفصل السادس في اثبات الوجود الذهني)

٤٣ (الفصل السابع في ان الماهية لا تسمى عن الوجودين)

ايضاً (الفصل الثامن في ان الوجود ليس ما يكون الشيء به ثابتاً)

٤٥ (الفصل التاسع في ان المندوم ليس ثابتاً)

٤٧ (الفصل العاشر في ان المندوم لا يباد)

٤٨ (الباب الثاني في الماهية) وفيه عشرة فصول

ايضاً (الفصل الاول في تمييز الماهية عن لواحقها)

٥١ (الفصل الثاني في تقسيم الماهيات)

مضمون	٤٠
(الفصل الثالث في ان البسائط هل تكون مجعولة ام لا)	٥٢
(الفصل الرابع في الفرق بين ما يكون جزءاً من الماهية المركبة وبين ما لا يكون كذلك)	٥٣
(الفصل الخامس في كيفية اجتماع بسائط الماهية المركبة)	٥٦
ايضاً (الفصل السادس في الفرق بين التركيب الذهني والمارحى)	٥٩
(الفصل السابع في اصناف المركبات)	٥٩
(الفصل الثامن في بيان ما وجد من الاقسام المذكورة في الجواهر والاهراض)	٦١
(الفصل التاسع في الفرق بين المادة والجنس والفصل والعصورة)	٦٢
(الفصل العاشر في الطريق الى معرفة كون الماهية مركبة من الجنس والفصل)	٦٣
(الفصل الحادى عشر في ان الجنس غير داخل في حقيقة الفصل)	٦٥
(الفصل الثانى عشر في ان الفصل والجنس هل يتلازمان لا)	٦٧
(الفصل الثالث عشر في كيفية تقوم الجنس بالفصل)	٦٨
(الفصل الرابع عشر في احكام الفصل)	٦٩
(الفصل الخامس عشر في كيفية ترتيب الاجناس)	٧٢
(الفصل السادس عشر في العلامة التى يمكثها ان غير الطبيعة الجنسية عن الطبيعة النوعية)	٧٣
(الفصل السابع عشر في ان الشخص زائد على ماهية النوع وانه امر	٧٤

مضمون

١٠٠

(ثبوت)

- ٧٦ (الفصل الثامن عشر في علة تشخيص الاشخاص)
- ٧٨ (الفصل التاسع عشر في مناسبة الحد للمعدود)
- ٧٩ (الفصل العشرون في اجزاء للماهية)
- ٨٠ (الباب الثالث في الوحدة والصكثرة) وفيه عشرون فصلاً
- ايضاً (الفصل الاول في الفرق بين الوجود والوحدة)
- ٨١ (الفصل الثاني في الفرق بين الوحدة وبين التشخيص والتعيين والحرية)
- ٨٣ (الفصل الثالث في ان الوحدة غنية عن التعريف)
- ٨٤ (الفصل الرابع في بيان ان الوحدة امر زائد على الذات)
- ٨٦ (الفصل الخامس في ان الوحدة ليست جوهر ابل هي عرض)
- ٨٨ (الفصل السادس في اقسام الواحد)
- ٩٠ (الفصل السابع في ان الواحد مقول على مانحه بالتشكيك)
- ايضاً (الفصل الثامن في ان اتحاد الاثنين محال)
- ٩١ (الفصل التاسع في اثبات العدد)
- ٩٢ (الفصل العاشر في تحقيق ماهية العدد)
- ٩٣ (الفصل الحادي عشر في كيفية تحديد العدد)
- ٩٤ (الفصل الثاني عشر في بيان كون الاثنين عدداً)
- ٩٦ (الفصل الثالث عشر في تقابل الواحد والكثير)
- ٩٨ (الفصل الرابع عشر في الجوهر وما يقابله)

مضمون

١٠٠

٩٩ (الفصل الخامس عشر في حقيقة المتقابلين وأقسامها)

١٠١ (الفصل السادس عشر في الحاث تعلق بالتقابل)

١٠٣ (الفصل السابع عشر في احكام الازداد)

١٠٧ (الفصل الثامن عشر في ان التقابل بالسلب والايجاب اقوى من التقابل بالتضاد)

١٠٨ (الفصل التاسع عشر في حكاية ما قيل في جعل الوحدة والكثرة مبادئ الاشياء)

١١٠ (الفصل العشرون في ابطال المثل)

١١٣ (الباب الرابع في الوجوب والامكان والامتناع) وفيه اثنا عشر فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في تعريف الواجب والممكن والممتنع)

١١٤ (الفصل الثاني في تفصيل القول في الوجوب والامكان)

ايضاً (الفصل الثالث في ان الوجوب امر ثبوتي)

١١٨ (الفصل الرابع في ان الامكان العام هل هو امر ثبوتي ام لا)

ايضاً (الفصل الخامس في ان الامكان الخاص هل هو امر ثبوتي ام لا)

١٢١ (الفصل السادس في تقسيم الواجب)

١٢٣ (الفصل السابع في كيفية عروض الامكان للماهيات)

١٢٤ (الفصل الثامن في اقسام المكات)

١٢٥ (الفصل التاسع في ان الامكان محوج الى السبب)

١٢٨ (الفصل العاشر في انه هل يتل ائب يكون شيء يصح عليه الوجود

(والعدم)

مضون

١٠٠

(والدم)

١٣١ (الفصل الحادى عشر فى ان الممكن ما لم يصر واجبا لم يوجد)

١٣٢ (الفصل الثانى عشر فى ان الامكان وصف لازم للممكنات)

١٣٣ (الباب الخامس فى القدم والحدث) وفيه خمسة فصول

ايضا (الفصل الاول فى بيان حقيقتها)

١٣٤ (الفصل الثانى فى اثبات الحدث الذاتى)

ايضا (الفصل الثالث فى ان الحدث هل يمكن ان يكون سببا للحاجة

الى السبب)

١٣٥ (الفصل الرابع فى ان الحدث هل هو حكيمة زائدة على وجود

الحادث ام لا)

ايضا (الفصل الخامس فى لزوم الحدث الزمانى مشروط بتقدم المادة

والزمان عليه)

١٣٦ (الكتاب الثانى فى احكام الجواهر والاعراض) والكلام فيه مراتب

على مقدمة وجانبين

ايضا (المقدمة فى بيان حقيقة الجوهر والمرض) وفيها خمسة عشر فصلا

١٣٧ (الفصل الاول فى تحقيق ماهية الجوهر والمرض)

١٣٨ (الفصل الثانى فى تعريف المرض)

١٤١ (الفصل الثالث فى رسم الجوهر)

١٤٢ (الفصل الرابع فى ان الجوهر مقول على ما تحته قول الجنس ام لا)

مضمون

١٤٦

(الفصل الخامس في بيان ان كليات الجواهر جواهر)

(الفصل السادس في ان الجزئيات اولى بالجوهريّة من الكليات)

(الفصل السابع في ان الجوهر لا ضد له)

ايضاً (الفصل الثامن في ان الجوهر مقصود اليه بالاشارة)

(الفصل التاسع في بيان ان الجوهر هو القابل للاضداد الغير الاضافية)

ايضاً (الفصل العاشر في ان المرض ليس بجنس)

(الفصل الحادي عشر في استحالة الانتقال على الاعراض)

(الفصل الثاني عشر في صحة قيام المرض بالمرض)

(الفصل الثالث عشر في امتناع قيام المرض الواحد بالمثلين)

(الفصل الرابع عشر في ان الحال يجب ان ينقسم لاقسام المحل)

(الفصل الخامس عشر في ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون

جوهراً ومرضاً)

(الجملة الاولى في احكام الاعراض) وفيها مقدمة وفنون خمسة

ايضاً (المقدمة في بيان عدد المقولات) وفيها اربعة مباحث

ايضاً (البحث الاول في كون كل واحدة من المقولات جنساً)

(البحث الثاني في ان هذه العشر اجناس عالية)

(البحث الثالث في انه لا مقولة خارجة عن هذه العشر)

(البحث الرابع في كيفية اتقسام هذه المقولات الى انواعها)

ايضاً (الفن الاول في السكم) وفيه اربعة وعشرون فصلاً

مضمون

١٧٦

(الفصل الاول في الفرق بين المقدار والجمعية)

١٧٥ (الفصل الثاني في تحديد الخواص التي منها يمكن الوقوف على حقيقة الكمية)

١٧٨ (الفصل الثالث في تقسيم الكم الى المتصل والمنفصل)

١٨٣ (الفصل الرابع في تقسيم الكم بذى الوضع وغير ذى الوضع)

١٨٤ (الفصل الخامس في الطول والعرض والعمق)

١٨٦ (الفصل السادس فيما ليس لكم بالذات بل بالعرض)

١٨٧ (الفصل السابع في ان الخفة والثقيل غير داخلين بالذات في الكم)

١٨٨ (الفصل الثامن في ان الكم لا ضد له)

١٩٠ (الفصل التاسع في ان الكم لا يقبل الشدة والضعف)

١٩١ (الفصل العاشر في الوجوه التي يقال لها التناهي واللاتناهي)

١٩٢ (الفصل الحادي عشر في بيان تناهي الابداد)

٢٠٣ (الفصل الثاني عشر في معنى الانهائية في الماضي والمستقبل)

٢٠٦ (الفصل الثالث عشر في بقية ابحاث الانهائية)

٢٠٩ (الفصل الرابع عشر في المباحث المشتركة بين الثلاثة)

وهي اربعة

ايضاً (البحث الاول في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقاً عن المادة)

٢١١ (البحث الثاني في بيان المقادير التطيحية)

٢١٢ (البحث الثالث في الفرق بين كون الجسم تطييحاً وبين كون الخط

مضمون

٤٠

والسطح تليمين)

٢١٣ (البحث الرابع في بيان عرضية هذه الامور)

٢١٤ (الفصل الخامس عشر فيما يختص بكل واحد منها من الباحت)

وهي اربعة

ايضاً (البحث الاول في ان الجسمية عن نواحي المادة)

٢١٥ (البحث الثاني في السطح)

ايضاً (البحث الثالث في احكام النقطة)

٢١٦ (البحث الرابع في رسم النقطة)

٢١٧ (الفصل السادس عشر في اثبات المكان)

٢٢١ (الفصل السابع عشر في ضبط المذاهب في ماهية المكان)

٢٢٢ (الفصل الثامن عشر في الكلام على اصحاب البعد)

٢٢٨ (الفصل التاسع عشر في الرد على القائمين بالخلاء)

٢٤٦ (الفصل العشرون في ان الخلاء لو ثبت لم يكن فيه قوة جاذبة الاجسام

ولا قوة دافعة لها)

٢٤٩ (الفصل الحادي والعشرون في تحقيق ماهية المكان)

٢٥٠ (الفصل الثاني والعشرون في اقسام المكان)

٢٥١ (الفصل الثالث والعشرون في تقب ما يقال ان جهات الاجسام ست)

٢٥٤ (الفصل الرابع والعشرون في كيفية تحديد الجهات)

٢٥٧ (الفن الثاني في الكيف) وفيه مقدمة واربعة اقسام

(المقدمة

(٨٦)

مضمون

٢٥٧

(المقدمة وهي مشتملة على فصلين)

ايضاً (الفصل الاول في رسم الكيف)

٢٦٢ (الفصل الثاني في تقسيم الكيف الى انواعه الاربعة)

٢٦٤ (القسم الاول في الكيفيات المحسوسة) وفيه خمسة ابواب

ايضاً (الباب الاول في امور كلية لهذا القسم) وفيه ثمانية فصول

٢٦٥ (الفصل الاول فيما يسمى لاجله هذا النوع بالانفعاليات والافعال)

٢٦٦ (الفصل الثاني في خاصية هذا النوع)

ايضاً (الفصل الثالث في الرد على من زعم ان كينيات الاجسام نفس اشكالها)

٢٦٨ (الفصل الرابع في الرد على من قال ان الكيفيات نفس الامزجة)

٢٦٩ (الباب الثاني في الكيفيات الملموسة) وفيه احد عشر فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في حد الحرارة والبرودة)

٢٧٢ (الفصل الثاني في آيات الحرارة والبرودة)

٢٧٣ (الفصل الثالث في تقرير ما يقال له انه حار او بارد)

٢٧٤ (الفصل الرابع في ماهية الحرارة التبريدية)

٢٧٥ (الفصل الخامس في الرطوبة واليبوسة)

٢٧٩ (الفصل السادس في آيات الرطوبة واليبوسة)

٢٨٠ (الفصل السابع فيما لا جله يقال للحرارة والبرودة انهما كيفيتان فاعلتان

وللرطوبة واليبوسة انهما كيفيتان منقطعتان)

٢٨٢ (الفصل الثامن في الاطاقة والكثافة)

مضون

٢٨٤

(الفصل التاسع في الزوجة والمهتاتة والبة والجفاف)

ايضاً (الفصل العاشر في الثقل والخفة واحكامها)

٢٨٥ (الفصل الحادي عشر فيما يظن انه من الكيفيات الملموسة وليس منها)

٢٨٦ (الباب الثالث في الكيفيات المبصرة) وفيه ستة فصول

ايضاً (الفصل الاول في اثبات الالوان)

٢٨٧ (الفصل الثاني في ان النور ليس من الاجسام)

٢٨٨ (الفصل الثالث في حقيقة النور)

٣٠١ (الفصل الرابع في الفرق بين النور والضوء والشعاع والبريق)

ايضاً (الفصل الخامس في حد الضوء)

٣٠٢ (الفصل السادس في ان اللون انما يحدث بالفعل عند حصول الضوء)

٣٠٣ (الفصل السابع في تديد الالوان المتوسطة)

٣٠٤ (الفصل الثامن في ان الظلمة امر عديم)

ايضاً (الفصل التاسع في انه هل يتوقف ابصار بعض الاجسام على الظلمة ام لا)

٣٠٥ (الباب الرابع في الكيفيات المسبوقة) وفيه ستة فصول

ايضاً (الفصل الاول في سبب الصوت)

٣٠٦ (الفصل الثالث في اثبات الصوت في الخارج)

٣٠٧ (الفصل الرابع في حقيقة القرع)

٣٠٨ (الفصل الخامس في سبب نقل الصوت وحده)

ايضاً (الفصل السادس في الصدى)

مضمون



٣٠٩ (الباب الخامس في الكيفيات المذوقة والمشعومة وبيان مرضية هذه
الاجناس) وفيه ثلاثة فصول

٣٠٩ (الفصل الاول في الطعوم)

٣١١ (الفصل الثاني في الروائح)

٣١٢ (الفصل الثالث في بيان ان هذه الكيفيات المشعومة امر اض
لا جواهر)

٣١٥ (القسم الثاني في القوة واللا قوة) وفيه ثلاثة فصول

ايضاً (الفصل الاول في انواعها)

٣١٦ (الفصل الثاني في ان القوة على الفعل غير داخلة تحت هذا النوع)

٣١٨ (الفصل الثالث في ان اللين والصلابة هل هما امران وجوديان ام لا)

٣١٩ (القسم الثالث في الكيفية المختصة بذوات الانفس) وفيه اربعة ابواب

ايضاً (الباب الاول في العلم واحكامه) والي كلام فيه يتعلق بثلاثة اطراف العلم
والسالم والمعلوم

ايضاً (الطرف الاول في العلم) وفيه ثمانية وعشرون فصلاً

ايضاً (الفصل الاول في ان العلم بالشئ لا يحصل الا بانطباع صورة المعلوم
في السالم

٣٢٣ (الفصل الثاني في ابطال قول من قال العلم هو نفس انطباع ماهية المعلوم
في السالم)

٣٢٤ (الفصل الثالث في الامور التي يمكن ان يضر العلم بها وابطال

مضمون



(الباطل منها)

٣٢٧ (الفصل الرابع في ابطال قول من قال النفس انما تعقل الشيء لانحادها بالعقل الفعال)

٣٢٨ الفصل الخامس في ابطال قوة من قال ان التعقل عبارة عن اتحاد المحقول بالمقابل)

٣٣١ (الفصل السادس في تحقيق القول الحق في العلم)

ايضاً (الفصل السابع في تحديد العلم)

٣٣٢ (الفصل الثامن في الفرق بين حلول الصورة العقلية في النفس وبين حلول الصورة في المادة)

٣٣٣ (الفصل التاسع في تحقيق كون الصورة العقلية كلية)

٣٣٥ (الفصل العاشر في بيان انواع التعقلات)

٣٣٧ (الفصل الحادي عشر في بيان ان العلم مرض)

٣٣٩ (الفصل الثاني عشر في تحقيق كون انشيء عقلا وعاقلا ومقولاً)

٣٤١ (الفصل الثالث عشر في ان الشيء كيف يعقل ذاته)

٣٤٤ (الفصل الرابع عشر في اقسام التصديقات)

٣٤٥ (الفصل الخامس عشر في السبب الذي لاجله تحصل العلوم الاولى)

٣٤٧ (الفصل السادس عشر في ان القوة العاقلة كيف تقوي على توحيد الكثير وتكثير الواحد)

٣٤٨ (الفصل السابع عشر في حصر الاوليات وتبيين اول الاولات)

مضون

١٠٠

(والذب عنه)

٣٥٢ (الفصل الثامن عشر في ان النفس مع بها ظمها كيف تقوى على هذه
التقلات الكثيرة)

٣٥٣ (الفصل التاسع عشر في آيات القوة القدسية)

٣٥٤ (الفصل العشرون في ان تمهل النفس بالصور العقلية لا يتوقف
على التصكر)

٣٥٥ (الفصل الحادي والعشرون في امكان اجتماع التقلات الكثيرة
في النفس دفعة واحدة)

٣٥٦ (الفصل الثاني والعشرون في ان العلم بالعلة يوجب العلم بالماول).

٣٥٧ (الفصل الثالث والعشرون في ان العلم بذوات الاسباب انما يحصل
من العلم بأسبابها)

٣٥٨ (الفصل الرابع والعشرون في ان الشيء اذا علم بسببه لا يعلم الاكليا)

٣٥٩ (الفصل الخامس والعشرون في ان العلم بالشخصيات يجب تغيره
بتغيرها)

٣٦٠ (الفصل السادس والعشرون في ان العلم قد يكون فطريا وقد يكون
انفعاليا)

٣٦١ (الفصل السابع والعشرون في تفسير العقل)

٣٦٢ (الفصل الثامن والعشرون في شرح الفاظ مستعملة في هذا الباب)

٣٦٣ (الطرف الثاني الكلام في الماقل) وفيه ستة فصول

مضون

١.

- ٣٦٩ (الفصل الاول في ان العاقل يجب ان يكون مجردا عن المادة)
 ايضا (الفصل الثاني في ان كل مجرد فانه يجب ان يكون ما قلا لذاته)
 ٣٧٢ (الفصل الثالث في ان كل ما كان مجردا عن المادة وملائقها يجب ان يكون
 عقلا بالتمل)
 ٣٧٣ (الفصل الرابع في ان تمثل الشيء لذاته هو نفس ذاته)
 ٣٧٤ (الفصل الخامس في ان تمثل النفس الناطقة لغيرها ليس امرا ذاتيا لها
 ولا لازما)
 ٣٧٥ (الفصل السادس في ان التمثل ليس بتذكر)
 ٣٧٦ (الطرف الثالث الكلام في المقول) وفيه ثلاثة فصول
 ايضا (الفصل الاول في ان حقائق الاشياء يمكن ان تكون معلومة للبشر)
 ٣٧٧ (الفصل الثاني في ان المعلوم كيف يعلم)
 ٣٧٨ (الفصل الثالث في درجات المعلومات)
 ٣٧٩ (الباب الثاني في القوى والاخلاق) وفيه خمسة فصول
 ايضا (الفصل الاول في تلخيص مفهومات القوة)
 ٣٨٠ (الفصل الثاني في تحديد القوة بهذا المعنى)
 ٣٨٢ (الفصل الثالث في احكام القدرة)
 ٣٨٣ (الفصل الرابع في ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالقصر ولا بالعرض
 فذلك بقوة موجودة فيه)
 ٣٨٥ (الفصل الخامس في الخلق)

مضمون

١٠٠

- ٣٨٧ (الباب الثالث في الالم والذقة) وفيه خمسة فصول
 ايضاً (الفصل الاول في حقيقة الذقة والالم)
 ٣٨٨ (الفصل الثاني في ان تفرق الاتصال المؤلم)
 ٣٨٩ (الفصل الثالث في تحقيق سبب الالم)
 ٣٩٥ (الفصل الرابع في ان المؤلم هو سوء المزاج المختلف لا المتفق)
 ٣٩٧ (الفصل الخامس في تمصيل الذات الحية)
 ٣٩٨ (الباب الرابع في بنية الكيفيات النفسانية) وفيه سبعة فصول •
 ايضاً (الفصل الاول في الصحة والمرض) وفيه ستة مباحث •
 ايضاً (البحث الاول في حدهما)
 ٤٠٠ (البحث الثاني في ان الصحة هل هي متدرجة تحت الحال والمملكة ام لا)
 ٤٠٢ (البحث الثالث عن الشكوك المذكورة على الصحة)
 ٤٠٣ (البحث الرابع عن الرسم الثاني)
 ٤٠٤ (البحث الخامس في تعادل الصحة والمرض)
 ٤٠٥ (البحث السادس في انه لا واسطة بين الصحة والمرض)
 ٤٠٦ (الفصل الثاني في اسباب القرح)
 ٤٠٩ (الفصل الثالث في سبب شدة قرح شارب الخمر وشدة غم السوداءوى)
 ٤١٠ (الفصل الرابع في الفرق بين ضعف القلب وبين التوحش وبين قوة القلب وبين النشاط)
 ٤١١ (الفصل الخامس في اسباب سائر الموارض)

مضعون

٤١١

٤١١ (الفصل السادس في كيفية الارواح الحاملة لهذه الكيفيات)

٤١٢ (الفصل السابع في الحقد)

٤١٤ (القسم الرابع في الكيفيات المختصة بالكميات) وفيه مقدمة وثلاثة

ابواب

ايضاً (المقدمة في البحث عن بيان حقيقة هذا النوع واقسامه)

٤١٥ (الباب الاول في الاستقامة والاستدارة) وفيه سبعة فصول

ايضاً (الفصل الاول في حقيقة الاستقامة والاستدارة)

٤١٦ (الفصل الثاني في اثبات الدائرة)

٤١٨ (الفصل الثالث في ان القاعين بالجزء الذي لا يهزى يلزمهم الاعتراف

بوجود الدائرة)

٤١٩ (الفصل الرابع في ان المستقيم يخالف المستدير بالنوع)

ايضاً (الفصل الخامس في ان الدوائر المختلفة بالمعظم والصغر مختلفة بالنوع)

ايضاً (الفصل السادس في ان المستقيم لا يضاد المستدير)

٤٢٠ (الفصل السابع في ان المستقيم كالا ياسب المستدير بالمساواة فلا ياسبه

بالزيادة والنقصان)

٤٢١ (الباب الثاني في الشكل والزاوية) وفيه ستة فصول

ايضاً (الفصل الاول في حقيقة الشكل)

ايضاً (الفصل الثاني في بيان ان الشكل بالمعنى المذكور من الكيف او من

الوضع)

مضون

﴿

- ٤٢٣ (الفصل الثالث في تحديد المذاهب في الراوية)
- ٤٢٤ (الفصل الرابع في القول الحق في الراوية)
- ٤٢٧ (الفصل الخامس في اثبات الكثرة والاعطوارة والمفروطة)
- ٤٢٨ (الفصل السادس في ان الاشكال لا مضادة فيها)
- ايضاً (الباب الثالث في الخلقة وخواص الاعداد) وفيه فصلان
- ايضاً (الفصل الاول في الخلقة)
- ايضاً (الفصل الثاني في خواص الاعداد)
- ٤٢٩ (الفن الثالث في بقية المقولات) وفيه بابان
- ايضاً (الباب الاول في المضاف) وفيه خمسة عشر فصلاً
- ايضاً (الفصل الاول في ابتداء الكلام بالمضاف)
- ٤٣١ (الفصل الثاني في خواص المضافين)
- ٤٣٤ (الفصل الثالث في تحقيق الكلام في الاضافة التي هي المقولة)
- ٤٣٥ (الفصل الرابع في ان الاضافة هل لها وجود في الاميان ام لا)
- ٤٣٩ (الفصل الخامس في كيفية تحصيل الابنية)
- ٤٤٠ (الفصل السادس في ان الاضافة كيف يكون تحصيلها النوى وتحصيلها المتنق وتحصيلها الشخصى)
- ايضاً (الفصل السابع في تقسيم الاضافات)
- ٤٤٢ (الفصل الثامن في ان الاضافة هل قبل التعادام لا)
- ٤٤٣ (الفصل التاسع في ان الاضافة قابلة للاشد والاضعف)

مضون

١.

٤٤٤ (الفصل العاشر في تفسير التتالي والتناس والتشافع والتد اخل والاتصاق والاتصال)

٤٤٦ (الفصل الحادي عشر في المتقدم والمتأخر وما)

٤٤٨ (الفصل الثاني عشر في الكلي والجزئي)

٤٤٩ (الفصل الثالث عشر في التام والمكتفي والناقص وفوق التمام)

٤٥٠ (الفصل الرابع عشر في الكل والجميع والفرق بينها وبين التمام)

٤٥١ (الفصل الخامس عشر في الفرق بين الكل والكل)

ايضاً (الباب الثاني في جية المقولات) وفيه خمسة فصول

ايضاً (الفصل الاول في الاين) وفيه ستة مباحث

ايضاً (البحث الاول من حقيقته)

٤٥٢ (البحث الثاني في بيان ان الكون في المكان ليس هو الكون في الايمان)

٤٥٣ (البحث الثالث في تقسيم الاين)

ايضاً (البحث الرابع في قول من قال ان لكل ابن شخص في مكان

حقيقي علة)

٤٥٤ (البحث الخامس في ان الاين يمرض له التضاد)

ايضاً (البحث السادس في كيفية قبوله الاشد والانهض)

ايضاً (الفصل الثاني في المنى)

٤٥٥ (الفصل الثالث في الوضع)

٤٥٦ (الفصل الرابع في الملك)

مضمون

٤٠

- ٤٥٦ (الفصل الخامس في ان يغفل وان يغفل)
 ٤٥٨ (الفن الرابع في الملل والمملولات) وفيه مقدمة واربعة اقسام
 ايضاً (المقدمة في بيان حقيقة الملة وذكر اقسامها)
 ٤٦٠ (القسم الاول في الملة القاطية) وفيه ثمانية عشر فصلاً
 ايضاً (الفصل الاول في ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد)
 ٤٦٨ (الفصل الثاني في ان المملول الواحد هل يستد الى علل كثيرة ام لا)
 ٤٦٩ (الفصل الثالث في ابطال الدور في الملل)
 ٤٧٠ (الفصل الرابع في ابطال التسلسل في الملل)
 ٤٧٧ (الفصل الخامس في وجوب حصول الملة عند حصول المملول)
 ايضاً (الفصل السادس في وجوب حصول المملول عند حصول الملة)
 ٤٨٥ (الفصل السابع في انه لا يشترط في الفعل تقدم المضم عليه)
 ٤٩٤ (الفصل الثامن في البشارة)
 ايضاً (الفصل التاسع في ان الوجود وحده لا يصلح للملاوية)
 ٤٩٥ (الفصل العاشر في ان الوجود وحده لا يصلح للملية)
 ٤٩٩ (الفصل الحادي عشر في ان القوة لا تكون علة مؤثرة في وجود الاشياء)
 ٥٠٠ (الفصل الثاني عشر في ان القوة الجسمية لا تصلح للمشاركة الوضع)
 ٥٠١ (الفصل الثالث عشر في تنامي القوة الجسمية في التأثير)
 ٥٠٨ (الفصل الرابع عشر في ان التصورات قد تكون مبادئ لحدوث
 الحوادث)

مضمون

١٠٠

٥٠٩ (الفصل الخامس عشر في ان الرأي الكلي لا يكون علة لحصول
افعال جزئية)

٥١٠ (الفصل السادس عشر في ان مامع العلة هل يكون متقدما على
المعلول ام لا)

٥١١ (الفصل السابع عشر في ان العلة هل يجب ان تكون اقوى من المعلول)

٥١٥ (الفصل الثامن عشر في ان البسيط هل يمكن ان يكون فاعلا و قابلا معا)

٥١٧ (القسم الثاني في العلة المادية) وفيه ستة فصول

ايضا (الفصل الاول في اقسام المادة)

٥٢٠ (الفصل الثاني فيما يقال له ان الشيء كائنه)

٥٢١ (الفصل الثالث في بيان تاهي الطل المادية)

ايضا (الفصل الرابع في اساسي المادة)

٥٢٢ (الفصل الخامس في حال شوق الميولي الى الصورة)

ايضا (الفصل السادس في ان مادة الناصر مشتركة)

٥٢٣ (القسم الثالث في العلة الصورية) وفيه ثلاثة فصول

ايضا (الفصل الاول في بيان علية الصورة)

ايضا (الفصل الثاني في الفرق بين الطبيعة والصورة)

٥٢٤ (الفصل الثالث في امتناع تقوم المادة بصورتين)

٥٢٦ (القسم الرابع في العلة الفاعلية) وفيه اثنا عشر فصلا

ايضا (الفصل الاول في تقسيم النفايات الذاتية والنفايات الانشائية)

(الفصل)

مضون

١٠

- ٥٢٨ (الفصل الثاني في اثبات الاسباب الاتقية)
 ٥٣١ (الفصل الثالث في الفرق بين البعث والافاق)
 ايضاً (الفصل الرابع في ابلت اللة النائية للحر كات الطيعة)
 ٥٣٥ (الفصل الخامس في بيان ان للبت والجز لطفية)
 ٥٣٧ (الفصل السادس في ان لوجود العالم غاية حقيقة)
 ٥٣٨ (الفصل السابع في النايات الضرورية العرضية)
 ٥٣٩ (الفصل الثامن في ناهي للطل النائية)
 ٥٤٠ (الفصل التاسع في بيان علية اللة النائية)
 ٥٤١ (الفصل العاشر في الفرق بين النائية والخير)
 ٥٤٢ (الفصل الحاد عشر في الجود)
 ايضاً (الفصل الثاني عشر في ان كل من قل فلان قرع فهو ناقص)
 ٥٤٣ خاتمة هذا الفن فيما بقى من مباحث هذا الباب وفيها فصلان
 ايضاً (الفصل الاول في امور مشتركة بين اللال)
 ٥٤٦ (الفصل الثاني في معنى كون المدم مبدأ)
 ٥٤٧ (الفن الخامس في الحركة والزمان) وفيه اثنان وسبعون فصلا
 ايضاً (الفصل الاول في رسم الحركة)
 ٥٥٠ (الفصل الثاني في تحقيق القول في الحركة)
 ٥٥٤ (الفصل الثالث في ان لكل متحرك محر كا غيره)
 ٥٦١ (الفصل الرابع في ملته الحركة وما اليه)

مضمون



- ٥٦٢ (الفصل الخامس في مبادئ الحركات المستديرة ونهاياتها)
 ايضاً (الفصل السادس في التقابل بين البدئية والنتائية)
 ٥٦٣ (الفصل السابع في نسبة الحركة الى المقولات)
 ٥٦٧ (الفصل الثامن في ان الحركة مقولة على ما منحها بالاشتراك او بالتواطؤ)
 ٥٦٨ (الفصل التاسع في ان الحركة فعل هي نفس مقولة ان يفعل)
 ٥٦٩ (الفصل العاشر في المقولات التي تقع الحركة فيها)
 ٥٧٣ (الفصل الحادي عشر في حركة النمود والذبول)
 ٥٧٥ (الفصل الثاني عشر في اثبات الحركة في الكيف)
 ٥٨١ (الفصل الثالث عشر في اثبات الحركة في سائر اقسام الكيف)
 ايضاً (الفصل الرابع عشر في الحركة في الين والوضع)
 ٥٨٢ (الفصل الخامس عشر في ان الصور يمكن زوالها عن المادة وتبدلها بغيرها)
 ٥٨٨ (الفصل السادس عشر في ان الصورة الجوهرية لا يكون حد وثباتها
 الا بالحركة)

- ٥٩٣ (الفصل السابع عشر في ان الحركة تنفي المقولات)
 ٥٩٤ (الفصل الثامن عشر في حقيقة السكون)
 ٥٩٦ (الفصل التاسع عشر في ان المقابل للحركة اي سكون هو)
 ٥٩٧ (الفصل العشرون في ان الجسم كيف يتخلو عن الحركة والسكون)
 ٥٩٨ (الفصل الحادي والعشرون في الوحدة المددية للحركة)
 ٦٠٠ (الفصل الثاني والعشرون في ان الحركة المستديرة اولى بهذه الوحدة)

مضمون

١٠

(من غيرها)

- ١٠٠ (الفصل الثالث والمثرون في الوحدة النوعية والجنسية للمركة)
- ١٠١ (الفصل الرابع والمثرون في ان الاختلاف بالطبع والفر لا يوجب الاختلاف في الماهية)
- ايضاً (الفصل الخامس والمثرون في حقيقة البطوء والسرعة)
- ١٠٢ (الفصل السادس والمثرون في ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يوجب الاختلاف في الماهية)
- ١٠٣ (الفصل السابع والمثرون في ان السرعة مقولة على المستديرة والمستقيمة بالاشتراك المعنوي)
- ايضاً (الفصل الثامن والمثرون في أسباب البطوء)
- ايضاً (الفصل التاسع والمثرون في التقابل بين السرعة والبطوء)
- ١٠٤ (الفصل العاشر والمثرون في ان لاشتداد السرعة والبطوء طرفين محصورين)
- ايضاً (الفصل الحادي والثلاثون في تطابق الحركات)
- ١٠٥ (الفصل الثاني والثلاثون في تضاد الحركات)
- ١٠٦ (الفصل الثالث والثلاثون في علة تضاد الحركات)
- ١٠٧ (الفصل الرابع والثلاثون في ان المركبين الطبيعيين المختلفين المأخذ هل مختلفان ام لا)
- ١٠٨ (الفصل الخامس والثلاثون في ان تضاد الحركات ليس للحصول في نفس الاطراف بل لاتوجه اليها)

مضون

١١٠

١١١ (الفصل السادس والثلاثون في ان الحركة المستقيمة لا تعاد المستديرة)

١١٢ (الفصل السابع والثلاثون في ان الحركات المستديرة لا تعاد)

ايضاً (الفصل الثامن والثلاثون في تضاد السككات)

١١٣ (الفصل التاسع والثلاثون في اتقسام الحركة دائماً)

ايضاً (الفصل الاربعون في اتقسام الحركة لاتقسام المتحرك)

١١٤ (الفصل الحادي والاربعون في معنى كون الحركة اولاً)

١١٥ (الفصل الثاني والاربعون في ان مالا يميز لا يصح عليه الحركة)

ايضاً (الفصل الثالث والاربعون في مناسبات بين المتحرك والزمان والمسافة)

١١٦ (الفصل الرابع والاربعون في ان كل حركة مستقيمة فهي متجهة

الى المكون)

١٢١ (الفصل الخامس والاربعون في اتسام الحركة)

١٢٢ (الفصل السادس والاربعون في ان الحركة لا تكون طبيعية

على الاطلاق)

ايضاً (الفصل السابع والاربعون في ان المطلوب بالحركة الطبيعية ماذا)

١٢٤ (الفصل الثامن والاربعون في ان الحركة تسبب الحرب من غير الطبيعي

او بسبب الطلب الطبيعي)

ايضاً (الفصل التاسع والاربعون في ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية

١٢٦ (الفصل الحادي والاربعون في ان الحركات المستديرة باي تأويل يقال لها انها

بالطبع وبلاطبيعة)

مضون

١٠

٩٢٧ (الفصل الحادى والخمسون في ان المستديرة اقدم الحركات بالطبع
والشرف)

ايضاً (الفصل الثانى والخمسون في ان الحركة المستديرة هي الالة لحدوث
الحوادث)

٩٢٩ (الفصل الثالث والخمسون في الحركة التي من تلقاء المتحرك)

٩٣٠ (الفصل الرابع والخمسون في بيان ان كل جسم فلا بد ان يكون فيه مبدء
حركة وضعية او مكانية)

٩٣١ (الفصل الخامس والخمسون في ان الجسم الواحد لا يجتمع فيه مبدء ميل
مستقيم ومستدير)

٩٣٣ (الفصل السادس والخمسون في الحركة القسرية)

٩٣٥ (الفصل السابع والخمسون في اقسام الحركة القسرية)

٩٣٦ (الفصل الثامن والخمسون في ماهية علة الحركة القسرية)

٩٣٧ (الفصل التاسع والخمسون في الحركة التي بالمرض)

٩٣٨ (الفصل الستون في الفرق بين الحركة والتحرك والتحرك)

٩٣٩ (الفصل الحادى والستون في احوال السبل المحركة)

٩٤٠ (الفصل الثانى والستون في للناسبات بين المتحركات والحركات)

٩٤٢ (الفصل الثالث والستون في وجود الزمان)

٩٥١ (الفصل الرابع والستون في اختلاف مشي الزمان في حقيقته)

٩٥٤ (الفصل الخامس والستون في آيات الزمان)

مضمون

٢٦٠

٢٥٨ (الفصل السادس والستون في ان الزمان يستعمل ان يكون له طرف بالفعل)

٢٦٠ (الفصل السابع والستون في حقيقة الآن)

٢٦٥ (الفصل الثامن والستون في ان الآن كيف يد الزمان)

٢٦٦ (الفصل التاسع والستون في كيفية تعلق الزمان بالحركة)

٢٦٧ (الفصل السبعون في كيفية تعدد الزمان بالحركة والحركة بالزمان)

٢٦٨ (الفصل الحادي والسبعون في كيفية عروض الانقسام واللا نهاية للزمان والحركة)

ايضاً (الفصل الثاني والسبعون في الامور التي توجد في الزمان)

تم فهرس النصف الاول من المباحث الشرعية



جمعداري اموال

مركز تحقيقات كامبيوتري علوم اسلامي



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی

سرالجنیدین :

خمس ليرة استرلین

— ۹۵ —



مرکز تحقیقات تکوینی و علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



۱۳۱۰۰۱-۳۳۷۹۴